

الذِّكْرُ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الْعَرُوفِ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثامن

دار الفقه

دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قد تقدّم الكلام في الحروف المقتطعة أول هذا الموضوع^(١)، و«طه» من ذاك، هذا هو الصحيح. وقيل: إن معنى «طه» يا رجل في لغة عك^(٢)، وقيل: عكل، وقيل: هي لغة يمانية. وحكى الكلبي أنك لو قلت في عك: يا رجل، لم يجب حتى تقول: طه.

وقال الطبري^(٣): «طه في عك بمعنى: يا رجل»، وأنشد قول شاعرهم^(٤):

٣٢٦٩- دَعَوْتُ بِطَهَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يُجِبْ
فَخِفْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَائِلًا

(١) انظر: الدر المصون ٧٩/١.

(٢) قال في اللسان: «عك بن عدنان: أخو معدّ وهو اليوم في اليمن، هذا قول الليث. وقال بعض النسابين: إنما هو معد بن عدنان. فأما عك فهو ابن عدنان من ولد قحطان، وعدنان من ولد إسماعيل». اللسان: (عكك). وانظر: البحر ٢٢٤/٦، والقرطبي ١٦٥/١١.

(٣) تفسير الطبري ١٣٧/١٦.

(٤) البيت لمتمم بن نويرة، وهو في القرطبي ١٦٥/١١، والبحر ٢٢٤/٦، والمحزر ٦٢/١١، والموائل: طالب النجاة.

وقول آخر^(١) :

٣٢٧٠- إِنَّ السَّفَاهَةَ طه فِي خِلَافِكُمْ
لَا قَدَسَ اللَّهُ أَرْوَاحَ الْمَلَاعِينَ

قال الزمخشري^(٢) : «وَأَثَرُ الصُّنْعَةِ ظَاهِرٌ فِي الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدِ بِهِ» فذكره، وقال السدي : «معناه : يا فلان». وقال الزمخشري أيضاً : «ولعلَّ عَكًّا تَصَرَّفُوا فِي «يا هذا»، كَانَهُمْ فِي لَغْتِهِمْ قَالِبُونَ الْيَاءِ طَاءً، فَقَالُوا فِي يَا : طَا، وَاخْتَصَرُوا «هذا» فَاقْتَصَرُوا عَلَى «هَا». يَعْنِي فَكَأَنَّهُ قِيلَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ : يَا هَذَا. وَفِيهِ بَعْدُ كَبِيرٌ.

قال الشيخ^(٣) : «ثُمَّ تَخَرَّصَ وَحَزَرَ عَلَى عَكَ مَا لَمْ يَقْلَهُ نَحْوِيٌّ : وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقْلِبُونَ يَا الَّتِي لِلنداء طَاءً، وَيَحْذِفُونَ اسْمَ الْإِشَارَةِ وَيَقْتَصِرُونَ مِنْهُ عَلَى «هَا» الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ». قلت : وهذا وإن كان قريباً مما قاله عنه إلا أنه أنحى عليه في عبارته بقوله «تَخَرَّصَ».

وقيل : «طه» أصله طأها بهمزة «طأ» أمراً مِنْ وَطِئَءٍ يَطَأُ، و«ها» ضميرٌ مفعولٌ يعودُ على الأرض، ثم أبدل الهمزة لسكونها ألفاً، ولم يَحْذِفْهَا فِي الْأَمْرِ نَظْراً إِلَى أَصْلِهَا أَي : طَا الْأَرْضُ بِقَدَمَيْكَ. وَقَدْ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ : «أَنَّهُ قَامَ حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ»^(٤).

(١) البيت ليزيد بن المهلهل، وهو في القرطبي ١١/١٦٦، والبحر ٦/٢٢٤، وتفسير الماوردي ٣/٧، والكشاف ٢/٥٢٨. وأنشد البيت قطرب، وقال : إنه لغة طييء.

(٢) الكشاف ٢/٥٢٨.

(٣) البحر ٦/٢٢٤.

(٤) تمامه : «فَقِيلَ لَهُ : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدُمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ، قَالَ : أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»، رواه البخاري في كتاب التفسير ٤٨ - سورة الفتح، ٢ باب : ليغفر لك الله ما تقدم. الفتح ٨/٤٤٨.

وقرأ^(١) الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش في اختياره / بإسقاط الألف [ب/٦١١]
بعد الطاء، وهاء ساكنة. وفيها وجهان، أحدهما: أن الأصل «طأ» بالهمز أمراً
أيضاً مِنْ وَطِئَ يَطِئُ، ثم أبدلَ الهمزة هاءً كيبدالهم^(٢) لها في «هَرَقْتُ»
و «هَرَحْتُ» و «هَبَرْتُ». والأصل: أَرَقْتُ وَأَرَحْتُ وَأَبَرْتُ. والثاني: أنه أبدل
الهمزة ألفاً، كأنه أَخَذَهُ مِنْ وَطِئَ^(٣) يَطِئُ بالبدل كقوله^(٤):

..... ٣٢٧١ -

..... لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

ثم حَذَفَ الألفَ حَمْلاً لِلأمرِ عَلَى المجزومِ وتناسياً لِأصلِ الهمزِ ثم
ألحقَ هاءَ السكَنِ، وأجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ. وقد تقدَّم في أولِ يونس^(٥)
الكلامُ عَلَى إمالةِ طَا وها فَأَغْنَى عَنْ إعادتهِ هنا.

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ^(٦) طلحةُ
«ما نُزِّلَ» مبنياً للمفعول، «القرآنُ» رُفِعَ لقيامه مقامَ فاعلهِ.

وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً إِنْ جُعِلَتْ «طه» تعديداً لِأسماءِ
الحروفِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ خبراً لـ طه إِنْ جَعَلْتَهَا اسماً لِلسورةِ، ويكونُ القرآنُ
ظاهراً واقِعاً مَوْقعَ المضمِرِ؛ لأنَّ طه قرآنٌ أيضاً، ويجوزُ أَنْ تكونَ جوابَ قسمٍ،
إِنْ جَعَلْتَ طه مُقَسِّماً بِهِ، وقد تقدَّم تفصيلُ القولِ في هذا.

(١) انظر: الإتحاف ٢/٢٤٣، والقرطبي ١١/١٦٧، والبحر ٦/٢٢٤.

(٢) انظر: الممتع ١٧١، ٣٩٩.

(٣) قال في اللسان وطى: «وَوَطِئَتْهُ لُغَةً فِي وَطِئَتْهُ».

(٤) تقدم برقم ٥٠١.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/١٤٣.

(٦) البحر ٦/٢٢٤، والقرطبي ١١/١٦٨.

آ. (٣) قوله: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً﴾: في نصبه أوجه، أحدها: أن تكون مفعولاً من أجله. والعامل فيه فعل الإنزال، وكذلك «تَشْقَى» علة له أيضاً، ووجب مجيء الأول مع اللام لأنه ليس لفاعل الفعل المُعَلَّل، ففاته شريطة الانتصاب على المفعولية، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط. هذا كلام الزمخشري^(١)، ثم قال: «فإن قلت: «هل يجوز أن تقول: ما أنزلنا، أن تشقى كقوله «أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ»^(٢)؟ قلت: بلى ولكنها نصب طارئة كالنصب في «واختار موسى قومه»^(٣) وأما النصب في «تَذْكِرَةً» فهي كالتي في «ضربت زيدا» لأنه أخذ المفاعيل الخمسة التي هي أصول وقوانين لغيرها».

قلت: قد منع أبو البقاء^(٤) أن تكون «تَذْكِرَةً» مفعولاً له لأنزلنا المذكورة، لأنها قد تعدت إلى مفعول له وهو «لِتَشْقَى» فلا تعدى إلى آخر من جنسه. وهذا المنع ليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يُعَلَّلَ الفعل بعلتين فأكثر، وإنما هذا بناء منه على أنه لا يُفْضِي العامل من هذه الفُضَلَاتِ إلّا شيئاً واحداً، إلّا بالبدلية أو العطف.

الثاني: أن تكون «تَذْكِرَةً» بدلاً من محل «لِتَشْقَى» وهو رأي الزجاج^(٥)، وتبعه ابن عطية^(٦)، واستبعده أبو جعفر^(٧)، ورده الفارسي بأن التذكرة ليست

(١) الكشف ٥٢٩/٢.

(٢) «ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض، أن تحبط أعمالكم»، الآية ٢ من الحجرات.

(٣) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(٤) الإملاء ١١٨/٢.

(٥) لم يرد في مطبوعة «معاني القرآن».

(٦) المحرر ٦٣/١١.

(٧) وهو النحاس في إعراب القرآن ٣٣١/٢.

بشقاء. وهو رد واضح. وقد أوضح الزمخشري^(١) هذا فقال: «فإن قلت: هل يجوز أن تكون «تذكرة» بدلاً من محل «لشقي»؟ قلت: لا؛ لاختلاف الجنسيتين ولكنها نصبت على الاستثناء المنقطع الذي «إلا» فيه بمعنى «لكن».

قال الشيخ^(٢): «يعني باختلاف الجنسيتين أن نصبة «تذكرة» نصبة صحيحة ليست بعارضة، والنصبة التي تكون في «لشقي» بعد نزع الخافض نصبة عارضة. والذي نقول: إنه ليس له محل البتة فيتوهم بدل منه». قلت: ليس مراد الزمخشري باختلاف الجنسيتين إلا ما ذكرته عن الفارسي ردًا على الزجاج، وأي أثر لاختلاف النصبين في ذلك؟

الثالث: أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع أي: لكن أنزلناه تذكرة. الرابع: أنه مصدر مؤكد لفعل مقدر، أي: لكن ذكرنا، أو تذكر به أنت تذكرة. الخامس: أنه مصدر في موضع الحال أي: إلا مذكراً. السادس: أنه بدل من «القرآن»، ويكون القرآن هو التذكرة، قاله الحوفي. السابع: أنه مفعول له أيضاً، ولكن العامل فيه «لشقي» ويكون المعنى كما قال الزمخشري^(٣): «إنا أنزلنا عليك القرآن لتحتمل متاعب التبليغ ومقاولة العتاة من أعداء الإسلام ومقاتلتهم، وغير ذلك من أنواع المشاق وتكاليف النبوة، وما أنزلنا عليك هذا المتعب الشاق إلا ليكون تذكرة. وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون «تذكرة» حالاً ومفعولاً له» انتهى.

فإن قلت: من أين أخذت أنه لما جعله حالاً ومفعولاً له أن العامل فيه

(١) الكشف ٥٢٩/٢.

(٢) البحر ٢٢٥/٦.

(٣) الكشف ٥٢٩/٢.

«لِتَشْقَى»؟ وما المانع أن يريدَ بالعامِلِ فيه فعلَ الإنزالِ؟ فالجوابُ أن هذا الوجهَ قد تقدّمَ له في قوله^(١): «وكلُّ واحدٍ مِنْ «لِتَشْقَى» و «تذكرة» علةٌ للفعل»؛ وأيضاً فإنَّ تفسيرَه للمعنى المذكور منصبٌّ على تسلُّطِ «لِتَشْقَى» على «تذكرة». إلا أنَّ أبا البقاء لمَّا لم يظهرْ له هذا المعنى الذي ظهرَ للزمخشري مَنَعَ مِنْ عملِ «لِتَشْقَى» في «تذكرة» فقال^(٢): «ولا يَصِحُّ أن يعملَ فيها «لِتَشْقَى» لفسادِ المعنى» وجوابُه ما تقدّم. ولا غَرَو في تسميةِ التعبِ شقاءً. قال الزمخشري^(٣): «والشقاءُ يجيء في معنى التعب. ومنه المثل: «أَتَعِبُ مِنْ رَائِضِ مُهْرٍ»^(٤) و «أَشْقَى مِنْ رَائِضِ مُهْرٍ».

و «لِمَنْ يَخْشَى» متصلٌ بـ «تذكرة». وزيدت اللام في المفعولِ تقويةً للعامِلِ لكونه فَرَعاً، ويجوز أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «تذكرة».

آ. (٤) قوله: ﴿تَنْزِيلاً﴾: في نصِّهِ أوجهٌ^(٥)، أحدها: أن يكونَ بدلاً مِنْ «تذكرة» إذا جُعِلَ حالاً لا إذا كان مفعولاً [له]^(٦) لأنَّ الشيءَ لا يُعْلَلُ بنفسِه. قلت: لأنه يصيرُ التقديرُ: ما أنزلنا القرآنَ إلَّا للتزليل. الثاني: أن ينتصبَ بـ نَزَلَ مضمراً. الثالث: أن ينتصبَ بـ «أنزلنا» لأنَّ معنى ما أنزلناه إلَّا تذكرة: أنزلناه تذكرةً. الرابع: أن ينتصبَ على المدحِ والاختصاصِ.

(١) الكشف ٥٢٩/٢.

(٢) الإملاء ١١٨/٢.

(٣) الكشف ٥٢٩/٢.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ١٤٨/١، وقد ورد المثل الثاني فحسب في الكشف.

(٥) نقل السمين هذه الأوجه عن الزمخشري ٥٢٩/٢.

(٦) من الكشف.

الخامس: أن ينتصب بـ «يَخْشَى» مفعولاً به أي: أنزله للتذكرة^(١) لِمَنْ يَخْشَى تنزيلَ الله، وهو معنى حسن وإعرابٌ بين^(٢).

قال الشيخ^(٣): - ولم يُنصفه - «والأحسن ما قدمناه أولاً من أنه منصوب بـ «نَزَلَ» مضمرة. وما ذكره الزمخشري من نصبه على غيره فمتكلف: أما الأول ففيه جعلُ تذكرة وتنزيلًا حالين، وهما مصدران. وجعلُ المصدرِ/ حالاً [٦١٢/أ] لا ينقاس.

وأيضاً فمدلولُ «تذكرة» ليس مدلولُ «تنزيل»، ولا «تنزيلًا» بعضُ تذكرة. فإن كان بدلاً فيكونُ بدلَ اشتمالٍ على مذهبٍ مَنْ يرى أن الثاني مشتملٌ على الأول؛ لأنَّ التنزيلَ مشتملٌ على التذكرة وغيرها. وأما قوله: «لأنَّ معنى ما أنزلناه إلا تذكرة: أنزلناه تذكرة» فليس كذلك لأنَّ معنى الحصرِ يَقُوتُ في قوله أنزلناه تذكرة. وأما نصبه على المدحِ فبعيدٌ. وأما نصبه بـ «يَخْشَى» ففي غاية البُعدِ لأنَّ «يَخْشَى» رأسُ آيةٍ وفاصلٌ، فلا يناسبُ أن يكونَ «تنزيلًا» منصوباً بـ «يَخْشَى»، وقوله فيه «وهو معنى حسنٌ وإعرابٌ بينٌ» عجمةٌ وبُعدٌ عن إدراك الفصاحة.

قلت: ويكفيه ردُّه الشيء الواضحُ من غير دليل، ونسبةُ هذا الرجلِ إلى عدمِ الفصاحةِ ووجودِ العُجمة.

قوله: «مِمَّنْ خَلَقَ» يجوزُ في «مِنْ» أن تتعلق بـ «تنزيلًا»، وأن تتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «تنزيلًا». وفي «خَلَقَ» التفاتٌ مِنْ تَكَلُّمٍ في قوله

(١) الكشف: تذكرة.

(٢) انتهت عبارة الزمخشري.

(٣) البحر ٢٢٥/٦.

«أَنْزَلْنَا» إِلَى الْغَيْبَةِ. وَجُوزَ الزَّمْخَشَرِي^(١) أَنْ يَكُونَ «مَا أَنْزَلْنَا» حِكَايَةً لِكَلَامِ جِبْرِيلَ وَبَعْضِ الْمَلَائِكَةِ^(٢) فَلَا التَّفَاتَ عَلَى هَذَا.
وَقَوْلُهُ «الْعَلَا» جَمْعُ عَلِيَا نَحْوُ: دُنْيَا وَدُنَا. وَنَظِيرُهُ فِي الصَّحِيحِ كُبْرَى وَكُبْرُ، وَفُضْلَى وَفُضْل.

آ. (٥) قَوْلُهُ: ﴿الرَّحْمَنُ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِهِ. وَفِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنُ فِي «خَلَقَ». ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣). وَرَدَّهُ الشَّيْخُ^(٤) بَأَنَ الْبَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَلَوْ حَلَّ هُنَا مَحَلَّهُ لَمْ يَجُزْ لَخَلُوَ الْجُمْلَةُ الْمَوْصُولُ بِهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبُطُهَا بِهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ يَرْتَفَعُ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: هُوَ الرَّحْمَنُ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَرْتَفَعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مُشَاراً بِلَاِمِهِ إِلَى مَنْ خَلَقَ^(٥)، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرُهُ.

وَقَرَأَ^(٦) جَنَاحُ بْنُ حَبِيشٍ «الرَّحْمَنَ» مُجْرَوراً. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمَوْصُولِ. لَا يَقَالُ إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْبَدَلِ بِالْمَشْتَقِ وَهُوَ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَنَ جَرَى مَجْرَى الْجَوَامِدِ لِكَثْرَةِ إِبْلَائِهِ الْعَوَامِلَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَكُونُ صِفَةً لِلْمَوْصُولِ أَيْضاً.

قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ النُّوَاقِصَ^(٨) كـ «مَنْ»

(١) الْكَشَافُ ٥٢٩/٢.

(٢) قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «وَهَذَا تَجْوِيزٌ بَعِيدٌ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ»

الْبَحْرُ ٢٢٦/٦.

(٣) الْمَحْرَرُ ٦٣/١١.

(٤) الْبَحْرُ ٢٢٦/٦.

(٥) وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي الْكَشَافِ ٥٣٠/٢.

(٦) الشَّوَاذُ ٨٧، وَالْبَحْرُ ٢٢٦/٦.

(٧) الْبَحْرُ ٢٢٦/٦.

(٨) قَالَ: «الَّتِي لَا تَتِمُّ إِلَّا بِصَلَاتِهَا».

و «ما» لا يُوصَف منها إلا «الذي» وحدَه، فعلى مذهبهم لا يجوز أن يكونَ صفةً. قال ذلك كالرأى على الزمخشري^(١).

والجملة من قوله «على العرش استوى» خبر لقوله «الرحمن» على القول بأنه مبتدأ، أو خبر مبتدأ مضمرة إن قيل: إنه مرفوع على خبر مبتدأ مضمرة^(٢)، وكذلك في قراءة من جرّه^(٣).

وفاعل «استوى» ضمير يعود على الرحمن، وقيل: بل فاعله «ما» الموصولة بعده أي: استوى الذي له في السموات، قال أبو البقاء^(٤): «وقال بعضُ الغلاة: «ما» فاعل «استوى». وهذا بعيد، ثم هو غيرُ نافع له في التأويل، إذ يبقى قوله «الرحمن على العرش» كلاماً تاماً ومنه هرب». قلت: هذا يروى عن ابن عباس، وأنه كان يقف على لفظ «العرش»، ثم يتلوه «استوى له ما في السموات» وهذا لا يصح عنه.

آ. (٦) قوله: ﴿الثَّرى﴾: هو الترابُ الندي^(٥)، ولأمله ياءٌ بدليل تثنيته على ثَرَيْنِ، وقولهم ثَرَيْتُ الأرضُ ثَرَى ثَرَى. والثَّرى يستعمل في انقطاع المودة. قال جرير^(٦):

٣٢٧٢ - فلا تَبْشُوا بيني وبينكمُ الثرى
فإن الذي بيني وبينكمُ مُثْري

(١) الكشف ٥٢٩/٢.

(٢) لماذا لا تكون الجملة خبراً ثانياً لهذا المبتدأ المضمرة؟

(٣) والتقدير: الرحمن، هو على العرش استوى.

(٤) الإملاء ١١٩/٢.

(٥) انظر: عمدة الحفاظ ٧٩.

(٦) ديوانه ٢٧٧، واللسان (ثرى)، والبحر ٢٢٢/٦.

وَالثَّرَاءُ بِالْمَدِّ: كَثْرَةُ الْمَالِ قَالَ (١):

٣٢٧٣- أَمَاوِيٌّ مَا يُغْنِي الشَّرَاءَ عَنِ الْفَتَى
إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ دَرِيدٍ (٢):

٣٢٧٤- يَوْمًا تَصِيرُ إِلَى الثَّرَى
وَيَسْفُورُ غَيْرُكَ بِالشَّرَاءِ

فَجَمَعَ فِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ بَيْنَ الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ بِاخْتِلَافٍ مَعْنَى.

آ. (٧) قَوْلُهُ: ﴿وَأَخْفَى﴾: جَوَّزُوا فِيهِ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، أَيُّ: وَأَخْفَى مِنَ السَّرِّ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ أَيُّ: وَأَخْفَى اللَّهُ عَنْ عِبَادِهِ غَيْبَهُ كَقَوْلِهِ: «وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا» (٣).

آ. (٨) وَالْجَلَالَةُ: إِمَّا مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ الْمَنْفِيَةُ خَبَرُهَا، وَإِمَّا خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيُّ: هُوَ اللَّهُ. وَ«الْحُسْنَى» تَأْنِيثُ الْأَحْسَنِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ فِي غَيْرِ الْعُقَلَاءِ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُؤَنَّثَةِ الْوَاحِدَةِ.

آ. (١٠) قَوْلُهُ: ﴿إِذْ رَأَى﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْحَدِيثِ وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ «أَذْكَرَ» مَقْدَرًا، كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٤)، أَوْ بِمَحْذُوفٍ بَعْدَهُ أَيُّ: إِذْ رَأَى نَارًا كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥).

(١) تقدم برقم ٢٨١٤.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٢٢٦.

(٣) الآية ١١٠ من طه.

(٤) الإملاء ١١٩/٢.

(٥) الكشف ٥٣١/٢.

و «هل»^(١) على بابها مِنْ كونها استفهام تقرير، وقيل: بمعنى قد، وقيل: بمعنى النفي. وقرأ «لأهله أمكثوا»، بضم الهاء حمزة^(٢) وقد تقدم أنه الأصل وهو لغة الحجاز، وقال أبو البقاء^(٣): «إن الضم للإتباع».

قوله: «آنست» أي: أبصرت. والإيناس: الإبصار البين، ومنه إنسان العين؛ لأنه يُصَرِّبُه الأشياء، وقيل: هو الوجدان، وقيل: الإحساس فهو أعم من الإبصار، وأنشدوا للحارث بن جِلْزَة^(٤):

٣٢٧٥- آنست نَبْأَةً وَأَفْرَعَهَا الْقُدُّ

خاصَّ عَصْرًا وَقَدْ دَنَا الْإِمَاءُ

وَالْقَبَسُ: الْجَذْوَةُ مِنَ النَّارِ، وَهِيَ الشُّعْلَةُ فِي رَأْسِ عُرْدٍ أَوْ قَصَبَةٍ وَنَحْوِهِمَا. وَهُوَ فَعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ وَالنَّقْضِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ وَالْمَنْقُوضِ. وَيُقَالُ: أَقْبَسْتُ الرَّجُلَ عِلْمًا وَقَبَسْتُهُ نَارًا، فَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، هَذَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: إِنْ فَعَلَ وَأَفْعَلَ يُقَالَانِ فِي الْمَعْنَيْنِ، فَيُقَالُ: قَبَسْتُهُ نَارًا وَعِلْمًا، وَأَقْبَسْتُهُ أَيْضًا عِلْمًا وَنَارًا.

وقوله «منها» يجوز أن يتعلق / بـ «آتيكم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ [٦١٢/ب] قَبَسَ^(٥). وَأَمَّا بَعْضُهُمْ^(٦) أَلَفَ «هَدَى» وَقَفَاً. وَالْجَيِّدُ أَنَّ لَا تُمَالُ لِأَنَّ الْأَشْهَرُ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ.

(١) عاد إلى الآية ٩.

(٢) السبعة ٤١٧، والبحر ٢٣٠/٦، والتيسير ١٥٠، والنشر ٣١٢/١، والحجة ٤٥٠.

(٣) الإملاء ١١٩/٢ أي: لما بعده.

(٤) تقدم برقم ١٥٤٨ وورد في الأصل بوزن عروضي مضطرب.

(٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف أعربت حالاً.

(٦) أمال جميع فواصل هذه السورة حمزة والكسائي وخلف. انظر: الإتحاف ٢/٢٤٣،

والنشر ٣٥/٢، والتيسير ١٥٣.

آ. (١١) قوله: ﴿تُودِي﴾: القائم مقام الفاعل ضمير موسى،
وقيل: ضمير المصدر أي: تُودي النداء. وهو ضعيف، ومنعوا أن يكون القائم
مقامه الجملة من «يا موسى»؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿إِنِّي﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو بالفتح، على
تقدير الباء أي باني؛ لأن النداء يُوصَلُ بها تقول: ناديتُ بكذا. قال الشاعر^(٢):
- أنشده الفارسي -

٣٢٧٦- ناديتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكَّدَمٍ
إِنَّ المُنُوَّةَ بِاسْمِهِ المَوْثُوقُ
وجوز ابن عطية^(٣) أن يكون بمعنى لأجل. وليس بظاهر. والباقون
بالكسر: إمّا على إضمار القول كما هو رأي البصريين، وإمّا لأن النداء في
معنى القول عند الكوفيين.

وقوله: «أنا» يجوز أن يكون مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة خبر «إن».
وجوز أن يكون تأكيداً للضمير المنصوب، وجوز أن يكون فضلاً.

قوله «طوى» قرأ^(٤) الكوفيون وابن عامر «طوى» بضم الطاء والتنوين.
والباقون بضمها من غير تنوين. وقرأ الحسن والأعمش وأبو حيوة وابن محيصن

(١) التيسير ١٥٠، والنشر ٣١٩/٢، والبحر ٢٣٠/٦، والحجة ٤٥١.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في شرح الأبيات المشككة للفارسي ٤٢٩، والخزانة
٥٢١/٢، والمحرر ٦٦/١١.

(٣) المحرر ٦٦/١١، قال: «على معنى: لأجل أني أنا ربك فأخلع نعليك».

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٣١٩/٢، والحجة ٤٥١، والتيسير ١٥٠، والإتحاف
٢٤٥/٢، والبحر ٢٣١/٦، والشواذ ٨٧.

بكسر الطاء منوئاً. وأبو زيد^(١) عن أبي عمرو بكسرها غير منونٍ.

فَمَنْ ضَمَّ وَنَوَّنَ فَإِنَّهُ صَرَفَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُهُ بِالْمَكَانِ. وَمَنْ مَنَعَهُ فَيَحْتَمِلُ أَوْجَهَا، أَحَدَهَا: أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلتَّائِيثِ بِاعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلْعَدْلِ إِلَى فُعْلٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ اللَّفْظُ الْمَعْدُولُ عَنْهُ، وَجَعَلَهُ كَعُمَرَ وَزُقَرَ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِي فَمَنَعَهُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ.

وَمَنْ كَسَرَ وَلَمْ يُنَوِّنْ فَباعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ أَيْضاً. فَإِنْ كَانَ اسماً فَهُوَ نَظِيرُ عَنَبٍ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَهُوَ نَظِيرُ عَدَى وَسَوَى. وَمَنْ نَوَّنَهُ فَباعْتِبَارِ الْمَكَانِ. وَعَنْ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ بِمَعْنَى الثُّنَى بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ، وَالثُّنَى: الْمَكْرَرُ مَرَّتَيْنِ، فَيَكُونُ مَعْنَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ ظَهَرَ مَرَّتَيْنِ، فَيَكُونُ مَصْدَراً مَنْصُوباً بِلَفْظِ «الْمَقْدَسِ» لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: الْمَقْدَسُ مَرَّتَيْنِ، مِنْ التَّقْدِيسِ.

وَقَرَأَ^(٢) عِيسَى بْنُ عَمْرِوٍ وَالضَّحَّاكُ «طَاوِيٍّ أَذْهَبَ».

و «طَوَى»: إِمَّا بَدَلُ مِنَ الْوَادِي، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ لَهُ، أَوْ مَرْفُوعٌ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ أَعْنِي.

آ. (١٣) قَوْلُهُ: «وَأَنَا اخْتَرْتُكَ»: قَرَأَ حَمْزَةً^(٣) فِي آخِرِينَ «وَأَنَا اخْتَرْنَاكَ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ بِضْمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ. وَقَرَأَ السَّلْمِيُّ وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ هَرْمَزٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْهَمْزَةَ. وَالباقون «وَأَنَا اخْتَرْتُكَ» بِضْمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ. وَقَرَأَ أَبُوِّي «وَأَنِي اخْتَرْتُكَ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ.

(١) وهو سعيد بن أوس الأنصاري النحوي روى عن أبي عمرو. توفي سنة ٢١٥.

انظر: طبقات القراء ٣٠٥/١.

(٢) ذكر هذه القراءة الشاذة ابن خالويه في شواذه ٨٧.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٤١٧، والنشر ٣٢٠/٢، والتيسير ١٥٠، والبحر ٢٣١/٦،

والإتحاف ٢٤٥/٢، والحجة ٤٥١.

فأما قراءة حمزة^(١) فعطف على قوله «إني أنا ربك»، وذلك أنه بفتح الهمزة هناك، ففعل ذلك لما عطف غيرها عليها. ومن كسرهما فلأنه يقرأ «إني أنا ربك» بالكسر. وقراءة أبيّ قراءة حمزة بالنسبة للعطف. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون الفتح على تقدير: ولأننا اخترناك فاستمع، فعلقه باستمع. والأول أولى. ومفعول «اخترتك» الثاني محذوف أي: اخترتك من قومك.

قوله «لما يوحى» الظاهر تعلقه بـ «استمع». ويجوز أن تكون اللام مزيدة في المفعول على حدّ قوله تعالى: «رَدِفْ لَكُمْ»^(٣). وجوز الزمخشري^(٤) وغيره أن تكون المسألة من باب التنازع بين «اخترتك» وبين «استمع» كأنه قيل: اخترتك لما يوحى فاستمع لما يوحى. قال الزمخشري^(٥): «فعلق اللام بـ «استمع» أو بـ «اخترتك».

وقد ردّ الشيخ^(٦) هذا بأن قال: «ولا يجوز التعليق بـ «اخترتك» لأنه من باب الإعمال، يجب - أو يختار - إعادة الضمير مع الثاني فكان يكون: فاستمع له لما يوحى، فدلّ على أنه من باب إعمال الثاني». قلت: الزمخشري عنى التعليق المعنوي من حيث الصلاحية، وأما تقدير الصناعة فلم يعنه.

و «ما» يجوز أن تكون مصدرية، وبمعنى الذي أي: فاستمع للوحي أو للذي يوحى.

(١) ولكن حمزة هناك قرأ بكسر «إني». قال ابن زنجلة في الحجة ٤٥١: «على معنى: نودي أنا اخترناك».

(٢) الإملاء ١١٩/٢.

(٣) الآية ٧٢ من النمل.

(٤) الكشف ٥٣٢/٢.

(٥) الكشف ٥٣٢/٢.

(٦) البحر ٢٣١/٦.

آ. (١٤) قوله: ﴿لَذِكْرِي﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعله أي: لِأَنِّي ذَكَّرْتُهَا فِي الْكُتُبِ، أَوْ لِأَنِّي أَذْكَرُكَ. ويجوز أن يكونَ مضافاً لمفعوله أي: لِأَنِّي تَذَكَّرَنِي. وقيل: معناه ذَكَرُ الصَّلَاةِ بَعْدَ نِسْيَانِهَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١): «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «وَكَانَ حَقُّ الْعِبَارَةِ: «لَذَكَرَهَا». ثُمَّ قَالَ: «وَمَنْ يَتِمَّحُلُ لَهُ^(٣) أَنْ يَقُولَ: إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ فَقَدْ ذَكَرَ [اللَّهُ]، أَوْ عَلَى حَذْفٍ مُضَافٍ أَي: لَذَكَرَ صَلَاتِي، أَوْ لِأَنِّي الذَّكَرَ وَالنِّسْيَانَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ».

وقرأ^(٤) أبو رجاء والسُّلَمِيُّ «لِلذِّكْرِ» بِلامِ التَّعْرِيفِ وَأَلْفِ التَّانِيثِ. وبعضهم^(٥) «لِلذِّكْرِ» مَنْكُورَةً، وبعضهم «لِلذِّكْرِ» بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّذْكِيرِ.

قوله: «أَكَادُ أَخْفِيهَا» الْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الْهَمْزَةِ مِنْ «أَخْفِيهَا». وَفِيهَا تَأْوِيلَاتٌ، أَحَدُهَا: أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي «أَخْفِيهَا» لِلسُّلْبِ وَالْإِزَالَةِ أَي: أَزِيلُ خَفَاءَهَا نَحْو: أَعْجَمْتُ الْكِتَابَ أَي: أَرَلْتُ عُجْمَتَهُ. ثُمَّ فِي ذَلِكَ مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْخَفَاءَ بِمَعْنَى السُّتْرِ، وَمَتَى أَزَالَ سِتْرَهَا فَقَدْ أَظْهَرَهَا. وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا لِتَحْقُوقِ وَقُوعِهَا وَقُرْبِهَا أَكَادُ أَظْهَرَهَا لَوْلَا مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ مِنَ التَّأْخِيرِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَفَاءَ هُوَ الظُّهُورُ كَمَا سَيَأْتِي. وَالْمَعْنَى: أَزِيلُ ظُهُورَهَا، وَإِذَا أَزَالَ ظُهُورَهَا فَقَدْ اسْتَرَتْ. وَالْمَعْنَى: أَنِّي لِشِدَّةِ إِبْهَامِهَا أَكَادُ أَخْفِيهَا فَلَا أَظْهَرُهَا/ الْبَتَّةَ، وَإِنْ كَانَ [١/٦١٣]

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الصلاة (١٠) باب من نام عن الصلاة أو نسيها ٢٢٧/١، وأحمد ١٠٠/٣.

(٢) الكشف ٥٣٢/٢.

(٣) الصواب «فله».

(٤) انظر في قراءتها: البحر ٢٣٢/٦، الشواذ ٨٧.

(٥) نسبها النحاس في إعراب القرآن ٣٣٤/٢ إلى أبي عبد الرحمن وأبي رجاء والشعبي.

- طه -

لا بد من إظهارها؛ ولذلك يوجد في بعض المصاحف كمصحف أبي^(١) : أكاد
أخفيها من نفسي فكيف أظهركم عليها؟ وهو على عادة العرب في المبالغة في
الإخفاء قال^(٢) :

٣٢٧٧- أيامَ تَصْحَبُنِي هِنْدٌ وَأُخْبِرُهَا
مَا كَذْتُ أَكْتُمُهُ عَنِي مِنَ الْخَبَرِ

وكيف يُتَصَوَّرُ كِتْمَانُهُ مِنْ نَفْسِهِ؟

والتأويل الثاني : أن «كاد» زائدة. قاله ابن جُبَيْر. وأنشد غيره شاهداً عليه
قول زيد الخيل^(٣) :

٣٢٧٨- سَرِيعٌ إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلَاحُهُ
فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ

وقال آخر^(٤) :

٣٢٧٩- وَالْأَلْسُومَ النَّفْسَ فِيمَا أَصَابَنِي
وَالْأَكَادَ بِالَّذِي نَلْتُ أَبْجَحُ

ولا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

(١) البحر ٢٣٣/٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ .

(٢) لم أهتمد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨٥/١١ ، والبحر ٢٣٣/٦ .

(٣) الأضداد للأنباري ٩٧ ، واللسان (كيد) ، والبحر ٢٣٣/٦ ، والقرطبي ١٨٤/١١ .
والقرن : المثل في الشجاعة .

(٤) لم أهتمد إلى قائله وهو في الأضداد ٩٧ ، والارتشاف ٢٩٢/٣ ، وأمالى المرتضى
٣٣٢/١ ، والقرطبي ١٨٤/١١ ، والبحر ٢٣٣/٦ . والبج : الفرح .

والتأويل الثالث: أَنَّ الكَيْدُودَةَ بمعنى الإرادة، وَنُسِبَتْ لِأَخْفَش^(١) وجماعة، ولا يَنْفَعُ فيما قصده.

والتأويل الرابع: أَنَّ خَبَرَهَا محذوفٌ تقديره: أكاد آتي به لُقْرَبَهَا. وأنشدوا قول ضابئ البرجمي^(٢):

٣٢٨٠ - هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي
تَرَكَتُ عَلَى عِثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهُ

أي: وكِدْتُ أَفْعَلُ، فالوقوفُ على «أكاد»، والابتداء بـ «أخفيها»، واستحسنه أبو جعفر^(٣).

وقرأ^(٤) أبو الدرداء وابنُ جبَر والحسنُ ومجاهدٌ وحميدٌ «أخفيها» بفتح الهمزة. والمعنى: أظهرها، بالتأويل المتقدم يقال: خَفَيْتُ الشيءَ: أَظْهَرْتُهُ، وَأَخْفَيْتُهُ: سَتَرْتُهُ، هذا هو المشهور. وقد نُقِلَ عن أبي الخطاب أَنَّ خَفَيْتُ وَأَخْفَيْتُ بمعنى. وحكي عن أبي عبيد^(٥) أَنَّ «أخفى» من الأضداد يكون بمعنى أظهر وبمعنى سَتَر، وعلى هذا تتحد القراءتان. ومن مجيء خَفَيْتُ بمعنى أَظْهَرْتُ قولُ امرئ القيس^(٦):

(١) معاني القرآن ٣٧١/٢ قال: «وزعموا أن تفسير أكاد: أريد، وأنها لغة؛ لأن أريد قد تُجعل مكان «أكاد» مثل «جداراً يريد أن يَنْقُضَ» أي: يكاد أن ينقض، فكذلك «أكاد» إنما هي أريد».

(٢) شرح الأبيات المشككة للفراسي ٢٢٩، واللسان (قير)، والخزانة ٨٠/٤.

(٣) إعراب القرآن ٣٣٥/٢ وهو النحاس.

(٤) القرطبي ١٨٢/١١، والمحتسب ٤٧/٢، والبحر ٢٣٢/٦.

(٥) ذكره الأنباري في الأضداد ٩٥.

(٦) ديوانه ٥١. الأنفاق: أسراب تحت الأرض والودق: المطر. والمجلب: الذي له صوت لشدة وقعه.

٣٢٨١- خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا
خَفَاهُنَّ وَذُقَّ مِنْ عَشِيِّ مُجَلَّبٍ

وقول الآخر^(١):

٣٢٨٢- فَإِنْ تَذَفُّوا الدَّاءَ لَا نَخْفِهِ
وَلِنْ تُوقِدُوا الْحَرْبَ لَا نَقْعُدِ

قوله: «لَتُجْزَى» هذه لَمْ كِي، وَلَيْسَتْ بمعنى القسمِ أَي: لَتُجْزَى كَمَا
نقله أبو البقاء^(٢) عَنْ بَعْضِهِمْ. وتعلّق هذه اللامُ بـ «أَخْفِيهَا». وجعلها بعضهم
متعلّقةً بـ «آيَةٍ» وهذا لَا يَتِمُّ إِلَّا إِذَا قُدِّرَتْ أَنَّ «أَكَادَ أَخْفِيهَا» معترضةٌ بين المتعلّق
والمتعلّق به، أمّا إِذَا جعلتها صفةً لآيَةٍ فَلَا يَتَجَهَّ عَلَى مذهب البصريين؛ لأنَّ
اسمَ الفاعلِ متى وُصِفَ لم يعمل، فَإِنْ عَمِلَ ثَمَ وُصِفَ جاز.

وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل بـ «آيَةٍ»، ولذلك وَقَفَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ وَقَفَةً يَسِيرَةً
إِذَا نَأَى بِانْفِصَالِهَا عَنْ أَخْفِيهَا».

قوله «بِمَا تَسْعَى» متعلّق بـ «تُجْزَى». و «مَا» يجوز أَنْ تَكُونَ مصدريةً
أو موصولةً اسميةً، وَلَا بَدَّ مِنْ مضافٍ أَي: تُجْزَى بِعِقَابِ سَعْيِهَا أَوْ بِعِقَابِ
مَا سَعَتْهُ.

آ. (١٦) قوله: «فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا»: «مَنْ لَا يُؤْمِنُ» هو المُنْهَى صورةً، والمرادُ غَيْرُهُ، فهو من بابِ «لَا أَرَيْتَكَ
هَهُنَا»^(٤). وقيل: إِنَّ صَدَّ الْكَافِرَ عَنِ التَّصَدِّيقِ بِهَا سَبَبٌ لِلتَّكْذِيبِ، فَذَكَرَ السَّبَبَ

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٨٦، والأضداد ٩٦.

(٢) الإملاء ٢/١٢٠.

(٣) الإملاء ٢/١٢٠.

(٤) انظر: الكتاب ١/٤٥٣.

ليُدُلَّ على المسبَّب. والضميران في «عنها» و«بها» للساعة. وقيل: للصلاة.
وقيل في «عنها» للصلاة، وفي «بها» للساعة.

قوله: «فَتَرَدَّى» يجوزُ فيه أَنْ ينتصبَ في جوابِ النهيِ بإضمارِ «أَنْ»،
وَأَنْ يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمَّرٍ تقديرُهُ: فَأَنْتَ تَرَدَّى. وقرأ^(١) يحيى «تَرَدَّى»
بكسر التاء. وقد تقدم أنها لغة^(٢). والرَّدَى: الهلاك يقال: رَدَّى يَرْدَى رَدًى.
قال دُرَيْدُ بن الصَّمَّة^(٣):

٣٢٨٣- تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدَّتِ الْخَيْلُ فَارِسًا
فَقُلْتُ أَعْبَدُ اللَّهَ ذَلِكُمُ الرَّدَى

آ. (١٧) قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾: «ما» مبتدأة استفهامية.
و«تلك» خبره. و«بيمينك» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حال كقوله: «وهذا بعلِّي
شيخاً»^(٤). والعاملُ في الحالِ المقدرة معنى الإشارة. وجوزَ الزمخشريُّ^(٥) أَنْ
تكونَ «تلك» موصولةً بمعنى التي، و«بيمينك» صلَّتْها. ولم يذكر ابنُ عطية^(٦)
غيره، وهذا ليس مذهبَ البصريين، لأنهم لم يجعلوا من أسماءِ الإشارةِ موصولاً
إلا «ذا» بشروطٍ ذكرتها أولُ هذا الكتابِ. وأمَّا الكوفيون^(٧) فيُجيزون ذلك في
جميعها، ومنه هذه الآيةُ عندهم أي: «وما التي بيمينك» وأنشدوا أيضاً^(٨):

-
- (١) البحر ٢٣٣/٦، والشواذ ٨٧.
(٢) انظر في هذه اللغة وشروطها: الدر المصون ٦٠/١.
(٣) الحماسة ٣٩٧/١، وجمهرة أشعار العرب ٦٠١/٢، والمحرر ٦٩/١١.
(٤) الآية ٧٢ من هود.
(٥) الكشف ٥٣٣/٢.
(٦) المحرر ٦٩/١١.
(٧) انظر: الإنصاف ٧١٧.
(٨) تقدم برقم ٥٨٦.

نَجَوْتُ وهذا تحمليْن طَلِقْ

أي: والذي تحمليْن.

آ. (١٨) قوله: ﴿هِيَ عَصَاي﴾: «هي» تعود على المُسْتَفْهِم عنه. وقرأ العامة «عَصَاي» بفتح الياء، والجحدري^(١) وابن أبي إسحاق «عَصِيَّ» بالقلب والإدغام. وقد تقدم في أول البقرة^(٢) توجيهُ ذلك، ولمن تُنسَب هذه اللغة، والشعرُ المَرْوِيُّ في ذلك. وروى عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق أيضاً «عَصَاي» بسكونها وصلأ. وقد فَعَلَ نافعٌ مثل ذلك في «مَحْيَاي»^(٣) فجمع بين ساكنين وصلأ، وتقدّم الكلام هناك.

قوله: «أَتَوَكَّأُ» يجوز أن يكون خبراً ثانياً لـ «هي»، ويجوز أن يكون حالاً: [٦١٣/ب] إِمَّا مِنْ «عَصَاي»، وإِمَّا مِنْ الياء. وفيه بُعد؛ لأنَّ مجيء الحال من المضاف إليه قليل، وله مع ذلك شروط^(٤) ليس فيه شيء منها هنا. ويجوز أن تكون جملةً مستأنفةً. وجَوَّزَ أبو البقاء^(٥) نقلاً عن غيره أن تكون «عَصَاي» منصوبةً بفعل مقدّر، و «أَتَوَكَّأُ» هو الخبر، ولا ينبغي أن يقال ذلك. والتوكؤ: التحاملُ على الشيء، وهو بمعنى الاتكاء. وقد تقدّم تفسيره في يوسف^(٦) فهما من مادةٍ واحدة، وذكرته هنا لاختلاف وزنيهما.

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٤٩/٢، والشواذ ٨٧، والقرطبي ١٨٦/١١، والبحر ٢٣٤/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٠٣/١.

(٣) الآية ١٦٢ من الأنعام وانظر: الدر المصون ٢٣٨/٥.

(٤) انظر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ٧٥٠.

(٥) الإملاء ١٢٠/٢.

(٦) الآية ٣١ «وأعتدت لهنّ متكأ». وانظر: الدر المصون ٤٧٧/٦.

والهَشُّ - بالمعجمة - الحَبْطُ. يقال: هَشَشْتُ الورقَ أَهْشُهُ أي: خَبَطْتُهُ لِسِقْطًا، وأما هَشَّ يَهْشُ بكسر العين في المضارع فبمعنى البَشاشة، وقد قرأ النخعي^(١) بذلك فقيلاً: هو بمعنى أَهْشُ بالضم، والمفعول محذوف في القراءتين أي: أَهْشُ الورقَ أو الشجرَ. وقيل: هو في هذه القراءة مِنْ هَشَّ هَشَاشَةً إذا مال. وقرأ الحسن وعكرمة «وَأَهْشُ» بضم الهاء والسين المهملة وهو السُّوقُ، ومنه الهَشُّ^(٢) والهَسَّاسُ، وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدَّى بنفسه، ولكنه ضُمِّنَ معنى ما يتعدَّى بـ «على» وهو أقوم^(٣). ونقل ابن خالويه^(٤) عن النخعي أنه قرأ «وَأَهْشُ»^(٥) بضم الهمزة وكسر الهاء مِنْ «أَهْشُ» رباعياً وبالمهملة، ونقلها عنه الزمخشري^(٦) بالمعجمة فيكون عنه قراءات.

ونقل صاحب «اللوامح» عن مجاهد وعكرمة «وَأَهْشُ» بضم الهاء وتخفيف الشين قال: «ولا أعرف لها وجهاً» إلا أن يكون قد استثقل التضعيف مع تفضي الشين فخفف، وهي بمعنى قراءة العامة.

وقرأ^(٧) بعضهم «عَنَمِي» بسكون النون ولا ينقاس. والمآرب: جمع مَأْرَبَةٍ وهي الحاجة وكذلك الإْرَبَةُ أيضاً. وفي راء «المأْرَبَةِ» الحركات الثلاث.

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٥٠/٢، والقرطبي ١٨٦/١١، والبحر ٢٣٤/٦، والشواذ ٨٧.

(٢) الهَشُّ في الأصل: زجر الغنم. ولعل صواب الهساس: الهَسَّاسُ الذي هو المشي. انظر: اللسان (هس).

(٣) قوله «أقوم» مخروم في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٤) الشواذ ٨٧.

(٥) في مطبوعة «الشواذ» بالشين، والسياق يُفهم السين.

(٦) الكشف ٥٣٣/٢.

(٧) البحر ٢٣٥/٦.

و «أخرى» كقوله^(١) : «الأسماء الحُسنى» وقد تقدم قريباً^(٢) . قال أبو البقاء^(٣) :
«ولو قيل «أخر» لكانَ على اللفظ» يعني : «أخر» بضمّ الهمزة وفتح الخاء ،
وباللفظ لفظ الجمع . ونقل الأهوازي^(٤) عن شيبه والزهرى «مارب» قال : «بغير
همز» كذا أطلق . والمرادُ بغير همز محقق بل مُسهّل بين بين ، وإلاً فالحذف
بالكلية شاذٌ .

آ . (٢٠) قوله : ﴿تَسْمَى﴾ : يجوز أن يكون خبراً ثانياً عند مَنْ
يُجَوِّزُ ذلك . ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «حِية» .

آ . (٢١) قوله : ﴿سِيرَتَهَا﴾ : في نصبها أوجه ، أحدها : أن تكونَ
منصوبةً على الظرف أي : في سيرتها أي : طريقتها . الثاني : أنها منصوبةٌ على
أنها بدلٌ من ها «سعيدها» بدلٌ اشتمال ؛ لأن السيرةَ الصفة أي : سعيدها
صفتها وشكلها . الثالث : أنها منصوبة على إسقاط الخافض أي : إلى سيرتها .
قال الزمخشري^(٥) : «ويجوز أن يكون مفعولاً^(٦) ، مِنْ عَادَهُ أي : عاد إليه ،
فيتعدى لمفعولين ، ومنه بيتُ زهير^(٧) :

٣٢٨٥ -

وعادَكَ أَنْ تُلاقِيَهَا العَدَاءُ

(١) الآية ١١٠ من الإسراء .

(٢) انظر إعرابه للآية ٨ من طه .

(٣) الإملاء ١٢٠/٢ .

(٤) انظر : البحر ٢٣٥/٦ .

(٥) الكشف ٥٣٤/٢ .

(٦) في المطبوعة «متفعلاً» ولعله تحريف ، ونص «البحر» يوافق نص «الدر» .

(٧) ديوانه ٦٢ ، وصدره :

فَصَرَّمْ حَبْلَهَا إِذْ صَرَّمْتَهُ

وصَرَّم : اقطع . و «العداء» فاعل «عادك» وهو الشغل أو البعد .

وهذا هو معنى قول مَنْ قال: إنه على إسقاط إلى، وكان قد جَوَّزَ أن يكون ظرفاً كما تقدّم. إلا أن الشيخ^(١) ردّه بأنه ظرفٌ مختص، ولا يصلُ إليه الفعلُ إلا بوساطة «في» إلا فيما شدّ.

والسيرة: فُعْلَةٌ تدل على الهيئة من السير كالركبة من الركوب، ثم اتسع فعبر بها عن المذهب والطريقة. قال خالد الهذلي^(٢):

٣٢٨٦- فلا تَغْضَبَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِيرَتَهَا
فأول راضٍ سيرةً مَنْ يَسِيرُهَا

وجَوَّزَ أيضاً أن ينتصبَ بفعلٍ مضميرٍ أي: يسير سيرتها الأولى، وتكون هذه الجملةُ المقدرةُ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: سعيدها سائرة سيرتها.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَاضْمُمْ﴾: لا بدّ هنا من حذف، والتقدير: واضمُّمُ يَدُكَ تَنْضُمُ، وأخْرِجْهَا تَخْرُجُ، فحذف من الأول والثاني، وأبقى مقابلتهما ليدل^(٣) على ذلك إيجازاً واختصاراً، وإنما احتيج إلى هذا لأنه لا يترتب على مجرد الضمّ الخروج.

قوله: «بَيِّضَاءَ» حالٌ مِنْ فاعل «تَخْرُجُ».

قوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يجوز أن يكون متعلقاً بـ «تَخْرُجُ»، وأن تكون متعلقة بـ «بَيِّضَاءَ» لما فيها من معنى الفعل نحو: ابيضّت من غير سوء. ويجوز أن تكون متعلقةً بمحذوفٍ على أنها حال من الضمير في «بَيِّضَاءَ». وقوله: «مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يُسمّى عند أهل البيان «الاحتراس» وهو: أن يؤتى بشيء يرفع توهم

(١) البحر ٢٣٦/٦.

(٢) تقدم برقم ١٤٣٣.

(٣) الأصل «ليدلان» وهو سهو.

مَنْ يَتَوَهَّمُ غَيْرَ الْمَرَادِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيَاضَ قَدْ يُرَادُّ بِهِ الْبَرَصُ وَالْبَهَقُ^(١)، فَاتَى بِقَوْلِهِ: «مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ» نَفْيًا لَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «آيَةٌ» فِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ حَالًا أَعْنِي أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «بَيِضَاءٍ» الْوَاقِعَةِ حَالًا. الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «بَيِضَاءٍ». الثَّالِثُ: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ. الرَّابِعُ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ. فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): جَعَلْنَاهَا آيَةً، أَوْ آتَيْنَاكَ آيَةً. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): خُذْ آيَةً، وَقَدَّرَ أَيْضًا: دُونَكَ آيَةً. وَرَدَّ الشَّيْخُ^(٤) هَذَا: بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِغْرَاءِ. وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ الظَّرُوفِ فِي الْإِغْرَاءِ. قَالَ: لِأَنَّ الْعَامِلَ حُذِفَ، وَنَابَ هَذَا مَنَابَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ النَّائِبُ أَيْضًا. وَأَيْضًا فَإِنَّ أَحْكَامَهَا تَخَالَفُ الْعَامِلَ الصَّرِيحَ، فَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهَا، وَإِنْ جَازَ إِضْمَارُ الْأَفْعَالِ.

آ. (٢٣) قَوْلُهُ: ﴿لِنُرِيكَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ «آيَةٌ» أَي: دَلَّلْنَا بِهَا لِنُرِيكَ، أَوْ بِجَعْلِنَاهَا، أَوْ بِآتَيْنَاكَ الْمَقْدَّرِ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) «لِنُرِيكَ فَعَلْنَا ذَلِكَ». وَجَوُزُ الْحَوْفِيِّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «اضْمُمٌ». وَجَوُزُ غَيْرِهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «تَخْرُجٌ». وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِلَفْظِ «آيَةٌ» لِأَنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) أَيْضًا: «لِنُرِيكَ خُذْ هَذِهِ الْآيَةَ أَيْضًا».

قَوْلُهُ: «مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ «مِنْ آيَاتِنَا» بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ

(١) البهق: داء يذهب بلون الجلد.

(٢) الإملاء ١٢٠/٢.

(٣) الكشف ٥٣٤/٢.

(٤) البحر ٢٣٦/٦، وهذا الرد يتعلق بتقدير اسم الفعل فقط. وكلام أبي حيان أورده بالمعنى.

(٥) الكشف ٥٣٤/٢.

(٦) الكشف ٥٣٤/٢.

حَالٌ مِنَ «الكبرى» ويكون «الكبرى» على هذا مفعولاً ثانياً لـ «نُرِيكَ». والتقدير: لِنُرِيكَ الكبرى حالَ كونها مِنْ آياتنا، أي: بعض آياتنا. ويجوز أن يكون المفعول الثاني نفسَ «مِنْ آياتنا»، فتتعلق بمحذوف أيضاً، وتكون «الكبرى» على هذا صفةً لـ «آياتنا» وصفاً لجمع المؤنث غير العاقل وصفَ الواحدة على حَدِّ «مأرب أخرى»^(١) و «الأسماء الحسنى»^(٢).

وهذان الوجهان قد نقلهما الزمخشري^(٣) والحوافي وأبو البقاء^(٤) وابن عطية^(٥). واختار الشيخ^(٦) الثاني قال: «لأنه يلزم من ذلك أن تكون آياته كلها هي الكُبرى؛ لأنَّ ما كان بعضَ [الآيات]^(٧) الكبر صدقَ عليه أنه الكبرى، وإذا جعلتَ «الكبرى» مفعولاً ثانياً لم تتصف الآيات بالكُبر؛ لأنها هي المتصفة بأفعل التفضيل. وأيضاً إذا جعلتَ «الكُبرى» مفعولاً فلا يمكن أن تكون صفةً للعصا واليد معاً، إذ كان يلزم التثنية. ولا جائز أن يخصَّ إحدهما بالوصف دون الأخرى؛ لأنَّ التفضيل في كلِّ منهما. ويَبْعُدُ ما قاله الحسن: من أن اليد أعظمُ في الإعجاز من العصا؛ فإنه جعل «الكبرى» مفعولاً ثانياً لِنُرِيكَ، وجعل ذلك راجعاً للآية القرية، وقد ضَعُفَ قَوْلُهُ بأنَّ منافع العصا أكبر. وهو غيرُ خفيٍّ»^(٨). انتهى ملخصاً.

(١) الآية ١٨ من طه.

(٢) الآية ١١٠ من الإسراء. وانظر إعرابه للآية ٨ من طه.

(٣) الكشاف ٥٣٤/٢.

(٤) الإملاء ١٢١/٢.

(٥) المحرر ٧١/١١.

(٦) البحر ٢٣٧/٦.

(٧) زيادة من البحر.

(٨) قال: «لأنه ليس في اليد إلا تغيير اللون. وأمَّا العصا ففيها تغيير اللون وخلق الزيادة في الجسم وخلق الحياة والقدرة والأعضاء المختلفة وابتلاع الشجر والحجر...».

آ. (٢٥) قوله: ﴿لِي صَدْرِي﴾: «لي» متعلق بـ «اشرح». قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: «لي» في قوله: «اشرح لي صدري، ويسر لي أمري» ما جدواه والأمر^(٢) مستتب بدونه؟ قلت: قد أبهم الكلام أولاً فقال: اشرح لي ويسر لي، فعلم أن ثم مشروحاتاً وميسراً، ثم بين ورفع الإبهام بذكرهما فكان أكد لطلب الشرح لصدريه والتيسير لأمره».

آ. (٢٦) ويقال: يسرته لكذا، ومنه «فسيسه لليسرى»^(٣) ويسرت له كذا، ومنه هذه الآية.

آ. (٢٧) قوله: ﴿مِنْ لِسَانِي﴾: يجوز أن تتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «عقده» أي: من عقدي لساني. ولم يذكر الزمخشري^(٤) غيره. ويجوز أن يتعلق بنفس «احلل» والأول أحسن.

آ. (٢٩ - ٣٠) قوله: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزيراً﴾: يجوز أن يكون «لي» مفعولاً ثانياً مقدماً، و«وزيراً» هو المفعول الأول. و«من أهلي» على هذا يجوز أن يكون صفة لـ «وزيراً». ويجوز أن يكون متعلقاً بالجعل. و«هارون» بدل من «وزيراً». وجوز أبو البقاء^(٥) أن يكون «هارون» عطف بيان لـ «وزيراً». ولم يذكر الزمخشري^(٦) غيره. ولما حكى الشيخ^(٧) هذا

(١) الكشف ٥٣٥/٢.

(٢) الكشف: والكلام.

(٣) الآية ٧ من الليل.

(٤) الكشف ٥٣٥/٢.

(٥) الإملاء ١٢١/٢.

(٦) الكشف ٥٣٥/٢.

(٧) البحر ٢٤٠/٦.

لم يُعَقِّبْه بَنَكِيرٍ، وهو عَجِيبٌ منه ؛ فلإنَّ عطفَ البيانِ يُشترطُ فيه التوافقُ تعريفاً وتنكيراً، وقد عَرَفَتْ أَنَّ «وزيراً» نكرةً و«هارونَ» معرفة، والزمخشري قد تقدَّم له مثلُ ذلك في قوله تعالى: «فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ»^(١) وقد تقدم الكلام^(٢) معه هناك وهو عائد هنا.

ويجوز أن يكونَ «هارونَ» منصوباً بفعلٍ محذوف كأنه قال: أخصَّ من بينهم هارونَ أي: مِنْ بَيْنِ أَهْلِي. ويجوز أن يكونَ «وزيراً» مفعولاً ثانياً، و«هارونَ» هو الأول، وقَدَّم الثاني عليه اعتناءً بأمرِ الوزارة. وعلى هذا فقوله «لي» يجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ الجَعْلِ، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «وزيراً»؛ إذ هو في الأصل صفةٌ له. و«مِنْ أَهْلِي» على ما تقدَّم من وَجْهَيْهِ. ويجوز أن يكونَ «وزيراً» مفعولاً أولَ، و«مِنْ أَهْلِي» هو الثاني. وقوله «لي» مثلُ قوله: «ولم يكنْ له كُفْواً أحدٌ»^(٣) يَتَعْنُونَ أنه به يتمُّ المعنى، ذكر ذلك أبو البقاء^(٤). ولَمَّا حكاه الشيخ^(٥) لم يتعقبه بنكير، وهو عجيب؛ لأنَّ شرطَ المفعولين في باب النواسخ صحةُ انعقادِ الجملة الاسمية، وأنت لو ابتدأتَ بـ «وزير» وأخبرتَ عنه بـ «مِنْ أَهْلِي» لم يَجْزُ إذ لا مُسَوِّغٌ للابتداءِ به.

و«أخي» بدلٌ أو عطفٌ بيانٍ لـ «هارونَ». وقال الزمخشري^(٦): «وإنَّ جُعِلَ عطفٌ بيانٍ آخرَ جازٍ وَحَسَنٍ. قال الشيخ^(٧): «ويَتَعَدُّ فيه عطفُ البيانِ؛ لأنَّ

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣١٩.

(٣) الآية ٤ من الإخلاص.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(٥) البحر ٦/٢٤٠.

(٦) الكشف ٢/٥٣٥.

(٧) البحر ٦/٢٤٠.

عطف البيان الأكثر فيه أن يكون الأول دونه في الشهرة وهذا بالعكس. قلت: لم يرد الزمخشري أن «أخي» عطف بيان له «هارون» حتى يقول الشيخ إن الأول - وهو «هارون» - أشهر من الثاني وهو «أخي»، إنما عني الزمخشري أنه عطف بيان أيضاً له «وزيراً» ولذلك قال: «آخر». ولا بُد من الإتيان بلفظه ليُعرف أنه لم يرد إلا ما ذكرته قال^(١): «وزيراً وهارون مفعولا قوله «اجعل»^(٢)، أو «لي وزيراً» مفعولاه، و «هارون» عطف بيان للوزير، و «أخي» في الوجهين بدل من «هارون»، وإن جعل عطف بيان آخر جاز وحسن. فقوله «آخر» تعين أن يكون عطف بيان لما جعله عنه عطف بيان قبل ذلك.

وجوز الزمخشري^(٣) في «أخي» أن يرتفع بالابتداء، ويكون خبره الجملة من قوله: «أشدُّ به»، وذلك على قراءة الجمهور له بصيغة الدعاء، وعلى هذا فالوقف على «هارون».

وقرأ ابن عامر^(٤) «أشدُّ» بفتح الهمزة للمضارعة وجزم الفعل جواباً للأمر، «وأشركه» بضم الهمزة للمضارعة وجزم الفعل نسقاً على ما قبله. وقرأ الباقر بحذف^(٥) همزة الوصل من الأول، وفتح همزة القطع في الثاني، على أنهما دعاء من موسى لربه بذلك. وعلى هذه القراءة تكون هذه الجملة قد ترك فيها العطف خاصة دون ما تقدمها من جمل الدعاء. وقرأ الحسن «أشدُّ» مضارع شدد بالتشديد.

(١) الكشف ٥٣٥/٢.

(٢) قال الزمخشري «قدّم ثانيهما على أولهما عناية بأمر الوزارة».

(٣) الكشف ٥٣٦/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: التيسير ١٥١، والبحر ٢٤٠/٦/٦، والسبعة ٤١٨، والنشر

٣٢٠/٢، والحجة ٤٥٢، والإتحاف ٢٤٦/٢.

(٥) عند وصل الفعل بما قبله، وعند الابتداء بضم همزة الوصل.

وَالْوَزِيرُ: قِيلَ^(١): مُشْتَقٌّ مِنَ الْوِزْرِ وَهُوَ الثَّقَلُ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ
أَعْبَاءَ الْمُلْكِ وَمُؤَنَهُ^(٢) فَهُوَ مُعِينٌ عَلَى أَمْرِ الْمَلِكِ وَيَأْتِمُّ بِأَمْرِهِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مِنَ
الْوِزْرِ وَهُوَ الْمَلْجَأُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا وَزَرَ»^(٣) وَقَالَ^(٤):

٣٢٨٧- مِنَ السَّبَاعِ الضُّوَارِي دُونَهُ وَزَرُ
وَالنَّاسِ شَرُّهُمْ مَا دُونَهُ وَزَرُ
كَمْ مَعْشَرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ سَبْعُ
وَمَا نَرَى بَشَرًا لَمْ يُؤْذِهِمْ بَشَرُ

وقيل: مِنَ الْمُوَازَرَةِ وَهِيَ الْمَعَاوَنَةُ. نَقَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) عَنِ الْأَصْمَعِيِّ
قَالَ: «وَكَانَ الْقِيَاسُ أَزِيرًا» يَعْنِي بِالْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّ الْمَادَّةَ كَذَلِكَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ:
«فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ إِلَى الْوَاوِ. وَوَجَّهَ قَلْبُهَا إِلَيْهَا أَنَّ فَعِيلًا جَاءَ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ مُجِئًا
صَالِحًا كَقَوْلِهِمْ: عَشِيرٌ وَجَلِيسٌ وَخَلِيطٌ وَصَدِيقٌ وَخَلِيلٌ وَنَدِيمٌ، فَلَمَّا قُلِبَتْ فِي
أَخِيهِ قُلِبَتْ فِيهِ، وَحُمِلَ الشَّيْءُ عَلَى نَظِيرِهِ لَيْسَ بِعَزِيزٍ، وَنَظَرًا إِلَى يُوَازِرُ وَأَخَوَاتِهِ
وَالِى الْمُوَازَرَةِ».

قلت: يَعْنِي أَنَّ وَزِيرًا بِمَعْنَى مُوَازِرٍ، وَمُوَازِرٌ تَقْلِبُ فِيهِ الْهَمْزَةَ وَأَوَّاءَ قَلْبًا
قِيَاسِيًّا^(٦)؛ لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَهُوَ نَظِيرُ «مُوجِّلٍ»^(٧) وَ«يُؤَاخِذُكُمْ»^(٨)

(١) وَهُوَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ انْظُرْ: الزَّاهِرُ ١/٣٠٨.

(٢) الْمُؤْنُ: جَمْعُ «مُؤَنَةٍ» وَهِيَ الثَّقَلُ.

(٣) الْآيَةُ ١١ مِنَ الْقِيَامَةِ.

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِمَا. وَهُمَا فِي الْبَحْرِ ٦/٢٣٩.

(٥) الْكَشَافُ ٢/٥٣٥.

(٦) انْظُرْ: الْمَمْتَعُ ٣٦٢.

(٧) «كِتَابًا مُؤَجَّلًا» وَهِيَ قِرَاءَةُ وَرْشٍ فِي الْآيَةِ ١٤٥ مِنْ آلِ عِمْرَانَ. انْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ

٤١٩/٣.

(٨) مِنَ الْآيَةِ ٢٢٥ مِنَ الْبَقَرَةِ.

وشبهه، فحَمِلَ «أزير» عليه في القلب، وإن لم يكن فيه سبب القلب...

آ. (٣٣) قوله: ﴿كَثِيرًا﴾: نعتٌ لمصدر محذوف أو حالٌ من ضمير المصدر، كما هو رأي سيويه^(١). وجَوَّز أبو البقاء^(٢) أن يكون نعتاً لزمانٍ محذوفٍ أي: زماناً كثيراً.

آ. (٣٦) قوله: ﴿سُؤْلَكَ﴾: فُعلٌ هنا بمعنى مفعول نحو: أَكَلَ بمعنى مَأْكُول، وَخَبِرَ بمعنى مَخْبُور. ولا ينقاس.

آ. (٣٧) و«مرة» مصدرٌ. و«أخرى» تأنيت آخر بمعنى غير. وزعم^(٣) بعضهم أنها بمعنى آخره، فتكونُ مقابلةً للأولى، وتحيلُ لذلك بأن قال: «سَمَّاها أخرى وهي أولى لأنها أخرى في الذِّكْرِ».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا﴾: العاملُ في «إِذْ» «مَنَّا» أي: مَنَّا عليك في وقتِ إلجائنا إلى أمك، وأبهم في قوله «ما يُوحى» للتعظيم كقوله تعالى: «فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشِيَهُمْ»^(٤).

آ. (٣٩) قوله: ﴿أَنْ أَقْذِفِيهِ﴾: يجوز أن تكون «أَنْ» مفسرةً؛ لأنَّ الوَحْيَ بمعنى القول، ولم يذكر الزمخشري^(٥) غيره، وجَوَّز غيره أن تكون مصدريةً. ومحلُّها حينئذٍ النصبُ بدلاً من «ما يُوحى» والضمائرُ في قوله «أَنْ أَقْذِفِيهِ» إلى آخرها عائدةٌ^(٦) على موسى عليه السلام لأنه المُحَدَّثُ عنه. وجَوَّز

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) الإملاء ٢/١٢١.

(٣) انظر: البحر ٦/٢٤٠.

(٤) الآية ٧٨ من طه.

(٥) الكشف ٢/٥٣٦.

(٦) الأصل «عائِد» وهو سهو.

بعضهم أن يعود الضمير في قوله^(١) «فاقذفيه في اليم» للتأبوت، وما بعده وما قبله لموسى عليه السلام. وعابه الزمخشري^(٢) وجعله تنافراً أو مُخْرِجاً للقرآن عن إعجازه فإنه قال: «والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التأبوت فيه هُجْنَةٌ لِمَا يُؤَدِّي إليه من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التأبوت وكذلك الملقى إلى الساحل. قلت: ما ضررك لو جعلت المقذوف والملقى به إلى الساحل هو موسى في جوف التأبوت حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر».

قال الشيخ^(٣): «ولقاتل أن يقول: إن الضمير إذا كان صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً. وقد نصَّ النحويون على هذا فعوده على التأبوت في قوله «فاقذفيه في اليم فليلقه اليم» راجح. والجواب: أن أحدهما إذا كان مُحَدَّثاً عنه والآخر فضلة، كان عوده على المحدث عنه أرجح. ولا يُلْتَفَتُ إلى القرب؛ ولهذا رَدَدْنَا على أبي محمد ابن حزم في دَعَوَاهُ: أن الضمير في قوله تعالى: «فإنه رجس»^(٤) عائذ على «خنزير» لا على «لحم» لكونه أقرب مذكور، فيَحْرُمُ بذلك شحمه وغلظروفه وعظمه وجلده، فإن المحدث عنه هو «لحم خنزير» لا خنزير. قلت: قد تقدَّمت هذه المسألة في الأنعام^(٥) وما تكلم الناس فيها.

قوله: «فليلقه اليم» هذا أمرٌ معناه الخبر، ولكونه أمراً لفظاً جُزِمَ جوابه في

(١) أقبح في الأصل بعد قوله: «قوله» «في» ولا معنى هنا.

(٢) الكشف ٥٣٦/٢.

(٣) البحر ٢٤١/٦.

(٤) «إلا أن يكون ميتة أودماً مسفوحاً أولحم خنزير فإنه رجس» الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٠٠/٥.

قوله: «يَأْخُذْهُ». وإنما خَرَجَ بصيغة الأمر مبالغة؛ إذ الأمرُ أَقْطَعُ الأفعالِ وأَكْذَها. وقال الزمخشري^(١): «لَمَّا كَانَتْ مَشِيئَةُ اللَّهِ وَإِرَادَتُهُ أَنْ لَا تُخْطِئَ جَزِيَّةُ مَاءِ الْيَمِّ الْوَصُولَ بِهِ إِلَى السَّاحِلِ، وَالْقَاءَ إِلَيْهِ، سَلَكَ فِي ذَلِكَ سَبِيلَ الْمَجَازِ، وَجَعَلَ الْيَمَّ كَأَنَّهُ ذُو تَمْيِيزٍ، أَمْرٌ بِذَلِكَ لِيُطِيعَ الْأَمْرَ وَيَمْتَثِلَ رِسْمَهُ».

و«بالساحل» يحتمل أن يتعلّق بمحذوفٍ على أن الباءَ للحالِ أي: ملتبساً بالساحل، وأن يتعلّق بنفسِ الفعلِ على أن الباءَ ظرفيةٌ بمعنى «في».

قوله: «مَنِي» فيه وجهان. قال الزمخشري^(٢): «لَا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «أَلْقَيْتُ» فَيَكُونُ الْمَعْنَى: عَلَى أَنِّي أَحْبَبْتُكَ، وَمَنْ أَحَبَّهُ اللَّهُ أَحَبَّهُ الْقُلُوبُ، وَإِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةٌ لـ «مَحَبَّةٍ» أَي: مَحَبَّةٌ حَاصِلَةٌ، أَوْ وَاقِعَةٌ مِنِّي، قَدْ رَكَّزْتُهَا أَنَا فِي الْقُلُوبِ وَزَرَعْتُهَا فِيهَا».

قوله: «وَلِتُصْنَعَ» قرأ العامةُ بكسر اللامِ وضمّ التاءِ وفتح النونِ على البناءِ للمفعول، ونصبِ الفعلِ بإضمارِ أنْ بعد لامِ كي. وفيه وجهان، أحدهما: أن هذه العلةَ معطوفةٌ على علةٍ مقدرةٍ قبلها. والتقديرُ: لِيَتَلَطَّفَ بِكَ وَلِتُصْنَعَ، أَوْ لِيُعْطَفَ عَلَيْكَ وَتُرَامَ وَلِتُصْنَعَ. وتلك العلةُ المقدرةُ متعلقةٌ بقوله: «وَأَلْقَيْتُ» أي: أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ الْمَحَبَّةَ لِيُعْطَفَ عَلَيْكَ وَلِتُصْنَعَ. ففي الحقيقة هو متعلّق بما قبله من إلقاء المحبة.

والثاني: أن هذه اللامَ تتعلّق بمضمَرٍ بعدها تقديره: وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي [٦١٥/أ] فعلتُ ذلك، أو كان كيّ وكيّ. ومعنى لِتُصْنَعَ أي: لِتُرَبَّى وَيُحَسَّنَ إِلَيْكَ، وَأَنَا مُرَاعِيكَ وَمُرَاقِبُكَ كَمَا يَرَاعِي الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ إِذَا اعْتَنَى بِهِ. قاله الزمخشري^(٣).

(١) الكشف ٥٣٦/٢.

(٢) الكشف ٥٣٦/٢.

(٣) الكشف ٥٣٦/٢ - ٥٣٧.

وقرأ^(١) الحسن وأبو نهيك «وَلْتَصْنَعْ» بفتح التاء. قال ثعلب^(٢): «معناه لتكون حركتك وتصرفك على عيني مني». وقال قريباً منه الزمخشري^(٣): «وقال أبو البقاء^(٤): «أي لتفعل ما أمرك بمرأى مني».

وقرأ أبو جعفر وشيبة «وَلْتَصْنَعْ» بسكون اللام والعين وضم التاء وهو أمرٌ معناه: لِتَرْبُ وَلِيُحَسِّنْ إِلَيْكَ. وروي عن أبي جعفر في هذه القراءة كسرُ لامِ الأمر. قلت: ويحتمل مع كسر اللام أو سكونها حالة تسكين العين أن تكونَ لَمْ كي، وإنما سَكَنْتْ تشبيهاً بِكَتَفَ وَكَبَدَ، والفعل منصوب. والتسكينُ في العين لأجل الإدغامِ لأنه لا يُقْرَأُ في الوصل إلا بالإدغام فقط.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إِذْ تَمْشِي﴾: في عاملِ هذا الظرفِ أوجهٌ، أحدها: أن العامل فيه «أَلْقَيْتُ» أي: أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَجَبَةً مِنِّي فِي وَقْتِ مَشْيِي أَحَبَّكَ.

الثاني: أنه منصوبٌ بقوله «وَلْتَصْنَعْ» أي: لِتَرْبِيْ وَيُحَسِّنَ إِلَيْكَ فِي هَذَا الْوَقْتِ. قال الزمخشري^(٥): «والعاملُ في «إِذْ تَمْشِي» «أَلْقَيْتُ» أو «لْتَصْنَعْ». وقال أبو البقاء^(٦): «إِذْ تَمْشِي» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَحَدِ الْفَعْلَيْنِ. قلت: يعني بالفعلين ما تقدّم مِنْ أَلْقَيْتُ أو لَتَصْنَعْ. وعلى هذا فيجوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ الْعَامِلَيْنِ يَطْلُبُ هَذَا الظَّرْفَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى،

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/١٩٧، والمحتسب ٢/٥١، والبحر ٦/٢٤٢، والإتحاف ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٥٢.

(٣) الكشف ٢/٥٣٧.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(٥) الكشف ٢/٥٣٧.

(٦) الإملاء ٢/١٢١.

ويكون من إعمال الثاني للحذف من الأول. وهذا إنما يتجه كل الاتجاه إذا جعلت «ولتُصنع» معطوفاً على علة محذوفة متعلقة بـ «أَلْقَيْتُ»، أما إذا جعلته متعلقاً بفعلٍ مضميرٍ بعده فيعبد ذلك أو يمتنع، لكون الثاني صار من جملة أخرى.

الثالث: أن تكون «إذ تمشي» بدلاً من «إذ أَوْحَيْنَا». قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف يصح البدل والوقتان مختلفان متباعدان؟ قلت: كما يصح - وإن اتسع الوقت وتباعد طرفاه - أن يقول لك الرجل: لَقِيتُ فلاناً سنةً كذا فتقول: وأنا لقيته إذ ذاك، وربما لقيه هو في أولها وأنت في آخرها». قال الشيخ^(٢): «وليس كما ذكر لأن السنة تقبل الاتساع، فإذا وقع لِقِيُهُما^(٣) فيها، بخلاف هذين الظرفين فإن كل واحدٍ منهما ضيقٌ ليس بمتسع لتخصصهما بما أضيفا إليه، فلا يمكن أن يقع الثاني في الظرف الذي وقع فيه الأول؛ إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحي فيه ووقوع مَشْيِ الأخت، فليس وقتٌ وقوع الفعل^(٤) مشتملاً على أجزاءٍ وقع في بعضها المشي بخلاف السنة». قلت: وهذا تحمُّلٌ منه عليه فإن زمن اللَّقْيِ أيضاً ضيقٌ لا يَسَعُ فَعْلِيَهُما، وإنما ذلك مبنيٌّ على التساهل؛ إذ المراد أن الزمان مشتملٌ على فعليهما.

وقال أبو البقاء^(٥): «ويجوز أن يكون بدلاً من «إذ» الأولى؛ لأنَّ مَشْيَ أخته كان مِنَّةً عليه» يعني أن قوله «إذ أَوْحَيْنَا» منصوبٌ بقوله: «مَنَّا» فإذا جُعِلَ «إذ تمشي» بدلاً منه كان أيضاً مُمْتَنّاً به عليه.

(١) الكشف ٥٣٧/٢

(٢) البحر ٢٤٢/٦

(٣) من مصادر لقي.

(٤) البحر: «الوحي».

(٥) الإملاء ١٢١/٢

الرابع: أن يكون العامل فيه مضمراً تقديره: اذكر إذ تمشي. وهو على هذا مفعول به لفساد المعنى على الظرفية.

وقرأ^(١) العامة «كي تَقْرَ» بفتح التاء والقاف. وقرأت فرقة^(٢) «تَقِرُّ» بكسر القاف، وقد تقدم^(٣) أنهما لغتان في سورة مريم. وقرأ جناح بن حبيش «تُقَرُّ» بضم التاء وفتح القاف على البناء للمفعول. «عينها» رفعاً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله.

قوله: «فُتُونًا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ على فُعُول كالفُعُول والجلُوس، إلا أن فُعُولاً قليلٌ في المتعدي. ومنه الشُّكُور والكُفُور والثُّبُور واللُّزوم. قال تعالى: «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا»^(٤). والثاني: أنه جمعُ فِتْنٍ^(٥) أو فِتْنَةٍ على ترك الاعتداد بتاء التانيث كـ «حُجُور» و«بُدُور» في حَجَرَةٍ^(٦) وبَدْرَةٍ^(٧) أي: فِتْنَتَاك ضُروباً من الفتن. عن ابن عباس^(٨): أنه وُلِدَ في عامٍ يُقْتَل فيه الولدان، وألقت أمه في البحر، وقتل القبطي وأجر نفسه عشر سنين، وضلَّ عن الطريق، وتفرقت غنمه في ليلة مظلمة. ولما سأل سعيد بن جبير عن ذلك أجابه بما ذكرته، وصار يقول عند كل واحدة: فهذه فتنة يا ابن جبير. قال معناه الزمخشري^(٩). وقال غيره^(١٠): بفتونٍ من الفتن - أي المحن - تختبر بها.

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧٨، والقرطبي ١١/١٩٧، والبحر ٦/٢٤٢.

(٢) وهي رواية عبد الحميد عن ابن عامر كما في القرطبي ١١/١٩٧.

(٣) انظر: الورقة ٦٠٤ أ.

(٤) الآية ٦٢ من الفرقان.

(٥) الفتن: الفن والحال، ومنه «العيش فتنان» أي لوان: حلو ومُر. انظر: القاموس: (فتن).

(٦) الحَجَرَة: الناحية، وإذا كانت «حُجُور» فمفردُها حَجْرٌ وحُجْرَة من الشد والحجز.

(٧) البَدْرَة: جلد السَّحْلَة.

(٨) انظر: البحر ٦/٢٤٢ - ٢٤٣.

(٩) الكشف ٢/٥٣٧.

(١٠) وهو قول أبي البقاء في الإملاء ٢/١٢١.

قوله: «على قَدَرٍ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعل «جئت» أي: جئت موافقاً لما قُدِّرَ لك. كذا قَدَرَهُ أبو البقاء^(١)، وهو تفسِيرٌ معنًى. والتفسير الصناعي: ثم جئت مستقراً أو كائناً على مقدار معين. كقول الآخر^(٢):

٣٢٨٨- نال الخِلافةَ أوجاءتْ على قَدَرٍ
كما أتى رَبُّه موسى على قَدَرٍ

آ. (٤١) ومعنى «اَصْطَنَعْتُكَ» أي: اَخْلَصْتُكَ. واصْطَفَيْتُكَ افتعال من الصَّنْع، فأبدلتِ التاء طاءً لأجل حرف الاستعلاء، وهذا مجازٌ عن قُرْبِ منزلته ودُنُوهِ مِنْ رَبِّه؛ لأنَّ أحداً لا يَصْطَنِعُ إلا مَنْ يختاره.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وَلَا تَنِيَا﴾: يقال: وَنَى بَيْنِي وَبَيْنَا كَوَعْدٍ/يَعِدُ وَوَعْدًا إِذَا فُتِرَ...^(٣) والوَنَى الفُتُور. ومنه امرأةٌ أناة، وصفوها بفتور القيام كناية عن ضخامتها قال^(٤):

٣٢٨٩- مِنَّا الْأَنَاءُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسُبُنَا
أَنَا بَطَاءٌ وَفِي إِبْطَائِنَا سَرَعٌ

والأصل وَنَاءٌ. فأبدلوا الهمزة من الواو كأَحَدٍ فِي وَحَدٍ^(٥). وليس بالقياس، وفي الحديث: «إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْأَنَاءُ»^(٦).

(١) الإملاء ١٢١/٢.

(٢) تقدم برقم ٢٢٥ برواية قريبة.

(٣) كلمة لم أثبتنها.

(٤) تقدم برقم ١٤٩٦.

(٥) انظر: الممتع ٣٣٥.

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب الحلم، ١٨ باب الزهد، ١٤٠١/٢، وأحمد ٢٢/٣.

والواني : المقصّر في أمره . قال الشاعر^(١) :

..... - ٣٢٩٠ -

فما أنا بالواني ولا الضرع الغمر

وونى فعل لازم لا يتعدى ، وزعم بعضهم^(٢) أنه يكون من أخوات زال وانفك فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل كان يقال : « ما ونى زيد قائماً » أي : ما زال قائماً . وأنشد الشيخ جمال الدين بن مالك شاهداً على ذلك قول الشاعر^(٣) :

- ٣٢٩١ - لا يَني الحُبُّ شِمةَ الحُبِّ ما دا

مَ فلا تَحسَبَنَّهُ ذا ارِعِواء

أي لا يزال الحُبُّ - أي بضم الحاء - شِمةَ الحُبِّ - أي بكسرِها - وهو المُحِبُّ . ومن منع ذلك يتأول البيت على حذف حرف الجر؛ فإن هذا الفعل يتعدى تارةً بـ عَنْ وتارةً بـ فِي . يُقال : ما وَنَيْتُ عن حاجتك أو في حاجتك . فالتقدير : لا يَفْتَرُ الحُبُّ في شِمةِ المُحِبِّ وفيه مجازٌ بليغ . وقد عُدِّي في الآية الكريمة بـ فِي .

وقرأ^(٤) يحيى بن وثاب «ولا يَني» بكسر التاء إتباعاً لحركة النون . وسَكُن

(١) لم أهد إلى قائله . وهو في اللسان (ضرع) والبحر ٢٤٤/٦ . وصدره :

أناةً وجلماً وانتظاراً بهم غداً

والضرع والغمر : الضعيف من الرجال .

(٢) قال الجوهري : «وفلان لا يني يفعل كذا أي : لا يزال يفعل كذا» . انظر : الصحاح

(ونى) والمساعد ٢٤٩/١ .

(٣) لم أهد إلى قائله ، وهو في المساعد ٢٤٩/١ ، والهمع ١١٢/١ ، والدرر ٨٢/١ .

وثمة رواية ثانية : «لا يني الحُبُّ شِمةَ الحُبِّ» وارعِواء : زجر وارتداع .

(٤) البحر ٢٤٥/٦ ، والكشاف ٥٣٨/٢ ، والشواذ ٨٨ .

الياء مِنْ «ذِكْرِي» (١).

آ. (٤٣) وَذَكَرَ الْمَذْهُوبَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ» وَحَذَفَهُ فِي الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: «اذْهَبْ أَنْتِ وَأَخُوكَ» اخْتِصَاراً فِي الْكَلَامِ. وَقِيلَ: أُمِرَا أَوَّلًا بِالذَّهَابِ لِعُمُومِ النَّاسِ ثُمَّ ثَانِيًا لِفِرْعَوْنَ بِخُصُوصِهِ، وَفِيهِ بَعْدُ؛ بَلِ الذَّهَابَانِ مُتَوَجِّهَانِ لشيءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ فِرْعَوْنٌ، وَقَدْ حَذَفَ مِنْ كُلِّ مِنَ الذَّهَابَيْنِ مَا أَثْبَتَهُ فِي الْآخِرِ: وَذَلِكَ أَنَّهُ حَذَفَ الْمَذْهُوبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَثْبَتَهُ فِي الثَّانِي، وَحَذَفَ الْمَذْهُوبَ بِهِ وَهُوَ «بِأَيَاتِي» مِنَ الثَّانِي وَأَثْبَتَهُ فِي الْأَوَّلِ.

آ. (٤٤) وَقَرَأَ أَبُو مَعَاذٍ (٢) «قَوْلًا لَيْسًا» وَهُوَ تَخْفِيفٌ مِنْ لَيْسَ كَمَيِّتٍ فِي مَيِّتٍ.

وقوله: «لَعَلَّهُ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ «لَعَلَّ» عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّوَجُّعِ: وَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُرْسَلِ، وَهُوَ مُوسَى وَهَارُونُ أَيُّ: اذْهَبَا عَلَى رِجَائِكُمَا وَطَمَعِكُمَا فِي إِيْمَانِهِ، اذْهَبَا مُتَرَجِّعَيْنِ طَامِعَيْنِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ (٣)، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَرَدَّ ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِذْ هُوَ عَالَمٌ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ، وَعَنْ سَيُوبَةَ (٤): «كُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ لَعَلَّ وَعَسَى فَهُوَ مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ»، يَعْنِي أَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ بَقَاءُ مَعْنَاهُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّ لَعَلَّ بِمَعْنَى كَيْ فَتَفِيدُ الْعِلَّةَ.

(١) بِيَاضٍ فِي الْأَصْلِ. وَقَالَ فِي الْإِتْحَافِ ٢/٢٤٧: «وَفَتْحُ يَاءِ الْإِضَافَةِ مِنْ «ذِكْرِي» نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَأَبُو جَعْفَرٍ».

(٢) الشَّوَاذُ ٨٨.

(٣) الْكَشَافُ ٢/٥٣٨.

(٤) قَالَ سَيُوبَةُ ١/١٦٧: «فَالْعَلَمُ قَدْ أَتَى مِنْ وَرَاءِ مَا يَكُونُ، وَلَكِنْ اذْهَبَا أَتَمَّا فِي رِجَائِكُمَا وَطَمَعِكُمَا وَمُبَلِّغِكُمَا مِنَ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ لِهَذَا أَكْثَرُ مِنْ ذَا مَا لَمْ يَعْلَمَا».

وهذا قول الفراء^(١)، قال: «كما تقول: اعمل لعلك تأخذُ أجرك أي: كي تأخذ». والثالث: أنها استفهامية أي: هل يتذكر أو يخشى؟ وهذا قول ساقط^(٢)؛ وذلك أنه يستحيل الاستفهام في حق الله تعالى كما يستحيل الترجي. فإذا كان لا بُدَّ من التأويل فجعل اللفظ على مدلوله باقياً أولى من إخراجِه عنه.

آ. (٤٥) قوله: ﴿أَنْ يَقْرُطَ﴾: «أَنْ يَقْرُطَ» مفعول «نخاف». ويقال^(٣): قَرَطَ يَقْرُطُ: سَبَقَ وَتَقَدَّمَ، ومنه الفارِطُ. وهو الذي يتقدم الورادة إلى الماء وفرس قَرَطُ: يسبق الخيل، أي: نخاف أن يُعَجِّلَ علينا بالعقوبة ويبادرنا بها، قاله الرمخشري^(٤)، ومن وُرودِ الفارط بمعنى المتقدم على الورادة قول الشاعر^(٥):

٣٢٩٢- واستعجلونا وكانوا من صحابتنا
كما تقدم فرأط لوراد

وفي الحديث: «أنا قرطكم على الحوض»^(٦) أي: سابقكم ومتقدمكم.

(١) ليس في معاني القرآن إشارة إلى ذلك. وهو قول الأخفش في معاني القرآن ٤٠٧، والمثال مثاله. وانظر: المغني ٣٧٩.

(٢) قال ابن هشام في المغني ٣٧٩: «أثبتته الكوفيون ولهذا علّق بها الفعل في نحو: «لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً».

(٣) انظر: الدر المصون ٥٩٦/٤.

(٤) الكشف ٥٣٨/٢.

(٥) تقدم برقم ٢٩٨٩.

(٦) رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ٤٧١/١١، والمسند ٣٠٠/٢.

وقرأ^(١) يحيى بن وثاب وابن محيصن وأبو نوفل «يُفَرِّط» بضم حرف المضارعة وفتح الراء على البناء للمفعول، والمعنى: خافا أن يُسَبَّقَ في العقوبة. أي: يحمله حامل عليها وعلى المعالجة بها: إما قومه وإما حب الرئاسة، وإما ادِّعَاؤُهُ الإلهية.

وقرأ ابن محيصن في رواية والزعفراني^(٢) «أَنْ يُفَرِّطَ» بضم حرف المضارعة وكسر الراء مِنْ أَفَرَط. قال الزمخشري^(٣): «مِنْ أَفَرَطَ غَيْرُهُ إِذَا حَمَلَهُ عَلَى الْعَجَلَةِ، خَافَا أَنْ يَحْمِلَهُ حَامِلٌ عَلَى الْمُعَاجَلَةِ بِالْعَقَابِ». قال كعب ابن زهير^(٤):

٣٢٩٣- تَنْفِي الرِّيحِ الْقَذَى عَنْهُ وَأَفَرَطَهُ

مِنْ صَوْبٍ سَارِيَةٍ يَبْضُ يَعَالِيْلُ

أي: سَبَقَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْبَيْضُ لَتَمْلَأَهُ. وفاعل «يَفَرِّطُ» ضميرُ فرعون. وهذا هو الظاهر الذي ينبغي أن لا يُعَدَّلَ عنه. وجعله أبو البقاء^(٥) مضمراً للدلالة الكلام عليه فقال «فيجوز أن يكون التقدير: أن يَفَرِّطَ علينا منه قولٌ، فأضمر

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٦، والمحتسب ٢/٥٢، والقرطبي ١١/٣٠١.

(٢) ثمة قارئان بهذا اللقب، الأول الحسين بن مالك أبو عبد الله المقرئ، له اختيار في القراءة، قرأ على ابن واقد وقرأ عليه أبو نصر ابن حاشد، والثاني: عبد الله ابن محمد، روى عن خلف والدوري، وروى عنه الغضائري. انظر: طبقات القراء ١/٢٤٩، ٤٥٥.

(٣) الكشف ٢/٥٣٨.

(٤) ديوانه ٧، وجمهرة الأشعار ٢/٧٩٠.

«عنه» أي: عن الماء الذي مزجت به الراح. الصوب: المطر.

السارية: السحابة تنبئ فتمطر بالليل. واليعاليل: الحجاب الذي يعلو وجه الماء.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

القولَ لدلالة الحالِ عليه كما تقول: فَرَطَ مِنِّي قول، وأن يكونَ الفاعلُ ضميرَ فرعون كما كان في «يَطْغَى».

آ. (٤٦) ومفعولُ «أسمع وأرى» محذوفٌ فقيل: تقديره: أسمع أقوالكما وأرى أفعالكما، وعن ابن عباس: أسمعُ جوابه لكما وأرى ما يفعل بكما، أو يكونُ مِنْ حَذَفِ الاختصار نحو: «يُخَيِّي وَيُمِيت»^(١).

آ. (٤٧) قوله: ﴿قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾: قال الزمخشري^(٢): «هذه الجملةُ جاريةٌ من الجملة الأولى وهي: «إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ» مَجْرَى الْبَيَانِ والتفسير؛ لأنَّ دعوى الرسالة لا تُثَبِّتُ إِلَّا بِبَيِّنَتِهَا التي هي مجيء الآية. وإنما وَحَّدَ بـ «آية» ولم تُثَنِّ ومعه آيتان؛ لأنَّ المرادَ في هذا الموضعُ ثبُتُ الدعوى ببرهانها، فكأنه قيل: قد جِئْنَاكَ بمعجزة وبرهانٍ وحجة على ما ادَّعَيْنَاهُ/ من الرسالة، وكذلك قال: «قَدْ جِئْتُكُمْ بَبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ»^(٣) «فَأَتِ بِآيَةٍ [١/٦١٦] إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ»^(٤) «أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ»^(٥).

و«على مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى» يحتملُ أَنْ يكونَ مأموراً بقوله، فيكونُ منصوبٌ المَحَلُّ كأنه قيل: فَقُولَا أيضاً: والسلامُ على مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، ويحتملُ أَنْ يكونَ تسليمًا منهما لم يُؤْمَرَا بقوله، فتكون الجملةُ مستأنفةً لا محل لها من الإعراب. وزعم بعضهم أن «على» بمعنى السلام أي: والسلام لمن اتَّبَعَ الْهُدَى. وهذا لا حاجةَ إليه.

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.

(٢) الكشاف ٥٣٩/٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء.

(٥) الآية ٣٠ من الشعراء.

آ. (٤٨) قوله: ﴿أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ﴾: «أَنَّ» وما في حَيْزِها في محل الرفع لقيامها مقامَ الفاعل الذي حُذِفَ في «أَوْحَى إِلَيْنَا». وسببُ بِنَائِهِ للمفعول خوفاً أن يَبْدُرَ مِنْ فرعونَ بادرةٌ لَمَنْ أَوْحَى لَوْ سَمِيَاهُ، فَطَوَّيَا ذِكْرَهُ تعظيماً له واستهانةً بالمخاطب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿يَا مُوسَى﴾: نادى موسى وحده بعد مخاطبته لهما معاً: إِمَّا^(١) لَأَنَّ موسى هو الأصلُ في الرسالة، وهارونُ تَبَعَ وَرِثَهُ ووزيرٌ، وإِمَّا لَأَنَّ فرعونَ كان لُحْبَتَهُ يَعْلَمُ الرُّتَّةَ^(٢) التي في لسانِ موسى، ويعلم فصاحةَ أخيه بدليلِ قوله «وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً»^(٣) وقوله: «وَلَا يَكَادُ يُبَيِّنُ»^(٤) فأراد استنطاقه ذَوْنَ أخيه، وإِمَّا لِأَنَّهُ حَذَفَ المعطوفَ للعلم به أي: يا موسى وهارون. قاله أبو البقاء^(٥)، وبدأ به، ولا حاجةَ إليه، وقد يُقال: حَسَنَ الحَذَفِ كَوْنُ موسى فاصلةً، لا يُقال: كان يُعني في ذلك أَنَّ تَقَدَّمَ هَارُونُ وَتَوَخَّرَ موسى فيقال: يا هَارُونُ وموسى فتحصلُ مجانسةُ الفواصلِ مِنْ غيرِ حَذَفٍ لَأَنَّ الْبَدَأَ^(٦) بِموسى أَهَمُّ فَهُوَ الْمَبْدُوءُ بِهِ.

آ. (٥٠) قوله: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾: في هذه الآية وجهان، أحدهما: أن يكونَ «كُلُّ شَيْءٍ» مفعولاً أولَ، و«خَلْقَهُ» مفعولاً ثانياً على معنى^(٧): أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ شَكْلَهُ وَصُورَتَهُ، الذي يطابقُ المنفعةَ المنوطةَ

(١) انظر: الكشاف ٥٣٩/٢.

(٢) الرُّتَّة: العجمة.

(٣) الآية ٣٤ من القصص.

(٤) الآية ٥٢ من الزخرف.

(٥) الإملاء ١٢٢/٢.

(٦) الأصل «بدأ» ولم أجده وجهاً.

(٧) انظر: الكشاف ٥٣٩/٢.

به، كما أعطى العين الهيئة التي تطابق الإبصار، والأذن الشكل الذي يطابق الاستماع ويوافقه، وكذلك اليد والرجل واللسان، أو أعطى كل حيوان نظيره في الخلق والصورة حيث جعل الحصان والجحر^(١) زوجين، والناقة والبعير، والرجل والمرأة، ولم يزاوج شيء منها غير جنسه، ولا ما هو مخالف لخلقه. وقيل: المعنى أعطى كل شيء مخلوق خلقه أي: هو الذي ابتدعه. وقيل: المعنى: أعطى كل شيء مما خلق خلقته وصورته على ما يناسبه من الإتيان. لم يجعل خلق الإنسان في خلق البهائم، ولا بالعكس، بل خلق كل شيء فقدره تقديراً.

والثاني: أن يكون «كل شيء» مفعولاً ثانياً، و«خلق» هو الأول، فقدم الثاني عليه، والمعنى: أعطى خلقته كل شيء يحتاجون إليه ويرتفقون به.

وقرأ^(٢) عبد الله والحسن والأعمش وأبو نهيك وابن أبي إسحاق ونصير عن الكسائي وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم «خلق» بفتح اللام فعلاً ماضياً. وهذه الجملة في هذه القراءة تحتل أن تكون منصوبة المحل صفة لـ «كل» أو في محل جر صفة لـ «شيء»، وهذا معنى قول الزمخشري^(٣): «صفة للمضاف - يعني «كل» - أو للمضاف إليه» - يعني «شيء» - . والمفعول الثاني على هذه القراءة محذوف، فيحتمل أن يكون حذفه حذف اختصار للدلالة عليه أي: أعطى كل شيء خلقه ما يحتاج إليه ويصلحه أو كماله، ويحتمل أن يكون حذفه حذف اقتصار، والمعنى: أن كل شيء خلقه الله لم يخله من إنعامه وعطايته.

(١) الحجر: ما يتخذ من إناث الخيل للنسل.

(٢) الإنحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٧، والقرطبي ١١/٢٠٥.

(٣) الكشف ٢/٥٣٩.

آ. (٥١) والبال: الفكر. يقال: خطر بباله كذا، ولا يُثنى ولا يُجمع، وشذَّ جمعه على «بالات». ويقال للحال المُكثَرُ بها، ولذلك يُقال: ما باليتُ بالةً، والأصل فحذف لامه تخفيفاً.

آ. (٥٢) قوله: ﴿قال: علّمها عند ربي﴾: في خبر هذا المبتدأ أوجه، أحدها: أنه «عند ربي» وعلى هذا فقوله «في كتاب» متعلق بما تعلق به الظرف من الاستقرار، أو متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستتر في الظرف، أو خيرٌ ثان.

الثاني: أن الخبر قوله «في كتاب» فعلى هذا قوله «عند ربي» معمولٌ للاستقرار الذي تعلق به «في كتاب» كما تقدّم في عكسه، أو يكون حالاً من الضمير المستتر في الجارِّ الواقع خبراً. وفيه خلاف أعني تقديم الحال على عاملها المعنوي. والأخفش يجيزه ويستدلُّ بقراءة «والسموات مطوّياتٍ بيمينه»^(١) وقوله^(٢):

٣٢٩٤- رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ
فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بَنِي حُذَارٍ

وقال بعضُ النحويين: إنه إذا كان العاملُ معنويّاً، والحالُ ظرفاً أو عدليّاً، حُسِّنَ التقديمُ عند الأخفش وغيره، وهذا منه. أو يكونُ ظرفاً للعلم نفسه، أو يكونُ حالاً من المضاف إليه وهو الضمير في «عليها». ولا يجوزُ أن يكونَ «في كتاب» متعلقاً بـ «علّمها» على قولنا إن «عند ربي» الخبر كما جاز

(١) الآية ٦٧ من الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري. انظر: البحر ٤٤٠/٧. وانظر: مسألة تقديم الحال على العامل الظرفي واستدلال الأخفش في شرح الكافية الشافية ٧٥٣.

(٢) تقدّم برقم ٢٧٣٢. وانظر: الدر المصون ٤٢٨/٦.

تعلق «عند»^(١) به لثلا يلزم الفصل بين المصدر^(٢) ومعموله^(٣) بأجنبي، وقد تقدم أنه لا يُخْبَرُ عن الموصول إلا بعد تمام صلته.

الثالث: أن يكون الظرف وحرف الجر معاً خبراً واحداً في المعنى، فيكون بمنزلة «هذا حُلُو حَامِض» قاله أبو البقاء^(٤)، وفيه نظر؛ إذ كلٌّ منها مستقل بفائدة الخبرية، بخلاف «هذا حلو حامض».

والضمير في «عِلْمُهَا» فيه وجهان، أظهرهما: عَوْدُهُ على القرون. والثاني: عَوْدُهُ على القيامة لدلالة ذِكْرِ القرون على ذلك؛ لأنه سأل عن بَعْثِ [٦١٦/ب] الأمم، والبعث يدلُّ على القيامة.

قوله: «لا يَضِلُّ ربي» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ «كتاب»، والعائدُ محذوفٌ، تقديره: في كتاب لا يَضِلُّه ربي^(٥)، أو لا يَضِلُّ حِفْظُهُ ربي، فـ «ربي» فاعل «يَضِلُّ» على هذا التقدير، وقيل: تقديره: الكتاب ربي. فيكون في «يَضِلُّ» ضميرٌ يعود على «كتاب»، وربي منصوبٌ على التعظيم. وكان الأصل: عن ربي، فحُذِفَ الحرفُ اتِّساعاً، يُقال: ضَلَلْتُ كذا وضَلَلْتُهُ بفتح اللام وكسرهما، لغتان مشهورتان وشُهرهما الفتح. الثاني: أنها مستأنفة لا محلٌّ لها من الإعراب ساقها تبارك وتعالى لمجرد الإخبارِ بذلك حكايةً عن موسى.

وقرأ^(٦) الحسن وقتادة والجحدري وعيسى الشقفي وابن محيصن

(١) الأصل «عندي» وهو سهو.

(٢) المصدر «علمها».

(٣) معموله «في كتاب» لأنه متعلق به.

(٤) الإملاء ١٢٢/٢.

(٥) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ١٨١/٢.

(٦) الإنحاف ٢٤٧/٢، والبحر ٢٤٨/٦، والقرطبي ٢٠٨/١١.

وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ «لَا يُضِلُّ» بضم الياء أي : لَا يُضِلُّ رَبِّي الْكِتَابُ أَي : لَا يُضَيِّعُهُ
يقال : أَضَلَلْتُ الشَّيْءَ أَي : أَضَعْتُهُ . فـ «رَبِّي» فاعِلٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ . وَقِيلَ :
تَقْدِيرُهُ : لَا يُضِلُّ أَحَدٌ رَبِّي عَنْ عِلْمِهِ أَي : عَنْ عِلْمِ الْكِتَابِ ، فَيَكُونُ الرَّبُّ
مَنْصُوبًا عَلَى التَّعْظِيمِ .

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ ضَلَّلْتُ وَأَضَلَّلْتُ فَقَالَ : «ضَلَّلْتُ مَنْزِلِي» ، بغير ألفٍ ،
و «أَضَلَّلْتُ بَعِيرِي» وَنَحْوَهُ مِنَ الْحَيَوَانِ بِالْأَلْفِ . نَقَلَ ذَلِكَ الرِّمَانِيُّ عَنْ الْعَرَبِ ،
وَقَالَ الْفَرَاءُ (١) : «يُقَالُ : ضَلَّلْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَخْطَأْتُ فِي مَكَانِهِ وَضَلَّلْتُ لُغْتَانِ ،
فَلَمْ تَهْتَدِ لَهُ ، كَقَوْلِكَ : ضَلَّلْتُ الطَّرِيقَ وَالْمَنْزَلَ وَلَا يُقَالُ : أَضَلَّلْتُهُ إِلَّا إِذَا ضَاعَ
مِنْكَ كَالدَّابَّةِ انْفَلَتَتْ ، وَشَبَّهَهَا .

قوله : «وَلَا يَنْسَى» فِي فاعِلٍ «يَنْسَى» قَوْلَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى
«رَبِّي» أَي : وَلَا يَنْسَى رَبِّي مَا أَثْبَتَهُ فِي الْكِتَابِ . وَالثَّانِي : أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ
عَائِدٌ عَلَى الْكِتَابِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ ، كَمَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ الْإِحْصَاءُ مَجَازًا فِي قَوْلِهِ
«إِلَّا أَحْصَاهَا» (٢) لَمَّا كَانَ مَحَلًّا لِلْإِحْصَاءِ .

آ . (٥٣) قوله : ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم﴾ : فِي هَذَا الْمَوْصُولِ
وَجِهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَضْمُرٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَمْدَحُ» ، وَهُوَ عَلَى
هَذَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى لَا مِنْ كَلَامِ مُوسَى ، وَإِنَّمَا اخْتَجْنَا إِلَى ذَلِكَ
لأنَّ قَوْلَهُ «فَأَخْرَجْنَا بِهِ» ، وَقَوْلَهُ «كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ» وَقَوْلَهُ «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ» إِلَى
قَوْلِهِ «وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ» لَا يَتَأْتِي أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ مُوسَى ؛ فَلِذَلِكَ جَعَلْنَاهُ مِنْ كَلَامِ
الْبَارِي تَعَالَى . وَيَكُونُ فِيهِ التَّفَاتُّ مِنْ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَعْظَمِ
نَفْسِهِ ، فَإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلُهُ مِنْ كَلَامِ مُوسَى ، يَعْنِي أَنَّهُ وَصَفَ رَبَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ ثُمَّ

(١) معاني القرآن ٢/ ١٨١ .

(٢) «لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا» الْآيَةُ ٤٩ مِنَ الْكَهْفِ .

التفتَ إلى الإخبار عن الله بلفظ المتكلم . قيل : إنما جَعَلْنَاهُ التَّفَاتُ فِي الْوَجْهِ
الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ وَاحِدٌ بِخِلَافِ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ الِاتِّفَاتُ الْمَذْكُورُ
وَأَخَوَاتُهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ .

والثاني : أَنَّ «الَّذِي» صِفَةٌ لـ «رَبِّي» فَيَكُونُ فِي مُحَلٍّ رَفَعٍ أَوْ نَصْبٍ عَلَى
حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِعْرَابِ «رَبِّي» . وفيه ما تَقَدَّمَ مِنَ الْإِشْكَالِ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ
مِنْ قَوْلِهِ «فَأَخْرَجْنَا» وَأَخَوَاتِهِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الِاتِّفَاتِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ بِذَلِكَ
الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) وَالْحَوْفِيُّ . وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٢) : «إِنْ كَلَّمَ مُوسَى تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ
«وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً» وَإِنْ قَوْلُهُ «فَأَخْرَجْنَا» إِلَى آخِرِهِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى» وَفِيهِ
بُعْدٌ .

وقرأ^(٣) الكوفيون «مَهْدًا» بفتح الميم وسكون الهاء من غير ألفٍ . والباقون
«مِهَادًا» بكسر الميم وفتح الهاء وألفٍ بعدها . وفيه وجهان ، أحدهما : أنهما
مصدران بمعنى واحد يقال : مَهَّدْتُهُ مَهْدًا وَمِهَادًا ، والثاني : أنهما مختلفان ،
فَالْمِهَادُ هُوَ الْأَسْمُ وَالْمَهْدُ هُوَ الْفَعْلُ^(٤) ، أَوْ أَنَّ مِهَادًا جَمْعُ مَهْدٍ نَحْوُ : قَرْخٍ وَفِرَاحٍ
وَكَعْبٍ وَكِعَابٍ . وَوُصِفَ الْأَرْضُ بِالْمَهْدِ : إِمَّا مِبَالِغَةً ، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ
أَي : ذَاتِ مَهْدٍ .

قوله «شَتَّى» : «شَتَّى» فَعْلَى . وَأَلْفُهُ لِلتَّائِيثِ ، وَهُوَ جَمْعٌ لَشَيْئٍ نَحْوُ : مَرَضَى فِي
جَمْعٍ مَرِيضٍ ، وَجَرَحَى فِي جَمْعٍ جَرِيحٍ ، وَقَتَلَى فِي جَمْعٍ قَتِيلٍ . يُقَالُ : شَتَّ

(١) الكشف ٥٤٠/٢ .

(٢) المحرر ٨١/١١ .

(٣) السبعة ٤١٨ ، والنشر ٣٢٠/٢ ، والتيسير ١٥١ ، والقرطبي ٢٠٩/١١ ، والحجة
٤٥٣ ، والبحر ٢٥١/٦ .

(٤) أي المصدر .

الامر يَشْتُ شَتَاً وَشَتَانًا فهو شَتٌّ أي تفرَّق. وَشَتَان اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى افترق، ولذلك لا يكتفى بواحد.

وفي «شَتَّى» أوجه، أحدها: أنها منصوبة نعتاً لـ «أزواجاً» أي: أزواجاً متفرقة بمعنى: مختلفة الألوان والطُعم. والثاني: أنها منصوبة على الحال من «أزواجاً» وجاز مجيء الحال من النكرة لتخصيصها بالصفة وهي «من نبات». الثالث: أن تنتصب على الحال أيضاً من فاعل الجار؛ لأنه لما وقع وصفاً رفع ضميراً فاعلاً. الرابع: أنه في محل جر نعتاً لـ «نبات»، قال الزمخشري^(١): «يجوز أن يكون صفةً لنبات، ونبات مصدرٌ سُمِّيَ به النبات كما سُمِّيَ بالنبت، فاستوى فيه الواحد والجمع، يعني أنها شَتَّى مختلفة النفع والطعم واللون والرائحة والشكل، بعضها يصلح للناس، وبعضها للبهائم» ووافقه أبو البقاء^(٢) أيضاً. ولكن الظاهر الأول.

آ. (٥٤) قوله: ﴿كُلُوا﴾: منصوبٌ بقولٍ محذوف، وذلك القولُ منصوبٌ على الحال من فاعل «أَخْرَجْنَا» تقديره: فأخرجنا كذا قائلين: كُلُوا. وَتَرَكَ مفعولُ الأكل على حَدِّ تَرْكِه في قوله تعالى «وَكُلُوا واشربوا»^(٣).

[٦١٧/أ] «وَارْعُوا» رَعَى يكون لازماً ومتعدياً يقال: رَعَى دَابَّتَهُ / رَعِيًّا فهو رَاعِيهَا. وَرَعَتِ الدَابَّةُ تَرَعَى رَعِيًّا فهي رَاعِيَّةٌ، وجاء في الآية متعدياً.

والنهي فيه قولان، أحدهما: أنه جَمْعُ نُهْيَةٍ كُفِّرَ جمعُ غُرْفَةٍ. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ كَالْهَدَى والسَّرَى. قاله أبو علي. وكنت قد قَدَّمْتُ أولَ

(١) الكشف ٥٤٠/٢.

(٢) الإملاء ١٢٢/٢.

(٣) الآية ٦٠ من البقرة.

هذا الموضوع^(١) أنهم قالوا: لم يأت مصدرٌ على فَعَلَ من المعتل اللام إلا سَرَى وَهُدَى وَبُكَّى، وأنَّ بعضهم زادَ «لَقَى» وأنشدت عليه بيتاً ثَمَّةً^(٢)، وهذا لفظ آخرٌ فيكون خامساً. والنُّهْيُ: العَقْلُ. قالوا: سُمِّيَ بذلك لأنه ينهى صاحبه عن ارتكاب القبائح.

آ. (٥٦) قوله: ﴿أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾: هي مِنْ «رَأَى» البَصَرِيَّة فَلَمَّا دخلتْ همزةُ النقلِ تَعَدَّتْ بها إلى اثنين أولهما الهاء، والثاني «آيَاتِنَا»، والمعنى: أَبْصَرْنَاهُ. والإضافة هنا قائمةٌ مقامَ التعريفِ الْعَهْدِي أَي: الآياتِ المعروفة كالعصا واليد ونحوهما، وإلا فلم يُرَ اللَّهُ تعالى فرعونَ جميعَ آيَاتِهِ. وَجَوُزُ الزمخشري^(٣) أن يُرَادَ بها الآياتُ على العموم بمعنى: أن موسى عليه السلام أراه الآياتِ التي بُعِثَ بها وَعَدَّدَ عليه الآياتِ التي جاءتْ بها الرسلُ قبله عليهم السلام، وهو نبيٌّ صادقٌ، لا فرقَ بين ما يُخَيَّرُ عنه وبين ما يُشَاهَدُ به.

قال الشيخ^(٤): «وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الإخبارَ بالشيء لا يُسَمَّى رؤيةً له إلا بمجازٍ بعيد. وقيل: بل الرؤية هنا رؤيةٌ قلبيةٌ، فالمعنى: أَعْلَمْنَاهُ» وأيد ذلك: بأنه لم يكن أراه إلا اليدَ والعصا فقط. وَمَنْ جَوُزَ استعمالَ اللفظِ في حقيقته ومجازه أو إعمالَ المشتركِ في معنيته يجيزُ أن يُرَادَ المعنيان جميعاً. وتأكيدُه^(٥)

(١) الدر المصنوع ١/ ٨٧.

(٢) البيت الذي أنشده:

وقد زَعَمُوا جِلْمًا لُفَّاك ولم أَرِدْ
بحمدِ الذي أعطاك جِلْمًا ولا غَفْلًا

(٣) الكشف ٢/ ٥٤١.

(٤) البحر ٦/ ٢٥٢.

(٥) الأصل «وتأكيد» وسقطت الهاء سهواً.

للايات بـ «كلها» يدلُّ على إرادة العموم لأنهم قالوا: فائدة التوكيد بـ «كل» وأخواتها رَفَعُ تَوَهُمٍ وَضَعُ الْأَخَصِّ مَوْضِعَ الْأَعْمِ، فلا يُدْعَى أنه أراد بالآيات آياتٍ مخصوصةً، وهذا يَتَمَشَّى على أن الرؤيةَ قلبيةً، ويُراد بالآيات ما يدلُّ على وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ وَصِدْقِ الْمُبَلِّغِ. ولم يذكر مفعول التكذيب والإباء تعظيماً له، وهو معلومٌ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: واللَّه لَنَأْتِيَنَّكَ. وقوله: «بِسِحْرِ» يجوز أن يتعلَّقَ بالإتيان، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ الإتيان أي: ملتبسٍ بِسِحْرِ.

قوله: «مَوْعِدًا» يجوز أن يكونَ زماناً. وَرَجَّحَهُ قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ» والمعنى: عَيَّنْ لَنَا وَقْتَاجْتِمَاعٍ؛ ولذلك أجابهم بقوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ». وَضَعُوا هَذَا: بأنه يَنْبُو عنه قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ»^(١)، ويقوله: «لَا نُخْلِفُهُ»^(٢). وأجاب عن قوله: «لَا نُخْلِفُهُ» بأنَّ المعنى: لَا نُخْلِفُ الْوَقْتَ فِي الْاجْتِمَاعِ. ويجوز أن يكونَ مكاناً. والمعنى: بَيَّنْ لَنَا مَكَاناً مَعْلوماً نَعْرِفُهُ نَحْنُ وَأَنْتَ...^(٣) وَيُوَيِّدُ بقوله: «مَكَاناً سُوءاً» قال: فهذا يدلُّ على أنه مكانٌ، وهذا يَنْبُو عنه قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ».

ويجوز أن يكونَ مصدرًا^(٤)، وَيُوَيِّدُ هذا قوله: «لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ»

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «مَكَاناً سُوءاً» لأن ظاهرها المكانية والافتراض أن الموعدَ زمانِي.

(٢) لأن الوعد لا يوصف بالإخلاف وإنما المواعدة.

(٣) كلمة لم أتبينها.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول للقيصري. انظر: البحر ٢٥٢/٦.

لأنَّ المواعِدَةَ تُوصَفُ بِالْخُلْفِ وَعَدِمِهِ . وَإِلَى هَذَا نَحْنُ جَمَاعَةٌ مُخْتَارِينَ لَهُ . وَرَدُّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ : «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ» فَإِنَّهُ لَا يَطَابِقُهُ .

وقال الزمخشري^(١) : «إِنْ جَعَلْتَهُ زَمَانًا نَظَرًا فِي أَنْ قَوْلُهُ : «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ» مُطَابِقٌ لَهُ لَزِمَكَ شَيْئَانِ : أَنْ تَجْعَلَ الزَّمَانَ مُخْلَفًا ، وَأَنْ يَعْضَلَ^(٢) عَلَيْكَ نَاصِبٌ «مَكَانًا» ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مَكَانًا لِقَوْلِهِ : «مَكَانًا سَوَى» لَزِمَكَ أَيْضًا أَنْ تُوقِعَ الْإِخْلَافَ عَلَى الْمَكَانِ ، وَأَنْ لَا يَطَابِقَ قَوْلُهُ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ، وَقِرَاءَةُ الْحَسَنِ^(٣) غَيْرُ مُطَابِقَةٍ لَهُ زَمَانًا وَمَكَانًا جَمِيعًا لِأَنَّهُ قَرَأَ «يَوْمَ الزَّيْنَةِ» بِالنَّصْبِ ، فَبَقِيَ أَنْ يُجْعَلَ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الْوَعْدِ ، وَيُقَدَّرَ مضافٌ مَحذُوفٌ أَيْ : مَكَانُ الْوَعْدِ^(٤) ، وَيُجْعَلَ الضَّمِيرُ فِي «نُخْلِفُهُ» لِلْمَوْعِدِ ، وَ«مَكَانًا» ، بَدَلٌ مِنَ الْمَكَانِ الْمَحذُوفِ . فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ طَابِقَهُ قَوْلُهُ : «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ» ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَجْعَلَهُ زَمَانًا ، وَالسُّؤَالُ وَاقِعٌ عَنِ الْمَكَانِ لَا عَنِ الزَّمَانِ ؟ قُلْتَ : هُوَ مُطَابِقٌ مَعْنًى ، وَإِنْ لَمْ يَطَابِقْ لَفْظًا ؛ لِأَنَّهُمْ لَا بُدَّ لَهُمْ أَنْ يَجْتَمِعُوا يَوْمَ الزَّيْنَةِ فِي مَكَانٍ بَعِينِهِ مُشْتَهَرٌ بِاجْتِمَاعِهِمْ فِيهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ . فَبِذِكْرِ الزَّمَانِ عُلِمَ الْمَكَانُ . وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ فَالْمَوْعِدُ فِيهَا مُصَدَّرٌ لَا غَيْرَ . وَالْمَعْنَى : إِنْجَازٌ وَعِدْكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ، وَطَابِقٌ هَذَا أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى . وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ مضافٌ مَحذُوفٌ ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى : اجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ وَعْدًا لَا نُخْلِفُهُ .

وقال أبو البقاء^(٥) : «هُوَ هُنَا مُصَدَّرٌ لِقَوْلِهِ : «لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ» .

(١) الكشاف ٥٤١/٢ .

(٢) يعضل : يضيق ويغسر .

(٣) وهي رواية عن عاصم وقراءة خلق كثير . انظر : الإتحاف ٢٤٨/٢ ، والبحر ٢٥٢/٦ ، والمحاسب ٥٣/٢ ، والقرطبي ٢١٣/١١ .

(٤) الكشاف : موعِد .

(٥) الإملاء ١٢٢/٢ .

والجَعْلُ هنا بمعنى التصيير. ومَوْعِدًا مفعولٌ أولٌ والظرفُ هو الثاني. والجملةُ مِنْ قوله: «لَا نُخْلِفُهُ» صفةٌ لمَوْعِدًا. و«نحن» توكيدٌ مُصَحِّحٌ للعطفِ على الضميرِ المرفوعِ المستترِ في «نُخْلِفُهُ»^(١) و«مكاناً» بدلٌ من المكان المحذوف^(٢) كما قرره الزمخشري. وجَوَزَ أبو علي الفارسي وأبو البقاء^(٣) أن ينتصبَ «مكاناً» على المفعول الثاني لـ «اجْعَلْ» قال: «ومَوْعِدًا على هذا مكاناً أيضاً، ولا ينتصبُ بِـ مَوْعِدٍ لأنه / مصدرٌ قد وُصِفَ» يعني أنه يَصِحُّ نصبُه مفعولاً ثانياً، ولكن بشرط أن يكونَ المَوْعِدُ بمعنى المكان؛ ليتطابقَ المبتدأُ أو الخبرُ في الأصل. وقوله: «ولا ينتصبُ بالمصدر» يعني أنه لا يجوزُ أن يُدْعَى انتصابُ «مكاناً» بِـ مَوْعِدٍ. والمرادُ بالمَوْعِدِ المصدرُ وإن كان جائزاً مِنْ جهة المعنى؛ لأنَّ الصناعةَ تَأْبَاهُ وهو وُصِفَ المصدرُ، والمصدرُ شرطُ إعماله عَدَمٌ وصفه قبل العمل عند الجمهور.

وهذا الذي منعه الفارسي وأبو البقاء، جَوَزَهُ الزمخشريُّ وبدأ به فقال^(٤): «فإن قلت: فبِمَ ينتصبُ مكاناً؟ قلت: بالمصدر، أو بما يَدُلُّ عليه المصدر. فإن قلت: كيف يطابقُه الجواب؟ قلت: أمّا على قراءة الحسن^(٥) فظاهرٌ، وأمّا على قراءة العامة فعلى تقدير: وَعَدُكُمْ وَعَدُّ يَوْمِ الزينة».

قال الشيخ^(٦): «وقوله: إنَّ مكاناً ينتصبُ بالمصدر ليس بجائز؛ لأنه قد وُصِفَ قبل العمل بقوله: «لَا نُخْلِفُهُ» وهو موصولٌ، والمصدر إذا وُصِفَ قبل

(١) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٢) أي مكانَ المَوْعِدِ مكاناً.

(٣) الإملاء ٢/١٢٣.

(٤) الكشف ٢/٥٤٢.

(٥) «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزينة».

(٦) البحر ٦/٢٥٣. وثمة سقط في مطبوعة البحر.

العمل لم يَجْزْ أَنْ يَعْمَلَ عندهم». قلت: الظروف والمجرورات يُتَسَعُّ فيها ما لم يُتَسَعَّ في غيرها^(١). وفي المسألة خلاف مشهور وأبو القاسم نحا إلى جواز ذلك.

وجعل الحوفي انتصاب «مكاناً» على الظرف، وانتصابه بـ «اجعل». فتحصل في نصب «مكاناً» خمسة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «مكاناً» المحذوف. الثاني: أنه مفعول ثانٍ للَجْعَلِ. الثالث: أنه نُصِبَ بإضمار فعل. الرابع: أنه منصوبٌ بنفس المصدر. الخامس: أنه منصوبٌ على الظرف بنفس «اجعل».

وقرأ^(٢) أبو جعفر وشيبة «لا نُخْلِفْ» بالجزم على جواب الأمر، والعامة بالرفع على الصفة لمؤعد، كما تقدّم.

وقرأ^(٣) ابن عامر وحمزة وعاصم والحسن^(٤) «سَوَى» بضم السين منوناً وصلّاً. والباقون بكسرها. فالكسر والضم على أنها صفة بمعنى مكانٍ عَدْلٍ، إلا أن الصفة على فَعْلٍ كثيرة نحو: لَبَدٌ وَحُطَمٌ، وقليلة على فِعْلٍ. وحكى سيبويه^(٥) «لحم زيم» ولم يَنَوِّن الحسن «سَوَى» أجرى الوصل مُجْرَى الوقف. ولا جائز أن يكونَ مَنَعَ صَرْفَهُ للعَدْلِ على فَعْلٍ كَعَمَرَ لأن ذلك في الأعلام. وأما فَعْلٌ في الصفاتِ فمصرفَةٌ نحو: حُطَمٌ وَلَبَدٌ.

(١) ولكن الوصف هنا بقوله «لا نُخْلِفْ» وليس بالظروف والمجرورات وهذا لا يتسع فيه.

(٢) الإتحاف ٢٤٧/٢، والبحر ٢٥٣/٦، والنشر ٣٢٠/٢، والقرطبي ٢١٢/١١.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٨، والنشر ٣٢٠/٢، والحجة ٤٥٣، والبحر ٢٥٣/٦، والتيسير ١٥١، والقرطبي ٢١٢/١١، والإتحاف ٢٤٨/٢.

(٤) قراءة الحسن من غير تنوين كما سيأتي.

(٥) لحم زيم: متفرق. وليس في الكتاب. وإنما فيه «قوم عَدَى». وانظر: الممتع ٦٣/١ حيث عُدّها اسماً في الأصل وُصِفَ به.

وقرأ عيسى بن عمر «سوى» بالكسر من غير تنوين . وهي كقراءة الحسن في التأويل .

وسوى معناه «عَدْلًا وَنَصَفَةً» . قال الفارسي^(١) : «كأنه قال : قُرْبُهُ مِنْكُمْ قُرْبُهُ مِنَّا» . قال الأخفش^(٢) : «سوى» مقصورٌ إِنْ كَسَرْتَ سِيْنَهُ أَوْ ضَمَمْتَ ، وممدودٌ إِنْ فَتَحْتَهَا ، ثلاثُ لغات ، ويكون فيها جميعها بمعنى غير ، وبمعنى عَدْلٌ ووسط بين الفريقين . قال الشاعر^(٣) :

٣٢٩٥- وَإِنْ أَبَانَا كَانَ حَلٌّ بِبِلْدَةٍ

سِوَى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسٍ عَيْلَانَ وَالْفَزْرَ

قال : «وتقول : مررتُ برجلٍ سِوَاكَ وَسِوَاكَ وَسِوَاكَ أَي : غيرك ويكون للجميع» وأعلى هذه اللغات الكسر ، قاله النحاس^(٤) . وزعم^(٥) بعض أهل اللغة والتفسير أنَّ معنى مكاناً سوى : مستوٍ من الأرض ، لا وَعْرَ فيه ولا حُزُونَةً^(٦) .

آ . (٥٩) قوله : «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ» : العائمة على رفع «يوم الزينة» خبراً لـ «مَوْعِدُكُمْ» . فَإِنْ جَعَلْتَ «مَوْعِدُكُمْ» زماناً^(٧) لم تحتج إلى

(١) الحجة (خ) ٤٧٢/٣ .

(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن» ، وورد في اللسان (سوى) منسوباً له .

(٣) البيت لموسى بن جابر ، وهو في المجاز ٢٠/٢ واللسان (سوى) ، والبحر ٢٥٣/٦ ، والقرطبي ٢١٢/١١ ، والخزانة ١٤٦/١ . وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن : «والفَزْرُ : سعد بن زيد مناة» .

(٤) إعراب القرآن ٣٤١/٢ .

(٥) انظر : البحر ٢٥٤/٦ .

(٦) حَزْنُ الْمَكَانِ حُزُونَةٌ : خَشْنٌ وَغُلْظٌ .

(٧) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣٦٠/٣ .

حَذَفِ مضاف؛ إذ التقديرُ: زمانُ الوعدِ يومَ الزينة، وإن جعلته مصدراً احتجَّتْ إلى حَذَفِ مضافٍ تقديرُهُ: وَعَدُكُمْ وَعَدُّ يومِ الزينة.

وقرأ^(١) الحسن والأعمش وعيسى وعاصم في بعض طُرُقِهِ وأبو حيوة وابن أبي عبله وقتادة والجحدري وهيرة «يومَ» بالنصب. وفيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ خبراً لـ «موعدكم» على أن المراد بالموعد المصدرُ أي: وَعَدُكُمْ كائن في يومِ الزينة كقولك: القتالُ يومَ كذا والسفرُ غداً.

الثاني: أن يكونَ «موعدكم» مبتدأ، والمرادُ به الزمان، و«ضَحَى» خبرُهُ على نيةِ التعريفِ فيه؛ لأنه ضحى ذلك اليوم بعينه، قاله الزمخشري^(٢)، ولم يُبينْ ما الناصبُ لـ «يومِ الزينة»؟ ولا يجوز أن يكونَ منصوباً بـ «موعدكم» على هذا التقدير؛ لأنَّ مفعلاً مراداً به الزمانُ أو المكانُ لا يعملُ وإن كان مشتقاً، فيكونُ الناصبُ له فعلاً مقدَّراً. وواخذه الشيخ^(٣) في قوله «على نيةِ التعريفِ» قال: «لأنَّه وإن كان ضحى ذلك اليوم بعينه فليس على نيةِ التعريفِ، بل هو نكرةٌ، وإن كان من يومٍ بعينه؛ لأنه ليس معدولاً عن الألفِ واللام كَسَحَر ولا هو معرفٌّ بالإضافة. ولو قلت: «جئت يوم الجمعة بَكراً»^(٤) لم نَدَّعِ أن بَكراً معرفةٌ وإن كنتَ تعلمُ أنه من يومٍ بعينه».

الثالث: أن يكونَ «موعدكم» مبتدأ، والمرادُ به المصدرُ و«يومِ الزينة» ظرفٌ له. و«ضَحَى» منصوبٌ على الظرفِ خبراً للموعد، كما أخبر عنه في الوجهِ الأولِ بيومِ الزينة نحو: «القتالُ يومَ كذا».

(١) سبق تخريج هذه القراءة.

(٢) الكشف ٥٤٢/٢.

(٣) البحر ٢٥٣/٦.

(٤) الأصل «بكر» ولا وجه لمنعه من الصرف، واللفظة في البحر مصروفة.

قوله: «وَأَنْ يُحْشَرَ» في محلّه وجهان، أحدهما: الجرّ نسقاً على الزينة أي: موعدكم يوم الزينة ويومٌ أَنْ يُحْشَرَ. أي: ويومٌ حَشَرَ الناس. والثاني: الرفع^(١) نسقاً على «يوم» التقدير: موعدكم يومٌ كذا، وموعدكم أَنْ يُحْشَرَ الناس أي: حَشَرَهُمْ.

وقرأ^(٢) ابن مسعود والجحدري وأبو نهيك وعمرو بن فائد «وَأَنْ تَحْشَرَ الناس» بقاء الخطاب في «تَحْشَرَ»، ورُوي / عنهم «يَحْشَرَ» بقاء الغيبة. [٦١٨/أ] و«الناس» نصبٌ في كلتا القراءتين على المفعوليّة. والضميرُ في القراءتين لفرعون أي: وَأَنْ تَحْشَرَ أَنْتَ يا فرعون، أو وَأَنْ يَحْشَرَ فرعون. وجوّز بعضهم أَنْ يكونَ الفاعلُ ضميرُ اليوم في قراءة الغيبة؛ وذلك مجازاً لما كان الحشر واقعاً فيه نُسِبَ إليه نحو: نهاره صائمٌ وليله قائمٌ.

و«ضَحَى» نصبٌ على الظرف، العاملُ فيه «يُحْشَرَ» وتُذَكَّر وتؤنث. والضّحاء بالمد وفتح الضاد فوق الضحى؛ لأن الضحى ارتفاعُ النهار، والضّحاء بعد ذلك، وهو مذكّر لا غير.

آ. (٦٠) قوله: ﴿كَيْدَهُ﴾: فيه حذفٌ مضافٍ أي: ذوي كَيْدِهِ.

آ. (٦١) قوله: ﴿فَيُسْجَنَكُم﴾: قرأ^(٣) الأخوان وحفص عن عاصم «فَيُسْجَنَكُم» بضم الياء وكسر الحاء. والباقون بفتحهما. فقراءة الأخوين مِنْ أَسَحَّتْ رباعياً وهي لغةٌ نجدٌ وتميم. قال الفرزدق التميمي^(٤):

(١) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٠.

(٢) القرطبي ١١/٢١٤، والبحر ٦/٢٥٤.

(٣) السبعة ٤١٩، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢١٥، والحجة ٤٥٤، والبحر ٦/٢٥٤.

(٤) تقدم برقم ١٠٢٥.

٣٢٩٦- وَعَضُ زَمَانٍ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

وقراءة الباقيين مِنْ سَحَتِهِ ثلاثياً وهي لغة الحجاز. وأصل هذه المادة
الدلالة على الاستقصاء والنفاذ. ومنه سَحَتَ الحَالِقُ الشَّعْرَ أَي: استقصاه فلم
يترك منه شيئاً، ويستعمل في الإهلاك والإذهاب. ونصبه بإضمار «أَنَّ» في
جواب النهي. وَلَمَّا أَنشَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ «إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا»
قال بعد ذلك: «في بيتٍ لم تَزَلِ الرُّكْبُ تَصْطَكُ في تسوية إعرابه».

قلت: يعني أن هذا البيت صعب الإعراب، وإذا قد ذَكَرَ ذلك فَلَاذْكَرُ
ما ورد في هذا البيت من الروايات، وما قال الناس في ذلك على حسب ما يليق
بهذا الموضوع، فأقول وبالله الحَوْلُ: رُوي هذا البيت بثلاث روايات، كل
واحدة لا تَخْلُو من ضرورة: الأولى «لم يَدَعْ» بفتح الياء والبدال ونصب
«مُسَحَّتًا». وفي هذه خمسة أوجه:

الأول: أن معنى لم يَدَعْ من المال إِلَّا مُسَحَّتًا: لم يَبْقَ إِلَّا مُسَحَّتًا، فلما
كان هذا في قوة الفاعل عَطَفَ عليه قوله: «أَوْ مُجَلَّفًا» بالرفع. وبهذا البيت
استشهد الزمخشري^(٢) على قراءة أبي والأعمش «فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا»^(٣) برفع
«قليل» وقد تقدّم ذلك^(٤). الثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ ذَلَّ عليه لم يَدَعْ،
والتقدير: أو بقي مُجَلَّفًا. الثالث: أن «مُجَلَّفًا» مبتدأ، وخبره مضمَرٌ تقديره:
أو مُجَلَّفًا كذلك وهو تخريج الفراء. الرابع: أنه معطوفٌ على الضمير المستتر

(١) الكشف ٥٤٣/٢.

(٢) الكشف ٣٨١/١.

(٣) الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٨/٢.

في «مُسَحَّتًا»^(١)، وكان مِنْ حَقِّ هذا أن يَفْصِلَ بينهما بتأكيد أو فاصلٍ ما. إلا أن القائل بذلك لا يَشْتَرط وهو الكسائي. وأيضاً فهو جائزٌ في الضرورة عند الكل. الخامس: أن يكون «مُجَلَّفٌ» مصدراً بزنة اسم المفعول كقوله تعالى: «كُلَّ مَمْرُقٍ»^(٢) أي: تَجْلِيفٍ وتمزيق، وعلى هذا فهو نَسَقٌ على «عَضُ زَمَانٍ» إذ التقدير: رَمَتْ بنا همومُ المُنَى وعَضُ زَمَانٍ أو تجليف، فهو فاعلٌ لعطفه على الفاعل، وهو قولُ الفارسي^(٣). وهو عندي أحسنها.

الروايةُ الثانية: فتحُ الياءِ وكسرُ الدالِ ورفعُ مُسَحَّتٍ^(٤). وتخريجُها واضحٌ: وهو أن تكون مِنْ وَدَع في بيته يَدْعُ فهو وادع، بمعنى: بقي يبقى فهو باقٍ، فيرتفعُ مُسَحَّتٌ بالفاعلية، ويُرفَعُ «مُجَلَّفٌ» بالعطفِ عليه. ولا بُدَّ حينئذٍ من ضميرٍ محذوفٍ تقديره: مِنْ أَجْلِهِ أو بسببه...^(٥) الكلام.

الروايةُ الثالثة: «يُدْعُ» بضمِّ الياءِ وفتح الدالِ على ما لم يُسمَّ فاعله، و«مُسَحَّتٌ» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، و«مُجَلَّفٌ» عطفٌ عليه. وكان مِنْ حَقِّ الواو أن لا تُحذف، بل تُثَبِّتُ لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، وإنما حُذِفَتْ حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل. وفي البيت كلامٌ أطولٌ من هذا تركته

(١) الأصل «مُحَسَّتًا» وهو سهو.

(٢) الآية ١٩ من سبأ.

(٣) مذهبه في شرح الأبيات المشككة ٥٧٧ أنه محمول على معنى: لم يَتَّقِ من المال إلا مُسَحَّتٌ ومُجَلَّفٌ. وكذا في المسائل العضديات ٧٦، وذكر البغدادي في الخزانة هذا القول منسوباً للفارسي في كتاب التذكرة. الخزانة ٣٤٨/٢.

(٤) قال في الخزانة: «وقد نسبها صاحب التنبيهات إلى أبي عبيدة، وابن الأثيري في شرح المفضليات إلى عيسى بن عمر». الخزانة ٣٤٩/٢.

(٥) كلمة لم أتيناها.

اختصاراً وهذا لُبه . وقد ذكرته في البقرة^(١) وفُسِّرَت معناه ولغته، وَصَلْتُهُ بما قبله فعليك بالالتفاتِ إليه .

آ . (٦٣) قوله : ﴿إِنْ هَذَا﴾ : اختلف القراء في هذه الآية الكريمة^(٢) : فقرأ ابن كثير وحده «إِنْ هَذَا» بتخفيف إِنْ، والألف، وتشديد النون . وحفص كذلك إلا أنه خَفَّفَ نونَ «هَذَا» . وقرأ أبو عمرو «إِنْ» بالتشديد «هَـذِينَ» بالياء وتخفيفِ النون . والباقون كذلك^(٣) إلا أنهم قَرَأُوا/ «هَذَا» [٦١٨/ب] بالألف .

فأما القراءة الأولى^(٤) - وهي قراءة ابن كثير وحفص - فأوضح القراءاتِ معنىً ولفظاً وَخَطَأً؛ وذلك أنهما جعلاً «إِنْ» المخففة من الثقلة فَأَهْمِلْتُ، وَلَمَّا أَهْمِلْتُ - كما هو الأفصح مِنْ وجهيها - خِيفَ التباسُها بالنافية فجيء باللامِ فارقةً في الخبر^(٥) . فـ «هَذَا» مبتدأ، و «لَسَا حِرَان» خبره، ووافقتْ خَطَّ المصحفِ؛ فإن الرسم «هَـذَن» بدونِ أَلِفٍ ولا ياءٍ وسيأتي بيان ذلك .

وأما تشديدُ نونِ «هَذَا» فعلى ما تقدَّم في سورة النساء، وقد اتَّفَقَتْ ذلك هناك^(٦) .

(١) الدر المصون ٥٢٨/٢ .

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٩، والنشر ٣٢١/٢، والحجة ٤٥٤، والبحر ٢٥٥/٦، والإتحاف ٢٤٨/٢ .

(٣) «إِنْ هَذَا» وقرأ بذلك نافع وابن عامر وأبو بكر والأخوان وأبو جعفر ويعقوب وخلف .

(٤) «إِنْ هَذَا» على قراءة حفص، و «إِنْ هَذَا» على قراءة ابن كثير .

(٥) انظر: رصف المباني ١٠٨ .

(٦) انظر: الدر المصون ٦٢١/٣ حيث خُرج التشديد على تقدير أن إحدى النونين عوض من ياء «الذي» .

وأما الكوفيون^(١) فيزعمون أن «إن» نافية بمعنى ما، واللام بمعنى إلا، وهو خلاف مشهور وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم^(٢) «ما هذان إلا ساحران».

وأما قراءة أبي عمرو^(٣) فواضحة من حيث الإعراب والمعنى. أما الإعراب فـ «هذين» اسم «إن» وعلامة نصبه الياء، و«لساحران» خبرها، ودخلت اللام تأكيداً. وأما من حيث المعنى: فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيد من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف؛ وذلك أن رسمه «هذن» بدون ألف ولا ياء، فإثباته بالياء زيادة على خط المصحف. قال أبو إسحاق^(٤): «لا أجزى قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف». وقال أبو عبيد^(٥): «رأيتهما في الإمام مصحف عثمان «هذن» ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين^(٦) في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، ولا يسقطونها».

قلت: وهذا لا ينبغي أن يرد به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصوا هم أنه لا يجوز القراءة بها فليكن هذا منها، أعني مما خرج عن القياس. فإن قلت: ما نقلته عن أبي عبيد مشترك الإلزام بين أبي عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يعترض عليهم بزيادة الألف: فإن الألف ثابتة في قراءتهم، ساقطة من خط

(١) انظر: الإنصاف ٢/٦٤٠، والصبان ١/٢٦٧، والتصريح ١/٢٧٩.

(٢) وهي قراءة أبي كما في تفسير الفخر الرازي ٢٢/٧٥.

(٣) «إن هذين».

(٤) معاني القرآن ٣/٣٦٤.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٥٥.

(٦) أي المثني المرفوع.

المصحف. فالجواب ما تقدّم من قول أبي عبيد أنهم رأهم يُسْقِطُونَ الألف من رفع الاثنين، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء.

وذهب^(١) جماعة - منهم عائشة رضي الله عنها وأبو عمرو - إلى أن هذا ممّا لَحَنَ فِيهِ الْكَاتِبُ وَأَقِيمَ بِالصَّوَابِ. يَعْنُونَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكْتُبَهُ بِالْيَاءِ فَلَمْ يَفْعَلْ، فَلَمْ يَقْرَأْهُ النَّاسُ إِلَّا بِالْيَاءِ عَلَى الصَّوَابِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ^(٢) ففِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ «إِنَّ» بِمَعْنَى نَعَمْ، وَ«هَذَانِ» مُبْتَدَأٌ، وَ«لَسَا حِرَانِ» خَبَرُهُ، وَكَثُرَ وَرُودُ «إِنَّ» بِمَعْنَى نَعَمْ وَأَنْشَدُوا^(٣):

٣٢٩٧- بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الْمَشِيِّ

بِ يَلْمُنَنِي وَالْوُمُئُنَّةُ

وَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا

كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أَي: فَقُلْتُ: نَعَمْ. وَالْهَاءُ لِلسُّكُوتِ. وَقَالَ^(٤) رَجُلٌ لَابْنِ الزَّبِيرِ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ. فَقَالَ: «إِنَّ وَصَاحِبَهَا» أَي: نَعَمْ. وَلَعَنَ صَاحِبَهَا. وَهَذَا رَأْيُ الْمَبْرِدِ^(٥) وَعَلِي بْنِ سَلِيمَانَ فِي آخَرِينَ. وَهُوَ مُرَدُّهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَدَمُ ثَبُوتِ «إِنَّ» بِمَعْنَى نَعَمْ، وَمَا أوردوه مُؤَوَّلٌ: أَمَّا الْبَيْتُ فَإِنَّ الْهَاءَ اسْمُهَا، وَالْخَبَرَ مُحذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ^(٦): إِنَّهُ كَذَلِكَ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الزَّبِيرِ فَذَلِكَ مِنْ حَذْفِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَإِبْقَاءِ الْمَعْطُوفِ وَحَذْفِ خَبَرِ «إِنَّ»

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٢، والبحر ٦/٢٥٥.

(٢) «إِنَّ هَذَانِ».

(٣) تقدم برقم ١٧٧٢.

(٤) انظر: المغني ٥٧.

(٥) نقل هذا عن المبرد الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(٦) الأصل: تقدير وهو سهو.

للدلالة عليه، تقديره: إنها وصاحبها ملعونان. وفيه تكلف لا يخفى.
والثاني^(١): دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بـ «إن» المكسورة، لأن
مثله لا يقع إلا ضرورة كقوله^(٢):

٣٢٩٨- أم الحليس لعجوز شهرية

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقد يجاب عنه: بأن «لساجران» يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف
دخلت عليه هذه اللام تقديره: لهما ساحران. وقد فعل ذلك الزجاج^(٣) كما
ستأتي حكايته عنه.

الثاني^(٤): أن اسمها ضميرُ القصة وهو «ها» التي قبل «ذان» وليست
بـ «ها» التي للتنبيه الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إن القصة ذان
لساحران. وقد ردوا هذا من وجهين، أحدهما: من جهة الخط، وهو أنه
لو كان كذلك لكان ينبغي أن تكتب «إنها» فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله
تعالى: «فإنها لا تغمي الأبصار»^(٥) فكتبهم إياها مفصولة من «إن» متصلة
باسم الإشارة يمنع كونها ضميراً، وهو واضح. الثاني: أنه يؤدي إلى دخول
لام الابتداء في الخبر غير المنسوخ. وقد يجاب عنه بما تقدم.

الثالث: أن اسمها ضميرُ الشأن محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر

(١) وهو الوجه الثاني الذي يرد على تخريج المبرد السابق.

(٢) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ١٧٠، وابن يعيش ٣/ ١٣٠، واللسان
(شهر)، والهمع ١/ ١٤٠، والدرر ١/ ١١٧. والشهية: الكبيرة.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٣٦٣ قال: «وقوع اللام في الخبر جائز، والمعنى: لأم الحليس
عجوز».

(٤) من أوجه تخريج قراءة «إن هذان».

(٥) الآية ٤٦ من الحج.

بعده في محل رفع خبراً لـ «إن»، التقدير: إنه، أي: الأمر والشأن. وقد ضَعَفَ هذا بوجهين، أحدهما: حَذَفُ اسم «إن»، وهو غير جائز، إلا في شعر، بشرط أن لا تباشر «إن» فعلاً كقوله^(١):

٣٢٩٩- إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا
يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَطَبَّاءَ

/ والثاني: دخول اللام في الخبر. [٦١٩/أ]

وقد أجاب الزجاج^(٢) بأنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران. وهذا قد استحسنته شيخه المبرد، أعني جوابه بذلك.

الرابع: أن «هذان» اسمها، و«لساحران» خبرها. وقد رُدُّ هذا بأنه كان ينبغي أن يكون «هذين» بالياء قراءة أبي عمرو.

وقد أجيب عن ذلك: بأنه على لغة بني الحارث وبني الهجيم وبني الغنبر وزبيد وعذرة ومُراد وخنعم. وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كابني الخطّاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي. قال أبو زيد^(٣): «سمعتُ من العرب مَنْ يَقْلِبُ كُلَّ يَاءٍ يَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا أَلْفاً»، يجعلون المثنى كالمقصور فيُثَبِّتُونَ أَلْفاً في جميع أحواله، ويُقَدِّرون إعرابه بالحركات، وأنشدوا قوله^(٤):

٣٣٠٠- فَاطَّرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى
مَسَاغاً لِنَابِاهِ الشُّجَاعُ لَصُمَّما

(١) تقدم برقم ١٣٩٥.

(٢) معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(٣) النوادر ٥٨.

(٤) البيت للمتلمس، وهو في ديوانه ٢، وابن يعيش ٣/١٢٨، والأشموني ١/٧٩،

وتفسير الماوردي ٣/١٩.

أي : لنائبه . وقوله^(١) :

٣٣٠١- إن أباه وأبا أباه

قد بلغا في المجد غايتاهما

أي : غايتيهما ، إلى غير ذلك من الشواهد^(٢) .

وقرأ ابن مسعود : «أن هذان ساحران» بفتح «أن» وإسقاط اللام : على أنها وما في حيزها بدل من «النجوى» كذا قاله الزمخشري^(٣) ، وتبعه الشيخ^(٤) ولم ينكره . وفيه نظر : لأن الاعتراض بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يصح^(٥) . وأيضاً فإن الجملة القولية مفسرة للنجوى في قراءة العامة ، وكذا قاله الزمخشري أولاً فكيف يصح أن يجعل «أن هذان ساحران» بدلاً من «النجوى» ؟

قوله : «بطريقتكم» الباء في «بطريقتكم» مُعْدِيَةٌ كَالْهَمْزَةِ . والمعنى : بأهل طريقتكم . وقيل : الطريقة عبارة عن السادة^(٦) فلا حَذَفَ .

آ . (٦٤) قوله : ﴿فَاجْمَعُوا﴾ : قرأ^(٧) أبو عمرو «فاجمعوا» بوصل

(١) البيت لأبي النجم ، وهو في ابن يعيش ٥١/١ ، والخزانة ٣٣٧/٣ ، والتصريح ٦٥/١ ، والهمع ٣٩/١ ، والدرر ١٢/١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ١٢٨/٣ .

(٣) الكشف ٥٤٣/٢ .

(٤) البحر ٢٥٥/٦ .

(٥) نص الفراء في معاني القرآن ١٨٤/٢ على أن قراءة عبد الله هذه بإسقاط جملة القول «وأسروا النجوى أن هذان ساحران» وعلى هذا يسقط اعتراض السمين .

(٦) انظر : الماوردي ٢٠/٣ ، ونسبه لمجاهد .

(٧) انظر : السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ ، الحجة ٤٥٦ ، والقرطبي

٢٢٠/١١ ، والبحر ٢٥٦/٦ .

الألف وفتح الميم . والباقون بقطعها مفتوحة وكسر الميم . وقد تقدّم تحقيق ذلك في سورة يونس^(١) ، وما قاله الناس في الفرق بين الثلاثي والرباعي .

و «كَيْدَكُمْ» مفعولٌ به . وقيل : هو على إسقاط الخافض أي : على كَيْدِكُمْ . وليس بشيء .

قوله : «صَفًّا» يجوز أن يكون حالاً من فاعل «اثْتُوا» أي : اثْتُوا مُصْطَفَيْنِ أي : ذوي صفٍّ فهو مصدرٌ في الأصل . وقيل : هو مفعولٌ به أي : اثْتُوا قَوْمًا صَفًّا ، وفيه التسمية بالمصدر ، أو هو على حذف المضاف أي : ذوي صف .

قوله : «وقد أفلح» قال الزمخشري^(٢) : «اعتراضٌ يعني : وقد فاز مَنْ غلب» . قلت : يعني بالاعتراض أنه جيء بهذه الجملة أجنبيةً بين كلامهم ومقولهم^(٣) ، لأنَّ من جملة قولهم «قالوا يا موسى : إِمَّا أَنْ تُلْقِي» وهذه الجملة - أعني قوله وقد أفلح - مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى فهي اعتراضٌ . بهذا الاعتبار . وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الظاهر أنها مِنْ مقولاتهم ، قالوا ذلك تحريضاً لقومهم على القتال ، وحيثُ فلا اعتراض .

آ . (٦٥) قوله : «إِمَّا أَنْ تُلْقِي» : فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ تقديره : اخْتَرُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، كذا قدره الزمخشري^(٤) قال الشيخ^(٥) : «وهذا تفسيرٌ معنًى لا تفسيرٌ إعرابٍ ، وتفسيرُ الإعرابِ : «إِمَّا تَخْتَارُ الْإِلْقَاءَ» . والثاني : أنه مرفوعٌ على خبرٍ مبتدأ محذوفٍ تقديره : الأمرُ إِمَّا الْإِقَاوُكُ

(١) انظر : الدر المصون ٢٤٢/٦

(٢) الكشف ٥٤٣/٢ .

(٣) كلامهم «فاجمعوا كيدكم . . .» ومقولهم «قالوا يا موسى . . .» .

(٤) الكشف ٥٤٣/٢ .

(٥) البحر ٢٥٨/٦ .

أو إلقاءنا، كذا قدره الزمخشري^(١). الثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: إلقاءك أول. ويدل عليه قوله: وإما أن نكون أول من ألقى». واختار هذا الشيخ، وقال^(٢): «تَحَسَّنَ المَقَابَلَةُ من حيث المعنى، وإن لم تَحْصُلْ مَقَابَلَةٌ من حيث التركيب اللفظي». ثم قال: «وفي تقدير الزمخشري «الأمر إلقاءك» لا مقابلة فيه» وهذا تَقَدَّمَ نظيره في الأعراف^(٣).

آ. (٦٦) قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ﴾: هذه الفاء عاطفة على جملة محذوفة دل عليها السياق. والتقدير: فَالْقُوا فَإِذَا. و«إذا» هذه التي للمفاجأة. وفيها ثلاثة أقوال تقدّمت^(٤). أحدها: أنها باقية على ظرفية الزمان. الثاني: أنها ظرف مكان. الثالث: أنها حرف.

قال الزمخشري^(٥): «والتحقيق فيها أنها الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها، وجملة تُضَافُ إليها حُصِّتْ في بعض المواضع بأن يكون الناصب لها فعلاً مخصوصاً، وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير. فتقدير قوله تعالى «فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَهُمْ»: ففاجأ موسى وقت تخيل سعي جبالهم وعصيهم، [وهذا تمثيل. والمعنى: على مفاجاته جبالهم وعصيهم مُحَيَّلَةٌ إليه السَّعْيِ] انتهى^(٦).

قال الشيخ^(٧): «قوله «إنها زمانية» مرجوح، وهو مذهب الرياشي. وقوله

(١) الكشف ٥٤٣/٢.

(٢) البحر ٢٥٨/٦.

(٣) الآية ١١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٠/٤.

(٥) الكشف ٥٤٣/٢.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٧) البحر ٢٥٩/٦.

«الطالبة ناصباً» صحيح. وقوله: «وجملة تضاف إليها» ليس صحيحاً عند بعض أصحابنا لأنها: إما أن تكون هي خبراً لمبتدأ، وإما أن تكون معمولاً لخبر المبتدأ. وإذا كان كذلك استحال أن تُضاف إلى الجملة؛ لأنها: إما أن تكون بعض الجملة، أو معمولاً^(١) لبعضها فلا يمكن الإضافة. وقوله: «خُصَّت في بعض المواضع إلى آخره» قد بينا الناصب لها. وقوله: «والجملة بعدها ابتدائية لا غير» هذا الحضر ليس بصحيح بل قد جَوُزَ الأخفش، ونص على أن الجملة الفعلية المقترنة بـ «قد» تقع بعدها نحو «خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو» برفع «زيد» ونصبه على الاشتغال. وقوله: «والمعنى: على مفاجئته حباً لهم وعصيتهم مخيلة إليه السعي» فهذا عكس ما قدّر بل المعنى: على مفاجأة حباً لهم وعصيتهم إياه. فإذا قلت: «خرجت فإذا السبع» فالمعنى: أنه فاجأني السبع وهجم ظهوره» انتهى ما ردّ به.

قوله وما ردّ به عليه غير لازم له، لأنه يرّد عليه بقول بعض النحاة، وهو لا يلتزم ذلك القول حتى يرّد به عليه لا سيما إذا كان المشهور غيره، ومقصوده تفسير المعنى.

وقال أبو البقاء^(٢): الفاء جواب ما حذف، تقديره «فألقوا فإذا»، ف «إذا» في هذا ظرف مكان، العامل فيه «ألقوا». وفي هذا نظر؛ لأن «ألقوا» هذا المقدّر لا يطلب جواباً حتى يقول: الفاء جوابه، بل كان ينبغي أن يقول: الفاء عاطفة هذه الجملة الفجائية على جملة أخرى مقدرة. وقوله «ظرف مكان»، هذا مذهب المبرد^(٣)، وظاهر قول سيويه^(٤) أيضاً، وإن كان المشهور بقاؤها على

(١) كذا في الأصل والبحر. وفي (ش) «مضافة».

(٢) لم يرد هذا النص في إملائه.

(٣) المقتضب ٥٧/٢ - ٥٨.

(٤) الكتاب ٣١١/٢ قال: «وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها». والحق أن نص سيويه محتمل للزمانية أيضاً لأنه قال قبل ذلك: «لما يستقبل من الدهر».

الزمان . وقوله : «إن العامل فيها «فألقوا» لا يجوز لأن الفاء تمنع من ذلك .
هذا كلامُ الشيخ^(١) ثم قال بعده : «ولأنَّ «إذا» هذه إنما هي معمولَةٌ لخبرِ
المبتدأ الذي هو «حبالُهم وعصِيُّهم» إن لم يجعلها هي في موضع الخبر؛ لأنه
يجوزُ أن / يكونَ الخبرُ «يُخَيَّلُ»، ويجوزُ أن تكونَ «إذا» و «يُخَيَّلُ» في موضع
الحال . وهذا نظير : «خَرَجْتُ فإذا الأسدُ رابضٌ ورابضاً» فإذا رَفَعْتَ «رابضاً»
كانت «إذا» معمولَةً له ، والتقدير : فبالحضرَةِ الأسدُ رابضٌ ، أو في المكان . وإذا
نَصَبْتَ كانت «إذا» خبراً ، ولذلك يُكتفى بها وبالمرفوع بعدها كلاماً ، نحو :
«خَرَجْتُ فإذا الأسدُ» .

[٦١٩/ب]

قوله : «يُخَيَّلُ إليه» قرأ العامة «يُخَيَّلُ» بضمِّ الياء الأولى وفتحِ الثانية مبيناً
للمفعول . و «أَنها تَسْعَى» مرفوعٌ بالفعلِ قبلَه لقيامه مقامَ الفاعلِ تقديرُه : يُخَيَّلُ
إليه سَعْيُها . وجوزَ أبو البقاء^(٢) فيه وجهين آخرين : أحدهما : أن يكونَ القائمُ
مقامَ الفاعلِ ضميرُ الحبالِ والعِصِي ، وإنما ذُكِرَ ولم يَقُلْ «تُخَيَّلُ» بالتاء مِن
فوق ؛ لأنَّ تانيثَ الحبالِ غيرُ حقيقي . الثاني : أن القائمَ مقامَ الفاعلِ ضميرُ
يعودُ على المُلقَى ، ولذلك ذُكِرَ . وعلى الوجهين ففي قوله «أَنها تَسْعَى»
وجهان ، أحدهما : أَنه بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ المستترِ في «يُخَيَّلُ» .
والثاني : أَنه مصدرٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستترِ أيضاً .
والمعنى : يُخَيَّلُ إليه هي أَنها ذاتُ سَعْيٍ . ولا حاجةَ إلى هذا ، وأيضاً فقد نُصِّوا
على أن المصدرَ المؤولَ لا يقع موقعَ الحالِ . لو قلت : «جاء زيدٌ أن يركضَ»
تريد ركضاً ، بمعنى ذا ركض ، لم يَجُزْ .

وقرأ^(٣) ابنُ ذَكَّوان «تُخَيَّلُ» بالتاء من فوق . وفيه ثلاثةُ أوجهٍ ، أحدها : أن

(١) البحر ٢٥٨/٦ - ٢٥٩ .

(٢) الإملاء ١٢٤/٢ .

(٣) انظر في قراءتها : النشر ٣٢١/٢ ، والمحتسب ٥٥/٢ ، والقرطبي ٢٢٢/١١ ،
والتيسير ١٥٢ ، والإتحاف ٢٥٠/٢ ، والبحر ٢٥٩/٦ .

الفعلُ مُسْنَدٌ لضميرِ الجبالِ والعِصِيِّ أي : تُخَيِّلُ الجبالُ والعِصِيُّ ، و «أَنْهَا تَسْعَى» بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ . الثاني : كذلك إِلَّا أَنْ «أَنْهَا تَسْعَى» حالُ أي : ذاتِ سعيٍ كما تقدَّم تقريرُهُ قبل ذلك . الثالث : أن الفعلَ مُسْنَدٌ لقوله «أَنْهَا تَسْعَى» كقراءةِ العامَّةِ في أحدِ الأوجهِ ، وإنما أَنْتَ الفعلُ لاكتسابِ المرفوعِ التانيثِ بالإضافة ؛ إذ التقديرُ : تُخَيِّلُ إليه سعيُّها فهو كقوله^(١) :

..... ٣٣٠٢ -

..... شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

[وقوله تعالى :] «فله عَشْرُ أَمْثَالِهَا»^(٢) .

وقرأ أبو السَّمَالِ «تُخَيِّلُ» بفتح التاءِ والياءِ مبنياً للفاعلِ ، والأصلُ : تَتَخَيَّلُ فَحَذَفَ إحدى التاءَيْنِ نحو : «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ»^(٣) ، و «أَنْهَا تَسْعَى» بدلُ اشتمالٍ أيضاً من ذلك الضميرِ . وجَوَّزَ ابنُ عطيةٍ أيضاً أنه مفعولٌ مِنْ أَجَلِهِ . ونقل ابنُ جُبَّارٍ الهَذَلِيُّ^(٤) قراءةَ أبي السَّمَالِ «تُخَيِّلُ» بضمِّ التاءِ مِنْ فَوْقُ وكسرِ الياءِ ، فالفعلُ مُسْنَدٌ لضميرِ الجبالِ ، و «أَنْهَا تَسْعَى» مفعولٌ أي : تُخَيِّلُ الجبالُ سَعِيَّهَا . ونَسَبَ ابنُ عطيةٍ هذه القراءةَ للحسينِ وعيسى الثقفيِّ .

وقرأ أبو حيوةَ «نُخَيِّلُ» بنونِ العظمةِ ، و «أَنْهَا تَسْعَى» مفعولٌ به أيضاً على هذه القراءةِ .

(١) تقدم برقم ٥٤٢ .

(٢) الآية ١٦٠ من الأنعام .

(٣) الآية ٤ من القدر .

(٤) الورقة (٢١٨) من كتابه «الكامل» . وهو يوسف بن علي جبارة أبو القاسم الهذلي .

قال ابن الجزري : «فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته ، ولا لقي من لقي من الشيوخ» توفي سنة ٤٦٥ . انظر : طبقات القراء ٤٠١/٢ .

وقرأ^(١) الحسن والثقفى «عُصِيْهُم» بضم العين حيث وقع، وهو الأصل. وإنما كُسِرَتْ^(٢) العينُ إِتِّبَاعاً لِلصَّادِ وكُسِرَتْ الصَّادُ إِتِّبَاعاً لِلْيَاءِ. والأصلُ عُصُوْهُ بواوَيْنِ فَأَعْلٌ - كما ترى - بقلْب الواوَيْنِ يَاءَيْنِ اسْتِثْقَالاً لِهَمَا، فَكُسِرَتْ الصَّادُ لَتَصِحَّ، وكُسِرَتْ العينُ إِتِّبَاعاً. ونقل صاحب «اللوامح» أن قراءة الحسن «عُصِيْهُم» بضم العين وسكون الصاد وتخفيف الياء مع الرفع، وهو أيضاً جمع كالعامة، إلا أنه على فَعْلٍ كَحُمِرٍ، والأول على فُعُولٍ كَفُلُوسٍ.

والجملة من «يُخَيَّلُ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ خَبِراً لـ «هي»^(٣) على أن «إذا الفجائية» فَضْلَةٌ، وأن تكونَ في محلٍّ نَصَبٍ على الحال، على أن «إذا» الفجائية هي الخبر. والضميرُ في «إليه» الظاهرُ عَوْدُهُ على موسى. وقيل: يعود على فرعون، ويَذُلُّ للأولِ قوله تعالى: «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى».

آ. (٦٩) قوله: ﴿تَلَقَّفْ﴾: قرأ العامة بفتح اللام وتشديد القاف وجزم ألفاء على جواب الأمر. وقد تقدم^(٤) أن حَفْصاً^(٥) يقرأ «تَلَقَّفْ» بسكون اللام وتخفيف القاف. وقرأ ابن ذكوان هنا «تَلَقَّفْ» بالرفع: إمّا على الحال،

(١) انظر في قراءتها: الإتحاق ٢/٢٥٠، والبحر ٦/٢٥٩، والقرطبي ١١/٢٢٢.

(٢) انظر: ابن يعيش ١٠/١١٠، والمتع ٢/٥٥١، والتصريح ٢/٣٨٣. فالأصل عُصُوْهُ جَمْعٌ على فُعُولٍ قلبت الواو الثانية ياء فأصبح عُصُوِي. اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء فأصبح عُصِيْ، كسروا العين لمناسبة الياء ثم كسروا الفاء للإتباع.

(٣) كذا في الأصل وهو سهو والصواب: لـ «جبالهم».

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤١٦.

(٥) انظر: السبعة ٤٢٠، والبحر ٦/٢٦٠، والتيسير ١٥٢، والحجة ٥٧/٤٥٧، والنشر

وإِذَا عَلَى الاستئناف. وَأَنْتَ الْفَعْلُ فِي «تَلَقَّفَ» حَمَلًا عَلَى مَعْنَى «مَا» لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْعَصَا، وَلَوْ ذُكِرَ ذَهَابًا إِلَى لَفْظِهَا لَجَازَ، وَلَمْ يُقْرَأْ بِهِ.

[وَقَالَ أَبُو الْبَقَاء^(١): «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ «تَلَقَّفَ» ضَمِيرَ مُوسَى»^(٢)] فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «تَلَقَّفَ» فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ حَالًا مِنْ «مُوسَى». وَفِيهِ بُعْدٌ^(٣).

قَوْلُهُ: «كَيْدُ سَاحِرٍ» الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ «كَيْدٌ» عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ «إِنَّ» وَ«مَا» مُوصُولَةٌ. وَ«صَنَعُوا» صَلَّتْهَا، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَالْمُوصُولُ هُوَ الْاسْمُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدُ سَاحِرٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مُصَدَّرِيَّةً فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَائِدِ، وَالْإِعْرَابُ بِحَالِهِ. وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ صُنْعَهُمْ كَيْدُ سَاحِرٍ.

وَقَرَأَ^(٤) مُجَاهِدٌ وَحَمِيدٌ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «كَيْدٌ» بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«مَا» مُزِيدَةٌ^(٥) مُهَيَّئَةٌ.

وَقَرَأَ^(٦) الْأَخَوَانُ «كَيْدُ سِحْرٍ» عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: كَيْدُ ذَوِي سِحْرِ، أَوْ جُعِلُوا نَفْسَ السِّحْرِ مِبَالِغَةً، أَوْ تَبَيَّنَ لِلْكَيْدِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ سِحْرًا وَغَيْرَ سِحْرٍ، كَمَا تُمَيِّزُ سَائِرُ الْأَعْدَادِ بِمَا يُفْسِّرُهَا^(٧) نَحْوُ «مِثَّةٍ دِرْهَمٍ، وَأَلْفُ دِينَارٍ». وَمِثْلُهُ: عَلِمُ فَقْهِ،

(١) الإملاء ١٢٤/٢.

(٢) وَقَالَ: «وُنُسِبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِتَسْبِيهِ».

(٣) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ لَمْ يَظْهَرْ فِي مَصْرُوعَةِ الْأَصْلِ أَثْبَتَانِهِ مِنْ (ش).

(٤) الْبَحْرُ ٢٦٠/٦، وَالْكَشَافُ ٥٤٥/٢.

(٥) فَتَكُونُ «إِنَّمَا» كَافَةً وَمَكْفُوفَةٌ لَا عَمَلَ لَهَا.

(٦) الْإِنْحَافُ ٢٥١/٢، وَالتَّبْسِيرُ ١٥٢، وَالْحِجَةُ ٤٥٨، وَالسَّبْعَةُ ٤٢١، وَالنَّشْرُ

٣٢١/٢، وَالْبَحْرُ ٢٦٠/٦.

(٧) الْأَصْلُ: يَفْسِّرُهُ.

وعلم نحو. وقال أبو البقاء^(١): «كَيْدٌ ساحر» إضافة المصدر إلى الفاعل و«كَيْدٌ سِحْرٌ» إضافة الجنس إلى النوع.

[١/٦٢٠] والباقون «ساحر». وأفرد/ ساحراً، وإن كان المراد به جماعة. قال الزمخشري^(٢): «لأنَّ الْقَصْدَ في هذا الكلام إلى معنى الجنسية، لا إلى معنى العدد، فلو جُمِعَ لَحِيلَ أَنَّ المقصود هو العدد».

آ. (٧١) قوله: ﴿فَلَا قُطْعَنَ﴾: قد تقدّم نحو ذلك^(٣). و«مِنْ خِلَافٍ» حال أي: مختلفة. و«مِنْ» لابتداء الغاية، وقد تقدّم أيضاً تحرير هذا وما قُرِئ به هناك.

قوله: «في جُدُوعِ النَّخْلِ» يُحتمل أن يكون حقيقةً، وفي التفسير: أنه نَقَر جُدُوعِ النخل حتى جَوَّفَهَا، ووضعهم فيها، فماتوا جوعاً وَعَطَشاً، وأن يكون مجازاً، وله وجهان، أحدهما: أنه وضع حرفاً مكان آخر. والأصل: على جُدُوعِ النخل كقول الآخر^(٤):

٣٣٠٣- بَطَلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ

يُحْدِثُ نِعَالِ السُّبُتِ لَيْسَ بِتَوْنٍ

والثاني: أنه شَبَّهَ تَمَكُّنَهُم بِتَمَكُّنِ مَنْ حَوَاهِ الْجِدْعُ واشتمل عليه. وَمِنْ تَعَدِّي «صَلَبَ» بـ «في» قوله^(٥):

(١) الإملاء ١٢٤/٢.

(٢) الكشف ٥٤٥/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٢١/٥.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٢.

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المقتضب ٣١٩/٢، والخصائص ٣١٣/٢، وأمالى الشجري ٢٦٧/٢، وابن يعيش ٢١/٨. والأجدع: الأنف المقطوع، وهو دعاء عليهم بجدع أنوفهم.

٣٣٠٤- وقد صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِسْدِهِ نَخْلَةً
فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

قوله: «أَيْنَا أَشَدُّ» مبتدأ وخبر. وهذه الجملة سادّة مَسْدُ المفعولين إن كانت «عِلْمَ» على بابها، وَمَسْدُ واحدٍ إن كانت عِرْفَانِيَّةً. ويجوز على جعلها عِرْفَانِيَّةً أن تكون «أَيْنَا» موصولةً بمعنى الذي، وَبَيِّنَتْ لأنه قد أَضِيفَتْ، وَحُذِفَ صدرُ صلتها، و«أَشَدُّ» خبرٌ مبتدأ محذوف. والجملة من ذلك المبتدأ وهذا الخبر صلة لـ «أَيَّ» و«أَيَّ» وما في حيزها في محلِّ نصبٍ مفعولاً بها، كقوله تعالى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ»^(١) في أحدٍ أوجهه كما تقدم^(٢).

آ. (٧٢) قوله: ﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الواو عاطفة، عَطَفَتْ هذا الموصولَ على «ما جاءنا» أي: لن نُؤْثِرَكَ على الذي جاءنا، ولا على الذي فطرنا. وإنما أُخْروا ذِكْرَ الْبَارِي تعالى لأنه من باب الترقّي من الأدنى إلى الأعلى. والثاني: أنها وأَوْ قَسَمَ، والموصولُ مقسمٌ به. وجوابُ القسمِ محذوفٌ أي: وَحَقُّ الذي فطرنا لا نُؤْثِرَكَ على الحق. ولا يجوز أن يكونَ الجوابُ «لن نُؤْثِرَكَ» عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديمَ الجوابِ؛ لأنه لا يُجَابُ الْقَسْمُ بـ «لن»^(٣) إلا في شذوذٍ من الكلام.

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) انظر: الدر المصون الورقة ٦٠٧ ب.

(٣) حروف النفي التي يتلقى بها القسم «ما» و«لا» و«إن» النافية، وأجاز ابن مالك «لن» و«لم» نحو:

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ

حَتَّى أَوَارَى فِي الشَّرَابِ ذَفِينَا

وانظر المسألة في: الارتشاف ٤٨٦/٢.

قوله: «ما أنت قاضٍ» يجوز في «ما» وجهان، أظهرهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، و«أنت قاضٍ» صلتها والعائدُ محذوفٌ، أي: قاضيه. وجاز حذفه، وإن كان مخفوضاً، لأنه منصوب المحل. أي: فاقض الذي أنت قاضيه. والثاني: أنها مصدرية ظرفية، والتقدير: فاقض أمرك مدة ما أنت قاضٍ. ذكر ذلك أبو البقاء^(١). وقد منع^(٢) بعضهم ذلك أعني جعلها مصدريةً قال: لأن «ما» المصدرية لا تُوصَلُ بالجملة الاسمية. وهذا المنع ليس مجعماً عليه، بل جَوَّز ذلك جماعةٌ كثيرة. ونقل ابنُ مالك^(٣) أن ذلك يكثر إذا دلت «ما» على الظرفية. وأنشد^(٤):

٣٣٠٥- واصلْ خليلك ما التواصَلُ مُمكنٌ
فلأنت أو هو عن قليلٍ ذاهِبٌ

ويَقْلُ إن كانت^(٥) غيرَ ظرفية. وأنشد^(٦):

٣٣٠٦- أحلامُكم لِسقامِ الجَهْلِ شافيةٌ
كما دِماؤُكم تَشفي مِنَ الكَلْبِ

قوله: «إنما تقضي هذه الحياة» يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أن تكونَ المهيئةَ لدخولِ «إن» على الفعلِ و«الحياة الدنيا» ظرفٌ لـ «تقضي»، ومفعوله محذوفٌ أي: تقضي غرضك وأمرَك. ويجوز أن تكونَ «الحياة» مفعولاً

(١) الإملاء ١٢٤/٢.

(٢) انظر: البحر ٢٦٢/٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١.

(٤) تقدم برقم ١٩٢.

(٥) الأصل «كان» وهو سهو.

(٦) تقدم برقم ١٩٣.

به على الاتساع، ويدلُّ لذلك قراءة أبي حيوة^(١) «تُقَضَّى هذه الحياة» ببناء الفعل للمفعول ورفَّع «الحياة» لقيامها مقام الفاعل؛ وذلك أنه أُتبع فيه فقام مقام الفاعل فرفَّع.

والثاني: أن تكون «ما» مصدريةً هي اسم «إن»، والخبر الظرف. والتقدير: إن قضاءك في هذه الحياة الدنيا، يعني: إن لك الدنيا فقط، ولنا الآخرة.

وقال أبو البقاء^(٢): «فإن كان قد قرئ بالرفع فهو خبر إن». يعني لو قرئ برفع «الحياة» لكان خبراً لـ «إن» ويكون اسمها حيثث «ما»، وهي موصولة بمعنى الذي، وعائذها محذوف تقديره: إن الذي تقضيه هذه الحياة لا غيرها.

٢. (٧٣) قوله: ﴿وَمَا أَكْرَهْتَنَا﴾: يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها موصولة بمعنى الذي. وفي محلها احتمالان، أحدهما: أنها منصوبة المحل نسقاً على «خطايانا» أي: ليغفر لنا أيضاً الذي أكرهتنا. والثاني من الاحتمالين: أنها مرفوعة المحل على الابتداء والخبر محذوف تقديره: والذي أكرهتنا عليه من السحر محطوط عنا، أو لا نؤاخذ به ونحوه.

والوجه الثاني: أنها نافية. قال أبو البقاء^(٣): «وفي الكلام تقديم، تقديره: ليغفر لنا خطايانا من / السحر، ولم تُكرهنا عليه» وهذا بعيد عن [٦٢٠/ب] المعنى. والظاهر هو الأول.

و«من السحر» يجوز أن يكون حالاً من الهاء في «عليه» أو من الموصول. ويجوز أن تكون لبيان الجنس.

(١) الإنحاف ٢/٢٥١، والبحر ٦/٢٦٢.

(٢) الإملاء ٢/١٢٤.

(٣) الإملاء ٢/١٢٤.

آ. (٧٤) قوله : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ﴾ : الهاء ضميرُ الشأن. والجملة الشرطية خبرُها. و «مُجْرِمًا» حالٌ مِنْ فاعلِ «يَأْتِ». وقوله : «لا يموتُ» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ الهاءِ في «له»، وأن يكونَ حالاً من «جهنم» ؛ لأنَّ في الجملة ضميرَ كلِّ منهما.

آ. (٧٦) [قوله : ﴿جَنَاتُ﴾] : بدلٌ من «الدرجات» أو بيانٌ^(١). قال أبو البقاء^(٢) : «ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ : هي جناتٌ ؛ لأنَّ «خالدين» حالٌ. وعلى هذا التقدير لا يكونُ في الكلام ما يعملُ في الثاني^(٣)، وعلى الأولِ يكونُ العاملُ في الحال الاستقرارَ أو معنى الإشارة».

آ. (٧٧) قوله : ﴿طريقاً﴾ : فيه وجهان، أحدهما : أنه مفعولٌ به ؛ وذلك على سبيلِ المجاز : وهو أنَّ الطريقَ مُتَسَبِّبٌ عن ضَرْبِ البحرِ، إذ المعنى : اضربَ البحرَ لينغلقَ لهم فيصيرَ طريقاً، فهذا صَحُّ نسبة الضربِ إلى الطريق. وقيل : «ضرب» هنا بمعنى جَعَلَ أي : اجعلَ لهم طريقاً وأُشْرِعْهُ فيه^(٤). والثاني : أنه منصوبٌ على الظرف. قال أبو البقاء^(٥) : «التقدير : موضع طريقٍ، فهو مفعولٌ به^(٦) على الظاهر. ونظيره قوله «أن اضربَ بعصاك البحر^(٧)» وهو مثلُ «ضربتُ زيداً». وقيل : «ضرب» هنا بمعنى «جعل» و«شرع»

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٢) الإملاء ١٢٤/٢ - ١٢٥.

(٣) الإملاء : «الحال» وهي أوضح.

(٤) أُشْرِعْ هنا بمعنى أَدْخِلْ وهو متعدُّ أي : أَدْخِلْ الطريقَ في البحر.

(٥) الإملاء ١٢٥/٢.

(٦) الأصل «فيه» وهو سهو والتصحيح من الإملاء والسياق.

(٧) الآية ٦٣ من الشعراء.

مثل قولهم: ضربتُ له بسَهْمٍ انتهى. فقوله على الظاهر يعني أنه لولا التأويل لكان ظرفاً.

قوله: «يَبَساً» صفة لـ «طريقاً» وصفه به لما يؤول إليه؛ لأنه لم يكن يَبَساً بعد، إنما مرّت عليه الصَّبَا^(١) فجفّفته، كما يُروى في التفسير. وهل في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به مبالغةً، أو على حذف مضافٍ أو جمع يابس كخادم وخَدَم، وُصِفَ به الواحدُ مبالغةً كقوله^(٢):

..... ٣٣٠٧

ومعنى جِيعاً

أي: كجماعةٍ جِيع، وُصِفَ به لفرط جوعه؟

وقرأ^(٣) الحسنُ «يَبَساً» بالسكون. وهو مصدرٌ أيضاً. وقيل: المفتوح اسمٌ، والساكنُ مصدرٌ. وقرأ أبو حيوة «يابساً» اسمٌ فاعل.

قوله: «لا تخافُ» العامةُ على «لا تخافُ» مرفوعاً، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستأنفٌ فلا محلٌّ له من الإعراب. الثاني: أنه في محلٍّ نصبٍ على الحال من فاعل «اضرب» أي: اضرب غيرَ خائفٍ. والثالث: أنه صفةٌ لـ «طريقاً»، والعائدُ محذوفٌ أي لا تخافُ فيه.

(١) الصَّبَا: ضرب من الريح.

(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٨. وتماه:

كَأَنَّ قَتُودَ رَحْلِي حِينَ ضُمْتُ

حَوَالِبَ غُرُزًا وَمَعَى جِيعًا

والبيت في اللسان (معني) وشواهد الكشف ٤/٤٤٥، وخبر «كأن» في البيت التالي.

والقُتُود: عيدان الرحل. والحالِبان: العرقان المكتنفان بالسُرّة. والغُرُز: قليلة اللبن.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتاحت ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤، والشواذ ٨٨.

[وَقَرَأْ] حمزةٌ وحده من السبعة^(١) «لا تَخَفْ» بالجزم على النهي . وفيه أوجه، أحدها: أن يكون نهياً مستأنفاً . الثاني : أنه نهى أيضاً في محل نصب على الحال من فاعل «اضرب» أو صفة لطريقاً، كما تقدّم في قراءة العامة، إلا أن ذلك يحتاج إلى إضمار قول أي : مقولاً لك، أو طريقاً مقولاً فيها: لا تخف . كقوله^(٢):

٣٣٠٨- جاؤوا بمَنِّقٍ هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطَّ

الثالث: مجزومٌ على جواب الأمر أي: إن تضرب طريقاً ييساً لا تخف .

قوله: «ولا تَخْشَى» لم يُقْرَأْ إلا ثابت الألف . وكان من حق مَنْ قَرَأَ «لا تَخَفْ» جزمًا أن يُقْرَأَ «لا تَخْشَى» بحذفها، كذا قال بعضهم . وليس بشيء لأن القراءة سُنَّةٌ . وفيها أوجه أحدها: أن تكون حالاً . وفيه إشكالٌ : وهو أن المضارع المنفي بـ «لا» كالمُثْبِتِ في عدم مباشرة الواو له . وتأويله على حذف مبتدأ أي: وأنت لا تَخْشَى كقوله^(٣):

٣٣٠٩-

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهم مَالِكا

والثاني: أنه مستأنفٌ . أخبره تعالى أنه لا يحصل له خوف . والثالث: أنه مجزومٌ بحذف الحركة تقديرًا كقوله^(٤):

٣٣١٠- إِذَا الْعَجْوُزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ

ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقْ

(١) السبعة ٤٢١، والشر ٣٢١/٢، والحجة ٤٥٨، والبحر ٢٦٤/٦، والتيسير ١٥٢، والقرطبي ٢٢٨/١١ .

(٢) تقدم برقم ٢٤٠١ .

(٣) تقدم برقم ٤١٩ .

(٤) تقدم برقم ٢٨٢٨ .

وقول الآخر^(١) :

..... ٣٣١١ -

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

ومنه «فلا تَنْسَى»^(٢) في أحد القولين، إجراء لحرفِ العلة مُجْرَى الحرفِ الصحيح. وقد تقدّم لك من هذا جملةٌ صالحة في سورة يوسف عند «مَنْ يَتَّقِي»^(٣). والرابع: أنه مجزومٌ أيضاً بحذفِ حرفِ العلة. وهذه الألفُ ليستُ تلك، أعني لامَ الكلمة، إنما هي ألفُ إشباعِ أُتِي بها موافقةً للفواصلِ ورؤوسِ الآي، فهي كالألفِ في قوله: «الرُّسُولَا»^(٤) و«السَّيْلَا»^(٥) و«الظُّنُونَا»^(٦) وهذه الأوجهُ إنما يحتاجُ إليها في قراءةٍ جزمٍ «لَا تَخَفْ». وأمّا من قرأه مرفوعاً فهذا معطوفٌ عليه.

وقرأ أبو حيوة «دَرْكًا» بسكونِ الراء. والدَّرْكُ والدَّرْكُ [اسمان]^(٧) من الإدراكِ أي: لا يُدْرِكُكَ فرعونُ وجنوده. وقد تقدّم الكلامُ عليهما في سورة النساء^(٨)، وأنَّ الكوفيين قرؤوه بالسكونِ كأبي حيوة هنا.

آ. (٧٨) قوله: ﴿بِجُنُودِهِ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ الباءُ للحال: وذلك على أن «أَتَيْعَ» متعدّدٌ لاثنتين حُذِفَ ثانيهما. والتقدير: فَاتَّبَعَهُم

(١) تقدم برقم ٦ ولم يظهر الشطر في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٢) الآية ٦ من الأعلى.

(٣) الآية ٩٠. وانظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٤) من الآية ٦٦ من الأحزاب.

(٥) من الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٦) من الآية ١٠ من الأحزاب.

(٧) قوله: «اسمان» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٨) انظر: الدر المصون ١٣١/٤.

فرعونُ عقابه . وقدَّره الشيخ ^(١) : «رُؤُساءه وحَشمه» والاول أحسن . والثاني : أن الباءَ زائدة في المفعول الثاني . والتقدير : فَأَتَّبَعَهُم فرعونُ جنوده فهو كقوله تعالى : «ولا تَلْقُوا بأيديكم» ^(٢) [وقول الشاعر] ^(٣) :

..... ٣٣١٢ -

لا يَقْرَأُ بالسُّورِ

وأتبع قد جاء متعدياً لاثنين مُصرِّح بهما قال : «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ» . ^(٤) .
والثالث : أنها مُعدَّية على أن «أَتَّبَعَ» قد يتعدَّى لواحدٍ بمعنى مع ، ويجوزُ على هذا الوجه أن تكونَ الباءُ للحالِ أيضاً ، بل هو الأظهرُ .

وقرأ ^(٥) أبو عمرو في روايةٍ والحسنُ «فَاتَّبَعَهُمْ» بالتشديد ، وكذلك قراءة الحسن في جميع القرآن / إلا في قوله : «فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثاقِبٌ» ^(٦) . [١/٦٢١]

قوله : «ما غَشِيَهُمْ» فاعلُ «غَشِيَهُمْ» ، وهذا من باب الاختصار وجوامع الكلم التي يَقِلُّ لفظها ويكثر معناها أي : فغَشِيَهُمْ ما لا يَعْلَمُ كُنْهه إلا الله تعالى . وقرأ ^(٧) الأعمش : «فَغَشَّاهُمْ» مضعفاً . وفي الفاعل حينئذٍ ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه «ما غَشَّاهُمْ» كالقراءة قبله . أي : غَطَّاهُمْ من اليمِّ ما غَطَّاهُمْ .

(١) البحر ٢٦٤/٦ .

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة .

(٣) تقدم برقم ٧٤٧ .

(٤) الأصل «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ دَرِّيَّاتِهِمْ» وليس ثمة آية بهذا اللفظ ، لعله يقصد «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً» ، الآية ٤٢ من القصص .

(٥) البحر ٢٦٤/٦ . وقال في السبعة ٤٢٢ : «رواية عبيد عن أبي عمرو» .

(٦) الآية ١٠ من الصافات .

(٧) الإنحاف ٢/٢٥٣ ، والبحر ٢٦٤/٦ .

والثاني: هو ضميرُ الباري تعالى أي: فَعَشَاهُمَ اللَّهُ. والثالث: هو ضميرُ فرعونَ لأنه السببُ في إهلاكهم. وعلى هذين الوجهين فـ «مَا غَشَاهُمْ» في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً.

آ. (٨٠) قوله: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾: قرأ^(١) الأخوان «قد أَنْجَيْتُكُمْ» و «وَأَعَدْتُكُمْ» و «رَزَقْتُكُمْ»^(٢) بقاء المتكلم. والباقون «أَنْجَيْنَاكُمْ» و «رَزَقْنَاكُمْ» و «وَأَعَدْنَاكُمْ» بنونِ العظمة. واتفقوا على «وَنَزَّلْنَا». وتقدم خلاف أبي عمرو في «وَعَدْنَا» في البقرة^(٣). وقرأ^(٤) حميد «نَجَيْنَاكُمْ» بالتشديد.

وَقُرِئَ^(٥) «الْأَيْمَنُ» بالجبر. قال الزمخشري^(٦): «خَفَضَ عَلَى الْجَوَارِ، كَقَوْلِهِمْ: «جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبٍ» وجعله الشيخ^(٧) شاذاً ضعيفاً. وَخَرَجَهُ عَلَى أَنَّهُ نَعَتْ لِلطُّورِ قَالَ: «وُصِفَ بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْيَمْنِ، أَوْ لَكُونِهِ عَلَى يَمِينٍ مَنْ يَسْتَقْبِلُ الْجَبَلَ».

و «جَانِبٌ» مفعول ثانٍ على حَذَفِ مضاف أي: إِتْيَانِ جَانِبٍ. ولا يجوز أن يكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً. و «جَانِبٌ» ظرفٌ للوعد. والتقدير: ووَاعَدْنَاكُمْ^(٨) التوراةَ في هذا المكانِ؛ لأنه ظرفُ مكانٍ مختص، لا يَصِلُ إِلَيْهِ الفعلُ بنفسِهِ ولو قيل: إنه تَوَسَّعَ في هذا الظرفِ فجُعِلَ مفعولاً به أي: جُعِلَ نفسَ الموعود نحو: «سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَانٌ وَبَرِيدَانٌ» لجاز.

(١) التيسير ١٥٢، والحجة ٤٦٠، والنشر ٣٢١/٢، والبحر ٢٦٥/٦.

(٢) في الآية ٨١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٥٢/١.

(٤) البحر ٢٦٤/٦.

(٥) نسبها ابن خالويه إلى أحمد عن أبي عمرو. الشواذ ٨٩. وانظر: البحر ٢٦٥/٦.

(٦) الكشف ٥٤٧/٢.

(٧) البحر ٢٦٥/٦.

(٨) الأصل: ووَاعَدْنَاكُمْ.

آ. (٨١) قوله: ﴿فِيحِلُّ﴾: قرأ العامة «فيحلُّ» بكسر الحاء، واللام من «يَحِلُّ»^(١). والكسائي^(٢) في آخرين بضمهما، وابن عتية^(٣) وافق العامة في الحاء، والكسائي في اللام. فقراءة العامة مِنْ حَلٍّ عليه كذا أي: وَجَبَ، مِنْ حَلٍّ الَّذِي يَحِلُّ أي: وَجَبَ قضاؤه. ومنه قوله: «حتى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ»^(٤) ومنه أيضاً «ويحلُّ عليه عذابٌ مقيم»^(٥). وقراءة الكسائي مِنْ حَلٍّ يَحِلُّ أي: نَزَلَ، ومنه «أو تحلُّ قريباً مِنْ دَارِهِمْ»^(٦).

والمشهورُ أَنَّ فاعلَ «يَحِلُّ» في القراءتين هو «غضبي». وقال صاحب «اللوامح»: «إنه مفعولٌ به، وإنَّ الفاعلَ تُرِكَ لَشَهْرَتِهِ، والتقدير: فيحلُّ عليكم طغيانكم غضبي، ودلَّ عليه «ولا تَطْغَوْا». ولا يجوز أن يُسندَ إلى «غضبي» فيصيرَ في موضعِ رفعٍ بفعله». ثم قال: «وقد يُحذفُ المفعولُ للدليلِ عليه، وهو «العذاب» ونحوه». قلت: فعنده أن حَلَّ متعذِّ بنفسه لأنه من الإحلال كما صرَّح هو به، وإذا كان من الإحلال تعذَّى لواحدٍ، وذلك المتعذَّى إليه: إمَّا «غضبي»، على أن الفاعلَ ضميرٌ عائِدٌ على الطغيانِ، كما قدَّره، وإمَّا محذوفٌ، والفاعل «غضبي». وفي عبارته قلَقُ.

وقرأ^(٦) طلحة «لا يَحِلُّنَّ عليكم» بـ «لا» الناهية وكسر الحاء، وفتح اللام

(١) السبعة ٤٢٢، والتيسير ١٥٢، والبحر ٢٦٥/٦، والنشر ٣٢١/٢، والحجة ٤٦٠، والقرطبي ٢٣٠/١١.

(٢) لم أقف على قارئ بهذه الكنية، وفي طبقات ابن الجوزي ٤٩٩/١ «عتبة بن عتبة روى القراءة عن الحسن، وروى عنه هاشم البربري». وفي سير أعلام النبلاء ١١٣/١٦ ابن عتبة، أبو العباس الرازي.

(٣) الآية ١٩٦ من البقرة.

(٤) الآية ٤٠ من الزمر.

(٥) الآية ٣١ من الرعد.

(٦) البحر ٢٦٥/٦.

مِنْ يَحِلُّنَّ، ونون التوكيد المشددة أي: لا تتعرضوا للطفيان فيحق عليكم غضبي، وهو من باب «لا أَرَيْتَكَ ههنا».

وقرأ^(١) زيد بن علي «ولا تَطْفُوا» بضم الغين مِنْ طغاً يَطْفُو، كغدا يَغْدُو. وقوله: «فَيَحِلُّ» يجوز أن يكون مجزوماً عطفاً على «لا تَطْفُوا» كذا قال أبو البقاء^(٢)، وفيه نظر؛ إذ المعنى ليس على نهي الغضب أن يحل بهم. والثاني: أنه منصوب بإضمار «أن» في الجواب^(٣). وهو واضح.

آ. (٨٣) قوله: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ﴾: مبتدأ وخبر و«ما» استفهامية عن سبب التقدم على قومه. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: «ما أَعْجَلَكَ» سؤال عن سبب العجلة، فكان الذي ينطبق عليه من الجواب أن يُقال: طَلَبُ زيادة رضاك والشوق إلى كلامك وتَنَجُّزُ موعِدِكَ. وقوله: «هم أولاء على أنثري» - كما ترى - غير منطبق عليه. قلت: قد تَضَمَّنَ ما واجهه به رَبُّ العزة شيئين، أحدهما: إنكار العجلة في نفسها. والثاني: السؤال عن سبب المُسْتَنَكِر والحامل عليه، فكان أهمُّ الأمرين إلى موسى بَسْطُ العُذْرِ وتمهيد العلة في نفس ما أنكر عليه، فاعتلَّ بأنه لم يوجَدْ مني إلا تقدُّمٌ يسيرٌ، مثله لا يُعْتَدُّ به في العادة ولا يُحتفل به، وليس بيني وبين مَنْ سبَّقه إلا مسافة قريبة، يتقدَّم بمثلها الوفاء رأسهم ومقدمتهم. ثم عَقَّبَه بجواب السؤال عن السبب فقال: «وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبُّ لَتَرْضَى».

(١) البحر ٢٦٥/٦.

(٢) الإملاء ١٢٥/٢.

(٣) الأصل «جواب» والتصحيح من (ش).

(٤) الكشف ٥٤٨/٢.

آ. (٨٤) قوله : ﴿هم أولاء على أثري﴾ : كقوله : «ثم أنتم هؤلاء تقتلون»^(١) و «على أثري» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً.

وقرأ الجمهور «أولاء»^(٢) بهمزة مكسورة^(٣). والحسن^(٤) وابن معاذ^(٥) بياء مكسورة^(٦)، أبدال الهمزة ياءً تخفيفاً. وابن وثاب «أولاً» بالقصر دون همزة. وقرأت طائفة^(٧) «أولاي» بياءً مفتوحة، وهي قريبة من الغلط.

والجمهور على «أثري» بفتح الهمزة، والياء. وأبو عمرو^(٨) في رواية عبد الوارث وزيد بن علي «إثري» بكسر الهمزة وسكون الياء. وعيسى بضمها وسكون الياء، وحكاها الكسائي لغةً.

آ. (٨٥) قوله : ﴿وأضلّهم﴾ : العامة على أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ إلى السامري. وقرأ أبو معاذ^(٩) في آخرين «وأضلّهم» مرفوعاً بالابتداء، وهو أفعلٌ تفضيل. و «السامري» خبره.

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

(٢) الأصل «هؤلاء» وهو سهو.

(٣) وهي الأخيرة.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والبحر ٦/٢٦٧، والقرطبي ١١/٢٣٣، والشواذ ٨٨.

(٥) نسبت في الشواذ ٨٨ إلى أبي معاذ. وفي البحر ٦/٢٦٧ إلى ابن معاذ عن أبيه. وفي التقریب ٣٧٤ : «عبد الله بن معاذ العنبري أبو عمرو البصري ثقة حافظ مات سنة ٢٣٧هـ».

(٦) في الإتحاف ٢/٢٥٤ «قال ابن القاصح : بكسرة ملينة من غير همز ولا مد ولا ياء».

(٧) نسبها في الشواذ ٨٨ إلى يحيى بن وثاب وعبارته «أولاي بالقصر» ولعل الياء مقحمة فتكون هي نفسها السابقة.

(٨) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٧.

(٩) البحر ٦/٢٦٧.

آ. (٨٦) قوله: ﴿غَضِبَانَ أَسِفًا﴾: حالان. وقد تقدّم تحقيق ذلك في سورة الأعراف^(١).

قوله: «وَعَدًا حَسَنًا»/ يجوز أن يكون مصدراً مؤكداً، والمفعول الثاني [٦٢١/ب] محذوف تقديره: يَعِدُكُمْ بالكتاب وبالهداية، أو يُترك المفعول الثاني ليعم. ويجوز أن يكون الوعد بمعنى الموعد فيكون هو المفعول الثاني.

قوله: «مَوْعِدِي» مصدر. ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله بمعنى: أَوْجَدْتُمُونِي أَخْلَفْتُمْ مَا وَعَدْتُمْ. وأن يكون مضافاً لمفعوله، بمعنى: أنهم وَعَدُوهُ أن يتمسكوا بدينه وشيعته.

آ. (٨٧) قوله: ﴿بَلَكِنَا﴾: قرأ^(٢) الأخوان بضم الميم. ونافع وعاصم بفتحها، والباقون بكسرهما: فقل: لغات بمعنى واحد كالنقض والنقض^(٣). ومعناها: الْقُدْرَةُ وَالتَّسْلُطُ. وفرّق الفارسي^(٤) وغيره بينها فقال: «المضموم معناه: لم يكن [لنا]^(٥) مُلْكٌ فَتُخْلَفَ مَوْعِدُكَ بِسُلْطَانِهِ، وإنما فعلناه بنظر واجتهاد، فالمعنى على: أن ليس لهم مُلْكٌ.

كقول ذي الرمة^(٦):

-
- (١) انظر: الدر المصون ٤٦٥/٥.
(٢) السبعة ٤٢٢، والبحر ٢٦٨/٦، والحجة ٤٦١، والنشر ٣٢٢/٢، والقرطبي ٢٣٤/١١، والتيسير ١٥٣.
(٣) كتبها المؤلف ثلاث مرات، ولعل الثالثة سهو؛ لأنه ليس في اللغة «النقض» وأسقطها في (ش).
(٤) الحجة (خ) ٤٩٠/٣.
(٥) من الحجة.
(٦) ديوانه ٤٤/١، والحجة ٤٩٠/٣. وحذب: أي من الهزال.

٣٣١٣- لا تُشْكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ

بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَدَبٌ

أي: لا يقع منها سَقَطَةٌ فتشكى». وفتح الميم مصدرٌ مِنْ مَلَكَ أمره. والمعنى: ما فعلناه بأنَّا مَلَكْنَا الصواب، بل غَلَبْنَا أنفسنا. وكسر الميم كثر فيما تحوزُه اليدُ وتحويه، ولكنه يُستعمل في الأمور التي يَرُمُّها الإنسانُ ومعناها كمنعنى التي قبلها. والمصدرُ في هذين الوجهين مضافٌ لفاعله، والمفعولُ محذوفٌ أي: بملكنا الصواب.

قوله: «حُمَلْنَا» قرأ^(١) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحفصٌ بضم الحاء وكسر الميم مشددة. وأبو جعفرٍ كذلك إلا أنه خَفَّفَ الميم^(٢)، والباقون بفتحهما خفيفة الميم. والقراءة الأولى والثانية نَسَبُوا فيهما الفعلَ إلى غيرِهِم، وفي الثالثة نَسَبُوهُ إلى أنفسهم.

و«أَوْزَارًا» مفعولٌ ثانٍ على غير القراءة الثالثة. و«مِنْ زِينَةٍ» يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ «حُمَلْنَا»، وأن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «أَوْزَارٍ».

وقوله: «فكذلك» نعتٌ لمصدرٍ، أو حالٌ من ضميره عند سيبويه^(٣) أي: إلقاء مثل إلقاءنا ألقى السامريُّ.

آ. (٨٩) قوله: «أَنْ لَا يَرْجِعَ»: العائِةُ على «يرجعُ» لأنها المخففة من الثقيلة. ويدلُّ على ذلك وقوعُ أصلها وهو المشددة في قوله: «أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ»^(٤).

(١) السبعة ٤٢٣، والنشر ٣٢٢/٢، والبحر ٢٦٩/٦، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والقرطبي ٢٣٤/١١.

(٢) الرواية المشهورة عن أبي جعفر بتشديد الميم فهي قراءة حفص ومن معه.

(٣) الكتاب ١١٦/١.

(٤) الآية ١٤٨ من الأعراف.

وقرأ^(١) أبو حيوة والشافعي^(٢) وأبان بنصبه. جعلوها الناصبة. والرؤية على الأولى يقينية، وعلى الثانية بصرية. وقد تقدم تحقيق هذين القولين في سورة المائدة^(٣).

والسامري: منسوب لقبيلة يُقال لها: سامرة.

وقرأ^(٤) الأعمش «فنسي» بسكون السين^(٥) وهي لغة فصيحة. والضمير في «نسي» يجوز أن يعود على السامري، وعلى هذا فهو من كلام الله تعالى، ويجوز أن يعود على موسى صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا فهو من كلام السامري أي: نسي إلهه. والقولان منقولان لأهل التفسير.

آ. (٩٠) وقرأ العامة: «إنما فُتِّتُمْ» و«إن ربكم الرحمن» بالكسر فيهما؛ لأنهما بعد القول لا بمعنى الظن. وقرأت^(٦) فرقة بفتحهما وخُرِجَتْ على لغة سليم^(٧): وهو أنهم يفتحون «أَنَّ» بعد القول مطلقاً. وقرأ^(٨) أبو عمرو في رواية، والحسن وعيسى بن عمر بفتح «أَنَّ ربكم» فقط. وخُرِجَتْ على

(١) البحر ٢٦٩/٦، والكشاف ٥٥٠/٢.

(٢) محمد بن إدريس القرشي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة وعالم باللغة والقراءات والحديث له الأم والرسالة توفي سنة ٢٠٤. انظر: تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١، وتاريخ بغداد ٥٦/٢، وطبقات الشافعية ١٨٥/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٩٩/٤.

(٤) عاد إلى الآية ٨٨.

(٥) في البحر «بسكون الياء» ٢٦٩/٦.

(٦) البحر ٢٧٢/٦.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١ قال: «القول يجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن إلا بشروط».

(٨) الإتحاف ٢٥٥/٢، والبحر ٢٧٢/٦.

وجهين، أحدهما: أنها وما بعدها بتأويل مصدر في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: والأمر أن ربكم الرحمن فهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات. والثاني: أنها مجرورة بحرفٍ مقدّر أي: لأن ربكم الرحمن فاتبعوني. وقد تقدّم القول في نظير ذلك بالنسبة إلى هذه الفاء.

آ. (٩٢) و: «إذ» منصوب بـ «منعك» أي: أي شيء منعك وقت ضلّالهم؟

آ. (٩٣) و: «لا» فيها قولان. أحدهما: أنها مزيدة. أي: ما منعك من أن تتبّعني. والثاني: أنها دخلت حملاً على المعنى، إذ المعنى: ما حملك على أن لا تتبّعني، وما دعاك إلى أن لا تتبّعني؟ ذكره علي بن عيسى. وقد تقدّم تحقيق هذين القولين بحمد الله في أول الأعراف^(١).

آ. (٩٤) وتقدّم الكلام والقراءة في «يا بن أم»^(٢).

والجمهور على كسر اللام من اللّحية وهي الفصحى. وفيها الفتح. وبه قرأ^(٣) عيسى بن سليمان الحجازي. والفتح لغة الحجاز. ويجمع على لحي كقرب. ونقل فيها الضم، كما قالوا^(٤): صوّر بالكسر، وحقّها الضم. والباء في «بلحيتي» ليست زائدة: إمّا لأن المعنى: لا يكن منك أخذ، وإمّا لأن المفعول

(١) انظر: الدر المصون ٢٦١/٥ في إعراب قوله تعالى: «أن لا تسجد».

(٢) انظر: الدر المصون ٤٦٧/٥.

(٣) البحر ٢٧٣/٦، والكشاف ٥٥٠/٢ والقاريء أبو موسى عيسى بن سليمان الحجازي المعروف بالشيزري. أخذ عن الكسائي. كان عالماً بالقراءات والحديث ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٦٠٨/١.

(٤) قال في الصحاح (صور): «والصّور بكسر الصاد لغة في الصّور جمع صورة».

محذوف أي: لا تأخذني. ومن زعم زيادتها كهي في «ولا تلقوا بأيديكم»^(١) فقد تعسف.

قوله: «ولم ترُقْ قولي» هذه الجملة محلها النصب نسفاً [على] «فرقت بين بني إسرائيل» أي: أن تقول: فرقت بينهم، وأن تقول: لم ترُقْ قولي أي: لم...^(٢).

وقرأ أبو جعفر^(٣) «ترُقْ» بضم حرف المضارعة من أرقب.

آ. (٩٥) قوله: ﴿فَمَا خَطْبُكَ﴾: مبتدأ وخبر. والخطب تقدم الكلام عليه في يوسف^(٤). وقال ابن عطية^(٥) هنا: / «إنه يقتضي انتهاراً كأنه قال: ما نحسك وما شؤمك؟ ورد عليه الشيخ^(٦) بقوله تعالى: «فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ»^(٧).

آ. (٩٦) قوله: ﴿بَصُرْتُ﴾: يقال: بصُر بالشيء أي علمه، وأبصره. أي: نظر إليه. كذا قاله الزجاج^(٨). وقال غيره: «بَصُرَ به وأبصره بمعنى علم».

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) لفظة غير واضحة في الأصل.

(٣) البحر ٢٧٣/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٥١٢/٦.

(٥) المحرر ١٠١/١١.

(٦) البحر ٢٧٣/٦.

(٧) تمام العبارة «وهو قول إبراهيم لملائكة الله فليس هذا يقتضي انتهاراً ولا شيئاً مما ذكره» والآية ٥٧ من الحجر.

(٨) معاني القرآن ٣/٣٧٤.

والعامة على ضم الصاد في الماضي ومضارعِهِ: وقرأ^(١) الأعمش وأبو السَّمال «بَصَرْتُ» بالكسر، يَبْصُرُوا بالفتح وهي لغة. وعمرُو بن عبيد بالبناء للمفعول في الفعلين أي: أَعْلِمْتُ بما لم يُعْلَمُوا به.

وقرأ^(٢) الأخوان «تَبْصُرُوا» خطاباً لموسى وقومه أو تعظيماً له كقوله: «إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ»^(٣) و[قوله]^(٤):

٣٣١٤ - حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

.....

والباقون بالغيبة عن قومه.

والعامة على فتح القاف من «قَبْضَة» وهي المرأة من قَبَضَ. قال الزمخشري^(٥): «وَأَمَّا الْقَبْضَةُ فَالْمَرْءُ مِنَ الْقَبْضِ، وإِطْلَاقُهَا عَلَى الْمَقْبُوضِ مِنْ تسمية المفعول بالمصدر» قلت: والنحاة يقولون: إن المصدر الواقع كذلك لَا يُؤْنَتُ بالتاء تقول: هذه حُلَّةٌ نَسَجَ اليمين» ولا تقول: نَسَجَةَ اليمين. ويعترضون بهذه الآية، ثم يُجيبون بأن الممنوع إنما هو التاء الدالة على التحديد لا على مجرد التانيث. وهذه التاء دالةٌ على مجرد التانيث، وكذلك قوله: «وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ»^(٦).

(١) انظر في قراءاتها: الإتخاف ٢/٢٥٥، والبحر ٦/٢٧٣.

(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٢/٣٢٢، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والبحر ٦/٢٧٣.

(٣) الآية ١ من سورة الطلاق: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ...».

(٤) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٥) الكشف ٥٥١/٢.

(٦) الآية ٦٧ من الزمر.

وقرأ^(١) الحسن «قُبْصَة» بضم القاف وهي كالغُرْفَة والمُضْغَة في معنى المَغْرُوف والمقبوض^(٢). ورُوي عنه «قُبْصَة» بالصاد المهملة. والقَبْضُ بالمعجمة بجميع الكف، وبالمهملة بأطراف الأصابع^(٣). وله نظائر كالخَضَم وهو الأكلُ بجميع الفم، والقَضَمُ بمقدّمه. والقَضْمُ: قطعُ بانفصالٍ، والقَضْمُ بالفاء باتصالٍ. وقد تقدم شيءٌ من ذلك في البقرة.

وأدغم^(٤) ابن محيصن الضادَ المعجمة في تاء المتكلم مع إبقائه الإطباق، كما تقدّم [في] «بَسَطْتُ»^(٥). وأدغم^(٦) الأخوان وأبو عمرو الذال في التاء مِنْ «فَنَبَذْتُهَا».

آ. (٩٧) قوله: ﴿لَا مِسَاسَ﴾: قرأ العامة بكسر الميم وفتح السين. وهو مصدرٌ لفاعل كالقتال مِنْ قاتل، فهو يقتضي المشاركة. وفي التفسير: لا تَمَسْنِي ولا أَمْسُك، وإنَّ مَنْ مَسَّهُ أَصَابَتْهُ الْحُمَى.

وقرأ^(٧) الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعب بفتح الميم وكسر السين. قلت: هكذا عَبَّرَ الشيخ^(٨) وتَبَعَ فيه أبا البقاء^(٩). ومتى أَخَذْنَا بظَاهِرِ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٦، والمحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٣، والشواذ ٨٩.

(٢) كذا في الأصل. ولعل السياق: والممضوغ.

(٣) انظر: معاني القرآن للقراء ٢/١٩٠.

(٤) الإتحاف ٢/٢٥٦، والبحر ٦/٢٧٣.

(٥) الآية ٢٨ من المائدة ولم يُشر إليها من قبل.

(٦) الإتحاف ٢/٢٥٦، والنشر ٢/١٦.

(٧) المحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٥، ومعاني القرآن للقراء ٢/١٩٠.

(٨) البحر ٦/٢٧٥.

(٩) الإملاء ٢/١٢٦.

هذه العبارة لَزِمَ أَنْ يُقْرَأَ «مَسِيس» بقلب الألف ياءً لانكسار ما قبلها ولكن لم يُرَوَ ذلك، فينبغي أَنْ يَكُونُوا أَرَادُوا بِالْكَسْرِ الْإِمَالَةَ. وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْتَهُ مَا قَالَه الزمخشري^(١): «وَقَرِيءٌ لَا مَسَاسَ بوزن فَجَار. ونحوه قولهم في الظباء^(٢): «إِنْ وَرَدَتِ الْمَاءُ فَلَا عِبَابَ وَإِنْ فَقَدَتْهُ فَلَا أَبَابَ» وهي أَعْلَامٌ لِلْمَسَةِ وَالْعَبَةِ وَالْأَبَةِ وهي الْمَرَّةُ مِنَ الْأَبِّ وهو الطَّلَبُ». فهذا تصريحٌ منه ببقاء الألف على حالها.

ويدلُّ أيضاً قولُ صاحب «اللوامح»^(٣): «هو على صورة نَزَالٍ ونَظَارٍ من أسماء الأفعال بمعنى انْزَلَ وانْظُرْ» فهذا أيضاً تصريحٌ بإقرار الألف على حالها. ثم قال صاحب «اللوامح»: «فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارفٌ، ولا تدخلُ عليها «لا» النافية التي تنصِبُ النكراتِ، نحو «لا مَالٌ لَكَ» لكنه فيه نَفْيُ الفعل فتقديره: لا يكون منك مَسَاسٌ، ومعناه النهي أي: لا تَمَسْنِي».

وقال ابنُ عطية^(٤): «لا مَسَاسٍ هو معدولٌ عن المصدرِ كَفَجَارٍ ونحوه. وشبَّهه أبو عبيدة^(٥) وغيره بنزالٍ ودراكٍ ونحوه، والشَّبْهُ صحيحٌ من حيث هُنَّ معدولاتٌ. وفارقه في أَنَّ هذه^(٦) عُدِلَتْ عن الأمر، ومَسَاسٌ وفَجَارٌ عُدِلَتْ عن المصدر. ومن هذا قولُ الشاعر^(٧):

(١) الكشف ٥٥١/٢.

(٢) انظر: اللسان (أب).

(٣) انظر: البحر ٢٧٤/٦.

(٤) المحرر ١٠٢/١١.

(٥) مجاز القرآن ٢٧/٢ وقال: «ومن فتح الميم جعله اسماً منه فلم يدخلها نصب ولا رفع، وكسر آخرها بغير تنوين».

(٦) أي نزال ودراك.

(٧) لم أهدأ إلى قائله. وهو في مجاز القرآن ٢٧/٢، والمحرر ١٠٢/١١، والقرطبي ٢٤٠/١١، برواية مساسا، والبحر ٢٧٤/٦.

٣٣١٥- تَمِيمٌ كَرِهَطِ السَّامِرِيِّ وَقَوْلُهُ
أَلَا لَا يَرِيدُ السَّامِرِيُّ مَسَاسٍ

فكلامُ الزمخشري وابن عطية يعطي أنَّ «مَسَاسٍ» على هذه القراءة معدولٌ
عن المصدرِ كفَجَّارٍ عن الفَجْرَةِ، وكلامُ صاحب اللوامح يقتضي أنها معدولةٌ
عن فعلٍ أمرٍ، إلا أنَّ يكونَ مراده أنها مَعْدُولَةٌ، كما أنَّ اسمَ الفعلِ معدولٌ، كما
تَقَدَّمَ توجيهُ ابنِ عطية لكلام أبي عبيدة.

قوله: «لَنْ تُخْلَفَهُ» قرأ^(١) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو بكسر اللامِ على البناءِ
للفاعِلِ. والباقيون بفتحها على البناءِ للمفعولِ. وقرأ أبو نهيك - فيما حكاه عنه
ابن خالويه^(٢) - بفتح التاء من فوق، وضمَّ اللام، وحكى عنه صاحب
«اللوامح» كذلك، إلا أنَّ بالياء مِنْ تَحْتُ. وابنُ مسعودٍ والحسن بضمَّ نونِ
العظمة وكسر اللام.

فأما القراءة الأولى فمعناها: لَنْ تَجِدَهُ مُخْلَفًا كقولك: أَحْمَدْتُهُ وَأَجَبْتُهُ / [٦٢٢/ب]
أَي: وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا وَجَبَانًا. وقيل: المعنى: سَيَصِلُ إِلَيْكَ، وَلَنْ تَسْتَطِيعَ
الرَّوْغَانَ وَلَا الْحَيْدَةَ عَنْهُ. قال الزمخشري^(٣): «وَهَذَا مِنْ أَخْلَفْتُ الْوَعْدَ إِذَا
وَجَدْتَهُ مُخْلَفًا^(٤). قال الأعشى^(٥):

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٤، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٢/١١، والحجة ٤٦٢، والمحاسب ٥٧/٢، والبحر ٢٧٥/٦.

(٢) الشواذ ٨٩.

(٣) الكشف ٥٥١/٢.

(٤) الكشف: خلفًا.

(٥) ديوانه ٢٢٧. أثوى: أقام. أي: عدل عن سفره فأقام ليتزود من محبوبته ولكنها أخلفت الموعد.

٣٣١٦- أَتَوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيُزَوِّدَا

فَمَضَى وَأَخْلَفَ مِنْ قَتِيلَةٍ مَوْعِدَا

ومعنى الثانية: لَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ مَوْعِدَهُ الَّذِي وَعَدَكَ. وأمّا قراءة أبي نهيك^(١) فهما مِنْ خَلْفِهِ يَخْلُفُهُ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ أَي: الموعِدَ الَّذِي لَكَ لَا يَذْفَعُ قَوْلَكَ الَّذِي تَقُولُهُ. وهي قراءة مُشْكِلَةٌ. قال أبو حاتم: «لا نعرف لقراءة أبي نهيك مذهبا» وأمّا قراءة ابن مسعود^(٢) فأسند الفعل فيها إلى الله تعالى. والمفعول الأول محذوف أي: لَنْ يُخْلِفَكَه.

قوله: «ظَلَّتْ» العامة على فتح الظاء، وبعدها لام ساكنة. وابن مسعود^(٣) وقتادة والأعمش بخلاف عنه وأبرحوة وابن أبي عتبة ويحيى بن يعمر [على] كسر الظاء. وروى عن ابن يعمر ضمها أيضا. وأبي والأعمش في الرواية الأخرى «ظَلَّلَتْ» بلامين أولاهما مكسورة.

فأمّا قراءة العامة ففيها: حَذَفُ أَحَدِ الْمِثْلَيْنِ، وإبقاء الظاء على حالها مِنْ حركتها، وإنما حُذِفَ تخفيفاً. وعده سيبويه^(٤) في الشاذ. يعني شذوذ قياس لا شذوذ استعمال، وعده معه ألفاظاً آخر نحو: مَسَتْ وَأَحْسَتْ^(٥) كقوله^(٦):

..... ٣٣١٧

أَحْسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَى شُؤْمٍ

(١) أي: تَخْلُفُهُ، يَخْلُفُهُ.

(٢) أي: لَنْ تَخْلُفَهُ.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٢٧٦/٦، والقرطبي ٢٤٢/١١، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/١.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٥) لم يذكر سيبويه هذا الفعل.

(٦) تقدم برقم ١٣٠٧.

وعَدَّ ابنُ الأنباري «هَمَّتْ» في «هَمَمْتُ» ولا يكونُ هذا الحذفُ إلا إذا سَكَنْتْ لامُ الفعلِ . وذكر بعضُ المتأخرين أن هذا الحذفَ منقاسٌ في كلِّ مضاعفِ العينِ واللامِ سَكَنْتْ لامُه ، وذلك في لغة سُلَيْمٍ .

والذي أقولُه : إنه متى التقى التضعيفُ المذكورُ والكسرُ نحو: ظَلِلْتُ وَمَسَيْتُ انقاسَ الحذفُ . وهل يَجْرِي الضَّمُّ مَجْرَى الكسْرِ في ذلك؟ فالظاهرُ أنه يجري . بل بطريقِ الأولى ؛ لأن الضَّمَّ أثقلُ من الكسرِ نحو: غَضُنَّ يا نسوةُ أي : اغْضُضْنَ أبصارَكُنَّ ، ذكره جمال الدين ابن مالك^(١) . وأما الفتحُ فالحذفُ فيه ضعيفٌ نحو: «قَرَنَ يا نسوةُ في المنزل» ومنه في أحدِ توجيهي قِراءة «وَقَرَنَ في بيوتِكُنَّ»^(٢) كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وأما الكسرُ فوجهُه أنه نَقَلَ كسرةَ اللامِ إلى الفاءِ بعد سَلِّها حركتها لتَدُلَّ عليها . وأما الضَّمُّ فيحتمل أن يكون جاء فيه لغةً على فَعَلٍ يفعلُ بفتحِ العينِ في الماضي وضمِّها في المضارع ، ثم نُقِلَتْ ، كما تقدَّم ذلك في الكسر . وأما ظَلِلْتُ بلامين فهذه هي الأصلُ ، وهي مَنبَهَةٌ على غيرها . و«عاكفاً» خبرُ «ظَلَّ» .

قوله : «لُنَحْرِقَنَّه» جوابُ قسمٍ محذوفٍ أي : واللَّهِ لَنُحْرِقَنَّه . والعامَّةُ على ضمِّ النونِ وكسرِ الراءِ مشددةً مِنْ حَرَّقَهُ يُحَرِّقُهُ بالتشديد . وفيها تأويلان . أظهرُهما : أنها مِنْ حَرَّقَهُ بالنار . والثاني : أنه مِنْ حَرَّقَ نابُ البعير^(٣) ، إذا وقع عَضُّ ببعضِ أنيابه على بعضٍ . والصوتُ المسموعُ منه يُقال له الصَّرِيفُ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤ قال : «ومثال ذي الضم من المضاعف : اغضض لوقيل فيه غَضُنَّ قياساً على قَرَنَ لجاز ، وإن لم أره منقولاً ؛ لأن فَكَّ المضموم أثقلُ مِنْ فَكَّ المكسور ، وإذا كان فَكَّ المفتوح قد فَرَّ منه إلى الحذف في «قَرَنَ» فيفعلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز» .

(٢) الآية ٣٣ من الأحزاب وهي قراءة نافع وعاصم كما في السبعة ٥٢١ .

(٣) ومضارعه يحرق ويحرق كما في اللسان (حرق) .

والمعنى : لِنَبْرُدَّهُ بِالْمَبْرَدِ بَرْدًا نَمَحَقُّهُ بِهِ كَمَا يَفْعَلُ الْبَعِيرُ بِأَنْيَابِهِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ .

وقرأ^(١) الحسن وقتادة وأبو جعفر «لَنُحْرِقَنَّهُ» بضم النون وسكون الحاء وكسر الراء، مِنْ أَحْرِقَ رَبَاعِيًا . وقرأ ابن عباس وحميد وعيسى وأبو جعفر «لَنُحْرِقَنَّهُ» كذلك إِلَّا أَنَّهُ ضَمَّ الرَّاءَ^(٢) . فيجوز^(٣) أَنْ يَكُونَ أَحْرَقَ وَحَرَّقَ بِمَعْنَى كَأَنزَلَ وَنَزَلَ . وَأَمَّا الْقَرَاءَةُ الْآخِرَةُ^(٤) فَبِمَعْنَى لِنَبْرُدَّهُ بِالْمَبْرَدِ .

قوله : «لَنَنْسِفَنَّهُ» الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ النُّونِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ وَكُسْرِ السَّيْنِ خَفِيفَةً . وقرأ^(٥) عيسى بضم السين . وقرأ ابن مقسم بضم النون الْأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ وَكُسْرِ السَّيْنِ مُشَدَّدَةً^(٦) . وَالنَّسْفُ : التَّفْرِقَةُ وَالتَّذْرِيبُ وَقِيلَ : قُلْعُ الشَّيْءِ مِنْ أَصْلِهِ يُقَالُ : نَسَفَهُ يَنْسِفُهُ بِكُسْرِ السَّيْنِ وَضَمِّهَا فِي الْمُضَارَعِ ، وَعَلَيْهِ الْقَرَاءَتَانِ^(٧) . وَالتَّشْدِيدُ لِلتَّكْثِيرِ .

آ . (٩٨) قوله : «وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا» : الْعَامَّةُ عَلَى كُسْرِ السَّيْنِ خَفِيفَةً . وَ «عِلْمًا» عَلَى هَذِهِ الْقَرَاءَةِ تَمْيِيزٌ مَنَقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِ ؛ إِذِ الْأَصْلُ : وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمُهُ . وقرأ^(٨) مجاهد وقتادة بفتح السين مُشَدَّدَةً . وَفِي انْتِصَابِ

(١) انظر في قراءاتها : الإتحاف ٢/٢٥٦ ، والبحر ٦/٢٧٦ ، والقرطبي ١١/٢٤٢ ، والنشر ٢/٣٢٢ .

(٢) وَفَتْحِ النُّونِ مِنْ حَرَّقَ .

(٣) هَذَا تَخْرِيجُ قَرَاءَةِ الْحَسَنِ وَمَنْ مَعَهُ .

(٤) قَرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَنْ مَعَهُ .

(٥) الْبَحْرُ ٦/٢٧٦ .

(٦) لَنَنْسِفَنَّهُ .

(٧) فِي هَذَا نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ قَرَاءَةَ ابْنِ مَقْسَمٍ مِنَ الْمَضْعَفِ نَسْفٌ وَلَيْسَ مِنْ نَسْفٍ يَنْسِفُ .

(٨) الْمُحْتَسَبُ ٢/٥٨ ، وَالْبَحْرُ ٦/٢٧٧ .

«علماً» حينئذ [وجهان] ^(١)، أحدهما: أنه مفعولٌ به. قال الزمخشري ^(٢):
«وَجْهُهُ أَنْ وَبِعَ مَتَعْدً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ^(٣). وَأَمَّا «عِلْمًا» فَانْتِصَابُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ
فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى. فَلَمَّا نُقِلَ ^(٤) نُقِلَ إِلَى التَّعْدِيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَنَصَبُهُمَا مَعًا عَلَى
المَفْعُولِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُمَيِّزَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، كَمَا تَقُولُ فِي «خَافَ زَيْدٌ عَمْرًا»:
«خَوَّفْتُ زَيْدًا عَمْرًا» فَرَدُّ بِالنَّقْلِ مَا كَانَ فَاعِلًا مَفْعُولًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٥):
«وَالْمَعْنَى: أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا» فَضَمَّنَهُ مَعْنَى أَعْطَى. وَمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ
أَوَّلَى.

والوجه الثاني: أنه تمييزٌ أيضاً كما هو في قراءة التخفيف. قال
أبو البقاء ^(٦): «وفيه وجهٌ آخر: / وهو أن يكون بمعنى: عَظُمَ خَلْقُ كُلِّ شَيْءٍ ^(٧) [١/٦٢٣]
كالأرض والسماء، وهو بمعنى بَسَطَ، فيكون عِلْمًا تَمْيِيزًا». وقال ابن عطية ^(٨):
«وَسَّعَ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ وَكَثَّرَهَا بِالْإِخْتِرَاعِ».

آ. (٩٩) قوله: ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ﴾: الكاف: إمَّا نَعْتُ لِمَصْدَرٍ
محذوفٍ، أو حالٌ ^(٩) من ضمير ذلك المصدر المقدّر. والتقدير: كَقَصْنَا هَذَا
النَّبَأَ الْغَرِيبَ نَقُصُّ. و«من أنباء» صفةٌ لمحذوفٍ هو مفعولٌ نَقُصُّ أي: نَقُصُّ نَبَأً
من أنباء.

(١) سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) الكشف ٥٥٢/٢.

(٣) وهو «كل شيء».

(٤) في قراءة مجاهد.

(٥) الإملاء ١٢٧/٢.

(٦) الإملاء ١٢٧/٢.

(٧) عبارة الإملاء «كل شيء عظيم».

(٨) المحرر ١٠٤/١١.

(٩) الأصل «حالاً» وهو سهو.

آ. (١٠٠) قوله: ﴿مَنْ أَعْرَضَ﴾: يجوز أن تكون «مَنْ» شرطية أو موصولة. والجملة الشرطية أو الخبرية الشبيهة بها في محل نصب صفة لـ «ذَكَرًا».

آ. (١٠١) قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: حالٌ مِنْ فاعل «يَحْمِلُ». فإن قيل: كيف [وقع] الجمع حالاً من مفرد؟ فالجواب أنه حُمِلَ على لفظ «مَنْ» فَأُقِرَّدَ الضميرُ في قوله «أَعْرَضَ» و«فَانَّهُ» و«يَحْمِلُ»، وعلى معناها فَجُمِعَ في «خَالِدِينَ» و«لَهُم». والضميرُ في «فيه» يعود لـ «وَزَرًا». والمراد في العقاب المتسبب عن الوزر وهو الذنب فأقيم السبب مقامَ المُسَبِّبِ.

وقرأ داود بن رفيع^(١) «يَحْمِلُ» مُضَعَّفًا مبنياً للمفعول والقائم مقامَ فاعله ضميرُ «مَنْ»: و«وَزَرًا» مفعول ثانٍ.

قوله: «وساء» هذه «ساء» التي بمعنى بُشْس. وفاعلها مستترٌ فيها يعودُ على «جَمَلًا» المنصوبِ على التمييز، لأنَّ هذا الباب يُفسَّرُ الضميرُ فيه بما بعده. والتقدير: وساء الجَمَلُ جَمَلًا. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديره: وساء الجَمَلُ جَمَلًا وَزَرَهُمْ. ولا يجوز أن يكون الفاعلُ لـ «بُشْس»^(٢) ضميرُ الوزر، لأنَّ شَرَطَ الضميرُ في هذا الباب أن يعودَ على نفس التمييز. فإن قلت^(٣): ما أنكرت أن يكونَ في «ساء» ضميرُ الوزر؟ قلت: لا يصحُّ أن يكونَ في «ساء» - وحكمه حكمُ «بُشْس» - ضميرُ شيءٍ بعينه غيرِ مبهمٍ. ولا جائزُ أن تكونَ «ساء» هنا بمعنى أهنِّ وأحزن، فتكونَ متصرفةً كسائر الأفعال. قال الزمخشري^(٤): «كفاك صادقاً عنه أن يؤول كلام الله تعالى إلى [قولك]: وأحزن

(١) انظر: البحر ٦/٢٧٨. وداود بن رفيع لم أقف على ترجمته.

(٢) في الآية «ساء» وأورد بُشْس على أنها أمُّ الباب.

(٣) هذا السؤال أورده الزمخشري في الكشف ٢/٥٥٢.

(٤) الكشف ٢/٥٥٢.

الْوَزْرُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جِثْلًا. وذلك بعد أن تَخْرَجَ عن عَهْدِهِ هذه السَّلامِ وَعَهْدُهُ هذا المنصوب» انتهى.

والسَّلامُ في «لهم» متعلِّقةٌ بمحذوفٍ على سبيلِ البيان، كهي في «هَيْتَ لك»^(١).

آ. (١٠٢) قوله: «يَوْمٌ يُنْفَخُ»: «يوم» بدل من «يوم القيامة» أو بيانٌ له، أو منصوبٌ بإضمار فعل، أو خبرٌ مبتدأ مضمَّر. ويُني على الفتح على رأي الكوفيين^(٢) كقراءة «هذا يومٌ يَنْفَعُ»^(٣) وقد تقدَّم^(٤).

وقرأ أبو عمرو^(٥) «نَنْفَخُ» مبنياً للفاعل بنونِ العظمة، أُسْنِدَ الفعلُ إلى الأمر به تعظيماً للمأمور، وهو المَلَكُ إسْرَافِيل. والباقون بالياءِ مضمومةٌ مفتوحةٌ الفاءِ على البناءِ للمفعول. والقائِمُ مقامَ الفاعلِ الجارُ والمجرورُ بعده. والعامةُ على إسكانِ الواو^(٦). وقرأ^(٧) الحسنُ وابنُ عامرٍ - في روايةٍ - بفتحها جمعَ «صُورَةٍ» كغُرْفٍ جمعَ غُرْفَةٍ. وقد تقدَّم القولُ في «الصور» في الأنعام^(٨).

وقرىء^(٩) «يَنْفُخُ» و«يَحْشُرُ» بالياءِ مفتوحةٌ مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى

(١) الآية ٢٣ من يوسف.

(٢) انظر: الارتشاف ٥٥٢/٢.

(٣) الآية ١١٩ من المائدة. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤.

(٤) الدر المصون ٥٢٠/٤.

(٥) التيسير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٤/١١، والحجة ٤٦٣، والسبعة ٤٢٤، والبحر ٢٧٨/٦.

(٦) من «الصور».

(٧) المحتسب ٥٩/٢، والبحر ٢٧٨/٦، والقرطبي ٢٤٤/١١.

(٨) انظر: الدر المصون ٦٩٣/٤.

(٩) نسب القرطبي قراءة «يَنْفُخُ» إلى ابنِ هُرْمَز. انظر: القرطبي ٢٤٤/١١، والبحر ٢٧٨/٦.

أو المَلَكُ. وقرأ الحسنُ وطلحةُ وحميدُ «يُنْفَخُ» كالجمهور و«يُخْشَرُ» بالياء مفتوحةً مبنياً للفاعل. والفاعلُ كما تقدّم ضميرُ الباري أو ضميرُ المَلَكِ. وروى عن الحسن أيضاً و«يُخْشَرُ» مبنياً للمفعول «المجرمون» رفعٌ به. و«زُرْقاً» حال من المجرمين. والمراد زُرْقَةُ العيون. وجاءتِ الحالُ هنا بصفةٍ تشبه اللازمة؛ لأنَّ أصلها على عَدَمِ اللزوم، ولو قلتُ في الكلام: «جاءني زيدٌ أزرقُ العين» لم يَجْزِ إلا بتأويلٍ.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿يَتَخَفَتُونَ﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً ثانيةً من «المجرمين»، وأن يكونَ حالاً من الضمير المستتر في «زرقاً» فتكونَ حالاً متداخلةً إذ هي حالٌ من حال. ومعنى «يَتَخَفَتُونَ» أي: يتسارون فيما بينهم.

وقوله: «إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا» هو مفعولُ المَسَاوَةِ. وقوله: «إِلَّا عَشْرًا» يجوز أن يرادَ الليالي، فَحُذِفَ التاءُ من العددِ قياسً، وأن يرادَ الأيامُ فُيَسَّأَلُ: لم حُذِفَتِ التاءُ؟ فقيل: إن لم يُذَكَّرِ المميّزُ في عددِ المذكرِ جازتِ التاءُ وعدمُها. سُمِعَ من كلامهم «صُمْنَا من الشهرِ خمساً»^(١) والمَصْنُومُ إنما هو الأيامُ دونَ الليالي. وفي الحديث: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ»^(٢) وحُسْنُ الحذفِ هنا لكونه رأسَ آيةٍ وفاصلةً.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾: منصوبٌ بـ «أَعْلَمُ» و«طريقةٌ» نصبٌ على التمييز.

(١) وهي حكاية الكسائي عن أبي الجراح انظر: البحر ٢٧٩/٦.

(٢) باب الصوم في: مسلم ٨٢٢/٢، وأبوداود ٨١٢/٢.

آ. (١٠٦) قوله: ﴿فَيَذَرُهَا﴾: في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه ضمير الأرض أَضْمِرَتْ للدلالة عليها. والثاني: ضمير الجبال، وذلك على حذف مضاف أي: فَيَذَرُ مراكزها ومقارها. و«نَذَرُ» يجوز أن يكون بمعنى يُخْلِيها، فيكون «قاعاً» حالاً، وأن يكون بمعنى يترك التصيرية فيتعدى لاثنتين فـ «قاعاً» ثانيهما.

وفي «القاع» أقوال. ف قيل^(١): هو مستنقع الماء / ولا يليق معناه هنا. [٦٢٣/ب] والثاني: أنه المنكشف من الأرض. قاله مكي. الثالث: أنه المكان المستوي ومنه قول ضرار بن الخطاب^(٢):

٣٣١٨- لَتَكُونَنَّ بِالْبَطَاحِ قُرَيْشٌ
فَقَعَةَ الْقَاعِ فِي أَكْفِ الْإِمَاءِ

الرابع: أنه الأرض التي لا نبات فيها ولا بناء.
والصُّفْصَفُ: الأرض الملساء. وقيل: المستوية، فهما قريبان من المتراذف. وجمع القاع: أقوع وأقواع وقيعان.

آ. (١٠٧) قوله: ﴿لَا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا﴾: يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً من الجبال، ويجوز أن تكون صفة للحال المتقدمة وهي «قاعاً» على أحد التأويلين، أو صفة للمفعول الثاني على التأويل الآخر.

والعِوَجُ: تقدم الكلام عليه^(٣). قال الزمخشري^(٤) هنا: «فإن قلت: قد

(١) هو قول الفراء في معاني القرآن ١٩١/٢.

(٢) البحر ٢٧٠/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٣.

(٤) الكشف ٥٥٣/٢.

فَرَّقُوا بَيْنَ الْعَوَجِ وَالْعَوَجِ. قالوا: الْعَوَجُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَعَانِي، وبِالْفَتْحِ فِي الْأَعْيَانِ، وَالْأَرْضُ عَيْنٌ، فَكَيْفَ صَحَّ فِيهَا كَسْرُ الْعَيْنِ؟ قلت: اخْتِيَارُ هَذَا اللَّفْظِ لَهُ مَوْقِعٌ حَسَنٌ بَدِيعٌ فِي وَصْفِ الْأَرْضِ بِالِاسْتَوَاءِ وَالْمَلَاةِ وَفِي الْأَعْوَجَاجِ عَنْهَا، عَلَى أَبْلَغٍ مَا يَكُونُ: وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ عَمَدْتَ إِلَى قِطْعَةٍ أَرْضٍ فَسَوَّيْتَهَا، وَبَالِغَتْ فِي التَّسْوِيَةِ عَلَى عَيْنِكَ وَعَيُونِ الْبُصَرَاءِ، وَاتَّفَقْتُمْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهَا اعْوَجَاجٌ قَطُّ، ثُمَّ اسْتَطَلَعْتَ رَأْيَ الْمُهَنْدِسِ فِيهَا وَأَمَرْتَهُ أَنْ يَغْرِضَ اسْتَوَاءَهَا عَلَى الْمَقَاسِ الْهَنْدَسِيِّ لَعَثَرُ فِيهَا عَلَى عَوَجٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، لَا يُدْرِكُ ذَلِكَ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ، وَلَكِنْ بِالْقِيَاسِ الْهَنْدَسِيِّ، فَفَنَى اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْعَوَجَ الَّذِي دَقَّ وَلَطَفَ عَنِ الْإِدْرَاكِ، اللَّهُمَّ إِلَّا بِالْقِيَاسِ الَّذِي يَعْرِفُهُ صَاحِبُ التَّقْدِيرِ الْهَنْدَسِيِّ. وَذَلِكَ الْأَعْوَجَاجُ كَمَا لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا بِالْقِيَاسِ دُونَ الْإِحْسَاسِ لِحَقِّ بِالْمَعَانِي فَقِيلَ فِيهِ «عَوَجٌ بِالْكَسْرِ».

وَالْأَمْتُ^(١): النُّبُوَّةُ الْيَسِيرُ. يُقَالُ: مَدُّ جِلْدَهُ حَتَّى مَا فِيهِ أَمْتُ. وَقِيلَ: الْأَمْتُ: التَّلُّ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ. وَقِيلَ: الشُّقُوقُ فِي الْأَرْضِ. وَقِيلَ: الْأَكَامُ.

آ. (١٠٨) قَوْلُهُ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: مَنْصُوبٌ بِـ «يَتَّبِعُونَ». وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْ «يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢). قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣). وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْفَصْلِ الْكَثِيرِ. وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يَبْقَى «يَتَّبِعُونَ» غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ، وَبِهِ يَفُوتُ الْمَعْنَى. وَالتَّقْدِيرُ: يَوْمَ إِذْ نُصِفَتْ الْجِبَالُ.

قَوْلُهُ: «لَا عَوَجَ لَهُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ خَالاً مِنْ

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٢٣.

(٢) فِي آيَةِ ١٠١.

(٣) الْكَشَافُ ٥٥٣/٢.

«الداعي». ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: يَتَّبِعُونَهُ أَتْبَاعاً لا عِوَجَ له. والضميرُ في «له» فيه أوجهٌ، أظهرها: أنه يعودُ على الداعي أي: لا عِوَجَ لدعائه بل يَسْمَعُ جميعهم، فلا يميلُ إلى ناسٍ دونَ ناسٍ. وقيل^(١): هو عائذٌ على ذلك المصدرِ المحذوفِ أي لا عِوَجَ لذلك الأتباع. الثالث: أن في الكلام قلباً. تقديره لا عِوَجَ لهم عنه.

قوله: «إِلَّا هَمْسًا» مفعولٌ به وهو استثناءٌ مفرغٌ. والهمسُ: الصوتُ الخفيُّ. قيل: هو تحريكُ الشفتين دون نطقٍ. قال الزمخشري^(٢): «هو الرُّكْزُ الخفيُّ». ومنه الحروفُ المهموسةُ. وقيل: هو ما يُسْمَعُ مِنْ وَقْعِ الأقدامِ على الأرض. ومنه هَمَسَتِ الإبلُ: إذا سَمِعَ ذلك مِنْ وَقْعِ أخفافِها على الأرض قال^(٣):

٣٣١٩- وَهْنٌ يَمْشِيْنَ بِنَا هَمِيسَا

آ. (١٠٩) قوله: «يَوْمَئِذٍ»: بدلٌ مما تقدم أو منصوبٌ بما بعد «لا» عند مَنْ يُجِيزُ ذلك. والتقديرُ: يومٌ إِذْ يَتَّبِعُونَ لا تَنْفَعُ الشِّفَاعَةُ.

قوله: «إِلَّا مَنْ أَدْنَى» فيه أوجه. أحدها: أنه منصوبٌ على المفعولِ به. والناصبُ له «تَنْفَعُ». و«مَنْ» حينئذٍ واقعةٌ على المشفوعِ له. الثاني: أنه في محلِّ رفعٍ بدلاً من الشفاعة، ولا بدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقديره: إِلَّا شِفَاعَةُ مَنْ أَدْنَى له. الثالث: أنه منصوبٌ على الاستثناءِ من الشفاعةِ بتقدير المضاف المحذوف، وهو استثناءٌ متصلٌ على هذا. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ استثناءً منقطعاً إذا لم تَقْدَرْ شيئاً، وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً وهي لغةُ الحجاز، أو مرفوعاً وهو

(١) وهو الوجه الثاني.

(٢) الكشف ٥٥٤/٢.

(٣) تقدم برقم ٨٥٩.

لغة تميم . وكلُّ هذه الأوجه واضحةٌ ممَّا تقدم فلا أطيل بتقريرها . و«له» في الموضوعين للتعليل كقوله : «وقال الذين كفروا للذين آمنوا»^(١) أي : لأجله ولأجلهم .

آ . (١١١) قوله : ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ﴾ : يُقال : عَنَّا يَعْنُو إذا ذَلَّ وخَضَعَ^(٢) . وأعناه غيره أي : أذلَّه . ومنه العُناة^(٣) جمع عانٍ . وهو الأسيرُ قال^(٤) :

٣٣٢٠ - فِيا رَبِّ مَكْرُوبٍ كَرَزْتُ وِراءَهُ
وعانٍ فَكَكْتُ الْغُلَّ عَنْهُ فَفَدَّانِي

وقال أمية بن أبي الصلت^(٥) :

٣٣٢١ - مَلِيكَ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيِّمٍ
لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الْوُجُوهُ وَتَسْجُدُ
وفي الحديث : «فإنَّهُنَّ عَوَانٍ»^(٦) .

قوله : «وقد خاب» يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفةً ، وأن تكون حالاً ، ويجوز أن تكون اعتراضاً . قال الزمخشري^(٧) : «وقد خاب وما بعده اعتراضٌ

(١) الآية ١١ من سورة الأحقاف والظاهر هنا أن تكون للتبليغ .

(٢) وثمة لغة ثانية «عَنِي يَعْنِي» . اللسان (عنا) .

(٣) قال في الصحاح «عنا» : «وقوم عُناة ونسوة عَوَانٍ» .

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٠ .

وقوله : «فَدَّانِي» أي قال لي : فَدَّتْكَ نفسي .

(٥) تقدم برقم ١٧٣٤ .

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح ، (٣) باب حق المرأة على الزوج ٥٩٤/١ .

(٧) الكشف ٥٥٤/٢ .

كقولك: خابوا وخبروا، وكلُّ مَنْ ظَلَمَ فهو خائبٌ خاسِرٌ، ومراده بالاعتراضِ هنا أنه خَصَّ الوجوهَ بوجوه العصاة حتى تكونَ الجملةُ قد دَخَلَتْ بينَ العصاةِ وبينَ «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ» فهذا / عنده قسيمٌ «وَعَنَتِ الوجوهُ» فهذا كان [أ/٦٢٤] اعتراضاً. وأما ابنُ عطية^(١) فجعل الوجوهَ عامةً، فلذلك جعل «وقد خابَ مَنْ حَمَلَ ظُلماً» معادلاً بقوله: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ» إلى آخره.

آ. (١١٢) قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾: جملةٌ حاليةٌ. وقوله: «فلا يخافُ». قرأ^(٢) ابنُ كثيرٍ بجزءه على النهي. والباقون برفعه على النفي والاستئناف أي: فهو لا يخافُ.

والهَضْمُ: النَّقْصُ. تقول العرب: «هَضَمْتُ لزيدٍ مِنْ حَقِّي» أي: نَقَصْتُ منه، ومنه «هَضِيمُ الْكُشْحَيْنِ»^(٣) أي ضامِرُهُما. ومِنْ ذَلِكَ أيضاً «طَلَعُهَا هَضِيمٌ»^(٤) أي: دَقِيقٌ متراكِبٌ، كأنَّ بعضَه يظلم بعضاً فَيَنْقُصُهُ حَقُّه. ورجل هَضِيمٌ ومُهْتَضَمٌ أي: مظلومٌ. وهَضَمْتُهُ وَاهْتَضَمْتُه وَهَضَمْتُه، كلٌّ بمعنى. قال المتوكل الليثي^(٥):

٣٣٢٢- إِنَّ الْأَذْلَةَ وَاللَّئَامَ لَمَعْشَرٌ
مَوْلَاهُمُ الْمُتَهَضَّمُ الْمَظْلُومُ

قيل: والظلمُ والهَضْمُ متقاربان. وفَرَّقَ القاضي الماوردي^(٦) بينهما

(١) المحرر ١١/١٠٨.

(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٣٢٢/٢، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٩/١١، والبحر ٢٨١/٦.

(٣) الكشع: ما بين الخاصرة والضلوع.

(٤) الآية ١٤٨ من الشعراء.

(٥) تفسير الماوردي ٣١/٣، والقرطبي ٢٤٩/١١.

(٦) تفسير الماوردي ٣١/٣.

فقال: «الظلمُ مَنْعُ جميعِ الحقِّ، والهضمُ مَنْعُ بعضه».

آ. (١١٣) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ﴾: نسقُ على «كذلك نَقْصُ»^(١). قال الزمخشري^(٢): «ومثل ذلك الإنزال، وكما أنزلنا عليك هؤلاء الآيات أنزلنا القرآنَ كله على هذه الوتيرة». وقال غيره: «والمعنى: كما قدّرنا هذه الأمور وجعلناها حقيقةً بالمرصاد للعباد، كذلك حدّرنا هؤلاء أمرها وأنزلناه قرآنًا».

قوله: «من الوعيد» صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: صرّفنا في القرآن وعيداً من الوعيد، والمبرأ به الجنس. ويجوزُ أَنْ تكونَ «من» مزيدةً على رأي الأخفش^(٣) في المفعول به. والتقدير: وصرّفنا فيه الوعيد.

وقرأ^(٤) الحسن «أو يُحْدِثُ» كالجماعة، إلا أنه سَكَنَ لامَ الفعل. وعبد الله والحسن أيضاً في روايةٍ ومجاهدٌ وأبو حيوة: «نُحْدِثُ» بالنون وتسكين اللام أيضاً. وخرّجَ على إجراء الوصل مُجرى الوقف، أو على تسكين الفعل استقلاً للحركة، كقول امرئ القيس^(٥):

٣٣٢٣- فالיוםُ أَشْرَبُ غيرَ مُسْتَحْقِبِ

وقول جرير^(٦):

(١) الآية ٩٩.

(٢) الكشف ٥٥٤/٢.

(٣) حيث لا يشترط أن تسبق بنفي وأن يكون مجرورها نكرة، والأخفش هنا لم يقدر شيئاً في الآية.

(٤) المحتسب ٥٩/٢، والبحر ٢٨١/٦.

(٥) تقدم برقم ٤٧٠.

(٦) تقدم برقم ٤٧١ برواية «العرب».

أَوْ نَهْرٌ يَرَىٰ فَلَا تَعْرِفُكُمْ النَّفَرُ

وقد فعله كما تقدّم أبو عمرو في الراء خاصةً نحو «يَنْصُرُكُمْ»^(١).

وَقُرِئَ «تُحَدِّثُ» بَاءَ الْخَطَابِ أَي: تُحَدِّثُ أَنْتَ.

آ. (١١٤) قوله: «يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ»: العائمة على بناء «يُقْضَىٰ» للمفعول ورفع «وَحْيُهُ» لقيامه مقامَ الفاعل. والجاحدري^(٢) وأبو حيوة والحسن - وهي قراءة عبد الله - «نَقْضِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل، «وَحْيُهُ» مفعول به. وقرأ الأعمش كذلك، إلا أنه سَكَنَ لَامَ الْفِعْلِ^(٣). استقلَّ الحركة وإن كانت خفيفةً على حرفِ العلة. وقد تقدّم لك منه شواهدٌ عند قراءة «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطِيعُونَ أَهْلِيكُمْ»^(٤).

آ. (١١٥) وقرأ اليماني^(٥) «فُنْسِي» بضم النون وتشديد^(٦) السين بمعنى: نَسَاءَ الشَّيْطَانِ.

قوله: «وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً» يجوزُ أن تكونَ «وجد» علميةً فتعدي لاثنين، وهما «له عَزْماً»، وأن تكونَ بمعنى الإصابة فتعدي لواحدٍ، وهو «عَزْماً». و«له»

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران. لم يُشر إليها السمين في «الدر المصون» وإنما أشار إليها صاحب «الإتحاف» بقوله: «وَأَسْكَنَ رَأْيَ «يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ» أَبُو عَمْرٍو، وَاخْتَلَسَ حَرَكَتَهَا. وَلِلدُّورِيِّ عَنْهُ الْإِتِمَامُ أَيْضاً كَالْبَاقِينَ».

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٧/٢، والبحر ٢٨٢/٦، والقرطبي ٢٥٠/١١.

(٣) وقراءة العامة بإظهار حركة النصب عليها.

(٤) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصون ٤٠٧/٤.

(٥) البحر ٢٨٤/٦، والكشاف ٥٥٥/٢.

(٦) الأصل «وتشد» والتصويب من (ش).

متعلق بالوجدان، أو بمحذوف على أنه حالٌ من «عزماً» إذ هو في الأصل صفة له قُدِّمَتْ عليه.

آ. (١١٦) قوله: ﴿أَبَى﴾: جملةٌ مستأنفةٌ لأنها جوابُ سؤالٍ مقدرٍ. أي: ما منعه من السجود؟ فأجيب بأنه أبى واستكبر. ومفعولُ الإباءِ يجوز أن يكونَ مُراداً. وقد صرَّح به في الآية الأخرى في قوله «أَبَى أن يكونَ مع الساجدين»^(١). وحسنُ حذفه هنا كونُ العاملِ رأسَ فاصلةٍ، ويجوز أن لا يُرادَ البتة، وأنَّ المعنى: إنه من أهل الإباء والعصيان، من غيرِ نظرٍ إلى متعلِّقِ الإباء ما هو؟

آ. (١١٧) قوله: ﴿فَتَشَقَّى﴾: منصوبٌ بإضمار «أن» في جواب النهي. والنهي في الصورة لإبليس، والمرادُ به هما أي: لا تتعاطيا أسباب الخروج فيحصل لكما الشقاء، وهو الكدُّ والتعبُ الدنيوي خاصة. ويجوز أن يكونَ مرفوعاً على الاستئنافِ أي: فانت تشقى. كذا قَدَّره الشيخ^(٢). وهو بعيدٌ أو ممتنع؛ إذ ليس المقصودُ الإخبارُ بأنه يشقى، بل إن وقع الإخراجُ لهما من إبليس حصل ما ذكر. وأسند الشقاوة إليه دونها؛ لأنَّ الأمورَ معصوبةً برؤوس الرجال. وحسنُ ذلك كونه رأسَ فاصلةٍ.

آ. (١١٨) قوله: ﴿أَنْ لَا تَجُوعَ﴾: في محلِّ نصب اسماً لـ «إِنَّ». والخبرُ «لك». والتقديرُ: إنَّ لك عَذَمَ الجوع والعري. فـ «تَعْرَى» منصوبٌ تقديرًا نسقاً على «تَجُوعَ». والعُرْيُ: تجرَّدُ الجلدِ عن شيءٍ يقيه. يُقالُ منه: عَرِي يَعْرَى عُرْيًا. قال الشاعر^(٣):

(١) الآية ٣١ من الحجر

(٢) البحر ٢٨٤/٦.

(٣) البيت لمرداس بن أذنة، وهو في اللسان «عجف».

٣٣٢٥- وَإِنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كُتِبِيَ الْجَوَارِي
فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عَجَافٍ

آ. (١١٩) قوله: ﴿وَأَنْكَ لَا تَنْظَمًا﴾: قرأ^(١) نافع وأبو بكر «وإنك» بكسر الهمزة. والباقون بفتحها. فَمَنْ كَسَرَ فيجوز أن يكون ذلك استئنافاً، وأن يكون نَسَقاً على «إِنَّ» الأولى. وَمَنْ فَتَحَ فَلأنَّه عَطَفَ مصدرًا مؤولاً على اسمِ «إِنَّ» الأولى. والخبرُ «لك» المتقدم. والتقدير: إِنَّ لَكَ عَدَمَ الجوعِ وعدمَ العُريِّ وعدمَ الظمأ والضُّحَا. وجاز أن تكون «أَنَّ» بالفتح^(٢) اسماً لـ «إِنَّ» بالكسر للفصل بينهما، ولولا ذلك لم يَجْزُ. لو قلت: «إِنَّ أَنْ زِيداً قائم / [٦٢٤/ب] حَقٌّ»^(٣) لم يَجْزُ فلماً فُصِّلَ بينهما جاز. وتقول: «إِنَّ عندي أَنْ زِيداً قائم» فد «عندي» هو الخبرُ قُدِّمَ على الاسمِ وهو «أَنْ» وما في تأويلها لكونه ظرفاً، والآية من هذا القبيل؛ إذ التقدير: وَإِنْ لَكَ أَنْكَ لَا تَنْظَمًا. وقال الزمخشري^(٤): «فلإن قلت: «إِنَّ» لا تدخل على «أَنْ» فلا يُقال: «إِنَّ أَنْ زِيداً منطلق»، والواو نائبة عن «أَنْ» وقائمة مقامها فلم دَخَلَتْ عليها؟ قلت: الواو لم تُوضَع لتكون أبداً نائبة عن «أَنْ»، إنما هي نائبة عن كلِّ عاملٍ، فلماً لم تكن حرفاً موضوعاً للتحقيق خاصة كـ «إِنَّ» لم يمتنع اجتماعهما كما [امتنع اجتماع] «إِنَّ» وأن». وضحى يَضْحَى أي: برز للشمس. قال عمر بن أبي ربيعة^(٥):

- (١) السبعة ٤٢٤، والنشر ٣٢٢/٢، والتيسير ١٥٣، والبحر ٢٨٤/٦، الحجة ٤٦٤.
- (٢) في قوله: «وأنك لا تنظما» وكونه اسماً لـ «إِنَّ» بتقدير عطفه على المصدر المؤول «أن لا تجوع».
- (٣) على تقدير: إِنَّ قِيَامَ زَيْدٍ حَق.
- (٤) الكشف ٥٥٦/٢.
- (٥) الأصل: «كما اجتمع» والتصحيح من الكشف.
- (٦) ديوانه ٩٤، واللسان (ضحاً) والمغني ٧٩، والخزانة ٤٢١/٢. ويخسر: يبرد.

٣٣٢٦- رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فَيُضْحِي وَأَيَّمَا بِالْعِشِيِّ فَيَخْصُرُ

وذكر الزمخشري^(١) هنا معنى حسناً في كونه تعالى ذكر هذه الأشياء بلفظ النفي، دون أن يذكر أصدادها بلفظ الإثبات. فيقول: إن لك الشَّبَعَ والكِسْوة والرِّيَّ والاكْتِنَانَ في الظلِّ فقال: «وَذَكَرَهَا بلفظ النفي لتقائضها التي هي الجوع والعري والظما والضخو ليطرق سمعه بأسامي أصناف الشقوة التي حذرته منها حتى يتحامي السبب الموقع فيها كراهة لها.

آ. (١٢٠) قوله: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ﴾: وَسْوَسَ إِلَيْهِ أَي: أنهى إليه الوسوسة. وأما وَسْوَسَ له فمعناه لأجله. قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: كيف عَدَى «وَسْوَسَ» نارة باللام في قوله: «فَوَسْوَسَ لهما الشيطان»^(٣) وأخرى بـ إلى؟ قلت: وَسْوَسَ الشيطان كَوَلَوَةَ الثَّكْلَى وَوَقَوَةَ الدَّجَاجَةِ في أنها حكايات للأصوات، فحكمها حكم صوت أو جرس^(٤). ومنه وَسْوَسَ المبرسم^(٥)، وهو مُوسِس بالكسر. والفتح لحن. وأنشد ابن الأعرابي^(٦):

٣٣٢٧- وَسْوَسَ يَدْعُو مُخْلِصاً رَبَّ الْفَلَقِ

فإذا قلت: وَسْوَسَ له فمعناه لأجله كقوله^(٧):

(١) الكشف ٥٥٦/٢.

(٢) الكشف ٥٥٦/٢.

(٣) الآية ٢٠ من الأعراف.

(٤) في الأصل «واجرس» والتصويب من الكشف.

(٥) المبرسم: صاحب علة.

(٦) تقدم برقم ٢١٦٣.

(٧) لم أمتد إلى قائله، وهو في اللسان (جرس) وبعدها:

فما لها ليلة من أنفاس غير السرى وسائقي نجاش =

٣٣٢٨- أَجْرَسَ لَهَا يَا ابْنَ أَبِي كَبَاشٍ

ومعنى وَسُوسَ إِلَيْهِ: أَنَهِيَ إِلَيْهِ الْوَسْوَسةَ لكونه بمعنى ذكرك له. ويكون بمعنى لأجله.

آ. (١٢١) قوله: ﴿فَغَوَى﴾: الجمهورُ على فتح الواوِ وبعدها أَلَفٌ. وتفسيرُها واضحٌ. وقيل: معناه بَشِمَ. من قولهم: «غَوِيَ البعير» بكسر الواو، والياء، إذا أصابه ذلك. وقد حكى أبو البقاء^(١) هذه قراءةً وفَسَّرَها بهذا المعنى. قال الزمخشري^(٢): «وعن بعضهم: فَغَوَى فَبَشِمَ من كثرة الأكل. وهذا - وإن صَحَّ على لغة مَنْ يَقْلِبُ الياءَ المكسورة ما قبلها أَلَفًا فيَقُولُ في فَنِي وَيَقِي: فَنًا وَيَقَا وهم بنو طَيْءٍ - تفسير^(٣) خَبِيثٌ». قلت: كأنه لم يَطْلُعْ على أَنه قُرِئَ بكسر الواو، ولو أُطْلِعَ عليها لَرَدَّها. وقد فَرَّ القائلُ بهذه المقالة مِنْ نسبةِ آدمَ عليه السلام إلى الغَيِّ.

آ. (١٢٤) قوله: ﴿ضَنَكًا﴾: صفةٌ لـ «معيشة»، وأصله المصدرُ فلذلك لم يُؤنَّث. ويقع للمفردِ والمثنى والمجموعِ بلفظٍ واحدٍ. وقرأ الجمهورُ «ضَنَكًا» بالتَّوْنينِ وَضَلًّا وإبدالِ أَلَفًا وَقَفًّا كسائرِ المعربات. وقرأت^(٤) فرقةٌ قوله: «ضَنَكِي» بِالْفِ كَسَكْرِي. وفي هذه الألف احتمالان،

= وأَجْرَسَ الحادي: إذا حَدَا لِلإِبِلِ. وانتهى اقتباس المؤلف من الكشف عند نهاية البيت.

(١) الإملاء ١٢٨/٢.

(٢) الكشف ٥٥٧/٢.

(٣) قوله: «تفسير» خبر اسم الإشارة «وهذا».

(٤) بالإمالة المحضة وهي قراءة الحسن كما في الإتحاف ٢/٢٥٨، والبحر ٦/٢٨٧، والقرطبي ١١/٢٥٨.

أحدهما: أنها بدلٌ من التنوين، وإنما أجرى الوصل مُجرى الوقف كنظائره مرّت. وسيأتي منها بقية إن شاء الله تعالى. والثاني: أن تكون ألف التانيث، بُني المصدرُ على فعلى نحو دَعَوَى.

والضَّنْكُ: الضَّيْقُ والشُّدَّة. يُقال منه: ضَنُكَ عَيْشُهُ يَضُنُّكَ ضَنَاكَ وَضَنُكَ. وامرأة ضِنَّاك كثيرة لحم البدن، كأنهم تخيلوا ضَيَّقَ جِلْدَها به.

وقرأ العامة «وَنَحْشُرُهُ» بالنون ورفَعَ الفعل على الاستثناف. وقرأ^(١) أبان ابن تغلب في آخرين بتسكين الراء. وهي محتملة لوجهين، أحدهما: أن يكون الفعل مجزوماً نَسَقاً على محلّ جزاء الشرط، وهو الجملة من قوله «فإن له معيشة» فإن محلّها الجزم، فهي كقراءة «مَنْ يَضِلُّ اللَّهَ فلا هادي له وَيَذَرُهُمْ»^(٢) بتسكين الراء. والثاني: أن يكون السكون سكون تخفيف نحو «يأْمُرُكُمْ»^(٣) وبابه.

وقرأ^(٤) فرقة بياء الغيبة وهو الله تعالى أو المَلَك. وأبان بن تغلب^(٥) في رواية «وَنَحْشُرُهُ» بسكون الهاء وصلأ. وتخريجها: إمّا على لغة بني عقيل وبني كلاب^(٦)، وإمّا على إجراء الوصل مُجرى الوقف. و«أعمى» نصب على الحال.

(١) المحتسب ٦٠/٢، والبحر ٢٨٧/٦.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الدر المصون ٥٢٧/٥.

(٣) الآية ٦٧ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ٤١٦/١.

(٤) البحر ٢٨٧/٦.

(٥) الكشف ٥٥٨/٢.

(٦) فإنهم يسكنون هذه الهاء كما في البحر ٢٨٧/٦.

آ. (١٢٥) قوله: ﴿وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾: جملةٌ حاليةٌ من مفعولٍ «حَشَرْتَنِي». وفتح (١) الياءِ مِنْ «حَشَرْتَنِي» قبل الهمزةِ نافعٌ وابن كثير.

آ. (١٢٦) قوله: ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ﴾: قال أبو البقاء (٢): / [١/٦٢٥] «كذلك» في موضعٍ نصبٍ أي: حَشَرًا مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ فَعَلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ إِيثَانًا مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ جِزَاءً مِثْلَ إِعْرَاضِكَ أَوْ نِسْيَانًا. وهذه الأوجهُ التي قالها تكون الكافُ في بعضها نصباً على المصدر، وفي بعضها نصباً على المفعول به. ولم يذكر الزمخشري (٣) فيه غيرَ المفعولِ به فقال: «أي: مِثْلَ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَنْتَ، ثُمَّ فُسِّرَ بِأَنَّ آيَاتِنَا أَتَتْكَ وَاضِحَةً مُسْتَتِرَةً فَلَمْ تَنْظُرْ إِلَيْهَا بِعَيْنِ الْمُعْتَبِرِ».

آ. (١٢٧) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ﴾: أي: ومِثْلَ ذَلِكَ الْجِزَاءِ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ.

آ. (١٢٨) قوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾: في فاعلٍ «يَهْدِي» أوجهٌ، أحدها: أنه ضميرُ البارِي تعالى. ومعنى يَهْدِي: يُبَيِّنُ. ومفعولُ يهدي محذوفٌ تقديرُه: أَفَلَمْ يُبَيِّنِ اللَّهُ لَهُمُ الْعَبْرَ وَفَعَلَهُ بِالْأَمَمِ الْمَكْذِبَةِ. قال أبو البقاء (٤): «وفي فاعله وجهان، أحدهما: ضميرُ اسمِ الله تعالى، وَعَلَّقَ «بَيَّنَّ» (٥) هنا إذ كَانَتْ بمعنى اعْلَمْ، كما عَلَّقَهُ في قوله تعالى: «وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ» (٦). قال

(١) النشر ٣٢٣/٢، والتيسير ١٥٤، والإتحاف ٢/٢٥٨، والسبعة ٤٢٦.

(٢) الإملاء ١٢٨/٢.

(٣) الكشف ٥٥٨/٢.

(٤) الإملاء ١٢٨/٢.

(٥) لأنه قَدَّرَ «يَهْدِي» بمعنى يَبَيِّنُ كما مرَّ.

(٦) الآية ٤٥ من إبراهيم.

الشيخ (١): و «كم» هنا خبرية لا تعلق العامل عنها». وقال الزمخشري (٢): «ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول. ويدل عليه القراءة بالنون» (٣).

الوجه الثاني (٤): أن الفاعل مضمّر يُفسّر ما دلّ عليه من الكلام بعده. قال الحوفي: «كم أهلكنا» قد دلّ على هلاك القرون. التقدير: أفلم يتبين لهم هلاك مَنْ أهلكنا من القرون ومحو آثارهم فيتعظوا بذلك. وقال أبو البقاء (٥): «الفاعل ما دلّ عليه قوله: «أهلكنا» أي إهلاكنا والجملة مفسّرة له».

الوجه الثالث: أن الفاعل نفس الجملة بعده. قال الزمخشري (٦): «فاعل لم يهد» الجملة بعده. يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه. ونظيره قوله تعالى: «وتركنا عليه في الآخرين: سلام على نوح في العالمين» (٧) أي تركنا عليه هذا الكلام». قال الشيخ (٨): «وكون الجملة فاعل «يهد» هو مذهب كوفي. وأما تشبيهه وتنظيره بقوله: «وتركنا عليه في الآخرين: سلام على نوح في العالمين» فإن «تركنا» معناه معنى القول، فحكيت به الجملة كأنه قيل: وقلنا عليه وأطلقنا عليه هذا اللفظ، والجملة تحكى بمعنى القول كما تحكى بالقول» (٩).

(١) البحر ٢٨٩/٦.

(٢) الكشف ٥٥٨/٢.

(٣) سيأتي تخريج هذه القراءة.

(٤) الثاني عند السمين، أما الثاني عند أبي البقاء فسوف يرد بعد قليل.

(٥) الإملاء ١٢٨/٢.

(٦) الكشف ٥٥٨/٢.

(٧) الآية ٧٩ من الصافات.

(٨) البحر ٢٨٩/٦.

(٩) انظر المسألة في المعنى: ٥٥٩.

الوجه الرابع: أنه ضميرُ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ لأنه هو المُبَيَّن لهم بما يُؤخَى إليه من أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية. وهذا الوجه تقدّم نقله عن أبي القاسم الزمخشري^(١).

الوجه الخامس: أن الفاعل محذوف، قال ابن عطية^(٢) نقلاً عن غيره: «إن الفاعل مقدّر تقديره: الهدى أو الأمر أو النظر والاعتبار» قال ابن عطية: «وهذا عندي أحسن التقادير».

قال الشيخ^(٣): «وهو قول المبرد، وليس بجيد؛ إذ فيه حذفُ الفاعل وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينه أن يقال: الفاعل مضمّر تقديره: يهد هو أي الهدى»، قلت: ليس في هذا القول أن الفاعل محذوف، بل فيه أنه مقدّر، ولفظ «مقدّر» كثيراً ما يُستعمل في المضمّر. وأما مفعول «يهد» ففيه وجهان أحدهما: أنه محذوف. والثاني: أن يكون الجملة من «كم» وما في حيزها؛ لأنها معلّقة له فهي سادة مسند مفعوله.

الوجه السادس: أن الفاعل «كم»، قاله الحوفي وأنكره على قائله؛ لأن «كم» استفهام لا يعمل فيها ما قبلها. قال الشيخ^(٤): «وليست هنا استفهاماً بل هي خبرية»^(٥). واختار الشيخ أن يكون الفاعل ضمير الله تعالى فقال: «وأحسن التخاريج أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله تعالى فكأنه قال: أفلم يبيّن الله. ومفعول «يبيّن» محذوف أي: العبر بإهلاك القرون السابقة. ثم قال: «كم أهلكنا» أي: كثيراً أهلكنا فـ «كم» مفعولة بأهلكنا، والجملة كأنها مفسّرة للمفعول المحذوف لـ «يهد».

(١) الكشف ٥٥٨/٢.

(٢) المحرر ١١٤/١١.

(٣) البحر ٢٨٩/٦.

(٤) البحر ٢٨٩/٦.

(٥) ويبقى حكم الصدارة لها ولو كانت خبرية.

قوله «من القرون» في محلّ نصبٍ نعتاً لـ «كم» لأنها نكرة. وَيَضَعُفُ جَعْلُهُ حالاً من النكرة. ولا يجوزُ أن يكونَ تمييزاً على قواعد البصريين^(١)، و«مِنْ» داخلةٌ عليه على حدِّ دخولها على غيره من التمييزات لتعريفه.

وقرأ العامةُ «يَهْدُ» بياءِ الغيبة. وتقدّم الكلامُ في فاعله. وقرأ^(٢) ابن عباس وأبو عبد الرحمن بالنونِ المؤذنةِ بالتعظيم، وهي^(٣) مؤيدةٌ لكونِ الفاعلِ في قراءةِ العامةِ ضميرُ الله تعالى.

قوله: «يَمْشُونَ» حالٌ من القرون أو مِنْ مفعولٍ «أَهْلَكْنَا». والضميرُ على هذينِ عائداً على القرونِ المَهْلَكَةِ. ومعناه: إِنَّا أَهْلَكْنَاكُمْ وهم في حالِ أَمْنٍ وَمَشْيٍ وَتَقَلُّبٍ في حاجاتهم كقوله: «أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً»^(٤) ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «لهم». والضميرُ في «يَمْشُونَ» على هذا عائداً على مَنْ عاد عليه الضميرُ في «لهم»، وهم المشركون المعاصرون لرسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم. والعاملُ فيها «يَهْدُ». / و[المعنى]^(٥): أنكم تَمْشُونَ في مساكنِ الأممِ السالفةِ، وتَصَرِّفُونَ في بلادهم، فينبغي أن تعتبروا لئلاً يَحُلَّ بكم ما حلَّ بهم.

وقرأ^(٦) ابن السمين «يَمْشُونَ» مبنياً للمفعول مضعفاً؛ لأنه لَمَّا تَعَدَّى بالتضعيف جاز بناؤه للمفعول.

آ. (١٢٩) قوله: «وَأَجَلٌ مُّسَمًّى»: في رُفْعِهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: عَطْفُهُ عَلَى «كَلِمَةٍ» أَي: وَلَوْلا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَكَانَ الْعَذَابُ لَازِماً لَهُمْ.

(١) لأن التمييز عندهم نكرة، و«من» هنا أصلية.

(٢) القرطبي ٢٦٠/١١، والبحر ٢٨٨/٦.

(٣) الأصل «وهو» وهو سهو.

(٤) الآية ٤٤ من الأنعام.

(٥) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٦) البحر ٢٨٩/٦.

الثاني : - جَوَّزَه الزمخشري^(١) - وهو أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستتر^(٢). والضميرُ عائِدٌ على الأخذِ العاجلِ المدلولِ عليه بالسياقِ . وقام الفصلُ بالجرِّ مقامَ التأكيدِ . والتقديرُ : ولولا كلمةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لكان الأخذُ العاجلُ وأجلُّ مُسَمًّى لازِمِينَ لهم ، كما كانا لازِمِينَ لعادِ وثمودَ ، ولم ينفردِ الأجلُّ المُسَمًّى دون الأخذِ العاجلِ .

قلت : فقد جعل اسمَ «كان» عائداً على ما دَلَّ عليه السياقُ ، إلّا أنه قد تُشكِـلُ عليه مسألةٌ : وهو أنه قد جَوَّزَ^(٣) في «لزام» وجهين ، أحدهما : أن يكون مصدرَ لازِمٍ كالخصام ، ولا إشكال على هذا .

والثاني : أن يكون وصفاً على فِعال بمعنى مُفْعِل أي : مُلْزِم ، كأنه آلةُ اللُّزوم لِفَرْطِ لُزومه كما قالوا : لِرِزَاؤِ خَصْمٍ ، وعلى هذا فيقال : كان ينبغي أن يطابق في الثنية فيقال : لِرِزَامَيْنِ بخلاف كونه مصدراً فإنه يُفَرَّدُ على كل حال . وجَوَّزَ أبو البقاء^(٤) أن يكون «لزماً» جمعَ لازم كقيام جمعَ قائم .

آ . (١٣٠) قوله : ﴿ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ : حالٌ أي : وأنت حامدٌ له . قوله : «وَمِنْ أَنَاءِ اللَّيْلِ» متعلِّقٌ بـ «سَبَّحَ» الثانية ، وقد تقدّم ما في هذه الفاء^(٥) .

قوله : «وَأَطْرَافَ» العامةُ على نصيبه . وفيه وجهان أحدهما : أنه عطِفُ

(١) الكشف ٥٥٨/٢ .

(٢) في «الكان» .

(٣) الكشف ٥٥٨/٢ .

(٤) الإملاء ١٢٩/٢ .

(٥) انظر : الدر المصون ٣١٤/١ .

على محلّ «وَمِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ». والثاني: أنه عطف على «قَبْلَ». وقرأ^(١) الحسن وعيسى بن عمر «وأطراف» بالجرّ عطفاً على «آتَاءِ اللَّيْلِ». وقوله هنا «أطراف» وفي هود «طَرَفِي النَّهَارِ»^(٢) فقل: هو مِنْ وَضَعَ الجَمْعَ موضعَ التَّنْيَةِ كقوله^(٣):
 ٣٣٢٩ - ظَهَرَا مِثْلَ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ

وقيل: هو على حقيقته. والمراد بالأطراف: الساعات.

قوله: «تَرْضَى» قرأ^(٤) الكسائي وأبو بكر عن عاصم تُرَضَى مبتياً للمفعول. والباقون مبتياً للفاعل، وعليه «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»^(٥).

آ. (١٣١) قوله: ﴿أَزْوَاجًا﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المفعول به وهو واضح. والثاني: أنه منصوب على الحال من الهاء في «به». راعى لفظ «ما» مرة، ومعناها أخرى، فلذلك جَمَعَ. قال الزمخشري^(٦): «ويكون الفعل واقعاً على «منهم». قال الزمخشري^(٧): «كأنه قيل: إلى الذي متّعنا به وهو أصناف بعضهم وناساً منهم».

قوله «زهرة» في نصبه تسعة أوجه^(٨)، أحدها: أنه مفعول ثانٍ لأنه ضَمَّنْ متّعنا معنى أعطينا. فـ «أَزْوَاجًا» مفعول أول، و«زهرة» هو الثاني. الثاني: أن يكون بدلاً من «أَزْوَاجًا»، وذلك: إما على حذف مضاف أي: ذوي زهرة، وإما

(١) الإنحاف ٢/٢٥٩، والبحر ٦/٢٩٠.

(٢) الآية ١١٤ «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ».

(٣) تقدم برقم ١٧٢٦.

(٤) السبعة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والحجة ٢٦٤، والتيسير ١٥٣، والبحر ٦/٢٩٠.

(٥) الآية ٥ من الضحى.

(٦) الكشف ٢/٥٥٩.

(٧) الكشف ٢/٥٥٩.

(٨) بل هي عشرة أوجه.

على المبالغة جُعِلُوا نَفْسَ الزهرة^(١). الثالث: أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمِرٍ ذَلَّ عليه «مَتَّعْنَا» تقديره: جَعَلْنَا لَهُمْ زهرة. الثالث^(٢): نَصَّبَهُ عَلَى الذَّمِّ، قال الزمخشري^(٣): «وهو النصبُ على الاختصاص». الرابع: أن يكون بدلاً من موضع الموصول. قال أبو البقاء^(٤): «واختاره بعضهم. وقال آخرون: لا يجوز لأنَّ قوله «لِنَفْتِنَهُمْ» مِنْ صِلَةٍ «مَتَّعْنَا» فيلزمُ الفصلُ بين الصلة والموصول بالأجنبي». وهو اعتراضٌ حسنٌ.

الخامس: أن ينتصبَ على البدلِ من محلِّ «به». السادس: أن ينتصبَ على الحالِ مِنْ «ما» الموصولة. السابع: أنه حالٌ من الهاءِ في «به» وهو ضميرُ الموصولِ فهو كالذي قبله في المعنى، فإن قيل: كيف تقع الحالُ معرفةً؟ فالجوابُ أن تجعلَ «زهرة» منونةً نكرةً، وإنما حُذِفَ التنوينُ لالتقاء الساكنين نحو^(٥):

..... ٣٣٣٠ -

ولا ذَاكَرَ النَّلَّةِ إِلَّا قَلِيلاً

وعلى هذا: فيم جُرَّتِ الحياة؟ فقليل: على البدلِ مِنْ «ما» الموصولة. الثامن: أنه تمييزٌ لـ «ما» أو للهاءِ في «به» قاله الفراء^(٦). وقد ردَّوه عليه بأنه

(١) الأصل «الزهر».

(٢) من حق هذا أن يكون الرابع. أو تكون العبارة «ومن قبيل الوجه الثالث».

(٣) الكشف ٥٥٩/٢.

(٤) الإملاء ١٢٩/٢.

(٥) تقدم برقم ١٥١٤.

(٦) عبارته في معاني القرآن ١٩٦/٢: «نُصِبَتِ الزهرة على الفعل مَتَّعْنَاهُمْ بِهِ زهرةً في الحياة وزينةً فيها. وزهرة وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم».

معرفة، والمميز لا يكون معرفة. وهذا غير لازم له؛ لأنه يجوز تعريف التمييز على أصول الكوفيين^(١).

التاسع: أنه صفة لـ «أزواجاً» بالتأويلين المذكورين في نصبه حالاً. وقد منع أبو البقاء^(٢) من هذا الوجه بكون الموصوف نكرة، والوصف معرفة، وهذا يجاب عنه بما أجيب في تسويغ نصبه حالاً، أعني حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

والعامة على تسكين الهاء^(٣). وقرأ^(٤) الحسن وأبو البرهسم وأبو حيوة بفتحها، فقل: بمعنى، كـ جَهْرَة وَجَهْرَة^(٥). وأجاز الزمخشري^(٦) أن يكون جمع زاهر كفاجر وقجرة وبار وبررة، وروى^(٧) الأصمعي عن نافع «لُفَّتْهُمْ بضم النون من أفتته إذا أوقعه في الفتنة».

والزهررة: بفتح الهاء وسكونها كنهرو ونهر، ما يروق من النور. وسراج زاهر لبريقه، ورجل أزهر وامرأة زهراء من ذلك. والأنجم الزهر هي المضيئة.

آ. (١٣٢) قوله: ﴿لِلتَّقْوَى﴾: أي: لأهل التقوى. ويؤيد هذا قوله في موضع آخر «والعاقبة للمتقين»^(٨)، وقرأ^(٩) ابن وثاب «نَرَزُّكَ» بإدغام

(١) انظر: الارتشاف ٣٨٤/٢.

(٢) الإملاء ١٢٩/٢.

(٣) من «زهرة».

(٤) النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢، والبحر ٢٩١/٦، والقرطبي ٢٦٢/١١.

(٥) قرأ ابن عباس في البقرة بفتح الهاء. انظر: الدر المصون ٣٦٨/١.

(٦) الكشف ٥٥٩/٢.

(٧) البحر ٢٩١/٦.

(٨) الآية ١٢٨ من الأعراف.

(٩) البحر ٢٩١/٦ - ٢٩٢.

القاف في الكاف. / والمشهور عنه أنه لا يُدْغَمُ إلا إذا كانت الكاف متصلة [أ/٦٢٦] بميم جمع نحو «خَلَقَكُمْ» وقد تقدم^(١).

آ. (١٣٣) قوله: ﴿أَوْ لَمْ تأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ﴾: قرأ^(٢) نافع وأبو عمرو وحفص «تأتهم» بالتأنيث. والباقون بالياء من تحت؛ لأن التأنيث مجازي. وقرأ العامة «بَيِّنَةٌ ما» بإضافة «بَيِّنَةٌ» إلى «ما» مرفوعة وهي واضحة. وقرأ^(٣) أبو عمرو فيما رواه أبو زيد بتنوين «بَيِّنَةٌ» مرفوعة. وعلى هذه القراءة ففي «ما» أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من «بَيِّنَةٌ» بدل كل من كل. والثاني: أن تكون خبر مبتدأ مضمرة أي: هي ما في الصحف الأولى. والثالث: أن تكون «ما» نافية. قال صاحب «اللوامع»: «وأريد بذلك ما في القرآن من الناسخ والفصل مما لم يكن في غيره من الكتب».

وقرأت جماعة «بَيِّنَةٌ» بالتنوين والنصب. ووجهها أن تكون «ما» فاعلة، و«بَيِّنَةٌ» نصب على الحال، وأنت على معنى «ما». ومن قرأ بقاء التأنيث فحماً على معنى «ما»، ومن قرأ بقاء الغيبة فعلى لفظها. وقرأ ابن عباس بسكون الحاء^(٤).

آ. (١٣٤) والهاء في «قَبْلِهِ» يجوز أن تعود للرسول بدليل قوله: «لولا أُرْسِلْتَ إلينا رسولاً». وجوز الزمخشري^(٥) وغيره أن تعود على «بَيِّنَةٍ» باعتبار أنها في معنى البرهان والدليل.

(١) الآية ٢١ من البقرة. وانظر: الإتحاف ١/٣٨٢.

(٢) السبعة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والبحر ٦/٢٩٢، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٥، والقرطبي ١١/٢٦٤.

(٣) انظر في قراءتها: القرطبي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.

(٤) من «الصحف». وانظر: القرطبي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.

(٥) الكشف ٢/٥٦٠.

قوله: «فَتَتَّبِعْ» نصب بإضمار «أَنْ» في جوابِ التخصيص. وفي إعراب أبي البقاء^(١): «في جواب الاستفهام» وهو سهو.
وقرأ^(٢) ابن عباس وابن الحنفية والحسن وجماعة كثيرة «نُذِلُّ ونُحْزَى» مبنيين للمفعول.

آ. (١٣٥) و«مُتَرَبِّصٌ» خبر «كل»، أفردَ حملاً على لفظ «كل».

قوله: «مَنْ أصحابُ» يجوز في «مَنْ» هذه وجهان، أظهرهما: أَنْ تكون استفهامية مبتدأة، و«أصحابُ» خبره. والجملة في محل نصب سادة مسددة المفعولين. والثاني - ويُعزى للقراء^(٣) - أن تكون موصولة بمعنى الذين. و«أصحابُ» خبر مبتدأ مضمَر أي: هم أصحاب، وهذا على مقتضى مذهبهم، يحذفون مثل هذا العائد وإن لم تطل الصلة. ثم «عَلِمَ» يجوز أَنْ تكون عرفانية فتكتفي بهذا المفعول، وأن تكون على بابها فلا بُدَّ مِنْ تقدير ثانيهما.

وقرأ^(٤) العامة: «السُّوْيُ» على وزن فَعِيل بمعنى المُسْتَوِي. وقرأ أبو مجلز وعمران بن حدير^(٥) «السَّوَاء» بفتح السين والمد، بمعنى الوسط الجيد. وقرأ يحيى بن يعمر والجدري «السُّوْعَى» على فُعْلَى باعتبار أن الصراط يُذَكَّر ويؤنث. وقرأ ابن عباس «السَّوْء» بفتح السين بمعنى الشر.

(١) الإملاء ١٢٩/٢.

(٢) البحر ٢٩٢/٦، والكشاف ٥٦٠/٢.

(٣) قال في معاني القرآن ١٩٧/٢: «مَنْ» في موضع رفع ولو نصب كان صواباً، يكون بمنزلة قول الله «الله يعلم المفسد من المصلح».

(٤) انظر في قراءاته: القرطبي ٢٦٦/١١، والبحر ٢٩٢/٦، والشواذ ٩١.

(٥) عمران بن حدير، أبو غبيدة السدوسي البصري ثقة، روى الحروف عن لاحق ابن حميد وعكرمة. وروى عنه عباس بن الفضل الأنصاري، توفي سنة ١٤٩. انظر: طبقات القراء ٦٠٤/١.

وروي عنهما^(١) «السُّوِي» بضم السين وتشديد الواو. ويحتمل ذلك وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ قَلْبَ الهمزة واواً، وأدغم الواو في الواو، وَأَنْ يَكُونَ فُعْلَى من السَّوَاء. وأصله السُّوِيَا فَقُلِبَت الياء واواً وأدغم أيضاً. وكان قياسُ هذه السُّيَا؛ لأنه متى اجتمع ياء وواو وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون قُلِبَت الواو ياءً^(٢) وهنا فُعِل بالعكس.

وقرىء «السُّوِي» بضم السين وفتح الواو وتشديد الياء تصغير «سوء» قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وليس بجيد إذ لو كَانَ كَذَلِكَ لَثَبَّتْ همزة^(٥) «سوء». والأجودُ أَنْ يَكُونَ تصغير «سواء»، كقولهم عُطِيَ في عطاء». قلت: وقد جعله أبو البقاء^(٦) أيضاً تصغير السَّوَاء يعني بفتح السين^(٧). ويردُّ عليه ما تقدَّم إيراده على الزمخشري، وإبدال مثل هذه الهمزة جائزٌ فلا يراد.

قوله: «ومَن اهْتَدَى» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تكون استفهامية، وحكمها كالتي قبلها إلا في حَذْفِ العائد. الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ على ما تقدَّم في الاستفهامية. الثالث: أنها في محلِّ جرٍّ نَسْقاً على «الصراط» أي: وأصحاب مَن اهْتَدَى. وعلى هذين الوجهين تكونُ موصولةً، قال أبو البقاء^(٨) في الوجه الثاني: «وفيه عَطْفُ الخبرِ على الاستفهام، وفيه تقويةٌ قولِ الفراء» يعني أنه إذا جَعَلَهَا موصولةً كانت خبريةً.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ طه]

(١) أي عن ابن يعمر والجاحدي.

(٧) الأصل «الهمزة» وهو سهو.

(٨) الإملاء ١٣٠/٢.

(٢) انظر: الممتع ٤٩٨.

(٣) الكشف ٥٦١/٢.

(٤) البحر ٢٩٣/٦.

(٥) فقلت: «سُوِيء».

(٦) الإملاء ١٣٠/٢.

سورة الأنبياء عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿اقترب للناس﴾: اللام متعلق بـ «اقترب». قال الزمخشري^(١): «هذه اللام لا تخلو: إما أن تكون صلة لاقترب، أو تأكيداً لإضافة الحساب إليهم كقولك: أَرَفَ للحي رحيلهم الأصل: أَرَفَ رحيلُ الحي، ثم أَرَفَ للحي الرحيل، ثم أَرَفَ للحي رحيلهم، ونحوه ما أورده سيويه^(٢) في باب «ما يثنى فيه المستقرُّ تأكيداً» نحو: «عليك زيدٌ حريصٌ عليك»، و«فيك زيدٌ راغبٌ فيك»، ومنه قولهم: «لا أبا لك» لأن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة. وهذا الوجه أغرب من الأول. قال الشيخ^(٣): / «يعني بقوله [٦٢٦/ب] صلة لاقترب أي: متعلقة به. وأما جعله اللام تأكيداً لإضافة الحساب إليهم مع تقدّم اللام ودخولها على الاسم الظاهر، فلا نعلم أحداً يقول ذلك، وأيضاً فتحتاج إلى ما تتعلق به. ولا يمكن تعلّقها بـ «حسابهم»؛ لأنه مصدرٌ موصولٌ، لأنه قدّم معموله^(٤) عليه. وأيضاً فإن التوكيد يكون متأخراً عن المؤكّد، وأيضاً فلو أُخّر في هذا التركيب لم يصحّ. وأما تشبيهه بما أورد سيويه فالفرق واضح

(١) الكشاف ٥٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٧/١.

(٣) البحر ٢٩٦/٦.

(٤) معموله «لنّاس».

فإن «عليك» معمول لـ «حريص»، و«عليك» المتأخرة تأكيد، وكذلك «فيك زيد راغب فيك» يتعلّق «فيك» بـ «راغب»، و«فيك» الثانية توكيد. وإنما غرّه في ذلك صحة تركيب حساب الناس، وكذلك «أزف رحيل الحيّ» فاعتقد إذا تقدّم الظاهر مجروراً باللام وأضيف المصدر لضميره أنّه من باب «فيك زيد راغب فيك»، فليس مثله. وأمّا «لا أبا لك» فهي مسألة مشكّلة، وفيها خلاف، ويمكن أن يقال فيها ذلك؛ لأنّ اللام فيها جاورت الإضافة، ولا يُقاس عليها لشذوذها وخروجها عن الأقيسة.

قلت: مسألة الزمخشري أشبه شيء بمسألة «لا أبا لك»، والمعنى الذي أورده صحيح. وأمّا كونها مشكّلة فهو إنما بناها على قول الجمهور، والمُشْكِلُ مقرر في بابه، فلا يضرنا القياس عليه لتقريره في مكانه.

قوله: «وهم في غفلة مُعْرِضُونَ» يجوز أن يكون الجار متعلقاً بمحذوف على أنّه حال من الضمير في «مُعْرِضُونَ»، وأن يكون خبراً للضمير، و«مُعْرِضُونَ» خبر ثانٍ. وقول أبي البقاء^(١) في هذا الجار «إنه خبر ثانٍ» يعني في العدد، ولأفوه أول في الحقيقة. وقد يقال: لمّا كان في تأويل المفرد جعل المفرد الصريح مقدّماً في الرتبة فهو ثانٍ بهذا الاعتبار. وهذه الجملة في محلّ نصب على الحال من «الناس».

آ. (٢) قوله: ﴿مُحَدِّثٌ﴾: العامة على جرّ «مُحَدِّثٍ» نعتاً لـ «ذَكَرٍ» على اللفظ^(٢). وقوله: «مِنْ رَبِّهِمْ» فيه أوجه، أجودها: أن يتعلّق بـ «يَأْتِيهِمْ» وتكون «مِنْ» لأبتداء الغاية مجازاً. والثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنّه حال من الضمير المستتر في «مُحَدِّثٍ». الثالث: أن يكون حالاً مِنْ نفس «ذَكَرٍ» وإن

(١) الإملاء ١٣٠/٢.

(٢) لأن لفظ «ذكر» مجرور، ومحلّه مرفوع لأن «مِنْ» زائدة.

كان نكرةً لأنه قد تَخَصَّصَ بالوصفِ بـ «مُحَدَّثٍ»، وهو نظيرُ «ما جاءني رجلٌ قائماً منطلقاً» فَفَصَلَ بالحالِ بين الصفةِ والموصوفِ. وأيضاً فإنَّ الكلامَ نفيٌّ وهو مُسَوِّغٌ لمجيءِ الحالِ من النكرة. الرابع: أن يكونَ نعتاً لـ «ذَكَرٍ» فيجوزُ في محله الوجهان: الجرُّ باعتبارِ اللفظِ، والرفعُ باعتبارِ المحلِّ لأنَّه مرفوعُ المحلِّ إذ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وسيأتي. وفي جَعَلَهُ نعتاً لـ «ذَكَرٍ» إشكالٌ من حيث إنه قد تقدَّم غيرُ الصريحِ على الصريحِ. وتقدَّم تحريره في المائدة. الخامس: أن يتعلَّقَ بِمَحذوفٍ على سبيلِ البيان.

وقرأ^(١) ابنُ أبي [عَبْلَةَ] «مُحَدَّثٍ» رفعاً نعتاً لـ «ذَكَرٍ» على المحلِّ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه لاستكمالِ الشرطين^(٢). وقال أبو البقاء^(٣): «ولو رُفِعَ على موضعٍ «مِنْ ذَكَرٍ» جاز». كأنه لم يَطَّلِعْ عليه قراءةً. وزيدُ بنُ علي «مُحَدَّثاً» نصباً على الحالِ مِنْ «ذَكَرٍ»، وسَوِّغَ ذلك وصفُه بـ «مِنْ رَبِّهِمْ» إنَّ جَعَلَنَاهُ صفةً، أو اعتماده على النفي. ويجوز أن يكونَ من الضميرِ المستترِ في «مِنْ رَبِّهِمْ» إذا جَعَلَنَاهُ صفةً.

قوله: «إِلَّا اسْتَمَعُوهُ» هذه الجملةُ حالٌ من مفعولِ «يَأْتِيهِمْ»، وهو استثناءٌ مفرغٌ، و«قد» معه مضمرةٌ عند قوم.

قوله: «وَهُمْ يَلْعَبُونَ» حالٌ مِنْ فاعلِ «استمعوه».

آ. (٣) قوله: ﴿لَا هِيَ﴾: يجوزُ أن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «اسْتَمَعُوهُ» — عند مَنْ يُجِيزُ تعدُّدَ الحالِ — فتكونُ الحالانِ مترادفتينِ، وأن تكونَ

(١) البحر ٢٩٦/٦، والكشاف ٥٦٢/٢.

(٢) أن تدخل على نكرة، وأن تُسبق بنفي أو استفهام.

(٣) الإملاء ١٣٠/٢.

حالاً من فاعل «يَلْعَبُونَ» فتكون الحالان متداخلتين. وعبر الزمخشري^(١) عن ذلك فقال: «وهم يَلْعَبُونَ لاهية قلوبهم» حالان مترادفتان أو متداخلتان وإذا جعلناهما حالين مترادفتين ففيه تقديم الحال غير الصريحة على الصريحة، وفيه من البحث كما في باب النعت. و«قلوبهم» مرفوع بـ «لا هية».

والعامة على نصب «لا هية». وابن أبي عبله^(٢) بالرفع على أنها خبر ثان بقوله «وهم» عند مَنْ يُجَوِّزُ ذلك، أو خبر مبتدأ محذوف عند مَنْ لا يُجَوِّزُه.

قوله: «وَأَسْرُوا النُّجُوى الذين ظلموا» يجوز في محل «الذين» ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر. فالرفع مِنْ أوجه، أحدها: أنه بدل من واو «أَسْرُوا» تنبيهاً على اتسامهم بالظلم الفاحش، وعزاه ابن عطية^(٣) لسيبويه^(٤)، وغيره للمبرد.

الثاني: أنه فاعل. والواو علامة جمع دَلَّتْ على جمع الفاعل، كما تدلُّ التاء على تأنيثه، وكذلك يفعلون في التثنية فيقولون: قاما أخواك. [١/٦٢٧] وأنشدوا^(٥) /:

٣٣٣١- يَلُومُونِي فِي اشْتِراءِ النُّخِـ

لِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

وقد تقدّمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا»

(١) الكشف ٥٦٢/٢.

(٢) البحر ٢٩٦/٦، والكشف ٥٦٢/٢.

(٣) المحرر ١١/٢٢٢.

(٤) الكتاب ١/٢٣٦، قال: «فإنما يجيء على البدل وكأنه قال: انطلقوا. فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان».

(٥) تقدم برقم ١٣٨٩.

— الأنبياء —

كثيرٌ منهم»^(١) وإليه ذهب الأخفش^(٢) وأبو عبيدة^(٣). وضعف بعضهم هذه اللغة، وبعضهم حسنّها ونسبها لأزد شنوءة، وقد تقدمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالى: «ثم عَمُوا وَصَمُوا كثير منهم».

الثالث: أن يكون «الذين» مبتدأ، و«أسروا» جملة خبرية قُدمت على المبتدأ، ويُعزى للكسائي.

الرابع: أن يكون «الذين» مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ فقيل تقديره: يقول الذين. واختاره النحاس^(٤) قال: «والقول كثيراً ما يُضمَرُ. ويدُلُّ عليه قوله بعد ذلك: «هل هذا إلا بشرٌ مثلكم». وقيل: تقديره: أسرها الذين ظلموا. الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: هم الذين ظلموا.

السادس: أنه مبتدأ. وخبره الجملة من قوله: «هل هذا إلا بشرٌ» ولا بُدَّ من إضمار القول على هذا القول تقديره: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلا بشرٌ، والقول يُضمَرُ كثيراً.

والنصب من وجهين، أحدهما: الذم. الثاني: إضمار أعني. والجزم من وجهين أيضاً: أحدهما: النعت، والثاني: البدل، من «للناس»، ويُعزى هذا للفراء^(٥). وفيه بُعد.

(١) انظر: الدر المنصون ٣/٣٥٤، ٤/٣٧٠، والآية ٧١ من المائدة.
(٢) قال في «معاني القرآن» ٤١٠: «كأنه قال: وأسروا، ثم فسره بعد فقال: هم الذين ظلموا، أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك».

(٣) انظر: مذهب أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/١٠١، ٢/٣٥ حيث أجاز البدلية والفاعلية.

(٤) إعراب القرآن ٢/٣٦٦.

(٥) معاني القرآن ٢/١٩٨.

قوله: «هل هذا» إلى قوله: «تُبْصِرُونَ» يجوز في هاتين الجملتين الاستفهاميتين أَنْ يكونا في محلِّ نصب بدلاً من «النجوى»، وأن يكونا في محلِّ نصب بإضمار القول. قالهما الزمخشري^(١)، وأن يكونا في محلِّ نصب على أنهما محكيَّتان بالنجوى، لأنها في معنى القول. «وأنتم تُبْصِرُونَ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل «تأتون».

آ. (٤) قوله: ﴿قُلْ رَبِّي﴾: قرأ^(٢) الأخوان وحفص «قال» على لفظ الخبر. والضميرُ للرسول عليه السلام. والباقون «قُلْ» على الأمر له. قوله: «في السماء» فيه أوجهٌ، أحدها: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من القول. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يعلم». وضَعَفَهُ أبو البقاء^(٣)، وينبغي أن يمتنع. والثالث: أنه متعلّق بـ «يَعْلَمُ»، وهو قريبٌ ممّا قبله. وحَذَفُ متعلّق السميع العليم للعلم به.

آ. (٥) قوله: ﴿أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ﴾: خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أضغاث. والجملةُ نصبٌ بالقول.

قوله: «كما أُرْسِلَ» يجوزُ في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أن تكونَ في محلِّ جرٍّ نعتاً لـ «آية» أي: بآيةٍ مثلِ آيةِ إرسالِ الأولين. فـ «ما» مصدريةٌ. والثاني: أن تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إتياناً مثلِ إرسالِ الأولين.

آ. (٦) قوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ و ﴿أَفْهَمَ يَوْمْنُونَ﴾: قد تقدّم نظيره^(٤).

(١) الكشاف ٥٦٢/٢.

(٢) السبعة ٤٢٨، والتيسير ١٥٤، والحجة ٤٦٥، والنشر ٣٢٣/٢، والبحر ٢٩٧/٦، والقرطبي ٢٧٠/١١.

(٣) الإملاء ١٣٠/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢٨/١.

آ. (٧) قوله: ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾: قرأ^(١) حفصُ «نُوحِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل أي: نوحى نحن. والباقون بالياء وفتح الحاء مبنياً للمفعول، وقد تقدّم ذلك في يوسف^(٢). وهذه الجملة في محلّ نصب نعتاً لـ «رجالاً» و«إليهم» في القراءة الأولى منصوبُ المحلّ. والمفعول محذوفٌ أي: نُوحى إليهم القرآن أو الذِّكْر، ومرفوعُ المحلّ في القراءة الثانية لقيامه مقامَ الفاعل.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» جوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه أي: فاسألوهم، حُذِفَ لدلالة ما تقدّم عليه. ومفعولا العِلْمِ يجوزُ أَنْ يُرادَ أي: لَا تَعْلَمُونَ أَنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، ويجوزُ أَنْ لَا يُرادَ أي: إِنْ كُنْتُمْ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْعِلْمِ.

آ. (٨) قوله: ﴿لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أَنَّهَا في محلّ نصب نعتاً لـ «جَسَداً»، و«جَسَداً» مفردٌ يُرادُ به الجمعُ، وهو على حذفٍ مضافٍ أي: ذَوِي أَجْسَادٍ غَيْرِ آكِلِينَ الطَّعَامِ. وهذا ردُّ لقولهم: «ما لهذا الرسولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ»^(٣). و«جعل» يجوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى صَيَّرَ فيتعدى لاثنتين، ثانيهما «جَسَداً»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى خَلَقَ وأنشأ فيتعدى لواحدٍ، فيكون «جَسَداً» حالاً بتأويله بمشتقٍ أي: مُتَغَذِّينَ؛ لَأَنَّ الْجَسَدَ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْغِذَاءِ.

وقال أبو البقاء^(٤): «إِنْ «لَا يَأْكُلُونَ» حالٌ^(٥) أخرى بعد «جَسَداً» إذا قلنا

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٢/٢٩٦، والتيسير ١٣٠، والحجة ٤٦٦، والنشر ٢/٢٩٦.

(٢) الآية ١٠٩ «وما أرسلنا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوْحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى». وانظر: الدر المصون ٦/٥٦١.

(٣) الآية ٧ من الفرقان. (٥) الأصل «حالاً» وهو سهو.

(٤) الإملاء ٢/١٣١.

إِنَّ «جعل» يتعدى لواحد. وفيه نظر، بل هي صفة لـ «جسداً» بالاعتبارين، لا يليق المعنى إلا به.

آ. (٩) قوله: ﴿صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ﴾: «صَدَقَ» يتعدى لاثنيين إلى ثانيهما بحرف الجر، وقد يُحذف. تقول: صَدَقْتُكَ الحديث، وفي الحديث. نحو: أمر واستغفر وقد تقدّم في آل عمران (١).

آ. (١٠) قوله: ﴿فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً في محلِّ نصب صفةً لـ «كتاباً» ويجوزُ أَنْ يكونَ «فيه» هو الوصف وحده و«ذِكْرُكُمْ» فاعلٌ. وقال بعضهم: «في الكلامِ حَذَفَ مضافٌ تقديره: فيه ذِكْرُ شَرَفِكُمْ. و«ذَكَرَ» هنا مصدرٌ يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً لمفعوله أي: ذَكَّرْنَا إِيَّاكُمْ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً لفاعلِهِ أي: مَا ذَكَّرْتُمْ مِنَ الشُّرْكَ وتكذيبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

آ. (١١) قوله: / ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا﴾: في محلِّ نصب مفعولاً مقديماً بـ «قَصَمْنَا». و«من قرية» تمييزٌ. والظاهرُ أَنَّ «كم» هنا خبريةٌ لأنها تفيدهُ التَّكثِيرُ. [٦٢٧/ب]

قوله: «كَانَتْ ظَالِمَةً» في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «قرية». ولا بُدَّ من مضافٍ محذوفٍ قبل (٢) «قرية» أي: وكم قَصَمْنَا من أهلِ قريةٍ بدليلِ عَوْدِ الضميرِ في قوله: «فَلَمَّا أَحْسَوْا» ولا يجوزُ أَنْ يعودَ على قوله «قوماً»؛ لأنه لم يَذْكُرْ لَهُمْ مَا يَقْتَضِي ذلك.

(١) فصل فيه وعدُّ أفعاله في الأعراف. انظر: الدر المصون ٤٧٤/٥.

(٢) تكرر قوله «قبل» في الأصل سهواً.

آ. (١٢) قوله: ﴿إِذَا﴾: هذه فجائية. وقد تقدّم الخلاف فيها مُشَبَّعاً^(١). و«هم» مبتدأ، و«يَرْكُضُونَ» خبره، وتقدّم^(٢) في أول هذا الموضوع أن هذه الآية وأمثالها دالة على أن «لَمَّا» ليست ظرفية، بل حرف وجوب لوجوب^(٣) لأن الظرف لا بُدَّ له من عامل ولا عامل هنا لأن ما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها. والجواب: أنه عَمِلَ فيها معنى المفاجأة المدلول عليه بـ «إذا».

والضمير في «منها» يعود على «قرية». ويجوز أن يعود على «بأسنا» لأنه في معنى النِّقْمَة والبأساء، فَأَنْتَ الضمير حملاً على المعنى. و«مِنْ» على الأول لا ابتداء الغاية، وللتعليل على الثاني. والركض: ضَرْبُ الدابة بالرجل. يُقال: رَكَضَ الدابة يَرْكُضُهَا رَكْضاً.

آ. (١٥) قوله: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾: اسم «زَالَتْ» «تلك» و«دعواهم» الخبر، هذا هو الصواب. وقد قال الحوفي والزمخشري^(٤) وأبو البقاء^(٥) بجواز العكس. وهو مردود بأنه إذا خفي الإعراب مع استوائيهما في المُسَوِّغ لكون كل منهما اسماً أو خبراً وَجَبَ جَعْلُ المتقدم اسماً والمتأخر خبراً، وهو من باب «ضرب موسى عيسى» وقد تقدّم إيضاح هذا في أول سورة الأعراف^(٦). وهناك شيء لا يتأتى ههنا فَلْيُلْتَفَتْ إليه. و«تلك» إشارة إلى الجملة المقولة.

(١) انظر: الدر المصون ٦٣٤/٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٠/٤.

(٣) وهو مذهب سيويه. انظر: الكتاب ٣١٢/٢. وذهب الفارسي إلى أنها ظرفية.

انظر: الإيضاح العضدي ٣١٩/١.

(٤) الكشف ٥٦٥/٢.

(٥) الإملاء ١٣١/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٥٣/٥. وقول المؤلف فيه نظر؛ لأنه قياس مع الفارق، =

قوله: «حَصِيداً» مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الجعل هنا تصييرٌ. و«حصيداً خامدين»: يجوزُ أَنْ يكونَ من باب «هذا حلَّو حامضٌ». كأنه قيل: جَعَلْنَاهُمْ جامعين بين الوصفين جميعاً. ويجوزُ أن يكونَ «خامدين» حالاً من الضمير في «جَعَلْنَاهُمْ»، أو من الضمير المستكن في «حَصِيداً» فإنه في معنى مَحْصُودٌ. ويجوزُ أن يكونَ مِنْ باب ما تعدَّد فيه الخبرُ نحو: «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ». وجوزُ أبو البقاء^(١) فيه أيضاً أن يكونَ صفةً لـ «حَصِيداً» وحصيد بمعنى مَحْصُود كما تقدَّم؛ فلذلك لم يُجمع. وقال أبو البقاء^(٢): «والتقدير: مثل حصيد، فلذلك لم يُجمع كما لم يُجمع «مثل» المقدر» انتهى. وإذا كان بمعنى مَحْصُودين فلا حاجة.

آ. (١٦) قوله: ﴿لَاعِبِينَ﴾: حالٌ من فاعل «خَلَقْنَا».

آ. (١٧) قوله: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾: في «إِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافية أي: ما كُنَّا فاعلين. والثاني: أنها شرطية. وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة جواب «لو» عليه. والتقدير: إِنْ كُنَّا فاعِلِينَ اتَّخَذْنَاهُ.

آ. (١٨) قوله: ﴿فَيَذْمُغُهُ﴾: العامةُ على رفع الغين نَسْقاً على ما قبله. وقرأ^(٣) عيسى بن عمر بنصيبها. قال الزمخشري^(٤): «وهو في ضَعْفٍ

= فمسألة «ضرب موسى عيسى» غيرُ مسألة «تلك دعوهم» مع خفاء الإعراب في المسألتين والعلة في منع الأولى الالتباس الذي يؤثر في الحكم، وهذا مفقود في الثانية. فبطل القياس.

(١) الإملاء ١٣١/٢.

(٢) الإملاء ١٣١/٢.

(٣) البحر ٣٠٢/٦، والشواذ ٩١.

(٤) الكشف ٥٦٦/٢.

قوله^(١) :

٣٣٣٢- سأترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فأستريحاً

وقرىء^(٢) شاذاً «فَيَذْمُغُهُ» بضم الميم، وهي محتملة لأن يكون في المضارع لغتان^(٣) : يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ، وأن يكون الأصل الفتح، والضممة للإتباع في حرف الحلق. ويدمغه : أي يصيب دماغه، من قولهم دَمَغْتُ الرجلَ أي : ضَرَبْتُهُ في دماغه كقولهم رَأَسَهُ وَكَبَدَهُ وَرَجَلَهُ، إذا أصاب منه هذه الأعضاء.

قوله : «مما تصِفُون» فيه أوجه، أحدها : أنه متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر أي : استقر لكم الويل من أجل ما تصِفُون. و«مِن» تعليلية. وهذا وجه وجيه. الثاني : أنه متعلق بمحذوف. والثالث : أنه حال من الويل أي : الويل واقعاً مما تصِفُون، كذا قدَّره أبو البقاء^(٤). و«ما» في «مما تصِفُون» يجوز أن تكون مصدرية فلا عائد عند الجمهور، وأن تكون بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة ولا بُد من العائد، عند الجميع، حُذِف لاستكمال الشروط.

آ. (١٩) قوله : ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ : يجوز فيه وجهان، أحدهما : أنه معطوف على «مَنْ» الأولى. أخبر تعالى عن مَنْ في السموات والأرض، وعن مَنْ عنده بأن الكل له في ملكه، وعلى هذا فيكون من باب ذِكْرِ الخاص بعد العام منبهة على شرفه. لأن قوله : «مَنْ في السموات» شَمِلَ مَنْ عنده، وقد مرَّ

(١) تقدم برقم ٦٩٨.

(٢) البحر ٣٠٢/٦.

(٣) قال في القاموس : (دمغ) «وَدَمَغَهُ كَمَنَعَهُ وَنَصَرَهُ».

(٤) الإملاء ١٣١/٢.

- الأنبياء -

نظيره في قوله: «وجبريل وميكال»^(١). وقوله: «لا يَسْتَكْبِرُونَ» على هذا فيه أوجه، أحدها: أنه حال/ مِنْ «مَنْ» الأولى أو الثانية أو منهما معاً. وقال أبو البقاء^(٢): «حال: إمّا مِنْ الأولى أو الثانية على قول مَنْ رَفَعَ بالظرف» يعني أنه إذا جَعَلْنَا «مَنْ» في قوله «وله مَنْ في السموات» مرفوعاً بالفاعلية، والرافع الظرف؛ وذلك على رأي الأخفش، جاز أن يكون «لا يَسْتَكْبِرُونَ» حالاً: إمّا مِنْ «مَنْ» الأولى، وإمّا مِنْ الثانية؛ لأن الفاعل يَجِيءُ منه الحال. ومفهوميّه أنا إذا جَعَلْنَاها مبتدأ لا يَجِيءُ «يَسْتَكْبِرُونَ» حالاً، وكأنه يرى أن الحال لا تَجِيءُ من المبتدأ، وهو رأي لبعضهم. وفي المسألة كلامٌ مقررٌ في غير هذا الموضوع، ويجوزُ أن يكون «لا يَسْتَكْبِرُونَ» حالاً من الضمير المستكن في «عنده» الواقع صلةً، وأن يكون حالاً من الضمير المستكن في «له» الواقع خبراً.

والوجه الثاني من وجهي «مَنْ»: أن تكون مبتدأ، و«لا يَسْتَكْبِرُونَ» خبره، وهذه جملة معطوفة على جملة قبلها. وهل الجملة مِنْ قوله «وله مَنْ في السموات» استثنائية أو معادلة لجملة قوله: «ولَكُمْ الْوَيْلُ» أي: لكم الوَيْلُ، ولِلَّهِ تعالى جميعُ العالمِ عُلُوّه وسُفْلِيّه؟ والأول أظهر.

ولا يَسْتَحْزِرُونَ أي: لا يَكْلُون ولا يَتَعَبُونَ. يقال: اسْتَحْزَرَ البعيرُ أي كَلَّ وَتَعَبَ. قال: علقمة بن عبدة^(٣):

٣٣٣٣- بها جِيفُ الْحَسْرِ فَأَمَّا عِظَامُهَا
فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

(١) الآية ٩٨ من البقرة «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ». وانظر: الدر المصون ٢٢/٢.

(٢) الإملاء ١٣١/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٤.

ويقال: حَسَرَ البعيرُ، وحَسَرْتُهُ أنا، فيكون لازماً ومتعدياً. وأَحَسَرْتُهُ أيضاً. فيكون فَعَلَ وأفْعَلَ بمعنى في أحد وجهي فَعَلَ. قال الزمخشري^(١): «الاستسحارُ مبالغة في الحُصور. فكان الأبلغ في وصفهم أن ينفي عنهم أَدْنَى الحُصور. قلت: في الاستحسار بيان أن ما هُمْ فيه يوجب غاية الحُصور وأقصاه، وأنهم أَحَقُّاء لتلك العبادات الباهظة بأن يَسْتَحْصِرُوا فيما يَفْعَلُونَ» وهو سؤال حسن وجواب مطابق.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يُسَبِّحُونَ﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً من الفاعل في الجملة قبله. و«لا يَفْتَرُونَ» يجوز فيه الاستئناف والحال من فاعل «يُسَبِّحُونَ».

آ. (٢١) قوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾: هذه «أَمْ» المنقطعة، فتَقْدَرُ بـ بل التي لإضراب الانتقال، وبالهزمة التي معناها الإنكار. و«اتَّخَذَ» يجوز أن يكون بمعنى صَنَعَ، فتتعلق «مِنْ» به. وجَوَزُ الشَيْخِ^(٢) أن يكون بمعنى صَيَّرَ التي في قوله: «واتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(٣) قال: «وفيه معنى الاصطفاء والاختيار». و«مِنَ الْأَرْضِ» يجوز أن يتعلّق بالاتخاذ كما تقدّم، وأن يتعلّق بمحذوف على أنها نعت لـ «آلِهَةٍ» أي: مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ.

قوله: «هَمْ يُنْشِرُونَ» جملة في محل نصب صفة لآلهة. وقرأ العامة «يُنْشِرُونَ» بضم حَرَفِ المضارعة مِنْ أَنْشَرَ. وقرأ^(٤) الحسن بفتحها وضم الشين يُقال: أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَوْتَى فَنَشَرُوا، وَنَشَرَ يَكُونُ لازماً ومتعدياً.

(١) الكشاف ٥٦٦/٢.

(٢) البحر ٣٠٤/٦.

(٣) الآية ١٢٥ من النساء.

(٤) الإنحاف ٢٦٢/٢، والقرطبي ٢٧٨/١١، والبحر ٣٠٤/٦.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾: «إلا» هنا صفة للنكرة قبلها بمعنى «غير». والإعراب فيها متعذر، فَجُعِلَ على ما بعدها. وللوصف بها شروطٌ منها: تنكير الموصوف، أو قُرْبُهُ من النكرة بأن يكونَ معرفاً بال الجنسية. ومنها أن يكونَ جمعاً صريحاً كالأية، أو ما في قوة الجمع كقوله^(١):

٣٣٣٤— لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيْرُهُ
وَقَعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذُّكْرُ

فـ «إلا الصَّارِمُ» صفةٌ لغيري لأنه في معنى الجمع^(٢). ومنها أن لا يُحذف موصوفها عكس «غير». وقد اتَّفَقْنَا هذا كله في «إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل» فعليك به. وأنشد سيويه على ذلك قولَ الشاعر^(٣):

٣٣٣٥— وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه
لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقِدَانِ

أي: وكلُّ أخٍ غيرَ الفرقدين مُفَارِقُهُ أخوه. وقد وقع الوصفُ بـ «إلا» كما وقع الاستثناء بـ «غير»، والأصلُ في «إلا» الاستثناء وفي «غير» الصفة. ومن مُلَحٍّ كلامُ أبي القاسم الزمخشري^(٤): «واعلم أن «إلا» وغيرَ يَتَقَارَضَانِ». ولا يجوزُ أن ترتفعَ الجلالةُ على البدلِ مِنْ «آلهة» لفسادِ المعنى. قال

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٦٢، والكتاب ١/٣٧٠.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١٠٠ «ومقتضى كلام سيويه أنه لا يُشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بـ «لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَعَلَيْنَا».

(٣) تقدم برقم ٥٧٩.

(٤) ورد هذا القولُ للزمخشري في كتابه «المفصل». انظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٨٨/٢. ومعنى التقارض أن كل واحد منهما يأخذ من الآخر حكماً يختص به.

الزمخشري^(١) : «فإن قلت : ما مَنَعَكَ من الرفع على البدل؟ قلت : لأن «لو» بمنزلة «إن» في أن الكلام معها موجب، والبدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب كقوله تعالى : «ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرُكَ»^(٢) وذلك لأن أعم العام يصح نفيه ولا يصح إيجابه. فجعل المانع صناعياً مستنداً إلى ما ذكر من عدم صحة إيجاب أعم العام.

وأحسن من هذا ما ذكره أبو البقاء^(٣) من جهة المعنى فقال^(٤) : «ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن المعنى يصير إلى قولك : لو كان فيهما الله لفسدتا، ألا ترى أنك لو قلت : «ما / جاءني قومك إلا زيد» على البدل لكان المعنى : جاءني زيد وحده. ثم ذكر الوجه الذي رد به الزمخشري فقال : «وقيل : يمتنع البدل لأن قبلها إيجاباً». ومنع أبو البقاء^(٥) النصب على الاستثناء لوجهين، أحدهما : أنه فاسد في المعنى، وذلك أنك إذا قلت : «لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم» كان معناه : أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم. فلو نصبت في الآية لكان المعنى : إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة. وفي ذلك إثبات إله مع الله. وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك؛ لأن المعنى : لو كان فيهما غير الله لفسدتا. والوجه الثاني : أن آلهة هنا نكرة، والجمع إذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين؛ إذ لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء».

وهذا الوجه الذي منعه — أعني الزمخشري وأبا البقاء — قد أجازته

(١) الكشف ٥٦٧/٢.

(٢) الآية ٨١ من هود.

(٣) الإملاء ١٣١/٢.

(٤) الإملاء ١٣١/٢.

(٥) المصدر نفسه.

أبو العباس المبرد^(١) وغيره: «أما المبرد فإنه قال: «جاز البدل لأن ما بعد «لو» غير موجب في المعنى. والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف. وفي هذا نظر من جهة ما ذكره أبو البقاء من فساد المعنى.

وقال ابن الضائع^(٢) تابعاً للمبرد: لا يصح المعنى عندي إلا أن تكون «إلا» في معنى «غير» التي يراد بها البدل أي: لو كان فيهما آلهة عوض واحد أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدنا. وهذا المعنى أراد سيبويه^(٣) في المسألة التي جاء بها توطئة.

وقال الشلوبيين في مسألة سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلينا»: إن المعنى: لو كان معنا رجل مكان زيد لغلينا، فـ «إلا» بمعنى «غير» التي بمعنى مكان. وهذا أيضاً جنوح من أبي علي^(٤) إلى البدل. وما ذكره ابن الضائع من المعنى المتقدم مسوَّغ للبدل. وهو جواب عما أفسد به أبو البقاء وجه البدل، إذ معناه واضح، ولكنه قريب من تفسير المعنى لا من تفسير الإعراب.

آ. (٢٤) قوله: «هذا ذكركم من معي»: العامة على إضافة «ذكر» إلى «من» إضافة المصدر إلى مفعوله، كقوله تعالى: «بسؤال نعجتك»^(٥). وقرئ^(٦) «ذكر» بالتنوين فيهما، و«من» مفتوحة الميم، تُؤنّ

(١) مذهبه في المقتضب ٤/٤٠٨ أن إلا وما بعدها نعت بمنزلة غير وما أضيفت إليه، ونقل ابن هشام في المغني ٩٩ ما نقله السمين عنه.

(٢) انظر قول ابن الضائع في المغني ٩٩.

(٣) قال سيبويه ١/٣٧٠: «هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل، وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلينا».

(٤) وهو الشلوبيين.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص، «قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٠٦، والكشاف ٢/٥٦٩، والمحجب ٢/٦١، والقرطبي ١١/٢٨٠، والشواذ ٩١.

المصدرُ ونُصِبَ به المفعولُ كقوله تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مُسْقِبَةٍ يَتِيمًا»^(١).

وقرأ يحيى بن يعمر «ذَكَرُ» بتنوينه و«مِنْ» بكسر الميم، وفيه تأويلان، أحدهما: أنْ ثَمَّ موصوفاً محذوفاً قَامَتْ صِفَتُهُ وهي الظرف مَقَامَهُ. والتقدير: هذا ذَكَرٌ مِنْ كتابٍ معي، وَمِنْ كتابٍ قبلي. والثاني: أنْ «معي» بمعنى عندي. ودخولُ «مِنْ» على «مع» في الجملة نادرٌ؛ لأنها ظرفٌ لا يَتَصَرَّفُ. وقد ضَعُفَ أبو حاتم هذه القراءة، ولم يَرِ لدخولِ «مِنْ» على «مع» وجهاً.

وقرأ طلحةٌ «ذَكَرٌ معي وذَكَرٌ قبلي» بتنوينهما دونَ «مِنْ» فيهما. وقرأت طائفةٌ «ذَكَرُ مَنْ» بالإضافة لـ «مَنْ» كالعامة، «وذَكَرُ مَنْ قَبْلُ»^(٢) بتنوينه وكسرِ ميمِ «مِنْ». ووجهها واضحٌ ممَّا تتقدم.

قوله: «لا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ» العامةُ على نصبِ «الحق». وفيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ به بالفعلِ قبلَه. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكَّد. قال الزمخشري^(٣): «ويجوزُ أنْ يكونَ المنصوبُ أيضاً على التوكيدِ لمضمونِ الجملةِ السابقة، كما تقول: «هذا عبدُ الله الحقُّ لا الباطلُ» فأكَّدَ انتفاءَ العِلْمِ».

وقرأ^(٤) الحسن وابن محيصن وحميد برفعِ «الحق». وفيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والخبرُ مضمَرٌ. والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمَرٍ. قال الزمخشري^(٥): «وقُرِئَ «الحقُّ» بالرفعِ على تَوسِيطِ التوكيدِ بين السببِ والمُسَبَّبِ. والمعنى: أنْ إعراضَهُم بسببِ الجهلِ هو الحقُّ لا الباطلُ».

(١) الآية ١٤ من البلد.

(٢) لم أجد مَنْ نص على هذه القراءة غير السمين.

(٣) الكشاف ٥٦٩/٢.

(٤) الإنحاف ٢٦٢/٢، والبحر ٣٠٦/٦، والقرطبي ٢٨٠/١١، والمحتسب ٦١/٢.

(٥) الكشاف ٥٦٩/٢.

أ. (٢٦) قوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ﴾: «عباد» خبر مبتدأ مضمير أي: هم عباد. و«مُكْرَمُونَ» في العامة^(١) مخفف، وقراءة^(٢) عكرمة مشدداً.

أ. (٢٧) قوله: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ﴾: جملة في محل رفع صفة لـ «عباد». والعامة على كسر الباء في «يَسْبِقُونَهُ» وقرئ^(٣) بضمها. وخرَّجَتْ على أنه مضارع سَبَقَهُ أي غلبه في السبق يُقَال: سابقه فَسَبَقَهُ يسبقه أي: غلبه في السبق. ومضارع فَعَلَ في المغالبة مضموم العين مطلقاً^(٤) إلا في ياءِي العين^(٥) أو اللام^(٦)، والمراد: لا يَسْبِقُونَهُ بقوله، فَعَوِضَ الألف واللام عن الضمة عند الكوفيين، والضمير محذوف عند البصريين أي بالقول منه.

أ. (٢٩) قوله: ﴿فَذَلِكَ نَجْزِيهِ﴾: يجوز في ذلك وجهان أحدهما: أنه مرفوع بالابتداء. وهذا وجه حسن. والثاني: أنه منصوب بفعلٍ مقدر يُفَسِّرُهُ هذا الظاهر. والمسألة من باب الاشتغال. وفي هذا الوجه إضمار عاملٍ مع الاستغناء عنه، فهو مرجوح. والفاء وما في حيزها في موضع جزم جواباً للشرط و«كذلك» نعت لمصدر محذوف أو حال من ضمير المصدر أي: جزاء مثل ذلك الجزاء، أو نجزي الجزاء حال كونه مثل ذلك.

وقرأ العامة «نجزي» بفتح النون. وأبو عبد الرحمن المقرئ^(٧) بضمها.

(١) أي في قراءة العامة.

(٢) البحر ٣٠٧/٦، والكشاف ٥٦٩/٢.

(٣) البحر ٣٠٧/٦، والكشاف ٥٦٩/٢.

(٤) نحو: صارغته فصارغته فانا أضرغته.

(٥) فيكون على يفعل نحو: سائرته فسبرته أسبره.

(٦) نحو: ناهيته فنهيته أنهيه. وانظر الهمع ١٦٣/٢.

(٧) المحتسب ٦١/٢، والبحر ٣٠٧/٦ والمقرئ هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن

القرشي، إمام في القراءات، روى عن نافع وله اختيار في القراءة. مات سنة ٢١٣.

انظر: طبقات القراء ٤٦٤/١.

وجهها أنه مِنْ أَجْزَاءٍ بِالْهَمْزِ، مِنْ أَجْزَائِي كَذَا أَي: كَفَانِي، ثُمَّ خَفَّفَ الْهَمْزَةَ فَانْقَلَبَتْ إِلَى الْيَاءِ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَرَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير «ألم ير» من غير واو. والباقون / بالواو بين همزة الاستفهام و«لم». ونظيرُ حذفِ الواو وإثباتِها [٦٢٩/أ] هنا ما تقدّم في البقرة وآل عمران في قوله «قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا»^(٢) «سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ»^(٣) وقد تقدّم حكمُ ذلك. والرؤية هنا يجوز أن تكونَ قلبيةً، وأن تكونَ بَصَرِيَّةً. فـ «أَنْ» وما في حَيْزِهَا سَادَّةٌ مَسَدٌّ مفعولٌين عند الجمهور على الأول^(٤)، وَمَسَدٌّ واحدٍ والثاني محذوف، عند الأخفش، وسَادَّةٌ مَسَدٌّ واحدٍ فقط على الثاني^(٥).

قوله: «كانتا» الضميرُ يعودُ على السموات والأرض بلفظِ التثنية، والمتقدّم جمعٌ. وفي ذلك أوجه أحدها: ما ذكره الزمخشري^(٦) فقال: «وإنما قيل «كانتا» دون «كُنَّ» لأنَّ المرادَ جماعةُ السمواتِ وجماعةُ الأرضين»^(٧). ومنه قولهم: «لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ» أي: جماعتان. فَعَلَ في المضمَر نحوَ ما فَعَلَ في المظهر. الثاني: قال أبو البقاء^(٨): «الضميرُ يعودُ على الجنسين». الثالث: قال الحوفي^(٩): «قال: كانتا رَتْقًا والسموات جمعٌ لأنه أراد الصُّنْفَيْنِ. قال الأسود ابنُ

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٣٢٣/٢، والبحر ٣٠٨/٦، والتيسير ١٥٥، الحجة ٤٦٧.

(٢) الآية ١١٦ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٨٣/٢.

(٣) الآية ١٣٣ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣٩٤/٣.

(٤) أي على كونها قلبية.

(٥) أي على كونها بصرية.

(٦) الكشف ٥٧٠/٢.

(٧) في المطبوعة «الأرض».

(٨) انظر: البحر ٣٠٨/٦.

(٩) المصدر نفسه.

يَعْقَرُ^(١):

٣٣٣٦- إن المنيّة والحُتُوفَ كلاهما

يُوفي المَخارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

لأنه أراد النوعين، وتبعه ابن عطية في هذا فقال^(٢): «وقال: «وكانتا» من حيث هما نوعان. ونحوه قول عمرو بن شسيم^(٣):

٣٣٣٧- أَلَمْ يُخْزِنِكَ أَنَّ حَبَالَ قَيْسٍ

وَتَغْلِبَ قَدْ تَبَايَنَّا انْقِطَاعًا

وَرَتَقًا: خبرٌ. ولم يُشْنِ لأنه في الأصل مصدرٌ. ثم لك أن تجعله قائماً مقامَ المفعول كالحَلَقِي بمعنى المخلوق، أو تجعله على حَذْفِ مضافٍ أي: ذواتي رَتَقِي. وهذه قراءة الجمهور.

وقرأ^(٤) الحسنُ وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى «رَتَقًا» بفتح التاء وفيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أيضاً، ففيه الوجهان المتقدمان في الساكن التاء. والثاني: أنه فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كالقَبْضِ والنَقْضِ بمعنى المَقْبُوضِ والمَنْقُوضِ، وعلى هذا فكان ينبغي أَنْ يطابقَ بخبره^(٥) في التثنية. وأجاب الزمخشري^(٦) عن ذلك فقال: «هو على تقديرٍ موصوفٍ أي: كانتا شيئاً رَتَقًا». وَرَجَّحَ بعضهم

(١) البحر ٣٠٨/٦، المفضليات ٢١٦. والحُتُوفُ: جمع حَتَفَ وهو الموت. يوفي: يعلو. والمخارِم: جمع مخرم وهو منقطع أنف الجبل. وسوادي: شخصي.

(٢) المحرر ١٣٣/١١.

(٣) المحرر ١٣٣/١١، والبحر ٣٠٨/٦. ولعل اسمه المشهور عُمَيْرُ لأنه المعروف بالقطامي.

(٤) المحتسب ٦١/٢، والقرطبي ٢٨٣/١١، والبحر ٣٠٩/٦.

(٥) كذا في الأصل، ولعلها «خبره» لأنه يتعدى بنفسه.

(٦) الكشف ٥٧٠/٢.

المصدرية بعدم المطابقة في التثنية، وقد عرفت جوابه. وله أن يقول: الأصل عدم حذف الموصوف فلا يُصار إليه دون ضرورة.

والرُّتق: الانضمام. ارْتَقَ حَلَقَه: أي: انضم. وامرأة رَتْقاء أي: مُنسدة الفَرْج، فلم يُمكن جماعها من ذلك. والفَتْق: فصل ذلك المُرْتَقِي، وهو من أحسن البديع هنا؛ حيث قابل الرُّتق بالفَتْق. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: متى رَأَوْهما رَتْقاء حتى جاء تقريرهم بذلك؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أنه وارد في القرآن الذي هو معجز في نفسه، فقام مقام المرئي المشاهد. والثاني: أن تلاصق السماء والأرض وتباينهما كلاهما جائز في العقل فلا بُدَّ للتباين دون التلاصق من مخصص وهو القديم سبحانه».

قوله: «وجعلنا من الماء كل شيء حي» يجوز في «جعل» هذه أن تكون بمعنى «خلق» فتعدى لواحد وهو كل شيء، و«من الماء» متعلق بالفعل قبله. ويجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من «كل شيء» لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له، فلما قُدِّم عليه نُصِبَ على الحال. ومعنى خَلَقَه من الماء أحد شيئين: إما شدة احتياج كل حيوان للماء فلا يعيش بدونه، وإما لأنه مخلوق من النطفة التي تُسمّى ماءً. ويجوز أن تكون «جعل» بمعنى صيّر فتعدى لاثنتين، ثانيهما الجار بمعنى: أنا صيّرنا كل شيء حي بسبب من الماء لا بُدَّ له منه.

والعامة على خفض «حي» صفةً لشيء. وقرأ^(٢) حميد بنصبه على أنه مفعول ثانٍ لجَعَلْنَا. والظرف لغو. ويبعد على هذه القراءة أن يكون «جعل» بمعنى خلق، وأن يتنصب «حيًا» على الحال.

(١) الكشف ٥٧٠/٢.

(٢) الإتحاف ٢٦٣/٢، والبحر ٣٠٩/٦.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَنْ تَمِيدَ﴾: مفعولٌ من أجله أي: أن لا تميدَ فَحَذَفْتُ «لا» لفهم المعنى، أو كراهة أن تميد. وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) فَقَالَ: «مَخَافَةً أَنْ تَمِيدَ». وفيه نظرٌ لأنَّنا جَعَلْنَا الْمَخَافَةَ مُسْنَدَةً إِلَى الْمُخَاطَبِينَ اخْتِلَ شرطٌ من شروطِ النصبِ في المفعولِ له وهو الفاعل^(٢). وَإِنْ جَعَلْنَاهَا مُسْنَدَةً لِفَاعِلِ الْجَعْلِ اسْتَحَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ الْخَوْفُ. وَقَدْ يُقَالُ: يُخْتَارُ أَنْ تُسْنَدَ الْمَخَافَةُ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ. قَوْلُكُمْ: يَخْتَلُ شرطٌ من شروطِ النصب. جوابه: أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوبٍ، بَلْ مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْعِلَةِ الْمَقْدَرِ / وَحَذَفُ حَرْفِ الْجَرِّ مُطَرَّدٌ مَعَ أَنْ وَأَنَّ بِشَرْطِهِ^(٣).

قوله: «فِجَاجاً سُبُلًا» في «فِجَاجاً» وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَ«سُبُلًا» بَدَلٌ مِنْهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ «سُبُلًا» لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ فَلَمَّا قُدِّمَ انْتَصَبَ حَالًا كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٣٣٨- لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلُ

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَجِيئُهُ صِفَةً فِي الْآيَةِ الْآخَرَى، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا»^(٥). قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «فَإِنْ قُلْتُ: فِي الْفِجَاجِ مَعْنَى الْوَصْفِ، فَمَا لَهَا قُدِّمَتْ عَلَى السُّبُلِ وَلَمْ تُؤَخَّرْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لِتَسْلُكُوا

(١) الإملاء ١٣٢/٢.

(٢) أي اتحاد الفاعل.

(٣) شرط عدم الالتباس مع الحذف.

(٤) تقدم برقم ٦٠٨.

(٥) الآية ٢٠ من نوح.

(٦) الكشف ٥٧٠/٢.

منها سُبُلًا فِجَاجًا؟ قلت: لم تُقَدِّم وهي صفة ولكن جُعِلَتْ حالاً كقوله^(١):

٣٣٣٩- لِعَزَّةٍ مُّوْجِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ

.....

فإن قلت: ما الفرق بينهما من جهة المعنى؟ قلت: أحدهما إعلام بأنه جعل فيها طرقاً واسعة. والثاني: أنه حين خلقها خلقها على تلك الصفة، فهو بيان لما أت بهم ثمة.

قال الشيخ^(٢): «يعني بالإبهام أن الوصف لا يلزم أن يكون الموصوف متصفاً به حالة الإخبار عنه، وإن كان الأكثر قيامه به حالة الإخبار عنه. ألا ترى أنه يُقال: مررت بوخشي القتال حمزة، وحالة المرور لم يكن قائماً به قتل حمزة»^(٣).

والفُجُ: الطريق الواسع. والجمعُ: الفِجَاجُ.

والضميرُ في «فيها» يجوز أن يعود على الأرض، وهو الظاهرُ كقوله: «وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا لِّتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا»^(٤) وأن يعود على الرُؤَاسِي، يعني أنه جعل في الجبال طرقاً واسعة.

(١) البيت لكثير عزة، وليس في قصائد ديوانه، وإنما هو في الأبيات المنسوبة له ص ٥٣٦ وعجزه:

عفاه كلُّ أنْحَمَ مستديمٌ

وهو في ابن يعيش ٦٢/٢، ٦٤، والخزانة ٥٣١/١، وشرح التصريح ٣٧٥/١. والأسحَم: السحاب الأسود الذي امتلأ ماءً. والمستديم: السحاب الممطر.

(٢) البحر ٣٠٩/٦.

(٣) وقال بعد ذلك: «وأما الحال فهي هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبار».

(٤) الآية ١٩ من نوح.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا﴾: جملة استثنائية، وَيَضَعُفُ جَعْلُهَا حالاً مقدرةً. وقرأ^(١) مجاهد وحמיד «عن آياتها» بلفظ الإفراد. جَعَلَ الخلق آيةً، وهي مشتملة على آيات، أو أطلق الواحد وأراد به الجنس.

آ. (٣٣) قوله: ﴿كُلُّ﴾: أي: كلُّ منهما أي: من الشمس والقمر، أو منها أي: من الليل والنهار والشمس والقمر. و«يَسْبَحُونَ» يجوز أن يكون خبر «كُلُّ» على المعنى. و«في فلك» متعلق به، ويجوز أن يكون حالاً. والخبر الجارُّ وهو «في فلك». وهذا الذي: ذَكَرْتُهُ من كون المضاف إليه يجوز أن يُقَدَّرَ بالأربعة الأشياء^(٢) المذكورة. ذكره أبو البقاء^(٣). وأما غيره فلم يذكر إلا أن المضاف إليه الشمس والقمر. وهو الظاهر؛ لأن السباحة من صفتيهما دون الليل والنهار، وعلى هذا فيُعْتَدَرُ عن الإتيان بضمير الجمع، وعن كونه جَمْعٌ مَنْ يَعْقِلُ.

أما الأول فقليل: إنما جُمِعَ لأنَّ ثَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديره: والنجوم، كما دَلَّتْ عليه آياتٌ أُخَرُ. وقال الزمخشري^(٤): «الضمير للشمس والقمر، والمراد بهما جنس الطوالع كل يومٍ وليلةٍ، جعلوها متكاثرةً لتكاثر مطالعها، وهو السبب في جمعهما بالشموس والأقمار». انتهى. والذي حَسَّنَ ذلك كونه رأس آية.

وقال أبو البقاء^(٥): «يَسْبَحُونَ» خبر «كُلُّ» على المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ إذا سَبَحَ فكلُّها تَسْبَحُ. وقيل: يَسْبَحُونَ على هذا الوجه حال. والخبر «في فلك».

(١) البحر ٣١٠/٦.

(٢) كذا على اللغة المرجوحة، والراجحة هي دخول ال على المضاف إليه فحسب.

(٣) الإملاء ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٤) الكشف ٥٧١/٢.

(٥) الإملاء ١٣٣/٢.

وقيل: التقدير: كلها، والخبر «يَسْبَحُونَ»، وأتى بضمير الجمع على معنى «كل». وفي هذا الكلام نظر: من حيث إنه لما جَوَزَ أن يكون المضاف إليه شيئين جعل الخبر الجار، و«يَسْبَحُونَ» حالاً، فراراً من عدم مطابقة الخبر للمبتدأ، فَوَقَعَ في تخالف الحال وصاحبها.

وأما الثاني^(١) فلا أنه لما أَسْنَدَ إليها السباحة التي هي من أفعال العقلاء جَمَعَهَا جَمَعَ العقلاء كقوله: «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٢) و«أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٣).

وهذه الجملة^(٤) يجوز أن تكون لا محل لها من الإعراب لاستئنافها. ويجوز أن يكون محلها النصب على الحال. فإن قلنا: إن السباحة تُنسَبُ إلى الليل والنهار، كما تقدّم نقله عن أبي البقاء في أحد الوجهين فتكون حالاً من الجميع. وإن كان لا يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إليهما كانت حالاً من الشمس والقمر. وتأويل الجمع قد تقدّم. قال الشيخ^(٥): «أَوْ مَحَلُّهَا النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَتَّصِفَانِ بِأَنَّهُمَا يَجْرِيَانِ فِي فَلَكٍ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَهَذَا مُتَبَرِّجَةً» انتهى. وهذا قد سبقه إليه الزمخشري^(٦) فنقله عنه، يعني أنه قد دَلَّ دليل على أن الحال من بعض ما تقدّم كما في المثال المذكور.

والسباحة: العوم في الماء. وقد يُعْبَرُ به عن مطلق الذهاب، وقد تقدّم اشتقاقه في «سُبْحَانِكَ»^(٧).

(١) وهو الاعتذار عن جمع مَنْ يعقل.

(٢) الآية ٤ من يوسف.

(٣) الآية ١١ من فصلت.

(٤) أي: «يسبحون».

(٥) البحر ٣١٠/٦.

(٦) الكشف ٥٧١/٢.

(٧) لم يسبق له ذلك.

أ. (٣٤) قوله: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ﴾: قد تقدّم نظير ذلك في آل عمران عند قوله: «أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ»^(١). وفي هذه الآية دليل لمذهب سيبويه^(٢): وهو أنه إذا اجتمع شرط واستفهام^(٣) أجيب الشرط. فتكون الآية قد دخلت فيها همزة الاستفهام على جملة الشرط. والجملة المقترنة بالفاء جواب الشرط، وليست مصب الاستفهام، وزعم يونس^(٤) أن الاستفهام / مُنْصَبٌ على الجملة المقترنة بالفاء، وأن الشرط معترض بين الاستفهام وبينها، وجوابه محذوف. وليس بشيء إذ لو كان كما قال لكان التركيب: أفإن مِتَّ هم الخالدون، بغير فاء. وكأن ابن عطية^(٥) نحا منحى يونس فإنه قال: «وَأَلْفُ الاستفهام داخلَةٌ في المعنى على جواب الشرط».

أ. (٣٥) قوله: ﴿فَتَنَةٌ﴾: في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله. الثاني: أنه مصدر في موضع الحال أي: فاتنين. الثالث: أنه مصدر من معنى العامل لا من لفظه؛ لأن الابتلاء فتنة فكأنه قيل: نَفَتْنَكُمْ فتنة.

وقرأ العامة «تُرْجَعُونَ» بناء الخطاب مبنياً للمفعول. وغيرهم ببناء الغيبة على الالتفات^(٦).

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران، وانظر: الدر المصون ٤١٦/٣.

(٢) الكتاب ٤٤٤/١.

(٣) في الأصل «وقسم» وهو سهو.

(٤) الكتاب ٤٤٤/١، والارتشاف ٥٥٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/٢،

وشرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٢.

(٥) المحرر ١٣٤/١١.

(٦) قال في السبعة ٤٢٩: روى عباس عن أبي عمرو «يُرْجَعُونَ».

آ. (٣٦) قوله: ﴿إِنْ يَتَّخِذْوكُمْ﴾: «إِنْ» هنا نافية، وهي وما في حيزها جوابُ الشرط بـ «إِذَا»، و«إِذَا» مخالفةٌ لأدواتِ الشرط في ذلك، فلإن أدواتِ الشرط متى أُجِيبَتْ بـ «إِنْ» النافية أو بـ «مَا» النافية وَجَبَ الإتيانُ بالفاءِ تقول: إِنْ أَتَيْتَنِي فَإِنْ أَهْتَكْ وفما أَهْتَكْ. وتقول: إِذَا أَتَيْتَنِي مَا أَهْتَكْ بغير فاءٍ يَدُلُّ له قوله تعالى: «وَإِذَا تَلَّيْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا»^(١).

و«اتَّخَذَ» هنا متعديةٌ لاثنتين. و«هَزُوا» هو الثاني: إمَّا على حذفِ مضافٍ، وإمَّا على الوصفِ بالمصدرِ مبالغةً، وإمَّا على وقوعه مَوْقَعِ اسمِ المفعول.

وفي جواب «إِذَا» قولان، أحدهما: أنه «إِنْ» النافية، وقد تقدَّم ذلك. والثاني: أنه محذوفٌ، وهو القولُ الذي قد حكى به الجملةُ الاستفهاميةُ في قوله: «أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ» إذ التقديرُ: وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا يَقُولُونَ: أَهَذَا الَّذِي. وتكونُ الجملةُ المنفيةُ معترضةً بين الشرط وبين جوابه المقدر.

قوله: «وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ» «هُمْ» الأولى مبتدأٌ مخبرٌ عنه بـ «كَافِرُونَ»، و«بِذِكْرٍ» متعلقٌ بالخبر. والتقديرُ: وَهُمْ كَافِرُونَ بِذِكْرٍ. و«هُمْ» الثاني تأكيدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً، فوقع الفصلُ بين العاملِ^(٢) ومعموله^(٣) بالمؤكَّد، وبين المؤكَّدِ^(٤) والمؤكَّدِ^(٥) بالمعمولِ.

وفي هذه الجملة قولان، أحدهما: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ

(١) الآية ٢٥ من الجاثية.

(٢) العامل «كَافِرُونَ».

(٣) المعمول «بِذِكْرٍ».

(٤) المؤكَّد «هُمْ» الأولى.

(٥) المؤكَّد «هُمْ» الثانية.

فاعل القول المقدّر أي: يقولون ذلك وهم على هذه الحالة. والثاني: أنها حالٌ من فاعل «يَتَّخِذُونَكَ» ، وإليه نحا الزمخشريُّ ، فإنه قال^(١) : «والجملة في موضع الحال أي: يَتَّخِذُونَكَ هُزُؤاً وهم على حالٍ هي أصلُ الهُزءِ والسخرية ، وهي الكفرُ بالله» .

آ. (٣٧) قوله : ﴿مِنْ عَجَلٍ﴾ : فيه قولان ، أحدهما : أنه من باب القلب . والأصل : خُلِقَ الْعَجَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ لشدّةِ صدورِهِ منه وملازمته له . وإلى هذا ذهب أبو عمرو . وقد يتأيد هذا بقراءة عبد الله^(٢) «خُلِقَ الْعَجَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ» والقلبُ موجودٌ . قال الشاعر^(٣) :
حَسَرْتُ كَفِّيَ عَنِ السَّرْبَالِ أَخَذَهُ

يريد : حسرتُ السَّرْبَالِ عن كفي . ومثله في الكلام : «إِذَا طَلَعَتِ الشُّعْرَى اسْتَوَى الْعُودُ عَلَى الْحِرْبَاءِ»^(٤) وقالوا : عَرَضَتِ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ . وقد قَدِّمْتُ منه أمثلةً^(٥) غير هذه . إلا أن بعضهم يَخْصُهُ بالضرورة ، وقد قَدِّمْتُ فيه مذاهبَ ثلاثة .

(١) الكشف ٥٧٢/٢ .

(٢) البحر ٣١٢/٦ .

(٣) البيت لتميم بن أبي بن مقبل وتمام روايته في الجمهرة ٨٦٢/٢ .

حَسَرْتُ عَنْ كَفِّي السَّرْبَالِ أَخَذَهُ

فَرْدًا يُجَرُّ عَلَى أَيْدِي الْمُفْدِينِ

وهو في البحر ٣١٣/٦ ، والمحزر ١١/١٣٧ . وانظر في شواهد القلب : أمالي

الشجري ٣٦٦/١ ، والمغني ٩١١ ، وشرح جمل الزجاجي ١٨١/٢ ، ٦٠٢ .

(٤) الشعري : كوكب تير يطلع عند شدة الحر . والحرباء : دُوَيْبَةٌ تعانق عوداً وتدور مع

عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب . انظر : أمالي الشجري ٣٦٧/١ .

(٥) انظر : الدر المصون ٥٢١/٣ .

والثاني^(١) : أنه لا قلب فيه وفيه تأويلات، أحسنها : أن ذلك على المبالغة، جعل ذات الإنسان كأنها خلقت من نفس العجلة، دلالة على شدة اتصاف الإنسان بها، وأنها مادته التي أخذ منها. ومثله في المبالغة من جانب النفي قوله عليه السلام : «لست من الدد، ولا الدد مني»^(٢) والدد : اللبب. وفي لغات : «دد» محذوف اللام و«ددا» مقصوراً كـ «عصا» و«دذن» بالنون. وألفه في إحدى لغاته مجهولة الأصل لا ندري : أهي عن ياء أو^(٣) واو؟.

وقيل : العجل : الطين بلغة حمير، أنشد أبو عبيدة^(٤) على ذلك لشاعرٍ منهم^(٥) :

٣٣٤١- النُّبُعُ فِي الصُّخْرَةِ الصُّمَاءُ مَنِيَّتُهُ
وَالنُّخْلُ مَنِيَّتُهُ فِي الْمَاءِ وَالْعَجَلُ
قال الزمخشري^(٦) بعد إنشاده عَجَزَ هذا البيت : «والله أعلم بصحته» وهو معذور.

وهذا الجارُّ يحتملُ تعلقه بـ «خُلِقَ» على المجاز أو الحقيقة المتقدمين، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ كأنه قيل : خُلِقَ الإنسان عَجَلًا. كذا قال أبو البقاء^(٧). والاولُ أولى.

(١) في قوله تعالى : «مِنْ عَجَلٍ».

(٢) رمز له السيوطي في الجامع الصغير ٣٤٧/٢ بالصحة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ٢٦٦.

(٣) الصواب «أم».

(٤) ليس في كتابه المجاز.

(٥) لم أعتد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٤٥/٣، والقرطبي ٢٨٩/١١، واللسان (عجل).

(٦) الكشف ٥٧٣/٢.

(٧) الإملاء ١٣٣/٢.

وقرأ العامة «خُلِقَ» مبنياً للمفعول. «الإنسان» مرفوعاً لقيامه مقامَ الفاعل.
 وقرأ^(١) مجاهد وحמיד وابن مقسم «خَلَقَ» مبنياً للفاعل. «الإنسان» نصباً مفعولاً
 به.

آ. (٣٨) قوله: ﴿مَتَى هَذَا﴾: «متى» خبرٌ مقدمٌ، فهي في محلِّ
 رفعٍ. وزعم بعضُ أهلِ الكوفة^(٢) أنها في محلِّ نصبٍ على الظرفِ. والعاملُ
 فيها فعلٌ مقدرٌ رافعٌ لهذا. والتقديرُ: متى يجيءُ هذا الوعدُ، أو متى يأتي؟
 ونحوه. والأولُ هو المشهور^(٣).

آ. (٣٩) قوله: ﴿لَوْ يَعْلَمُ﴾: جوابها مقدرٌ لأنه أبلغ في الوعيد.
 [٦٣٠/ب] فقدره الزمخشري^(٤): «لَمَا كَانُوا بِتِلْكَ الصِّفَةِ / مِنَ الْكُفْرِ وَالِاسْتِهْزَاءِ
 وَالِاسْتِعْجَالِ، وَلَكِنْ جَهَلَهُمْ بِهِ هُوَ الَّذِي هُوَ عَنْدهُمْ». وقدره ابنُ عطية^(٥):
 «لَمَا اسْتَعْجَلُوا». وقدره الحوفي «لَسَارَعُوا». وقدره غيرُهم «لَعَلِمُوا صَحَّةَ
 البعث».

و«حينَ» مفعولٌ به لـ «عَلِمُوا» وليس منصوباً على الظرفِ. أي:
 لو يَعْلَمُونَ وقتَ عدمِ كَفِّ النارِ. وقال الزمخشري^(٦): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «يعْلَمُ»
 متروكاً بلا تَعْدِيَةٍ بمعنى: لو كان معهم علمٌ ولم يكونوا جاهلينَ لَمَا كَانُوا

(١) البحر ٣١٣/٦، والكشاف ٥٧٣/٢.

(٢) انظر: البحر ٣١٣/٦.

(٣) هي ظرف زمان عند الجميع، ولكن اختلفوا في متعلقه: فهل يتعلق بفعل محذوف
 تقديره: متى يجيء، أو متعلق بخبر محذوف تقديره: هذا الوعد كائن متى؟

(٤) الكشاف ٥٧٣/٢.

(٥) المحرر ١٣٨/١١.

(٦) الكشاف ٥٧٣/٢.

مُسْتَعَجِلِينَ. و«حِينَ» منصوبٌ بمضميرٍ أي: حين لا يَكْفُونَ عن وجوههم النار يعلمون أنهم كانوا على الباطل»، وعلى هذا ف«حين» منصوبٌ على الظرف لأنه جَعَلَ مفعولَ العلمِ «أنهم كانوا».

وقال الشيخ^(١): «والظاهر أن مفعولَ «يعلم» محذوفٌ لدلالة ما قبله أي: لو يعلم الذين كفروا مجيء الموعود الذي سألوا عنه واستنبطوه. و«حين» منصوبٌ بالمفعول الذي هو «مجيء». ويجوز أن يكونَ من بابِ الإعمالِ على حَذْفِ مضافٍ، وأعملُ الثاني. والمعنى: لو يعلمون مباشرة النار حين لا يَكْفُونَهَا عن وجوههم».

آ. (٤٠) قوله: ﴿بَعَثَ﴾: في موضعٍ نصبٍ على الحالِ أي مباغتهً. والضميرُ في «تأتيهم» يعودُ على النار. وقيل: يعودُ على الحين لأنه في معنى الساعة. وقيل: على الساعة التي يُصَيِّرُهم فيها إلى العذاب. وقيل: على الوعد؛ لأنه في معنى النار التي وُعِدُواها، قاله الزمخشري^(٢) وفيه تكلفٌ.

وقرأ^(٣) الأعمش: «بل تأتيهم» بياء الغيبة. «بَعَثَ» بفتح الغين. «فَيَهْتَهُم» بالياء أيضاً. فأما الياءُ فأعاد الضميرَ على الحين أو على الوعد. وقال بعضهم: «هو عائدٌ على النار، وإنما ذُكِرَ ضميرها لأنها في معنى العذاب، ثم راعى لفظ النار فأنت في قوله «رَدَّها».

وقوله: «بل تأتيهم» إضرابٌ انتقالٍ. وقال ابن عطية^(٤): «بل» استدراكٌ مقدرٌ قبله نفياً، تقديره: «إنَّ الآياتِ لا تأتي على حَسَبِ اقتراحهم». وفيه نظرٌ؛

(١) البحر ٣١٣/٦.

(٢) الكشاف ٥٧٣/٢.

(٣) البحر ٣١٤/٦.

(٤) المحرر ١٣٨/١١.

- الأنبياء -

لأنه يصير التقدير: لا تأتيهم الآيات على حسب اقتراحهم، بل تأتيهم بغتة، فيكون الظاهر أن الآيات تأتي بغتة، وليس ذلك مُراداً قطعاً. وإن أراد أن يكون التقدير: بل تأتيهم الساعة أو النار فليس مطابقاً لقاعدة الإضراب.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾: متعلق بـ «يَكُلُوكُمْ» على حذف مضاف أي من أمر الرحمن أو بأسه كقوله: «يحفظونه من أمر الله»^(١). و«بالليل» بمعنى في الليل. والكلاءة: الحفظ يقال: كَلَاهُ اللَّهُ يَكُلُوهُ اللَّهُ كِلَاءَةً بالكسر. كذا ضبطه الجوهري^(٢) فهو كَالِيٌّ وَمَكْلُوءٌ. قال ابن هرمة^(٣):

٣٣٤٢- إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكُلُوهَا

ضُنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوهَا

واكْتَلَاتُ مِنْهُ: احْتَرَسْتُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ النَّبَاتُ كَلَاءً؛ لِأَنَّهُ يَتَقَوَّمُ بُنْيَةً الْبَهَائِمِ وَتُحْرَسُ. ويقال^(٤): «بَلَغَ اللَّهُ بِكَ أَكْلًا الْعُمَرِ» والمَكْلَاءُ: موضعُ تَحْفَظُ فِيهِ السَّفَنُ. وفي الحديث^(٥): «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ» أي: بَيْعِ الدِّينِ بِالْدِّينِ؛ كَأَنَّ كَلَاءً مِنْ رَبِّ الدِّينَيْنِ يَكُلُ الْآخَرَ أَي: يَرَاهُ^(٦).

(١) الآية ١١ من الرعد.

(٢) الصحاح (كلأ) ٦٩/١.

(٣) اللسان (كلأ)، والماوردي ٤٥/٣، ومجاز القرآن ٣٩/٢، والقرطبي ٢٩١/١١.

(٤) انظر: اللسان (كلأ) وشرحه بقوله: «أي أقصاه وآخره وأبعده».

(٥) انظر: النهاية ١٩٤/٤ وقال: «أي النسبة بالنسبة، وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حلَّ الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بغيته إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض».

(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٢٠/١: «في وجوه كثيرة من البيع منها: أن يُسَلِّمَ الرجل إلى الرجل مئة درهم إلى سنة في كُرَّ طعام لكَرَّ. فإذا انقضت السنة وحلَّ الطعام عليه قال الذي عليه الطعام للدافع: ليس عندي طعام لكن يعني هذا الكُرَّ =

وقوله: «بل هم» إضرابٌ عن ما تَضَمَّنَه الكلامُ الأول من النفي، إذ التقدير: ليس لهم كاليء ولا مانعٌ غيرُ الرحمن.

وقرأ^(١) الزهري وابن القعقاع^(٢) «يَكْلُوكُمْ» بضمِّ خفيفةٍ دونَ همزٍ. وحكى الكسائي والفراء^(٣) «يَكْلُوكُمْ» بفتح اللام وسكون الواو ولم أعرفها قراءةً، وهو قريبٌ من لغةٍ مَنْ يَخْفَفُ «أَكَلْتُ الكلا على الكَلَو» وفقاً إلا أنه أجرى الوصل مُجرى الوقف.

آ. (٤٣) قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ﴾: «أم» منقطعةٌ أي: بل ألهم آلهة. وقد تقدم ما فيها. وقوله: «مِنْ دُونِنَا» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «تَمْنَعُهُمْ» قيل: والمعنى: ألهم آلهةً تجعلُهُم في مَنَعَةٍ وعِزٍّ. وإلى هذا ذهب الحوفي. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «آلهة» أي: آلهةٌ من دُونِنَا تمنعُهُمْ؛ ولذلك قال ابن عباس: «إنَّ في الكلام تقدماً وتأخيراً». وقوله: «لا يستطيعون» مستأنفٌ فلا محلَّ له، ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «آلهة» وفيه بُعْدٌ من حيث المعنى.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾: قرأ ابنُ عامر^(٤) هنا «ولا تُسْمِعُ» بضمِّ التاء للخطابِ وكسر الميم، «الصُّمُّ الدعاء» منصوبين. وقرأ ابنُ كثير

= بمثني درهم إلى شهر. فهذه نسيئة انتقلت إلى نسيئة وكل ما أشبه ذلك. ولو كان قَبْضُ الطعام ثم باعه منه أو من غيره بنسيئة لم يكن كالثأ بكاليء».

(١) البحر ٣١٤/٦.

(٢) وهو يزيد بن القعقاع أبو جعفر وتقدمت ترجمته.

(٣) معاني القرآن له ٢٠٤/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والحجة ٤٦٧، والبحر ٣١٠/٦، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ٢٩٢/١١، والنشر ٣٢٣/٢، والشواذ ٩١.

كذلك في النمل^(١) والروم^(٢). وقرأ باقي السبعة بفتح ياء الغيبة والميم^(٣)، «الصُّمُّ» بالرفع، «الدعاء» بالنصب في جميع القرآن.

وقرأ الحسن كقراءة ابن عامر إلا أنه بياء الغيبة وروى عنه ابن خالويه^(٤) «ولا يُسْمَعُ» بياء الغيبة مبنياً للمفعول، «الصُّمُّ» رفعاً، «الدعاء» نصباً. وروى عن أبي عمرو بن العلاء «ولا يُسْمَعُ» بضم الياء من تحت وكسر الميم «الصُّمُّ»، نصباً «الدعاء» رفعاً.

فأما قراءة ابن عامر^(٥) وابن كثير فالفاعل فيها ضميرُ المُخاطَبِ وهو الرسولُ عليه السلام، فانتصب «الصُّمُّ» و«الدعاء» على المفعولين، وأولُّهما هو الفاعلُ المعنوي. وأما قراءة الجماعة فالفعلُ مسندٌ لـ «الصُّمِّ» فانتصب الدعاءُ مفعولاً به / وأما قراءة الحسن^(٦) الأولى فأسند الفعلُ فيها إلى ضميرِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم. وهي كقراءة ابن عامر في المعنى. وأما قراءته الثانية^(٧) فإنه أسند الفعلُ فيها إلى «الصُّمِّ» قائماً مقامَ الفاعلِ، فانتصب الثاني وهو «الدعاء».

وأما قراءة أبي عمرو^(٨) فإنه أسند الفعلُ فيها إلى الدعاء على سبيل الاتساع، وحذف المفعول الثاني للعلم به. والتقدير: ولا يُسْمَعُ الدعاءُ الصُّمُّ

(١) الآية ٨٠ (السبعة ٤٨٦) «ولا يُسْمَعُ الصُّمُّ».

(٢) الآية ٥٢ (السبعة ٥٠٨) «ولا يُسْمَعُ الصُّمُّ».

(٣) أي وفتح ميم يُسْمَعُ.

(٤) الشواذ ٩١.

(٥) «ولا تُسْمَعُ الصُّمُّ الدعاء».

(٦) «ولا يُسْمَعُ الصُّمُّ الدعاء».

(٧) «ولا يُسْمَعُ الصُّمُّ الدعاء».

(٨) «ولا يُسْمَعُ الصُّمُّ الدعاء».

— الأنبياء —

شيئاً البتة. ولَمَّا وصل أبو البقاء إلى هنا قال^(١): «وَلَا يَسْمَعُ» فيه قراءات وجوهها ظاهرة ولم يَذْكُرْها.

و [قوله]: «إِذَا» في ناصبه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ «يَسْمَعُ». الثاني: أَنَّهُ «الدَّعَاءُ» فَأَعْمَلَ الْمَصْدَرَ الْمَعْرُوفَ بِـ أَلْ، وَإِذَا أَعْمَلُوهُ فِي الْمَفْعُولِ الصَّرِيحِ^(٢) فِي الظَّرْفِ أُخْرَى.

آ. (٤٦) قوله: ﴿نَفْحَةٌ﴾: قال الزمخشري^(٣): «فِي هَذَا ثَلَاثُ مِبَالِغَاتٍ: لَفْظُ الْمَسِّ وَمَا فِي النِّفْحِ مِنْ مَعْنَى الْقَلَّةِ وَالنَّزَارَةِ. يُقَالُ: نَفَحْتُ الدَّابَّةَ: رَمَحْتَهُ رَمْحًا سِيرًا. وَنَفَحَهُ بَعْطِيَّةً أَيْ: بَنَائِلَ قَلِيلٍ، وَلِبْنَاءِ الْمَرْءِ مِنْهُ أَيْ: بِأَدْنَى إصَابَةٍ يَخْضَعُونَ. وَالنَّفْحُ: الْخَطَرَةُ. وَنَفَحَ لَهُ مِنْ عَطَائِهِ: أَيْ رَضَخَ لَهُ بِشْيءٍ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

٣٣٤٣ — إِذَا رَيْدَةً مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحْتُ لَهُ
أَتَاهُ بِرِيَّاهَا خَلِيلٌ يَوَاصِلُهُ
و «من عذاب» صفة لـ «نَفْحَةٌ».

آ. (٤٧) قوله: ﴿الْقِسْطُ﴾: فِي نَصَبِ «الْقِسْطِ» وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ نَعَتْ لِلْمَوَازِينِ، وَعَلَى هَذَا: فَلِمَ أُفْرِدَ؟ وَعَنْهُ جَوَابَانِ، أَحَدُهُمَا:

(١) الإملاء ١٣٣/٢.

(٢) نحو قول الشاعر:

.....
فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

(٣) الكشف ٥٧٤/٢.

(٤) البيت لأبي حية النميري، وهو في اللسان (ريد)، والخزانة ١٥٢/٣، والعيني ٣٨٦/٣، والدرر ١٨٠/١. والهمع ١٢/١، والبحر ٢٩٤/٦. وريح رَيْدَةٌ وَرَادَةٌ وَرَيْدَانَةٌ أَيْ لَيْتَةُ الْهَوْبِ. وَرِيَّاهَا: رَائِحَتُهَا.

أنه في الأصل مصدر، والمصدر يوحد مطلقاً. والثاني: أنه على حذف مضاف. الوجه الثاني: أنه مفعول من أجله^(١) أي: لأجل القسط. إلا أن في هذا نظراً من حيث إن المفعول له إذا كان معرفاً بال يقل تجرؤه من حرف العلة تقول: جئت للإكرام، ويقل: جئت للإكرام، كقول الآخر^(٢):

٣٣٤٤ — لَا أَقْعُدُ الْجِبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
وقرى^(٣) «القِصْطُ» بالصاد لأجل الطاء، وقد تقدم^(٤).

قوله: «ليوم القيامة» في هذه اللام أوجه، أحدها: قال الزمخشري^(٥): «مثلها في قولك: جئت لخمس خلون من الشهر، ومنه بيت النابغة^(٦)».

٣٣٤٥ — تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا

لستة أعوام وذا العام سابع
والثاني: أنها بمعنى في. وإليه ذهب ابن قتيبة^(٧) وابن مالك^(٨). وهو رأي الكوفيين^(٩) ومنه عندهم: «لَا يُجَلِّيْهَا لَوْقَتَهَا [الْأَهْوَى]^(١٠)» وكقول مسكين

(١) وهو رأي ابن مالك في شرح عمدة الحفاظ ٣٩٨.

(٢) تقدم برقم ٢٣٦.

(٣) البحر ٣١٦/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٦٤/١.

(٥) الكشاف ٣٩٨/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٩٨ أي معنى بعد. وانظر في وقوع اللام بمعنى بعد: المغني ٢٨١.

(٧) لم ير هذا التفسير في كتابيه الغريب والمشكل.

(٨) لم أقف على هذا الرأي له في كتبه التي عدت إليها.

(٩) معاني القرآن للقرطبي ٢٠٥/٢.

(١٠) الآية ١٨٧ من الأعراف.

الدارمي^(١) :

٣٣٤٦ — أولئك قومي قد مضوا لسبيلهم
كما قد مضى من قبل عاد وثبع

وكقول الآخر^(٢) :

٣٣٤٧ — وكل أب وابن وإن عمراً معاً
مقيمين مفقود لوقت وفاقد

والثالث: أنها على بابها من التعليل، ولكن على حذف مضاف.

أي: لحساب يوم القيامة.

قوله: «شيئاً» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً^(٣)، وأن يكون مصدرأ، أي:
شيئاً من الظلم.

قوله: «مِثْقَال» قرأ^(٤) نافع هنا وفي لقمان^(٥) برفع «مِثْقَال» على أن «كان»
تامة، أي: وإن وجد مثقال. والباقون بالنصب على أنها ناقصة، واسمها مضمَر
أي: وإن [كان] العمل. و«مِنْ خَرْدَل» صفة لحبة.

وقرأ العامة «أَتَيْنَا» من الإتيان بقصر الهمزة أي: جئنا بها، وكذا قرأ^(٦)
ابن مسعود وهو تفسير معنى لا تلاوة. وقرأ ابن عباس ومجاهد وسعيد وابن أبي

(١) الخزانة ١١٧/٢، والبحر ٣١٦/٦.

(٢) لم أهتم إلى قائله. وهو في البحر ٣١٦/٦.

(٣) المفعول الأول هو نائب الفاعل «نفس».

(٤) السبعة ٤٢٩، والنشر ٣٢٤/٢، والتيسير ١٥٥، والبحر ٣١٦/٦، والحجة ٢٤٩.

(٥) الآية ١٦ «إِنْ تَكُ مِثْقَال حَبَّة».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٦/٦، والقرطبي ٢٩٤/١١، والمحجب ٦٣/٢.

— الأنبياء —

إسحاق والعلاء بن سبابة^(١) وجعفر بن محمد «آئينا» بمدّ الهمزة وفيها أوجه، أحدها: — وهو الصحيح — أنه فاعلنا من المواتاة وهي المجازاة والمكافأة. والمعنى: جازينا بها، ولذلك تعدى بالباء. الثاني: أنها مُفاعلة من الإتيان بمعنى المجازاة والمكافأة لأنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء، قاله الزمخشري^(٢). الثالث: أنه أفعل من الإتياء. كذا توهم بعضهم وهو غلط. قال ابن عطية^(٣): «ولو كان آئينا أعطينا لما تعدى بحرف جرّ. ويوهن هذه القراءة أن بدل الواو المفتوحة همزة ليس بمعروف، وإنما يُعرف ذلك في المضمومة والمكسورة» يعني أنه كان من حقّ هذا القارئ أن يقرأ «واتينا» مثل واطبنا؛ لأنها من المواتاة على الصحيح، فأبدل هذا القارئ الواو المفتوحة همزة. وهو قليل ومنه أخذ «واتاه».

وقال أبو البقاء^(٤): «ويقرأ بالمدّ بمعنى جازينا بها، فهو يقرب من معنى أعطينا؛ لأنّ الجزاء إعطاء، وليس منقولاً من آئينا؛ لأن ذلك لم يُنقل عنهم. وقرأ حميد «آئينا» من الثواب. والضمير في «بها» عائد على المثقال، وأنت ضميره لإضافته لمؤث فهو كقوله^(٥):

— ٣٣٤٨ —

كما شَرِقتْ صدرُ القنّاة من الدّم

(١) العلاء بن سبابة شيخ الفراء ورد اسمه في الارتشاف ٤٠٨/٢. ولم أقف على ترجمته.

(٢) الكشف ٥٧٥/٢.

(٣) المحرر الوجيز ١٤١/١١ وكان قد قدر آئينا في القراءة على معنى واتيناه من المواتاة.

(٤) الإملاء ١٣٣/٢.

(٥) تقدم برقم ٥٤٢.

في اكتسابه بالإضافة التانيث.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وَضِيَاءٌ وَذِكْرٌ﴾: يجوز أن يكون من باب عطف الصفات، فالمراد به شيء واحد أي: آتيناها الجامع بين هذه الأشياء. وقيل: الواو زائدة. قال أبو البقاء^(١): «ف «ضياء» حال على هذا»./ [٦٣١/ب]

آ. (٤٩) قوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ﴾: في محله ثلاثة الأوجه: وهي الجر على النعت أو البدل أو البيان. والرفع والنصب على القطع^(٢).

آ. (٥١) قوله: ﴿رُشْدَهُ﴾: مفعول ثان. وقرأ العامة «رُشْدَهُ» بضم الراء وسكون الشين. وعيسى الثقفي^(٣) بفتحهما. وقد تقدّم الكلام عليهما^(٤).

قوله: «مِنْ قَبْلُ» أي: من قبل موسى وهارون. وهذا أحسن ما قدّر به المضاف إليه. وقيل: من قبل بلوغه أو نبوته. والضمير في «به» يعود على إبراهيم. وقيل: على «رُشْدَهُ».

آ. (٥٢) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوز أن يكون منصوباً بـ «آتَيْنَا» أو بـ «رُشْدَهُ» أو بـ عالمين أو بمضمر أي: اذكر وقت قوله. وجوز أبو البقاء^(٥) فيه أن يكون بدلاً من موضع قبل أي: إنه يحل محله فيصح المعنى، إذ يصير التقدير: ولقد آتينا رُشْدَهُ إذ قال. وهو بعيد من المعنى بهذا التقدير.

قوله: «لَهَا» قيل: اللام للعلّة أي: عاكفون لأجلها. وقيل: بمعنى على

(١) الإملاء ١٣٣/٢.

(٢) أي خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني.

(٣) البحر ٣٢٠/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٢.

(٥) الإملاء ١٣٤/٢.

أي: عاكفون عليها. وقيل: ضَمَّنَ «عاكفون»^(١) معنى عابدين فلذلك أتى باللام. وقال أبو البقاء^(٢): وقيل: أفادت معنى الاختصاص. وقال الزمخشري^(٣): «لم يَنْوِ للعاكفين محذوفاً»^(٤)، وأجراه مُجْرَى ما لا يَتَعَدَّى كقوله^(٥): فاعِلون العكوف. قلت: الأولى أن تكون اللام للتعليل، وصلة «عاكفون» محذوفة أي: عاكفون عليها لأجلها لا لشيء آخر^(٦).

والتماثيل: جمع تَمَثَل، وهو الصورة المصنوعة من رُحَامٍ أو نحاسٍ أو خَشَبٍ، يُشَبَّه بِخَلْقِ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ. قال امرؤ القيس^(٧):
 ٣٣٤٩- فَيَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةً
 بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ

آ. (٥٣) قوله: ﴿لَهَا عَابِدِينَ﴾: «عابدين» مفعول ثانٍ لـ «وَجَدْنَا» و «لَهَا» لا تَعْلُقُ لَهُ؛ لِأَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ لَتَقْدُمِهِ^(٨).

آ. (٥٤) قوله: ﴿أَنْتُمْ﴾: تأكيد للضمير المتصل. قال الزمخشري^(٩): «وأنتم من التأكيد الذي لا يَصِحُّ الكلامُ مع الإخلال به؛ لأنَّ

(١) بالرفع على حكاية لفظ الآية.

(٢) الإملاء ١٣٤/٢.

(٣) الكشف ٥٧٥/٢.

(٤) المطبوعة: مفعولاً.

(٥) المطبوعة: «كقولك» وهي أولى.

(٦) وهو رأي الزمخشري نفسه. وقد قال بعدما نقله عنه «لو قصد التعدية لعداه بضلته التي هي على».

(٧) تقدم برقم ٢٩٢٢.

(٨) وهي لام التقوية، عرّفها ابن هشام بقوله: «وهي المزیدة لتقوية عامل ضَعْف».

انظر: المغني ٢٨٦.

(٩) الكشف ٥٧٥/٢.

العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع. ونحوه «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ»^(١). قال الشيخ^(٢): «وليس هذا حكماً مُجْمَعاً عليه؛ فلا يَصِحُّ الكلام مع الإخلال به؛ لأن الكوفيين^(٣) يُجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد بالضمير المنفصل ولا فصل. وتنظير ذلك بـ «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» مخالف لمذهبه في «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ» لأن مذهبه^(٤) يزعم أن «وزوجك» ليس معطوفاً على الضمير المستكن في «اسْكُنْ»، بل مرفوع بفعل مضمر أي: وَلْتَسْكُنْ، فهو عنده من قبيل عطف الجمل، وقوله هذا مخالف لمذهب سيويه^(٥)».

قلت: لا يُلْزَمُ من ذلك أنه خالف مذهبه، إذ يجوز أن يُنْظَرُ بذلك عند مَنْ يعتقِد ذلك، وإن لم يعتقده هو.

و «في ضلال» يجوز أن يكون خبراً إن كانت «كان» ناقصة، أو متعلّفاً بـ «كنتم» إن كانت تامة^(٦).

آ. (٥٥) قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾: متعلق بـ «جئت». وليس المراد به حقيقة المجيء؛ إذ لم يكن غائباً. و «أم أنت» «أم» متصلة وإن كان بعدها جملة لأنها في حكم المفرد، إذ التقدير: أي الأمرين واقع: مجيئك بالحق أم لعلك؟

(١) الآية ٣٥ من البقرة.

(٢) البحر ٣٢٠/٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٧٤/٢.

(٤) بل مذهبه أن «أنت» تأكيد للمستكن في «اسْكُنْ» ليصح العطف عليه. الكشف ٢٧٣/١.

(٥) قال سيويه: «وأما ما يقبح أن يَشْرَكَ المظهر: فعلت وعبد الله. فإن نعتَه حَسَنٌ أن يَشْرَكَ المظهر. وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد». الكتاب ٣٩٠/١.

(٦) لا أرى جواز تمامها لأن التامة تكتفي بمرفوعها، وهذه في الآية ليست كذلك.

كقوله (١):

٣٣٥٠- ما أبالي أنب بالحزن تيس

أم جفاني بظهر غيب لئيم

وقوله (٢):

٣٣٥١- لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر

يريد: أي الأمرين واقع؟ ولو كانت منقطعة لقدرت ببل والهمزة، وليس ذلك مراداً (٣).

آ. (٥٦) قوله: ﴿الذي فطرهن﴾: يجوز أن يكون مرفوع الموضع، أو منصوبه على القطع. والضمير المنصوب في «فطرهن» للسموات والأرض. قال الشيخ (٤): «ولما لم تكن السموات والأرض تبلغ في العدد الكثير منه جاء الضمير ضمير القلة». قلت: إن عني لم يبلغ كل واحد من السموات والأرض فمُسَلَّم، ولكنه غير مراد بل المراد المجموع. وإن عني لم يبلغ المجموع منهما فغير مُسَلَّم؛ لأنه يبلغ أربع عشرة، وهو في حد جمع الكثرة.

(١) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٤٠، والكتاب ٤٨٨/١، والمقتضب ٢٩٨/٣، وأمالى الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ٤٦١/٤. واليب: صوت التيس عند النزول.

(٢) البيت للأسود بن يعفر، وهو في الكتاب ٤٨٥/١، والمقتضب ٢٩٤/٣، والخزانة ٤٥٠/٤، والهمع ١٣٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والشاهد هو حذف الهمزة. والتقدير: أشعيت. وليس كما قال السمين.

(٣) الأصل «مراد» وهو سهو.

(٤) البحر ٣٢١/٦.

اللهم إلا أن نقول: إن الأرض شخصٌ واحدٌ، وليست بسبعِ كالسماءِ على ما رآه بعضهم فيصبحُ له ذلك ولكنه غيرُ مُعَوَّلٍ عليه.

وقيل^(١): على التماثيل. قال الزمخشري^(٢): «وكونه للتماثيل أثبت لتضليلهم، وأدخل في الاحتجاجِ عليهم». وقال ابن عطية^(٣): «فَطَرَهُنَّ عبارةٌ عنها كأنها تَعْقِلُ، وهذه من حيث لها طاعةٌ وانقيادٌ، وقد وُصِفَتْ في مواضعٍ بوصفٍ مَنْ يَعْقِلُ». وقال غيره: «فَطَرَهُنَّ: أعادَ ضميرَ مَنْ يَعْقِلُ لَمَّا صَدَرَ مِنْهُنَّ من الأحوالِ التي تَدُلُّ على أنها من قبيلِ مَنْ يَعْقِلُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تعالى أخبر بقوله: «أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٤). وقوله عليه السلام: «أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحَقُّ لَهَا أَنْ تَتَطَطَّ»^(٥).

قلت^(٦): كأن ابنَ عطيةَ وهذا القائلَ تَوَهَّما أن «هُنَّ»، من الضمائرِ المختصةِ بالمؤنثاتِ العاقلاتِ، وليس كذلك بل هو لفظٌ / مشتركٌ بينِ العاقلاتِ وغيرها. قال تعالى: «منها أربعةٌ حُرُمٌ»^(٧). ثم قال تعالى: «فَلَا تَطْلُبُوا فِيهِنَّ».

قوله: «على ذلكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، أوب «الشاهدين» اتساعاً، أو على البيان. وقد تقدَّم نظيره نحو: «لكما لَمِنَ الناصحين»^(٨).

(١) أي الضمير في «فَطَرَهُنَّ».

(٢) الكشف ٥٧٦/٢.

(٣) المحرر ١٤٢/١١.

(٤) الآية ١١ من فصلت.

(٥) رواه ابن ماجه في كتاب الزهد (١٩) باب الحزن والبكاء ١٤٠٢/٢، وأحمد ١٧٣/٥.

(٦) انظر: البحر ٣٢١/٦.

(٧) الآية ٣٦ من التوبة.

(٨) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المنصون ٢٧٩/٥.

آ. (٥٧) قوله: ﴿وَتَاللَّهِ﴾: قرأ العامة بالتاء مثناةً من فوق. وقرأ^(١) معاذ بن جبل^(٢) وأحمد بن حنبل^(٣) بالباء موحدة. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: ما الفرق بين الباء والتاء؟ قلت: الباء هي الأصل، والتاء بدلٌ من الواو المُبدل منها، وإن التاء فيها زيادةٌ معني، وهو التعجب، كأنه تعجبٌ من تسهيل الكيد على يده وتأتيه». أمّا قوله: «إن الباء هي الأصل» فيدلُّ على ذلك تصرفها في الباب، بخلاف الواو والتاء، وإن كان السهلي قد ردَّ كون الواو بدلاً منها.

وقال الشيخ^(٥): «النظر يقتضي أن كلاً منها أصل. وأمّا قوله «التعجب» فنصوصُ النحويين أنه يجوزُ فيها التعجب^(٦) وعدمه، وإنما يلزم ذلك مع اللام كقوله^(٧):

٣٣٥٢- لَلَّه يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذَوْجِيْدٍ
بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسْنُ
و«بعد» منصوبٌ بـ «لَا كَيْدَنَّ». و«مُذْبِرِينَ» حالٌ مؤكدة، لأنَّ «تَوَلَّوْا»

(١) البحر ٣٢١/٦.

(٢) معاذ بن جبل صحابي، من كبار علماء الصحابة، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً لأهل اليمن. وكان أحد الستة الذين جمعوا القرآن، وشهد المشاهد. توفي سنة ١٨. انظر: سير الأعلام ٤٤٣/١.

(٣) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أحد الفقهاء الأربعة شمائله كثيرة. له المسند، والمناسك، والزهد، امتنع عن القول بخلق القرآن فامتنح. توفي سنة ٢٤١. انظر: سير الأعلام ١٧٧/١١.

(٤) الكشف ٥٧٦/٢.

(٥) البحر ٣٢٢/٦.

(٦) أي مع التاء.

(٧) لم يرد البيت في البحر. وتقدم برقم ٤٠.

تَفْهَمُ معناها. وقرأ العامة «تَوَلَّوْا» بضم التاء واللام مضارع «وَلَّى» مشدداً. وقرأ^(١) عيسى بن عمر «تَوَلَّوْا» بفتحهما مضارع «تَوَلَّى» والأصل «تَوَلَّوْا» فحذف إحدى التاءين: إما الأولى على رأي هشام، وإما الثانية على رأي البصريين. وَنَصَرُهَا قراءة الجميع «فَتَوَلَّوْا عنه مُدْبِرِينَ»^(٢) ولم يقرأ أحد «فَوَلَّوْا» وهي قياس قراءة الناس هنا. وعلى كلتا القراءتين فلام الكلمة محذوف وهو الياء لأنه من ولي.

ومتعلقٌ هذا الفعل محذوف تقديره: تَوَلَّوْا إلى عيدكم، ونحوه.

آ. (٥٨) قوله: ﴿جُذَاذًا﴾: قرأ العامة «جُذَاذًا» بضم الجيم والكسائي^(٣) بكسرها، وابن عباس وأبو نهيك وأبو السَّمَال بفتحها. قال قطرب: هي في لغاتها كلها مصدرٌ فلا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنث. والظاهر أن المضموم اسمٌ للشيء المكسّر كالحطام والرّفات والفُتات بمعنى الشيء المحطّم والمفتّت. وقال اليزيدي: «المضموم جمعُ جُذَاذَة بالضم نحو: زُجَاج في زُجاجة، والمكسور جمع جَذِيز نحو: كِرام في كريم». وقال بعضهم: المفتوح مصدرٌ بمعنى المفعول أي: مَجْدُوزِينَ. ويجوز على هذا أن يكونَ على حَذَفٍ مضافٍ أي: ذوات جُذَاذ. وقيل: المضموم جمعُ جُذَاذَة بالضم، والمكسور جمعُ جُذَاذَة بالكسر، والمفتوح مصدرٌ.

وقرأ ابن وثاب «جُذَاذًا» بضمّتين دون ألفٍ بين الدالّين، وهو جمع جَذِيز كقَلِيب وقَلْب^(٤). وقرئ بضمّ الجيم وفتح الدال. وفيها وجهان، أحدهما:

(١) البحر ٣٢٢/٦، والشواذ ٩٢.

(٢) الآية ٩٠ من الصفات.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٦٨، والتيسير ١٥٥،

والبحر ٣٢٢/٦، والقرطبي ٢٩٧/١١، والشواذ ٩٢.

(٤) القليب: البرّ قبل أن تَطْوَى.

أن يكون أصلها ضمتين، وإنما خُفِّفَ بإبدال الضمة فتحة نحو: سُرَّرَ ودُلِّلَ في جمع سرير ودليل، وهي لغة لبني كلب. والثاني: أنه جمع جذة نحو: قُتَّتْ في قُتَّة، ودُرِّرَ في دُرَّة.

والجذ: القطع والتكسير، وعليه قوله^(١):

٣٣٥٣- بنو المهلبِ جذُ اللُّه دابرُهُم
أَمَسُوا رَمَاداً فلا أَضَلُّ ولا طَرَفٌ

وقد تقدَّم هذا مستوفى في هود^(٢).

وأتى بـ «هم» وهو ضميرُ العقلاءِ معاملةً للأصنام معاملةً العقلاءِ، حيث اعتقدوا فيها ذلك.

قوله: «إلا كبيراً» استثناءً من المنصوب في «فَجَعَلَهُمْ»، أي: لم يكسره بل تركه. و«لهم» صفةٌ له، والضمير يجوز أن يعود على الأصنام. وتأويلُ عودِ ضميرِ العقلاءِ عليها تقدُّم. ويجوز أن يكون عائداً على عابديها. والضميرُ في «إليه» يجوز أن يعود إلى إبراهيم أي: يَرْجِعُونَ إلى مقالته حين يظهر لهم الحقُّ، ويجوز أن يكون عائداً على الكبير، وبكل قيل.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مَنْ فَعَلَ﴾: يجوز في «مَنْ» أن تكون استفهامية. وهو الظاهر. فعلى هذا تكون الجملة من قوله «إنه لمن الظالمين» استثناءً لا محلَّ لها من الإعراب، ويجوز أن تكون موصولةً بمعنى الذي، وعلى هذا فالجملة من «إنه» في محلِّ رفع خبراً للموصول. والتقدير: الذي فَعَلَ هذا بالهتنا إنه.

(١) البيت لجريز وهو في ديوانه ٣٩٠، ومجاز القرآن ٤٠/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٩٥/٦.

آ. (٦٠) قوله: ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾: في هذه الجملة [وجوه] أحدها: أن «سمع» هنا تتعدى لاثنتين لأنها متعلقة بعين، فيكون «فتى» مفعولاً أول، و«يذكرهم» هذه الجملة في محل نصب / مفعولاً ثانياً، ألا ترى أنك لو قلت: «سمعتُ زيداً» وسكتُ لم يكن كلاماً بخلاف سمعت قراءته وحديثه. والثاني: أنها في محل نصب أيضاً صفة لإبراهيم، قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما حكم الفعلين بعد «سمعنا» وما الفرق بينهما؟ قلت: هما صفتان لـ «فتى»؛ إلا أن الأول وهو «يذكرهم» لا بُدَّ منه لـ «سمع»؛ لأنك لا تقول: سمعت زيداً، وتسكت، حتى تذكر شيئاً ممَّا يُسمع، وأمَّا الثاني فليس كذلك».

قلت: هذا الذي قاله لا يتعين؛ لما عرفت أن «سمع» إن تعلقت بما يُسمع نحو «سمعت مقالة بكرٍ» فلا خلاف أنها تتعدى لواحد، وإن تعلقت بما لا يُسمع فلا يكتفى به أيضاً بلا خلاف؛ بل لا بُدَّ من ذكر شيء يُسمع فلو قلت: «سمعتُ زيداً» وسكتُ، أو «سمعتُ زيداً يركبُ» لم يجز. فإن قلت: سمعته يقرأ صح. وجرى في ذلك خلاف بين النحاة، فأبو علي يجعلها متعدية لاثنتين ولا يتمشى عليه قول الزمخشري، وغيره يجعلها متعدية لواحد، ويجعل الجملة بعد المعرفة حالاً، وبعد النكرة صفة، وهذا أراد الزمخشري.

قوله: «إبراهيم» في رفع «إبراهيم» أوجه أحدها: أنه مرفوع على ما لم يُسم فاعله أي: قال له هذا اللفظ، ولذلك قال أبو البقاء^(٢): «فالمراد الاسم لا المسمى» وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين: أعني تسلط القول على المفرد الذي لا يؤدي معنى جملة، ولا هو مقتطع من جملة، ولا هو مصدر لـ «قال»، ولا هو صفة لمصدره نحو: قلت زيداً، أي: قلت هذا اللفظ،

(١) الكشف ٥٧٦/٢.

(٢) الإملاء ١٣٤/٢.

فاختاره جماعة كالزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك، ومنعه آخرون. وممن اختار رفع «إبراهيم» على ما ذكرت الزمخشري (١) وابن عطية (٢). أما إذا كان المفرد مؤدياً معنى جملة كقولهم: قلت خطبةً وشعراً وقصيدةً، أو اقتطعت من جملة كقوله (٣):

٣٣٥٤ - إِذَا ذُقْتُ فَمَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ

مُعْتَقَةٍ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التَّجَرُّ

أو كان مصدرأ نحو: قلت قولاً، أو صفةً له نحو: قلت حقاً أو باطلاً، فإنه يَتَسَلَّطُ عليه. كذا قالوا، وفي قولهم «المفرد المقتطع من الجملة» نظراً لأن هذا لم يَتَسَلَّطْ عليه القول، إنما يَتَسَلَّطُ على الجملة المشتملة عليه.

الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمير أي: يقال له: هذا إبراهيم، أو هو إبراهيم. الثالث: أنه مبتدأ محذوف الخبر أي: يقال له: إبراهيم فاعل ذلك. الرابع: أنه منادى وحرف النداء محذوف أي: يا إبراهيم، وعلى الأوجه الثلاثة فهو مقتطع من جملة، وتلك الجملة مُحْكِيَةٌ يُقَالُ. وقد تقدّم تقرير هذا في البقرة عند «وقولوا حِطَّةً» (٤) رفعا ونصباً. وفي الأعراف عند قوله «قالوا مَعْدِرَةٌ» (٥) رفعا ونصباً.

والجملة من «يُقال له» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاً آخَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ

(١) الكشف ٥٧٦/٢ - ٥٧٧.

(٢) المحرر ١٤٤/١١.

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١١٠، والهمع ١٥٧/١، والدرر ١٣٨/١، واللسان (تجر)، والمدامة: الخمر القديمة. والتجر: التجار.

(٤) الآية ٥٨ من البقرة، وانظر: الدر المصون ٣٧٣/١.

(٥) الآية ١٦٤ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٤٩٤/٥.

زيداً كاتباً شاعراً» وأن تكونَ صفةً على رأيِ الزمخشريِّ وَمَنْ تابعه، وأن تكونَ حالاً مِنْ «فتى». وجاز ذلك لتخصُّصِها بالوصف.

آ. (٦١) قوله: ﴿عَلَى أَعْيُنٍ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من الهاء في «به» أي: اثتوا به ظاهراً مكشوفاً بَمَرَأَى منهم وَمَنْظَرٍ. قال الزمخشري^(١): «فإن قلتَ: ما معنى الاستعلاء في «على»؟ قلت: هو واردةٌ على طريق المثلِ أي: يَثْبُتُ إتيانه في الأعين ويتمكُن ثباتُ الراكبِ على المركوبِ وتمكُّنه منه».

آ. (٦٢) قوله: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾: في «أنت» وجهان، أحدهما: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره الظاهرُ بعده. والتقدير: أفعلتَ هذا بالهتتا، فلما حذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ. والثاني: أنه مبتدأ، والخبرُ بعده الجملة. والفرقُ بين الوجهين من حيث اللفظ واضح: فإن الجملة مِنْ قوله «فَعَلْتَ» الملفوظُ بها على الأولِ لا محلَّ لها لأنها مفسَّرة، ومحلُّها الرفعُ على الثاني، ومن حيث المعنى: إن الاستفهامَ إذا دَخَلَ على الفعلِ أشعرَ بأن الشكَّ إنما تعلَّقَ به: هل وقع أم لا؟ من غيرِ شكٍّ في فاعله. وإذا دخل على الاسم وقع الشكُّ فيه: هل هو الفاعلُ أم غيره، والفعل غيرُ مشكوكٍ في وقوعه، بل هو واقعٌ فقط. فإذا قلت: «أقام زيدٌ؟» كان شكُّك في قيامه. وإذا قلت: «أزيدُ قام» جعلته مبتدأً كان شكُّك في صدور الفعل منه أم من عمرو. والوجه الأول هو المختارُ عند النحاة لأنَّ الفعلَ تقدَّم ما يطلبُه وهو أداة الاستفهام.

آ. (٦٣) قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ﴾: هذا الإضرابُ عن جملةٍ محذوفةٍ تقديره: لم أفعله، إنما الفاعلُ حقيقةُ الله تعالى، بل فعله. وإسنادُ الفعلِ إلى «كبيرهم» مِنْ أبلغٍ / المعارض.

قوله: «هذا» فيه ستة أوجه، أحدها: أن يكون نعتاً لـ «كبيرهم»^(١)، الثاني: أن يكون بدلاً من «كبيرهم». الثالث: أن يكون خبراً لـ «كبيرهم» على أن الكلام يتم عند قوله «بل فعله»، وفاعل الفعل^(٢) محذوف، كذا نقله أبو البقاء^(٣)، وقال: «وهذا بعيد لأن حذف الفاعل لا يسوغ»، قلت: وهذا القول يُعزى للكسائي، وحينئذ لا يحسن الرد عليه بحذف الفاعل فإنه يُجيز ذلك ويلتزمه، ويجعل التقدير: بل فعله من فعله. ويجوز أن يكون أراد بالحذف الإضمار لأنه لما لم^(٤) يُذكر الفاعل لفظاً سُمي ذلك حذفاً.

الرابع: أن يكون الفاعل ضمير «فتى». الخامس: أن يكون الفاعل ضمير «إبراهيم». وهذان الوجهان يؤيدان ما ذكرت من أنه قد يكون مراد القائل بحذف الفاعل إنما هو الإضمار. السادس: أن «فعله» ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلت على «عل» التي أصلها «لعل» حرف ترج. وحذف اللام الأولى ثابت، فصار اللفظ فعلاً أي فلعله، ثم حذفت اللام الأولى وخُففت الثانية. وهذا يُعزى للفراء^(٥). وهو قول مرغوب عنه وقد استدل على مذهبه بقراءة ابن السَّمِيع^(٦) «فعله» بتشديد اللام وهذه شاذة، لا يرجع بالقراءة المشهورة إليها، وكان الذي حملهم على هذا خفاء وجه صدور هذا الكلام من النبي عليه السلام.

(١) على تأويل الجامد يمشق أي: كبيرهم المشار إليه.

(٢) الأصل «الفاعل» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٣) قدره بقوله: فعله من فعله. انظر: الإملاء ١٣٥/٢.

(٤) سقطت «لم» سهواً من الأصل.

(٥) نقله الفراء عن بعض الناس، معاني القرآن ٢٠٦/٢.

(٦) القرطبي ٣٠٠/١١، والبحر ٣٢٥/٦.

قوله : «إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ» جوابه محذوف لدلالة ما قبله . وَمَنْ يَجُوزُ التقديم يجعل «فاسألوهم» هو الجواب .

آ . (٦٥) قوله : «ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ» : قرأ العامة «نَكِسُوا» مبنياً للمفعول مخففة الكاف أي : نَكَسَهُمَ اللَّهُ أَوْ خَجَلَهُمْ . و«على رؤوسهم» حال أي : كائنين على رؤوسهم . ويجوز أن يتعلق بنفس الفعل .

والتَّكْسُ والتَّنْكيسُ : القَلْبُ يقال : نَكَسَ رَأْسَهُ وَنَكَسَهُ مَخْفِئاً ومَشْدُداً أي : طَاطَأَهُ حَتَّى صَارَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ . وقرأ^(١) أبو حيوة وابن أبي عبيدة وابن الجارود^(٢) وابن مقسم «نَكِسُوا» بالتشديد . وقد تقدّم أنه لغة في المخفف ، فليس التشديد لتعدي ولا تكثير . وقرأ رضوان بن عبد المعبود «نَكِسُوا» مخففاً مبنياً للفاعل ، وعلى هذا فالمفعول محذوف تقديره : نَكَسُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ .

قوله : «لَقَدْ عَلِمْتَ» هذه الجملة جواب قسم محذوف ، والقسم وجوابه معمولان لقول مضمير ، وذلك القول المضمّر حال من مرفوع «نَكِسُوا» أي : نَكِسُوا قَاتِلِينَ وَاللَّهُ لَقَدْ عَلِمْتَ .

قوله : «مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ» يجوز أَنْ تَكُونَ «مَا» هذه حجازية فيكون «هؤلاء»^(٣) اسمها و«يَنْطِقُونَ» في محل نصب خبرها ، أو تميمية فلا عمل لها . والجملة المنفية بأسرها سادة مسدّ المفعولين ، إن كانت «عَلِمْتَ» على بابها ، ومسدّ واحد إن كانت عِرفانية .

(١) انظر في قراءاتها : البحر ٣٢٥/٦ ، الشواذ ٩٢ .

(٢) عبد الحميد بن المنذر .

(٣) الأصل «هو» .

آ. (٦٧) وقد تقدّم الكلام على «أف» في سبحان^(١) ولغاتها. والسلام في «لكم» وفي «لما» لأم التبيين أي: التأفيف لكم لا لغيركم وهي نظيرة «هَيْتَ لك»^(٢).

آ. (٦٩) قوله: ﴿بَرْدًا﴾: أي: ذات بَرْد. والظاهر في «سلاماً» أنه نَسَقَ على «بَرْدًا» فيكون خبراً عن «كوني». وجَوَزَ بعضهم أن ينتصب على المصدر المقصود به التحية في العَرْفِ. وقد رُدَّ هذا بأنه لو قصد ذلك لكان الرفع فيه أولى نحو قول إبراهيم: «سلاماً»^(٣). وهذا غير لازم؛ لأنه يجوز أن يأتي القرآن على الفصيح والأفصح. ويدلُّ على ذلك أنه جاء منصوباً، والمقصود به التحية نحو قول الملائكة: «قالوا سلاماً»^(٤).

وقوله «على إبراهيم» متعلق بنفس «سلام» إن قصد به التحية. ويجوز أن يكون صفةً فيتعلّق بمحذوف. وعلى هذا فيُحتمل أن يكون قد حَذَفَ صفةً الأولى لدلالة صفة الثاني عليه تقديره: كوني بَرْدًا عليه وسلاماً عليه.

آ. (٧١) قوله: ﴿وَلَوْطًا﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون معطوفاً على المفعول قبله، والثاني: أن يكون مفعولاً معه. والأول أولى. وقوله: «إلى الأرض» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بنَجْيَناه على أن يَضْمَنَ معنى أخرجناه بالنجاة. فلمَّا ضُمِّنَ معنى أخرج تعديّ تعديته. والثاني: أنه لا تضمين فيه، وأن حرف الجرّ يتعلّق بمحذوف على أنه/ حال من الضمير في «نَجْيَناه» أي: نَجْيَناه مُتَّهِياً إلى الأرض. كذا قدره الشيخ^(٥). وفيه

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء. (الدر المصون ٣٤١/٧).

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٤) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٥) البحر ٣٢٩/٦.

نظر: من حيث إنه قَدَّر كوناً مقيداً، وهو كثيراً ما يَرُدُّ على الزمخشري وغيره ذلك.

آ. (٧٢) قوله: ﴿نافلة﴾: قيل في تفسير النافلة: إنها العطيّة. وقيل: الزيادة. وقيل: وَلَدُ الولد. فعلى الأول تنتصب انتصاب المصادر من معنى العامل وهو «وهبنا»، لا من لفظه؛ لأنَّ الهبة والإعطاء متقاربان فهي كالعاقبة والعافية. وعلى الأخيرين تنتصب على الحال، والمراد بها يعقوب. والنافلة مختصة بـ يعقوب على كل تقدير؛ لأن إسحاق ولده لصلبه.

قوله: «وَكُلًّا» مفعول أول لـ «جَعَلْنَا» و«صالحين» هو الثاني، توسط العامل بينهما. والأصل: وجَعَلْنَا أي: صيّرنا كُلًّا من إبراهيم ومَنْ ذُكر معه صالحين.

آ. (٧٣) وقوله: ﴿وجَعَلْنَاهُمْ أئمةً﴾: كما تقدّم إلا أنه لم يُوسَّط العامل. و«يَهْدُونَ» صفة لـ «أئمة». و«بأمرنا» متعلق بـ «يَهْدُونَ». وقد تقدّم التصريف المتعلّق بلفظ أئمة^(١) وقراءة القراء فيها.

قوله: «فَعَلَ الخيرات» قال الزمخشري^(٢): «أصله: أن تُفَعَلَ الخيرات، ثم فَعَلًا الخيرات، ثم فَعَلَ الخيرات، وكذلك «وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة». قال الشيخ^(٣): «كأنَّ الزمخشريّ لمَّا رأى أنَّ فَعَلَ الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ليس من الأحكام المختصة بالمُوحى إليهم، بل هم وغيرهم في ذلك مشتركون بُني الفعل للمفعول، حتى لا يكون المصدر مضافاً من حيث المعنى

(١) انظر: الدر المصون ٢٥/٦.

(٢) الكشف ٥٧٩/٢.

(٣) البحر ٣٢٩/٦.

إلى ضمير الموحى إليهم، فلا يكون التقدير: فعلهم الخيرات، وإقامتهم الصلاة، وإيتاءهم الزكاة. ولا يلزم ذلك؛ إذ الفاعل مع المصدر محذوف. ويجوز أن يكون من حيث المعنى مضافاً إلى ظاهر محذوف، ويشمل الموحى إليهم وغيرهم. والتقدير: فعل المكلفين الخيرات. ويجوز أن يكون مضافاً إلى ضمير الموحى إليهم أي: [أن] ^(١) يفعلوا الخيرات، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، وإذا كانوا هم قد أوحى إليهم ذلك فاتباعهم جارون مجراهم في ذلك، ولا يلزم اختصاصهم به. ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه. أجاز ذلك الأخفش. والصحيح منه فليس ما اختاره الزمخشري بمختار.

قلت: الذي يظهر أن الزمخشري لم يُقدِّر هذا التقدير، لما ذكره الشيخ، حتى يلزمه ما قاله، بل إنما قدر ذلك لأن نفس الفعل الذي هو معنى صادر من فاعله لا بوحى، إنما بوحى الفاظ تدل عليه، وكأنه قيل: وأوحينا هذا اللفظ، وهو أن تفعل الخيرات، ثم صاغ ذلك الحرف المصدري مع ما بعده مصدراً منوئاً ناصباً لما بعده، ثم جعله مصدراً مضافاً لمفعوله.

وقال ابن عطية ^(٢): «والإقام مصدر. وفي هذا نظر». انتهى. يعني ابن عطية بالنظر أن مصدر أفعل على الإفعال. فإن كان صحيح العين جاء تاماً كالإكرام، وإن كان معتلها حذف منه إحدى الألفين، وعوض منه تاء التانيث فيقال إقامة ^(٣). فلما لم يقل كذلك جاء فيه النظر المذكور. قال الشيخ ^(٤):

(١) زيادة من البحر.

(٢) المحرر الوجيز ١٦/١٤٨.

(٣) الأصل إقوام. حرف العلة متحرك وقبله ساكن صحيح، نُقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح فصار إقوام. قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللفظ فصار إقام، حذفت إحدى الألفين وعوض منها بالتاء. انظر في تفصيل خلاف النحاة: معجم مفردات الإعلال ٢٢٣.

(٤) البحر ٦/٣٢٩.

— الأنبياء —

«وأيّ نظير في هذا؟ وقد نصّ سيبويه^(١) على أنّه مصدرٌ بمعنى الإقامة وإن كان الأكثرُ الإقامةُ بالتاء، وهو المقيسُ في مصدر أفعل إذا اعتلت عينه. وحسن ذلك أنه قابل «وليتاء الزكاة» وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله «وإقام الصلاة» و«ليتاء الزكاة».

وقال الزجاج^(٢): «حذفت التاء من إقامة لأن الإضافة عوض عنها» وهذا قول الفراء^(٣): زعم أن التاء تُحذف للإضافة كالتنوين. وقد تقدم بسط القول في ذلك عند قراءة مَنْ قرأ في براءة «عُدَّةً، ولكن كره»^(٤).

آ. (٧٤) قوله: ﴿وَلَوْطاً آتَيْنَاهُ﴾: «لوطاً» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسره الظاهرُ بعده، تقديره: وآتيناه لوطاً آتيناه، فهي من الاشتغال. والنصب في مثله هو الراجع؛ ولذلك لم يُقرأ إلا به لعطف جملته على جملة فعلية، وهو أحد المرّجحات.

قوله: «من القرية» أي: من أهل. يدلُّ على ذلك قوله بعد ذلك: «إنهم كانوا»، وكذلك إسنادُ عملِ الخبرِ إليها، والمراد أهلها. وقد تقدّم تحقيقُ هذا^(٥). والخبائث: / صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: تعملُ الأعمالُ الخبائث. [٦٣٤/أ]

آ. (٧٦) قوله: ﴿وَنُوحاً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ عطفاً على «لوطاً» فيكونُ مشتركاً معه في عامله الذي هو «آتيناه» المفسر

(١) الكتاب ٢/٢٤٤ — ٢٤٥.

(٢) معاني القرآن له ٣/٣٩٨.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٤.

(٤) انظر الدرر المصون ٦/٥٧، والآية ٤٦ من التوبة.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٥٤٤.

- الأنبياء -

بـ «آتيناه» الظاهر. وكذلك «داود وسليمان»^(١) والتقدير: ونوحاً آتيناه حكماً، وداود وسليمان آتيناهما حكماً. وعلى هذا فـ «إذ» بدلٌ من «نوحاً» ومن «داود وسليمان» بدلٌ اشتمال. وقد تقدّم تحقيقٌ مثل هذا في طه^(٢).

الثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «اذكّر» أي: اذكر نوحاً وداود وسليمان أي: اذكّر خبرهم وقصّتهم، وعلى هذا فتكون «إذ» منصوبةً بنفس المضافِ المقدّر أي: خبرهم الواقع في وقت كان كيت وكيت. وقوله: «من قبل» أي: من قبل هؤلاء المذكورين.

آ. (٧٧) قوله: ﴿مِنَ الْقَوْمِ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن يُضمَّن «نَصْرَنَاه» معنى مَنْعَاه وَعَصْمَنَاه. ومثله «فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ»^(٣) فلَمَّا ضُمِّنَ معناه تَعَدَّى تَعَدِيَّتَهُ. الثاني: أن نَصَرَ مطاوَعُهُ انتصر، فتَعَدَّى تَعَدِيَّةَ مَا طَاوَعَهُ. قال الزمخشري^(٤): «هو نَصَرَ الذي مطاوَعُهُ انتصر. وسمعتُ هَذَا يُدْعَوُ عَلَى سَارِقٍ: «اللَّهُمَّ انْصُرْهُمْ مِنْهُ» أي: اجْعَلْهُمْ مُتَنْصِرِينَ مِنْهُ. ولم يظهر فرقٌ بالنسبة إلى التضمين المذكور؛ فإنَّ معنى قوله «متنصرين منه» أي: ممتنعين أو مَعْصُومِينَ مِنْهُ.

الثالث: أن «من» بمعنى على أي: على القوم.

آ. (٧٨) قوله: ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾: في الضمير المضاف إليه «حكم» أوجه. أحدها أنه ضميرٌ يراد به المثنى، وإنَّما وقع الجمعُ موقعَ التثنية مجازاً، أو لأنَّ التثنية جمعٌ، وأقلُّ الجمعِ اثنان. ويدلُّ على أنَّ المراد التثنية قراءة

(١) في الآية ٧٨.

(٢) انظر: الورقة ١٦٥.

(٣) الآية ٢٩ من غافر.

(٤) الكشف ٥٧٩/٢.

ابن عباس^(١) «لُحْكِمَهُمَا» بصيغة التثنية. الثاني: أن المصدر مضاف للحاكمين وهما داود وسليمان والمحكوم له والمحكوم، وعليه فهؤلاء جماعة. وهذا يلزم منه إضافة المصدر لفاعله ومفعوله دفعة واحدة، وهو إنما يُضاف لأحدهما فقط. وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الحقيقة إضافة المصدر لفاعله، والمجاز إضافته لمفعوله. والثالث: أن هذا مصدر لا يُراد به الدلالة على علاج، بل جيء به للدلالة على أن هذا الحدث وقع وصدر كقولهم: له ذكاء ذكاء الحكماء وفهم فهم الأذكاء، فلا يتحلل لحرف مصدرٍ وفعلٍ، وإذا كان كذلك فهو مضاف في المعنى للحاكم والمحكوم له والمحكوم عليه. ويندفع المحذوران المذكوران.

آ. (٧٩) وقرأ العامة «فَفَهَّمْنَاهَا» بالتضعيف الذي للتعدية، والضمير للمسألة أو للفتيا. وقرأ عكرمة^(٢) «فَأَفَهَّمْنَاهَا» بالهمزة عذاه بالهمزة، كما عذاه العامة بالتضعيف.

قوله: «يُسَبِّحُنَ» في موضع نصبٍ على الحال. و«الطير» يجوز أن ينتصب نسقاً على الجبال، وأن ينتصب على المفعول معه. وقيل: «يُسَبِّحُنَ» مستأنف فلا محل له. وهو بعيد، وقريء^(٣) «والطير» رفعا، وفيه جهان. أحدهما: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: والطير مسخرات أيضاً. والثاني: أنه نسق على الضمير في «يُسَبِّحُنَ» ولم يؤكد ولم يفصل، وهو موافق لمذهب الكوفيين^(٤).

(١) معاني القرآن للقرءاء ٢/٢٠٨، والبحر ٦/٣٣١.

(٢) البحر ٦/٣٣٠، الشواذ ٩٢.

(٣) البحر ٦/٣٣١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٢٤٧.

والنَّفْسُ^(١): الانتشار، ومنه «كالعَيْنِ المَنفُوشِ»^(٢) ونَفَشَتِ الماشيةُ: أي: رَعَتْ لَيْلاً بِغَيْرِ رَاعٍ عَكْسَ الهمَلِ وهو رَعِيْهَا نَهَاراً مِنْ غَيْرِ رَاعٍ^(٣).

آ. (٨٠) قوله: ﴿لَبُوسٍ﴾: الجمهورُ على فتح اللام، وهو الشيءُ المُعَدُّ لِلْبُوسِ. قال الشاعر^(٤):

٣٣٥٥- البَسَ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا

إِمَّا نَعِيْمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا

وَقُرِئَ^(٥) «لَبُوسٍ» بضمها، وحينئذٍ: إمَّا أَنْ يَكُونَ جَمَعَ لُبْسِ المَصْدَرِ الواقعِ مَوْقِعَ المَفْعُولِ، وإمَّا أَنْ لَا يَكُونَ واقِعاً مَوْقِعَهُ، والأوَّلُ أَقْرَبُ. و«لكم» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَلَمْنَاهُ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِصَنْعَةٍ. قاله أبو البقاء^(٦). وفيه بُعْدٌ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْبُوسِ.

قوله: «لِتُحْصِنَكُمْ» هذه لَامٌ كِي. وفي متعلِّقها أَوْجُهُ، أحدها: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَلَمْنَاهُ. وهذا ظاهِرٌ عَلَى القَوْلَيْنِ الأخيرين. وأمَّا عَلَى القولِ الثالثِ^(٧) فَيُشْكَلُ. وذلك أَنَّهُ يَلِزَمُ تَعَلُّقُ حَرْفِي جَرِّ مُتَحَدِّينَ لَفْظاً وَمَعْنَى. وَيُجَابُ عَنْهُ: بِأَنْ يُجْعَلَ بَدَلاً مِنْ «لكم» بِإِعَادَةِ العاملِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيَبْتَغِيَهُمْ»^(٨) / وهو بَدَلُ اشْتِمَالٍ وَذَلِكَ أَنَّ «أَنْ» الناصِبَةَ لِلْفِعْلِ المَقْدَرِ مَوْوَلَةٌ هِيَ

(١) عاد إلى الآية ٧٨.

(٢) الآية ٥ من القارة.

(٣) قال في الصحاح (همَل) «تَرَكْتُهَا هَمَلًا: إِذَا أَرْسَلْتَهَا تَرَعَى لَيْلاً وَنَهَاراً بِلا رَاعٍ».

(٤) البيت لِيَبْتَغِيَهُمُ الْفَزَارِيُّ. وهو في اللسان «لبس»، والقرطبي ٣٢٠/١١.

(٥) البحر ٣٣٢/٦.

(٦) الإملاء ١٣٥/٢.

(٧) وهو تَعَلَّقُ «لكم» بِصِفَةِ مَحذُوفَةٍ لـ لبوس.

(٨) الآية ٣٣ من الزخرف.

ومنصوبها بمصدر. وذلك المصدر بدل من ضمير الخطاب في «لكم» بدل
اشتمال، والتقدير: وعلمناه صنعة لبوس لتحسينكم.

الثاني: أن يتعلق بـ «صنعة» على معنى أنه بدل من «لكم» كما تقدم
تقريره، وذلك على رأي أبي البقاء^(١) فإنه علق «لكم» بـ «صنعة». والثالث:
أن يتعلق بالاستقرار الذي تعلق به «لكم» إذا جعلناه صفة لما قبله.

وقرأ^(٢) الحَرَمِيَّان والأَخَوَان وأبو عمرو «لِيُحْصِنَكُمْ» بالياء من تحت.
والفاعل الله تعالى — وفيه التفات على هذا الوجه إذ تقدمه ضمير المتكلم في
قوله «وعلمناه» — أو داود^(٣) أو التعليم أو اللبوس. وقرأ حفص وابن عامر بالتاء من
فوق. والفاعل الصنعة أو الدرع وهي مؤنثة، أو اللبوس؛ لأنها يُراد بها
ما يُلبس، وهو الدرع، والدرع مؤنثة كما تقدم. وقرأ أبو بكر «لِيُحْصِنَكُمْ»
بالنون جرياً على «علمناه» وعلى هذه القراءات الثلاث: الحاء ساكنة والصاد
مخففة.

وقرأ الأعمش «لِيُحْصِنَكُمْ» وكذا الفقيمي^(٤) عن أبي عمرو بفتح الحاء
وتشديد الصاد على التكرير. إلا أن الأعمش بالتاء من فوق، وأبو عمرو بالياء من
تحت. وقد تقدم ما هو الفاعل.

أ. (٨١) قوله: «ولسليمانَ الرِّيحَ»: العامة على النصب
أي: وسخرنا الرِّيحَ لسليمانَ، فهي منصوبة بعامِلٍ مقدر. وقرأ^(٥) ابنُ هرمز،

(١) الإملاء ١٣٥/٢.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٤٣٠، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٦٩، والبحر ٣٣٢/٦،
والتيسير ١٥٥، والقرطبي ٣٢١/١١.

(٣) قوله: «أو داود» معطوف على «الله تعالى» من قوله: «والفاعل الله تعالى».

(٤) وهو عصمة بن عروة البصري أبو نجيع. وتقدمت ترجمته.

(٥) انظر في قراءتها: النشر ٢٢٣/٢، والبحر ٣٣٢/٦، الشواذ ٩٢.

- الأنبياء -

وأبو بكر عن عاصم في رواية، بالرفع على الابتداء، والخبر الجار قبله. وقرأ الحسن وأبورجاء بالجمع والنصب. وأبو حيوة بالجمع والرفع. وقد تقدم الكلام على الجمع والإفراد في البقرة^(١)، وبعض هؤلاء قرأ كذلك في سبأ^(٢). وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله: «عاصفة» حال. والعامل فيها على قراءة من نصب: سَخَرْنَا المَقْدَر، وفي قراءة من رَفَعَ: الاستقرار الذي تعلّق به الخبر. يُقال: عَصَفَ الريحُ تُعَصِفُ عَصْفًا وَعُصُوفًا فهي عاصِفٌ وعاصفة. وأسدُّ تقول: أَعَصَفْتُ بالألفِ تُعَصِفُ، فهي مُعَصِفٌ ومُعَصِفَةٌ.

و«تَجْرِي» يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانية، وأن تكونَ حالاً من الضمير في «عاصفة» فتكونُ حالين متداخلين. وزعم بعضهم أن «التي بارَكْنَا فيها» صفةٌ للريح، وفي الآية تقديرٌ وتأخيرٌ. والتقدير: الريح التي بارَكْنَا فيها إلى الأرض، وهو تَعَسَّفٌ.

آ. (٨٢) قوله: ﴿مَنْ يَغُوصُونَ﴾: يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً. وعلى كلا التقديرين فموضعها: إِمَّا نَصَبٌ نَسَقاً على «الريح» أي: وسَخَرْنَا له مَنْ يَغُوصُونَ، أو رَفَعٌ على الابتداء. والخبر في الجار قبله. وجميع الضميرُ خَمَلاً على معنى «مَنْ». وحَسَّنَ ذلك تقدُّمُ الجمع في قوله «الشياطين»، فلَمَّا تَرَشَّحَ جانبُ المعنى رُوِيَ. ونظيره قوله^(٣):

(١) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٢.

(٢) «ولسليمانَ الريحُ غَدُوها شهرٌ ورواحها شهر» الآية ١٢ من سبأ. وانظر: النشر ٢٢٣/٢، ٣٤٩ والبحر ٢٦٤/٧.

(٣) البيت لجران العود وهو في ديوانه، ص ٧، وروايته فيه:

وَلَسَّنَ بِأَسْوَاءٍ فَمِنْهُنَّ رَوْضَةٌ

غيرها لا تصوح

٣٣٥٦- وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ
تَهْنِجُ الرِّيَاضَ قَبْلَهَا وَتَصُوحُ
رَاعِي التَّائِيثَ لَتَقْدُمَ قَوْلُهُ «وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ»
و«دُونَ ذَلِكَ» صِفَةً لـ «عَمَلًا».

آ. (٨٣) قَوْلُهُ: ﴿وَأَيُّوبَ﴾: كَقَوْلِهِ: «وَنُوحًا»^(١) وَمَا بَعْدَهُ. وَقَرَأَ
الْعَامَّةُ «أَنِي» بِالْفَتْحِ لِتَسْلِيْطِ النَّدَاءِ عَلَيْهَا بِإِضْمَارِ حَرْفِ الْجَرِّ أَي: بِأَنِّي.
وَعِيسَى بْنُ عَمْرِ^(٢) بِكَسْرِ. فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِضْمَارُ الْقَوْلِ أَي: نَادَى فَقَالَ:
لِأَنِّي. وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ إِجْرَاءُ النَّدَاءِ مُجَرِّى الْقَوْلِ.
وَالضَّرُّ بِالضَّمِّ: الْمَرَضُ فِي الْبَدَنِ، وَيَالْفَتْحُ: الضَّرَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ
أَعْمُ مِنَ الْأَوَّلِ.

آ. (٨٤) قَوْلُهُ: ﴿رَحْمَةً﴾: فِيهَا وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا مَفْعُولٌ
مِنْ أَجْلِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُصَدَّرٌ لِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ أَي: رَحِمْنَاهُ رَحْمَةً. وَ«مِنْ عِنْدِنَا»
صِفَةً لـ «رَحْمَةً».

آ. (٨٥) قَوْلُهُ: ﴿وَذَا الْكِفْلِ﴾: وَ«ذَا النُّونِ»^(٣) عَطَفَ عَلَى
«أَيُّوبَ»، وَ«ذَا» بِمَعْنَى صَاحِبٍ. وَالْكِفْلُ هُنَا: الْكَفَالَةُ يُقَالُ: إِنَّهُ تَكْفَّلَ بِأُمُورٍ
فَوَفَّى بِهَا.

= والعيني ٤٩٢/١، وشرح التصريح ١٤٠/١، والمخصص ١٣١/٢. وتصوح أي
تَشَقَّقُ. شَبَّهَ بَعْضُ النِّسَاءِ بِالرَّوْضَةِ الَّتِي تَتَأَخَّرُ فِي هَيْجَانِ نَبَاتِهَا وَتَشَقَّقُ أَزْهَارُهَا.
وَأَرَادَ بِهَا مَنْ تَتَأَخَّرُ عَنِ الْوِلَادَةِ فِي وَقْتِهَا.

(١) الآية ٧٦.

(٢) البحر ٣٣٤/٦.

(٣) في الآية ٨٧.

آ. (٨٧) ﴿وَالنُّونُ﴾: الْحُوتُ، وَيُجْمَعُ عَلَى نَيْنَانٍ، كَحُوتٍ وَجَيْتَانٍ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النُّونَ ابْتَلَعَهُ.

قوله: «مُغَاضِباً» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «ذَهَبَ». والمفاعلة هنا تحتملُ أَنْ تكونَ على بابِها من المشاركة. أي: غَاضِبَ قومه وغازبوه، حين لم يؤمنوا في أول الأمر. وفي بعض التفاسير^(١): مُغَاضِباً لِرَبِّهِ. فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَمَّنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ، فينبغي أَنْ تكونَ اللامُ للتعليل لا للتعدية للمفعول أي: لأجلِ رَبِّهِ ولديته. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ بمعنى: غَضبانَ فلا مشاركة كعاقبتُ وسافرتُ.

والعامة على «مُغَاضِباً» اسمَ فاعِلٍ. وقرأ^(٢) أبو شرف^(٣) «مُغَاضِباً» بفتح الضادِ على ما لم يُسَمَّ فاعله. كذا نقله الشيخ^(٤)، ونقله الزمخشري^(٥) عن أبي شرف «مُغْضِباً» دون ألفٍ مِنْ أَغْضَبَتْهُ فهو مُغْضَبٌ.

قوله: «أَنْ لَنْ» «أَنْ» هذه المخففة، واسمُها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ. [٦٣٥/أ] و«لَنْ نَقْدِرَ» هو الخبرُ. والفاصلُ / حرفُ النفي المعنى: أَنْ لَنْ نُضَيِّقَ عليه، من بابِ قوله: «فَقَدَّرَ عليه رِزْقَهُ»^(٦)، «وَمَنْ قَدَّرَ عليه رِزْقَهُ»^(٧).

والعامة على «نَقْدِرَ» ينون العظمة مفتوحةً وتخفيفُ الدالِ. والمفعول محذوفٌ أي: الجهات والأماكن. وقرأ الزهري^(٨) بضمِّها وتشديد الدالِ. وقرأ ابنُ

(١) نسبه القرطبي ٣٢٩/١١ إلى الحسن والشعبي وسعيد بن جبير.

(٢) البحر ٣٣٥/٦. وفي شواذ ابن خالويه ٩٢ «مُغْضِباً».

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) في مطبوعة البحر «مُغْضِباً».

(٥) الكشف ٥٨١/٢.

(٦) الآية ١٦ من الفجر.

(٧) الآية ٧ من الطلاق.

(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٣٣٥/٦، والقرطبي ٣٣٢/١١، والنشر ٣٢٤/٢، والشواذ ٩٢.

أبي ليلي^(١) وأبو شرف والكلبي وحميد بن قيس «يُقَدَّر» بضم الياء من تحت وفتح الدال خفيفةً مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن وعيسى بن عمر بفتح الياء وكسر الدال خفيفةً. وعلي بن أبي طالب واليماني بضم الياء وكسر الدال مشددةً. والفاعل على هذين الوجهين ضمير يعود على الله تعالى.

قوله: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» يجوزُ في «أَنْ» وجهان، أحدهما: أنها المخففة من الثقلية. فاسمها كما تقدّم محذوف. والجملة المنفية بعدها الخبر. والثاني: أنها تفسيرية؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول لا حروفه.

آ. (٨٨) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي﴾: الكاف نعتٌ لمصدرٍ أو حالٌ من ضمير المصدر. وقرأ العامة «نُنْجِي» بضم النون الأولى وسكون الثانية من أنجى يُنْجِي. وقرأ^(٢) ابن عامر وأبو بكر عن عاصم «نُجِّي» بتشديد الجيم وسكون الياء. وفيها أوجه، أحسنها: أن يكون الأصل «نُنْجِي» بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فاستثقل توالي مثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في قوله «وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ»^(٣) في قراءة من قرأه كما تقدّم، وكما حذفت التاء الثانية في قوله «تَذْكُرُونَ»^(٤) و«تَظَاهَرُونَ»^(٥) وبابه.

ولكن أبا البقاء^(٦) استضعف هذا التوجيه بوجهين فقال: «أحدهما: أن النون

(١) عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي عرض القرآن على أبيه عن علي. عرض عليه أخوه محمد. وثقه ابن معين. طبقات القراء ٦٠٩/١.

(٢) السبعة ٤٣٠، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٦٩، والتيسير ١٥٥، والبحر ٣٣٥/٦.

(٣) الآية ٢٥ من الفرقان وهي رواية خارجة عن أبي عمرو. انظر: البحر ٤٩٤/٦. والأصل «ما نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ» والتصحيح من البحر.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة.

(٦) الإملاء ١٣٦/٢.

- الأنبياء -

الثانية أصل، وهي فاء الكلمة فَحَذَفُهَا يَبْعُدُ جداً. والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يُسْتَقَلُّ الجمعُ بينهما بخلاف «تظاهرون» ألا ترى أنك لو قلت: «تتحامى المظالم» لم يَسْغُ حَذْفُ الثانية.

أما كون الثانية أصلاً فلا أثر له في مَنع الحذف، ألا ترى أن النحوين اختلفوا في إقامة واستقامة: أي الألفين المحذوفة^(١)؟ مع أن الأولى هي أصل لأنها عين الكلمة. وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً؛ لأن الاستقلال باتحاد لفظ الحرفين على أي حركة كانا.

الوجه الثاني^(٢): أن «نُجِّي» فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول، وإنما سَكَنْتْ لأمه تخفيفاً، كما سَكَنْتْ في قوله: «ما بقي من الربا»^(٣) في قراءة شاذة تقدّمت لك. قالوا: وإذا كان الماضي الصحيح قد سَكَنَ تخفيفاً فالمعتل أولى، فمنه^(٤):

٣٣٥٧- إنما شِعْري قَيْدُ بَجُلْجُلانٍ
قد خِلْطُ

وقد ذَكَرْتُ منه جملةً صالحةً.

وأُسَيِّدُ هذا الفعل^(٥) إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح.

(١) مذهب سيويه أن المحذوف هو الزائد، ومذهب الأخفش أن المحذوف هو الأصلي. انظر: معجم المفردات ٢٢٣.

(٢) في تخريج قراءة ابن عامر وأبي بكر «نُجِّي».

(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة. وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٢/٦٣٧.

(٤) تقدم برقم ١٢٧.

(٥) في قراءة ابن عامر وأبي بكر.

– الأنبياء –

كقراءة أبي جعفر «لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون»^(١) وهذا رأي الكوفيين والأخفش^(٢). وقد ذُكرت له شواهد فيما مضى من هذا التصنيف، والتقدير: نُجِّي النِّجَاء. قال أبو البقاء^(٣): «وهو ضعيف من وجهين، أحدهما: تسكين آخر الفعل الماضي، والآخر إقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح». قلت: عرُفت جوابهما ممّا تقدم.

الوجه الثالث: أن الأصل: ننجي كقراءة العامة، إلا أن النون الثانية قُلِبَتْ جيماً، وأدغمت في الجيم بعدها. وهذا ضعيف جداً؛ لأن النون لا تُقاربُ الجيم فتدغمُ فيها.

الوجه الرابع: أنه ماضٍ مسندٌ لضمير المصدر أي: نُجِّي النِّجَاء كما تقدم في الوجه الثاني، إلا أن «المؤمنين» ليس منصوباً بنجي بل بفعلٍ مقدر، وكأنَّ صاحبَ هذا الوجه قرأ من إقامة غير المفعول به مع وجوده، فجعله من جملة أخرى.

وهذه القراءة متواترة، ولا التفات على مَنْ طعن على قارئها، وإن كان أبو علي^(٤) قال: «هي لحن». وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج^(٥). وأمّا الزمخشري^(٦) فلم يطعن عليها، إنما طعن على بعض الأوجه التي قدّمها فقال: «وَمَنْ تَمَحَّلَ لَصَحِّتِهِ فَجَعَلَهُ فِعْلٌ وَقَالَ: نُجِّي النِّجَاء

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٣٧٢/٢، والبحر ٤٥/٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ والمشهور في الآية على هذه القراءة أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور.

(٣) الإملاء ١٣٦/٢.

(٤) الحجة (خ) ٥٠٢/٣.

(٥) معاني القرآن له ٤٠٣/٣.

(٦) الكشف ٥٨٢/٢.

— الأنبياء —

المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونَصَبَ المؤمنين، فتعسَّفَ بارِدُ التعسَّفِ. قلت: فلم يَرْتَضِ هذا التخريجَ بل للقراءةِ عنده تخريجُ آخر. وقد يمكن^(١) أن يكونَ هو الذي بدأتُ به لسلامته ممَّا تقدَّم من الضعف.

آ. (٩٠) قوله: ﴿وَيَدْعُونَنَا﴾: العائمةُ على ثبوتِ الرفع قبل «نا» مفكوكةٌ منها. وقرأتُ^(٢) فرقةً «يَدْعُونَا» بحذفِ نونِ الرفع. وطلحة بإدغامها فيها. وهذان الوجهان فيهما إجراء نون «نا» مُجَرِّى نونِ الوقاية. وقد تقدَّم ذلك.

قوله: «رَغْبًا وَرَهْبًا» يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَا/ على المفعولِ من أجله، وَأَنْ يَنْتَصِبَا على أنهما مصدران واقعان موقعَ الحال أي: راغبين راهبين، وَأَنْ يَنْتَصِبَا على المصدرِ الملاقي لعامله في المعنى دون اللفظِ لأنَّ ذلك نوعٌ منه. [٦٣٥/ب]

والعائمةُ على فتح الغين والهاء. وابن وثاب^(٣) والأعمش — ورويت عن أبي عمرو — بسكون الغين والهاء. ونُقِلَ عن الأعمش — وهو الأشهرُ عنه — بضمِّ الراء وما بعدها. وقرأتُ فرقةً^(٤) بضمِّ وسكونٍ فيهما.

آ. (٩١) قوله: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ﴾: يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ نَسْقًا على ما قبلها، وَأَنْ يَنْتَصِبَ بإضمارِ اذْكُرْ، وَأَنْ يَرْتَفَعَ بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ أي: وفيما يُتلى عليكم التي أحصنت. ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ «فَنَفَحْنَا» وزِيدَتْ

(١) سبب التقليل هنا أَنَّ الزمخشري سكت عن تخريج القراءة الذي يرتضيه فلم يطعن فيها، وإنما طعن في تخريج ذكره.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ٣٣٧/١١، والبحر ٣٣٦/٦.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦٧/٢، والبحر ٣٣٦/٦، والقرطبي ٣٣٧/١١، والشواذ ٩٢.

(٤) وهي رواية عن الأعمش كما في الإتحاف ٢٦٧/٢.

الفاء على رأي الأخفش^(١) نحو: «زَيْدٌ فَقَائِمٌ».

وفي كلام الزمخشري^(٢) «فَنَفَخْنَا الرُّوحَ فِي عِيسَى فِيهَا». قال الشيخ^(٣) مؤاخِذاً له: «فاستعمل «نَفَخَ» متعدياً. والمحموظ أنه لا يَتَعَدَّى فيحتاج في تَعَدُّيه إلى سماع، وغير متعدٍّ استعمله هو في قوله «أَي: نَفَخْتُ فِي الْمِزْمَارِ» انتهى ما واخذه به. قلت: وقد سُمِعَ «نَفَخَ» متعدياً. وَيَذُلُّ على ذلك ما قُرِئ في الشاذ^(٤) «فَانْفَخَهَا فَيَكُونُ طَائِراً» وقد حكاهما هو قراءة فكيف يُنْكَرُهَا؟ فعليك بالالتفات إلى ذلك.

قوله «آيَةٌ» إنما لم يطابق المفعول الأول فيثني الثاني؛ لأنَّ كلاً منهما آيَةٌ بالآخر فصار^(٥) آيَةً واحدة. أو نقول: إنَّه حُذِفَ من الأول لدلالة الثاني، أو بالعكس أي: وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ آيَةً، وأمَّه كذلك. وهو نظير الحذف في قوله «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٦) وقد تقدَّم^(٧).

آ. (٩٢) قوله: ﴿أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾: العامة على رفع «أمتكم» خبراً لـ «إِنَّ» ونصب «أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ» على الحال. وقيل على البدل من «هذه»، فيكون قد فُصِّلَ بالخبر بين البدل والمبدل منه نحو «إن زيدا قائم أخاك».

(١) لم يشر الأخفش في إعرابه لهذه الآية. وانظر أمثلة على زيادة الفاء في الخبر:

١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

(٢) الكشف ٥٨٢/٢.

(٣) البحر ٣٣٦/٦.

(٤) قراءة عبد الله بن مسعود «فَانْفَخَهَا». انظر: الدر المصون ١٩٥/٣، والبحر

٤٦٦/٢. والآية ٤٩ من آل عمران.

(٥) سقطت ألف الاثنين من الأصل. والتصحيح من (ش).

(٦) الآية ٦٢ من التوبة.

(٧) انظر: الدر المصون ٧٥/٦.

وقرأ^(١) الحسن «أَمْتُكُمْ» بالنصب على البدل من «هذه» أو عطف البيان. وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق والأشهب العقيلي وأبو حيوه وابن أبي عبله وهارون عن أبي عمرو «أَمْتُكُمْ أُمَّةٌ واحدة» برفع الثلاثة على أن تكون «أَمْتُكُمْ» خبر «إن» كما تقدّم و«أُمَّةٌ واحدة» بدلٌ منها بدلٌ نكرة من معرفة، أو تكون «أُمَّةٌ واحدة» خبر مبتدأ محذوف.

آ. (٩٣) قوله: ﴿أَمْرَهُمْ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على إسقاط حرف الخفض أي: تَفَرَّقُوا في أمرهم. الثاني: أنه مفعولٌ به، وعَدَى تَقَطَّعُوا لأنه بمعنى قَطَّعُوا. الثالث: أنه تمييزٌ. وليس بواضح معنى وهو معرفة، فلا يصحُّ من جهة صناعة البصريين^(٢). قال أبو البقاء^(٣): «وقيل: هو تمييزٌ أي تقطّع أمرهم» فجعله منقولاً من الفاعلية.

و «زُبُرًا»^(٤) يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على أن يُضْمَنَ «تَقَطَّعُوا» معنى صَيَّرُوا بالتقطيع، وإما أن يتصبَّ على الحال من المفعول - أي: مثل زُبُر أي: كُتِبَ؛ فَإِنَّ الزُّبُرَ جَمْعُ زُبُورٍ كُرُسُلٍ جمع رسول، أو يكون حالاً من الفاعل. نقله أبو البقاء في سورة المؤمنين^(٥). وفيه نظراً؛ إذ لا معنى له، وإنما يَظْهَرُ كونه حالاً من الفاعل في قراءة «زُبُرًا» بفتح الباء أي فِرَقاً. والمعنى: صَيَّرُوا أمرهم زُبُرًا أو تَقَطَّعُوهُ في هذه الحال. والوجهان مأخوذان من تفسير الزمخشري^(٦) لمعنى الآية الكريمة، فإنه قال: «والمعنى: جعلوا أَمْرَ دينهم

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٧، والقرطبي ١١/٣٣٨، والمحتسب ٢/٦٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٣٨٤.

(٣) الإملاء ٢/١٣٧.

(٤) خلط السمين بين آيتي الأنبياء والمؤمنين وموضعها هناك.

(٥) الآية ٥٣ «تَقَطَّعُوا» أمرهم بينهم زُبُرًا. وانظر: الإملاء ٢/١٥٠.

(٦) الكشف ٢/٥٨٣.

فيما بينهم قِطْعاً كما يتوزَّع الجماعة [الشيء] ويقتسمونه، فيطير لهذا نصيبٌ ولذلك نصيبٌ، تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيرورتهم فِرْقاً وأحزاباً.

وفي الكلام التفاتٌ من الخطاب وهو قوله «أمتكم» إلى الغيبة تشنيعاً عليهم بسوء صنيعهم.

وقرأ^(١) الأعمش بفتح الباء جمع زُبْرَة، وهي قطعة الحديد في الأصل. ونصبه على الحال من ضمير الفاعل في «تَقَطَّعُوا» وقد تقدَّم. ولم يَتَعَرَّضْ له أبو البقاء في هذه السورة^(٢) وتَعَرَّضْ له في المؤمنين فذكر فيه الأوجه المتقدمة^(٣) وزاد أنه قُرِئ «زُبْرًا» بسكون الباء، وهو بمعنى المضمومها.

آ. (٩٤) قوله: ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾: الكُفْران: مصدرٌ بمعنى الكُفْر. قال^(٤):

٣٣٥٨- رَأَيْتُ أَنْاسًا لَا تَنَامُ جُدُودُهُمْ
وَجَدَيْ - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - نَائِمٌ

و «لِسَعْيِهِ» متعلقٌ بمحذوفٍ أي: يَكْفُرُ لِسَعْيِهِ، ولا يتعلّق بكُفْرانٍ؛ لأنه يَصِيرُ مُطَوَّلًا^(٥)، والمطوّل يُنْصَبُ. وهذا مبنيٌّ. والضميرُ في «له» يعودُ على السعي.

(١) تكرر وهم السمين في هذا الموضع، فليس في «الأنبياء» هذا اللفظ، وإنما هو في سورة المؤمنين الآية ٥٣ وسيأتي تخريجه هناك.

(٢) لأنه ليس فيها هذا اللفظ.

(٣) الإملاء ١٥٠/٢.

(٤) لم أهتم إلى قائله. وهو في المحرر الوجيز ١٦٣/١١، ومجاز القرآن ٤٢/٢.

(٥) أي شبيهاً بالمضاف نحو: لا خيراً من زيدٍ عندنا.

آ. (٩٥) قوله: ﴿وَحَرَامٌ﴾: قرأ^(١) الأخوان وأبو بكر ورويت عن أبي عمرو «وَحَرَمٌ» بكسر الحاء وسكون الراء. وهما لغتان كالحِلِّ والحلال. وقرأ ابن عباس وعكرمة و«حَرَمٌ» بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم، على أنه فعلٌ ماضٍ، وروى عنهما أيضاً وعن أبي العالية بفتح الحاء والميم وضَمَّ الراء بزنة كَرَمَ، وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً. وروى عن ابن عباس فتح الجميع. وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً. واليمانيُّ بضم الحاء وكسر الراء مشددة وفتح الميم ماضياً مبنياً للمفعول. وروى عن عكرمة بفتح الحاء وكسر الراء وتنوين الميم.

[٦٣٦/أ] فَمَنْ جعله اسماً: ففي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ/ وفي الخبر حينئذٍ ثلاثة أوجه، أحدها: قوله «[أنهم] لا يَرْجِعُونَ» وفي ذلك حينئذٍ أربعة تأويلات، التأويل الأول: أن «لا» زائدة. والمعنى: وممنع على قرية قدرنا إهلاكها لكفرهم رجوعهم إلى الإيمان، إلى أن تقوم الساعة. وممن ذهب إلى زيادتها أبو عمرو مستشهداً عليه بقوله تعالى: «ما منعك أن لا تسجد»^(٢) يعني في أحد القولين. التأويل الثاني: أنها غير زائدة، وأن المعنى: أنهم غير راجعين عن معصيتهم وكفرهم. التأويل الثالث: أن الحرام يُراد به الواجب. ويدلُّ عليه قوله تعالى: «قل تعالوا أتْلُ ما حَرَّمَ ربُّكم عليكم أن لا تُشركوا»^(٣) وترك الشُّرك واجبٌ، ويدلُّ عليه أيضاً قولُ الخنساء^(٤):

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣١، والتيسير ١٥٥، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٧٠، والبحر ٣٣٨/٦، والمحتسب ٦٥/٢.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف.

(٣) الآية ١٥١ من الأنعام.

(٤) ليس في ديوان الخنساء، وهو في القرطبي ٣٤٠/١١، والبحر ٣٣٩/٦. وفي اللسان منسوباً إلى عبد الرحمن بن جُمانة المحاربي:

فلأن حراماً لا أرى الدهر باكباً
على شجره إلا بكيت على عمرو

٣٣٥٩- حرامٌ عليّ لا أرى الدهرَ باكياً
على شَجْوِهِ إلا بَكَيتُ على صَخَرٍ
وأيضاً فمن الاستعمال إطلاقُ أحدِ الضدين على الآخرِ.

وَمِنْ ثَمَّ قال الحسن والسدي : لا يَرْجِعُونَ عن الشرك . وقال قتادة : إلى الدنيا . التأويل الرابع : قال أبو مسلم ابن بَحر : «حرامٌ : ممتنع . وأنهم لا يرجعون : انتفاء الرجوعِ إلى الآخرة ، فإذا امتنع الانتفاء وَجَبَ الرجوعُ . فالمعنى : أنه يجبُ رجوعُهم إلى الحياة في الدار الآخرة . ويكون الغرضُ إبطالَ قولِ مَنْ يُنكر البعثَ . وتحقيقُ ما تقدّم من أنه لا كُفْرانَ لِسَعْيِ أحدٍ ، وأنه يُجْزَى على ذلك يومَ القيامةِ» . وقولُ ابن عطية^(١) قريبٌ من هذا قال : «وممتنعٌ على الكفرة المُهلِكين أنهم لا يَرْجِعُونَ إلى عذاب الله وأليم عقابه ، فتكون «لا» على بابها ، والحرامُ على بابهِ» .

الوجه الثاني : أنَّ الخبرَ محذوفٌ تقديرُهُ : حرامٌ توبتُهم أو رجاءُ بعثهم ، ويكونُ «أنهم لا يَرْجِعُونَ» علةً لما تقدّم من معنى الجملة ، ولكن لك حينئذ في «لا» احتمالان ، الاحتمال الأول : أنَّ تكونَ زائدةً . ولذلك قال أبو البقاء^(٢) في هذا الوجه بعدَ تقديره الخبرَ المتقدم : «إِذَا جَعَلْتَ لا زائدةً» قلت : والمعنى عنده : لأنهم يَرْجِعُونَ إلى الآخرة وجزائها . الاحتمال الثاني : أن تكونَ غيرَ زائدةٍ بمعنى : ممتنعٌ توبتُهم أو رجاءُ بعثهم ؛ لأنهم لا يَرْجِعُونَ إلى الدنيا فَيَسْتَدْرِكُوا فيها ما فاتهم من ذلك .

(١) المحرر ١١/١٦٤ .

(٢) الإملاء ٢/١٣٧ .

ـ الأنبياء ـ

الوجه الثالث: أن يكون هذا المبتدأ لا خبر له لفظاً ولا تقديرًا، وإنما رَفَعَ شيئاً يقوم مقام خبره من باب «أقائم أخواك». قال أبو البقاء^(١): «والجيد أن يكون «أنهم» فاعلاً سَدَّ مَسَدَ الخبر»، قلت: وفي هذا نظر؛ لأن ذلك يُشترط فيه أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام، وهنا فلم يعتمد المبتدأ على شيء من ذلك، اللهم إلا أن ينحو نحو الأخفش، فإنه لا يشترط ذلك. وقد قررت هذه المسألة في غير هذا الموضوع، والذي يظهر قول الأخفش^(٢)، وحينئذ يكون في «لا» الوجهان المتقدمان من الزيادة وعدمها، باختلاف معنيين: أي امتنع رجوعهم إلى الدنيا أو عن شركهم إذا قَدَّرَتهَا زائدة، أو امتنع عدم رجوعهم إلى عقاب الله في الآخرة إذا قَدَّرَتهَا غير زائدة.

الوجه الثاني من وجهي رفع «حرام» أنه خبر مبتدأ محذوف، فقَدَّرَ بعضهم: الإقالة والتوبة حرام. وقَدَّرَ أبو البقاء^(٣): «أي ذلك الذي ذُكِرَ من العمل الصالح حرام». وقال الزمخشري^(٤): «وحرام على قرية أهلكتها ذاك، وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور. ثم علَّل ف قيل: إنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك؟

وقرأ العامة «أهلكناها» بنون العظمة. وقرأ^(٥) أبو عبد الرحمن وقتادة

(١) الإملاء ١٣٧/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١.

(٣) الإملاء ١٣٧/٢.

(٤) الكشف ٥٨٣/٢.

(٥) القرطبي ٣٤٠/١١، والبحر ٣٣٨/٦.

«أهلكتها» بئاء المتكلم. وَمَنْ قرأ^(١) «حَرَمٌ» بفتح الحاء وكسر الراء وتنوين الميم، فهو في قراءته صفةً على فعلٍ نحو: حَذِر. وقال^(٢):

٣٣٦٠— وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ
يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ

وَمَنْ قرأه^(٣) فعلاً ماضياً فهو في قراءته مسندٌ لـ «أَنْ» وما في حيزها. ولا يَخْفَى الكلامُ في «لا» بالنسبة إلى الزيادة وعدمها/ فإنَّ المعنى واضحٌ مما [٦٣٦/ب] تقدَّم. وقرئ^(٤) «إنَّهم» بالكسر على الاستئناف، وحينئذٍ فلا بد من تقديرٍ مبتدأ يَتِمُّ به الكلام، تقديره: ذلك العملُ الصالحُ حرامٌ. وتقدَّم تحريراً ذلك.

آ. (٩٦) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: قد تقدم الكلام^(٥) على «حتى» الداخلة على «إذا» مشبعاً. وقال الزمخشري^(٦) هنا: «فإن قلت: بَمْ تعلَّقتُ «حتى» واقعةً غايةً له وأيةً الثلاث هي؟ قلت: هي متعلقةٌ بـ «حرامٌ» وهي غايةٌ له؛ لأنَّ امتناعَ رجوعهم لا يزول حتى تقومَ القيامةُ، وهي «حتى» التي يُحكى بعدها الكلامُ، والكلامُ المحكيُّ هو الجملةُ من الشرط والجزاء، أعني «إذا» وما في حيزها». وأبو البقاء^(٧) نَحَا هذا النحو فقال: «وحتى» متعلقةٌ في المعنى بـ «حرامٌ» أي: يستمرُّ الامتناعُ إلى هذا الوقتِ، ولا عملٌ لها في «إذا».

وقال الحوفي: «هي غايةٌ، والعاملُ فيها ما دَلَّ عليه المعنى مِنْ تَأْسِيفِهِمْ

(١) وهي قراءة عكرمة وقد تقدمت.

(٢) تقدم برقم ١٢٣١.

(٣) وهي قراءة أبي العالية.

(٤) البحر ٣٣٨/٦.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٦) الكشف ٥٨٣/٢.

(٧) الإملاء ١٣٧/٢.

— الأنبياء —

على ما قرطوا فيه من الطاعة حين فاتهم الاستدراك». وقال ابن عطية^(١): «حتى» متعلقة بقوله «تَقَطَّعُوا». وتحتمل على بعض التأويلات المتقدمة أن تتعلق بـ «يَرْجِعُونَ»، وتحتمل أن تكون حرف ابتداء، وهو الأظهر؛ بسبب «إذا»؛ لأنها تقتضي جواباً هو المقصود ذكره. قال الشيخ^(٢): «وكون «حتى» متعلقة بـ «تَقَطَّعُوا» فيه بُعد من حيث كثرة الفصل لكنه من حيث المعنى جيد؛ وهو أنهم لا يزالون مختلفين على دين الحق إلى قُرب مجيء الساعة، فإذا جاءت الساعة انقطع ذلك كله».

وتلخص في تعلق «حتى» أوجه، أحدها: أنها متعلقة بـ «حرام». الثاني: أنها متعلقة بمحذوف دل عليه المعنى، وهو قول الحوفي. الثالث: أنها متعلقة بـ «تَقَطَّعُوا». الرابع: أنها متعلقة بـ «يَرْجِعُونَ». وتلخص في «حتى» وجهان، أحدهما: أنها حرف ابتداء وهو قول الزمخشري وابن عطية فيما اختاره، الثاني: أنها حرف جر، بمعنى إلى.

وقرأ^(٣) «فُتِحَتْ» بالتشديد ابن عامر. والباقون بالتخفيف. وقد تقدّم ذلك أول الأنعام^(٤)، وفي جواب «إذا» أوجه أحدها: أنه محذوف فقدّره أبو إسحاق^(٥): «قالوا يا ويلتنا»، وقدّره غيره: فحيث يبعثون. وقوله «فإذا هي شاخصة» عطف على هذا المقدر. الثاني: أن جوابها الفاء في قوله «فإذا هي» قاله الحوفي والزمخشري^(٦) وابن عطية^(٧). فقال الزمخشري: «وإذا هي

(١) المحرر ١١/١٦٤.

(٢) البحر ٦/٣٣٩.

(٣) السبعة ٤٣١، والنشر ٢/٣٥٨، والحجة ٤٧٠، والتيسير ١٠٢، والبحر ٦/٣٣٩.

(٤) الآية ٤٤ وانظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.

(٥) وهو الزجاج في معانيه ٣/٤٠٥.

(٦) الكشف ٢/٥٨٤.

(٧) المحرر ١١/١٦٥.

المفاجأة، وهي تقع في المجازاة ساذةً مَسْدُ الفاء كقوله تعالى «إذا هم يَقْنُطُونَ»^(١) فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد. ولو قيل: إذا هي شاخصة كان سديداً. وقال ابن عطية: «والذي أقول: إن الجواب في قوله «فإذا هي شاخصة»، وهذا هو المعنى الذي قصد ذكره؛ لأنه رجوعهم الذي كانوا يكذبون به وحرّم عليهم امتناعه».

وقوله: «يَأْجُوجُ» هو على حذف مضاف أي: سدٌ يأجوج ومأجوج. وتقدم الكلامُ فيهما قريباً^(٢).

قوله: «وهم» يجوز أن يعودَ على يأجوج ومأجوج، وأن يعودَ على العالم بأسرهم. والأول أظهر.

وقرأ العامة: «يَنْسِلُونَ» بكسر السين، وأبو السَّمَالِ^(٣) وابن أبي إسحاق بضمها. والحَذَبُ: النَّشْرُ من الأرض أي: المرتفع، ومنه الحَذَبُ في الظهر وكلُّ كُذْبَةٍ^(٤) أو أَكْمَةٍ فهي حَذْبَةٌ، وبها سُمِّيَ القبرُ لظهوره على وجه الأرض، والنَّسْلَانِ مَقَارِبَةُ الحَطُولِ مع الإسراع، يُقال: نَسَلَ يَنْسِلُ وينسل بالفتح في الماضي، والكسر والضم في المضارع، ونسل وعسل واحد، قال الشاعر^(٥):

عَسَلَانَ الذَّبِّ أَمْسَى قَارِباً
بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسَلَ

(١) الآية ٣٦ من الروم.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من الكهف.

(٣) البحر ٣٣٩/٦، والشواذ ٩٣.

(٤) الكُذْبَةُ: الأرض المرتفعة وقيل: الغليظة.

(٥) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٩٠، والمحزر ١١/١٦٥، واللسان (عسل)

وجمهرة ابن دريد ٢٥٢/١، ويُنسب البيت خطأ للبيد.

وعسل الذَّبِّ: مضى مسرعاً. ونسل في العَدْوِ: أسرع. القارب: طالب الماء ليلاً.

— الأنبياء —

والنَّسْلُ من ذلك وهو الذُّرِّيَّةُ، أطلق المصدرَ على المَفْعُولِ. و«نَسَلْتُ ريشَ الطائر» من ذلك. وقُدِّمَ الجارُّ على متعلقه^(١) لتواخي رؤوس الآي. وقرأ^(٢) عبد الله وابن عباس «جَدَثَ» بالثاء المثناة، وهو القبرُ. وقرئ بالفاء وهي بدلٌ منها. قال الزمخشري^(٣): «الثاء للحجاز والفاء لتميم». وينبغي أن يكونا أصليين؛ لأنَّ كلاهما لغةٌ مستقلةٌ، ولكن قد كثر إبدال الثاء من الفاء قالوا: مَعْفُورٌ في مَعْفُورٍ^(٤)، وقالوا^(٥): «فُمٌّ» في ثُمٌّ، فأبدلت هذه من هذه تارةً، وهذه من هذه أخرى^(٦).

آ. (٩٧) قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ﴾: فيه أوجهٌ أحدها: — وهو الأجود — أن تكونَ «هي» ضميرَ القصة، و«شاخِصَةٌ» خبرٌ مقدمٌ، و«أبصارٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبرٌ لـ «هي» لأنها لا تُفسَّرُ إلا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزأيها، وهذا مذهبُ البصريين. الثاني: أن تكونَ «شاخِصَةٌ» مبتدأ، و«أبصارٌ» فاعلٌ سُدَّ مَسَدُ الخبر، وهذا يتمشى على رأي الكوفيين^(٧)؛ لأنَّ

(١) الجارُّ «من كل حذب» ومتعلقة «ينسلون».

(٢) المحتسب ٦٦/٢، والقرطبي ٣٤٢/١١، البحر ٣٣٩/٦.

(٣) الكشف ٥٨٤/٢ وفي مطبوعة الكشف: «والباء تميمية» وهو تحريف، وقد ذكر ابن جني في المحتسب ذلك ٦٦/٢.

(٤) المعفور: هو الْمُتَرَبُّبُ الْمُعْفَرُ بالتراب وفي اللسان (عشر): «وذهب يعقوب إلى أن الفاء في عافور بدل الثاء في عاثور وللذي ذهب إليه وجه، قال: إلا أنا إذا وجدنا للفاء وجهاً نحملها فيه على أنه أصل لم يجوز الحكم بكونها بدلاً فيه إلا على قبح وضعف».

(٥) انظر: الممتع ٤١٤.

(٦) قال ابن عصفور في الممتع: «والأصل الثاء لقولهم في الجمع: أحداث ولم يقولوا أجداف».

(٧) انظر: الارتشاف ٤٨٦/١.

ضميرُ القصة يُفسَّر عندهم بالمفردِ العاملِ عملَ الفعلِ فإنه في قوة الجملة .
الثالث : قال الزمخشري^(١) : «هي» ضميرٌ مَبْهُمٌ تَوْضُّحُهُ الْأَبْصَارُ وتُفسَّره ، كما
فُسِّرَ «الذين ظَلَمُوا» و«أَسْرُوا»^(٢) . ولم يَذْكُرْ غَيْرَه . قلت : وهذا هو قولُ
الفراء^(٣) ؛ فإنه قال : «هي» ضميرُ الْأَبْصَارِ تقدَّمتْ لدلالة الكلام ومجيء
ما يُفسَّرها . وأنشد شاهداً على ذلك^(٤) : /

[١/٦٣٧]

٣٣٦٢ — فلا وأبيها لا تقول خيلتي
ألا فرّ عني مالك بن أبي كعب
الرابع : أن تكون «هي» عماداً ، وهو قول الفراء^(٥) أيضاً ، قال : «لأنه
يُضْلَح موضعها «هو» وأنشد^(٥) :

٣٣٦٣ — بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ
فهل هو مرفوعٌ بما ههنا رأسُ
وهذا لا يَتِمُّشِي إِلَّا على أحدِ قولِي الكسائي^(٦) : وهو أنه يُجِيزُ تقدَّمَ
الفصلِ مع الخبرِ المقدَّمِ نحو : «هو خيرٌ منك زيد» الأصل : زيدٌ هو خيرٌ منك ،

(١) الكشاف ٥٨٤/٢ .

(٢) من قوله تعالى : «وأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا» الآية ٣ من الأنبياء .

(٣) بدأ الفراء في معانيه ٢/٢١٢ بوجه العماد ، ثم أجاز ما نقله عنه السمين . وصدره
عند الفراء :

لَعَمْرُ أبيها لا تقول ظِعْيَتِي

والبيت لمالك بن أبي كعب ، وهو من شعر في الأغاني ١٦/٢٣٤ ، والمحمر
١١/١٦٦ .

(٤) معاني القرآن ٢/٢١٢ .

(٥) لم أهتم إلى قائله ، وهو في شرح التصريح ٢/٧٢ ، والهمع ٢/٩٩ ، والدرر
١٣٣/٢ — ١٣٤ .

(٦) نسبه في الارتشاف ١/٤٩٠ إلى الفراء .

وقال الشيخ ^(١): «أجاز هو القائم زيد، على أن «زيداً» هو المبتدأ و«القائم» خبره و«هو» عماد. وأصل المسألة: زيد هو القائم». قلت: وفي هذا التمثيل [نظر] ^(٢)؛ لأن تقديم الخبر هنا ممتنع لاستوائيهما في التعريف، بخلاف المثال الذي قدّمته، فيكون أصل الآية الكريمة: فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة، فلما قدّم الخبر وهو «شاخصة» قدّم معها العماد. وهذا أيضاً إنما يجيء على مذهب من يرى وقوع العماد قبل النكرة غير المقاربة للمعرفة.

الخامس: أن تكون «هي» مبتدأ، وخبره مضمّر، ويتم الكلام حينئذ على «هي»، ويبتدأ بقوله «شاخصة أبصار». والتقدير: فإذا هي بارزة أي: الساعة بارزة أو حاضرة، و«شاخصة» خبر مقدم و«أبصار» مبتدأ مؤخر. ذكره الثعلبي ^(٣). وهو بعيد جداً لتنافر التركيب، وهو التعقيد عند علماء البيان.

قوله: «يا ويلنا» معمول لقول محذوف، وفي هذا القول المحذوف وجهان، أحدهما: أنه جواب «حتى إذا» كما تقدّم. والثاني: في محل نصب على الحال من «الذين كفروا»، قاله الزمخشري ^(٤).

آ. (٩٨) قوله: ﴿وما تعبدون﴾: أتى هنا بـ«ما» وهي لغير العقلاء؛ لأنه متى اختلط العاقل بغيره تخيّر الناطق بين ما ومن.

وقرأ العامة «حَصَبُ» بالمهملتين والصاد مفتوحة، وهو ما يُحَصَّب أي: يرمى في النار، ولا يقال له حَصَب إلا وهو في النار. فأما [ما] قبل ذلك فَحَطَبٌ وشجرٌ وغير ذلك وقيل: هي لغة حبشية ^(٥). وقيل: يُقال له حَصَب قبل الإلقاء

(١) البحر ٣٤٠/٦.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتنا من (ش).

(٣) انظر: البحر ٣٤٠/٦.

(٤) الكشف ٥٨٤/٢.

(٥) نسبها أبو عبيد في «لغات القبائل» ١٩٨ إلى قريش.

في النار. وقرأ ابن^(١) السَّمِيع وابن أبي عبله - ورُويت عن ابن كثير - بسكون الصاد وهو مصدر، فيجوز أن يكون واقعاً موقع المفعول، أو على المبالغة أو على حذف مضاف. وقرأ ابن عباس بالضاد معجمة مفتوحة أو ساكنة، وهو أيضاً ما يُرمى به في النار، ومنه المَحْضَبُ: عُوْدٌ تُحْرَكُ به النار لِتُوقَدَ. وأنشِد^(٢):

٣٣٦٤- فَلَا تَكُ فِي حَرْبِنَا مَحْضَباً
فَتَجْعَلَ قَوْمَكَ شَتَّى شُعُوباً
وَقَرَأَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَبِي وَعَائِشَةُ وَابْنُ الزَّبِيرِ «حَطَبٌ» بِالطَّاءِ، وَلَا أَظْنُهَا إِلَّا تَفْسِيراً لَا تَلَاوَةً.

أ. (٩٩) قوله: ﴿أَلَهَةً﴾: العائمة على النصب خبراً لـ «كان» وقرأ^(٣) طلحة بالرفع. وتخريجها كتخريج قوله^(٤):
٣٣٦٥- إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَيْنِ ...

.....

ففيها ضمير الشأن.

وقوله «أنتم لها واردون»^(٥) جَوَزَ أبو البقاء^(٦) في هذه الجملة ثلاثة أوجه،

(١) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٢/٢٦٧، والمحتسب ٢/٦٦، والبحر ٦/٣٤٠،

والقرطبي ١١/٣٤٣.

(٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في المحرر ١١/١٦٧، واللسان (حضب).

(٣) البحر ٦/٣٤٠.

(٤) تقدم برقم ١١٨٨.

(٥) عاد إلى الآية ٩٨.

(٦) الإملاء ٢/١٣٧.

أحدها: أن تكون بدلاً من «خَصَبُ جهنم». قلت: يعني أن الجملة بدل من المفرد الواقع خبراً، وإبدال الجملة من المفرد إذا كان أحدهما بمعنى الآخر جائز، إذ التقدير: إنكم أنتم لها وازدون. والثاني: أن تكون الجملة مستأنفة. والثالث: أن تكون في محل نصب على الحال من «جهنم» ذكره أبو البقاء^(١). وفيه نظر من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة.

آ. (١٠١) قوله: ﴿مَنَا﴾: يجوز أن يتعلق بـ «سَبَقْتُ»، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من الحسنى.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «مُبْعَدُونَ» لأنه يحل محلّه، فيغني عنه، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مُبْعَدُونَ».

قوله: «وهم فيما اشتَهَتْ» إلى قوله «وتتلقّاهم» كل جملة من هذه الجمل يحتمل أن تكون حالاً ممّا قبلها، وأن تكون مستأنفة. وكذا الجملة المضمرّة من القول العامل في جملة قوله «هذا يومكم» إذ التقدير: وتتلقّاهم يقولون: هذا يومكم.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿يَوْمَ نَطْوِي﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب بـ «لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ». والثاني: أنه منصوب بـ «تتلقّاهم». الثالث أنه منصوب بإضمار اذكر أو أعني. الرابع: أنه بدل من العائد المقدر تقديره: تَوَعَّدُونَهُ/ يَوْمَ نَطْوِي فـ «يَوْم» بدل من الهاء. ذكره أبو البقاء^(٢). وفيه نظر؛ إذ يَلَزَمُ مِنْ ذَلِكَ خُلُوهَا الجملة الموصولة بها من عائد على الموصول، ولذلك منعوا

(١) الإملاء ١٣٧/٢.

(٢) الإملاء ١٣٧/٢.

«جاء الذي مررتُ به أبي عبد الله» على أن يكونَ «أبي عبد الله» بدلاً من الهاء لما ذكُرْتُ، وإن كان في المسألة خلاف. الخامس: أنه منصوبٌ بالرفع، قاله الزمخشري^(١)، وفيه نظر؛ من حيث إنه أَعْمَلَ المصدرَ^(٢) الموصوف قبل أَخَذَهُ معموله.

وقد تقدّم^(٣) أن نافعاً^(٤) يقرأ «يُحْزِنُ» بضم الياء إلا هنا، وأن شيخه ابن القَعْقَاعَ يقرأ «يَحْزَنُ» بالفتح إلا هنا.

وقرأ العامة «نَطَوِي» بنون العظمة وشيبة بن نصاح^(٥) في آخرين «يطوي» بياء الغيبة، والفاعل هو الله تعالى، وقرأ أبو جعفر في آخرين «تَطَوَى» بضم التاء من فوق وفتح الواو مبنياً للمفعول.

وقرأ العامة «السُّجْلُ» بكسر السين والجيم وتشديد اللام كالطَّمِرِ^(٦). وقرأ^(٧) أبو هريرة^(٨) وصاحبه أبو زرعة بن عمرو^(٩) بن جرير بضمهما، واللام

(١) الكشف ٥٨٥/٢.

(٢) المصدر «الفرع» الموصوف بالكبر، ومعموله «يوم».

(٣) عاد إلى الآية ١٠٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٩٤/٣، وشيخ نافع أبو جعفر يزيد بن القعقاع. وانظر: النشر ٢٤٤/٢، والقرطبي ٣٤٦/١١، والبحر ٣٤٢/٦.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٣٢٤/٢، والإتحاف ٢٦٨/٢، والقرطبي ٣٤٦/١١، والبحر ٣٤٣/٦.

(٦) الطمر: الفرس الشديد العدو.

(٧) انظر في قراءاتها: المحتسب ٦٧/٢، والقرطبي ٣٤٧/١١، والبحر ٣٤٣/٦، والشواذ ٩٣.

(٨) عبد الرحمن بن صخر الدوسي. كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، توفي سنة ٥٩ هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٠/٢، والإصابة ت ١١٧٩.

(٩) هو عمرو بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي، سمع أبا هريرة، وروى عنه الحارث المعكلي. طبقات القراء ٦٠٢/١.

— الأنبياء —

مشددة أيضاً بزنة «عُتِلَّ»^(١). ونقل أبو البقاء^(٢) تخفيفها في هذه القراءة أيضاً، فتكون بزنة عُتُق، وأبو السَّمال وطلحة والأعمش بفتح السين. والحسن وعيسى بن عمر [بكسرهما]^(٣). والجيم في هاتين القراءتين ساكنة واللام مخففة، قال أبو عمرو: «قراءة أهل مكة مثل قراءة الحسن».

والسَّجَلُ: الصحيفة مطلقاً. وقيل: بل هو مخصوص بصحيفة العهد، وهي من المساجلة، والسَّجَلُ: الذَّلُّ المَلأى. وقال بعضهم: هو فارسي معرب فلا اشتقاق له.

و«طَيَّ» مصدر مضاف للمفعول. والفاعل محذوف تقديره: كما يطوي الرجل الصحيفة ليكتب فيها، أو لما يكتب فيها من المعاني، والفاعل يُحذف مع المصدر باطراد. والكلام في الكاف معروف أعني كونها نعتاً لمصدر مقدر أو حالاً من ضميره. وأصل طَيَّ: طَوَّى فَأَعِلَّ كنظائره^(٤).

وقيل: السَّجَلُ اسمُ مَلِكٍ يَطْوِي كَتَبَ أَعْمَالِ بني آدم. وقيل: اسم رجل كان يكتب لرسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم^(٥). وعلى هذين القولين يكون المصدر مضافاً لفاعله. و«الكتاب» اسمٌ للصحيفة المكتوب فيها. وقال أبو إسحاق^(٦): «السَّجَلُ: الرجل بلسان الحبشة». وقال الزمخشري^(٧): كما

(١) العُتِلُّ: الشديد من كل شيء.

(٢) الإملاء ١٣٧/٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش)، ومصادر القراءة السابقة.

(٤) اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) نقل الزجاج هذا القول عن أبي الجوزاء. انظر: معاني القرآن له ٤٠٦/٣.

(٦) معاني القرآن ٤٠٦/٣.

(٧) الكشف ٥٨٥/٢.

يُطَوِّى الطُّومَارُ^(١) للكتابة، أي لِيُكْتَبَ فيه، أو لما يُكْتَبَ فيه؛ لأن الكتاب أصله المصدر كالباء ثم يوقع على المكتوب». فقدَّره الزمخشريُّ من الفعل المبني للمفعول. وقد عَرَفَتْ ما فيه من الخلاف.

والسلام في «الكتاب»: إمَّا مزيدة في المفعول إن قلنا إن المصدر مضاف لفاعله، وإمَّا متعلقة بَطَيٍّ، وإمَّا بمعنى «على». وهذا ينبغي أن لا يجوز بُعْدَ معناه على كل قول. والقراءات المذكورة في «السَّجَل» كلها لغات. وقرأ^(٢) الأخوان وحفص «للكتب» جمعاً، والباقون «للكتاب» مفرداً، والرسم يحتملهما: فالأفراد يُراد به الجنس، والجمع للدلالة على الاختلاف.

قوله: «كما بَدَأْنَا» في متعلِّق هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بـ «نُعِيدُهُ»، و«ما» مصدرية و«بَدَأْنَا» صلُّتها، فهي وما في حَيْزِها في محلٍّ جر بالكاف. و«أَوَّلَ خَلْقٍ» مفعولٌ «بَدَأْنَا»، والمعنى: نُعيد أولَ خَلْقٍ إعادةً مثلَ بَدَاءَتِنَا^(٣) له أي: كما أُبَرِّزُناه من العَدَمِ إلى الوجود نُعيدُه من العَدَمِ إلى الوجود. وإلى هذا نحا أبو البقاء^(٤) فإنه قال: «الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُعيدُه عَوْداً^(٥) مثلَ بَدْئِهِ» وفي قوله: «عَوْدٌ» نظراً إذ الأحسن أن يقول: إعادة.

والثاني^(٦): أنها تتعلِّقُ بفعلٍ مضمِرٍ. قال الزمخشري^(٧): «ووجهٌ آخرُ:

(١) الطومار: الصحيفة.

(٢) السبعة ٤٣١، والنشر ٣٢٥/٢، والحجة ٤٧١، والتيسير ١٥٥، والبحر ٣٤٣/٦.

(٣) البَدَاءَةُ من مصادر بدأ بفتح الباء وضمها. انظر: القاموس (بدأ).

(٤) الإملاء ١٣٨/٢.

(٥) في المطبوعة: عوادة.

(٦) في متعلق «كما بدأنا».

(٧) الكشف ٥٨٥/٢.

- الأنبياء -

وهو أن تَنْصِبَ الكاف بفعلٍ مضميرٍ يفسره «نعيده»، و«ما» موصولة أي: نُعيد مثل الذي بدأنا نعيده، و«أولَ خَلْقٍ» ظرف لـ «بدأناه» أي: أولَ ما خلق، أو حالٌ من ضميرِ الموصولِ الساقطِ من اللفظِ الثابتِ في المعنى.

قال الشيخ^(١): «وفي تقديره تهيشة «بدأنا» لأن يَنْصِبَ «أولَ خَلْقٍ» على المفعولية وقطعه عنه، من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، وارتكاب إضمار بعيدٍ مُفسراً بـ «نُعيده»، وهذه عجمةٌ في كتاب الله. وأما قوله «ووجه آخر: وهو أن تَنْصِبَ الكاف بفعلٍ مضميرٍ يفسره «نُعيده» فهو ضعيفٌ جداً؛ لأنه مبنيٌّ على أن الكاف اسمٌ لا حرفٌ، وليس مذهب الجمهور، وإنما ذهب إلى ذلك الأخفش^(٢). وكونها اسماً عند البصريين مخصوصٌ بالشعر». قلت: كلُّ ما قَدَّرَه فهو جارٍ على القواعد المنضبطة، وقادّه إلى ذلك المعنى الصحيح، فلا مؤاخذه عليه. يظهر ذلك بالتأمل لغير الفطن.

وأما قوله: «ما» ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مصدرية. والثاني: أنها بمعنى الذي. وقد تقدّم تقرير هذين. والثالث: أنها كافةٌ للكاف عن العمل كما هي في قوله^(٣):

- ٣٣٦٦ -

كما الناس مجرّومٌ عليه وجارمٌ

فيمَن رفع «الناس». قال الزمخشري^(٤): «أولَ خَلْقٍ» مفعولٌ «نُعيد»

(١) البحر ٦/٣٤٣.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك وقد نقله عن الكثيرون. انظر: المغني

. ٢٣٨

(٣) تقدم برقم ٨٨٨.

(٤) الكشف ٥٨٥/٢

الذي يُفسره «نُعيده»، والكاف مكشوفة بـ «ما». والمعنى: نُعيد أول الخلق كما بدأناه تشبيهاً للإعادة بالابتداء في تناول / القُدرة لهما على السواء. فإن [١/٦٣٨] قلت: فما أول الخلق حتى يُعيده كما بدأه؟ قلت: أوله إيجاده عن العدم، فكما أوجده أولاً عن عدم يُعيده ثانياً عن عدم.

وأما «أول خلق» فتحصل فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول «بدأنا». والثاني: أنه ظرف لـ «بدأنا». والثالث: أنه منصوب على الحال من ضمير الموصول كما تقدم تقرير كل ذلك. والرابع: أنه حال من مفعول «نُعيده» قاله أبو البقاء^(١)، والمعنى: مثل أول خلقه.

وأما تنكير «خلق» فللدلالة على التفصيل. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما بال «خلق» منكر؟ قلت: هو كقولك: «هو أول رجل جاءني» تريد: أول الرجال. ولكنك وحدته ونكرته إرادة تفصيلهم رجلاً رجلاً، وكذلك معنى «أول خلق»^(٣) بمعنى: أول الخلائق؛ لأن الخلق مصدر لا يُجمع».

قوله: «وَعْدًا» منصوب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة المتقدمة، فناصبه مضمراً أي: وَعَدْنَا ذَلِكَ وَعْدًا.

آ. (١٠٥) قوله: ﴿مَنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾: يجوز أن يتعلق بـ «كُتِبْنَا»، ويجوز أن يتعلق بنفس «الزُّبُور» لأنه بمعنى المزبور أي: المكتوب أي: المزبور من بعد. ومفعول «كُتِبْنَا» أن وما في حيزها أي: كُتِبْنَا وَرَاءَهُ الصالحين للأرض أي: حَكَمْنَا بِهِ.

(١) الإملاء ١٣٨/٢.

(٢) الكشف ٥٨٥/٢.

(٣) عبارة الكشف «وكذلك معنى أول خلق أول الخلق بمعنى...».

آ. (١٠٧) قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً له أي: لأجلِ الرَّحْمَةِ. ويجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ على الحالِ مبالغَةً في أَنْ جَعَلَهُ نَفْسَ الرحمة، وإِذَا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا رحمةٍ أو بمعنى راحِم. وفي الحديث: «يا أيها الناسُ إنما أنا رحمةٌ مُهْدَاة».

قوله: «للعالمين» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «رَحْمَةٍ» أي: كائنةٌ للعالمين. ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «أَرْسَلْنَاكَ» عند مَنْ يَرَى تَعَلُّقَ ما بعد «إِلَّا» بما قبلها جائزاً أو بمحذوفٍ عند مَنْ لَا يَرَى ذَلِكَ. هذا إذا لم يُفْرَغِ الفعلُ لِمَا بعدها، أما إذا فُرِّغَ فيجوزُ نحو: ما مررتُ إِلَّا بزيدٍ، كذا قاله الشيخ هنا. وفيه نظرٌ من حيث إن هذا أيضاً مفرغٌ؛ لأنَّ المفرغَ عبارةٌ عما افتقر ما بعد «إِلَّا» لِمَا قبلها على جهةِ المعمولية له.

آ. (١٠٨) قوله: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُم﴾: «أَنْ» وما في حَيْزِها في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعلِ؛ إذ التقديرُ: إِنَّمَا يُؤْحَى إِلَيَّ وَخُدَانِيَةُ إِلَهُكُمْ. وقال الزمخشري^(١): «إِنَّمَا» لَقَصْرِ الحِكمِ على شيءٍ أو لَقَصْرِ الشيءِ على حكمٍ كقولك: «إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ» و«إِنَّمَا يقومُ زيدٌ». وقد اجتمع المثلان في هذه الآية؛ لأنَّ «إِنَّمَا يُؤْحَى إِلَيَّ» مع فاعله بمنزلةِ «إِنَّمَا يقومُ زيدٌ»، و«أَنَّمَا إِلَهُكُم إِلَهٌ وَاحِدٌ» بمنزلةِ «إِنَّمَا زيدٌ قائمٌ». وفائدةُ اجتماعهما الدلالةُ على أَنَّ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقصورٌ على استئثارِ اللَّهِ بِالْوَحْدَانِيَةِ.

قال الشيخ^(٢): «أَمَّا ما ذكره في «أَنَّمَا» أَنَّهَا لَقَصْرٌ ما ذَكَرَ، فهو مبنيٌّ على أَنَّ «أَنَّمَا» للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وأنَّ «ما» مع «أَنْ» كهي مع

(١) الكشاف ٥٨٦/٢.

(٢) البحر ٣٤٤/٦.

كأن ومع لعل. فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي، فكذلك لا تفيده مع «أن». وأما جعله «أنما» المفتوحة الهمزة مثل المكسورة تدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلا في «إنما» بالكسر، وأما «أنما» بالفتح فحرف مصدر، ينسبك منه مع ما بعده مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة. ولو كانت «أنما» دالة على الحصر لزم أن يقال: إنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لا يصح الحصر فيه، إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد.

قلت: الحصر بحسب كل مقام على ما يناسبه؛ فقد يكون هذا المقام يقتضي الحصر في إichاء الوجدانية لشيء جرى من إنكار الكفار وحدانيته تعالى، وأن الله لم يوح إليه لها شيئاً. وهذا كما أجاب الناس عن هذا الإشكال الذي ذكره الشيخ في قوله تعالى: «إنما أنت منذر»^(١) «إنما أنا بشر»^(٢) «إنما الحياة الدنيا لعب ولهو»^(٣) إلى غير ذلك. و«ما» من قوله «إنما يوحى» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون كافة وقد تقدّم. والثاني: أن تكون موصولة كهي في قوله: «إن ما صنعوا»^(٤) ويكون الخبر هو الجملة من قوله: «أنما إلهكم إله واحد» تقديره: إن الذي يوحى إلي هو هذا الحكم.

قوله: «فهل أنتم مسلمون» استفهام معناه الأمر بمعنى أسلموا، كقوله: «فهل أنتم متتهون»^(٥) أي: انتهوا.

(١) الآية ٧ من الرعد.

(٢) الآية ١١٠ من الكهف.

(٣) الآية ٣٦ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم. وأقبح في الأصل بعد «لهو» «وزينة».

(٤) الآية ٦٩ من طه.

(٥) الآية ٩١ من المائدة.

آ. (١٠٩) قوله: ﴿أَذْنَتُكُمْ﴾: أي: أَعْلَمْتُكُمْ. فالهمزة فيه للنقل. قال الزمخشري^(١): «أذن منقولٌ مِنْ أَذِنَ إِذَا عَلِمَ، ولكنه كثر استعماله في الجَرِيِّ مَجْرَى الإنذار. ومنه قوله تعالى: «فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ»^(٢) وقول ابن جرير^(٣): / [٦٣٨/ب]

٣٣٦٧- أَذْنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ

قلت: وقد تقدّم تحقيقُ هذا في البقرة^(٤).

قوله: «على سِوَاءٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل والمفعول معاً، أي: مُسْتَوِينَ في العلم بما أَعْلَمْتُكُمْ به لم يَطْوِه عن أحدٍ منهم.

قوله: «وإنْ أَدْرِي» العامةُ على إرسالِ الياء ساكنةً، إذ لا مُوجِبَ لغير ذلك. ورؤي^(٥) عن ابن عباس أنه قرأ: «وإنْ أَدْرِي أَقْرَبُ»، «وإنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ»^(٦) بفتح الياءَيْن. وَخُرِجَتْ على التشبيهِ بياءِ الإضافة. على أن ابن مجاهد^(٧) أنكر هذه القراءة البتة. وقال ابن جني^(٨): «هو غَلَطٌ؛ لأنَّ «إنْ» نافيةٌ لا عملَ لها». ونقل أبو البقاء^(٩) عن غيره أنه قال في تخريجها: «إنه ألقى

(١) الكشاف ٥٨٦/٢.

(٢) الآية ٢٧٩ من البقرة.

(٣) تقدم برقم ١١١٤.

(٤) انظر: الدر المنصون ٦٣٩/٢.

(٥) المحتسب ٦٨/٢، والبحر ٣٤٤/٦. وهي رواية أيوب عن يحيى عن ابن عامر.

(٦) في الآية ١١١.

(٧) انظر: المحتسب ٦٨/٢.

(٨) المحتسب ٦٨/٢.

(٩) الإملاء ١٣٨/٢.

حركة الهمزة على الياء فتحركت وبقيت الهمزة ساكنة، فأبدلت ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت همزة متحركة؛ لأنها في حُكْمِ المبتدأ بها، والابتداء بالساكِنِ مُحالٌ. وهذا تخريجٌ متكلفٌ لا حاجة إليه. ونسبة راويها عن ابن عباس إلى الغلطِ أُولَى من هذا التكلف، فإنها قراءة شاذةٌ مُنْكَرَةٌ. وهذا التخريجُ وإنْ نَفَعَ في الأولى فلا يُجدي في الثانية شيئاً. وسيأتي لك قريبٌ من ادِّعاء قلب الهمزة ألفاً ثم قلب الالف همزة في قوله: «مِنْسَأَنَهُ»^(١) إن شاء الله تعالى، وبذلك يسهل الخطبُ في التخريج المذكور.

والجملة الاستفهامية في محل نصب بـ «أدري» لأنها معلقة لها عن العمل، وأخر المُسْتَفْهَم عنه لكونه فاصلةً. ولو وَسَّطَه لكان التركيب: أقرب ما تُوعَدون أم بعيد، ولكنه أخر مراعاة لرؤوس الآي.

و «ما تُوعَدون» يجوز أن يكون مبتدأ، وما قبله خبرٌ عنه ومعطوفٌ عليه. وجوز أبو البقاء^(٢) فيه أن يرتفع فاعلاً بـ «قريب». قال: «لأنه اعتمد على الهمزة». قال: «ويُخْرِجُ على قولِ البصريين أن يرتفع بـ «بعيد» لأنه أقرب إليه». قلت: يعني أنه يجوز أن تكون المسألة من التنازع فإن كلاً من الوصفين يَصِحُّ تَسْلُطُهُ على «ما تُوعَدون» من حيث المعنى.

آ. (١١٠) قوله: ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾: حالٌ مِنَ «الجهر».

آ. (١١١) قوله: ﴿لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ﴾: الظاهر أن هذه الجملة معلقة لـ «أدري»، والكوفيون يُجرون الترجي مُجْرَى الاستفهام في ذلك، إلا أن

(١) الآية ١٤ من سبا.

(٢) الإملاء ١٣٨/٢.

النَّحْوِينَ لَمْ يَعُدُّوا مِنَ الْمَعْلُقات «لعل»^(١) وهي ظاهرة في ذلك كهذه الآية وكقوله: «وما يُذَرِّكُ لَعَلَّهُ يَزْكِي»^(٢) «وما يُذَرِّكُ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ»^(٣).

آ. (١١٢) قوله: ﴿قَالَ﴾: قرأ^(٤) حفص «قال» خبراً عن الرسول عليه السلام. والباقون «قل» على الأمر. وقرأ العامة «رَبِّ» بكسر الباء اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة، وهي الفصحى. وقرأ أبو جعفر^(٥) بضم الباء، فقال صاحب «اللوامح»: «إنه منادى مفرد ثم قال: «وَحَذَفُ حَرْفِ النِّداءِ فِيمَا جازَ» أن يكون وصفاً لـ «أَيِّ» بعيداً، بابه الشعر». قلت: ليس هذا من المنادى المفرد، بل نص بعضهم على أن هذه بعض اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائه^(٦).

وقرأ العامة «أَحْكَمْ» على صورة الأمر. وقرأ^(٨) ابن عباس وعكرمة وابن يعمر «رَبِّي» بسكون الياء «أَحْكَمْ» أفعل تفضيل فهما مبتدأ وخبر.

(١) قال أبو حيان: «ظهر لي من جملة الحروف المعلقة «لعل» ورأيت مَصَّبَ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلق». انظر: الارتشاف ٧٠/٣.

(٢) الآية ٣ من عبس.

(٣) الآية ١٧ من الشورى.

(٤) السبعة ٤٣٢، والتيسير ١٥٦، والقرطبي ٣٥١/١١، والحجة ٤٧١، والبحر ٣٤٥/٦.

(٥) الإنحاف ٢٦٨/٢، والنشر ٣٢٥/٢، والمحاسب ٦٩/٢، والبحر ٣٤٥/٦.

(٦) الأصل «كان» والتصحيح من البحر ٣٤٥/٦ حيث نقل عن صاحب «اللوامح» النص نفسه.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣.

(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٣٤٥/٦، والقرطبي ٣٥١/١١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٢.

- الأنبياء -

وَقُرِئَ^(١) «أَحْكَمَ» بفتح الميم كألزَمَ، على أنه فعلٌ ماضٍ في محلِّ خبرٍ أيضاً
لـ «رَبِّي». وقرأ العامةُ «تَصِفُونَ» بالخطاب. وقرأ^(٢) رسولُ الله صَلَّى الله عليه
وسلَّم على أبي رضي الله عنه «يَصِفُونَ» بالياء مِنْ تحت، وهي مَرْوِيَّةٌ أيضاً عن
عاصم^(٣) وابن عامر^(٤). والغيبة والخطاب واضحان.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ]

(١) وهي قراءة الجحدري كما في القرطبي.

(٢) الإتحاف ٢/٢٦٨، والسبعة ٤٣٢، والنشر ٢/٣٢٥، والبحر ٦/٣٤٥.

(٣) رواية المفضل عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.

(٤) رواية الصوري عن ابن ذكوان عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.

سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ﴾: يجوز في هذا المصدر وجهان، أحدهما: أن يكون مضافاً لفاعله وذلك على تقديرين. أحدُ التقديرين: أن يكون من زلزل اللازم بمعنى تَزَلَّزَلْ فالتقدير: إِنَّ تَزَلَّزَلْ السَّاعَةُ. والتقدير الثاني: أن يكون من زَلَّزَل المتعدي، ويكون المفعول محذوفاً تقديره: إِنَّ زَلَّزَل السَّاعَةُ النَّاسَ. كذا قدَّره أبو البقاء^(١). وأحسن من هذا أن يُقدَّر: إِنَّ زَلَّزَل السَّاعَةَ لِلأَرْضِ. يدلُّ عليه قوله: «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ»^(٢) ونسبة التَزَلَّزَلِ أو الزلزال إلى الساعة على سبيل المجاز.

الوجه الثاني: أن يكون المصدرُ مضافاً إلى المفعول به، على طريقة الاتِّساع في الظرف كقوله^(٣):

٣٣٦٨- طَبَّاخٍ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ

وقد أوضح الزمخشري^(٤) ذلك بقوله: «وَلَا تَخْلُو السَّاعَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ

(١) الإملاء ١٣٩/٢.

(٢) الآية ١ من سورة الزلزلة.

(٣) تقدم برقم ٤٩.

(٤) الكشف ٣/٣.

على تقدير الفاعلة لها، كأنها هي التي تُزَلْزَلُ الأشياء، على المجازِ الحُكْمِي،
[٦٣٩/أ] فتكونُ الزلزلة مصدرًا مضافاً إلى فاعله، أو على تقديرِ المفعولِ فيها على
طريقة الاتِّساعِ في الظرف، وإجرائه مُجْرَى المفعولِ به، كقوله تعالى: «بَلْ
مَكَّرَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»^(١).

آ. (٢) قوله: «يَوْمَ»: فيه أوجه، أحدها: أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ «تَذْهَلُ»
ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. الثاني: أنه منصوبٌ بِـ «عظيم». الثالث: أنه
منصوبٌ بإضمار اذكر. الرابع: أنه بدلٌ من الساعة. وإنما فُتِحَ لأنه مبنٍ
لإضافته إلى الفعل. وهذا إنما يَتَمَشَّى على قولِ الأخفش، وقد تقدَّم تحقيقه
آخر المائدة^(٣). الخامس: أنه بدلٌ من «زلزلة» بدلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ كلاً من
الحدث والزمان يَصْدُقُ أنه مشتملٌ على الآخر، ولا يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ «زلزلة»
لِمَا يَلَزَمُ من الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر.

قوله: «تَرَوْنَهَا» في هذا الضمير قولان، أظهرهما: أنه ضميرُ الزلزلة لأنها
المحدثُ عنها، ويؤيده أيضاً قوله «تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ». والثاني: أنه ضميرُ
الساعة. فعلى الأول يكونُ الذُّهولُ والوَضْعُ حقيقةً لأنه في الدنيا، وعلى الثاني
يكونُ على سبيل التعظيم والتهويل، وأنها بهذه الحيشة، إذ المرادُ بالساعة
القيامة، وهو كقوله: «يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا»^(٤).

قوله: «تَذْهَلُ» في محلِّ نصب على الحال من «ها» في «تَرَوْنَهَا» فإنَّ
الرؤية هنا بصرية، وهذا إنما يَجِيءُ على غير الوجه الأول. وأمَّا الوجه الأولُ

(١) الآية ٣٣ من سبأ.

(٢) الكشف ٤/٣.

(٣) الدر المصون ٤/٥٢٠.

(٤) الآية ١٧ من المزمل.

- الحج -

وهو أن «تَذْهَلُ» ناصِبٌ لـ «يَوْمَ تَرَوْنها» فلا محلٌ للجملة من الإعرابِ لأنها مستأنفة، أو يكونُ محلُّها النصبُ على الحال من الزلزلة، أو من الضمير في «عظيم»، وإن كان مذكراً، لأنه هو الزُّلْزَلَةُ في المعنى، أو من الساعة، وإن كانت مضافاً إليها، لأنها: إما فاعلٌ أو مفعولٌ كما تقدّم. وإذا جَعَلْنَاهَا حالاً فلا بُدَّ من ضميرٍ محذوفٍ تقديره^(١): تَذْهَلُ فيها.

وقرأ العامة «تَذْهَلُ» بفتح التاءِ والهاءِ، مِنْ ذَهَلٍ عن كذا يَذْهَلُ. وقرأ^(٢) ابن أبي عبة واليماني بضم التاء وكسر الهاءِ ونصبِ «كل» على المفعولية، مِنْ أَذْهَلَهُ عن كذا يُذْهِلُهُ عَدَاهُ بالهمزة. والذُّهُولُ: الاشتغالُ عن الشيء. وقيل: إذا كان مع دَهْشَةٍ. وقيل: إذا كان ذلك لَطْرَآنٍ^(٣) شاغِلٍ مِنْ هَمٍّ وَمَرَضٍ ونحوهما. وذَهَلُ بْنُ شَيْبَانَ^(٤) أصله من هذا.

والمُرْضِعةُ: مَنْ تَلَبَّسَتْ بالفعل، والمُرْضِيعُ: مَنْ شَأْنُهَا أَنْ تُرْضِعَ كحائض، فإذا أريد التلبُّسُ قيل: حائضة.

قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: لِمَ قيل مُرْضِعةٌ دون مُرْضِعٍ؟ قلت: المُرْضِعةُ التي هي في حال الإرضاعِ ملقمةٌ نديها الصبي، والمُرْضِعُ التي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُرْضِعَ وإن لم تباشِرِ الإرضاعَ في حالِ وَصْفِهَا به» والمعنى: إن^(٦) مِنْ شِدَّةِ الْهَوْلِ تَذْهَلُ هذه عن ولدها فكيف بغيرها؟ وقال بعض الكوفيين: المُرْضِعةُ تقال للأُم، والمُرْضِيعُ تقال للمستأجرة غير الأُم، وهذا مردودٌ بقول

(١) الأصل «تقدير» وهو سهو.

(٢) البحر ٣٥٠/٦.

(٣) لم تثبت كتب اللغة من مصادر طراً غير طَرَاءٍ وطُرُوءٍ.

(٤) حي من بكر، ذَهَلُ بْنُ شَيْبَانَ بن ثعلبة. انظر: اللسان (ذهل).

(٥) الكشف ٤/٣.

(٦) اسم إن ضمير الشأن.

الشاعر^(١):

٣٣٦٩ - كُمُرُضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضِيعَتْ

بني بطنها هذا الضلالُ عن القصيدِ

فَأُطْلِقَ الْمُرْضِعَةَ بِالتَّاءِ عَلَى غَيْرِ الْأَمِّ. وَقَوْلُ الْعَرَبِ مُرْضِعَةٌ يَرُدُّ أَيْضاً قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ: إِنَّ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةَ بِالْمُؤَنَّثِ لَا يَلْحَقُهَا تَاءُ التَّنَائِيثِ نَحْوُ: حَائِضٌ وَطَالِقٌ. فَالَّذِي يُقَالُ: إِنَّ قُصِدَ النَّسَبِ فَلَا مُرُّ عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَإِنْ قُصِدَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْفِعْلِ وَجَبَتْ التَّاءُ فَيُقَالُ: حَائِضَةٌ وَطَالِقَةٌ وَطَائِمَةٌ.

قوله: «عَمَّا أَرْضَعَتْ» يَجُوزُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ مُصَدِّرَةً أَيْ: عَنْ إِرْضَاعِهَا. وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفٍ عَلَى هَذَا. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ عَائِدٍ أَيْ: أَرْضَعَتْهُ. وَيُقَوِّيه تَعَدِّي «تَضَعُ» إِلَى مَفْعُولٍ دُونَ مُصَدِّرٍ. وَالْحَمْلُ بِالْفَتْحِ: مَا كَانَ فِي بَطْنٍ أَوْ عَلَى رَأْسِ شَجَرَةٍ، وَبِالْكَسْرِ مَا كَانَ عَلَى ظَهْرٍ.

قوله: «وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى» الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ التَّاءِ مِنْ «تَرَى» عَلَى خُطَابِ الْوَاحِدِ. وَقَرَأَ^(٢) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الزَّلْزَلَةِ أَوْ السَّاعَةِ. وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ مَفْعُولٍ أَوَّلٍ مَحْذُوفٍ لِيَتِمَّ الْمَعْنَى بِهِ أَيْ: وَتَرَى الزَّلْزَلَةُ أَوْ السَّاعَةُ الْخَلْقَ النَّاسَ سُكَارَى. وَيُؤَيِّدُ هَذَا قِرَاءَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي نَهْيَكٍ «تَرَى النَّاسَ سُكَارَى» بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَنَصَبِ «النَّاسِ»، بَنَوُهُ مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ لثَلَاثَةٍ: فَالْأَوَّلُ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْخُطَابِ، وَ«النَّاسُ سُكَارَى» هُمَا الْأَوَّلُ وَالثَّانِي.

(١) تقدم برقم ١٥١٥.

(٢) انظر في قراءات «تري»: البحر ٣٥٠/٦، والقرطبي ٥/١٢، والشواذ ٩٤.

ويجوز أن يكون متعدياً لاثنتين فقط على معنى: وتُري الزلزلة أو الساعة / [٦٣٩/ب] [الناس] ^(١) قوماً سُكاري. فالناس هو الأول و«سُكاري» هو الثاني.

وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره «وُتري» كقراءة أبي هريرة إلا أنهم رفعا «الناس» على أنه مفعول لم يُسم فاعله. والتانيث في الفعل على تأويلهم بالجماعة.

وقرأ ^(٢) الأخوان «سَكْرِي» وما هم بسَكْرِي على وزن وَصِفِ المؤنثة بذلك. واختلف في ذلك: هل هو صيغة جمع على فَعَلَى كَمَرَضَى وَقَتَلَى، أو صيغة مفردة استغني بها في وصف الجماعة؟ خلاف مشهور تقدّم الكلام عليه في قوله: «أَسْرَى» ^(٣). وظاهر كلام سيويه ^(٤) أنه جمع تكسير فإنه قال: «وقوم يقولون: سَكْرِي، جَعَلُوهُ مَثَل مَرَضَى لأنهما شيان يَدْخُلَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ» ^(٥)، ثم جَعَلُوا «رَوْبَى» مَثَل سَكْرِي وهم المُسْتَقْلُونَ نَوْمًا من شربِ الرائب ^(٦). وقال الفارسي ^(٧): «وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ «سَكِر» كَزَمِنَ وَزَمْنَى. وقد حُكي «رجل سَكِر» بمعنى سَكْرَانٍ فيجيءُ سَكْرِي حِينَئِذٍ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ». قلت: ومن ورود «سَكِر» بمعنى سَكْرَانٍ قوله ^(٨):

-
- (١) سقط ما بين معقوفين من الأصل وأثبتناه من (ش).
 - (٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٤، والنشر ٣٢٥/٢، والتيسير ١٥٦، والحجة ٤٧٢، والبحر ٣٢٥/٦، والمحتسب ٧٢/٢.
 - (٣) انظر: الدر المصون ٤٨٠/١.
 - (٤) الكتاب ٢١٤/٢.
 - (٥) لم يَرِدْ قوله «يدخلان على الإنسان» في كلام سيويه، وإنما ورد من كلام الخليل قبل.
 - (٦) عبارة سيويه «الذين قد استقلوا نوماً فشبهوه بالسكران»، ولم يذكر شرب الرائب.
 - (٧) الحجة (خ) ٢/٤.
 - (٨) تقدم برقم ٢٤٦.

٣٣٧٠ - وقد جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي

ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا
فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ويُروى البيتُ الأول «الشارِبِ الثَّمَلِ»، والأولُ أَصَحُّ لدلالة البيت الثاني عليه.

وقرأ الباقر «سُكَارَى» بضم السين. وقد تقدّم لنا في البقرة^(١) خلاف: هل هذه الصيغة جمعٌ تكسيرٍ أو اسمٌ جمع؟
وقرأ أبو هريرة وأبو نهيك وعيسى بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير، واحده سَكَران. قال أبو حاتم: «وهي لغة تميم».

وقرأ الحسن والأعرج وأبو زرعة والأعمش «سُكْرَى» «سُكْرَى» بضم السين فيهما. فقال ابن جني^(٢): «هي اسمٌ مفردٌ كالْبُشْرَى. بهذا أفتاني أبو علي». وقال أبو الفضل^(٣): «فُعْلَى بضم الفاء من صفة الواحدة^(٤) من الإناث، لكنها لَمَّا جُعِلَتْ من صفات الناس وهم جماعة، أُجْرِيَتْ الجماعة بمنزلة المؤنث الموحّد». وقال الزمخشري^(٥): «هو غريب». قلت: ولا غرابة؛ فإن فُعْلَى بضم الفاء كثر مجيئها في أوصاف المؤنثة نحو الرُبَى^(٦) والحُبْلَى.

(١) انظر: الدر المصنوع ١/٤٨٠.

(٢) المحتسب ٢/٧٤.

(٣) وهو أبو الفضل الرازي كما في البحر ٦/٣٥٠.

(٤) الأصل «الواحد» وهو سهو والتصحيح من البحر.

(٥) الكشف ٣/٤.

(٦) الرُبَى: الشاة الحديثة النتاج.

- الحج -

وَجَوُزُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفاً مِنْ سُكَارَى^(٢). وَكَانَ مِنْ حَقِّ هَذَا الْقَارِئِ أَنْ يُحَرِّكَ الْكَافَ بِالْفَتْحِ إِبْقَاءً لَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ. وَقَدْ رَوَاهَا بَعْضُهُمْ كَذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ. وَقُرِئَ^(٣) «وَيَرَى النَّاسُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ وَرَفَعَ «النَّاسُ».

وَقَرَأَ أَبُو زُرْعَةَ فِي رِوَايَةِ «سَكْرَى» بِالْفَتْحِ، «بِسَكْرَى» بِالضَّمِّ. وَعَنْ ابْنِ جَبْرِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْأَلْفَ مِنَ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

وَأَثْبَاتُ السُّكْرِ وَعَدَمُهُ بِمَعْنَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ أَيِ: وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى عَلَى التَّشْبِيهِ، وَمَا هُمْ بِسَكْرَى عَلَى التَّحْقِيقِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قِيلَ أَوَّلًا: تَرَوْنَ، ثُمَّ قِيلَ: «تَرَى» عَلَى الْإِفْرَادِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الرُّؤْيَا أَوَّلًا عُلِّقَتْ بِالزَّلْزَلَةِ، فَجُعِلَ النَّاسُ جَمِيعاً رَائِينَ لَهَا، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ أَخيراً بِكَوْنِ النَّاسِ عَلَى حَالِ السُّكْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَائِياً لِسَائِرِهِمْ».

آ. (٣) وَ«مَنْ» فِي «مَنْ يَجَادِلُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَأَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً. وَ«فِي اللَّهِ» أَيِ فِي صِفَاتِهِ. وَ«بَغَيْرِ عِلْمٍ» مَفْعُولٌ أَوْ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «يُجَادِلُ». وَقُرِئَ^(٥) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «وَيَتَّبِعُ».

آ. (٤) قَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ﴾: قَرَأَ الْعَامَّةُ «كُتِبَ» مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ وَفَتْحَ «أَنَّ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَفِي ذَلِكَ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمِيرَ وَمَا فِي حَيْزِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ. فَالْهَاءُ فِي «عَلَيْهِ» وَفِي «أَنَّهُ»

(١) الإملاء ١٣٩/٢.

(٢) وردت في «الإملاء» من غير ضبط.

(٣) ذكر هذه القراءة العكبري في «الإملاء» ١٣٩/٢ وقال: أي: «يُبْصِرُونَ». وَمِنْ حَقِّ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَذْكُرَهَا السَّمِينُ فِي مَوْضِعِهَا.

(٤) الكشف ٥/٣.

(٥) البحر ٣٥١/٦.

يعودان على «مَنْ» المتقدمة. و«مَنْ» الثانية يجوز أن تكون شرطية والفاء جوابها، وأن تكون موصولة، والفاء زائدة في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط. وفتحت «أَنَّ» الثانية لأنها وما في حيزها في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: فشأنه وحاله أنه يُضِلُّه. أو يُقَدِّر «فَأَنَّهُ» مبتدأ، والخبر محذوف أي: فله أنه يُضِلُّه.

الثاني: قال الزمخشري^(١): «وَمَنْ فَتَحَ فَلَأَنَّ الْأَوَّلَ فاعِلٌ «كُتِبَ»، والثاني عَطْفٌ عليه». قال الشيخ^(٢): «وهذا لا يجوز؛ لأنك إذا جعلت «فَأَنَّهُ» عطفاً على «أَنَّهُ» بقيت «أَنَّهُ» بلا استيفاء خبر، لأن «مَنْ تَوَلَّاهُ» «مَنْ» فيه مبتدأ. فإن قَدَرْتَهَا موصولة فلا خبر لها حتى تستقل خبراً لـ «أَنَّهُ». وإن جعلتها شرطية فلا جواب لها؛ إذ جعلت «فَأَنَّهُ» عطفاً على «أَنَّهُ».

قلت: وقد ذهب ابن عطية^(٣) - رحمه الله - إلى مثل قول الزمخشري فإنه قال: «وَأَنَّهُ» في موضع رفع على المفعول الذي: لم يُسَمَّ فاعله و«أَنَّهُ» الثانية عطف على الأولى مؤكدة مثلها. وهذا رد واضح.

وقرىء^(٤) «كُتِبَ» مبنياً للفاعل أي: كَتَبَ اللَّهُ. فـ «أَنَّ» وما في حيزها في محل نصب على المفعول به، وباقي الآية على ما تقدم.

وقرأ^(٥) الأعمش والجعفي عن أبي عمرو «إِنَّهُ» «فإنه» بكسر الهمزتين. وقال ابن عطية^(٦): «وقرأ أبو عمرو «إِنَّهُ» «فإنه» بالكسر فيهما»، وهذا يؤهم أنه

(١) الكشف ٥/٢.

(٢) البحر ٣٥١/٦.

(٣) المحرر ١١/١٧٦.

(٤) البحر ٣٥١/٦.

(٥) الإتحاف ٢٧١/٢، والبحر ٣٥١/٦.

(٦) لم يرد هذا النص في مطبوعة «المحرر الوجيز» المغربية.

مشهور عنه وليس كذلك. وفي تخريج هذه القراءة/ ثلاثة أوجه ذكرها [أ/٦٤٠] الزمخشري^(١) وهي: أَنْ تكونَ على حكاية المكتوب كما هو، كأنه قيل: كُتِبَ عليه هذا اللفظ، كما تقول: كُتِبَ عليه: إِنَّ الله هو الغني الحميد. الثاني: أَنْ يكونَ على إضمار «قيل». الثالث: أَنْ «كُتِبَ» فيه معنى قيل. قال الشيخ^(٢): أما تقدير «قيل» يعني^(٣) فيكون «عليه» في موضع مفعول ما لم يُسم فاعله^(٤) و «أنه مَنْ تولّاه» الجملة مفعول لم يُسم له قيل المضمرة. وهذا ليس مذهب البصريين فإن الجملة^(٥) عندهم لا تكون فاعلاً ولا تكون مفعول ما لم يُسم فاعله وكان الشيخ قد اختار ما بدأ به الزمخشري أولاً، وفيه ما قرأ منه: وهو أنه أسند الفعل إلى الجملة فاللزم مُشْتَرَكٌ. وقد تقدّم تقرير مثل هذا في أول البقرة^(٦). ثم قال: «وأما الثاني يعني أنه ضَمَنَ «كُتِبَ» معنى القول فليس مذهب البصريين لأنه لا تُكسر «إِنْ» عندهم إلا بعد القول الصريح لا ما هو بمعناه».

والضميران في «عليه» و «أنه» عائدان على «مَنْ» الأولى كما تقدّم، وكذلك الضمائر في «تولّاه» و «فأنه»، والمرفوع في «يُضِلُّه» و «يَهْدِيه»؛ لأنَّ «مَنْ» الأول هو المحدث عنه. والضمير المرفوع في «تولّاه» والمنصوب في «يُضِلُّه» و «يَهْدِيه» عائد على «مَنْ» الثانية. وقيل: الضمير في «عليه» لكل

(١) الكشف ٥/٣.

(٢) البحر ٣٥١/٦ وقد حدث سقط في هذا الموضع في عبارة «البحر» المطبوعة.

(٣) هذا الفعل مقحم. وقوله: «فيكون» هو جواب «أما». أو أن قوله: «وهذا ليس مذهب» هو جواب أما، على تقدير: فهذا ليس.

(٤) للفعل كُتِبَ.

(٥) انظر المسألة في: المغني ٥٥٩.

(٦) انظر: الدر المنصون ١/١٣٦.

- الحج -

شيطان. والضميرُ في «فأنه» للشأن. وقال ابن عطية^(١): «الذي يَظْهَرُ لي أنَّ الضميرَ الأولَ في «أنه» يعودُ على كلِّ شيطان، وفي «فأنه» يعودُ على «مَنْ» الذي هو المتولِّي».

آ. (٥) قوله: ﴿من البعث﴾: يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «ريب»، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ ريب. وقرأ^(٢) الحسن «الْبَعَثُ» بفتح العين. وهي لغة كالطَرْدِ^(٣) والجَلْبِ^(٤) في الطَرْدِ والجَلْبِ بالسكون. قال الشيخ^(٥): «والكوفيون إسكانُ العينِ عندهم تخفيفٌ [يقيسونه] فيما وسطه حرفٌ حلقٍ كالنَّهْرِ والنَّهْرِ والشَّعْرِ والشَّعْرِ، والبصريون لا يقيسونه، وما وَرَدَ من ذلك هو عندهم ممَّا جاء فيه لغتان» قلت: فهذا يُورِّهُمُ ظاهره أن الأصلَ البعثُ بالفتح، وإنما خُفِّفَ، وليس الأمرُ كذلك، وإنما محلُّ النزاع إذا سُمِعَ الحَلْقِيُّ مفتوحَ العين: هل يجوزُ تسكينُه أم لا؟ لا أنه كلُّ ما جاء ساكنَ العين من الحَلْقِيَّها يُدعى أن أصلها الفتحُ كما هو ظاهرُ عبارته.

قوله: «مُخَلِّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلِّقَةٍ» العامةُ على الجرِّ في «مُخَلِّقَةٍ»، وفي «غير»، على النعت. وقرأ^(٦) ابن أبي عبيدة بنصبهما على الحال من النكرة، وهو قليلٌ جداً وإن كان سيويه^(٧) قاسه.

(١) المحرر ١١/١٧٧.

(٢) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٢، والقرطبي ١٢/٦.

(٣) الطرد: الشَّلُّ.

(٤) الجلب: سوق الشيء من موضع إلى آخر.

(٥) البحر ٦/٣٥٢.

(٦) البحر ٦/٣٥٢.

(٧) الكتاب ١/٣٤٣، ٣٧٢.

وَالْعَلَقَةُ: القطعة من الدم الجامدة. وعن بعضهم^(١) - وقد سُئِلَ عن أصعبِ الأشياءِ - فقال: «وَقَعَ الزَّلَقُ عَلَى الْعَلَقِ» أي: على دمِ القتلى في المعركة. والمُضَغَةُ: القطعة من اللحمِ قَدَرَمَا تُمَضَّغُ نحو: الغُرْفَةُ والأَكْلَةُ بمعنى: المغروفة والمأكولة. والمُخَلَّقَةُ: المَلْسَاءُ التي لَا غَيْبَ فِيهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: صَخْرَةٌ خَلَقَاءُ أَي: مَلْسَاءُ. وَخَلَقْتُ السَّوَاكُ: سَوَّيْتُهُ وَمَلَسْتُهُ. وقيل: التضعيفُ في «مُخَلَّقَةٍ» دلالةٌ على تكثيرِ الخلقِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ ذُو أَعْضَاءٍ مُتَبَايِنَةٍ وَخُلِقَ مُتَفَاوِتَةً. قاله الشعبي وقتادة وأبو العالية. وهو معنى حسنٌ.

قوله: «وَنُقِرُّ» العامةُ على رفع «وَنُقِرُّ» لِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، وليس علةٌ لما قبله فينتصبُ نَسْقاً على ما تقدّمه. وقرأ^(٢) يعقوب وعاصم^(٣) في رواية بنصبه. قال أبو البقاء^(٤): «على أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً فِي اللفظ، والمعنى مختلف؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي «لُبَيْنٌ» لِلتَّعْلِيلِ، وَاللَّامُ الْمَقْدَرَةُ مَعَ «نُقِرُّ» لِلصِّيْرَةِ وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ «مَعْطُوفاً فِي اللفظ» يَدْفَعُهُ قَوْلُهُ: «وَاللَّامُ الْمَقْدَرَةُ» فَإِنَّ تَقْدِيرَ اللَّامِ يَقْتَضِي النَّصْبَ بِإِضْمَارِ «أَنَّ» بَعْدَهَا لَا بِالْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

وعن عاصم^(٥) أيضاً «ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ» بنصب الجيم. وقرأ^(٦) ابن أبي عبله «لُبَيْنٌ وَنُقِرُّ» بالياء من تحت فيهما، والفاعلُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى كما في قراءة النون. وقرأ^(٧) يعقوب في رواية «وَنُقِرُّ» بفتح النون وضم القاف ورفع الراء، مِنْ قَرَأَ الْمَاءَ

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٣٧٦، وشرح القول: «يعني زَلَقَهُ بدمِ القتلى في المعركة».

(٢) البحر ٣٥٢/٦، والكشاف ٦/٣.

(٣) في رواية المفضل كما في الشواذ ٩٤.

(٤) الإملاء ١٤٠/٢.

(٥) البحر ٣٥٢/٦.

(٦) البحر ٣٥٢/٦.

(٧) انظر في قراءاتها: البحر ٣٥٢/٦، والشواذ ٩٤.

- الحج -

يَقْرَهُ أَي: صَبَّه. وقرأ أبو زيد النحوي «وَيَقْرُ» بفتح الياء من تحت وكسر القاف ونصب الراء أي: وَيَقْرُ الله. وهو مِنْ قَرَّ الماء إذا صَبَّه. وفي «الكامل»^(١) لابن جبار «لِنَبِيْن وَيُقْرُ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ» بالنصب فيهن - يعني وبالنون في الجميع - المفضل. بالياء فيهما مع النصب^(٢): أبو حاتم^(٣)، وبالياء والرفع عمر بن شبة^(٤) انتهى.

[٦٤٠/ب] وقال الزمخشري^(٥): / «والقراءة بالرفع إخبارٌ بأنه تعالى يَقْرُ في الأرحام ما يشاء أَنْ يَقْرَهُ». ثم قال: «والقراءة بالنصب تعليلٌ، معطوفٌ على تعليلٍ. ومعناه: خلقناكم مُدْرَجِينَ، هذا التدريج لغرضين، أحدهما: أَنْ نَبَيِّنَ قدرتنا. والثاني: أَنْ نُقَرَّ في الأرحام مَنْ نُقَرُّ، ثم يُوَلَّدُوا وَيَنْشَأُوا وَيَبْلُغُوا حَدَّ التَّكْلِيفِ فَأَكْلَفَهُمْ. وَيَعْضُدُ هذه القراءة قوله «ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ».

قلت: تسمية مثل هذه الأفعال المسندة إلى الله تعالى غرضاً لا يجوز.

وقرأ^(٦) ابن وثاب «نشأ» بكسر النون، وهو كسرُ حرفِ المضارعة، وقد تقدّم ذلك في أول هذا الموضوع^(٧).

قوله: «طِفْلاً» حالٌ مِنْ مفعول «نُخْرِجُكُمْ»، وإنما وُحِدَ لأنه في الأصل

(١) الكامل (خ) ٢٢٠

(٢) «وَيُقْرُ».

(٣) قال: «عن المفضل».

(٤) «وَيُقْرُ». وهو عمر بن شبة أبو زيد النميري البصري. روى عن أبي زيد الأنصاري.

قال عنه أبو حاتم: صدوق. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٥٩٢/١.

(٥) الكشف ٦/٣.

(٦) البحر ٣٥٢/٦، والقرطبي ١١/١٢.

(٧) انظر: الدر المصون ٦٠/١.

مصدرُ كَالرِّضَا وَالْعَدْلُ، فَيَلْزَمُ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ، قَالَ الْمَبْرَدُ^(١): «إِمَّا^(٢)» لَأَنَّهُ مَرَادٌ بِهِ الْجِنْسُ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمَعْنَى: يُخْرِجُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ نَحْوُ: الْقَوْمُ يُشْبِعُهُمْ رَغِيفٌ أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. وَقَدْ يَطَابِقُ بِهِ مَا يُرَادُ بِهِ، فَيَقَالُ: طِفْلَانِ وَأَطْفَالٌ. وَفِي الْحَدِيثِ^(٣): «سُئِلَ عَنْ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ» وَالطُّفْلُ يُطْلَقُ عَلَى الْوَلَدِ مِنْ حِينَ الْإِنْفِصَالِ^(٤) إِلَى الْبُلُوغِ. وَأَمَّا الطُّفْلُ بِالْفَتْحِ فَهُوَ النَّاعِمُ، وَالْمَرْأَةُ طِفْلَةٌ قَالَ^(٥):

٣٣٧١- وَلَقَدْ لَهَوْتُ بِطِفْلَةٍ مَيَّالَةٍ

بَلْهَاءٍ تُطْلِعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا

أَمَّا الطُّفْلُ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَالْفَاءِ فَوْقَ مَا بَعْدَ الْعَصْرِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: طَفَلَتِ الشَّمْسُ^(٦) إِذَا مَالَتْ لِلْغُرُوبِ. وَأَطْفَلَتِ الْمَرْأَةُ أَيْ: صَارَتْ ذَاتَ طِفْلٍ.

وَقَرَأْتُ^(٧) فِرْقَةً «يَتَوَفَّى» بِفَتْحِ الْيَاءِ. وَفِيهِ تَخْرِيجَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى أَيْ: يَتَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى، كَذَا قَدْرُهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٨). وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ «مَنْ» أَيْ: يَتَوَفَّى أَجَلَهُ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ كَالَّتِي فِي الْبَقْرَةِ «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ»^(٩) أَيْ: مَدْتَهُمْ.

(١) انظر: القرطبي ١٢/١٢، والبحر ٦/٣٤٦.

(٢) فِي الْأَصْلِ «وَأَمَّا».

(٣) فِي مُسْنَدِ أَحْمَد ١/٢٩٤ «كُتِبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ... قَتْلِ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ».

(٤) أَيْ انفصاله عن أمه وقت ولادته.

(٥) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ. وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (بَلَه) وَعَمْدَةُ الْحِفَافِ ٣٢٢.

(٦) مِنْ بَابِ نَصَرَ.

(٧) حَكَاهُ أَبُو حَاتِمٍ. انظر: الشَّوَاذِ ٩٤، وَابْحَرِ ٦/٣٥٣، إِعْرَابُ النُّحَاسِ ٢/٣٩٠.

(٨) الْكَشَافُ ٦/٣.

(٩) الْآيَةُ ٢٣٤، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَلِيٍّ وَرَوَايَةُ الْمُفْضَلِ عَنْ عَاصِمٍ. انظر: الدَّرُ الْمَصُونِ

٢/٤٧٨.

- الحج -

وروي^(١) عن أبي عمرو ونافع أنهما قرآ «العُمر» بسكون العين وهو تخفيفٌ قياسيٌ نحو «عُنُق» في «عُنُق».

قوله: «لِكَيْلَا» متعلق بـ «يُرَدُّ». وتقدّم نظيره في النحل^(٢).

و«هامة» نصب على الحال لأن الرؤية بصرية. والهُمود: السكون والخُشوع. وَهَمَدَتِ الْأَرْضُ: يَبَسَتْ وَدَرَسَتْ. وَهَمَدَ الثَّوْبُ^(٣): بَلِيَ. قال الأعشى^(٤):

٣٣٧٢ - قَالَتْ قَتِيلَةٌ مَا لِحِجَمِكَ شَاحِبًا

وَأَرَى ثِيَابَكَ بِإِلْيَاتِ هُمْدَا

والاهتزاز: التحرك، وتُجَوِّزُه هنا عن إنبات الأرض نباتها بالماء. والجمهور على «رَبَّتْ» أي: زَادَتْ، مِنْ رَبَا يَرْبُو. وقرأ^(٥) أبو جعفر وعبد الله ابن جعفر وأبو عمرو في رواية «وَرَبَّاتٌ» بالهمز أي ارتفعت. يقال: رَبَاً بنفسه عن كذا أي: ارتفع عنه. ومنه الرَبِيئَةُ وهو مَنْ يَطْلُعُ على موضعٍ عالٍ لينظر للقوم ما يأتِيهم. ويقال له «رَبِيءٌ» أيضاً قال الشاعر^(٦):

٣٣٧٣ - بَعَثْنَا رَبِيئًا قَبْلَ ذَلِكَ مُخْمِلًا

كَذَبَ الْغَضَى يَمْشِي الضَّرَاءُ وَيَتَّقِي

(١) البحر ٣٥٣/٦، والكشاف ٦/٣.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) من باب نصر.

(٤) ديوانه ٢٢٧، والقرطبي ١٣/١٢.

(٥) النشر ٣٢٥/٢، الإتحاف ٢٧١/٢، والبحر ٣٥٣/٦، والقرطبي ١٣/١٢.

والمحتسب ٧٤/٢.

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٧٢، والقرطبي ١٤/١٢. مخملاً: أي: يستتر نفسه ويخفيها: الغضى: شجر يأوي إليه أخبث الذئاب. ومشية الضراء: مشية فيها اختيال وتبختر.

- الحج -

قوله: «مِنْ كُلِّ زَوْجٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ للمفعول المحذوفٍ تقديره: وَأَنْبَتَتْ أَلْوَاناً أَوْ أَزْوَاجاً مِنْ كُلِّ زَوْجٍ. والثاني: أن «مِنْ» زائدة أي: أَنْبَتَتْ كُلَّ زَوْجٍ. وهذا ماشٍ عند الكوفيين والأخفش^(١).

والبهيجُ: الْحَسَنُ الَّذِي يُبِيرُ نَاطِرَهُ. وَقَدْ بَهَجَ - بِالضَّم - بَهَاجَةً وَبَهَجَةً أَي: حَسَنٌ. وَأَبْهَجَنِي كَذَا أَي: سَرَّنِي بِحُسْنِهِ.

آ. (٦) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبرُ الجارُّ بعده. والمُشارُ إليه ما تقدَّم مِنْ خَلْقِ بَنِي آدَمَ وتطوُّيرهم. والتقدير: ذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ خَلْقِ بَنِي آدَمَ وتطوُّيرهم حَاصِلٌ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ، إِلَى آخِرِهِ. والثاني: أن «ذَلِكَ» خبرٌ مبتدأ مضمَّرٌ أي: الْأَمْرُ ذَلِكَ. الثالث: أن «ذَلِكَ» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: فَعَلْنَا ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ. فالباءُ عَلَى الْأَوَّلِ مَرْفُوعَةٌ الْمَحَلُّ، وَعَلَى الثَّانِي والثالث منصوبَةٌ.

آ. (٧) قوله: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطْفٌ عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ أَي: ذَلِكَ بِأَنَّ السَّاعَةَ. والثاني: أنه لَيْسَ مَعْطُوفاً عَلَيْهِ وَلَا دَاخِلاً فِي حَيْزِ السَّبَبِيَّةِ. وإنما هُوَ خَبَرٌ، والمبتدأُ محذوفٌ لفَهْمِ الْمَعْنَى، والتقدير: وَالْأَمْرُ أَنَّ السَّاعَةَ. و«لَا رَيْبَ فِيهَا» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبِراً ثَانِياً وَأَنْ تَكُونَ حَالاً.

آ. (٨) قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: جعل ابنُ عطية^(٢) هذه الواوَ لِلْحَالِ فَقَالَ: «وَكَاثَنٌ يَقُولُ: هَذِهِ الْأَمْثَالُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ، وَمِنَ النَّاسِ مَعَ ذَلِكَ

(١) حيث لا يشترطون دخولها على نكرة وسبقها بنفي أو استفهام. انظر: معاني القرآن للأخفش ٩٨، ٢٠٩. ومعاني القرآن للفراء ٢٠٦/٢.

(٢) المحرر ١٨٠/١١.

مَنْ يَجَادِلُ، فَكَانَ الْوَاوُ وَأَوَّ الْحَالِ، وَالْآيَةُ الْمَتَقَدِّمَةُ الْوَاوُ فِيهَا وَأَوَّ عَطَفَ. قَالَ الشَّيْخُ^(١): «وَلَا يُتَخَيَّلُ أَنَّ الْوَاوَ فِي «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَادِلُ» وَأَوَّ حَالِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَدَّرَهَا قَبْلَهُ لَوْ كَانَ مُصَرَّحاً بِهَا فَلَا تَتَقَدَّرُ بِـ «إِذْ»، فَلَا تَكُونُ لِلْحَالِ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْعَطَفِ. قُلْتُ: وَمَنْعُهُ مِنْ تَقْدِيرِهَا بِـ «إِذْ» فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَوْ قُدِّرَ [٦٤١/أ] لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ مَحْذُورٌ.

قَوْلُهُ: «بَغَيْرِ عِلْمٍ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «يُجَادِلُ»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «يُجَادِلُ» أَي: يَجَادِلُ مُلْتَبِساً بِغَيْرِ عِلْمٍ أَي: جَاهِلاً.

آ. (٩) قَوْلُهُ: «ثَانِي عَطْفِهِ»: حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «يُجَادِلُ» أَي: مُعْتَرِضاً، وَهِيَ إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ نَحْوُ «مُمَطِّرُنَا»^(٢). وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْعَيْنِ وَهُوَ الْجَانِبُ، كَتَى بِهِ عَنِ التَّكْبُرِ. وَالْحَسَنُ^(٣) بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّعَطُّفِ، وَصَفَهُ بِالْقِسْوَةِ.

قَوْلُهُ: «لِيُضِلَّ» مُتَعَلَّقٌ: إِمَّا بِـ «يُجَادِلُ»، وَإِمَّا بِـ «ثَانِي عَطْفِهِ». وَقَرَأَ الْعَامَّةُ بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ «يُضِلُّ» وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أَي: لِيُضِلَّ غَيْرَهُ. وَقَرَأَ^(٤) مُجَاهِدٌ وَأَبُو عَمْرٍو فِي رَوَايَةٍ بِفَتْحِهَا أَي: لِيُضِلَّ هُوَ فِي نَفْسِهِ.

قَوْلُهُ: «لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالاً مُقَارِنَةً أَي: مُسْتَحَقّاً ذَلِكَ، وَأَنْ تَكُونَ حَالاً مُقَدَّرَةً، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَانَفَةً. وَقَرَأَ^(٥) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ

(١) البحر ٣٥٤/٦.

(٢) من الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٣) الإنحاف ٢٧١/٢، والبحر ٣٥٤/٦.

(٤) وهي أيضاً قراءة ابن كثير. انظر: النشر ٢٩٩/٢، والتيسير ١٣٤، والحجة ٤٧٢،

والبحر ٣٥٤/٦، والإنحاف ٢٧١/٢.

(٥) البحر ٣٥٥/٦.

- الحج -

«وَأُذِيقُهُ» بهمزة المتكلم. و«عَذَابَ الْحَرِيقِ» يجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف لصفته، إذ الأصل: العذاب الحريق أي: المُحْرِق كالسَّمِيع بمعنى السَّمِيع.

آ. (١٠) قوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ﴾: كقوله: «ذلك بأن الله»^(١). وكذا قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ» يجوز عطفه على السبب. ويجوز أن يكون التقدير: والأمر أن الله، فيكون منقطعاً عما قبله.

وقوله: «ظَلَامٌ» مثال مبالغة. وأنت إذا قلت: «ليس زيدٌ بظلامٍ» لا يلزم منه نفي أصل الظلم؛ فإن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم. والجواب: أن المبالغة إنما جيء بها لتكثير محالها فإن العيب جمع. وأحسن منه أن فعلاً هنا للنسب أي: [ليس]^(٢) بذی ظلم لا للمبالغة.

آ. (١١) قوله: ﴿عَلَى حَرْفٍ﴾: حال من فاعل «يَعْبُدُ» أي: مُتَرَلِّزاً. ومعنى «على حرف» أي: على شك أو على انحراف، أو على طرف الدين لا في وسطه، كالذي يكون في طرف العسكر: إن رأى خيراً ثبت وإلاً فر.

قوله: «خَيْرٌ» قرأ العامة «خَيْرَ» فعلاً ماضياً. وهو يحتمل ثلاثة أوجه: الاستئناف، والحالية من فاعل، «انقلب»، ولا حاجة إلى إضمار «قد» على الصحيح، والبدلية من قوله «انقلب»، كما أبدل المضارع من مثله في قوله: «يَلْقَ أَثَاماً، يُضَاعَفُ»^(٣).

(١) الآية ٦.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الآية ٦٩ من الفرقان.

وقرأ^(١) مجاهدٌ والأعرجُ وابنُ محيصة والجحدري في آخرين «خاسر» بصيغة اسم فاعلٍ منصوبٍ على الحال، وهي تؤيدُ كونَ الماضي في قراءة العامة حالاً. وقرئ يرفعه. وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ فاعِلاً بـ «انقلب» ويكونُ مِنْ وَضَعِ الظاهرِ مَوْضِعِ المضميرِ أي: انقلب خاسرُ الدنيا. والأصل: انقلب هو. والثاني: أَنَّهُ خَبِرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو خاسرٌ. وهذه القراءة تؤيدُ الاستثناة في قراءة المضي على التخريج الثاني^(٢). وَحَقُّ مَنْ قرأ «خاسر» رفعاً ونصباً أَنْ يَجْرُ «الآخرة» لعطفها على «الدنيا» المجرورة بالإضافة. ويجوز أن يبقى النصبُ فيها؛ إذ يجوزُ أَنْ تكونَ «الدنيا» منصوبةً. وإنما حذِفَ التنوينُ من «خاسر» لالتقاء الساكنين نحو قوله^(٣):

— ٣٣٧٤ —

ولا ذاكرَ الله إلا قليلا

آ. (١٣) قوله: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾: فيه عشرة أوجه، وذلك أَنَّهُ: إمَّا بجعلِ «يَدْعُو» متسلطاً على الجملة مِنْ قوله: «لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ» أولاً. فَإِنْ جَعَلْنَاهُ مُتَسَلِّطاً عَلَيْهَا كَانَ فِيهِ سَبْعَةُ أَجْهِ، أحدها: أَنْ «يَدْعُو» بمعنى يَقُولُ، واللامُ للابتداء، و«مَنْ» موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. و«ضَرُّهُ» مبتدأ ثانٍ و«أقربُ» خبره. وهذه الجملة صلةٌ للموصول، وخبرُ الموصول محذوفٌ تقديره: يقول للذي ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إلهٌ أو إلهي أو نحو ذلك. والجملةُ كُلُّهَا في محلِّ نصبٍ بـ «يَدْعُو» لأنَّهُ بمعنى

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٧٥/٢، والنشر ٣٢٥/٢، والإنحاف ٢٧٢/٢، والبحر ٣٥٥/٦.

(٢) كذا في الأصل. والصواب: الأول.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

- الحجج -

يَقُول، فهي محكيّة به. وهذا قول أبي الحسن^(١). وعلى هذا فيكون قوله: «لَيْسَ المولى» مستأنفاً ليس داخلاً في المحكيّ قبله؛ لأنّ الكفار لا يقولون في أصنامهم ذلك. وقد ردّ بعضهم هذا القول بأنه فاسد المعنى، والكافر لا يعتقد في الأصنام أن ضرّها أقرب من نفعها البتّة.

الثاني: أن «يَدْعُو» مُشَبَّه بأفعال القلوب؛ لأنّ الدعاء لا يَصْدُرُ إلا عن اعتقاد، وأفعال القلوب تُعَلَّقُ، فـ «يَدْعُو» مُعَلَّقٌ أيضاً باللام. و«مَنْ» مبتدأ موصول. والجملة بعده صلة، وخبره محذوف على ما مرّ في الوجه قبله.

والجملة في محلّ نصب، كما تكون كذلك بعد أفعال القلوب. الثالث: أن يَضْمَنَ يَدْعُو معنى يزعم، فَيُعَلَّقُ كما يُعَلَّقُ، والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله. الرابع: أن الأفعال كلّها يجوز أن تُعَلَّقَ قلبية كانت أو غيرها فاللام معلقة لـ «يَدْعُو»، وهو مذهب يونس. فالجملة بعده الكلام فيها كما تقدّم.

الخامس: أن «يَدْعُو» بمعنى يُسَمِّي، فتكون اللام مزيّدة في المفعول الأول وهو الموصول وصلته، ويكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره: يُسَمِّي الذي ضرّه أقرب من نفعه إلهاً ومعبوداً ونحو ذلك. السادس: أن اللام مُزَالَةٌ [٦٤١/ب] مِنْ مَوْضِعِهَا. والأصل: يَدْعُو مَنْ لَضَرُّهُ أَقْرَبُ. فَقُدِّمَتْ مِنْ تَأْخِيرٍ. وهذا قول الفراء^(٢). وقد ردّوا هذا بأن ما في صلة الموصول لا يتقدّم على الموصول. السابع: أن اللام زائدة في المفعول به وهو «مَنْ». والتقدير: يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ. فـ «مَنْ» موصول، والجملة بعدها صلته، والموصول هو المفعول

(١) معاني القرآن له ٤١٣/٢. وانظر ردّ أبي بكر الأنباري على الأخفش في الوقف والابتداء ٧٨١.

(٢) معاني القرآن له ٢١٧/٢.

- الحج -

بـ «يَدْعُو» زِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ كَرِيادَتِهَا فِي قَوْلِهِ «رَدِفَ لَكُمْ»^(١) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .
وَقَدْ رُدَّ هَذَا بِأَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فَرَعًا^(٢) ، أَوْ بِتَقْدِيمِ
الْمَعْمُولِ^(٣) . وَقَرَأَ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ «يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ» بِغَيْرِ لَامٍ ابْتِدَاءً ، وَهِيَ مُؤَيَّدَةٌ
لِهَذَا الْوَجْهِ .

وَأِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ^(٥) مُتَسَلِّطًا عَلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ كَانَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ ،
أَظْهَرُهَا : أَنَّ «يَدْعُو» الثَّانِي تَوْكِيدٌ لـ «يَدْعُو» الْأَوَّلِ فَلَا مَعْمُولَ لَهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ :
يَدْعُو يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ . وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مِنْ
قَوْلِهِ «ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ» مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الْمُؤَكِّدِ وَالتَّوَكِيدِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَسْدِيدًا
وَتَأْكِيدًا لِلْكَلامِ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ «لَمَنْ ضَرُّهُ» كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا . فَتَكُونُ اللَّامُ لِلْابْتِدَاءِ
و«مَنْ» مُوصُولَةً ، وَ«ضَرُّهُ» مَبْتَدَأً وَ«أَقْرَبُ» خَبَرُهُ . وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ ، وَ«لِشَيْءٍ»
جَوَابُ قِسْمٍ مُقَدَّرٍ . وَهَذَا الْقِسْمُ الْمُقَدَّرُ وَجَوَابُهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ
الْمُوصُولُ .

الثَّانِي : أَنَّ يُجْعَلَ «ذَلِكَ» مُوصُولًا بِمَعْنَى الَّذِي . وَ«هُوَ» مَبْتَدَأٌ ،
و«الضَّلَالُ» خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ . وَهَذَا الْمُوصُولُ مَعَ صِلَتِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ
مَفْعُولًا بـ «يَدْعُو» أَيِ : يَدْعُو الَّذِي هُوَ الضَّلَالُ . وَهَذَا مَقُولٌ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ

(١) الْآيَةُ ٧٢ مِنَ النَّمْلِ . مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ أَنَّهَا الزَّائِدَةُ الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي
وَمَفْعُولِهِ ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ أَنَّ «رَدِفَ» ضَمَّنَ مَعْنَى اقْتَرَبَ . انْظُرْ : الْمَغْنِي ٢٨٥ .

(٢) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ» وَهِيَ لَامُ التَّقْوِيَةِ الْمَزِيدَةُ لِتَقْوِيَةِ عَامِلٍ ضَعْفٌ
لِكَوْنِهِ فَرَعًا فِي الْعَمَلِ . انْظُرْ : الْمَغْنِي ٢٨٧ .

(٣) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : «هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَتَّهَبُونَ» .

(٤) انْظُرْ : الْقُرْطُبِيُّ ١٢ / ٢٠ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢ / ٢١٧ .

(٥) أَيِ : يَدْعُو .

الفارسي^(١)، وليس هذا بماشٍ على رأي البصريين^(٢)؛ إذ لا يكون عندهم من أسماء الإشارة موصولٌ إلّا «ذا» بشروطٍ ذكرتها فيما تقدّم. وأمّا الكوفيون فيجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً أن تكون موصولةً، وعلى هذا فيكون «لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ» مستأنفاً، على ما تقدّم تقريره.

والثالث: أن يُجْعَلَ «ذلك» مبتدأ. و«هو»: جَوَزُوا فيه أن يكون بدلاً أو فضلاً أو مبتدأ، و«الضلال» خبرٌ «ذلك» أو خبرٌ «هو» على حَسَبِ الخلاف في «هو» و«يَدْعُو» حالٌ، والعائدُ منه محذوفٌ تقديره: يَدْعُو، وقَدَّرُوا هذا الفعلَ الواقعَ موقعَ الحال بـ «مَدْعُوًّا» قال أبو البقاء^(٣): «وهو ضعيفٌ»، ولم يُبين وجهَ ضعفه. وكأنَّ وجهه أن «يَدْعُو» مبنياً للفاعل فلا يناسبُ أن تُقدَّرَ الحال الواقعة موقعه اسمَ مفعولٍ، بل المناسِبُ أن تُقدَّرَ اسمَ فاعلٍ، فكان ينبغي أن يُقدَّرَوه: داعياً ولو كان التركيبُ «يُدْعَى» مبنياً للمفعول لَحُسُنَ تقديرهم مَدْعُوًّا. ألا ترى أنك إذا قلتَ: «جاء زيدٌ يضربُ» كيف تُقدِّره بـ «ضارب» لا بـ مَضْرُوب.

والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، تقديره: لِبِئْسَ المولى ولبِئسَ العشيرُ ذلك المَدْعُو.

آ. (١٥) قوله: ﴿مَنْ كَانَ﴾: يجوزُ أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ موصولةً. وقوله: «فَلْيَمْدَدْ» إمَّا جزاءٌ للشرط أو خبرٌ للموصولِ، والفاءُ للتشبيه بالشرطِ.

(١) انتصر الفارسي في شرح الأبيات المشككة ٤٢٣ لمذهب البصريين، وأوّل شواهد الكوفيين التي يستدلون بها على موصولية أسماء الإشارة.

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧.

(٣) الإملاء ١٤٠/٢.

- الحج -

والجمهور^(١) على كسر اللام مِنْ «لَيَقْطَعُ» وَسَكَنَهَا بَعْضُهُمْ، كَمَا سَكَنَهَا
بعد الفاء والواو لكونهن عواطف. وكذلك أَجْرُوا «ثم» مُجْرَاهُمَا فِي تَسْكِينِ هَاءِ
«هو» و«هي» بعدها، وهي قراءة الكسائي ونافع في رواية قالون عنه.

قوله: «هل يُذْهِبَنَّ» الجملة الاستفهامية في محل نصب على إسقاط
الخافض؛ لأنَّ النظر يُعَلِّقُ بالاستفهام، وإذا كان بمعنى الفكر تَعَدَّى بِهِ فِي.
وقوله: «مَا يَغِيظُ» «مَا» موصولة بمعنى الذي، والعائد هو الضمير المستتر.
و«مَا» وصلتها مفعول بقوله «يُذْهِبَنَّ» أي: هل يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ الشَّيْءُ الَّذِي يَغِيظُهُ.
فالمرفوع في يَغِيظُهُ عائد على الذي، والمنصوب على مَنْ كَانَ يظن.

وقال الشيخ^(٢): «وما في «مَا يَغِيظُ» بمعنى الذي، والعائد محذوف
أو مصدرية». قلت: كلا هذين القولين لا يَصِحُّ. أمَّا قَوْلُهُ: «العائد محذوف»
فليس كذلك، بل هو مضمَّرٌ مستترٌ في حكم الموجود - كما تقدَّم تقريره قبل
ذلك - وإنما يُقال محذوفٌ فيما كان منصوبَ المحلِّ أو مجرورَه. وأمَّا قَوْلُهُ:
«أو مصدرية» فليس كذلك أيضاً؛ إذ لو كانت مصدريةً لكانت حَرْفًا على
الصحيح، وإذا كانت حرفاً لم يُعَدَّ عليها ضميرٌ، وإذا لم يُعَدَّ عليها ضميرٌ بقي
الفعل بلا فاعلٍ. فإن قلت: أَضْمِرُ فِي «يَغِيظُ» ضَمِيرًا فاعلاً يعود على مَنْ كَانَ
يظن. فالجواب: أَنَّ مَنْ كَانَ يظنُّ، فِي الْمَعْنَى مَغِيظٌ لَا غَائِظٌ، وَهَذَا بَحْثٌ حَسَنٌ
فتأملهُ/ [١/٦٤٢]

والضمير في «يَنْصُرُهُ» الظاهرُ عَوْدُهُ عَلَى «مَنْ» وَفُسِّرَ النَّصْرُ بِالرِّزْقِ.
وقيل: يعودُ على الدين والإسلام فالنصرُ على بابه.

(١) ثمة خلاف بين القراء: فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر اللام، واختلف عن نافع.
وقرأ عاصم وحمة والكسائي وابن كثير بسكون اللام. انظر: السبعة ٤٣٤،
والإتحاف ٢/٢٧٢، والنشر ٢/٣٢٦، والتيسير ١٥٦.

(٢) البحر ٦/٣٥٨.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ﴾: الكاف: إمّا حال من ضمير المصدر المقدّر، وإمّا نعت لمصدر محذوف على حسب ما تقدّم من الخلاف^(١) أي: ومثل ذلك الإنزال أنزلنا القرآن كلّ آيات بينات. ف «آيات» حال.

قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي» يجوز في «أَنَّ» ثلاثة أوجه أحدها: أنها منصوبة المحلّ عطفاً على مفعول «أَنْزَلْنَاهُ» أي: وأنزلنا أن الله يهدي من يريد. أي: أنزلنا هداية الله لمن يريد هدايته. الثاني: أنها على حذف حرف الجر، وذلك الحرف متعلّق بمحذوف. والتقدير: ولأنّ الله يهدي من يريد أنزلناه، فيجيء في موضعها القولان المشهوران: أفي محلّ نصب هي أم جر^(٢). وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٣) وقال في تقديره: «ولأنّ الله يهدي به الذي يعلم أنهم يؤمنون أنزله كذلك مبيناً». الثالث: أنها في محلّ رفع خبراً لمبتدأ مضمرة، تقديره: والأمر أن الله يهدي من يريد.

آ. (١٧) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الآية فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن «إِنَّ» الثانية واسمها وخبرها في محلّ رفع خبراً لـ «إِنَّ» الأولى. قال الزمخشري^(٤): «وَأَدْخِلْتَ «إِنَّ» على كلّ واحدٍ من جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ لَزِيَادَةِ التَّأْكِيدِ. وَنَحْوُهُ قَوْلُ جَرِيرٍ^(٥)»:

(١) انظر: الدر المصون ١/١٤٦.

(٢) ذهب سيويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل أن المحل هو النصب. انظر:

الكتاب ١/٤٦٤ - ٤٦٥.

(٣) الكشف ٨/٣.

(٤) الكشف ٨/٣.

(٥) تقدم برقم ٣١٥٢.

٣٣٧٥- إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنْ اللَّهُ سَرَبَلَهُ

سِرْبَالٌ مُلْكٌ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

قال الشيخ^(١): «وظاهر هذا أنه شبه البيت بالآية، وكذلك قرنه الزُّجَاجُ^(٢) بالآية، ولا يتعين أن يكون البيت كآية؛ لأن البيت يحتمل أن يكون «الخليفة» خبره «به تُرْجَى الخواتيم»، ويكون «إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلَهُ» جملة اعتراض بين اسم «إِنَّ» وخبرها، بخلاف الآية، فإنه يتعين قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَقْضِلُ». وحسن دخول «إِنَّ» على الجملة الواقعة خبراً طول الفصل بينهما بالمعاطيف.

قلت: قوله: «فإنه يتعين قوله إن الله يَقْضِلُ» يعني أن يكون خبراً. ليس كذلك لأن الآية محتمة لوجهين آخرين ذكرهما الناس. الأول: أن يكون الخبر محذوفاً تقديره: يفترقون يوم القيامة ونحوه، والمذكور تفسير له. كذا ذكره أبو البقاء^(٣). والثاني: أن «إِنَّ» الثانية تكرير للأولى على سبيل التوكيد. وهذا ماشر على القاعدة^(٤): وهو أن الحرف إذا كرر توكيداً أعيد معه ما اتصل به أو ضمير ما اتصل به، وهذا قد أعيد معه ما اتصل به أولاً: وهي الجلالة المعظمة، فلم يتعين أن يكون قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَقْضِلُ» خبراً له «إِنَّ» الأولى كما ذكر.

وقد تقدم تفسير ألفاظ هذه الآية^(٥)، إلا المجوس. وهم قوم اختلف أهل العلم فيهم ف قيل: قوم يعبدون النار. وقيل: الشمس والقمر. وقيل: اعتزلوا النصراني ولبسوا المسوح. وقيل: أخذوا من دين النصراني شيئاً، ومن دين

(١) البحر ٣٥٩/٦.

(٢) معاني القرآن ٤١٧/٣.

(٣) الإملاء ١٤١/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٦.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٠٥/١.

- الحج -

اليهود شيئاً، وهم القائلون بأن للعالم أصليين: نور^(١) وظلمة. وقيل: هم قوم يستعملون النجاسات، والأصل: نجوس بالنون فأبدلت ميماً.

آ. (١٨) قوله: ﴿وكثير من الناس﴾: فيه أوجه أحدها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمّرٍ تقديره: وسَجُدْ له كثير من الناس. وهذا عند مَنْ يمنع استعمالَ المشترك في معنيّه، أو الجمعَ بين الحقيقة والمجاز، في كلمة واحدة؛ وذلك أن السجودَ المسندَ لغير العقلِ غيرُ السجودِ المسندِ للعقلِ، فلا يُعْطَفُ «كثير من الناس» على ما قبله لاختلاف الفعلِ المسندِ إليهما في المعنى. ألا ترى أن سجودَ غيرِ العقلِ هو الطَّوَاعِيَّةُ والإِذْعَانُ لأمره، وسجودُ العقلِ هو هذه الكيفيّةُ المخصوصةُ.

الثاني: أنه معطوفٌ على ما تقدّمه. وفي ذلك ثلاثةُ تأويلاتٍ أحدها: أن المرادَ بالسجودِ القَدْرَ المشتركَ بين الكلِّ العقلِ وغيرهم وهو الخضوعُ والطَّوَاعِيَّةُ، وهو من بابِ الاشتراكِ المعنويِّ. والتأويلُ الثاني: أنه مشتركٌ اشتراكاً لفظياً، ويجوز استعمالُ المشتركِ في معنيّه. والتأويلُ الثالث: أن السجودَ المسندَ للعقلِ حقيقةٌ ولغيرهم مجازٌ. ويجوز الجمعُ بين الحقيقة والمجاز. وهذه الأشياءُ فيها خلافٌ، لتقريره موضوعٌ هو أليقُّ به من هذا.

الثالث من الأوجه المتقدمة: أن يكون «كثير» مرفوعاً بالابتداء. وخبره محذوفٌ وهو «مُثَابٌ» لدلالة خبرٍ مقابله عليه، وهو قوله: «وكثيرٌ حقٌّ عليه العذاب» كذا قَدَره الزمخشري^(٢). وقَدَره أبو البقاء^(٣): «مُطِيعُونَ أَوْ مُثَابُونَ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ».

(١) على تقدير: هما نور وظلمة.

(٢) الكشف ٩/٣.

(٣) الإملاء ١٤١/٢.

الرابع: أن يرتفع «كثير» على الابتداء أيضاً، ويكون خبره «من الناس» أي: من الناس الذين هم الناس على الحقيقة، وهم الصالحون والمتقون.

والخامس: أن يرتفع بالابتداء أيضاً، ويُبالغ في تكثير المحقوقين بالعذاب، فيعطف «كثير» على «كثير» ثم يُخبر عنهم بـ «حق عليه العذاب» ذكر ذلك الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): - بعد أن حكى عن الزمخشري الوجهين الآخرين - قال: «وهذان التخريجان ضعيفان» ولم يبين وجه ضعفهما.

قلت: أمّا أولهما فلا شك في ضعفه؛ إذ لا فائدة طائلة في الإخبار بذلك. / وأمّا الثاني فقد يظهر: وذلك أن التكرير يفيد التكثير، وهو قريب من قولهم: «عندي ألف وألف»، وقوله^(٣):

٣٣٧٦ - لو عُذِّ قَبِرٌ وَقَبِرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُم

وقرأ الزهري^(٤) «والدَّوَابُّ» مخفف الباء. قال أبو البقاء^(٥): «ووجهها: أنه حَذَفَ الباء الأولى كراهية التضعيف والجمع بين ساكنين»^(٦). وقرأ^(٧) جناح بن حبيش و«كبير» بالباء الموحدة. وقرئ^(٨) «وكثير حقاً» بالنصب.

(١) الكشف ٩/٢، وقال: «كانه قيل: وكثير وكثير من الناس حق عليهم العذاب».

(٢) الكشف ٣٥٩/٦.

(٣) البيت لعصام بن عبيد الزماني وعجزه:

مَيْتاً وَأَبْعَدَهُمْ مِنْ مَنْزِلِ الدَّامِ

وهو في الحماسة ٥٦٠، وخزانة الأدب ٣٤٥/٣.

(٤) المحتسب ٧٦/٢، والبحر ٣٥٩/٦، والمحرو ١٨٦/١١.

(٥) الإملاء ١٤١/٢.

(٦) الساكن الأول الألف، والثاني الباء الأولى من التضعيف.

(٧) البحر ٣٥٩/٦.

(٨) ذكره ابن جبير. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٣٥٩/٦.

- الحج -

وناصبه محذوف وهو الخبر، تقديره: وكثير حق عليه العذاب حقاً. و«العذاب» مرفوع بالفاعلية. وقرئ^(١) «حق» مبنياً للمفعول.

وقال ابن عطية^(٢): «وكثير حق عليه العذاب» يحتمل أن يكون معطوفاً على ما تقدم أي: وكثير حق عليه العذاب يسجد أي كراهيةً وعلى رغبته: إما بظله، وإما بخضوعه عند المكاره. قلت: فقوله: «معطوف على ما تقدم» يعني عطف الجمل لا أنه هو وحده عطف على ما قبله، بدليل أنه قدّره مبتدأ. وخبره قوله: «يسجد».

قوله: «وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ» «مَنْ» مفعول مقدم، وهي شرطية. جوابها الفاء مع ما بعدها. والعامة على «مُكْرِمٍ» بكسر الراء اسم فاعل. وقرأ^(٣) ابن أبي عبله بفتحها، وهو اسم مصدر^(٤) أي: فما له من إكرام.

آ. (١٩) قوله: ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ﴾: الخصم في الأصل: مصدر؛ ولذلك يُوحَدُ ويذكرُ غالباً، وعليه قوله تعالى: «نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا»^(٥). ويجوز أن يُثنى ويجمع ويؤنث، وعليه هذه الآية. ولما كان كل خصم فريقاً يجمع طائفة قال: «اِخْتَصَمُوا» بصيغة الجمع كقوله: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا»^(٦) فالجمع مراعاة للمعنى.

وقرأ^(٧) ابن أبي عبله «اختصما» مراعاة للفظه وهي مخالفة للسواد. وقال

(١) البحر ٣٥٩/٦.

(٢) المحرر ١٨٦/١١.

(٣) البحر ٣٥٩/٦، ومعاني القرآن للفراء ٢١٩/٢.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الآية ٢١ من سورة ص.

(٦) الآية ٩ من الحجرات.

(٧) البحر ٣٦٠/٦.

أبو البقاء^(١): «وأكثر الاستعمال توحيدُه فَمَنْ ثَنَاهُ وَجَمَعَهُ حَمَلَهُ عَلَى الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ، وَ«اِخْتَصَمُوا» إِنَّمَا جُمِعَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ كُلَّ خَصْمٍ [فَرِيقٌ]^(٢) تَحْتَهُ أَشْخَاصٌ». وقال الزمخشري^(٣): «الخصم صفةٌ وُصِفَ بِهَا الْفَوْجُ أَوْ الْفَرِيقُ فَكَانَهُ قِيلَ: هَذَانِ فَوْجَانِ أَوْ فَرِيقَانِ مُخْتَصِمَانِ. وقوله: «هَذَانِ» لِلْفِظِ، وَ«اِخْتَصَمُوا» لِلْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ، حَتَّى إِذَا خَرَجُوا»^(٤)، وَلَوْ قِيلَ: هَؤُلَاءِ خَصْمَانِ أَوْ اِخْتَصَمَا جَازَ أَنْ يُرَادَ: الْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ. قلت: إِنْ عَنِيَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ «خَصْمًا» صِفَةً» بِطَرِيقِ الِاسْتِعْمَالِ الْمَجَازِيِّ فَمُسَلَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَكْثُرُ الْوَصْفُ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ صِفَةٌ حَقِيقَةٌ فَخَطْوُهُ ظَاهِرٌ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنْ نَحْوَ «رَجُلٌ خَصْمٌ» مِثْلَ «رَجُلٌ عَذْلٌ» وَقَوْلِهِ: «هَذَانِ» لِلْفِظِ «أَي: إِنَّمَا أَشِيرُ إِلَيْهِمْ إِشَارَةَ الْمُثْنَى وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُرَادُ الْجَمْعُ، بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْفَوْجَيْنِ وَالْفَرِيقَيْنِ وَنَحْوَهُمَا. وقوله كَقَوْلِهِمْ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ» إِلَى آخِرِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ فِي تِيكَ الْآيَةِ تَقَدَّمَ شَيْءٌ لَهُ لَفْظٌ وَمَعْنَى، وَهُوَ «مَنْ»، وَهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ شَيْءٌ لَهُ لَفْظٌ وَمَعْنَى. وقوله تعالى: «فِي رَبِّهِمْ» أَي: فِي دِينِ رَبِّهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ.

وقرأ^(٥) الكسائي - فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ - «خَصْمَانِ» بِكَسْرِ الْخَاءِ. وقوله: «فَالَّذِينَ كَفَرُوا» هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ لِفَصْلِ الْخُصُومَةِ الْمَعْنِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ»^(٦) قَالَ الزمخشري^(٧). وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ «هَذَانِ

(١) الإملاء ١٤١/٢.

(٢) من الإملاء.

(٣) الكشف ٩/٣.

(٤) الآية ١٦ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٥) البحر ٣٦٠/٦، والشواذ ٩٤.

(٦) الآية ١٧.

(٧) الكشف ٩/٣.

- الحج -

خَصْمَانِ» معترضاً. والجملة مِنْ «اختصموا» حالية، وليست مؤكدة؛ لأنها
أَخَصُّ مِنْ مطلقِ الخصومةِ المفهومةِ مِنْ «خصمان».

وقرأ^(١) الزعفراني في اختياره «قُطِعَتْ» مخففَ الطاءِ. والقراءةُ المشهورةُ
تفيدُ التكثيرَ، وهذه تحتمله.

قوله: «يُصَبُّ» هذه الجملةُ تحتملُ أَنْ تكونَ خبراً ثانياً للموصول، وأن
تكونَ حالاً من الضميرِ في «لهم»، وأن تكونَ مستأنفةً.

آ. (٢٠) قوله «يُصْهَرُ» جملةٌ حاليةٌ من الحميم. والصَّهْرُ: الإذابةُ.
يُقَالُ: صَهَرْتُ الشحمَ أَي: أَذَبْتُهُ والصُّهارةُ: الأليَّةُ المُذابةُ، وصَهَرَتُهُ الشمسُ:
أَذَابَتْهُ بحرارتها قال^(٢):

..... ٣٣٧٧ -

تَصْهَرُهُ الشَّمْسُ فَمَا يَنْصَهَرُ

وَسُمِّي الصَّهْرُ صِهْرًا لامتزاجه بأصهاره تخيلاً لشدة المخالطة. وقرأ^(٣)
الحسن في آخرين «يُصْهَرُ» بفتح الصادِ وتشديد الهاءِ مبالغةً وتكثيراً لذلك.

قوله: «والجلودُ» فيه وجهان، أظهرهما: عَطَفَهُ على «ما» الموصولة أي:
يُذَابُ الذي في بطونهم من الأمعاء، وتُذَابُ أيضاً الجلودُ أي: يُذَابُ ظاهرهم
وباطنهم. والثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّرٍ أي: وتُحْرَقُ الجلودُ. قالوا: لأن

(١) البحر ٣٦٠/٦.

(٢) البيت لابن أحمر يصف فرخ قطاة وصدره:

تَرْوِي لَقَى أَلْقَى فِي صَفْصَفٍ

وهو في اللسان (صهر) والقرطبي ٢٧/١١، والمحزر ١١/١٨٨. واللقى:

الشيء الملقى، والصفصف: المستوي من الأرض.

(٣) الإنحاف ٢/٢٧٢، والبحر ٣٦٠/٦.

- الحج -

الجلد لا يُذاب، إنما يَنْقِضُ وينكمش إذا صُلِيَ النار وهو في التقدير كقوله^(١):
 ٣٣٧٨ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وماءً بارداً

[١/٦٤٣] / [وقوله]^(٢).

٣٣٧٩ -

وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

[وقوله تعالى]: «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٣). فإنه على تقدير:
 وَسَقَيْتُهَا مَاءً، وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا، واعتقدوا الإيمان.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَلَهُمْ مَقَامِعٌ﴾: يجوز في هذا الضمير وجهان، أظهرهما: أنه يعود على الذين كفروا، وفي اللام حيث ذكر قولان، أحدهما: أنها للاستحقاق. والثاني: أنها بمعنى «على» كقوله: «ولهم اللعنة»^(٤) وليس بشيء. الوجه الثاني: أن الضمير يعود على الزبانية أعوان جهنم ودل عليهم سياق الكلام، وفيه بُعد. و«مِنْ حديد» صفة لمقامع وهي جمع «مِقْمَعَةٍ» بكسر الميم لأنها آلة القمع. يقال: قَمَعَهُ يَقْمَعُهُ إذا ضَرَبَهُ شَيْءٌ يَزْجُرُهُ بِهِ وَيَذِلُّهُ، وَالْمِقْمَعَةُ: الْمِطْرَقَةُ. وقيل: السُّوط.

آ. (٢٢) قوله: ﴿كَلِمًا أَرَادُوا﴾: كل: نصب على الظرف. وقد تقدم الكلام في تحقيقها في البقرة^(٥). والعامل فيها هنا قوله: «أَعِيدُوا». و«مِنْ

(١) تقدم برقم ١٥٠.

(٢) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٣) الآية ٩ من الحشر.

(٤) الآية ٢٥ من الرعد.

(٥) انظر: الدر المصون ١/١٧٩.

- الحج -

غَمٌّ فيه وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من الضمير في «منها» بإعادة العامل، بدلٌ اشتمالٍ كقوله: «لَمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ»^(١). ولكن لا بُدَّ في بدلٍ الاشتمال من رابط، ولا رابط، فقالوا: هو مقدرٌ تقديره: مِنْ غَمِّهَا. والثاني: أنه مفعولٌ له، ولَمَّا نَقَصَ شَرْطُ من شروطِ النصبِ جُرَّ بحرفِ السببِ. وذلك الشرطُ: هو عدمُ اتحادِ الفاعلِ؛ فإن فاعلَ الخروجِ غيرُ فاعلِ الغَمِّ، فإنَّ الغَمَّ من النارِ والخروجُ من الكفار.

قوله: «وَذُوقُوا» منصوبٌ بقولٍ مقدرٍ معطوفٍ على «أَعْيِدُوا» أي: وقيل لهم: ذُوقُوا.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُحْلَوْنَ﴾: العائمةُ على الياءِ وفتحِ اللامِ مشددةٌ، مِنْ حَلَّاهُ يُحْلِيهِ إِذَا أَلْبَسَهُ الْحُلِيَّ. وقُرِئَ^(٢) بسكونِ الحاءِ وفتحِ اللامِ مخففةً، وهو بمعنى الأول، كأنَّهم عَذَّوْهُ تَارَةً بالتضعيفِ وتارةً بالهمزة. قال أبو البقاء^(٣): «مِنْ قولك: أَحْلَى أَي أَلْبَسَ الْحُلِيَّ، وهو بمعنى المشدَّد».

وقرأ ابنُ عباسٍ بفتحِ الياءِ وسكونِ الحاءِ وفتحِ اللامِ مخففةً. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ. أحدها: أَنَّهُ مِنْ حَلَيْتِ الْمَرْأَةَ تَحْلَى فِيهِ حَالٍ. وكذلك حَلِيَّ الرَّجُلُ فَهُوَ حَالٍ، إِذَا لَبَسَا الْحُلِيَّ أَوْ صَارَا دُونَ حُلِيٍّ. الثاني: أَنَّهُ مِنْ حَلِيٍّ بِعَيْنِي كَذَا يَحْلَى إِذَا اسْتَحْسَنَتْهُ. و«مِنْ» مزيدةٌ في قوله «مِنْ أَسَاوِرَ» قال: «فَيَكُونُ الْمَعْنَى: يَسْتَحْسِنُونَ فِيهَا الْأَسَاوِرَ الْمَلْبُوسَةَ». ولما نقل الشيخ^(٤) هذا الوجهَ عن أبي الفضل الرازي قال: «وهذا ليس بجيد لأنه جَعَلَ حَلِيٍّ فِعْلاً

(١) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٣٦٠/٦، والمحتسب ٧٧/٢.

(٣) الإملاء ١٤٢/٢.

(٤) البحر ٣٦١/٦.

متعدياً، ولذلك حَكَمَ بزيادة «مِنْ» في الواجب. وليس مذهب البصريين. وينبغي على هذا التقدير أن لا يجوز؛ لأنه لا يُحْفَظُ بهذا المعنى إلا لازماً، فإن كان بهذا المعنى كانت «مِنْ» للسبب أي: بلباس أساور الذهب يَحْلُونَ بعين مَنْ رآهم، أي: يَحْلَى بعضهم بعين بعض.

قلت: وهذا الذي نقله عن أبي الفضل قاله أبو البقاء^(١)، وجوز في مفعول الفعل وجهاً آخر فقال: «ويجوز أن يكون مِنْ حَلِيٍّ بعيني كذا إذا حَسُنَ، وتكون «مِنْ» زائدة أو يكون المفعول محذوفاً، و«مِنْ أساور» نعتٌ له. فقد حكم عليه بالتعدي ليس إلا، وجوز في المفعول الوجهين المذكورين.

الثالث: أنه مِنْ حَلِيٍّ بكذا إذا ظَفِرَ به، فيكون التقدير: يَحْلُونَ بأساور. فـ «مِنْ» بمعنى الباء. ومن مجيء حَلِيٍّ بمعنى ظَفِرَ قولهم: لم يَحْلَ فلانٌ بطائلٍ أي: لم يظفر به. واعلم أن حَلِيٍّ بمعنى لبس الحلية، أو بمعنى ظَفِرَ من مادة الياء لأنهما من الحِلْيَةِ. وأما حَلِيٍّ بعيني كذا فإنه من مادة الواو لأنه من الحلاوة، وإنما قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قوله: «مِنْ أساور مِنْ ذهب» في «مِنْ» الأولى ثلاثة أوجه، أحدها: أنها زائدة، كما تقدم تقريره عن الرازي وأبي البقاء. وإن لم يكن مِنْ أصول البصريين^(٢). والثاني: أنها للتبعية أي: بعض أساور. والثالث: أنها لبيان الجنس، قاله ابن عطية^(٣)، وبه بدأ. وفيه نظر إذ لم يتقدم شيء مبهم. وفي «مِنْ ذهب» لا ابتداء الغاية، وهي نعتٌ لأساور كما تقدم.

وقرأ^(٤) ابن عباس «مِنْ أساور» دون ألفٍ ولا هاءٍ، وهو محذوفٌ مِنْ

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) حيث يشترطون أن تسبق بنفي أو استفهام وتدخل على نكرة. انظر: المغني ٤٢٥.

(٣) المحرر ١٨٩/١١.

(٤) البحر ٣٦١/٦.

- الحج -

«أساور» كما [في] جَنْدِلٍ والأصل جَنَادِلٌ^(١)، قال الشيخ^(٢): «وكان قياسه صَرْفَهُ؛ لأنه نَقَصَ بناؤه فصار كجَنْدِلٍ، لكنه قَدَّرَ المحذوفَ موجوداً فمنعه الصرف». قلت: فقد جعل أنَّ التنوينَ في جَنْدِلٍ المقصور من «جنادل» تنوينُ صَرْفٍ. وقد نصَّ بعض النحاة^(٣) على أنه تنوينُ عوضٍ كهو في جَوَارٍ وغَوَاشٍ وبأيهما.

قوله: «وَلَوْلُوا» قرأ^(٤) نافعٌ وعاصمٌ بالنصبِ. والباقون بالخفضِ. فأما النصبُ ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ: وَيُؤْتُونَ^(٥) لَوْلُوا. ولم يذكر الزمخشري^(٦) غيره، وكذا أبو الفتح^(٧) حَمَلَهُ على إضمارِ [٦٤٣/ب] فعلٍ. الثاني: أنه منصوبٌ نَسْقاً على موضع «مِنْ أساور»، وهذا كتخريجهم «وَأَرْجُلُكُمْ» بالنصبِ عطفاً على محلِّ «برؤوسكم»^(٨)، ولأنَّ «يُحَلُّونَ فيها مِنْ أساور» في قوة: «يَلْبَسُونَ أساور»، فَحُمِلَ هذا عليه. والثالث: أنه عطْفٌ على «أساور»؛ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيها كما تقدَّم تقريرُهُ. الرابع: أنه معطوفٌ على ذلك المفعولِ المحذوفِ. التقديرُ: يُحَلُّونَ فيها الملبوسَ مِنْ أساور ولَوْلُوا. فـ «لَوْلُوا» عطْفٌ على الملبوسِ.

(١) الجنادل: الحجارة. انظر: الممتع ٦٩/١.

(٢) البحر ٣٦١/٦.

(٣) قال سيبويه: «يقول بعضهم: جَنْدِلٌ يحذف ألف جنادل وينون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف». الكتاب ١٦/٢.

(٤) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٦، والبحر ٣٦١/٦، والحجة ٤٧٤، والنشر ٣٢٦/٢.

(٥) في مطبوعة الكشف «ويأتون».

(٦) الكشف ١٠/٣.

(٧) المحتسب ٧٨/٢.

(٨) الآية ٦ من المائدة. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر المصون ٢٠٩/٤.

- الحج -

وأما الجرُّ فعلى وجهين، أحدهما: عطْفُه على «أساور». والثاني: عطْفُه على «مِنْ ذهب» لأنَّ السَّوَارَ يُتَّخَذُ مِنَ اللَّوْلُؤِ أيضاً، يُنْظَمُ بعضُه إلى بعضٍ. وقد منع أبو البقاء^(١) العطفَ على «ذهب» قال: «لأنَّ السَّوَارَ لا يكونَ مِنْ لَوْلُؤٍ في العادة ويَصِحُّ أن يكونَ حليّاً».

واختلف الناس^(٢) في رَسْمِ هذه اللفظة في الإمام: فنقل الأصمعيُّ أنها في الإمام «لؤلؤ» بغير ألفٍ بعد الواو، ونقل الجحدريُّ أنها ثابتة في الإمام بعد الواو. وهذا الخلاف بعينه قراءة وتوجيهاً جارٍ في حَرْفِ فاطر^(٣) أيضاً.

وقرأ^(٤) أبو بكر في رواية المَعْلَى بن منصور^(٥) عنه «لؤلؤا» بهمزة أولاً وواوٍ آخرًا. وفي رواية يحيى^(٦) عنه عكسُ ذلك.

وقرأ الفياض «ولؤلؤيا» بواوٍ أولاً وباءٍ أخيراً، والأصل: لؤلؤاً أبدل الهمزتين واوَيْنِ، فبقي في آخر الاسم واوٌ بعد ضمة. ففَعِلَ فيها ما فَعِلَ بـ أَذَلِ جمعَ ذُلُو: بأنَّ قُلِبَتِ الواوُ بَاءً والضمَّةُ كسرةً.

وقرأ ابنُ عباس: «ولؤلؤيا» بياءَيْنِ، فَعَلَ ما فَعَلَ الفياض، ثم أتبع الواوَ

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) انظر: البحر ٣٦١/٦.

(٣) «يَحْلُونُ فيها مِنْ أساورٍ من ذهبٍ ولؤلؤاً»، الآية ٣٣ من فاطر.

(٤) انظر في أوجه رواياتها: الإنحاف ٢٧٣/٢، والبحر ٣٦١/٦، والقرطبي ٢٩/١٢، والشواذ ٩٤.

(٥) معلّى بن منصور أبو يعلى الرازي الحافظ، روى عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه محمد بن سعدان توفي سنة ٢١١. طبقات القراء ٣٠٤/٢.

(٦) يحيى بن آدم أبو زكريا الصلحي، روى عن أبي بكر بن عياش سماعاً، وعن الكسائي. قال عنه الإمام أحمد «ما رأيتُ أحداً أعلم ولا أجمع للعلم منه» توفي سنة ٢٠٣. طبقات القراء ٣٦٤/٢.

الأولى للثانية في القلب. وقرأ طلحة «وَلَوْلِ» بالجر عطفاً على المجرور قبله. وقد تقدم، والأصل «وَلَوْلِ» بواوين، ثم أُعِلَّ إعلالُ أَذِلَّ.

وَاللَّوْلُ: قيل: كِبَارُ الجَوهَرِ وقيل صِغَارُهُ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «الطَّيِّبِ»، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِيهِ. وَ«مِنْ» لِلتَّبَعِيضِ أَوَّلِيَّانِ.

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَيَصْذُونُ﴾: فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ. وَحِينَئِذٍ فِي عَطْفِهِ عَلَى الْمَاضِي ثَلَاثَةُ تَأْوِيلَاتٍ. أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَضَارِعَ قَوْلًا يُقْصَدُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى زَمَنِ مَعِينٍ مِنْ حَالٍ، أَوْ اسْتِقْبَالٍ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ الْاسْتِمْرَارِ. وَمِثْلُهُ «الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ»^(١). الثَّانِي: أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمَاضِي لِعَطْفِهِ عَلَى الْمَاضِي. الثَّالِثُ: أَنَّهُ عَلَى بَابِهِ، وَأَنَّ الْمَاضِي قَبْلَهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمُسْتَقْبَلِ.

الوجه الثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «كَفَرُوا» وَبِهِ بَدَأَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢). وَهُوَ فَاسِدٌ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ مَضَارِعٌ مُثَبَّتٌ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْوَاوُ، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ عَلَى قَلْتِهِ مُؤَوَّلٌ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَنُ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ. وَاخْتَلَفُوا فِي مَوْضِعِ تَقْدِيرِهِ: فَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣) بَعْدَ قَوْلِهِ «وَالْبَادِ» أَي: إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا خَسِرُوا أَوْ هَلَكُوا وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) بَعْدَ قَوْلِهِ «وَالْمَسْجِدِ

(١) الآية ٢٨ من الرعد.

(٢) الإملاء ١٤٢/٢.

(٣) المحرر ١٩٠/١١.

(٤) الكشف ١٠/٣.

الحرام» أي: إن الذين كفروا نَذِيقُهُم من عذاب أليم. وإنما قَدَّرَهُ كذلك لأن قوله «نَذِيقُهُ» من عذاب أليم» يدلُّ عليه.

إلا أن الشيخ^(١) قال في تقدير الزمخشري بعد المسجد الحرام: «لا يصحُّ»، قال: «لأنَّ «الذي» صفة للمسجد الحرام، فموضع التقدير هو بعد «الباد» يعني: أنه يلزم من تقديره الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهو خبر «إن»، فيصير التركيب هكذا: إن الذين كفروا ويصُدُّون عن سبيل الله والمسجد الحرام نَذِيقُهُم من عذاب أليم الذي جعلناه للناس. وللمزمخشري أن يفصل عن هذا الاعتراض بأن «الذي جعلناه» لا نسلم أنه نعت للمسجد حتى يلزم ما ذكر، بل نجعله مقطوعاً عنه نصّاً أو رفعاً.

ثم قال الشيخ^(٢): «لكنَّ مُقَدَّرَ الزمخشري أحسن من مقدّر ابن عطية؛ لأنه يدلُّ عليه الجملة الشرطية بعد من جهة اللفظ، وابن عطية لحظ من جهة المعنى؛ لأن من أذيق العذاب خسر وهلك».

الوجه الثالث: أن الواو في «ويصُدُّون» مزيّدة في خبر «إن» تقديره: إن الذين كفروا يصُدُّون. وزيادة الواو مذهب كوفي^(٣) تقدّم بطلانه، وقال ابن عطية^(٤): «وهذا مفسدٌ للمعنى المقصود». قلت: ولا أدري فساد المعنى من أي جهة؟ ألا ترى أنه لو صُرح بقولنا: إن الذين كفروا يصُدُّون لم يكن فيه فسادٌ معني. فالمانع إنما هو أمرٌ صناعيٌّ عند أهل البصرة لا معنوي. اللهم إلا أن يريد معنى خاصاً/ يفسدُ بهذا التقدير فيحتاج إلى بيانه.

(١) البحر ٦/٣٦٢.

(٢) البحر ٦/٣٦٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٥٦.

(٤) المحرر ١١/١٩٠.

- الحج -

قوله: «الذي جَعَلْنَاهُ» يجوزُ جَرُّهُ على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ، والرفعُ بإضمارِ مبتدأ. و«جَعَلَ» يجوزُ أن يتعدَّى لاثنتين بمعنى صَيَّرَ، وأن يتعدَّى لواحدٍ.

والعامةُ على رفعِ «سواء» وقرأه^(١) حفصٌ عن عاصمٍ بالنصبِ هنا وفي الجاثية^(٢): «سواءٌ مَحْيَاهُمْ». ووافق على الذي في الجاثية الأخوان^(٣)، وسيأتي توجيهُهُ. فأما على قراءةِ الرفعِ فإن قلنا: إنَّ جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ كان في المفعولِ الثاني أوجهٌ، أحدها: - وهو الأظهرُ - أنَّ الجملةَ مِنْ قولِهِ «سواءٌ العاكفُ فيه» هي المفعولُ الثاني، ثم الأحسنُ في رفعِ «سواء» أن يكون خبراً مقدماً، والعاكفُ والبادي مبتدأ مؤخر. وإنما وُحِدَ الخبرُ وإن كان المبتدأ اثنتين؛ لأنَّ سواءَ في الأصلِ مصدرٌ وُصِفَ به. وقد تقدَّم هذا أولُ البقرة^(٤). وأجاز بعضهم أن يكون «سواء» مبتدأ، وما بعده الخبر. وفيه ضَعْفٌ أو مَنعٌ من حيث الابتداءُ بالنكرة من غيرِ مُسَوِّغٍ، ولأنه متى اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جُعِلَتِ المعرفةُ المبتدأ. وعلى هذا الوجه - أعني كونَ الجملةِ مفعولاً ثانياً - فقوله «للناس» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلقَ بالجعلِ أي: جَعَلْنَاهُ لأجلِ الناسِ كذا. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ، على أنَّه حالٌ مِنْ مفعولِ «جَعَلْنَاهُ» ولم يذكر أبو البقاء^(٥) فيه على هذا الوجهَ غيرَ ذلك وليس معناه متضحاً.

الوجه الثاني: أن «للناس» هو المفعولُ الثاني. والجملةُ مِنْ قولِهِ «سواءٌ

(١) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٧، والنشر ٣٢٦/٢، والبحر ٣٦٢/٦، والحجة ٤٧٥، والقرطبي ٣٤/١٢.

(٢) الآية ٢١. وانظر: السبعة ٥٩٥.

(٣) حمزة والكسائي.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٧/١.

(٥) الإملاء ١٤٢/٢.

العاكف» في محل نصب على الحال: إمّا من الموصول، وإمّا من عائده. وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء^(١). وفيه نظر؛ لأنه جعل هذه الجملة التي هي محط الفائدة فضلة.

الوجه الثالث: أن المفعول الثاني محذوف، قال ابن عطية^(٢): «والمعنى: الذي جعلناه للناس قبلة ومتعبداً. فتقدير ابن عطية هذا مرشداً لهذا الوجه. إلا أن الشيخ^(٣). قال: «ولا يحتاج إلى هذا التقدير، إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب. فيسوغ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يحتاج إلى هذا التقدير. وإن جعلناها متعدية لواحد كان قوله للناس» متعلقاً بالجعل على العلّة. وجوز فيه أبو البقاء^(٤) وجهين آخرين، أحدهما: أنه^(٥) حال من مفعول «جعلناه». والثاني: أنه مفعول تعدى إليه بحرف الجر. وهذا الثاني لا يتعقل، كيف يكون للناس» مفعولاً تعدى إليه الفعل بالحرف؟ هذا ما لا يعقل. فإن أراد أنه مفعول من أجله فهي عبارة بعيدة من عبارة النحاة.

وأما على قراءة حفص: فإن قلنا: «جعل» يتعدى لاثنتين كان «سواء» مفعولاً ثانياً. وإن قلنا يتعدى لواحد كان حالاً من هاء «جعلناه» وعلى التقديرين: فالعاكف مرفوع به على الفاعلية؛ لأنه مصدر ووصف به فهو في قوة اسم الفاعل المشتق تقديره: جعلناه مستويّاً فيه العاكف. ويدل عليه

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) المحرر ١٩٠/١١.

(٣) البحر ٣٦٣/٦.

(٤) الإملاء ١٤٢/٢.

(٥) أي: للناس.

قولهم: «مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدَمُ»^(١). فـ «هو» تأكيدٌ للضميرِ المستترِ فيه، و«العدَمُ» نسقٌ على الضميرِ المستترِ ولذلك ارتفع. ويُرْوَى: «سواءٍ والعدَمُ» بدونِ تأكيدٍ وهو شاذٌ.

وقرأ^(٢) الأعمش وجماعةٌ «سواءً» نصباً، «العاكف» جرّاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «الناس» بدلٌ تفصيل. والثاني: أنه عطفٌ بيانٍ. وهذا أراد ابنُ عطية^(٣) بقوله «عطفاً على الناس» ويمتنع في هذه القراءة رفعُ «سواء» لفساده صناعةٌ ومعنى؛ ولذلك قال أبو البقاء^(٤): «وسواءٌ على هذا نصبٌ لا غير».

وأثبت ابنُ كثير^(٥) ياء «والبادي» وصلّاً ووقفاً، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلّاً وحذفها وقفاً. وحذفها الباقون وصلّاً ووقفاً وهي محذوفةٌ في الإمام.

قوله: «ومن يُرَدُّ فيه بإلحادٍ» فيه أربعةٌ أوجه، أحدها: أن مفعولَ «يُرَدُّ» محذوفٌ، وقوله: «بإلحادٍ بظلم» حالان مترادفتان. والتقدير: ومن يُرَدُّ فيه مراداً ما، عادلاً عن القصدِ ظالماً، نُذِقَهُ من عذابٍ أليم. وإنما حُذِفَ ليتناولَ كلُّ متناولٍ. قال معناه الزمخشري^(٦). والثاني: أن المفعولَ أيضاً محذوفٌ تقديره: ومن يُرَدُّ فيه تعدياً، و«بإلحادٍ» حال أي: مُلتبساً بإلحادٍ. و«بظلمٍ» بدلٌ بإعادةِ الجارِّ. الثالث: أن يكونَ «بظلمٍ» متعلقاً بـ «يُرَدُّ»، والباءُ للسببيةِ

(١) انظر: الكتاب ٢٣٢/١.

(٢) القرطبي ٣٤/١٢، والبحر ٣٦٣/٦.

(٣) المحرر ١٩٠/١١.

(٤) الإملاء ١٤٢/٢.

(٥) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٨، والنشر ٣٢٧/٢، والحجة ٤٧٥، والبحر ٣٦٣/٦.

(٦) الكشف ١٠/٣.

- الحج -

[٦٤٤/ب] أي: بسبب الظلم و«إلحاد» مفعول به. والباء مزيدة فيه كقوله: «ولا تَلْقُوا/ بأيديكم»^(١) [وقوله:]^(٢)

— ٣٣٨٠ —

لا يَقْرَأَنَّ بالسُّور

وإليه ذهب أبو عبيدة^(٣)، وأنشد للأعشى^(٤):

— ٣٣٨١ — ضَمِنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا

أي: ضَمِنْتُ رِزْقَ. ويؤيده قراءة الحسن^(٥) «وَمَنْ يُرِدْ إلْحَادَهُ بِظُلْمٍ». قال الزمخشري^(٦): أراد إلحاده^(٧) فيه فأضافه على الاتساع في الظرف ك«مَكْرُ اللَّيْلِ»^(٨) ومعناه: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُلْحِدَ فِيهِ ظَالِمًا. الرابع: أَنْ يُضْمَنَ «يُرِدْ» معنى يتلبس، فلذلك تعدى بالباء أي: وَمَنْ يَتَلَبَّسَ بِإِلْحَادٍ مُرِيدًا لَهُ.

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٧٤٨.

(٣) مجاز القرآن ٤٨/٢ - ٤٩.

(٤) ديوانه ١٥٤، واللسان والتاج (جرد) والبحر ٣٦٣/٦. وعجزه في مجاز القرآن:

مِلءَ الْمَرَاجِلِ وَالصَّرِيحَ الْأَجْرَدَا

ورواية الديوان:

ضَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازَهُنَّ قُدُورُنَا

وَضُرُوعُهُنَّ لَنَا الصَّرِيحَ الْأَجْرَدَا

(٥) البحر ٣٦٣/٦.

(٦) الكشف ١٠/٣.

(٧) المطبوعة: «إلحاداً فيه» وهي الصواب.

(٨) الآية ٣٣ من مباح.

- الحج -

والعامة على «يُرْد» بضم الياء من الإرادة. وحكى الكسائي والفراء^(١) أنه قرئ «يَرْد» بفتح الياء^(٢). قال الزمخشري^(٣): «من الورد ومعناه: مَنْ أتى فيه بالحاد ظالماً».

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ : أي: اذكر حين. واللام في «إبراهيم» فيها ثلاثة أوجه أحدها: أنها للعلّة، ويكون مفعول «بَوَّأْنَا» محذوفاً أي: بَوَّأْنَا النَّاسَ لأجل إبراهيم مكان البيت. و«بَوَّأ» جاء متعدياً صريحاً قال تعالى: ولقد بَوَّأْنَا بني إسرائيل^(٤)، «لنبوئنهم من الجنة عُرفاً»^(٥). وقال الشاعر^(٦):

٣٣٨٢- كَمْ مِنْ أَخٍ لِي صَالِحٍ
بَوَّأْتَهُ بِيَدِي لَحْدًا

والثاني: أنها مزيدة في المفعول به. وهو ضعيف؛ لما عرفت أنها لا تزاد إلا إن تقدّم المفعول، أو كان العامل فرعاً^(٧) الثالث: أن تكون مُعَدِّيَةً للفعل على أنه مُضَمَّنٌ معنى فعل يتعدى بها أي: هيأتنا له مكان البيت كقولك: هيأت له بيتاً، فتكون اللام مُعَدِّيَةً قال معناه أبو البقاء^(٨). وقال الزمخشري^(٩):

(١) معاني القرآن له ٢٢٣/٢ ووردت مصحفة «تَر».

(٢) الشواذ ٩٥، والبحر ٣٦٣/٦.

(٣) الكشف ١٠/٣.

(٤) الآية ٩٣ من يونس.

(٥) الآية ٥٨ من العنكبوت.

(٦) تقدم برقم ١٤١٩.

(٧) انظر: المغني ٢٨٧.

(٨) الإملاء ١٤٣/٢.

(٩) الكشف ١٠/٣.

- الحج -

«وَأَذْكُرُ حِينَ جَعَلْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ مَبَاءً»^(١) ففُسِّر المعنى بأنه ضَمِنَ «بَوَانَا» معنى جَعَلْنَا، ولا يريد تفسير الإعراب.

وفي «مَكَانَ الْبَيْتِ» وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ به. والثاني: قال أبو البقاء^(٢): «أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا». وهو ممتنعٌ من حيث إنه ظرفٌ مختصٌّ فحَقُّهُ أَنْ يتعدَّى إليه به في.

قوله: «أَنْ لَا تُشْرِكَ» في «أَنْ هَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمَفْسُورَةُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ - : «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الشَّرِكِ وَالْأَمْرُ بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ تَفْسِيرًا لِلتَّبَوُّتِ؟ قُلْتَ: كَانَتْ التَّبَوُّتُ مَقْصُودَةً مِنْ أَجْلِ الْعِبَادَةِ، وَكَانَ قِيلَ: تَعَبَّدْنَا لِإِبْرَاهِيمَ قُلْنَا لَهُ: لَا تُشْرِكْ». قُلْتَ: يَعْنِي أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ «أَنْ» الْمَفْسُورَةَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لَا حُرُوفِهِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ إِلَّا التَّبَوُّتُ وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْقَوْلِ، فَضَمَّنَهَا مَعْنَى الْقَوْلِ، وَلَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ «قُلْنَا: لَا تُشْرِكْ» تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ بَلْ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَفْسُورَةَ لَا تَفْسَّرُ الْقَوْلَ الصَّرِيحَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «تَقْدِيرُهُ: قَائِلِينَ لَهُ: لَا تُشْرِكْ ف «أَنْ» مَفْسُورَةٌ لِلْقَوْلِ الْمَقْدَّرِ وَهَذَا...»^(٥).

الثاني: أَنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٦). وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ

(١) وَقَالَ: «أَيُّ مَرْجَعًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ لِلْعِمَارَةِ وَالْعِبَادَةِ».

(٢) الْإِمْلَاءُ ١٤٢/٢.

(٣) الْكَشَافُ ١٠/٣.

(٤) الْإِمْلَاءُ ١٤٣/٢.

(٥) كَلِمَاتٌ لَمْ أَتَيْنَهَا أَقْرَبَ إِلَى الْبَيَاضِ. وَيَعْنِي أَنَّ هَذَا مَمْنُوعٌ لِأَنَّ «أَنْ» الْمَفْسُورَةَ لَا يَقْدَرُ قَبْلُهَا قَوْلٌ صَرِيحٌ، وَإِنَّمَا بِمَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ.

(٦) الْمَحَرَّرُ ١٩٣/١١.

إن «أن» المخففة لا بُدَّ أن يتقدّمها فعلٌ تحقيقٍ أو ترجيحٍ^(١)، كحالها إذا كانت مشددة.

الثالث: أنها المصدرية التي تنصب المضارع، وهي تُوصل بالماضي والمضارع والأمر، والنهي كالأمر. وعلى هذا فـ «أن» مجرورة بلام العلة مقدرة أي: بَوَّأناه لثلاثاً تشرك. وكان من حقّ اللفظ على هذا الوجه أن يكون «أن» لا يشرك» بياء الغيبة، وقد قرئ بذلك^(٢). قال أبو البقاء^(٣): «وقوى ذلك قراءة مَنْ قرأه بالياء» يعني مِنْ تحت. قلت: ووجه قراءة العامة على هذا التخريج أن تكون من الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

الرابع: أنها الناصبة، ومجرورة بلام أيضاً، إلا أن اللام متعلقة بمحذوف أي: فَعَلْنَا ذلك لثلاث تشرك، فجعل النهي صلة لها. وقوى ذلك قراءة الياء. قاله أبو البقاء^(٤) والأصل عدم التقدير مع عدم الاحتياج إليه.

وقرأ^(٥) عكرمة وأبو نهيك «أن لا يُشرك» بالياء. قال الشيخ^(٦): «على معنى: أن يقول معنى القول الذي قيل له». وقال أبو حاتم: «ولا بُدَّ مِنْ نصب الكاف على هذه القراءة بمعنى لثلاث تشرك». قلت: كأنه لم يظهر له صلة «أن» المصدرية بجملة النهي. فجعل «لا» نافية، وسلط «أن» على المضارع بعدها، حتى صار علة للفعل قبله. وهذا غير لازم لما تقدّم لك من وضوح المعنى مع جعلها ناهية.

(١) أي يقين أو ظن.

(٢) وهي قراءة عكرمة وأبي نهيك. انظر: البحر ٣٦٤/٦، والقرطبي ٣٧/١٢.

(٣) الإملاء ١٤٣/٢.

(٤) الإملاء ١٤٣/٢.

(٥) سبق تخريجها قبل.

(٦) البحر ٣٦٤/٦.

- الحج -

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَأَذِّنْ﴾: قرأ العامة بتشديد الذال بمعنى ناد. وقرأ^(١) الحسن وابن محيصن «أَذِن» بالمد والتخفيف بمعنى أعلم. ويبيحده قوله: «في الناس» إذ كان ينبغي أن يتعدى بنفسه. وقرأ أيضاً فيما نقله عنهما أبو الفتح^(٢) «أَذِن» بالقصر وتخفيف الذال. وخرجها أبو الفتح وصاحب «اللوامح»^[١/٦٤٥] على أنها عطف على «بؤانا» أي: واذكر/ إذ بؤانا وإذ أذن في الناس وهي تخريج واضح. وزاد صاحب «اللوامح» فقال^(٣): «فيصير في الكلام تقديم وتأخير ويصير «يأتوك» جزءاً على جواب الأمر الذي في «وطهر»: ونسب ابن عطية^(٤) أبا الفتح في هذه القراءة إلى التصحيف فقال - بعد أن حكى قراءة الحسن وابن محيصن «وَأَذِن» بالمد - «وَتَصَحَّفَ هذا على ابن جني فإنه حكى عنهما «وَأَذِن» على فعلٍ ماضٍ. وأعرب على ذلك بأن جعله عطفاً على «بؤانا».

قلت: ولم يتصحَّف فعله، بل حكى تلك القراءة أبو الفضل الرازي في «اللوامح» له عنهما، وذكرها أيضاً ابن خالويه^(٥)، ولكنه لم يطلع عليها فنسب من أطلع إلى التصحيف ولو تأنى أصاب أو كاد.

وقرأ ابن أبي إسحاق «بالجج» بكسر الحاء حيث وقع كما قدَّمته عنه^(٦).

قوله: «رجالاً» نصب على الحال، وهو جمع راجل نحو: صاحب

(١) البحر ٣٦٤/٦، والقرطبي ٣٧/١٢.

(٢) المحتسب ٧٨/٢.

(٣) انظر: البحر ٣٦٤/٦.

(٤) المحرر ١٩٣/١١.

(٥) الشواذ ٩٥.

(٦) نسبها في الإتحاف ٢٧٤/٢ إلى الحسن. وانظر: البحر ٣٦٤/٦.

- الحج -

وصحاب وتاجر وتجار وقائم وقيام . وقرأ^(١) عكرمة والحسن وأبو مجلز «رُجَالاً» بضمّ الراء وتشديد الجيم . وروى عنهم تخفيفها . وافقه ابن أبي إسحاق على التخفيف وجعفر بن محمد ومجاهد على التشديد . ورويت عن ابن عباس بالالف^(٢) . فالمخفف^(٣) اسم جمع كظُور^(٤) ، والمشدّد جمع تكسير كصائم وصوأم . وروى عن عكرمة أيضاً «رُجَالِي» كنعامي بالالف التانيث ، وكذلك عن ابن عباس وعطاء ، إلاّ أنهما شدّدا الجيم .

قوله : «وعلى كلّ ضامِر» نسق على «رجالاً» فيكون حالاً أي : مُشاةً وركباناً .

قوله : «يَأْتِيَنَّ» النون ضمير «كلّ ضامِر» حملاً على المعنى ؛ إذ المعنى : على ضوامِر . و«يَأْتِيَنَّ» صفة لـ «ضامِر» . وأتى بضمير الجمع حملاً على المعنى . وكان قد تقرّر أول هذا التصنيف^(٥) أن «كل» إذا أُضيفت إلى نكرة لم يُراع معناها ، إلاّ في قليلٍ كقوله^(٦) :

٣٣٨٣- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً
فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

وهذه الآية تُردّه ؛ فإنّ «كلّاً» فيها مضافةً لنكرة وقد روعي معناها . وكان

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٧٩/٢ ، والقرطبي ٣٩/١٢ ، والبحر ٣٦٤/٦ .

(٢) أي : «رُجَالِي» .

(٣) أي : «رُجَالاً» .

(٤) الظُّرُ: المرضعة لغير ولدها .

(٥) انظر: الدر المصون ١٨٠/١ .

(٦) تقدم برقم ٢٤٨ .

- الحج -

بعضهم أجاب عن بيت زهير^(١) بأنه إنما جاز ذلك لأنه في جملتين، فقلت: فهذه الآية جملة واحدة لأن «يأتين» صفة لـ «ضامر».

وجوز الشيخ^(٢) أن يكون الضمير يشمل رجالاً وكل ضامر قال: «على معنى الجماعات والرفاق» قلت: فعلى هذا يجوز أن يقال عنده: الرجال يأتين، ولا ينفعه كونه اجتمع مع الرجال هنا كل ضامر فيقال: جاز ذلك لما اجتمع معه ما يجوز فيه ذلك؛ إذ يلزم منه تغليب غير العاقل على العاقل، وهو ممنوع.

وقرأ^(٣) ابن مسعود والضحاك وابن أبي عبيدة «يأتون» تغليبا للعقلاء الذكور، وعلى هذا فيحتمل أن يكون قوله: «وعلى كل ضامر» حالاً أيضاً. ويكون «يأتون» مستأنفاً يتعلّق به «من كل فج» أي: يأتوك رجالاً وركبانا ثم قال: يأتون من كل فج، وأن يتعلّق بقوله: «يأتون» أي: يأتون على كل ضامر من كل فج، و«يأتون» مستأنف أيضاً. ولا يجوز أن يكون صفة لـ «رجالاً» ولـ «ضامر» لاختلاف الموصوف في الإعراب؛ لأن أحدهما منصوب والآخر مجرور. لوقلت: «رايت زيدا ومررت بعمر والعاقليين» على النعت لم يجز، بل على القطع. وقد جوز ذلك الزمخشري^(٤) فقال: «وقرىء «يأتون» صفة للرجال والركبان» وهو مردود بما ذكرته.

والضامر: المهزول، يقال: ...^(٥) والعميق: البعيد سفلًا. يقال: بئر عميق وعميق، فيجوز أن يكون مقلوباً، لأنه أقل من الأول قال^(٦):

(١) البيت لعنترة وليس لزهير. وانظر المسألة في المغني ٢٥٨، ابن الأنباري في شرح المعاني ٣١٣.

(٢) البحر ٣٦٤/٦.

(٣) القرطبي ٣٩/١٢، والبحر ٣٦٤/٦.

(٤) الكشف ١١/٣.

(٥) بياض في الأصل.

(٦) لم أعتد إلى قائله وهو في البحر ٣٤٧/٦ والمحرر ١٩٥/١١.

٣٣٨٤- إذا الخيل جاءت من فجاج عميقة
يَمُدُّ بها في السير أشعث شاجِبُ

يقال: عَمِيقٌ وَعَمِيقٌ بكسر العين وَضَمُّهَا عَمِيقاً بفتح الفاء^(١). قال الليث: عَمِيقٌ وَمَعِيقٌ، والعَمِيقُ في الطريق أَكْثَرُ. وقال الفراء^(٢): «عميق» لغة الحجاز، و«مَعِيقٌ» لغة تميم. وَأَعَمَّقْتُ البئرَ وَأَمَعَّقْتُهَا، وَعَمَقْتُ وَمَعَقْتُ عَمَاقَةً وَمَعَاقَةً وَإِعْمَاقاً وَإِعْمَاقاً. قال رؤبة^(٣):

٣٣٨٥- وقاتم الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِ

الأعماقُ هنا - بفتح الهمزة - جمع عَمَقَ، وعلى هذا فلا قلب في مَعِيقٍ لأنها لغة مستقلة، وهو ظاهر قول الليث أيضاً. وقرأ^(٤) ابن مسعود «فج مَعِيق» بتقديم الميم. ويقال: غَمِيقٌ بالغين المعجمة أيضاً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لِيَشْهَدُوا﴾: يجوز في هذه اللام وجهان أحدهما: أن يتعلّق بـ «أَذْن» أي: أَدْنُ لِيَشْهَدُوا. والثاني: أنها متعلّقة بـ «يَأْتُونَكَ» وهو الأظهر. قال الزمخشري^(٥): «ونكر منافع لأنه أراد منافع مختصة بهذه العبادة دينية وديناوية^(٦) لا توجَدُ في غيرها من العبادات». /

[٦٤٥/ب]

(١) ثمة لغتان: العَمِيقُ والعَمِيقُ.

(٢) انظر: اللسان (عمق).

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٣٠١/٢، والخصائص ٢٢٨/١، والمحتسب ٨٦/١، والخزانة ٣٨/١. والقاتم: المغبر. والأعماق: هنا النواحي القاصية. والخاوي: الخالي. والمخترق المتسع.

(٤) البحر ٣٦٤/٦.

(٥) الكشف ١١/٢.

(٦) كذا في الأصل وفي الكشف: ودينية.

آ. (٢٩) قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾: العائمة على كسر اللام وهي لام الأمر. وقرأ^(١) نافع والكوفيون والبزي بسكونها إجراءً للمنفصل مُجرى المتصل نحو «كَتَف»^(٢) وهو نظير تسكين هاء «هو» بعد «ثُمَّ» في قراءة الكسائي وقالون حيث أُجْرِيت «ثُمَّ» مُجرى الواو والفاء^(٣).

والتَّفْتُ قيل: أصله من التَّفَّ وهو وَسَخُ الأظفار، قُلِبَت الفاء ثاءً كـ مُعْثُور^(٤) في مُغْفُور. وقيل: هو الوسَخُ والقَدْرُ يقال: ما تَفَشَكَ؟ وحكى قطرب: تَفَّت الرجلُ أي: كَثُرَ وَسَخُهُ في سَفَرِهِ. ومعنى «ليَقْضُوا تَفَنَّهُم»: ليصنعوا ما يصنعه المُنْحَرِمُ من إزالة شعرٍ وشَعَثٍ ونحوهما عند حِلِّهِ، وفي ضمن هذا قضاء جميع المناسك، إذ لا يُفعل هذا إلا بعد فِعْلِ المناسك كُلِّهَا.

قوله: «وَلْيُؤْفُوا» قرأ^(٥) أبو بكر «وَلْيُؤْفُوا» بالتشديد. والباقون بالتخفيف. وقد تقدم في البقرة^(٦) أن فيه ثلاث لغات: وَفَى وُفِيَ وَأَوْفَى. وقرأ

(١) ثمة اختلاف في الروايات عن القراء في ذلك. انظر: السبعة ٤٣٤، والتيسير ١٥٦، والحجة ٤٧٣، والنشر ٣٢٦/٢.

(٢) التمثيل بكسرة لبيان أن العرب قد تنحو بالمتحرك نحو التسكين طلباً للتخفيف.

(٣) قال أبو زرعة في حجة ٥٤٨: «وحجة أبي عمرو في ضمّ الهاء أن «ثم» تنفصل من الكتابة ويحسن الوقف عليها، وكان «هو» مبتدأة في المعنى، وإذا كانت مبتدأة لم يجز فيها غير الضم. وحجة من سكن الهاء أنها إذا اتصلت بفاء أو واو كانت ساكنة و«ثم» أخت الفاء والواو فجرت مجراها في حكم ما بعدها».

(٤) قال في اللسان (غفر): «يقال لصمغ الرُّمث والعرفط: مغاير ومغاير. والواحد مُعْثُورٌ ومُغْفُورٌ». ونصّ على هذا الإبدال في هذه اللفظة أبو حيان في الارتشاف ١٥٩/١.

(٥) التيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٥، والنشر ٣٢٦/٢، والإتحاف ٢٧٤/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٣١٢/١.

ابن ذكوان^(١) «وَلْيُؤْفُوا» بكسر اللام، والباقون بسكونها، وكذلك هذا الخلاف جارٍ في قوله: «وَلْيُطَوَّفُوا».

آ. (٣٠) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: خبرٌ مبتدأ مضمَّر أي: الأمر والشأن ذلك. قال الزمخشري^(٢): «كَمَا يُقَدِّمُ الْكَاتِبُ جُمْلَةً مِنْ كِتَابِهِ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الْخَوْضَ فِي مَعْنَى آخَرَ قَالَ: هَذَا وَقَدْ كَانَ كَذَا». وقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣): «فَرَضُكُمْ ذَلِكَ، أَوِ الْوَاجِبُ ذَلِكَ». وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف. أي: ذلك الأمر الذي ذكرته. وقيل: في محلِّ نصب أي: امثلوا ذلك. ونظيرُ هذه الإشارة قولُ زهير، بعد تقدُّم جُمْلٍ في وَصْفِ هَرَمِ ابْنِ سَنان^(٤):

٣٣٨٦- هَذَا وَلَيْسَ كَمَنْ يَغْيَا بِخُطْبَتِهِ

وَسَطَ النُّدْيِ إِذَا مَا نَاطَقٌ نَطَقَا

قوله: «فهو» «هو» ضميرُ المصدرِ المفهومِ من قوله «وَمَنْ يُعَظِّمُ» أي: وتعظيمُه حرَمَاتِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ»^(٥) و«خيرٌ» هنا ظاهرها التفضيلُ بالتأويلِ المعروف.

قوله: «إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُتَصِلًا، وَيُصَرَّفُ إِلَى مَا يُحَرِّمُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ لِسَبَبٍ عَارِضٍ كَالْمَوْتِ وَنَحْوِهِ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا، إِذْ لَيْسَ فِيهَا مُحَرَّمٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ هَذَا الْوَجْهِ أَوَّلَ الْمَائِدَةِ^(٦).

(١) الإتحاف ٢/٢٧٤، والحجة ٤٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤.

(٢) الكشف ١١/٣.

(٣) المحرر ١١/١٩٧.

(٤) ديوانه ٥٥، والمحرر ١١/١٩٧.

(٥) الآية ٨ من المائدة.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/١٧٧.

قوله: «من الأوثان» في «من» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، وهو مشهور قول المعربين، ويُقدَّرُ بقولك: الرُّجْسُ الذي هو الأوثان. وقد تقدَّم أن شرط كونها بيانيةً ذلك. وتجيء مواضع كثيرة لا يتأتى فيها ذلك ولا بعضه. والثاني: أنها لا ابتداء الغاية. وقد خلط أبو البقاء القولين فجعلهما قولاً واحداً فقال^(١): «ومن لبيان الجنس أي: اجتنبوا الرجس من هذا القبيل، وهو بمعنى ابتداء الغاية ههنا» يعني أنه في المعنى يؤول إلى ذلك، ولا يؤول إليه البتة. الثالث: أنها للتبعض. وقد غلط ابن عطية^(٢) القائل بكونها للتبعض، فقال: «ومن قال: إن «من» للتبعض قلب معنى الآية فأفسده» وقد يمكن التبعض فيها: بأن يعني بالرجس عبادة الأوثان. وبه قال ابن عباس وابن جريج، فكانه قال: فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو العبادة؛ لأن المحرم من الأوثان إنما هو العبادة. ألا ترى أنه قد تصوّر استعمال الوثن في بناء وغيره مما لم يحرم الشرع استعماله، وللوثن جهات منها عبادتها، وهي بعض جهاتها. قاله الشيخ^(٣). وهو تأويل بعيد.

آ. (٣١) قوله: ﴿حُنَفَاء﴾: حال من فاعل «اجتنبوا». وكذلك «غير مشركين» وهي حال مؤكدة، إذ يلزم من كونهم حنفاء عدم الإشراك. قوله: «فَتَخَطَّفَهُ» قرأ^(٤) نافع بفتح الخاء والطاء مشددة. وأصلها تَخَطَّفَهُ فأدغم. وباقي السبعة «فَتَخَطَّفَهُ» بسكون الخاء وتخفيف الطاء. وقرأ الحسن والأعمش وأبوجاء بكسر التاء والحاء والطاء مع التشديد. ورؤي عن الحسن

(١) الإملاء ١٤٣/٢.

(٢) المحرر ١٩٨/١١.

(٣) البحر ٣٦٦/٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٦، والنشر ٣٢٦/٢، والحجة ٤٧٦، والبحر ٣٦٦/٦، والتيسير ١٥٧، والإتحاف ٢٧٤.

أيضاً فتح الطاء مشددة مع كسر التاء والحاء. ورُوي عن الأعمش كقراءة العامة إلا أنه بغير فاء: «تَخَطُّفُهُ». وتوجيه هذه القراءات قد تقدّم مستوفى في أوائل البقرة عند ذكر القراءات في قوله تعالى: «يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطَفُ»^(١) فلا أعيدها.

وقرأ^(٢) أبو جعفر «الرياح» جمعاً. وقوله «خَرٌّ» في معنى يَخْرُ؛ ولذلك عُطِفَ عليه المستقبل وهو «فَتَخَطُّفُهُ»، ويجوز أن يكون على بابه، ولا يكون «فَتَخَطُّفُهُ» عطفاً عليه، بل هو خبر مبتدأ مضمّر أي: فهو يَخْطَفُهُ.

قال الزمخشري^(٣): «ويجوز في هذا التشبيه أن يكون من المركب والمفروق. فإن كان تشبيهاً مركباً فكأنه قال: مَنْ أَشْرَكَ بالله فقد أَهْلَكَ نفسه إهلاكاً ليس بعده [هلاكاً]^(٤): بَأَنَّ صَوْرَ حاله بصورة حال مَنْ خَرَّ من السماء فاختَطَفَتْهُ الطير، ففترق مزعاً في خواصلها، أو عَصَفَتْ به الريح حتى هَوَتْ به في بعض المطاوح البعيدة. وإن كان مُفَرَّقاً فقد شَبَّهَ الإِيْمَانَ فِي عُلُوِّهِ بِالسَّمَاءِ، وَالَّذِي تَرَكَ الإِيْمَانَ وَأَشْرَكَ بِاللَّهِ، بِالسَّاقِطِ مِنَ السَّمَاءِ، وَالْأَهْوَاءِ الَّتِي تَتَوَزَّعُ أَفْكَارُهُ بِالطَّيْرِ الْمُتَخَطِّفَةِ، وَالشَّيْطَانِ الَّذِي يُطَوِّحُ بِهِ فِي وَادِي الضَّلَالَةِ بِالرَّيْحِ الَّتِي تَهْوِي بِمَا عَصَفَتْ بِهِ فِي بَعْضِ الْمَهَاوِي الْمُتَلَفِّفَةِ». قلت: وهذه العبارة من أبي القاسم مما يُنْشِطُكَ إِلَى تَعَلُّمِ عِلْمِ الْبَيَانِ فَإِنَّهَا فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ.

[أ/٦٤٦]

وَالْأَوْتَانِ: جَمْعٌ وَتَنٍ. وَالْوَتْنُ يُطْلَقُ عَلَى مَا صُوِّرَ مِنْ نَحَاسٍ وَحَدِيدٍ وَخَشَبٍ. وَيُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى الصُّلْبِ. وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) الإنحاف ٢٧٥، والنشر ٣٢٤/٢، والبحر ٣٦٦/٦.

(٣) الكشف ١٢/٣.

(٤) من الكشف.

قال^(١) لعدي بن حاتم وقد رأى في عنقه صليبا: «أَلْقِ هَذَا الْوَثْنَ عَنْكَ». وقال الأعشى^(٢):

٣٣٨٧- يطوفُ العبادُ بأبوابه

كطُوفِ النصارى ببيتِ الوثْنِ

واشتقاقه من وَثْن الشيء أي: أقام بمكانه وثبت فهو واثن. وأنشد لرؤبة^(٣):

٣٣٨٨- على أخلاء الصِّفاءِ الوثْنِ

أي: المقيمين على العهد. وقد تقدّم الفرق بين الوثْنِ والصنم^(٤).

والسَّحيقُ: البعيد. ومنه سَحَقَهُ اللَّهُ أي: أبعدته. وقوله عليه السلام^(٥): «فأقولُ سُحْقاً سُحْقاً» أي: بُعداً بُعداً. والنَّخْلَةُ السُّحُوقُ: الممتدة في السماء، من ذلك.

آ. (٣٢) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: إعرابه كإعرابِ «ذلك» المتقدم^(٦) وتقدّم تفسيرُ «الشَّعيرة» واشتقاقها في المائة^(٧).

(١) رواه الترمذي في كتاب التفسير برقم ٥٠٩٣. انظر: التحفة ٤٩٢/٨.

(٢) ديوانه ٢١ وروايته «يطوف العفاة».

(٣) ديوانه ١٦٣، واللسان (وثن) وقبله:

أمطرَ في أكنافِ غيمٍ مُغِينِ

(٤) لم يسبق له أن ذكر الفرق. وقال المؤلف في عمدة الحفاظ ص ٦١٩: «الوثن ما كان له جثة من خشبة أو فضة، والصنم: الصورة بلا جسم».

(٥) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ٤٧٢/١١.

(٦) انظر إعرابه للآية ٣٠ من السورة نفسها.

(٧) انظر: الدر ١٨٨/٢.

- الحج -

قوله: «فإنها مِنْ تَقْوَى القلوب» في هذا الضمير وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الشعائر، على حَذْفِ مضاف. أي: فإن تعظيمها مِنْ تقوى القلوب. والثاني: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعل قبله أي: فإن التعظيمة مِنْ تقوى القلوب. والعائدُ على اسمِ الشرط من هذه الجملة الجزائية مقدرٌ، تقديره: فإنها مِنْ تَقْوَى القلوب منهم. وَمَنْ جَوَزَ إقامةَ آلِ مُقامِ الضمير - وهم الكوفيون - أجاز ذلك هنا، والتقدير: مِنْ تقوى قلوبهم، كقوله: «فإن الجنة هي المآوى»^(١) وقد تقدّم تقريره. وقال الزمخشري^(٢): أي فإن تعظيمها من أفعالِ ذوي تقوى القلوبِ فُحِذَتْ هذه المضافاتُ، ولا يَسْتَقِيمُ المعنى إلا بتقديرها؛ لأنه لا بُدَّ من راجعٍ من الجزاء إلى «مَنْ» لترتبط به» قال الشيخ^(٣): «وما قدره عارٍ من راجعٍ من الضمير من الجزاء إلى «مَنْ». ألا ترى أن قوله «فإن تعظيمها من أفعالِ ذوي تقوى القلوب» ليس في شيء منه ضميرٌ يَرْجِعُ من الجزاء إلى «مَنْ» يربطه به. وإصلاحه أن يقول: فإن تعظيمها منه، فالضميرُ في «منه» عائدٌ على «مَنْ».

والعامة على خفض «القلوب». وقرئ^(٤) برفعها فاعلةٌ للمصدرِ قبلها وهو «تقوى».

آ. (٣٣) [قوله ﴿فيها﴾ :] والضميرُ في «فيها» عائدٌ على الشعائر بمعنى الشرائع أي: لكم في التمسك بها. وقيل: عائدٌ على بهيمة الأنعام.

(١) الآية ٤١ من النازعات.

(٢) الكشف ١٣/٣ - ١٤.

(٣) البحر ٣٦٨/٦.

(٤) القرطبي ٥٦/١٢، والبحر ٣٦٨/٦.

آ. (٣٤) قوله: ﴿مَنْسَكًا﴾: قرأ الأخوان^(١) هذا وما بعده «مَنْسَكًا» بالكسر، والباقون بالفتح. ف قيل: هما بمعنى واحد. والمراد بالْمَنْسَك مكانُ النَّسِكِ أو المصدِر. وقيل: المكسور مكان، والمفتوح مصدر. قال ابن عطية^(٢): «والكسر في هذا من الشاذ، ولا يسوغ فيه القياس، ويُشبه أن يكون الكسائي سمعه من العرب». قلت: وهذا الكلام منه غير مرضي: كيف يقول: ويُشبه أن يكون الكسائي سمعه. الكسائي يقول: قرأت به فكيف يحتاج إلى سماع مع تمسكه بأقوى السماع، وهو روايته لذلك قرآنًا متواترًا؟ وقوله: «من الشاذ» يعني قياساً لا استعمالاً فإنه فصيح في الاستعمال؛ وذلك أن فَعَلَ يَفْعُل بضم العين في المضارع قياسُ المَفْعَل منه: أن تُفَحَّ عينه مطلقاً أي: سواء أُريد به الزمان أم المكان أم المصدر. وقد شذت ألفاظ ضبَّطها النحاة في كتبهم^(٣) وذكرتها أيضاً في هذا الموضوع.

آ. (٣٥) قوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: يجوز أن يكون هذا الموصول في موضع جرٍّ أو نصبٍ أو رفع. فالجرُّ من ثلاثة أوجه: النعت للمُخَيَّن، أو البدل منهم، أو البيان لهم. والنصب على المدح. والرفع على إضمار «هم» وهو مدح أيضاً، ويُسميه النحويون «قَطْعاً».

قوله: «والمُقيمي الصلاة» العامة على خفض «الصلاة» بإضافة المقيمين إليها. وقرأ^(٤) الحسن وأبو عمرو في رواية بنصبها على حذف النون تخفيفاً، كما يُحذف التنوين لالتقاء الساكنين. وقرأ ابن مسعود والأعمش بهذا

(١) السبعة ٤٣٦، والنشر ٣٢٦/٢، والحجة ٤٧٦، والبحر ٣٦٨/٦، والتيسير ١٥٧.

(٢) المحرر ٢٠٠/١١.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٧٣/١، ١٨١/١.

(٤) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٢٧٥/٢، والبحر ٣٦٩/٦، والقرطبي ٥٩/١٢.

- الحج -

الأصل: «والمقيمين الصلاة» بإثبات النون، ونصب «الصلاة». وقرأ الضحاك «والمقيم الصلاة» بميم ليس بعدها شيء. وهذه لا تخالف قراءة العامة لفظاً، وإنما تظهر مخالفتها لها وقفاً وخطأً^(١).

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَالْبُذْنُ﴾: العامة على نصب «البُذْن» على الاشتغال. ورُجِحَ النصب وإن كان مُحَوِجاً لإضمار، على الرفع الذي لم يُخَوِج إليه، لتقدم جملة فعلية على جملة الاشتغال. وقرئ^(٢) برفعها على الابتداء، والجملة بعدها الخبر.

والعامة أيضاً على تسكين الدال. وقرأ الحسن - وتروى عن نافع وشيخة أبي جعفر - بضمها، وهما جمعان لـ «بَذَنَة» نحو: ثَمَرَة وَثْمَرٍ وَثْمِر. فالتسكين يحتمل أن يكون تخفيفاً من المضموم، وأن يكون أصلاً. وقيل: البُذْنُ والبُذْنُ جمعُ بَذَن، والبُذْنُ جمعُ لِبَذَنَة نحو: خَشَبَة وَخَشَب، ثم يُجمع خَشَباً على خَشَب وَخَشَب. / وقيل: البُذْنُ اسمٌ مفردٌ لا جمعٌ يَعْنُونَ اسمَ جنس. وقرأ ابن أبي إسحاق «البُذْنُ» بضم الباء والدال وتشديد النون. وهي تحتل وجهين، أحدهما: أنه قرأ كالحسن، فوَقَفَ على الكلمة وَضَعَفَ لَانْهَا كقولهم: «هذا قَرْخٌ» ثم أجرى الوصل مُجْرَى الوقف في ذلك. ويحتمل أن يكون اسماً على فُعْل كَعُتْل^(٣).

وسُمِّيتِ الْبَذَنَة بَذَنَة لَأَنَّهَا تُبَذَنُ أَي: تُسَمَّنُ. وهل تختص بالإبل؟ الجمهورُ على ذلك. قال الزمخشري^(٤): «والبُذْنُ: جمعُ بَذَنَة سُمِّيتْ لِعَظَمِ

(١) فالوقف على قراءة الجمهور وعلى قراءة الضحاك بالميم الساكنة. والحق أنها تخالف لفظاً؛ لأن قراءة الضحاك بالميم المفتوحة، والجمهور بالميم المكسورة.

(٢) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والقرطبي ١٢/٦٠، والبحر ٦/٣٦٩.

(٣) العتل: الشديد من كل شيء.

(٤) الكشف ١٤/٣.

- الحج -

بَدَنُهَا، وهي الإِبِلُ خاصة؛ لأنَّ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ألحقَ البقرَ بالإبل حين قال^(١): «الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ» فَجَعَلَ الْبَقَرَ فِي حُكْمِ الْإِبِلِ، صَارَتِ الْبَدَنَةُ مَتَنَاوَلَةً فِي الشَّرِيعَةِ لِلْجَنَسَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، وَإِلَّا فَالْبُدْنُ هِيَ الْإِبِلُ وَعَلَيْهِ تَدُلُّ الْآيَةُ. وَقِيلَ لَا تَخْتَصُّ، فَقَالَ اللَّيْثُ: الْبَدَنَةُ بِالْهَاءِ تَقَعُ عَلَى النَّاقَةِ وَالْبَقَرَةِ وَالْبَعِيرِ وَمَا يَجُوزُ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضْحَاكِ، وَلَا تَقَعُ عَلَى الشَّاةِ. وَقَالَ^(٢) عِظَاءُ وَغَيْرُهُ: مَا أَشْعَرُ مِنْ نَاقَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ. وَقَالَ آخَرُونَ: الْبُدْنُ يُرَادُ بِهِ الْعَظِيمُ السَّنُّ^(٣) مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ. وَيُقَالُ لِلسَّمِينِ مِنَ الرِّجَالِ. وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ مُفْرَدٍ.

قوله: «من شعائر الله» هو المفعول الثاني للجعل بمعنى التصيير.
قوله: «لكم فيها خير» الجملة حال: إمَّا من «ها» «جَعَلْنَاهَا»، وإمَّا مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ. وَهَذَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «فِيهَا» هَلْ هُوَ عَائِدٌ عَلَى «الْبُدْنِ» أَوْ عَلَى شَعَائِرِهِ؟ وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

قوله: «صَوَافٌ» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ أَي: مُصْطَفًى جَنِبَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. وَقَرَأَ^(٤) أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ^(٥) وَالْحَسَنُ وَمَجَاهِدٌ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ «صَوَافِي» جَمْعَ صَافِيَةٍ أَي: خَالِصَةً لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَرَأَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ نَوَّنَ الْيَاءَ

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الأضاحي (٥) باب: كم تجزى من الغنم عن البدنة ١٠٤٨/٢، وأحمد ٩٥/١، ١٠٥.

(٢) انظر: المحرر ٢٠١/١١.

(٣) في المحرر: «السمين» وفي (ش): العظيم في السن.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٧٥/٢، والمحتسب ٨١/٢، والبحر ٣٦٩/٦.

(٥) عبد الله بن قيس، حفظ القرآن وعرضه على النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم، من نجباء الصحابة ومن أطيب الناس صوتاً بالقرآن. توفي سنة ٤٤. انظر: طبقات القراء ٤٤٢/١.

- الحج -

فقرأ «صوافياً». واشتُكِلت من حيث إنه جمعُ متناهٍ. وخُرِجَتْ على وجهين، أحدهما: - ذكره الزمخشري^(١) - وهو أن يكونَ التنوينُ عَوْضاً من حرف الإِطلاقِ عند الوقف. يعني أنه وَقَفَ على «صوافي» بإشباع فتحة الياءِ فتَوَلَّدَ منها أَلِفٌ يُسَمَّى حرفَ الإِطلاقِ، ثم عَوَّضَ عنه هذا التنوينُ، وهو الذي يُسَمَّى أهلُ النحوِ تنوينَ الترنُّمِ^(٢). والثاني: أنه جاء على لغةٍ مَنْ يَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ.

وقرأ الحسنُ «صوافٍ» بالكسرِ والتنوين. وتوجيهُها: أنه نصبها بفتحة مقدرة، فصار حكمُ هذه الكلمةِ كحكمِها حالة الرفعِ والجرِّ في حَذْفِ الياءِ وتعويضِ التنوينِ نحو: «هؤلاء جوارٍ»، ومررت بجوارٍ. وتقديرُ الفتحةِ في الياءِ كثيرٌ كقولهم: «أَعْطِ القوسَ بارِئِها»^(٣) وقوله^(٤):

٣٣٨٩ - كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقَ

وقوله^(٥):

٣٣٩٠ - وَكَسَوْتُ عَارِ لَحْمِهِ

.....

(١) الكشف ١٥/٣.

(٢) تنوين الترنم: هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة. انظر: شرح ابن عقيل ٢٩/١.

(٣) مثل عربي. انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ٣٠٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٠٨.

(٥) تمامه:

..... فتركته

جَذْلَانْ يَسْحَبُ ذِيْلَهُ وردائه

والبيت لم أهتمد إلى قائله، وهو في الممتع ٥٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠، والدرر ٢٩/١.

- الحج -

ويدل على ذلك قراءة بعضهم «صوافي» بياء ساكنة من غير تنوين، نحو: «رأيت القاضي يا فتى» بسكون الياء. ويجوز أن يكون سکن الياء في هذه القراءة للوقف ثم أجرى الوصل مجراه.

وقرأ العبادة^(١) ومجاهد والأعمش «صوافين» بالنون جمع «صافنة» وهي التي تقوم على ثلاث وطرف الرابعة، إلا أن ذلك إنما يستعمل في الخيل كقوله «الصفائنات الجياد»^(٢)، وسيأتي، فيكون استعماله في الإبل استعارة.

والجوب: السقوط. وجبت الشمس أي: سقطت. ووجب الجدار أي: سقط، ومنه الواجب الشرعي كأنه وقع علينا ولزمنا. وقال أوس بن حجر^(٣):

٣٣٩١- ألم تكسف الشمس شمس النها

والبدر للجبل الواجب

قوله: القانع والمعتز فيهما أقوال. فالقانع: السائل والمعتز: المعترض من غير سؤال. وقال ابن عباس: القانع: المستغني بما أعطيته، والمعتز: المعترض من غير سؤال. وعنه أيضاً: القانع: المتعفف، والمعتز: السائل. وقال بعضهم: القانع: الراضي بالشيء اليسير. من قنع يقنع قناعة فهو قانع. والقنع: بغير ألف هو السائل. ذكره أبو البقاء^(٤). وقال

(١) عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس.

(٢) الآية ٣١ من ص.

(٣) ديوانه ١٠، وروايته فيه:

ألم تكسف الشمس والبدر والـ

كواكب للجبل الواجب

والجبل هنا فضالة بين كلدة.

(٤) الإملاء ١٤٤/٢.

- الحج -

الزمخشري^(١) : «القائِعُ : السَّائِلُ . مِنْ قَنِعْتُ وَكَنْعْتُ إِذَا خَضَعْتَ لَهُ . وَسَأَلْتَهُ قُنُوعاً . وَالْمُعْتَرُ : الْمُتَعَرِّضُ بِغَيْرِ سَوَالٍ ، أَوِ الْقَائِعُ الرَّاضِي . بِمَا عِنْدَهُ ، وَبِمَا يُعْطَى ، مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ . مِنْ قَنِعْتُ قَنَعاً وَقَنَاعَةً . وَالْمُعْتَرُ : الْمُتَعَرِّضُ بِالسَّوَالِ » . انتهى . وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ بِالصَّادِ فَقَالَ : قَنِعٌ يَقْنَعُ قُنُوعاً أَيُّ سَأَلَ ، وَقَنَاعَةٌ أَيُّ : تَعَفَّفَ بِلُغَتِهِ وَاسْتَغْنَى بِهَا . وَأَنشَدَ لِلشَّمَاخِ^(٢) :

٣٣٩٢- لَمَالُ الْمَرْءِ يُضْلِحْهُ فَيُغْنِي

مَفَاقِرَهُ أَعْفُ مِنَ الْقُنُوعِ

وقال ابن قتيبة^(٣) : «الْمُعْتَرُ : الْمُتَعَرِّضُ مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ . يُقَالُ : عَرَّهُ / [٦٤٧/أ] وَاعْتَرَّهُ وَعَرَاهُ وَاعْتَرَاهُ أَيُّ : أَتَاهُ طَالِباً مَعْرُوفَهُ قَالَ^(٤) :

٣٣٩٣- لَعَمْرُكَ مَا الْمُعْتَرُ يَغْنَى بِلَاذَنَّا

لِنَمْنَعَهُ بِالضَّائِعِ الْمُتَهَضِّمِ

وقوله الآخر^(٥) :

٣٣٩٤- سَلِيَ الطَّارِقُ الْمُعْتَرِيَا أُمَ مَالِكٍ

إِذَا مَا اعْتَرَانِي بَيْنَ قِدْرِي وَمَجْزَرِي

(١) الكشف ١٥/٢ .

(٢) تقدم برقم ٢٩٠٧ .

(٣) نصه في تفسير غريب القرآن ٢٩٣ : «المعتر الذي يعتريك أي : يلزم بك لتعطيه ولا يسأل يقال : اعترني وعرني وعراني واعتراني» .

(٤) البيت لحسان ، وهو في ديوانه ٦٣ ، ومجاز القرآن ٥٢/٢ ، والمحزر الوجيز ٢٠٣/١١ ، والبحر ٣٤٧/٦ . ورواية الديوان «لِنَمْنَعَهُ» .

(٥) البيت لحاتم ، وهو في ديوانه ٦٤ وروايته فيه :

سلي البائس المقرور يا أم مالك

إذا ما أتاني بين ناري ومجزري

وبالبحر ٣٤٧/٦ . والمجزر : مكان جزر الإبل .

- الحج -

وقرأ^(١) أبو رجاء «القَنِيع» دون ألف. وفيها وجهان، أحدهما: أن أصلها «القَانِيع» فَحَذَفَ الألف كما قالوا: مِقْوَل^(٢) وَمِخِيط وَجَنْدِل^(٣) وَعُغْلِيط^(٤) في: مِقْوَال وَمِخِيَاط وَجَنْدَال وَعُغْلَابُط. والثاني: أن القَانِيع هو الراضي باليسير، والقَنِيع: السائل، كما تقدّم تقريره، قال الزمخشري^(٥): «والقَنِيعُ: الراضي لا غير».

وقرأ^(٦) الحسن: «والمُعْتَرِي» اسم فاعلٍ مِنْ اعْتَرَى يَعْتَرِي. وقرأ إسماعيل - وتروى عن أبي رجاء والحسن أيضاً - «والمُعْتَرِ» بكسر الراء اجترأً بالكسرة عن لام الكلمة.

وَقُرِئَ «المُعْتَرِي» بفتح الياء. قال أبو البقاء^(٧): «وهو في معناه» أي: في معنى «المعتر» في قراءة العامة.

و[قوله: «كذلك سَخَرْنَاهَا» الكاف نعتٌ مصدرٍ أو حالٌ من ذلك المصدر].

آ. (٣٧) وكذلك قوله: ﴿كَذَلِكَ سَخَرَهَا﴾ و ﴿لِتَكْبَرُوا﴾: متعلّق به. و«على ما هداكم» متعلّق بالتكبير. عُذِّي بـ «على» لتضمينه معنى الشكر.

-
- (١) القرطبي ٦٤/١٢، والمحاسب ٨٢/٢، والبحر ٣٧٠/٦.
 - (٢) قال في اللسان (قول): «يقال للرجل إنه لِمَقْوَل إذا كان يَبِيناً ظريف اللسان».
 - (٣) الْجَنْدِل: مفردة الْجَنْدَل وهي الصخرة.
 - (٤) الْعُغْلِيط: الغليظ من اللبن وغيره، والقطيع من الغنم.
 - (٥) الكشف ١٥/٣.
 - (٦) انظر في قراءاتها: المحاسب ٨٢/٢، والقرطبي ٦٥/١٢، والبحر ٣٧٠/٦.
 - (٧) الإملاء ١٤٤/٢.

- الحج -

قوله: «لن ينال الله لحومها» العامة على القراءة بياء الغيبة في الفعلين؛ لأن التانيث مجازي^(١) وقد وجد الفصل بينهما. وقُرىء^(٢) بالتاء فيهما اعتباراً باللفظ. وقرأ^(٣) زيد بن علي «لحومها ولا دماءها» بالنصب، والجلالة بالرفع، «ولكن يُنالُه» بضم الياء، على أن يكونَ القائم مقامَ الفاعلِ، «التقوى»، و«منكم» حالٌ من «التقوى»، ويجوز أن يتعلّق بنفسِ «تَنالُه».

٢. (٣٨) قوله: ﴿يُدَافِعُ﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو «يَدْفَعُ» والباقون «يُدافع». وفيه وجهان، أحدهما: أن فاعلَ بمعنى فَعَلَ المجردِ نحو: جاوزته وجُزئته، وسافرتُ^(٥)، وطارتُ^(٦). والثاني: أنه أُخْرِجَ على زِنَةِ الْمُفَاعَلَةِ مبالغةً فيه؛ لأنَّ فَعَلَ المفاعلة أبلغُ مِنْ غيرِه. وقال ابن عطية^(٧): «فَحَسَنَ دفاع^(٨) لأنه قد عَنَ للمؤمنين [مَنْ] ^(٩) يَدْفَعُهُمْ ويؤذيهُم فتجيء مقاومته ودفعه عنهم مُدافعةً» يعني: فيُلحِظُ فيها المفاعلة.

٢. (٣٩) قوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾: قرأه^(١٠) مبنياً للمفعول نافع وأبو عمرو وعاصم. والباقون قرؤوه مبنياً للفاعل. وأما «يُقاتِلون» فقرأه مبنياً للمفعول

-
- (١) الأقرب أن يقول في الفعل الأول: لأن الفاعل جمع تكسير.
(٢) وهي قراءة يعقوب والأعرج وآخرين. انظر: الإنحاف ٢/٢٧٥، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٠.
(٣) البحر ٦/٣٧٠.
(٤) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٧، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.
(٥) ليس سافر بمعنى سَفَر وإنما هو بمعنى خرج للارتحال وهو يُغني عن الثلاثي.
(٦) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.
(٧) المحرر ١١/٢٠٤.
(٨) في المطبوعة «يدافع».
(٩) زيادة من المحرر.
(١٠) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٨، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.

نافع وابن عامر وحفص . والباقون مبنياً للفاعل . وَحَصَلَ من مجموع الفعلين :
أن نافعاً وحفصاً بَنَيَاهُمَا للمفعول ، وأنَّ ابنَ كثيرٍ وحمزةً والكسائيَ بَنَيَاهُمَا
للفاعِل ، وأنَّ أبا عمرو وأبا بكرَ بَنَيَا الأول للمفعول والثاني للفاعل ، وأنَّ
ابنَ عامرٍ عكسَ هذا فهذه أربعُ رُتب . والمأذونُ فيه محذوفٌ للعلم به أي :
للمَّذِين يقاتلون في القتال . و«بأنهم ظَلَمُوا» متعلقٌ بـ «أُذِنَ» والباءُ سببيةٌ أي :
بسبب أنهم مظلومون .

آ . (٤٠) قوله : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا﴾ : يجوز أن يكونَ في محلِّ
جرٍّ ، نعتاً للموصول الأول أو بياناً له ، أو بدلاً منه ، وأن يكونَ في محلِّ نصبٍ
على المدح ، وأن يكونَ في محلِّ رفعٍ على إضمارٍ مبتدأ .

قوله : «إِلَّا أَنْ يَقُولُوا» فيه وجهان ، أحدهما : أنه منصوبٌ على الاستثناءِ
المنقطع ، وهذا ممَّا يَجْمَعُ العربُ على نصبه ؛ لأنه منقطعٌ ^(١) لا يمكنُ تَوَجُّهُ
العاملِ إليه ، وما كان كذا أجمعوا على نصبه ، نحو : «ما زاد إلا ما نقص» ،
«وما نفع إلا ما ضرَّ» . فلو تَوَجَّهَ العاملُ جاز فيه لغتان : النصبُ وهو لغةُ الحجاز ،
وأنَّ يكونَ كالم متصلٍ في النصبِ والبدلِ نحو : «ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ» ، وإنما
كانت الآيةُ الكريمةُ من الذي لا يتَوَجَّهَ عليه العاملُ ؛ لأنك لو قلت : «الذين
أُخْرِجُوا مِنْ ديارهم إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ» لم يَصِحَّ . الثاني : أنه في محلِّ جرٍّ
بدلاً من «حَقٌّ» قال الزمخشري ^(٢) : «أي بغير موجبٍ سوى التوحيد الذي ينبغي
أن يكون موجب الإقرارِ والتمكينِ لا موجب الإخراجِ والتسييرِ . ومثله : «هَلْ
تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ» ^(٣) .

(١) ومنفي .

(٢) الكشف ١٦/٣ .

(٣) الآية ٥٩ من المائدة .

وَمَنْ جَعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ جَرُّ بَدَلًا مِمَّا قَبْلَهُ الزَّجَاجُ^(١). إِلَّا أَنْ الشَّيْخُ^(٢) قَدْ رَدَّ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَا أَجَازَاهُ مِنَ الْبَدَلِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا حَيْثُ سَبَقَهُ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ^(٣). وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا أَوْ أَمْرًا فَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ^(٤)؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ الْعَامِلُ يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ. وَلَوْ قُلْتُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ«لَيَضْرِبُ إِلَّا عَمْرُو» لَمْ يَجُزْ. وَلَوْ قُلْتُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: «أَخْرِجَ النَّاسَ مِنْ دِيَارِهِمْ إِلَّا بَأْنَ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لَمْ يَكُنْ كَلَامًا. هَذَا إِذَا تَخَيَّلَ أَنْ يَكُونَ «إِلَّا أَنْ يَقُولُوا» فِي مَوْضِعٍ جَرُّ بَدَلًا مِنْ «غَيْرِ» الْمُضَافِ إِلَى «حَقٍّ». وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنْ «حَقٍّ» كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ يَلِي «غَيْرًا» فَيَصِيرُ التَّرْكِيْبُ: بَغَيْرِ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ، وَلَوْ قَدَّرْنَا [إِلَّا]^(٥) بِـ «غَيْرِ» كَمَا / يُقَدَّرُ فِي النَّفْيِ فِي: [٦٤٧/ب]

«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» فَتَجْعَلُهُ بَدَلًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّرْكِيْبُ: بَغَيْرِ غَيْرِ قَوْلِهِمْ رَبُّنَا اللَّهُ، فَتَكُونُ قَدْ أَصَفْتَ غَيْرًا إِلَى «غَيْرِ» وَهِيَ هِيَ فَيَصِيرُ: بَغَيْرِ غَيْرِ، وَيَصِحُّ فِي «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» أَنْ تَقُولَ: مَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ، ثُمَّ إِنْ الزَّمَخْشَرِيُّ حِينَ مَثَلِ الْبَدَلِ قَدَّرَهُ: بَغَيْرِ مُوجِبٍ سِوَى التَّوْحِيدِ، وَهَذَا تَمَثُّلٌ لِلصِّفَةِ، جَعَلَ [إِلَّا] بِمَعْنَى سِوَى، وَيَصِحُّ عَلَى الصِّفَةِ فَالتَّبَسُّ عَلَيْهِ بِأَبِ الصِّفَةِ بِيَابِ الْبَدَلِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ» عَلَى الصِّفَةِ لَا عَلَى الْبَدَلِ.

(١) معاني القرآن ٣/٤٣٠.

(٢) البحر ٦/٣٧٤.

(٣) مَثَلُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: نَحْوُ: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا يَضْرِبُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَهَلْ يَضْرِبُ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ.

(٤) قَالَ: لَا يَقَالُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ» عَلَى الْبَدَلِ وَلَا يَضْرِبُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدٌ، عَلَى الْبَدَلِ.

(٥) مِنَ الْبَحْرِ.

قوله: «ولولا دَفْعُ اللَّهِ» قد تقدّم الخلاف فيه في البقرة^(١) وتوجيه القراءتين.

وقرأ^(٢) «لَهْدِمَتْ» بالتخفيف نافع وابن كثير. والباقون بالثقل البدال على التكثير؛ لأنّ المواضع كثيرة متعددة، والقراءة الأولى صالحة لهذا المعنى أيضاً. والعمامة على «صَلَوَات» بفتح الصاد واللام جمع صلاة. وقرأ^(٣) جعفر ابن محمد «وَصَلَوَات» بضمهما. ورؤي عنه أيضاً بكسر الصاد وسكون اللام. وقرأ الجحدري بضم الصاد وفتح اللام. وأبو العالية بفتح الصاد وسكون اللام. والجحدري أيضاً «وَصَلَوَات» بضمهما وسكون الواو، بعدها تاء مثناة من فوق مثل: صَلَبٌ وَصُلُوبٌ.

والكلبي والضحاك كذلك، إلاّ أنهما أعجما التاء بثلاث من فوقها. والجحدري أيضاً وأبو العالية وأبورجاء ومجاهد كذلك، إلاّ أنهم جعلوا بعد التاء المثناة ألفاً فقرأوا «صَلَوَاتاً» ورؤي عن مجاهد في هذه التاء المثناة من فوق أيضاً. ورؤي عن الجحدري أيضاً «صَلَوَات» بضم الصاد وسكون اللام وألف بعد الواو والتاء مثناة.

وقرأ عكرمة «صِلَوَيْثِي» بكسر الصاد وسكون اللام، وبعدها واو مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت بعدها ثاء مثناة، وحكى ابن مجاهد أنه قرىء «صِلَوَات» بكسر الصاد وسكون اللام، بعدها واو، بعدها ألف، بعدها ثاء مثناة.

وقرأ الجحدري «وَصُلُوبٌ» مثل كُعُوبٌ بالباء الموحدة وهو جمع

(١) انظر: الدر المصون ٥٣٣/٢.

(٢) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر ٣٧٥/٦.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٨٣/٢، والقرطبي ٧١/١٢، والبحر ٣٧٥/٦.

- الحج -

«صليب»، وفُعُول جمعُ فَعِيل شاذُّ نحو: ظريف وظُروف وأَسِينَة^(١) وأُسُون، ورُوي عن أبي عمرو «صلوات» كالعامة، إلا أنه لم يُنَوَّن، مَنَعَه الصرفُ للعلمية والعجمة؛ لأنه جعله اسمَ موضعٍ، فهذه أربعُ عشرةَ قراءةً، المشهورُ منها واحدةٌ، وهي هذه الصلاةُ المعهودة.

ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ لِيَصِحَّ تَسْلُطُ الهَذْمِ عليها أي: مواضع صلواتٍ، أو يُضْمَن «هَذَمْتُ» معنى «عُطِلْتُ» فيكون قَدْرًا مشتركاً بين المواضع والأفعال؛ فإنَّ تعطيلَ كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ. وآخر المساجدَ لحدوثها في الوجود، أو الانتقال إلى الأشرف. والصلواتُ في الأمم^(٢) صلاةُ كُلِّ مِلَّةٍ بِحَسَبِهَا. وظاهرُ كلامِ الرمخشري^(٣) أنها بنفسها اسمُ مكانٍ فإنه قال: «وُسِّمَتْ الكنيسةُ صلاةً لأنه يُصَلَّى فيها. وقيل: هي كلمةٌ مُعَرَّبَةٌ أصلُها بالعبرانية صَلَوْتًا». انتهى.

وأما غيرها^(٤) من القراءات فقليل: هي سريانية أو عبرانية دَخَلَتْ في لسانِ العرب، ولذلك كَثُرَ فيها اللغاتُ.

والصَّوامِعُ: جمعُ صَوْمَعَةٍ وهي البناءُ المرتفعُ الحديدُ الأعلى، مِنْ قولهم رجلٌ أصمَعُ^(٥)، وهو الحديدُ القولِ. ووزنها قَوْعَلَةٌ كدَوْخَلَةٍ^(٦). وهي متعبدةُ الرهبانِ لأنهم ينفردون. وقيل: متعبدةُ الصَّابِئِينَ.

والْبَيْعُ: جمعُ بَيْعَةٍ، وهي متعبدةُ النصارى. وقيل: كنائسُ اليهود.

(١) الأَسِينَة: سَيِّرٌ مِنْ سَيُورٍ تُضَفَّرُ فتجعل وترًا أو غيره.

(٢) كلمة لم أتبينها، رسمت في ش «المسلمين».

(٣) الكشف ١٦/٣.

(٤) أي غير قراءة العامة.

(٥) ورد ذلك في الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) الدوخلة: سَقِيفَةٌ مِنْ خَوْصٍ يَوْضَعُ فِيهَا التمر، بتخفيف اللام وتشديدها.

- الحج -

والأشهر أن الصوامع للرهبان والبيع للتصاري، والصلوات لليهود، والمساجد للمسلمين.

و «يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ» يجوز أن يكون صفةً للمواضع المتقدمة كلها، إن أعَدْنَا الضميرَ مِنْ «فيها» عليها، أو صفةً للمساجد فقط، إن خَصَصْنَا الضميرَ فِي «فيها» بها، والأول أظهر.

آ. (٤١) قوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ﴾: يجوزُ في هذا الموصولِ ما جاز في الموصولِ قبله. ويزيد هذا عليه: بأنَّ يجوزَ أن يكون بدلاً مِنْ «مَنْ يَنْصُرُهُ» ذكره الزجاج^(١) أي: وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ. و«إِنْ مَكَّنَّاهُمْ» شرط. و«أقاموا» جوابه، والجُمْلَةُ الشرطيةُ بِأَسْرِهَا صلةُ الموصولِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿نَكِيرٌ﴾: النكيرُ مصدرٌ بمعنى الإنكار كالنذير بمعنى الإنذار. وأثبت^(٢) ياء «نكيري» حيث وقع ورشٌ في الوصل، وحذفها في الوقف. والباقون بحذفها وصلًا ووقفًا.

آ. (٤٥) قوله: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾: يجوز أن تكونَ «كَأَيِّنْ» منصوبةً المحل على الاشتغال بفعلٍ مقدرٍ يُفسره «أهْلَكْنَاهَا» وأن يكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والخبر «أهْلَكْنَاهَا». وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيها^(٣).

قوله: «وهي ظالمة» جملةٌ حاليةٌ مِنْ هاءِ «أهْلَكْنَاهَا».

قوله: «فهي خاوية» عطفٌ على «أهْلَكْنَاهَا»، فيجوزُ أن تكونَ في محلِّ

(١) معاني القرآن ٤٣١/٣.

(٢) السبعة ٤٤١، والتيسير ١٥٨، والنشر ٣٢٧/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٢١/٣.

— الحج —

رفع لعطفها على الخبر على القول الثاني، وأن لا يكون لها محل لعطفها على الجملة المفسرة على القول الأول. وهذا عن الزمخشري^(١) بقوله: «والثانية — يعني قوله: «فهي خاوية» — لا محل لها لأنها معطوفة على «أهلكناها»، وهذا الفعل ليس له محل تفريعاً/ على القول بالاشتغال. ولأ فإذا قلنا: إنه خبر [أ/٦٤٨] لـ «كأين» كان له محل ضرورة.

وقرأ^(٢) أبو عمرو «أهلكتها». والباقون «أهلكناها» وهما واضحتان.

قوله: «وبئر معطلة» عطف على «قرية»، وكذلك و «قصر» أي: وكأين من بئر وقصر أهلكناها أيضاً، هذا هو الوجه. وفيه وجه ثان^(٣): أن تكون معطوفة وما بعدها على «عروشها» أي: خاوية على بئر وقصر أيضاً. وليس بشيء.

والبئر: من بارت الأرض أي حفرتها. ومنه «التأبير» وهو شق^(٤) الطلع. والبئر فعل بمعنى مفعول كالذبح بمعنى المذبوح وهي مؤنثة، وقد تذكر على معنى القلب. وقوله^(٥):

— ٣٣٩٥ —

وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوْنْتُ

(١) الكشف ١٧/٣.

(٢) السبعة ٤٣٨، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر ٣٧٦/٦.

(٣) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ٢٢٨/٢.

(٤) كلمة لم أتبينها لعلها محرفة من «كافور» جاء في اللسان: «كافور الطلعة: وعاءها الذي ينشق عنها».

(٥) صدره:

فإن الماء ماء أبي وجدي

وهو لسان بن الفحل، في أمالي الشجري ٣٠٦/٢، وابن يعيش ١٤٧/٣، والخزانة

٥١١/٢، والهمع ٨٤/١، والدرر ٥٩/١.

يَحْتَمِلُ التَّذْكِيرَ وَالتَّائِيثَ. وَالْمُعْطَلَةُ: الْمُهْمَلَةُ، وَالتَّعْطِيلُ: الْإِهْمَالُ. وَقُرِئَ^(١) «مُعْطَلَةٌ» بِالتَّخْفِيفِ يُقَالُ: أَعْطَلْتُ الْبِثْرَ وَعْطَلْتُهَا فَعْطَلْتُ بِفَتْحِ الطَّاءِ، وَأَمَّا عْطَلْتُ الْمَرْأَةَ مِنَ الْحُلِيِّ فَبِكْسَرِ الطَّاءِ. وَالْمَشِيدُ: قَدْ تَقَدَّمَ^(٢) أَنَّهُ الْمَرْتَفِعُ أَوْ الْمُجْصَصُ. وَإِنَّمَا بَنِي هُنَا مِنْ شَادِهِ، وَفِي النِّسَاءِ^(٣) مِنْ شَيْدِهِ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ بَعْدَ جَمْعٍ فَنَاسَبَ التَّكْثِيرَ، وَهُنَا بَعْدَ مُفْرَدٍ فَنَاسَبَ التَّخْفِيفَ، وَلِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ وَفَاصِلَةٌ.

آ. (٤٦) قَوْلُهُ: «فَتَكُونُ»: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ. وَعِبَارَةُ الْحَوْفِيِّ «عَلَى جَوَابِ التَّقْرِيرِ». وَقِيلَ: عَلَى جَوَابِ النَّفْيِ، وَقُرِئَ^(٤) مَبْشُرِينَ عَبِيدَ «فَيَكُونُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ؛ لِأَنَّ التَّائِيثَ مُجَازِيٌّ. وَمَتَعَلَّقُ الْفِعْلِ مَحْذُوفٌ أَيُّ: مَا حُلَّ بِالْأَمْرِ السَّالِفَةِ.

قَوْلُهُ: «فَإِنَّمَا لَا تَعْمَى» الضَّمِيرُ لِلْقِصَّةِ. وَ«لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ» مُفَسَّرَةٌ لَهُ. وَحَسَنَ التَّائِيثِ فِي الضَّمِيرِ كَوْنُهُ وَلَيْهِ فَعْلٌ بِعَلَامَةِ تَائِيثٍ، وَلَوْ ذُكِّرَ فِي الْكَلَامِ فَقِيلَ «فَإِنَّهُ» لَجَازَ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ^(٥)، وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُبْنً يُفَسَّرُهُ «الْأَبْصَارُ» وَفِي «تَعْمَى» رَاجِعٌ إِلَيْهِ». قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الَّذِي يُفَسَّرُهُ مَا بَعْدَهُ مَحْصُورٌ، وَلَيْسَ هَذَا وَاحِدًا مِنْهُ: وَهُوَ فِي بَابِ «رُبَّ»، وَفِي بَابِ نَعَمَ

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَالْمَجْهُدِيِّ. انْظُرْ: الْمُحْتَسِبَ ٨٥/٢، وَالْبَحْرَ ٣٧٦/٦.

(٢) انْظُرْ: الدَّرَ الْمَصُونِ ٤٦/٤.

(٣) الْآيَةُ ٧٨ «أَيْنَمَا نَكُونُوا يَدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ، وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ».

(٤) الْبَحْرَ ٣٧٧/٦.

(٥) الْبَحْرَ ٣٧٨/٦، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢٢٨/٢.

(٦) الْكَشَافَ ١٧/٣.

(٧) الْبَحْرَ ٣٧٨/٦.

وبش، وفي باب الأعمال، وفي باب البدل، وفي باب المبتدأ والخبر، على خلاف في بعضها، وفي باب ضمير الشأن، والخمسة الأولى تُفسَّر بمفرد إلا ضمير الشأن، فإنه يُفسَّر بجمله، وهذا ليس واحداً من الستة^(١).

قلت: بل هذا من المواضع المذكورة، وهو باب المبتدأ. غاية ما في ذلك أنه دَخَلَ عليه ناسخٌ وهو «إنَّ» فهو نظيرُ قولهم: «هي العربُ تقول ما شاءت، وهي النفسُ تتحمل ما حَمَلَتْ» وقوله تعالى: «إنَّ هي إلا حياتنا»^(٢). وقد جعل الزمخشريُّ جميعَ ذلك ممَّا يُفسَّر بما بعده، ولا فرق بين الآية الكريمة وبين هذه الأمثلة إلا دخولُ الناسخِ ولا أثرَ له، وعَجِبْتُ من غَفَلَةِ الشيخ عن ذلك.

قوله «التي في الصدور» صفةٌ أو بدلٌ أو بيانٌ. وهل هو توكيدٌ؛ لأنَّ القلوبَ لا تكونُ في غير الصدور، أولها معنى زائدٌ؟ كما قال الزمخشري^(٣): «الذي قد تُعَوِّفَ واعتَقِدَ أنَّ العمى في الحقيقة مكانه البصرُ، وهو أن تصابَ الحَدَقَةُ بما يَطْمَسُ نورَها، واستعماله في القلبِ استعارةٌ ومثلٌ. فلَمَّا أريدَ إثباتُ ما هو خلافُ المعتقدِ مِنْ نسبةِ العمى إلى القلوبِ حقيقةً، ونفيه عن الأبصارِ، احتاجَ هذا التصويرُ إلى زيادةٍ تعيينٍ وفضلٍ تعريفٍ؛ ليتقررَ أنَّ مكانَ العمى هو القلوبُ لا الأبصارُ، كما تقولُ: ليس المَضَاءُ للسَّيْفِ، ولكنه لِّللسانِ الذي بينَ فَكِّكَ. فقولُك: «الذي بينَ فَكِّكَ» تقريرٌ لِمَا ادَّعَيْتَهُ لِّللسانِ وثبیتٌ؛ لأنَّ محلَّ المَضَاءِ هو هو لا غير، وكأنَّكَ قلتَ: ما نَفَيْتُ المَضَاءَ عن السيفِ وأثبتَهُ لِّللسانِ فلتَهُ مني ولا سهواً، ولكن تَعَمَّدْتُ به إِيَّاه بعينه تَعَمُّداً».

(١) انظر: الارتشاف ٤٨٤/١.

(٢) الآية ٢٩ من الأنعام.

(٣) الكشف ١٧/٣.

- الحج -

وقد ردَّ الشيخ^(١) على أبي القاسم قوله: «تعمَّدتُ به إياه» وجعل هذه العبارة عُجْمَةً من حيث إنه فصلَ الضميرَ، وليس من مواضع فضله، وكان صوابه أن يقول: تعمَّدتُه به كما تقول: «السيفُ ضربتُك به» لا «ضربتُ به إياك». قلت: وقد تقدَّم لك نظيرُ هذا الردِّ والجوابُ عنه بما أُجيب عن قوله تعالى: «يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ»^(٢)، «ولقد وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ»^(٣)؛ وهو أنه - مع قصْدِ تقديمِ غيرِ الضميرِ عليه لغرضٍ - يمتنعُ اتصاله، وأيُّ خطأ في مثل هذا حتى يدَّعي العُجْمَةَ على فصيحٍ شهد له بذلك أعداؤه، وإن كان مُخْطِئاً في بعضِ الاعتقاداتِ ممَّا لا تَعَلَّقُ له فيما نحن بصليده؟

وقال الإمامُ فخر الدين^(٤): «وفيه عندي وجهٌ آخرُ: وهو أنَّ القلبَ قد يُجعلُ كنايةً عن الخاطرِ والتدبُّرِ، كقوله تعالى: / «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ»^(٥). وعند قومٍ أنَّ محلَّ الذِّكْرِ هو الدماغُ، فاللهُ تعالى بيَّن أنَّ محلَّ ذلك هو الصدرُ». وفي محلِّ العقلِ خلافُ مشهورٍ، وإلى الأولِ مِثْلُ ابنِ عطية^(٦) قال: «هو مبالغةٌ كما تقول: نظرتُ إليه بعيني، وكقوله: يقولون بأفواههم»^(٧). قلت: وقد أبدتُ فائدةً في قوله «بأفواههم» زيادةً على التأكيد^(٨).

(١) البحر ٣٧٨/٦.

(٢) الآية ١ من الممتحنة، ولم يسبق له أن درس الممتحنة.

(٣) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصون ١١١/٤.

(٤) تفسير الرازي ٤٥/٢٣.

(٥) الآية ٣٧ من سورة ق.

(٦) المحرر ٢٠٩/١١.

(٧) الآية ١٦٧ من آل عمران.

(٨) انظر: الدر المصون ٤٧٨/٣.

آ. (٤٧) قوله: ﴿يَمَّا تَعُدُّونَ﴾: قرأ^(١) الأخوان وابن كثير «يَعُدُّونَ» بياء الغيبة. والباقون بياء الخطاب وهما واضحتان.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ﴾: قد تقدّم نظيرها^(٢). قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: لِمَ عُطِفَتِ الأولى بالفاء، وهذه بالواو؟ قلت: الأولى وَقَعَتْ بدلاً مِنْ قوله «فكيف كان نكير» و[أما]^(٤) هذه فحكّمها حكمَ الجملتين قبلها المعطوفتين بالواو، أعني قوله «ولن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وإن يوماً عند ربك كألف سنة».

آ. (٥١) قوله: ﴿مُعَاجِزِينَ﴾: قرأ^(٥) أبو عمرو وابن كثير بالتشديد في الجيم هنا، وفي حرفي سبأ^(٦)، والباقون «مُعَاجِزِينَ» في الأماكن الثلاثة. والجحدري كقراءة ابن كثير وأبي عمرو في جميع القرآن وابن الزبير: «مُعْجِزِينَ» بسكون العين.

فأما الأولى ففيها وجهان، أحدهما: قال الفارسي^(٧): معناه: ناسبين أصحاب النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العَجَزِ نحو: فَسَقَتْهُ أَي نَسَبَتْهُ إِلَى الْفُسْقِ. والثاني: أنها للتكثير، ومعناها: مُبْطِئِينَ النَّاسَ عَنِ الْإِيمَانِ. وأما الثانية فمعناها: ظَانِّينَ أَنَّهُمْ يَعْجِزُونَنَا. وقيل: معاندين. وقال

(١) السبعة ٤٣٩، والنشر ٣٢٧/٢، والحجة ٤٨٠، والتيسير ١٥٨، والبحر ٣٧٩/٦.

(٢) الآية ٤٥ «فكأين من قرية أهلكناها...».

(٣) الكشف ١٨/٣.

(٤) من الكشف.

(٥) السبعة ٤٣٩، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٠، والبحر ٣٧٩/٦.

(٦) الآية ٥، ٣٨.

(٧) الحجة (خ) ١٨/٤.

- الحج -

الزمخشري^(١): «عَاجَزَه: سابقه؛ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي طَلَبِ إِعْجَازِ الْآخَرِ
عَنِ اللَّحَاقِ بِهِ، فَإِذَا سَبَقَهُ قِيلَ: أَعْجَزَهُ وَعَجَزَهُ. فَاَلْمَعْنَى^(٢): سَابِقِينَ
أَوْ مُسَابِقِينَ فِي زَعْمِهِمْ وَتَقْدِيرِهِمْ طَائِعِينَ أَنْ كِيدَهُمْ لِلْإِسْلَامِ يَتِمُّ لَهُمْ.
وَالْمَعْنَى: سَعَوْا فِي مَعْنَاهَا بِالْفَسَادِ». وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): إِنَّ مُعَاجِزِينَ فِي
مَعْنَى الْمُشَدِّدِ، مِثْلَ غَاهِذٍ وَعَهْدٍ. وَقِيلَ: عَاجَزَ سَابِقٌ، وَعَجَزَ سَبَقٌ.

آ. (٥٢) قوله: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ﴾: فِي هَذِهِ
الْجُمْلَةِ بَعْدَ «إِلَّا» ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ
«رَسُولٍ» وَالْمَعْنَى: وَمَا أَرْسَلْنَاهُ إِلَّا حَالَهُ هَذِهِ، وَالْحَالُ مُحْصُورَةٌ^(٤). الثَّانِي: أَنَّهَا
فِي مَحَلٍّ الصِّفَةِ لـ «رَسُولٍ»، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالْجَرِّ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ
الْمُوصُوفِ، وَبِالنَّصْبِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ؛ فَإِنَّ «مِنْ» مَزِيدَةٌ فِيهِ. الثَّالِثُ: أَنَّهَا فِي
مَوْضِعِ اسْتِثْنَاءٍ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥). يَعْنِي أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ.

و «إِذَا» هَذِهِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَوْفِيُّ،
وَأَنْ تَكُونَ لِمَجْرَدِ الظَّرْفِيَّةِ. قَالَ الشَّيْخُ^(٦): «وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ يَلِيهَا فِي النَّفْيِ -
يَعْنِي «إِلَّا» - الْمَضَارِعُ بِلا شَرْطٍ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا يَفْعَلُ، وَمَا رَأَيْتُ زَيْدًا إِلَّا
يَفْعَلُ، وَالْمَاضِي بِشَرْطٍ تَقْدُمُ فِعْلٍ نَحْوُ: «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا»^(٧)

(١) الكشاف ١٨/٣.

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «فَاَلْمَعْنَى» إِلَى قَوْلِهِ: «يَتِمُّ لَهُمْ» سَقَطَ مِنْ مَطْبُوعَةِ الْكَشَافِ.

(٣) الإملاء ١٤٥/٢.

(٤) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٣٨٢/٦: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْجُمْلَةَ حَالِيَّةٌ لَا صِفَةَ لِقَبُولِهَا وَأَوَّ
الْحَالِ».

(٥) الإملاء ١٤٥/٢.

(٦) الْبَحْرِ ٣٨٢/٦.

(٧) آيَةُ ٣٠ مِنْ يَس.

- الحج -

أو مصاحبة^(١) قد [نحو:] «ما زيد إلا قد فعل». وما جاء بعد «إلا» في الآية جملة شرطية، ولم يلها ماضٍ مصحوبٌ بـ «قد» ولا عارٍ منها. فإن صَحَّ ما نَصَّوا عليه يُؤَوَّل على أن «إذا» جُرِّدَتْ للظرفية ولا شرط فيها وفُصِّل بها بين «إلا» والفعل الذي هو «ألقى»، وهو فصلٌ جائز، فتكون «إلا» قد وليها ماضٍ في التقدير ووجد شرطه: وهو تقدُّم فعلٍ قبل «إلا» وهو «وما أَرْسَلْنَا».

قلت: ولا حاجة إلى هذا التكلف المُخْرِجِ لِلآيَةِ عن معناها. بل هي جملة شرطية: إمَّا حال، أو صفة، أو استثناء، كقوله: «إلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فِعْذُوبُهُ»^(٢) وكيف يُدْعَى الفصلُ بها وبالفعل بعدها بين «إلا» وبين «ألقى» مِنْ غير ضرورة تدعو إليه ومع عدم صحة المعنى؟

وقوله تعالى: «إِذَا تَمَنَّى» إنما أُفْرِدَ الضميرُ، وإن تقدَّمه شيان معطوف أحدهما على الآخر بالواو؛ لأنَّ في الكلام حذفاً تقديره: وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى كقوله: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ»^(٣). والحذف: إمَّا من الأول أو من الثاني.

والضميرُ في «أَمْنِيَّتِهِ» فيه قولان، أحدهما: - وهو الذي ينبغي أن يكونَ - أنه ضميرُ الشيطان. والثاني: أنه ضميرُ الرسول، وَرَوَوْا في ذلك تفاسيرَ الله أعلم بصحتها.

آ. (٥٣) قوله: ﴿لِيَجْعَلَ﴾: في متعلق هذه اللام ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها متعلقة بـ «يُحَكِّم» أي: يُحَكِّمُ الله آيَاتِهِ لِيَجْعَلَ. وقوله: «والله عليمٌ حكيمٌ» جملة اعتراض. وإليه نحا الحوفي. والثاني: أنها متعلقة

(١) عبارة البحر: «أو يكون الماضي...».

(٢) الآية ٢٣ من الغاشية.

(٣) الآية ٦٢ من التوبة.

بـ «يَسْخُ» وإليه نحا ابن عطية^(١). وهو ظاهر أيضاً. الثالث: أنها متعلقة باللقى، وليس بظاهر. وفي اللام قولان، أحدهما: أنها للعلة، والثاني: أنها للعاقبة. [٦٤٩/أ] و«ما» في قوله «ما يُلْقِي» الظاهر/ أنها بمعنى الذي، ويجوز أن تكون مصدرية.

قوله: «والقاسية» أل في «القاسية» موصولة، والصفة صلتها، و«قلوبهم» فاعل بها، والضمير المضاف إليه هو عائذ الموصول وأُنْتُت الصلة لأن مرفوعها مؤنث مجازي، ولو وضع فعل موضعها لجاز تأنيثه. و«القاسية» معطوف على «الذين» أي: فتنة للذين في قلوبهم مرض فتنة للقاسية قلوبهم.

قوله: «وإن الظالمين» من وضع الظاهر موضع المضمير؛ إذ الأصل: «وإنهم لفي ضلال» ولكن أبرزوا ظاهرين للشهادة عليهم بهذه الصفة الدائمة.

آ. (٥٤) قوله: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾: عطف على «ليجعل» عطف علة على مثلها. والضمير في «أنه» فيه قولان، أحدهما - وإليه ذهب الزمخشري^(٢) - أنه عائذ على تمكين الشيطان أي: ليَعْلَمَ المؤمنون أن تمكين الشيطان هو الحق. الثاني - وإليه نحا ابن عطية^(٣) - أنه عائذ على القرآن. وهو وإن لم يَجْرِ له ذِكْرُ فهو في قوة المنطوق.

قوله: «فَيُؤْمِنُوا» عطف على «وليَعْلَمَ» و«فَتُخَيَّبَتْ» عطف عليه. وما أحسن ما وقعت هذه الفاءات.

وقرأ العامة «لهادي» الذين بالإضافة تخفيفاً. وابن أبي عبيدة^(٤) وأبو حيوة بتوين الصفة وإعمالها في الموصول.

(١) المحرر ١١/٢١٣.

(٢) الكشف ٣/١٩.

(٣) المحرر ١١/٢١٣.

(٤) القرطبي ١٢/٨٧، والبحر ٦/٣٨٣.

- الحج -

آ. (٥٥) والمِرْيَةُ والمُرْيَةُ بالكسر والضم لغتان مشهورتان. وظاهرُ كلامِ أبني البقاء^(١) أنهما قراءتان، ولا أحفظ الضم هنا^(٢). والضمير في «منه» قيل: يعودُ على القرآن. وقيل: على الرسول. وقيل: على ما ألقاه الشيطان.

قوله: «عَقِيم» العَقِيم: من العُقْم. وفيه قولان، أحدهما: أنه السَّدُّ يقال: امرأةٌ مَعْقُومَةٌ الرَّحِمِ أي: مسدودته عن الولادة. وهذا قول أبني عبيد^(٣). والثاني: أن أصله القطع. ومنه «الملِكُ عَقِيم» أي: لأنه يقطع صلة الرحم بالتزاحم عليه. ومنه العَقِيمُ لانقطاع ولادتها. والعُقْم: انقطاع الخير، ومنه «يومٌ عقيم». قيل: لأنه لا ليلة بعده ولا يوم^(٤) فثُبِّهَ بِمَنْ انقطع نَسْلُهُ. هذا إن أُريدَ به يومُ القيامة. وإن أُريدَ به يومٌ بدر^(٥) فقيل: لأنَّ أبناءَ الحربِ تُقْتَلُ فيه، فكأنَّ النساءَ لم تَلِدْنَ، فيَكُنَّ عُقْمًا. ويقال: رجل عقيم وامرأة عقيمة أي: لا يُولد لهما، والجمع عُقْم.

آ. (٥٦) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: منصوبٌ بما تَصَمَّنُهُ «الله» من الاستقرارِ لوقوعه خبراً. و«يَحْكُم» يجوزُ أن يكونَ حالاً من اسم الله، وأن يكونَ مستأنفاً. والتنوينُ في «يَوْمَئِذٍ» عوضٌ من جملة فقدَرها الزمخشري^(٦): «يوم يؤمنون» وهو لازمُ لزوال المِرْيَةِ. وقدَره أيضاً «يوم تزولُ مِرْيَتُهُم».

(١) الإملاء ١٤٥/٢، وعبارته «لغتان».

(٢) وهي قراءة أبني عبد الرحمن السلمي. انظر: القرطبي ٨٧/١٢.

(٣) غريب الحديث له ٧١/٤، ووقع في مطبوعته تصحيف حيث ورد «مشدودتها» بدلاً من «مسدودتها».

(٤) لأنه يوم القيامة، فلا يعقبه مثله.

(٥) وهو قول ابن عباس كما في القرطبي ٨٧/١٢.

(٦) الكشف ٢٠/٣.

- الحج -

آ. (٥٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾: مبتدأ. وقوله: «فأولئك» وما بعده خبره. ودخلت الفاء لما عرفت من تضمن المبتدأ معنى الشرط بالشرط المذكور. و«لهم» يُحتمل أن يكون خبراً عن «أولئك». و«عذاب» فاعل به لاعتماده على المخبر عنه، وأن يكون خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ، والجملة خبر «أولئك».

آ. (٥٨) قوله: ﴿لَيَرْزُقَنَّهُمْ﴾: جواب قسم مقدر. والجملة القسمية وجوابها خبر قوله: «والذين هاجروا». وفيه دليل على وقوع الجملة القسمية خبراً لمبتدأ. ومن يَمْنَعُ يَضْمِرُ قولاً هو الخبر تُحكى به هذه الجملة القسمية. وهو قول مرجوح.

قوله: «رِزْقاً» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على أنه من باب الرعي والذبح أي: مرزوقاً حسناً، وأن يكون مصدراً مؤكداً. وقوله: «ثم قُتلوا» وقوله: «مُدْخِلاً» قد تقدم الخلاف في القراءة بهما في آل عمران^(١) وفي النساء^(٢).

آ. (٥٩) والجملة من «لَيُدْخِلَنَّهُمْ» يجوز أن تكون بندلاً من «لَيَرْزُقَنَّهُمْ»، وأن تكون مستأنفة.

آ. (٦٠) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: خبر مبتدأ مضمّر أي: الأمر ذلك. وما بعده مستأنف. والباء في قوله: «بمثل ما عُوِّقَ به» للسببية في الموضعين. قاله أبو البقاء^(٣). والذي يظهر أن الأولى يُشبه أن تكون للالة. و«مَنْ عاقَب» مبتدأ، خبره «لَيَنْصُرَهُ الله».

(١) لم ترد هذه اللفظة في آل عمران، وإنما وردت في الإسراء. انظر: الدر المصون ٤٠١/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٦٥/٣.

(٣) الإملاء ١٤٦/٢ وعبارة المطبوعة: «الباء فيها...».

آ. (٦١) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ، و«بِأَنَّ اللَّهَ» خبره أي: ذلك النصر بسبب أن الله يُؤَلِّج.

وقرأ العامة «وَأَنَّ مَا» عطفاً على الأولى. والحسن^(١) بكسرها استئنافاً.

آ. (٦٢) قوله: ﴿هُوَ الْحَقُّ﴾: يجوز أن يكون فصلاً ومبتدأ. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون توكيداً. وبه بدأ. وهو غلط؛ لأن المضمراً لا يُؤكِّد المظهر، ولكان صيغة النصب أولى به من الرفع فيقال «إياه» لأن المتبرع منصوب.

وقرأ^(٣) الأخوان وحفص وأبو عمرو هنا وفي لقمان^(٤) «يَدْعُونَ» بالياء من تحت. والباقون بالتاء من فوق. والفعل مبني للفاعل. وقرأ مجاهد واليماني بالياء من تحت مبنياً للمفعول. والواو التي هي ضمير تعود على «ما» على معناها، والمراد بها الأصنام أو الشياطين.

آ. (٦٣) قوله: ﴿فَتَضَبَّحْ﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه مضارع لفظاً ماضٍ معنى، تقديره فأصبح، فهو عطف على أنزل. قاله أبو البقاء^(٥). ثم قال بعد أن عطف على «أنزل»: «فلا موضع له إذن» وهو كلام متهافت؛ لأنَّ عطفه على «أنزل» يقتضي أن يكون له محل من الإعراب: وهو الرفع خبراً لـ «أن»، لكنه لا يجوز لعدم الرابط. والثاني: أنه على بابيه، ورفعه على

(١) البحر ٣٨٤/٦.

(٢) الإملاء ١٤٦/٢.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٤٤٠، والتيسير ١٥٨، والنشر ٣٢٧/٢، والحجة ٤٨٢،

والبحر ٣٨٤/٦.

(٤) الآية ٣٠.

(٥) الإملاء ١٤٦/٢.

[٦٤٩/ب] الاستئناف. قال / أبو البقاء^(١): «فهي أي القصة، وتُصَبِّحُ الخبر». قلت: ولا حاجة إلى تقدير مبتدأ، بل هذه جملة فعلية مستأنفة، لا سيما وقدّر المبتدأ ضمير القصة^(٢) ثم حذفه وهو لا يجوز؛ لأنه لا يُؤْتَى بضمير القصة إلا للتأكيد والتعظيم، والحذف يُنافيه.

قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هلا قيل: فأصبحت، ولم صُرف إلى لفظ المضارع؟ قلت: للنكتة فيه: وهي إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمانٍ كما تقول: أنعم عليّ فلانٌ عامٌ كذا فأزوح وأغدو شاكرًا له. ولو قلت: رُحْتُ وَغَدَوْتُ لم يَقَعْ ذلك الموقع. فإن قلت: فما له رُفِعَ ولم يُنْصَبْ جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نُصِبَ لأعطى عكس الغرض لأنَّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار. مثاله أن تقول لصاحبك: ألم ترَ أني أنعمتُ عليك فتشكر؟ إن نصبتَ فانت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطه [فيه]^(٤)، وإن رفعتَه فانت مُثَبِّتٌ للشكر، وهذا وأمثاله ممَّا يجب أن يَرُغِبَ له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله». وقال ابن عطية^(٥): «قوله: «فتصبح» بمنزلة قوله فتضحى أو تصير، عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء واستمرارها لذلك عادة. ورفَعُ قوله «فتصبح» من حيث الآية خبر، والفاء عاطفة وليست بجواب، لأنَّ كونها جواباً لقوله: «ألم ترَ» فاسدُ المعنى».

قال الشيخ^(٦): «ولم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصب نافيةً

(١) الإملاء ١٤٦/٢.

(٢) يعني أن تقدير أبي البقاء: فهي أي القصة.

(٣) الكشف ٢١/٣.

(٤) زيادة من الكشف.

(٥) المحرر ٢١٥/١١.

(٦) البحر ٣٨٦/٦.

للاخضرار، إلّا كَوْنُ المعنى فاسداً؟ قال سيويه^(١): «وسألتُه - يعني الخليل - عن «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مُخْضِرَّةً» فقال: هذا واجبٌ وتنبيه. كأنك قلت: أسمعُ أنزل^(٢) الله من السماء ماء فكان كذا وكذا». قال ابن خروف: وقوله: «هذا واجبٌ» وقوله: «فكان كذا» يريدُ أنهما ماضيان، وفُسِّرَ الكلامُ به: أسمعُ ليريك أنه لا يتصل بالاستفهام لضعفِ حكمِ الاستفهامِ فيه. وقال بعضُ شُرَّاحِ الكتاب: «تصبحُ» لا يمكنُ نصبُه؛ لأنَّ الكلامَ واجب. ألا ترى أن المعنى: أن الله أنزلَ، فالأرضُ هذه حالُها. وقال الفراء^(٣): «ألم تر» خبرٌ كما تقولُ في الكلام: اعلم أن الله يفعل كذا فيكون كذا». ويقول: «إنما امتنع النصب جواباً للاستفهام هنا؛ لأنَّ النفي إذا دخل عليه الاستفهام، وإن كان يقتضي تقريراً في بعضِ الكلام هو مُعاملٌ معاملةً النفي المَحْضِ في الجواب». ألا ترى إلى قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى»^(٤) وكذلك الجوابُ بالفاء إذا أَجَبْتَ النفي كان على معنيين في كل منهما يَنْتَفِي الجوابُ. فإذا قلت: «ما تَأْتِينَا فتحدَّثْنَا» بالنصب، فالمعنى: ما تَأْتِينَا محدثاً، وإنما تَأْتِينَا ولا تحدث. ويجوزُ أن يكون المعنى: أنك لا تأتي فكيف تحدث؟ فالحديثُ منتفٍ في الحالتين، والتقريبُ بأداة الاستفهام كالنفي المَحْضِ في الجواب يُثَبِّت ما دَخَلَتْهُ الهمزة، وينتفي الجوابُ، فيلزمُ من هذا الذي قرَّرناه إثباتُ الرُويَّةِ وانتفاءِ الاخضرار، وهو خلافُ المقصود. وأيضاً فإنَّ جوابَ الاستفهامِ ينعقدُ منه مع الاستفهامِ السابقِ شَرْطٌ وجزاء كقوله^(٥):

(١) الكتاب ٤٢٤/١.

(٢) عبارة الكتاب: «أسمع أن الله أنزل...».

(٣) معاني في القرآن ٢٢٩/١.

(٤) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وعجزه:

٣٣٩٦- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ

يتقدر: إِنْ تَسْأَلْ تُخْبِرَكَ الرُّسُومُ، وهنا لا يتقدَّر: إِنْ تَرَ إِنْزَالَ الْمَطَرِ تَصْبِحُ
الْأَرْضُ مَخْضَرَةً؛ لِأَنَّ اخْضِرَارَهَا لَيْسَ مُرْتَبِئًا عَلَى عِلْمِكَ أَوْ رُؤْيَاكَ، إِنَّمَا هُوَ
مُرْتَبِئٌ عَلَى الْإِنْزَالِ وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَصَوِيرًا لِلْهَيْئَةِ الَّتِي الْأَرْضُ
عَلَيْهَا وَالْحَالَةِ الَّتِي لَا بَسَتْ الْأَرْضُ، وَالْمَاضِي يَفِيدُ انْقِطَاعَ الشَّيْءِ. وَهَذَا كَقَوْلِ
جَحْدَرِ بْنِ مَعُونَةَ يَصِفُ حَالَهُ مَعَ أَشَدِّ نَازِلَةٍ فِي قِصَّةٍ جَرَتْ لَهُ مَعَ الْحَجَّاجِ ابْنِ
يُوسُفَ الثَّقَفِيِّ، وَهِيَ أَبْيَاتُ فَمِنْهَا (١): /

٣٣٩٧- يَسْمُو بِنَاظِرَتَيْنِ تَحْسَبُ فِيهِمَا

لِمَا أَجَالَهُمَا شِعَاعُ سِرَاجٍ
لَمَّا نَزَلْتُ بِحُضْنِ أَزْبَرٍ مُنْهَصِرٍ
لِلْقَرْنِ أَرْوَاحَ الْعِدَا مَجْجَاجٍ
فَأَكْرَأُ أَحْمَلُ وَهُوَ يُقْعِي بِأَسْنَتِهِ
فَإِذَا يَعُودُ فِرَاجِعُ أَدْرَاجِي
وَعَلِمْتُ أَنِّي إِنْ أَبَيْتُ نِزَالَهُ
أَنِّي مِنَ الْحَجَّاجِ لَسْتُ بِشَاجِي
فَقَوْلُهُ «فَأَكْرَأُ» تَصَوِيرٌ لِلْحَالَةِ الَّتِي لَا بَسَهَا.

قلت: أَمَّا قَوْلُهُ «وَأَيْضًا فَإِنَّ جَوَابَ الاسْتِفْهَامِ يَنْعَقِدُ مِنْهُ مَعَ الاسْتِفْهَامِ»
إِلَى قَوْلِهِ: «إِنَّمَا هُوَ مُرْتَبِئٌ عَلَى الْإِنْزَالِ» مُتَنَزِعٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ. قَالَ

على فِرَ تَاجِ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

وهو في الكتاب ٤٢١/١، واللسان (فرتج).

(١) الحماسة البصرية ٣٣٧/٢، والخزانة ٣٤٢/٣.

- الحج -

أبو البقاء^(١): «إنما رُفِعَ الفعلُ هنا وإنْ كان قبلَه استفهامٌ لأمرين، أحدهما: أنه استفهامٌ بمعنى الخبر أي: قد رأيت، فلا يكون له جوابٌ. الثاني: أنْ ما بعدَ الفاءِ يَنْتَصِبُ إذا كان المستفهمُ عنه سبباً له، ورؤيته لإنزالِ الماءِ لا يُوجِبُ اخضرارَ الأرضِ، وإنما يجبُ عن الماءِ». وأمَّا قوله: «وإنما عُبِّرَ بالمضارعِ» فهو معنى كلامِ الزمخشري بعينه، وإنما غيَّرَ عبارته وأوسعها.

وقوله: «فتصبحُ» استدُلَّ به بعضهم على أن الفاء لا تقتضي التعقيب قال: «لأنَّ اخضرارَها متراحٌ عن إنزالِ الماءِ، هذا بالمشاهدة». وقد أُجِيبَ عن ذلك بما نقله عكرمة: مِنْ أن أرضَ مكة ونهامةً على ما ذُكِرَ، وأنها تُمَطَّرُ الليلةَ فتصبح الأرضُ غُدُوَّةَ خَضِرَةٍ، فالفاءُ على بابها. قال ابن عطية^(٢): «وشاهدتُ هذا في السُّوسِ الأقصى، نَزَلَ المطرُ ليلاً بعدَ قَحْطٍ، فأصبحت تلك الأرضُ الرُّمْلَةَ التي تَسْفِيها الرياحُ قد اخضرَّتْ بنباتٍ ضعيفٍ». وقيل: تراخي كلُّ شيء بحسبه. وقيل: ثُمَّ جُمِلَ محذوفةً قبل الفاءِ تقديره: فتهتَزُّ وترَبُّو وتَنْبُتُ فتصبحُ. يبيِّن ذلك قوله: «فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت. وهذا من الحذف الذي يدلُّ عليه فَحَوَى الكلام كقوله تعالى: «فَأَرْسَلُونِ. يَوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا»^(٣). إلى آخر القصة.

و «تُصْبِحُ» يجوزُ أن تكونَ الناقصة، وأن تكونَ التامة. و«مُخَضَّرَةٌ» حالٌ. قاله أبو البقاء^(٤). وفيه بُعدٌ عن المعنى إذ يصير التقدير: فَتَدْخُلُ الأرضُ في وقتِ الصباح على هذه الحالِ. ويجوزُ فيها أيضاً أن تكونَ على بابها من الدلالة على اقترانِ مضمونِ الجملة بهذا الزمنِ الخاصِّ. وإنما خَصَّ هذا

(١) الإملاء ١٤٦/٢.

(٢) المحرر ٢١٦/١١.

(٣) الأيتان ٤٥ - ٤٦ من يوسف.

(٤) الإملاء ١٤٦/٢.

- الحج -

الوقت لأن الخضرة والبساتين أبهج ما تُرى فيه. ويجوز أن تكون بمعنى
تصير.

وقرأ العامة بضم الميم وتشديد الراء اسم فاعل، مِنْ اخْضَرَّتْ فِيهِ
مُخْضَرَّةٌ. والأصل مُخْضِرَّةٌ بكسر الراء الأولى، فَأُذْغِمَتْ فِي مِثْلِهَا. وقرأ^(١)
بعضهم «مَخْضَرَّة» بفتح الميم وتخفيف الراء بزنة مَبْقَلَةٌ وَمَسْبَعَةٌ. والمعنى:
ذات خُضِرَاتٍ وذات سِباعٍ وذات بَقَلٍ.

آ. (٦٥) قوله: ﴿وَالْفُلْكَ﴾: العامة على نصب «الفلک» وفيه
وجهان، أحدهما: أنها عطفت على «ما في الأرض» أي: سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي
الأرض، وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ. وأفردها بالذکر، وإن أَنْدَرَجَتْ بطريق العموم
تحت «ما». من قوله: «ما في الأرض» لظهور الامتنان بها ولعجيب تسخيرها
دون سائر المُسَخَّرَات. و«تَجْرِي» على هذا حال. الثاني: أنها عَطِفَتْ على
الجلالة بتقدير: ألم تَرَأَ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ، فتجري خبرٌ على هذا.

وَضَمُّ^(٢) لَامَ «الْفُلْكَ» هنا الكسائي فيما رواه عن الحسن، وهي قراءة
ابن مقسم. وقرأ^(٣) أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حيوة والزعفراني برفع
«والفلک» على الابتداء وتجري بعده الخبر. ويجوز أن يكون ارتفاعه عطفاً على
محل اسم «أَنْ» عند مَنْ يُجَوِّزُ^(٤) ذلك نحو: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ» وعلى هذا
[٦٥٠/ب] ف«تجري» حال أيضاً. و«بأمره» الباء/ للشيئية. قوله: «أَنْ تَقَعَ» فيه ثلاثة
أوجه، أحدها: أنها في محل نصبٍ أو جرٍّ لأنها على حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ تَقْدِيرُهُ:

(١) البحر ٣٨٧/٦، والإملاء ١٤٦/٢.

(٢) البحر ٣٨٧/٦.

(٣) البحر ٣٨٧/٦، والكشاف ٢١/٣.

(٤) انظر المسألة في الارتشاف ١٦٠/٢.

من أن تقع. الثاني: أنها في محل نصب فقط؛ لأنها بدلٌ من «السماء» بدلٌ اشتمالٍ. أي: ويُمسِكُ وقوعها يَمْنَعُه. الثالث: أنها في محل نصبٍ على المفعولِ مِنْ أَجْلِهِ، فالبصريون يقدِّرون: كراهة أن تقع. والكوفيون: لثلاث تقع. قوله: «إلا بإذنه» في هذا الجار وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «تقع» أي: إلا بإذنه فتقع. والثاني: أنه متعلقٌ بِيُمْسِكُ. قال ابن عطية^(١): «ويحتمل أن يعودَ قوله «إلا بإذنه» على الإمساك، لأنَّ الكلامَ يَقْتَضِي بغيرَ عَمَدٍ ونحوه، كأنه أراد: إلا بإذنه فيه يُمْسِكُها». قال الشيخ^(٢): «ولو كان على ما قال لكان التركيب: بإذنه، دون أداة الاستثناء. ويكون التقدير: ويُمْسِكُ السماءَ بإذنه». قلت: وهذا الاستثناء مُفْرَغٌ، ولا يقع في موجب، لكنه لما كان الكلامُ قبله في قوة النفي ساعً ذلك، إذ التقدير: لا يتركها تقع إلا بإذنه. والذي يظهر أن هذه الباءَ حاليةٌ أي: إلا ملتبسةٌ بأمره.

آ. (٦٧) قوله: ﴿هَم نَاسِكُوهُ﴾: هذه الجملةُ صفةٌ لـ مَنْسَكًا. وقد تقدَّم^(٣) أنه يُقْرَأُ بالفتح والكسر. وتقدَّم الخلافُ فيه: هل هو مصدرٌ أو مكانٌ؟ وقال ابنُ عطية^(٤): «ناسِكُوهُ يُعْطَى أَنَّ الْمَنْسَكَ الْمَصْدَرُ، ولو كان مكاناً لقال: ناسِكُون فيه» يعني أن الفعلَ لا يَتَعَدَّى إلى ضميرِ الظرفِ إلا بواسطةٍ «في». وما قاله غيرُ لازمٍ؛ لأنه قد يُتَّسَعُ في الظرف فيجري مجرى المفعولِ به، فيصلُ الفعلُ إلى ضميره بنفسه، وكذا ما عَمِلَ عَمَلُ الفعل. ومن الاتِّساعِ في ظرفِ الزمانِ قوله^(٥):

(١) المحرر ٢١٦/١١.

(٢) البحر ٣٨٧/٦.

(٣) انظر إعرابه للآية ٣٤ من الحج.

(٤) المحرر ٢١٦/١١.

(٥) تقدم برقم ٤٣٥.

٣٣٩٨- وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمَى وَعَامِراً
قليلٍ سوى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

ومن الاتِّسَاعِ فِي ظَرْفِ الْمَكَانِ قَوْلُهُ (١):

٣٣٩٩- وَمَشْرَبٍ أَشْرَبُهُ وَشَيْلٍ
لَا أَجِنِ الطَّعْمِ وَلَا وَيِيلِ

يريد: أَشْرَبَ فِيهِ.

قوله: «فَلَا يَنَازِعُنْكَ» وَقُرِئَ (٢) بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ. وَقَرَأَ أَبُو مَجَلَزٍ: «فَلَا يَنَزِعُنْكَ» مِنْ نَزَعْتُهُ مِنْ كَذَا أَي: قَلَعْتُهُ مِنْهُ. وَقَالَ الزَّجَاجُ (٣): «هُوَ مِنْ نَازَعْتُهُ فَتَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ أَي: غَلَبْتُهُ فِي الْمَنَازَعَةِ». وَمَجِيءُ هَذِهِ الْآيَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا» وَقَوْلُهُمْ: لَا أَرَيْنَاكَ هَهُنَا. وَهَذَا جَاءَ قَوْلُهُ «لِكُلِّ أَمَةٍ» مِنْ غَيْرِ وَائٍ عَطْفٍ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَظِيرَتِهَا (٤) فَإِنَّهَا بِوَائٍ عَطْفٍ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥): «لَأَنَّ» تِلْكَ «وَقَعَتْ» مَعَ مَا يُدَانِيهَا وَيُنَاسِبُهَا مِنَ الْآيِ الْوَارِدَةِ فِي أَمْرِ النَّسَائِكِ، فَعُطِفَتْ عَلَى أَخَوَاتِهَا، وَأَمَّا هَذِهِ فَوَاقِعَةٌ مَعَ أَبَاعَدَ مِنْ مَعْنَاهَا فَلَمْ تَجِدْ مَعُطْفَاً.

آ. (٧٢) قَوْلُهُ: ﴿تَعْرِفُ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى «تَعْرِفُ» خَطَاباً مَبْنِياً لِلْفَاعِلِ. «الْمُنْكَرُ» مَفْعُولٌ بِهِ. وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو (٦) «يَعْرِفُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ مَبْنِياً

(١) الْبَيْتُ لِأَحِيحَةَ بْنِ الْخِلَاحِ. وَهُوَ فِي الْارْتِشَافِ ٢/٢٧٠، وَالْبَحْرِ ٦/٣٨٧، وَالْمَنْعِ

١/٢٠٣، وَالْدَّرَرِ ١/١٧٢.

وَالْوَشْلُ: الْمَاءُ الْقَلِيلُ يَقَطُرُ مِنْ جَبَلٍ قَلِيلاً قَلِيلاً. وَأَجِنَ يَأْجِنُ فَهُوَ أَجِنٌ: إِذَا تَغَيَّرَ. وَالْوَيْلُ: الَّذِي لَا يَسْتَمِرُّ.

(٢) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: الْقُرْطُبِيُّ ١٢/٩٤، وَالْمَحْتَسِبُ ٢/٨٥، وَالْبَحْرِ ٦/٣٨٨.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/٤٣٧.

(٤) الْآيَةُ ٣٤ مِنَ الْحَجِّ «وَلِكُلِّ أَمَةٍ جَعَلْنَا مَنَسْكَاً».

(٥) الْكَشَافُ ٣/٢١.

(٦) الْبَحْرِ ٦/٣٨٨، وَالشَّوَازُ ٩٦.

- الحج -

للمفعول، و«المنكر» مرفوع قائم مقام الفاعل. والمنكر اسم مصدر بمعنى الإنكار. وقوله: «الذين كفروا» من إقامة الظاهر مقام المضمر للزيادة عليهم بذلك.

قوله: «يَكَادُونَ يَسْطُون» هذه حال: إما من الموصول، وإن كان مضافاً إليه، لأن المضاف جزؤه، وإما من الوجوه لأنها يُعبرُ بها عن أصحابها، كقوله: «وجوه يومئذ عليها غبرة»^(١) ثم قال: «أولئك هم». و«يَسْطُون» ضمّن معنى يَبْطِشُونَ فيَعْدِيْ تعديته، وإلا فهو متعدّد بـ على يُقال: سَطَا عليه. وأصله القهر والغلبة. وقيل: إظهار ما يُهَوِّلُ للإخافة. ولفلان سَطَوَة أي: تَسَلَّطَ وقهر.

قوله: «النار» يُقرأ^(٢) بالحركات الثلاث: فالرفع من وجهين. أحدهما: الرفع على الابتداء، والخبر الجملة من «وَعَدَهَا الله» والجملة لا محل لها فإنها مفسرة للشر المتقدم. كأنه قيل: ما شر من ذلك؟ فقيل: النار وعدها الله. والثاني: أنها خبر مبتدأ مضمر كأنه قيل: ما شر من ذلك؟ فقيل: النار أي: هو النار، وحينئذ يجوز في «وَعَدَهَا الله» الرفع على كونها خبراً بعد خبر.

وأجيز أن تكون بدلاً من «النار». وفيه نظر: من حيث إن المُبدَل منه مفرد. وقد يُجاب عنه: بأن الجملة في تأويل مفرد، وتكون بدل اشتمال. كأنه قيل: النار وعدها الله الكفار. وأجيز أن تكون مستأنفة لا محل لها. ولا يجوز أن تكون حالاً. قال أبو البقاء^(٣): «لأنه ليس في الجملة ما يصلح أن يعمل في

(١) الآية ٤٠ من عبس.

(٢) قراءة الجمهور بالضم. وقرأ ابن أبي عبة وآخرون بالنصب، وابن أبي إسحاق وآخرون بالكسر. انظر: القرطبي ٩٦/١٢، والبحر ٣٨٩/٦.

(٣) الإملاء ١٤٦/٢.

- الحج -

الحال». وظاهر نقل الشيخ^(١) عن الزمخشري^(٢) أنه يُجيز كونها^(٣) حالاً فقال: «وأجاز الزمخشري أن تكون «النار» مبتدأ، و«وعدها» خبر، وأن يكون حالاً على الإعراب الأول». انتهى. والإعراب الأول هو كون «النار» خبر مبتدأ مضمير. والزمخشري لم يجعلها حالاً إلا إذا نصبت «النار» أو جررتها بإضمار «قد» هذا نصه^(٤). وإنما منع ذلك إما تقدم من قول أبي البقاء، وهو عدم العامل.

والنصب - وهو قراءة زيد بن علي وابن أبي عبله - من ثلاثة أوجه، أحدها: أنها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ يفسره الفعل الظاهر، والمسألة من الاشتغال. الثاني: أنها منصوبة على الاختصاص، قاله الزمخشري^(٥). الثالث: أن يتصب بإضمار أعني، وهو قريب مما قبله أو هو هو.

[١/٦٥١] / والجذر - وهو قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح^(٦) على البديل من «شر».

والضمير في «وعدها». قال الشيخ^(٧): «الظاهر أنه هو المفعول الأول على أنه تعالى وَعَدَ النَّارَ بالكفار أن يُطْعِمَهَا إِيَّاهُمْ، ألا ترى إلى قوله تعالى: «وتقول هل من مزيد»^(٨). ويجوز أن يكون الضمير هو المفعول الثاني،

(١) البحر ٣٨٩/٦.

(٢) الكشف ٢٢/٣.

(٣) أي «وعدها».

(٤) قال: «وأن تكون حالاً عنها إذا نصبتها أو جررتها بإضمار قد».

(٥) الكشف ٢٢/٣.

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) البحر ٣٨٩/٦.

(٨) الآية ٣٠ من سورة ق.

و«الذين كفروا» هو المفعول الأول كما قال: وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ^(١). قلت: ينبغي أن يتعين هذا الثاني؛ لأنه متى اجتمع بعدما يتعدى إلى اثنين شيان ليس ثانيهما عبارة عن الأول، فالفاعل المعنوي رتبته التقديم وهو المفعول الأول. ونعني بالفاعل المعنوي مَنْ يتأتى منه فِعْلٌ. فإذا قلت: وَعَدْتُ زَيْدًا دِينَارًا فالدينار هو المفعول؛ لأنه لا يتأتى منه فِعْلٌ، وهو نظير: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا» ف«زَيْدٌ» هو الفاعل لأنه آخِذٌ للدرهم.

قوله: «وَبَشِّرِ الْمَصِيرُ» المخصوصُ محذوفٌ. تقديره: وبشِّرِ المَصِيرُ هي النار.

آ. (٧٣) قوله: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾: قال الأخفش^(٢): «ليس هنا مَثَلٌ، وإنما المعنى: جَعَلَ الْكُفَّارَ لِلَّهِ مَثَلًا». وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: الذي جاء به ليس مَثَلًا فكيف سَمَّاهُ مَثَلًا؟ قلت: قد سُمِّيَتْ الصِّفَةُ وَالْقِصَّةُ الرَّائِعَةُ الْمُتَلَقَّاءُ بِالِاسْتِحْسَانِ وَالِاسْتِغْرَابِ مَثَلًا؛ تشبيهاً لها ببعض الأمثالِ الْمُسِيرَةِ لَكُونِهَا مُسْتِغْرَبَةً مُسْتَحْسَنَةً». وقال غيره^(٤): «هو مَثَلٌ» من حيث المعنى؛ لأنه ضُرِبَ مَثَلٌ مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ بِمَنْ يَعْبُدُ مَا لَا يَخْلُقُ ذُبَابًا.

وقرأ العامة «تَذْعُون» بقاء الخطاب. والحسن^(٥) ويعقوب وهارون

(١) الآية ٦٨ من سورة التوبة.

(٢) معاني القرآن له ٤١٦/٢ وعبارته: «ليس ههنا مثل، لأنه تبارك وتعالى إنما قال: ضُرِبَ لِي مَثَلٌ فَجَعَلَ مَثَلًا عَنْدهم لِي فَاسْتَمَعُوا لِهَذَا الْمَثَلِ الَّذِي جَعَلُوهُ مَثَلِي فِي قَوْلِهِمْ وَاتَّخَذَهُمُ الْأَلْهَةَ، وَأَنْهُمْ لَنْ يَقْدِرُوا عَلَى خَلْقِ ذِبَابٍ وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَهُمْ أَوْفَعُ... فكيف تُضْرَبُ هَذِهِ الْأَلْهَةُ مَثَلًا لِرَبِّهَا؟»

(٣) الكشف ٢٢/٣.

(٤) انظر: البحر ٣٩٠/٦.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٧٩/٢، والقرطبي ٩٧/١٢، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر ٣٩٠/٦.

- الحج -

ومحبوب عن أبي عمرو بالياء من تحت. وهو في كليهما مبني للفاعل.
وموسى الأسواري واليماني «يُدْعَوْنَ» بالياء مِنْ أَسْفَلَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

قوله: لَنْ يَخْلُقُوا جعل الزمخشري^(١) نفي «لَنْ» للتأيد وقد تقدّم البحث معه في ذلك^(٢). والذباب معروف. ويُجمع على ذُبَّان وذُبَّان بكسر الدال وضمّها وعلى ذُبّ. والمذبّة ما يُطْرَدُ بها الذباب. وهو اسم جنسٍ واحدته ذبابة، يقع للمذكر والمؤنث فيفرق بالوصف.

قوله: «ولو اجتمعوا له» قال الزمخشري^(٣): «نصبٌ على الحال كأنه قال: يَسْتَحِيلُ خَلْقُهُم الذبابَ مشروطاً [عليهم]^(٤) اجتماعهم جميعاً لخلقه وتعاونهم عليه» وقد تقدم غير مرة أن هذه الواو عاطفة هذه الجملة الحالية على حال محذوفة أي: انتهى خَلْقُهُم الذبابَ على كلِّ حال، ولو في هذه الحال المقتضية لخلقهم لأجل الذباب، أو لأجل الصنم.

والسَّلْبُ: اختطاف الشيء بسرعة. يُقال: سَلَبَهُ نِعْمَتَهُ. والسَّلْبُ: ما على القتل. وفي الحديث^(٥): «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ». والاستنقاذ: استفعال بمعنى الإفعال يقال: أنقذه مِنْ كَذَا أي: أنجاه منه، وخَلَّصَهُ. ومثله أَبَلَ المريضُ واستَبَلَ. وقوله «ضَعُفَ الطالبُ» قيل هو إخبار. وقيل: هو تعجب. والاولُ أظهر.

(١) الكشف ٢٢/٢ وبإشارة المطبوعة «لَنْ أَخْتِ «لا» في نفي المستقبل إِلَّا أَنْ [لَنْ] تنفيه نفيًا مؤكدًا، وتأكيدُه ههنا للدلالة على أَنَّ خَلْقَ الذباب منهم مستحيل».

(٢) الكشف ٢٢/٢.

(٣) زيادة من الكشف.

(٤) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس، ١٨ باب من لم يخمس الأسلاب. الفتح

٢٨٤/٦.

- الحج -

آ. (٧٥) قوله: ﴿اللَّهُ يَضْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا، وَمِنَ النَّاسِ﴾: قيل: تقديره: ومن الناس رسلاً. ولا حاجة لذلك، بل قوله «ومن الناس» مقدّر التقديم أي: يصطفي من الملائكة، ومن الناس رسلاً.

آ. (٧٨) قوله: ﴿حَقٌّ جِهَادُهُ﴾: يجوز أن يكون منصوباً على المصدر. وهو واضح. وقال أبو البقاء^(١): «ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي: جهاداً حقّ جهاده» وفيه نظر من حيث إن هذا معرفة فكيف يجعل صفةً لنكرة؟ قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة، وكان القياس: حقّ الجهاد فيه، أو حقّ جهادكم فيه. كما قال: «وجاهدوا في الله»؟ قلت: الإضافة تكون بأدنى ملاسبة واختصاص، فلما كان الجهاد/ مختصاً بالله [٦٥١/ب] من حيث إنه مفعول من أجله ولوجهه صحت إضافته إليه. ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله^(٣):

٣٤٠٠ - ويوم شهدناه سُلَيْمَى وعامِراً

.....
يعني بالظرف الجار والمجرور، كأنه كان الأصل: حقّ جهاد فيه، فحذف حرف الجرّ وأضيف المصدر للضمير، وهو من باب «هو حقّ عالم وجدّ عالم» أي: عالم حقاً وعالم جدّاً.

قوله: «مِلَّةَ أَبِيكُمْ» فيه أوجه أحدها: أنها منصوبة بـ «اتَّبِعُوا» مضمراً قاله الحوفي، وتبعه أبو البقاء^(٤). الثاني: أنها على الاختصاص أي: أعني بالدين

(١) الإملاء ١٤٧/٢.

(٢) الكشف ٢٣/٣ - ٢٤.

(٣) تقدم برقم ٤٣٥.

(٤) الإملاء ١٤٧/٢.

- الحج -

ملة أبيكم . الثالث : أنها منصوبة بما تقدمها ، كأنه قال : وسع دينكم توسعة ملة أبيكم ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . قاله الزمخشري ^(١) . الرابع : أنه منصوب بـ «جعلها» مقدراً ، قاله ابن عطية ^(٢) . الخامس : أنها منصوبة على حذف كاف الجر أي كملة إبراهيم ، قاله الفراء ^(٣) . وقال أبو البقاء ^(٤) قريباً منه : فإنه قال : «وقيل : تقديره : مثل ملة ؛ لأن المعنى : سهل عليكم الدين مثل ملة أبيكم ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه» . وأظهر هذه الثالث . و «إبراهيم» بدل أو بيان ، أو منصوب بأعني .

قوله : «هو سَمَّاكم» في هذا الضمير قولان ، أحدهما : أنه عائذ على «إبراهيم» فإنه أقرب مذكور . إلا أن ابن عطية ^(٥) قال : «وفي هذه اللفظة ^(٦) - يعني قوله «وفي هذا» - ضعف قول من قال : الضمير لإبراهيم . ولا يتوجه إلا بتقدير محذوف من الكلام مستأنف» انتهى . ومعنى «ضعف قول من قال بذلك» أن قوله «وفي هذا» عطف على «من قبل» ، و «هذا» إشارة إلى القرآن فيلزم أن «إبراهيم» سَمَّاهم المسلمين في القرآن . وهو غير واضح ؛ لأن القرآن المشار إليه إنما نزل بعد إبراهيم بمدةٍ طوالة ؛ فلذلك ضعف قوله . وقوله : «إلا بتقدير محذوف» الذي ينبغي أن يقدَّر : وسميتم في هذا القرآن المسلمين . وقال أبو البقاء ^(٧) : «قيل الضمير لإبراهيم ، فعلى هذا الوجه يكون قوله «وفي

(١) الكشف ٢٤/٣ .

(٢) المحرر ٢٢١/١١ .

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣١ .

(٤) الإملاء ١٤٧/٢ .

(٥) المحرر ٢٢١/١١ .

(٦) عبارة المطبوعة : «وهذه اللفظة تضعف» .

(٧) الإملاء ١٤٧/٢ .

- الحج -

هذا» أي : وفي هذا القرآن سبب تسميتهم^(١) . والثاني : أنه عائدُ على الله تعالى ويَدُلُّ له قراءةُ أبي^(٢) : «الله سَمَّاكم» بصريح الجلالة أي : سَمَّاكم في الكتبِ السالفةِ وفي هذا القرآنِ الكريمِ أيضاً .

قوله : «ليكونَ الرسولُ» متعلقٌ بِسَمَّاكم .

وقوله «فَنِعَمَ المَوْلَى» أي : الله . وحَسَنَ حذفَ المخصوصِ وقوْعُ الثاني رأسَ آيةٍ وفاصلةٍ .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْحَجِّ]

(١) عبارة المطبوعة : «فعلى هذا الوجه يكون قوله «وفي هذا» أي : وفي هذا القرآن سَمَّاكم أي : بسببه سُمِّيتم» .

(٢) البحر ٣٩١/٦ .

سورة المؤمنون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾: العامة على «أَفْلَحَ» مفتوح الهمزة والحاء فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل. وورش^(١) على قاعدته من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها. وعن حمزة في الوقف خلف: فروي عنه كورش، والجماعة. وقال أبو البقاء^(٢): «مَنْ ألقى حركة الهمزة على الدال وحذفها فعَلَتْه: أَنَّ الهمزة بعد حَذَفِ حركتها صِيرَتْ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ لسكونها وسكون الدال قبلها في الأصل. وَلَا يُعْتَدُّ بحركة الدال لأنها عارضة». وفي كلامه نظر من وجهين، أحدهما: أَنَّ اللغة الفصيحة في النقل حَذَفُ الهمزة من الأصل فيقولون: المَرَّةَ والكَمَّةَ في: المَرَّةَ والكَمَّاءَ. واللغة الضعيفة فيه إبقاؤها وتذييرها بحركة ما قبلها فيقولون: المَرَاة والكَمَّاءَ بِمَدَّةٍ بدل الهمزة كراس وفاس فيَمَنْ خَفَّفَهما. فقوله: «صِيرَتْ أَلْفًا» ارتكاب لأضعف اللغتين.

الثاني: أنه - وإن سَلِمَ أَنَّها صِيرَتْ أَلْفًا فلا نُسَلِّمُ أَنَّ حَذَفَها لسكونها وسكون الدال في الأصل، بل حَذَفَها لساكِنٍ محقق في اللفظ وهو الفاء من «أَفْلَحَ»، ومتى وَجَدَ سببٌ ظاهرٌ أُحِيلَ الحُكْمُ عليه دون السبب المقدر.

(١) انظر في أوجه قراءتها: الإنحاف ٢/٢٨١، والبحر ٦/٣٩٥، والقرطبي ١٢/١٠٣.

(٢) الإملاء ٢/١٤٧.

وقرأ طلحة بن مصرف وعمرو بن عبيد «أَفْلَحَ» مبنياً للمفعول أي: دخلوا في الفلاح. فيُحتمل أَنْ يَكُونَ مِنْ أَفْلَحَ متعدّياً. يقال: أَفْلَحَهُ أي: أصاره إلى الفلاح، فيكون «أَفْلَحَ» مستعملاً لازماً ومتعدّياً. وقرأ طلحة أيضاً «أَفْلَحَ» بفتح الهمزة واللام وضمّ الحاء. وتخريجها على أَنَّ الأصل «أَفْلَحُوا المؤمنون» بلحاق علامة جمع قبل الفاعل كلغة «أَكَلُونِي البراغيث» فيجيء فيها ما قَدَّمته في قوله: [أ/٦٥٢] «ثم عَمُوا وَصَمُوا كثيرٌ منهم»^(١) «وَأَسْرُوا النجوى» الذين ظَلَمُوا»^(٢) قال عيسى: «سمعتُ طلحةً يقرؤها. فقلتُ له: أتَلحن؟ قال: نعم كما لحن أصحابي» يعني اتَّبَعْتُهُمْ فيما قرأتُ به. فَإِنْ لَحَنُوا على سبيلِ فَرَضِ الْمُحَالِ فَأَنَا لَأَحَنُ تَبَعاً لَهُمْ. وهذا يدلُّ على شِدَّةِ اعتناء القدماءِ بالنَّقلِ وَضَبِّهِ خلافاً لمن يُغْلَطُ الرواةُ.

وقال ابن عطية^(٣): «وهي قراءةٌ مردودةٌ». قلت: ولا أدري كيف يَرُدُّونها مع ثبوتِ مِثْلِهَا في القرآن بإجماع وهما الآيتان المتقدمتان؟ وقال الزمخشري^(٤): «وعنه — أي عن طلحة — «أَفْلَحَ» بضمّةٍ بغير واو، اجتزاءً بها عنها كقوله»^(٥):

٣٤٠١- فَلَوْ أَنَّ الْأَطْيَا كَانَ حَوْلِي

وفيه نظرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَاوَ لَا تَثْبُتُ فِي مِثْلِ هَذَا دَرَجاً لَشَأْلاً يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، فَالْحَذْفُ هُنَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَكَيْفَ يَقُولُ اجْتِزَاءً عَنْهَا بِهَا؟ وَأَمَّا تَنْظِيرُهُ بِالْبَيْتِ

(١) الآية ٧١ من المائدة.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء.

(٣) المحرر ٢٢٢/١١.

(٤) الكشف ٢٥/٣.

(٥) تقدم برقم ٢١٢٦.

فليس بمطابق؛ لأنَّ حَذْفَهَا من الآية ضروريٌّ ومن البيت ضرورةٌ. وهذه الواو لا يظهر لفظها في الدُّرَج، بل يظهرُ في الوقفِ وفي الخطِّ.

وقد اختلف النُّقْلَةُ لقراءة طلحة: هل يُثْبِتُ للواو صورة؟ ففي كتاب ابن خالويه^(١) مكتوباً بواو بعد الحاء، وفي «اللوامح»: «وَحُذِفَتِ الواوُ بعد الحاءِ لالتقاءهما في الدُّرَج، وكانت الكتابةُ عليها محمولةً على الوصلِ نحو: «وَيَمَحُ اللَّهُ الباطلَ»^(٢). قلت: ومنه «سَنَدُّعُ الزَّبَانِيَّة»^(٣)، «صَالِرُ الْجَحِيم»^(٤).

و«قد» هنا للتوقُّع. قال الزمخشري^(٥): «قد: نقيضةٌ لَمَّا»، هي تُثْبِتُ المتوقَّع و«لَمَّا» تنفيه، ولا شك أن المؤمنين كانوا متوقِّعين لهذه البشارة، وهي للإخبار بنباتِ الفلاحِ لهم فحُوطبوا بما دَلَّ على ثباتِ ما تَوَقَّعوه.

آ. (٢) قوله: ﴿فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾: الجارُّ متعلِّقٌ بما بعده وَقَدَّْمُ للاهتمام، وَحَسَنَهُ كَوْنُ متعلِّقِهِ فاصلةً، وكذلك فيما بعده مِنْ أخواتِهِ. وَأُضِيفَتِ الصلاةُ إِلَيْهِمْ لأنهم هم الْمُتَنَفِّعُونَ بِهَا، والمُصَلِّى لَهُ غَنِيٌّ عَنْهَا، فلذلك أُضِيفَتِ إِلَيْهِمْ دُونَهُ.

آ. (٤) قوله: ﴿لِلزَّكَاةِ﴾: اللامُ مزيدةٌ في المفعولِ لتقدُّمِهِ على عامِلِهِ ولكونه فرعاً. والزكاةُ في الأصلِ مصدرٌ، وَيُطْلَقُ على القَدْرِ المُخْرَجِ من

(١) الشواذ له ٩٧.

(٢) الآية ٢٤ من الشورى وقد حُذِفَتِ الواو من الرسم اتباعاً للفظ، حيث إن الواو تحذف لالتقاء الساكنين في الدرَج.

(٣) الآية ١٨ من العلق.

(٤) الآية ١٦٣ من الصافات.

(٥) الكشف ٢٥/٣.

الأعيان. قال الزمخشري^(١): «اسم مشترك بين عَيْنٍ وَمَعْنَى، فالعين: القدر الذي يُخْرِجُهُ الْمُزَكِّي مِنَ النَّصَابِ، والمعنى: فِعْلُ الْمُزَكِّي، وهو الذي أَرَادَهُ اللهُ فَجَعَلَ الْمُزَكِّينَ فَاعِلِينَ لَهُ، وَلَا يَسُوغُ فِيهِ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مُصَدِّرٍ إِلَّا يُعَبِّرُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ. وَيُقَالُ لِمُحَدِّثِهِ فَاعِلٌ. تقول للضارب: فاعِلُ الضَرْبِ، وللقاتل فاعِلُ القَتْلِ، وللمزكِّي فاعِلُ التَّزْكِيَةِ، وعلى هذا الكلام كله: والتحقيق في هذا أنك تقول في جميع الحوادث: مَنْ فاعِلُهَا؟ فيقال لك: الله أو بعضُ الخَلْق. ولم تمتنع الزكاة الدالة على العين أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا [فاعِلون]^(٢) لخروجها مِنْ صَحَةٍ أَنْ يَتَنَاوَلَهَا الفاعِلُ، ولكن لِأَنَّ الخَلْقَ ليسوا بفاعليها. وقد أَشَدُّوا لَأُمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ^(٣)»:

٣٤٠٢- الْمُطْعِمُونَ الطَّعَامَ فِي السَّنَةِ الـ

أَزْمَةٍ وَالْفَاعِلُونَ لِلزَّكَاةِ

ويجوز أن يراد بالزكاة العَيْنُ، وَيُقَدَّرُ مضافٌ محذوفٌ وهو الأداء، وَحُمِلَ البَيْتُ عَلَى هَذَا أَصَحُّ لِأَنَّهَا فِيهِ مَجْمُوعَةٌ. قلت: إنما أَحْوَجُ أَبَا الْقَاسِمِ إِلَى هَذَا أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ الزَّكَاةُ هُنَا الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْعَيْنَ لَقَالَ مُؤَدُّونَ، وَلَمْ يَقُلْ فَاعِلُونَ، فَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ لِعَدَمِ صَحَةِ تَنَاوُلِ فَاعِلٍ لَهَا، بَلْ لِأَنَّ الخَلْقَ ليسوا بفاعليها، وَإِنَّمَا جَعَلَ الزَّكَاةَ فِي بَيْتِ أُمِيَّةٍ أَعْيَانًا لِيَجْمَعَهَا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُجْمَعُ.

وناقشه الشيخ^(٤) فقال: «يجوز أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا وَإِنَّمَا جُمِعَ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ».

(١) الكشاف ٢٦/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) ديوانه ٣٤٥، والقرطبي ١٠٥/١٢.

(٤) البحر ٣٩٦/٦.

قوله: «إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ» فيه أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «حَافِظُونَ» على التضمين. يعني مُمَسِّكِينَ أَوْ قَاصِرِينَ. وكلاهما يتعدى بـ على. قال تعالى: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»^(١) الثاني: أن «على» بمعنى «مِنْ» أي: إِلَّا مِنْ أَزْوَاجِهِمْ. فـ «على» بمعنى «مِنْ»، كما جاءت «مِنْ» بمعنى «على» في قوله «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ»^(٢)، وإليه ذهب الفراء^(٣). الثالث: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ. قال الزمخشري^(٤): أي إِلَّا وَالَّذِينَ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ قَوَّامِينَ عَلَيْهِمْ. مِنْ قَوْلِكَ: كَانَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانَةٍ فَمَاتَ عَنْهَا، فُخِلَفَ عَلَيْهَا فُلَانٌ. ونظيره: كَانَ زَيْدٌ عَلَى الْبَصْرَةِ أَي: وَالْيَا عَلَيْهَا. ومنه قولهم: «ثَلَاثَةٌ»^(٥) تَحْتَ فُلَانٍ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَتِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا. الرابع: أنه متعلق بمحذوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ «غَيْرُ مَلُومِينَ». قال الزمخشري^(٦): «كَأَنَّهُ قِيلَ: يُلَامُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَي: يَلَامُونَ عَلَى كُلِّ مَبَاشِرٍ إِلَّا عَلَى مَا أُطْلِقَ لَهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ عَلَيْهِ». قلت: وإنما لم يَجْعَلْهُ متعلقاً بـ «ملومين» لوجهين. أحدهما: أَنْ مَا بَعْدَ «إِنْ» لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا. والثاني: أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَ الْمُضَافِ، وَلِفَسَادِ الْمَعْنَى أَيْضاً.

الخامس: أَنْ يُجْعَلَ صِلَةً لِحَافِظِينَ. قال الزمخشري^(٧): «مِنْ قَوْلِكَ: احْفَظْ عَلَيَّ عِنَانَ فَرَسِي»، على تضمينه معنى النفي كما ضَمَّنَ قولهم: «نَشَدْتُكَ

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣١.

(٤) الكشف ٢٦/٣.

(٥) الأصل: «فلان» وهو سهو؛ والتصحيح من الكشف والأولى: ثلاث.

(٦) الكشف ٢٦/٣.

(٧) الكشف ٢٦/٣.

بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ» معنى : ما طَلَبْتُ منك إِلَّا فَعَلْتَكَ . يعني : أَنْ صَوَّرْتَهُ إِبْرَاهِيمَ وَمَعْنَاهُ نَفِيٌّ .

قال الشيخ ^(١) بعدما ذَكَرْتَهُ عن الزمخشري : «وهذه وجوه متكلفَة ظاهرة فيها العُجْمَة» قلت : وأَيُّ عُجْمَةٍ فِي ذَلِكَ؟ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ ^(٢) جَعَلَهَا مُتَعَلِّقَةً بِـ «حَافِظُونَ» عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّضْمِينِ . وَهَذَا لَا يَصِحُّ لَهُ إِلَّا بِأَنْ يَرْتَكِبَ وَجْهًا مِنْهَا : وَهُوَ التَّأْوِيلُ بِالنَّفْيِ كـ «نَشَدْتُكَ اللَّهَ» لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ .

السادس : قال أبو البقاء ^(٣) : «فِي مَوْضِعٍ نَصَبِ بـ حَافِظُونَ» عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : صَانُوها عَنْ كُلِّ فَرْجٍ إِلَّا عَنْ فُرُوجِ أَزْوَاجِهِمْ . قلت : وَفِيهِ شَيْئَانِ ، أَحَدُهُمَا : تَضْمِينُ «حَافِظُونَ» مَعْنَى صَانُوا ، وَتَضْمِينُ «عَلَى» مَعْنَى «عَنْ» .

قوله : «أَوْ مَا مَلَكَتْ» «مَا» بِمَعْنَى السَّلَاطِي . وَفِي وَقْعِهَا عَلَى الْعُقُلَاءِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْأَنْوَاعِ كَقَوْلِهِ : «فَانكِحُوا مَا طَابَ» أَي : أَنْوَاعَ . وَالثَّانِي : قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٤) : «أُرِيدَ مِنْ جِنْسِ الْعُقُلَاءِ مَا يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِ الْعُقُلَاءِ وَهُمْ الْإِنَاثُ» . قَالَ الشَّيْخُ ^(٥) : «وَقَوْلُهُ : «وَهُمْ» لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «هُمْ» مُخْتَصٌّ بِالذَّكَورِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : «وَهُوَ» عَلَى لَفْظِ «مَا» . أَوْ «وَهُنَّ»

(١) البحر ٣٩٦/٦ .

(٢) قال أبو حيان : «وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ . ضَمَّنَ «حَافِظُونَ» مَعْنَى «مُسْكُون» أَوْ «قَاصِرُونَ» ، وَكِلَاهُمَا يَتَعَدَّى بِـ عَلَى» .

(٣) الإملاء ١٤٦/٢ .

(٤) الكشف ٢٦/٣ .

(٥) البحر ٣٩٦/٦ .

على معنى «ما» قلت: والجواب عنه: أن الضمير عائد على العقلاء، فقوله «وهم» أي: والعقلاء الإناث.

آ. (٨) قوله: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾: قرأ^(١) ابن كثير هنا وفي «سأل»^(٢) لأماناتهم بالتوحيد. والباقون بالجمع. وهما في المعنى واحد؛ إذ المراد العموم والجمع أوفق. والأمانة في الأصل مصدر، ويُطلق على الشيء المؤمن عليه كقوله: «أَنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها»^(٣) «وَتُخَوَّنُوا أماناتِكُمْ»^(٤) وإنما يؤدَّى ويُخَانَ الأعيان لا المعاني، كذا قال الزمخشري^(٥). أمّا ما ذكره من الآيتين فمُسَلَّم. وأمّا هذه الآية الكريمة فتحتمل المصدر، وتحتمل العين.

وقرأ^(٦) الأخوان «على صلاتهم» بالتوحيد. والباقون «صَلَّواتهم» بالجمع. وليس في المعارج خلاف^(٧). والإفراد والجمع كما تقدّم في «أماناتهم» و«أماناتهم». قال الزمخشري^(٨): «فإن قلت: كيف كرّر ذكر الصلاة أولاً»^(٩) وآخر؟ قلت: هما ذكران مختلفان، وليس بتكرير، وُصِفُوا أولاً بالخشوع في صلاتهم، وآخرًا بالمحافظة عليها. ثم قال: «وأيضاً فقد وُحِّدَتْ أولاً لِيُفَادَ الخُشُوعُ في جنس الصلاة أي صلاة كانت، وُجِّعَتْ آخرًا لَتُفَادَ المحافظةُ على أعدادِها، وهي الصلوات الخمسُ والوترُ والسُنَنُ الراتبَةُ».

(١) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٣، والنشر ٣٢٨/٢، والبحر ٣٩٧/٦.

(٢) وهي الآية ٣٢ من المعارج. وانظر: السبعة ٦٥١.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٧ من الأنفال.

(٥) الكشف ٢٧/٢.

(٦) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٢، والنشر ٣٢٨/٢، والبحر ٣٩٧/٦.

(٧) الآية ٣٤ «والذين هم على صلاتهم يُحافظون».

(٨) الكشف ٢٧/٢.

(٩) في الآية ٢، والآية ٩.

- المؤمنون -

قلت: وهذا إنما يَنْجُهُ في قراءة غير الأخوين. وأما الأخوان فإنهما أُفِرِدَا أولاً وآخرأ. على أن الزمخشري قد حَكَى الخلاف^(١) في جَمْع الصلاة الثانية وإفرادها بالنسبة إلى القراءة.

آ. (١١) قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً مقدرة: إما من الفاعل بـ «يَرُثُونَ»، وإما من مفعوله؛ إذ فيها ذَكَرَ كل منهما.

آ. (١٢) قوله: ﴿مِنْ سُلَالَةٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أن يتعلّق بـ خَلَقْنَا و«مِنْ» لا بتداء الغاية. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الإنسان. والسُّلَالَةُ: فُعَالَةٌ. وهو بناءٌ يَذُلُّ على القِلَّة كالقَلَامَةِ. وهي مِنْ سَلَلْتُ الشيءَ من الشيء أي استخرَجْتَه منه، ومنه قولهم: هو سُلَالَةٌ أبيه كأنه أنسلَّ مِنْ ظَهْرِهِ وأنشِد^(٢):

٣٤٠٣- فجاءت به عَضَبُ الأديمِ غَضَنْفَرًا
سُلَالَةً فَرَجٍ كان غيرَ حَصِينٍ

وقال أمية بن أبي الصلت^(٣):

٣٤٠٤- خَلَقَ الْبَرِيَّةَ مِنْ سُلَالَةٍ مُنَيْنٍ
ولاسي السُّلَالَةُ كُلُّهَا سَنَعُودٌ

(١) الكشف ٢٧/٢.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه ٥١٩، واللسان (سلل) ومجاز القرآن ٥٦/٢.

(٣) الديوان ٣٧٨، والبحر ٣٩٣/٦.

/ وقال الزمخشري^(١) : «السُّلَالَةُ: الْخُلَاصَةُ لِأَنَّهَا تُسَلُّ مِنْ بَيْنِ الْكَدَرِ». [١/٦٥٣]
وهذه الجملة جوابُ قسمٍ محذوف. أي: والله لقد خَلَقْنَا. وَعُطِفَتْ عَلَى
الجملة قَبْلَهَا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسِبَةِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى لِمَا ذَكَرَ أَنَّ الْمُتَصِفِينَ بِتِلْكَ
الْأَوْصَافِ يَرِثُونَ الْفَرْدوسَ، فَتَضَمَّنَ ذِكْرَ الْمَعَادِ الْآخِرِيِّ، ذِكْرَ النِّشَاةِ الْأُولَى
لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى الْمَعَادِ، فَإِنَّ الْإِبْتِدَاءَ فِي الْعَادَةِ أَصْعَبُ مِنَ الْإِعَادَةِ كَقَوْلِهِ: «وَهُوَ
أَهْوَنُ عَلَيْهِ»^(٢). وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَطِيَّةٍ^(٣): «هَذَا إِبْتِدَاءٌ كَلَامٍ، وَالْوَاوُ
فِي أَوَّلِهِ عَاطِفَةٌ جُمْلَةً كَلَامٍ عَلَى جُمْلَةٍ كَلَامٍ، وَإِنْ تَبَايَنَتَا فِي الْمَعْنَى» لِأَنِّي
قَدَّمْتُ لَكَ وَجْهَ الْمُنَاسِبَةِ.

قوله: «مِنْ طَيْنٍ» فِي «مِنْ» وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِبِتْدَاءِ الْغَايَةِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ «مِنْ»
و «مِنْ»؟ قُلْتَ: الْأَوَّلَى لِلْإِبْتِدَاءِ، وَالثَّانِيَةُ لِلْبَيَانِ كَقَوْلِهِ: «مِنْ الْأَوْتَانِ»^(٥). قَالَ
الشَّيْخُ^(٦): «وَلَا تَكُونُ لِلْبَيَانِ؛ إِلَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ السُّلَالَةَ هِيَ الطَّيْنُ. أَمَّا إِذَا قُلْنَا:
إِنَّهُ مِنْ أَنْبِلٍ مِنَ الطَّيْنِ فَ «مِنْ» لِبِتْدَاءِ الْغَايَةِ».

وَفِيمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ «مِنْ» هَذِهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ إِذْ هِيَ
صِفَةٌ لـ «سُلَالَةٍ». الثَّانِي: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ «سُلَالَةٍ»؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى مَسْلُولَةٍ.
الثَّالِثُ: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِـ «خَلَقْنَا» لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلَى، إِذَا قُلْنَا: إِنَّ السُّلَالَةَ هِيَ
نَفْسُ الطَّيْنِ.

(١) الْكَشَافُ ٢٧/٣.

(٢) الْآيَةُ ٢٧ مِنَ الرُّومِ.

(٣) الْمَحَرَّرُ ٢٢٣/١١.

(٤) الْكَشَافُ ٢٧/٣.

(٥) «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْتَانِ» الْآيَةُ ٣٠ مِنَ الْحَجِّ.

(٦) الْبَحْرُ ٣٩٨/٦.

آ. (١٣) قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾: في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه يعودُ للإنسان. فإن أُريدَ غيرُ آدمَ فواضحٌ، ويكونُ خَلْقُهُ مِنْ سُلَالَةِ الطينِ خَلَقَ أَصْلَهُ وهو آدمُ، فيكونُ على حَذْفِ مضافٍ. وإن كان المرادُ به آدمُ فيكونُ الضميرُ عائداً على نَسْلِهِ أي: جَعَلْنَا نَسْلَهُ فهو على حَذْفِ مضافٍ أيضاً. أو عاد الضميرُ على الإنسانِ اللائقِ به ذلك، وهو نَسْلُ آدمَ، فلفظُ الإنسانِ من حيث هو صالحٌ للأصلِ والفرعِ، ويعودُ كلُّ شيءٍ لِمَا يليقُ به. وإليه نحا الزمخشري^(١).

قوله: «في قرارٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالجعلِ، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «نُطْفَةٍ». والقرار: المستقرُّ وهو موضعُ الاستقرارِ. والمرادُ بها الرَّجْمُ. ووُصِفَتْ بِـ «مَكِينٍ» لمكانةِ التي هي صفةُ المُستقرِّ فيها، لأحدٍ معنيين: إمَّا على المجازِ كطريقِ سائرٍ، وإنما السائرُ مَنْ فيه. وإمَّا لمكانتها في نفسها لأنها تمكَّنَتْ بحيث هي وأُحرِزَتْ.

آ. (١٤) قوله: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾: وما بعدها. ضَمَّنَ «خَلَقَ» معنى جَعَلَ التصيرية فتعدَّتْ لاثنين كما تَضَمَّنَ جَعَلَ معنى خَلَقَ فيتعدَّى لواحدٍ نحو: «وجعل الظلمات والنور»^(٢).

قوله: «عِظَامًا» قرأ العامةُ «عِظَامًا» و«العظام» بالجمع فيهما. وابن^(٣) عامر وأبو بكر عن عاصم «عَظْمًا» و«العظم» بالإفراد فيهما. والسُّلَمي والأعرج والأعمش بإفرادِ الأولِ وجمعِ الثاني. وأبو رجاء ومجاهد وإبراهيم ابن

(٢) الآية ١ من الأنعام.

(١) الكشف ٢٧/٣.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٤، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٨، والبحر ٣٩٨/٦،

والحجة ٤٨٤.

— المؤمنون —

أبي بكر^(١) بجمع الأول وإفراد الثاني عكس ما قبله . فالجمع على الأصل لأنه مطابق لما يُراد به ، والإفراد للجنس كقوله : «وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي»^(٢) . وقال الزمخشري^(٣) : «وَضَعَ الواحدَ موضعَ الجمعِ لزوالِ اللَّبْسِ لأنَّ الإنسانَ ذو عظامٍ كثيرةٍ» . قال الشيخ^(٤) : «هذا عند سيبويه»^(٥) وأصحابه لا يجوز إلا في ضرورة وأنشدوا^(٦) :

٣٤٠٥ — كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

.....

وإن كان معلوماً أن كل واحد له بطنٌ . قلت : ومثله^(٧) :

٣٤٠٦ — لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا
فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا
يريد : في خلوقكم . ومثله قول الآخر^(٨) :

٣٤٠٧ — بِهَا جِيفُ الْحَسْرِ فَأَمَّا عِظَامُهَا
فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ

(١) إبراهيم بن أبي بكر المكي سمع طاوساً ، وسمع عنه ابن جريج ، صدوق أو هو الأنصاري المدني روى عنه ابن جريج ، حديثه في مصنف عبد الرزاق ولم تذكر وفاتهما . انظر : تهذيب التهذيب ١/١١١ .

(٢) الآية ٤ من مريم .

(٣) الكشف ٢٧/٣ .

(٤) البحر ٣٩٨/٦ .

(٥) الكتاب ١/١٠٨ — ١٠٩ .

(٦) تقدم برقم ١٥٣ .

(٧) تقدم برقم ١٥٥ .

(٨) تقدم برقم ١٥٤ .

يريد: جلودها، ومنه «وعلى سَمْعِهِمْ»^(١) وقد تقدّم طَرَفٌ مِنْ هَذَا^(٢).
قوله: «أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه بدلٌ مِنَ الْجَلَالَةِ.
الثاني: أنه نعتٌ لِلْجَلَالَةِ وهو أَوْلَى مِمَّا قَبْلَهُ؛ لأنَّ البَدَلَ بِالمَشْتَقِّ يَقْلُ.
الثالث: أن يكونَ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مضمِرٍ أي: هو أَحْسَنُ. والأصلُ عَدَمُ الإِضْمَارِ.
وقد مَنَعَ أبو البقاء^(٣) أن يكونَ وصفاً قال: «لأنه نكرةٌ وإنَّ أَضِيفَ لِمَعْرِفَةٍ؛ لأنَّ
المُضَافَ إِلَيْهِ عَوَظٌ مِنْ «مِنْ» وهكذا جميعُ أَفْعَلٍ مِنْكَ». قلت: وهذا بناءٌ مِنْهُ
على أحدِ القولين في أَفْعَلٍ التَّفْضِيلِ إذا أَضِيفَ: هل إِضَافَتُهُ مُحْضَةٌ أَمْ لَا؟
والصَّحِيحُ الأولُ.

والخالقين أي: المقدّرين كقول زهير^(٤):

٣٤٠٨ - وَلَانتَ تَفَرِّي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ

ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفَرِّي

[٦٥٣/ب] / وَالْمَمِيزُ لِأَفْعَلٍ مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ أَي: أَحْسَنَ
الْخَالِقِينَ خَلْقاً أَي: الْمَقْدَّرِينَ تَقْدِيرًا كَقَوْلِهِ: «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ»^(٥) أَي: فِي
الْقِتَالِ. حُذِفَ الْمَأْذُونُ فِيهِ لِدَلَالَةِ الصَّلَةِ عَلَيْهِ.

آ. (١٥) قوله: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾: أَي: بَعْدَمَا ذُكِرَ، وَلِذَلِكَ أُفْرِدَ
اسمُ الإِشَارَةِ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «لَمَيُّتُونَ»^(٦). وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ وَابْنُ

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٤/١.

(٣) الإملاء ١٤٨/٢.

(٤) تقدم برقم ٢٦١.

(٥) الآية ٣٩ من الحج.

(٦) البحر ٣٩٩/٦، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٢/٢.

— المؤمنون —

محيصن «لَمَائِتُونَ» والفرق بينهما: أَنَّ المَيِّتَ يدلُّ على الثبوت والاستقرار، والمائت على الحدوث كضيق وضائق، وفريح وفارح. فيقال لِمَنْ سيموت: مَيِّت وماتت، ولمن مات: مَيِّت فقط دون مائت لاستقرار الصفة وثبوتها وسيأتي مثله في الزمر إن شاء الله تعالى، فإن قيل: الموت لم يَخْتَلَفْ فيه اثنان، وكم مِنْ مخالفٍ في البعثِ فليَمَ أَكْثَرُ الْمُجْمَعِ عليه أبلغ تأكيد، وترك المختلف فيه من تلك المبالغة في التأكيد؟ فالجواب^(١): أَنَّ البعثَ لَمَّا تظاهرت أدلته وتضافرت أبرَزَ في صورة المُجْمَعِ عليه المستغني عن ذلك، وأنهم لَمَّا لم يعملوا للموت ولم يهتموا بأموره نُزِّلوا منزلة مَنْ يُنكره فأبرزهم في صورة المُنْكَرِ الذي استبعدوه كلَّ استبعادٍ.

وكان الشيخ^(٢)، سئل عن ذلك^(٣). فأجاب بأن اللامَ غالباً تُخَلِّصُ المضارعَ للحال، ولا يمكنُ دخولُها في «تُبْعَثُونَ» لأنه مخلصٌ للاستقبال لعمله في الظرف المستقبل. واعترض على نفسه بقوله: «وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بينهم يومَ القيامةِ»^(٤)، فإنَّ اللامَ دَخَلَتْ على المضارعِ العاملِ في ظرفٍ مستقبلٍ وهو يومُ القيامةِ. وأجاب بأنه خَرَجَ هذا بقوله «غالباً» أو بأنَّ العاملَ في يومِ القيامةِ مقدَّرٌ، وفيه نظرٌ لا يخفى؛ إذ فيه تهيئةُ العاملِ للعملِ وقُطْعُهُ عنه.

و «بعد ذلك» متعلقٌ بـ «مَيِّتُونَ» ولا تَمْنَعُ لَامُ الابتداءِ من ذلك.

آ. (١٨) قوله: ﴿عَلَى ذَهَابٍ بِهِ﴾: «على ذهابٍ» متعلقٌ بـ «لَقَادِرُونَ» واللامُ — كما تقدَّم — غيرُ مانعةٍ من ذلك، و «به» متعلقٌ بـ «ذَهَابٍ»

(١) انظر: البحر ٣٩٩/٦.

(٢) البحر ٣٩٩/٦.

(٣) السؤال: لِمَ دخلت اللام في قوله لميتون، ولم تدخل في تبعثون؟

(٤) الآية ١٢٤ من النحل.

وهي مرادفة للهمزة كهي في «لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ»^(١) أي على إذهابه.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَشَجَرَةً﴾: عطف على «جَنَاتٍ». وقرأ^(٢) نافع وابن كثير وأبو عمرو «سِيناء» بكسر السين. والباقون بفتحها. والأعمش كذلك إلا أنه قَصَرَهَا. فأما القراءة الأولى فالهمزة فيها ليست للتأنيث؛ إذ ليس في الكلام فعلاء بكسر الأول، وهمزته للتأنيث، بل للإلحاق كـ «سِرْدَاح»^(٣) و«قِرْطَاس» فهي كِعْلَبَاء^(٤) فتكون الهمزة منقلبة عن ياء أو واو؛ لأن الإلحاق يكون بهما، فلما وقع حرف العلة متطرفاً بعد ألف زائدة قُلبَتِ همزة كِرْدَاء وكِسَاء، قال الفارسي^(٥): «وهي الياء التي ظهرت في «دِرْحَايَة». والدَّرْحَايَة: الرجل القصير السمين».

وجعل أبو البقاء^(٦) هذه الهمزة أصلية فقال: «والهمزة على هذا^(٧) أصل مثل «جَمَلًا» وليست للتأنيث إذ ليس في الكلام مثل [جَمَرَاء واليَاء^(٨) أصل إذ ليس في الكلام «سَنَا»^(٩) يعني: مادة سين ونون وهمزة. وهذا مخالف لما تقدم من كونها بدلاً من زائد ملحق بالأصل. على أن كلامه محتمل للتأويل إلى ما تقدم، وعلى هذا فَمُنْعُ الصرفِ للتعريف والتأنيث؛ لأنها اسم بُقْعَةٍ بعينها،

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) السبعة ٤٤٤، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٩، والحجة ٤٨٤، والبحر ٤٠٠/٦.

(٣) السرداح: الناقة الطويلة.

(٤) العلباء: عصب عنق البعير.

(٥) الحجة (خ) ٢٢/٤.

(٦) الإملاء ١٤٨/٢.

(٧) على قراءة كسر السين. والحملاق: ما غطت الجفون من بياض المقلة.

(٨) لعله: والهمزة أصل.

(٩) ما بين معقوفتين لم يرد في مطبوعة الإملاء. في الإملاء «إذ ليس في الكلام مثل سِيناء».

وقيل: للتعريف والعُجْمة، قال بعضهم: والصحيحُ أن «سِيناء» اسمٌ أعجمي نَطَقَتْ به العربُ فاختلَفَتْ فيه لغاتها فقالوا: سِيناء كَحَمراءَ وصَفراءَ، وسِيناء كَعِلْباءَ وجرْباءَ وسِينين كَحِذْيَدٍ^(١) وزَحْلِيلَ، والحِذْيَدُ: الفحلُ والخَصِيُّ أيضاً، فهو من الأضداد، وهو أيضاً رأسُ الجبلِ المرتفع، والزَحْلِيلُ: المُنْتَحِي مِنْ رَحْلٍ إِذَا تَنَحَّى^(٢).

وقال الزمخشري^(٣): «طُورُ سِيناءَ وطور سِينين: لا يخلو: إمَّا أن يُضَافَ فيه الطورُ إلى بقعة اسمها سِيناء، وسِينون، وإمَّا أن يكونَ اسماً للجبلِ مركباً مِنْ مضافٍ ومضافٍ إليه كأمريء القيس ويعلبك، فيمنَ أضاف. فَمَنْ كَسَرَ سِينَ «سِيناء» فقد مَنَعَ الصرفَ للتعريف والعجْمة، أو التأنِيثِ، لأنها بقعة وفِعْلاء لا تكون ألفه للتأنِيث كَعِلْباءَ وجرْباءَ. قلت: وكونَ ألفِ فِعْلاء بالكسر ليست للتأنِيث هو قولُ أهلِ البصرة، وأمَّا الكوفيون فعندهم أن ألفها تكون للتأنِيث، فهي عندهم ممنوعةٌ للتأنِيث اللازم كحمراء وبابها. وكسرُ السين من «سِيناء» لغةٌ كِنانة.

وأمَّا القراءة الثانية^(٤) فالفُها للتأنِيث، فَمَنَعَ الصرف واضحٌ. قال أبو البقاء^(٥): «وهمزتهُ للتأنِيث إذ ليس في الكلامِ فَعْلَال بالفتح. وما حكى الفراء^(٦) مِنْ قولهم: «ناقةٌ فيها خَزْعَال»^(٧) لا يَثْبُتُ، وإنْ ثبت فهو شاذٌّ لا يُحْمَلُ عليه».

(١) انظر: الأضداد للأنباري ٥٩.

(٢) انظر: اللسان (زحل).

(٣) الكشف ٢٩/٣.

(٤) وهي فتح السين.

(٥) الإملاء ١٤٨/٢.

(٦) انظر: اللسان (خَزْعَل).

(٧) وهي الناقة بها ظَلْع. وفي اللسان (خزعل): «وزاد ثعلب قَهْقَار، وزاد أبو مالك قَسْطَال».

— المؤمنين —

وقد وَهَمَ بعضهم فجعل «سيناء» مشتقة من السَّنا وهو الضوء، ولا يصح ذلك لوجهين أحدهما: أنه ليس عربيّ الوَضْع. نَصُّوا على ذلك كما / تقدم، الثاني: أنا — وإن سلمنا أنه عربيّ الوَضْع، لكنّ المادتان مختلفتان، فإنَّ عَيْنَ «السَّنا» نونٌ وعَيْنَ «سيناء» ياء. كذا قال بعضهم. وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: لا نُسلم أن عينَ «سيناء» ياء، بل هي عينُها نونٌ وياؤها مزيدة، وهمزُها منقلبة عن واوٍ كما قُلبت السَّنا، ووزنها حينئذٍ فيعال، وفيعال موجودٌ في كلامهم كمَيْلاع^(١) وقَيْتال مصدرٌ قاتل.

قوله «تَنَبَّتْ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو، «تَنَبَّتْ» بضمّ التاء وكسر الباء. والباقون بفتح التاء وضمّ الباء. فأما الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن «أَنَبَّتْ» بمعنى نَبَّتْ فهو مما اتَّفَقَ فيه فَعَلَ وأَفْعَلَ وأنشدوا لزهير^(٣):

٣٤٠٩ — رأيت ذوي الحاجات عند بيوتهم
قَطِيناً لها حتى إذا أَنَبَّتَ البقلُ

أي: نبت، وأنكره الأصمعي. الثاني: أن الهمزة للتعدية، والمفعول محذوف لفهم المعنى أي: تَنَبَّتْ ثمرها أو جَنّاها. و«بالدهن» أي: ملتسماً بالدهن. الثالث: أن الباء مزيدة في المفعول به كهي في «ولا تَلْقُوا بأيديكم»^(٤) وقول الشاعر^(٥):

(١) الميلاع: الناقة السريعة. وانظر: اللسان (ملع).

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٥، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٩، والبحر ٤٠١/٦، والمحتسب ٨٧/٢.

(٣) تقدم برقم ٢٩٦٦.

(٤) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٥) تقدم برقم ٧٤٧.

..... ٣٤١٠ -

سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وقول الآخر^(١):

٣٤١١ - نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

وأما القراءة الأخرى فواضحة، والباء للحال من الفاعل أي: ملتبسةً بالذهن، يعني: وفيها الدهن.

وقرأ الحسن والزهري وابن هرmez «تُنَبَّتُ» مبنياً للمفعول، مِنْ أَنْبَتَهَا الله. و«بالذهن» حالٌ من القائم مقام الفاعل أي: ملتبسةً بالذهن.

وقرأ^(٢) زر بن حبیش «تُنَبَّتُ الدُّهْنُ» مِنْ أَنْبَتَ، وسقوطُ الباء هنا يدلُّ على زيادتها في قراءة مَنْ أَنْبَتَهَا. والأشهب وسليمان بن عبد الملك^(٣) «بالذهان» وهو جمع دُهْن كَرُمَح وِرْمَاح. وأما قراءة أَبِي «تُثْمِرُ»، وعبد الله «تُخْرِجُ» فتفسيرٌ لا قراءة لمخالفة السواد.

والدُّهْنُ: عُصَارَةٌ مَا فِيهِ دَسَمٌ. والدُّهْنُ بِالْفَتْحِ الْمَسْحُ بِالْدُّهْنِ مُصَدَّرٌ دَهَنَ يَدُهْنُ، وَالْمُدَاهَنَةُ مِنْ ذَلِكَ؛ كَأَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى صَاحِبِهِ لِيَقْرَ خَاطِرُهُ.

(١) البيت للناطقة الجعدي، وقبلة:

نحن بنو جَعْفَةَ أَرِيَابِ الْفَلَجِ
نحن مَنَعْنَا سَيْلَهُ حَتَّى اغْتَلَجَ

وهو في ديوانه ٢١٥، والخزانة ١٥٩/٤، والمغني ١٤٧، الفلج: موضع.

(٢) انظر في قراءات: «بالذهن» القرطبي ١١٦/١٢، والبحر ٤٠١/٦.

(٣) سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي، معروف بالتدين والغزو، توفي سنة ٩٩.

انظر: سير أعلام النبلاء ١١١/٥.

- المؤمنون -

قوله: «وَصَبِغٌ» العامة على الجرّ نسقاً على «بالدُّهن». والأعمش^(١) «وصبغاً» بالنصب نسقاً على موضع «بالدُّهن» كقراءة «وَأَرْجَلُكُمْ»^(٢) في أحد محتملاته، وعامر بن عبد الله^(٣) «وصباغ» بالألف، وكانت هذه القراءة مناسبة لقراءة مَنْ قرأ «بالدَّهان». والصَّبِغ والصَّبَاغ كالذَّبْغ والذَّبَاغ وهو اسم ما يُفعل به. و«للاكلين» صفة.

أ. (٢١) قوله: ﴿تَسْقِيكُمْ﴾: قد ذكر ما فيه في النحل^(٤)، وقرئ^(٥) «تَسْقِيكُمْ» بالتاء مِنْ فوقُ أي: أي: الأنعام.

أ. (٣٠) قوله: ﴿مُنْزَلاً مُبَارَكاً﴾: قرأ^(٦) أبو بكر بفتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضم الميم وفتح الزاي. والمُنْزِل والمُنْزَل كل منهما يحتملُ أَنْ يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإنزالُ والتُّزُول، وأن يكونَ اسمَ مكانٍ للتزولِ والإنزالِ، إلّا أنَّ القياسَ «مُنْزَلاً» بالضم والفتح^(٧) لقوله «أَنْزَلْنِي»، وأما الفتح والكسر^(٨) فعلى ثيابة مصدرٍ الثلاثي مناب مصدرٍ الرباعي كقوله «أَنْبَيْتُكُمْ

(١) انظر: في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٨٣، البحر ٦/٤٠١، والقرطبي ١٢/١١٦.

(٢) الآية ٦ من المائدة وانظر: الدر المصون ٤/٢٠٩ وهي قراءة نافع وحفص والكسائي وابن عامر.

(٣) عامر بن عبد الله أبو عبد الله العنبري، أدرك عثمان وابن مسعود وجماعة من الصحابة، توفي في خلافة عثمان وقد جهز إلى الشام فمات بها، انظر: طبقات القراء ١/٣٥٠.

(٤) الآية ٦٦، وانظر: الدر المصون ٧/٢٥١.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/١٨٦، والمحتسب ٢/٩٠، والنشر ٢/٣٠٤.

(٦) السبعة ٤٤٥، والنشر ٢/٢٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠٢، والحجة ٤٨٦.

(٧) بضم الميم وفتح الزاي.

(٨) بفتح الميم وكسر الزاي.

— المؤمنين —

من الأرض نباتاً»^(١)، وقد تقدم نظيره^(٢) في مَدْخَل ومَدْخَل في سورة النساء.

و «إِنْ» في قوله «وإِنْ كُنَّا» مخففة، واللام فارقة. وقيل «إِنْ» نافية، واللام بمعنى «إِلَّا»، وقد تقدم ذلك غير مرة.

آ. (٣٢) قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ﴾: قال الزمخشري^(٣): «فَإِنْ قُلْتُ: حَقٌّ «أَرْسَلَ» أَنْ يَتَعَدَّى بِـ «إِلَى» كَأَخَوَاتِهِ الَّتِي هِيَ: وَجْهٌ وَأَنْفَذَ وَبَعَثَ، فَمَا بِالْه عُدِّي فِي الْقُرْآنِ بِـ إِلَى تَارَةً وَبِـ فِي أُخْرَى كَقَوْلِهِ «كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ»^(٤)؟ قلت: لَمْ يُعَدَّ بِـ «فِي» كَمَا عُدِّي بِـ «إِلَى» وَلَمْ يَجْعَلْهُ صَلَةً مِثْلَهُ، وَلَكِنْ الْأُمَّةُ أَوْ الْقَرْيَةُ جُعِلَتْ مَوْضِعاً لِلْإِسْأَلِ كَقَوْلِ رُؤْبَةٍ^(٥):

٣٤١٢— أَرْسَلْتُ فِيهَا مُضْعَباً ذَا إِقْحَامٍ

وقد جاء «بعث» على ذلك كقوله تعالى: «وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا»^(٦).

قوله: «أَنِ اعْبُدُوا» يجوز أَنْ تَكُونَ الْمَصْدَرِيَّةُ أَي: أَرْسَلْنَاهُ بِأَنْ اعْبُدُوا أَي: بِقَوْلِهِ اعْبُدُوا، وَأَنْ تَكُونَ مَفْسُورَةً.

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) الآية ٣١ من النساء وانظر: الدر المصون ٦٦٥/٣.

(٣) الكشف ٣١/٣.

(٤) الآية ٣٠ من الرعد.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشف ٥٣٢/٤، وبعده:

طَبَّأً فَفَقِيهًا بِذَوَاتِ الْأَبْلَامِ

وَالطَّبُّ: الْحَاقِقُ. وَالْأَبْلَامُ: الرَّحِمُ. لِأَنَّ مَنْ كَانَ حَاقِقًا بِجِرَاحَتِهَا كَانَ فِي

غَايَةِ الْحَذَاقَةِ.

(٦) الآية ٥١ من الفرقان.

قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: ذَكَرَ مَقَالَـَـةَ^(٢) هُودٍ فِي جَوَابِهِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَسُورَةِ هُودٍ، بَغِيرِ وَائٍ: «قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ»^(٣) «قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ»^(٤) وَهَـنَا^(٥) مَعَ الْوَائِ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا؟ قُلْتَ: الَّذِي بَغِيرِ وَائٍ عَلَى تَقْدِيرِ سَوَالِ سَائِلٍ: قَالَ: فَمَاذَا قِيلَ لَهُ؟ فَقِيلَ لَهُ: قَالُوا: كَيْتَ وَكَيْتَ. وَأَمَّا الَّذِي مَعَ الْوَائِ فَعَطْفٌ لِمَا قَالُوهُ عَلَى مَا قَالَهُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي الْحَصُولِ: هَذَا الْحَقُّ وَهَذَا الْبَاطِلُ، وَشَتَانُ مَا بَيْنَهُمَا.

[٦٥٤/ب] قُلْتَ: وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا جَوَابٌ بِنَفْسِ الْوَاقِعِ، وَالسَّوَالُ بَاقٍ؛ إِذَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: لِمَ لَا يُجْعَلُ هُنَا قَوْلُهُمْ أَيْضاً جَوَاباً لِسَوَالِ سَائِلٍ كَمَا فِي نَظِيرَتَيْهَا لَوْ عَكَسَ الْأَمْرُ؟

أ. (٣٣) قَوْلُهُ: «مَّا تَشْرَبُونَ»: أَي: مِنْهُ، فَحَذَفَ الْعَائِدَ لِاسْتِكْمَالِ شَرْوِطِهِ^(٦) وَهُوَ: اتِّحَادُ الْحَرْفِ وَالْمَتَعَلِّقِ، وَعَدَمُ قِيَامِهِ مَقَامَ مَرْفُوعٍ، وَعَدَمُ ضَمِيرٍ آخَرَ. هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى الَّذِي فَإِنْ جَعَلْتَهَا مُصَدِّراً لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى عَائِدٍ، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ وَاقِعاً مَوْجَعِ الْمَفْعُولِ أَي: مِنْ مَشْرُوبِكُمْ. وَقَالَ فِي التَّحْرِيرِ: «وَزَعَمَ الْفَرَاءُ^(٧) أَنَّ مَعْنَى «مَا تَشْرَبُونَ» عَلَى حَذْفِ أَي: تَشْرَبُونَ مِنْهُ.

(١) الكشاف ٣١/٢.

(٢) مطبوعة الكشاف: «مقام».

(٣) الآية ٦٦ من الأعراف.

(٤) الآية ٥٣ من هود. والآية في الأصل: «قَالُوا مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشِراً مِثْلَنَا» وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْكُشَافِ وَآيَةُ هُودٍ «فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشِراً مِثْلَنَا» وَلَيْسَ فِيهَا شَاهِدٌ لِمَا يَرِيدُهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

(٥) فِي الْآيَةِ ٣٣ مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ».

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٩٢/١.

(٧) معاني القرآن ٢٣٤/٢.

وهذا لا يجوز عند البصريين، ولا يحتاج إلى حذف البتة لأن «ما» إذا كانت مصدرية لم تحتج إلى عائِد، فإن جعلتها بمعنى الذي حذفت العائد، ولم يحتج إلى إضمار «من». يعني أنه يُقدَّر: تَشْرِبُونَهُ من غير حرف جرٍّ، وحينئذ تكون شروط الحذف أيضاً موجودة، ولكنه تَقَوَّتْ المقابلة إذ قوله «تأكلون منه» فيه تبعض، فَلَوْ قَدَّرْتَ هذا: تَشْرِبُونَهُ مِنْ غير «من» فَاتَتْ المقابلة. ثم إن قوله: «وهو لا يجوز عند البصريين» ممنوع بل هو جائز لوجود شروط الحذف.

آ. (٣٤) قوله: ﴿إِذَنْ﴾: قال الزمخشري^(١): «واقع في جزاء الشرط وجواب للذين قالوهم مِنْ قومهم». قال الشيخ^(٢): «وليس «إذن» واقعاً في جزاء الشرط بل واقعاً بين «إنكم» والخبر، و«إنكم» والخبر ليس جزاء للشرط، بل ذلك جملة جواب القسم المحذوف قبل «إن» الشرطية. ولو كانت «إنكم» والخبر جواباً للشرط، لَزِمَتِ الفاء في «إنكم»، بل لو كان بالفاء في تركيب غير القرآن لم يكن ذلك التركيب جائزاً إلا عند الفراء. والبصريون لا يُجيزونه. وهو عندهم خطأ».

قلت: يعني أنه إذا توالى شرط وقسم أُجيب سابقهما، والقسم هنا متقدّم فينبغي أن يُجاب ولا يجاب الشرط، ولو أُجيب الشرط لاختلَّت القاعدة إلا عند بعض الكوفيين، فإنه يُجيب الشرط وإن تأخر. وهو موجود في الشعر^(٣).

آ. (٣٥) قوله: ﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْتُمْ﴾: الآية في إعرابها ستة أوجه، أحدها: أن اسم «أن» الأولى مضاف لضمير الخطاب حذِفَ وأُقيم المضاف إليه مقامه، والخبر قوله: «إذا مِتُّم» و«أنَّكم مُخْرَجُونَ» تَكْرِيرٌ لـ «أن» الأولى للتأكيد والدلالة على المحذوف والمعنى: أن إخراجكم إذا مِتُّم وكُتِّم.

(١) الكشف ٣١/٣.

(٢) البحر ٤٠٤/٦.

(٣) انظر: المسألة في شرح الكافية الشافية ٨٨٨/٢.

الثاني: أن خبر «أن» الأولى هو «مُخْرَجُونَ»، وهو العامل في «إذا»، وكُرِّرَتِ الثانيةُ تأكيداً لما طال الفصل. وإليه ذهب الجرمي والمبرد^(١) والفراء^(٢).

الثالث: أن «أنكم مُخْرَجُونَ» مؤولٌ بمصدرٍ مرفوعٍ بفعلٍ محذوف، ذلك الفعل المحذوف هو جواب «إذا» الشرطية، وإذا الشرطية وجوابها المقدَّر خبر لـ «أنكم» الأولى، تقديره: يَحْدُثُ أنكم مُخْرَجُونَ.

الرابع: - كالثالث - في كونه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ، إلا أن هذا الفعل المقدَّر خبر لـ «أن» الأولى، وهو العامل في «إذا».

الخامس: أن خبر الأولى محذوفٌ لدلالة خبر الثانية عليه، تقديره: أنكم تَبْعُونَ، وهو العامل في الظرف، وأن الثانية وما في حيزها بدلٌ من الأولى، وهذا مذهبُ سيبويه^(٣).

السادس: أن «أنكم مُخْرَجُونَ» مبتدأ، وخبره الظرف مقدماً عليه، والجملة خبرٌ عن «أنكم» الأولى، والتقدير: أَيْعِدْكُمْ أنكم إخراجكم كائنٌ أو مستقرٌ وقت موتكم. ولا يجوز أن يكون العامل في «إذا» «مُخْرَجُونَ» على كلِّ قولٍ؛ لأن ما في حيز «أن» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها «وَمِمَّا» لأنه مضافٌ إليه، و«أنكم» وما في حيزه في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعد حذفِ الحرف، إذ الأصل: أَيْعِدْكُمْ بأنكم. ويجوز أن لا يُقدَّرَ حرفُ جرٍّ، فيكون في محلِّ نصبٍ فقط نحو: وَعَدْتُ زيدا خيراً.

(١) المقتضب ٢/٣٥٦ - ٣٥٧.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٤.

(٣) الكتاب ١/٤٦٧.

آ. (٣٦) قوله: ﴿هِيَاهُ هِيَاهُ﴾: اسمُ فعلٍ معناه: بَعُدْ،
وكرر للتوكيد، فليستِ المسألة من التنازع. قال جرير^(١):

٣٤١٣- فهِيَاهُ هِيَاهُ العَقِيقُ وأَهْلُهُ
وهِيَاهُ حِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُهُ

وَفَسَّرَهُ الزَّجَّاجُ^(٢) في ظاهرِ عبارته بالمصدرِ فقال: «البُعْدُ لِمَا تُوعِدُونَ،
أَوْ بَعْدُ لِمَا تُوعِدُونَ». فظاهرُها أَنَّهُ مصدرٌ بدليلِ عَطْفِ الفعلِ عليه. ويمكنُ أَنْ
يكونَ فُسْرُ المعنى فقط. و«هِيَاهُ» اسمُ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعلَ، وهنا قد جاء
ما ظاهرُهُ الفاعلُ مجروراً باللام: فمنهم مَنْ جعله على ظاهرِهِ وقال:
«ما تُوعِدُونَ» فاعلٌ به، وزِيدَتْ فيه اللامُ. التقديرُ: بَعْدُ بَعْدَ مَا تُوعِدُونَ. وهو
ضعيفٌ إذ لم يُعْهَدْ زيادَتُها في الفاعلِ. ومنهم مَنْ جَعَلَ الفاعلَ مضمراً لدلالةِ
الكلامِ عليه، فَقَدَّرَهُ أبو البقاء^(٣): «هِيَاهُ التصديقُ أو الصِّحَّةُ لِمَا تُوعِدُونَ». وقَدَّرَهُ
غَيْرُهُ: بَعْدُ إِخْرَاجُكُمْ، و«لِمَا تُوعِدُونَ» للبيان. قال/ الزمخشري^(٤): [أ/٦٥٥]
«لِبَيَانِ الْمُسْتَبْعَدِ مَا هُوَ بَعْدَ التَّصْوِيبِ بِكَلِمَةِ الْإِسْتِعَادِ؟ كَمَا جَاءَتْ اللَّامُ فِي
«هَيْتَ لَكَ»^(٥) لِبَيَانِ الْمُهَيَّيْتِ بِهِ». وقال الزجَّاجُ^(٦): «البُعْدُ لِمَا تُوعِدُونَ» فجعله
مبتدأً، والجارُّ بعده الخبرُ. قال الزمخشري^(٧): «فَإِنْ قُلْتَ: مَا تُوعِدُونَ هُوَ

(١) ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والهمع ١١١/٢، والدرر ١٤٥/٢.

(٢) معاني القرآن ١٣/٤.

(٣) الإملاء ١٤٩/٢.

(٤) الكشف ٣٢/٣.

(٥) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٦) معاني القرآن ١٣/٤.

(٧) الكشف ٣٢/٣.

المستبعد، وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَرْتَفِعَ بِـ «هِيَهَاتَ» كما ارتفع بقوله^(١) :
فَهِيَهَاتَ هِيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

فما هذه اللام؟ قلت: قال الزجاج^(٢) في تفسيره: «الْبُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ، أَوْ بُعْدُ لِمَا تُوَعَّدُونَ فَيَمْنُ نَوْنٌ فَتَزَلُّهُ مَنْزِلَةُ الْمَصْدَرِ». قال الشيخ^(٣): «وقولُ الزمخشري: فَمَنْ نَوْنُهُ نَزَلَهُ مَنْزِلَةُ الْمَصْدَرِ، ليس بواضحٍ، لأنهم قد نَوَّنُوا أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا إِذَا تَوَنَّتْ تَنَزَّلَتْ مَنْزِلَةُ الْمَصَادِرِ». قلت: الزمخشري لم يَقُلْ كَذَا، إِنَّمَا قَالَ فَيَمْنُ نَوْنٌ نَزَلَهُ مَنْزِلَةُ الْمَصْدَرِ لِأَجْلِ قَوْلِهِ: «أَوْ بُعْدُ» فالتنوينُ عِلَّةٌ لِتَقْدِيرِهِ إِيَّاهُ نَكْرَةً لَا لَكُونِهِ مُنْزَلًا مَنْزِلَةَ الْمَصْدَرِ؛ فَإِنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَا نَوَّنَ مِنْهَا نَكْرَةً، وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ: صَهْ وَصَهْ، تَقْدِيرُ الْأَوَّلِ بِالسَّكُوتِ، وَالثَّانِي بِسَكُوتِ مَا.

وقال ابن عطية^(٤): «طَوْرًا تَلِي الْفَاعِلَ دُونَ لَامٍ، تَقُولُ: هِيَهَاتَ مَجِيءُ زَيْدٍ أَيْ: بَعْدَ، وَأَحْيَانًا يَكُونُ الْفَاعِلُ مُحذُوفًا عِنْدَ اللَّامِ كَهَذِهِ الْآيَةِ. التَّقْدِيرُ: بَعْدَ الْوُجُودِ لِمَا تُوَعَّدُونَ». وَلَمْ يَسْتَجِزْهُ الشَّيْخُ^(٥) مِنْ حَيْثُ قَوْلُهُ حُذِفَ الْفَاعِلُ، وَالْفَاعِلُ لَا يُحْذَفُ. وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ حَذْفَ الْمَصْدَرِ - وَهُوَ الْوُجُودُ - وَإِبْقَاءَ مَعْمُولِهِ وَهُوَ «لِمَا تُوَعَّدُونَ». وَهِيَهَاتَ الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا. وَقَدْ جَاءَ غَيْرُ مُؤَكِّدٍ كَقَوْلِهِ^(٦):

(١) تقدم تخریج البيت قبل قليل.

(٢) معاني القرآن ١٣/٤.

(٣) البحر ٤٠٥/٦.

(٤) المحرر ٢٣٢/١١.

(٥) البحر ٤٠٥/٦.

(٦) البيت لجريير في ملحق ديوانه ١٠٣٩، والكتاب ٢٩٩/٢، واللسان (سوق)، والخصائص ٤٣/٣.

٣٤١٤- هِيَهَاتَ مَنَزَلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ
كَانَتْ مَبَارَكَةً عَلَى الْيَامِ

وقال آخر^(١) :

٣٤١٥- هِيَهَاتَ نَاسٌ مِّنْ أَنَاسٍ دِيَارُهُمْ
دُقَاقٌ وَدَارُ الْآخِرِينَ الْأَوَاسُ

وقال رؤية^(٢) :

٣٤١٦- هِيَهَاتَ مِّنْ مُنْخَرِقٍ هِيَهَاوَه
قال القيسي^(٣) شارحُ «أبيات الإيضاح» : «وهذا مِثْلُ قولك : بَعْدَ بَعْدِهِ ؛
وذلك أَنه بنى من هذه اللفظة فَعْلَالًا ، فجاء به مجيء الْقَلْقَالِ^(٤) والزُّلْزَالِ .
والألف في «هيهات» غيرُ الألفِ في «هيهَاوَه» ، وهي في «هيهات» لَامُ الفعلِ
الثانية كَقَافِ الْحَقِّقَةِ^(٥) الثانية ، وهي في «هيهَاوَه» أَلِفُ الْفَعْلَالِ الزائدة»^(٦) .

وفي هذه اللفظة لغاتٌ كثيرةٌ تزيد على الأربعين ، وأذكر هنا مشهورَها
وما قُرِئ به : فالمشهورُ هِيَهَاتَ بفتح التاء من غيرِ تنوين ، بُنِيَ لوقوعه موقعَ

(١) لم أقف عليه ، والبيت من الطويل وقد حذفت حركة الفاء من التفعيلة الأولى :
فَعُولُن . والدقاق : ما اندقَّ من الشيء .

(٢) ديوانه ٤ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، والخصائص ٤٣/٣ اللسان (هيه) .

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٩٤/١ ، والقيسي هو أبو علي الحسن بن عبد الله
من علماء القرن السادس .

(٤) قلقل الشيء : حركه فتحرك واضطرب ، فإذا كسرتة فهو مصدر وإذا فتحته فهو اسم .
اللسان : قلل .

(٥) الحقيقة : أرفع السير وأتعبه للظهر . انظر : اللسان (حقق) .

(٦) فيكون وزن هيهَاوَه : فعلاؤه ، ووزن هيهات فَعَلَّلَتْ حيث الألف في الأولى زائدة وفي
الثانية أصلية .

المبني أولشبهه بالحرف وقد تقدّم تحقيق ذلك. وبها قرأ العامة وهي لغة الحجازيين. و«هَيَّاتًا» بالفتح والتنوين، وبها قرأ^(١) أبو عمرو في رواية هارون عنه. ونسبها ابن عطية^(٢) لخالد بن إلياس^(٣). و«هَيَّات» بالضم والتنوين وبها قرأ الأحمر^(٤) وأبو حيوة. وبالضم من غير تنوين، وتروى عن أبي حيوة أيضاً، فعنه فيها وجهان، وافقه أبو السّمّال في الأولى دون الثانية.

و«هَيَّات» بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسر من غير تنوين، وهي قراءة أبي جعفر وشيبة، وتروى عن عيسى أيضاً، وهي لغة تميم وأسد. وهَيَّاتُ بِاسْكَانِ التاء، وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجة عن أبي عمرو والأعرج. و«هَيَّاه» بالهاء آخرأ وصلأ ووَقَفَأ. و«أَيَّاه» بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء^(٥)، وبها تين قرأ بعضُ القراء فيما نقل أبو البقاء^(٦). فهذه تسع لغاتٍ قد قُرِئَ بهن، ولم يتواتر منها غيرُ الأولى.

ويجوز إبدالُ الهمزة من الهاء الأولى في جميع ما تقدّم فيكُمَلْ بذلك ست عشرة لغة. و«إَيَّاه» بالنون آخرأ، و«أَيَّه» بالالف آخرأ. فَمَنْ فَتَحَ التاء قالوا فهي عنده اسم مفرد. وَمَنْ كَسَرَهَا فهي عنده جمعُ تَأْنِيثٍ كَزَيْنَاتٍ وَهِنَاتٍ

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٩٠/٢، والنشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ٢٨٤/٢، والقرطبي ١٢/١٢٢، والبحر ٤٠٤/٦، والشواذ ٩٧.

(٢) المحرر ٢٣٣/١١.

(٣) خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي المدني، روى عن ربيعة وسعيد المقبري. قال أحمد: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٨٠/٣.

(٤) عنبسة بن النضر الأحمر أبو عبد الرحمن الشكري. قرأ على أصحاب حمزة والحسين الجعفي. ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٦٠٥/١.

(٥) رُسمت في مطبوعة الإملاء قوله: «أَيَّاه».

(٦) الإملاء ١٤٩/٢.

وَيُعْزَى هَذَا لِسِيُوبِهِ^(١) لِأَنَّهُ قَالَ: «هِيَ مِثْلُ بَيْضَاتٍ» فَتُسَبِّحُ إِلَيْهِ أَنَّهُ جَمَعَ مِنْ ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ: مَفْرُودُهَا هَيْهَاتَ مِثْلُ بَيْضَةٍ. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ بَلْ مَفْرُودُهَا هَيْهَاتَ قَالُوا: وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى أَصْلِهِ أَنْ يُقَالَ فِيهَا: هَيْهَاتَ بِقَلْبِ أَلْفِ هَيْهَاتَ يَاءٌ لَزِيَادَتِهَا عَلَى الْأَرْبَعَةِ نَحْوُ: مَلْهَاتٍ وَمَعْوَيَاتٍ وَمَرْمِيَّاتٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْمَضْعُفَةِ مِنَ الْيَاءِ مِنْ بَابِ حَاخَيْتِ^(٢) وَصِيصِيَّةِ^(٣). وَأَصْلُهَا بوزن الْقَلْقَلَةِ^(٤) وَالْحَقِّقَةُ^(٥) / فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ هَيْهَاتَ كَالسَّلْقَةِ^(٦) وَالْجَعْبَةِ^(٧)، وَإِنْ كَانَتِ الْيَاءُ الَّتِي انْقَلَبَتْ عَنْهَا أَلْفُ «سَلْقَةٍ» وَ«جَعْبَةٍ» زَائِدَةً، وَيَاءُ هَيْهَاتَ أَصْلًا، فَلَمَّا جُمِعَتْ كَانَ قِيَاسُهَا عَلَى قَوْلِهِمْ أَرطِيَّاتٍ^(٨) وَعَلَقِيَّاتٍ^(٩) أَنْ يَقُولُوا فِيهَا هَيْهَاتَ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْأَلْفَ لِالتَّعَادُلِ السَّاكِنِينَ لِمَا كَانَتْ فِي آخِرِ اسْمٍ مُبْنِيٍّ، كَمَا حَذَفُوهَا فِي ذَانِ وَاللَّتَانِ وَتَانِ لِيُفْصِلُوا بَيْنَ الْأَلْفَاتِ فِي آخِرِ الْمَبْنِيَةِ وَالْأَلْفَاتِ فِي آخِرِ الْمُتَمَكِّنَةِ، وَعَلَى هَذَا حَذَفُوهَا فِي أُولَاتٍ وَذَوَاتٍ لِتَخَالِيفِ يَاءِ «حَصَيَّاتٍ» وَ«نَوَيَّاتٍ».

وقالوا: مَنْ فَتَحَ تَاءَ «هَيْهَاتَ» فَحَقُّهُ أَنْ يَكْتُبَهَا هَاءَ لِأَنَّهَا فِي مَفْرَدٍ كَتَمَرَةٍ

-
- (١) الكتاب ٤٧/٢.
 - (٢) حَاخَيْتَ: صَوْتُ بِالْغَنَمِ.
 - (٣) الصِّيصِيَّةُ: الشَّيْءُ يَحْتَمِي بِهِ كَالْحَصْنِ وَغَيْرِهِ.
 - (٤) الْقَلْقَلَةُ: الْحَرَكَةُ وَالْإِضْطِرَابُ.
 - (٥) الْحَقِّقَةُ: أَرْفَعَ السَّيْرِ وَأَتَعَبَهُ لِلظَّهْرِ.
 - (٦) سَلْقَةٍ: أَلْفَاهُ عَلَى قَفَاهُ.
 - (٧) جَعْبَةٍ: صَرَعَهُ. قَالَ سِيُوبَةُ ٣٣٤/٢: «هَذَا بَابٌ مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَالْحَقُّ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ حَتَّى صَارَ يَجْرِي مَجْرَى مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ، وَصَارَتْ الزِّيَادَةُ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ مِثْلُ فَعْلَيْتُهُ نَحْوُ: سَلْقِيَّتِهِ سَلْقَةٍ وَجَعْبِيَّتِهِ جَعْبَةٍ».
 - (٨) الْأَرطَى: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ يُدْبِغُ بِهِ.
 - (٩) الْعَلْقَى: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ.

ونواة. وَمَنْ كَسَرَهَا فَحَقَّهُ أَنْ يَكْتُبَهَا تَاءً لَأَنَّهَا فِي جَمْعٍ كَهَنَدَاتٍ. وكذلك حكم الوقف سواء. ولا التفات إلى لغة «كيف الإخوة والأخوات» ولا «هذه ثمرت» لقلتها. وقد رُسِمَتْ في المصحف بالهاء^(١).

واختلف القراء في الوقف^(٢) عليها: فمنهم مَنْ اتَّبَعَ الرَّسْمَ فَوَقَفَ بِالْهَاءِ وهما الكسائيُّ والبزِّيُّ عن ابن كثير. ومنهم مَنْ وَقَفَ بِالتَّاءِ، وهم الباقون. وكان ينبغي أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ عَلَى الْوَقْفِ بِالْهَاءِ لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ. والثاني: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَفْتُوحُ اسْمٌ مَفْرَدٌ أَصْلُهُ هَيْبَةٌ كَزُلْزَلَةٍ وَقَلْقَلَةٍ مِنْ مَضَاعِفِ الرُّبَاعِيِّ. وقد تقدَّم: أَنَّ الْمَفْرَدَ يُوقَفُ عَلَى تَاءٍ تَأْنِيهِ بِالْهَاءِ.

وأما التنوين فهو على قاعدة تنوين أسماء الأفعال: دخوله دالٌّ على التذكير، وخروجه دالٌّ على التعريف. قال القيسِيُّ: «مَنْ نَوَّنَ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهَا وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ النُّكْرَةَ كَأَنَّهُ قَالَ: بُعْدًا بُعْدًا. وَمَنْ لَمْ يَنْوِّنْ اعْتَقَدَ تَعْرِيفَهَا وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةَ كَأَنَّهُ قَالَ: الْبُعْدُ الْبُعْدُ فَجَعَلَ التَّنْوِينَ دَلِيلَ التَّنْكِيرِ وَعَدَمَهُ دَلِيلَ التَّعْرِيفِ». انتهى. ولا يُوجَدُ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ^(٣) إِلَّا فِي نَوْعَيْنِ: أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ نَحْوُ: سَيَّوِيهِ وَسَيَّوِيهِ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ: بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْوِّنَ مِنْهَا مَا شِئْتَ بَلْ مَا سَمِعَ تَنْوِينَهُ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهُ. والذي يُقَالُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ: إِنَّ مَنْ نَوَّنَ جَعَلَهُ لِلتَّنْكِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَنْوِّنْ جَعَلَ عَدَمَ التَّنْوِينِ لِلتَّعْرِيفِ. وَمَنْ فَتَحَ فَلِلْخَفَةِ وَالْإِتْبَاعِ، وَمَنْ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَمَنْ ضَمَّ فَتَشْبِيهًا بِقَبْلِ وَيَعْدُ، وَمَنْ سَكَّنَ فَلَأَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السَّكُونُ، وَمَنْ وَقَفَ بِالْهَاءِ فَاتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ^(٤)، وَمَنْ وَقَفَ بِالتَّاءِ فَعَلَى الْأَصْلِ سِوَاهُ كُثِرَتْ

(١) كذا في الأصل. والرسم بالتاء المفتوحة: هيهات.

(٢) انظر: الإنحاف ٢/٢٨٤، والتيسير ٦٠، والنشر ١٣١/٢.

(٣) انظر في تنوين التذكير: شرح ابن عقيل ٢٨/١. شرح الكافية الشافية ١٤٢١.

(٤) سبق التنبيه إلى هذا الوهم فالرسم بالتاء.

التاء أو فُتحت؛ لأن الظاهر أنهما سواء، وإنما ذلك من تغيير اللغات، وإن كان المنقول من مذهب سيويه^(١) ما تقدّم. هكذا ينبغي أن تُعلّل القراءات المتقدمة.

وقال ابن عطية^(٢) فيمن ضمّ ونون: «إنه اسمٌ معربٌ مستقلٌ مرفوعٌ بالابتداء، وخبره «لما تُوعدون» أي: البعدُ لوعدكم كما تقول: النُجَحَ لَسَعِيكَ». وقال الرازي في «اللوامح»^(٣): «فأما مَنْ رَفَعَ ونونٌ احتمل أن يكونا اسمين متمكنين مرفوعين [بالابتداء]^(٤)، خبرُهُما من حروف الجر بمعنى: البُعدُ لما تُوعدون. والتكرارُ للتأكيد. ويجوز أن يكونا اسماً للفعل. والضمُّ للبناء مثل: حُوبٌ^(٥) في زَجَرِ الإبل^(٦)، لكنه نُونٌ نكرةٌ». قلت: وكان ينبغي لابن عطية ولأبي الفضل^(٧) أن يجعلاه اسماً أيضاً في حالة النصب مع التنوين، على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الفعل.

قرأ ابن أبي عبلة «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ مَا تُوعَدُونَ» من غير لامٍ جرٍّ. وهي واضحةٌ مؤيدةٌ لمُدَّعي زيادتها في قراءة العامة.

و «ما» في «لما تُوعدون» تحتل المصدريّة أي: لَوْعَدِكم، وأن تكون بمعنى الذي، / والعائدُ محذوفٌ أي: تُوعَدُونَهُ.

[١/٦٥٦]

(١) الكتاب ٤٧/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٢٣٣/١١.

(٣) انظر: البحر ٤٠٥/٦.

(٤) زيادة من البحر حيث ينقل عن الرازي.

(٥) الأصل: حوت وهو تصحيف.

(٦) حُوبٌ: زجر لذكورة الإبل مثل «حَلْ» لإناتها، وتضم الباء وتفتح وتكسر. وإذا نُكِرَ دخله التنوين. انظر: اللسان (حوب).

(٧) وهو الرازي صاحب «اللوامح» في القراءات الشاذة.

أ. (٣٧) قوله: ﴿إِنْ هِيَ﴾: «هي» ضميرٌ يُفسِّرُه سياقُ الكلامِ أي: إِنْ حَيَاتُكُمْ إِلَّا حَيَاتُنَا. قال الزمخشري^(١): «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُرادُ به إِلَّا بما يتلوه مِنْ بَيَانِهِ. وأصلُه: إِنْ الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا، فَوَضَعَ «هي» مَوْضِعَ «حَيَاتُنَا» لِأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَيُبَيِّنُهَا. ومنه «هي النفس تتحمل ما حَمَلَتْ» و«هي العرب تقول ما شاءت». وقد جَعَلَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْقِسْمَ مِمَّا يُفسَّرُ بِمَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَرَتَبَةً وَنَسَبَهُ إِلَى الزَّمَخْشَرِيِّ مُتَعَلِّقًا بِهَذَا الْكَلَامِ الَّذِي نَقَلْتُهُ عَنْهُ، لَا تَعَلَّقَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

قوله: «نَمُوتُ وَنَحْيَا» جملةٌ مفسَّرةٌ لما ادَّعَوْهُ مِنْ أَنَّ حَيَاتَهُمْ مَا هِيَ إِلَّا كَذَا. وزعم بعضهم أَنَّ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ التَّرْتِيبِ فِي الْوَاوِ، إِذَا الْمَعْنَى: نَحْيَا وَنَمُوتُ إِذْ هُوَ الْوَاقِعُ. وَلَا دَلِيلَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ مَعْنَاهَا: يَمُوتُ الْبَعْضُ مِتْنًا، وَنَحْيَا آخَرُونَ، وَهَلُمَّ جَرًّا. يُشِيرُونَ إِلَى انْقِرَاضِ الْعَصْرِ وَخَلْفِ غَيْرِهِ مَكَانَهُ. وَقِيلَ: نَمُوتُ نَحْنُ وَنَحْيَا أَبْنَاؤُنَا. وَقِيلَ: الْقَوْمُ يَعْتَقِدُونَ الرَّجْعَةَ أَي: نَمُوتُ ثُمَّ نَحْيَا بَعْدَ ذَلِكَ الْمَوْتِ.

أ. (٤٠) قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾: في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أَنَّهَا مَزِيدَةٌ بَيْنَ الْجَارِ وَمَجْرُورِهِ لِلتَّوَكِيدِ كَمَا زِيدَتْ فِي الْبَاءِ نَحْوُ: «فِيمَا رَحْمَةٍ»^(٢). وَفِي «مِنْ» نَحْوُ «مِمَّا خَطِيئَاتُهُمْ»^(٣). وَ«قَلِيلٍ»: صِفَةٌ لَزَمَنِ مَحذُوفٍ أَي عَنْ زَمَنِ قَلِيلٍ.

والثاني: أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ بَلْ هِيَ نَكْرَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ أَوْ زَمَنِ. وَ«قَلِيلٍ» صِفَتُهَا أَوْ بَدَلُ مِنْهَا. وَهَذَا الْجَارُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ. أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ:

(١) الكشف ٣/٣٢.

(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران.

(٣) الآية ٢٥ من نوح.

«لَيُصْبِحُنَّ» أي : لَيُصْبِحُنَّ عن زمنٍ قليلٍ نادمين . والثاني : أنه متعلقٌ بـ «نادمين» . وهذا على أحدِ الأقوالِ في لامِ القسم ، وذلك أن فيها ثلاثة أقوال^(١) : جوازُ تقديمِ معمولٍ ما بعدها عليها مطلقاً . وهو قولُ الفراء وأبي عبيدة . والثاني : المنعُ مطلقاً وهو قولُ جمهورِ البصريين . والثالث : التفصيلُ بين الظرفِ وعديله ، وبين غيرهما ، فيجوزُ فيهما الاتساعُ ، ويمتنعُ في غيرهما ، فلا يجوزُ في : «والله لأضربنَّ زيداً» : «زيداً لأضربنَّ» لأنه غيرُ ظرفٍ ولا عديله .

والثالث من الأوجه المتقدمة : أنه متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره : عما قليلٍ نُنْصِرُ حُذِفَ للدلالةِ ما قبله عليه . وهو قوله «رَبِّ أَنْصُرْنِي» .

وقرىء^(٢) «لَتُصْبِحُنَّ» بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ ، أو على أن القولَ صدرَ من الرسولِ لقومه بذلك .

آ . (٤١) قوله : ﴿غَنَاءٌ﴾ : مفعولٌ ثانٍ للجعلِ بمعنى التصيير . والغناء : قيل هو الجُفاءُ وقد تقدّم في الرعد^(٣) . قاله الأخفش^(٤) . وقال الزجاج^(٥) : «هو الباقي من ورق الشجر ، إذا جَرَى السيلُ خالطَ رَبْدَهُ» . وقيل : كل ما يُلقيه السَّيْلُ والقَدْرُ ممّا لا يُتَفَعُّ به ، وبه يُضْرَبُ المثلُ في ذلك . ولأمه وأو لأنه من غنا الوادي يَغْتُو غَنَواً^(٦) وكذلك غَتَّ القَدْرُ . وأما غَيِّتُ^(٧) نفسه تَغْيِي

(١) انظر : الارتشاف ٤٩٢/٢ .

(٢) البحر ٤٠٦/٦ .

(٣) الآية ١٧ «فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً» .

(٤) ليس في كتابه «معاني القرآن» .

(٥) معاني القرآن له ١٣/٤ .

(٦) قال في اللسان (غنا) : «وحكى ابن جني غَنَى الوادي يَغْيِي ، فهمزة الغناء على هذا منقلبة عن ياء . والمعروف عند أهل اللغة غنا الوادي يَغْتُو غَناً» .

(٧) و«غَتَّتْ» .

غَيَانًا أَي : خَبِثَتْ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ مَادَّةِ الْبَاءِ . وَتَشَدَّدُ ثَاءُ «الْغُثَاءِ» وَتُخَفَّفُ وَقَدْ جُمِعَ عَلَى «أَغْثَاءٍ» وَهُوَ شَاذٌ ، بَلْ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَغْثِيَةٍ كَأَغْرِبَةٍ ، أَوْ عَلَى غَيَّانٍ كَغَرْبَانٍ وَغِلْمَانٍ . وَأَنْشَدُوا لَامِرِيَّ الْقَيْسِ ^(١) :

— ٣٤١٧ —

مِنَ السَّيْلِ وَالْغُثَاءِ فَلَكَّةٌ مُغْزَلٍ

بِتَشْدِيدِ الثَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا وَالْجَمْعُ أَي : وَالْأَغْثَاءِ .

قوله : «فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ» بُعْدًا : مصدرٌ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِفَعْلِهِ ، فَنَاصِبُهُ وَاجِبُ الْإِضْمَارِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ عَلَيْهِمْ . وَالْأَصْلُ : بَعْدَ بُعْدًا وَبَعْدًا نَحْوُ : رَشَدَ رُشْدًا وَرَشَدًا . وَفِي هَذِهِ اللَّامِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ لِلْبَيَانِ كَهَيِّ فِي سَقِيًّا لَهُ وَجَدْعًا لَهُ . قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٢) . الثَّانِي : أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ بُعْدًا . قَالَهُ الْحَوْفِيُّ . وَهَذَا مُرَدُّوهُ ؛ / لِأَنَّهُ لَا يُحْفَظُ حَذْفُ هَذِهِ اللَّامِ وَوَصُولُ الْمَصْدَرِ إِلَى مَجْرُورِهَا الْبَتَّةَ ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا الْإِسْتِغَالَ فِي قَوْلِهِ «وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّأْ لَهُمْ» ^(٣) لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَتَعَلَّقُ بِـ «تَعَسَّأَ» بَلْ بِمَحْذُوفٍ ، وَإِنْ كَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٤) جَوَّزَ ذَلِكَ ، وَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

آ . (٤٤) قوله : ﴿تَتَرَى﴾ : فِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : — وَهُوَ الظَّاهِرُ — أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ «رُسُلْنَا» بِمَعْنَى مُتَوَاتِرِينَ أَي : وَاحِدًا بَعْدَ

(١) مِنْ مَعْلَقَتِهِ فِي دِيْوَانِهِ ٢٥ ، وَصَدَرَهُ :

كَأَنَّ طَمِيَّةَ الْمُجَيْمِرِ عُذْوَةٌ

وطمية : اسم جبل . والمجيمر : أرض لبني فزارة ، شَبَّ الْجَبَلُ بِهِ حِينَ أَحَاطَ بِهِ السَّيْلُ وَالْغُثَاءُ فَاسْتَدَارَ مَا بَقِيَ مِنْهُ بِفَلَكَ الْمَغْزَلِ .

(٢) الْكَشَافُ ٣٢/٣ .

(٣) الْآيَةُ ٨ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٤) الزَّمَخْشَرِيُّ فِي إِعْرَابِهِ لِلآيَةِ لَمْ يَشِرْ إِلَى ذَلِكَ . انْظُرْ : الْكَشَافُ ٥٣٢/٣ .

واحد، أو متتابعين على حَسَبِ الخلافِ في معناه كما سيأتي . وحقيقته أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحال . والثاني : أنه نعتٌ مصدرٌ محذوف تقديره : إرسالاً تَتَرى أي : متتابعين أو إرسالاً إثر إرسال .

وقرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو - وهي قراءة الشافعي - «تَتَرى» بالتنوين . وباقي السبعة «تَتَرى» بآلفٍ صريحةٍ دون تنوين . وهذه هي اللغة المشهورة ، فَمَنْ نَوَّنَ فله وجهان^(٢) ، أحدهما : أَنْ وَزَنَ الكلمةَ فَعَلَ كَقَلَسَ ، فقوله «تَتَرى» كقولك : نَصَرْتَهُ نَصْراً . وَوَزَنَهُ في قراءتهم فعلاً . وقد رُدَّ هذا الوجهُ بأنه لم يُحَفَظْ جَرَيَانُ حركاتِ الإعرابِ على رائيه ، فيقال : هذا تَتَرٌ ومررت بتترٍ نحو : هذا نَصْرٌ ، ورأيت نصراً ، ومررت بنصرٍ . فإذا لم يُحَفَظْ ذلك بَطَلَّ أَنْ يَكُونَ وزنه فعلاً . الثاني : أن ألفه للإلحاقِ بـ جَعْفَرَ كهي في أرطى^(٣) وعَلَقَى^(٤) فلما نَوَّنَ ذَهَبَتْ لالتقاء الساكنين . وهذا أقربُ ممَّا قبله ، ولكنه يلزِمُ منه وجودُ ألفٍ الإلحاقِ في المصادرِ وهو نادرٌ . الثالث : أنها للتأنيثِ كدَعَوَى . وهي واضحةٌ فتحصَّلَ في ألفه ثلاثة أوجهٍ ، أحدها : أنها بدلٌ من التنوينِ في الوقفِ . الثاني : أنها للإلحاقِ . الثالث : للتأنيثِ . واختلفَ فيها : هل هي مصدرٌ كدَعَوَى وذكرى ، أو اسمٌ جمعٍ كَأَسْرَى وشَتَّى ، كذا قالهما الشيخ^(٥) . وفيه نظرٌ ؛ إذ المشهورُ أنْ أَسْرَى وشَتَّى جمعا تكسيرٍ لا اسما جمعٍ . وفاؤُها في الأصلِ واوٌ ؛ لأنها من المواترة والوتر ، فقلِّبَتْ تاءً كما قلِّبَتْ تاءٌ في تَوْرَةٍ وتَوَلَّجَ^(٦)

(١) السبعة ٤٤٦ ، والحجة ٤٨٧ ، والنشر ٣٢٨/٢ ، والتيسير ١٥٩ ، والبحر ٤٠٧/٦ ، والقرطبي ١٢٥/١٢ .

(٢) سوف يعرض ثلاثة أوجه .

(٣) أرطى : ضرب من الشجر يُدبغ به .

(٤) علقى : ضرب من الشجر .

(٥) البحر ٣٩٤/٦ . ويبدو أن حجته .

(٦) التولج : كناس الوحش .

وَيَقُور^(١) وَتُخَمَّ وَتُرَاثُ وَتُجَاه^(٢)، فإنها من السُورِي والُولُوج والوَقَار والوَخَامَة والوراثَة والوَجْه.

واختلفوا في مَذْلُولِهَا: فعن الأصمعي: واحداً بعد واحد، وبينهما مُهْلَة. وقال غيره: هي من المُواترة وهي التتابع بغير مُهْلَة. وقال الراغب^(٣): «والتواتر: تتابع الشيء وتراً وفرادى. قال تعالى: «ثُمَّ أَرْسَلْنَا [رُسُلَنَا] تَتْرَى» والوَيْتَرَة: السَّجِيَّة والطريقة. يقال: هم على وَيْتَرَة واحدة. واليْتَرَة: الدَّحْل^(٤). والوَيْتَرَة: الحاجز بين المَنْخَرَيْن.

قوله: «أحاديث» قيل: هو جمع «حديث» ولكنه شاذ^(٥). وقيل^(٦): بل هو جمعُ أُحْدُوْتَة كأَصْحُوْتَة. وقال الأخفش: «لا يُقال ذلك إلا في الشَّرِّ. ولا يُقال في الخير. وقد شَذَّت العربُ في أَلْفاظ فجمعوها على صيغة مفاعيل كأباطيل وأقاطيع». وقال الزمخشري^(٧): «الأحاديث تكون اسم جمع للحديث، ومنه أحاديث رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم». قال الشيخ^(٨): «وأفَاعِيل ليس من

(١) التيقور: الوقار.

(٢) انظر: الممتع ٣٨٤.

(٣) المفردات ٥١١.

(٤) الدحل: الحقد.

(٥) قال سيبويه: «هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء. فمن ذلك: باطل وأباطيل لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرت، فكانه كُسرت عليه إبطيل وإبطال. ومثل ذلك: حديث وأحاديث وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع». الكتاب ١٩٩/٢.

(٦) نسب صاحب اللسان هذا القول إلى الفراء. اللسان (حدث) وأنكره ابن بري لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة.

(٧) الكشف ٣٣/٣.

(٨) البحر ٤٠٧/٦.

أبنية اسم الجمع، وإنما ذكره أصحابنا فيما شذ من الجموع كقَطِيع وأقَاطِيع، وإذا كان عباديد قد حكموا عليه بأنه جمعٌ تكسيرٍ مع أنهم لم يَلْفِظُوا له بواحدٍ فأحرى «أحاديث» وقد لَفِظَ له بواحدٍ وهو «حديث» فاتضح ^(١) أنه جمعٌ تكسيرٍ لا اسمٌ جمعٍ لما ذكرنا.

آ. (٤٥) قوله: ﴿هَارُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً، وأنَّ يكونَ بياناً، وأنَّ يكونَ منصوباً بإضمار «أعني».

آ. (٤٧) قوله: ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾: «بَشَرٍ» يقع على الواحدِ والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث. قال تعالى: «ما أنتم إلاَّ بَشَرٌ» وقد يُطابق. ومنه هذه الآية. وأما أفراد «مِثْلِنَا» فلأنَّه يَجْري مَجْرى المصادرِ في الأفراد والتذكير، ولا يُؤنَّث أصلاً، وقد يطابق ما هو له تثنيةً كقوله: «مِثْلِيهِمْ رَأْيِي الْعَيْنِ» ^(٢) وجمعاً كقوله: «ثم لا يكونوا أمثالكم» ^(٣). وقيل: أريد المماثلة في البشرية لا الكمية. وقيل: اكتفي بالواحد عن الاثنين.

قوله: «وقومهما لنا عابدون» جملةٌ حاليةٌ.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ قيل: أراد قومَ موسى فَحُذِفَ المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مقامه؛ ولذلك أعاد الضميرَ مِنْ قوله «لَعَلَّهُمْ» عليهم. وفيه / نظرٌ؛ إذ يجوزُ عَوْدُ الضميرِ على القومِ مِنْ غيرِ [١/٦٥٧] تقديرٍ إضافَتِهِمْ إلى موسى، وتكونُ هِدَايَتُهُمْ مُتَرَتِّبَةً على إيتاء التوراة لموسى.

(١) البحر: فالصحيح.

(٢) الآية ١٣ من آل عمران.

(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

آ. (٥٠) قوله: ﴿وَمَعِينٌ﴾: صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: وماءٍ مَعِينٍ. وفيه قولان، أحدهما^(١): أن ميمَه زائدة، وأصله مَعِينُونَ أي: مُبَصَّرٌ بالعين، فأُعِلَّ إغلالٌ «مبيع» وبابه، وهو مثل قولهم «كَبَدْتُهُ» أي ضربتُ كَبْدَهُ، ورَأْسَتُهُ أي: أصبْتُ رَأْسَهُ، وعِنْتُهُ أي: أدركتُهُ بعيني. ولذلك أدخله الخليلُ في مادة ع ي ن. والثاني^(٢): أن الميم أصليةٌ، ووزنه فَعِيلٌ مشتقٌّ من المَعَن. واختُلِفَ في المَعَن فَعِيلٌ: هو الشيء القليلُ ومنه الماعُون. وقيل: هو من مَعَن الشيء مَعَانَةً أي كَثُرَ. قال جرير^(٣):

٣٤١٨- إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِلِّبِّكَ غَادَرُوا

وَشَلًّا بِعَيْنِكَ لَا يَزَالُ مَعِينَا

وقال الراغب^(٤): «هو من مَعَن الماءُ: جرى» وسمي مجاري الماءِ مَعْنَانٍ. «وَأَمَعَنَ الفرسُ: تباعدَ في غَدْوِهِ، وَأَمَعَنَ بحقي ذهبَ به، وفلان مَعَنٌ في حاجته»، يعني سريعاً. قلت: كلُّه راجعٌ إلى معنى الجَرْيِ والسُّرْعَةِ.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحاً﴾: يجوزُ أن يكونَ «صالحاً» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: وأعملوا عَمَلًا صالحاً من غيرِ نظرٍ إلى ما يَعْمَلُونَهُ كقولهم: تُعْطِي وتُمنع. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به وهو واقعٌ على نفس المعمولِ.

(١) أجازَه الفراءُ وتعلب. انظر: معاني القرآن ٢/٢٣٧، واللسان (معن).

(٢) وهو مذهب ابن الأعرابي. انظر: القرطبي ١٢/١٢٧.

(٣) ديوانه ٥٧٨، والبحر ٦/٣٩٤.

(٤) المفردات ٤٧٠.

آ. (٥٢) قوله: ﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمْتُكُمْ﴾: قرأ^(١) ابن عامر وحده «وَأَنْ» هذه بفتح الهمزة وتخفيف النون. والكوفيون^(٢) بكسرهما والثقل، والباقون بفتحها والثقل. فأما قراءة ابن عامر فهي المخففة من الثقلة. وسيأتي توجيه الفتح في الثقلة فيتضح معنى قراءته. وأما قراءة الكوفيين فعلى الاستثناف.

وأما قراءة الباقرين^(٣) ففيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها على حذف اللام أي: وَلِأَنَّ هذه، فلما حُذِفَ الحرفُ جرى الخلاف المشهور. وهذه اللام تتعلق بـ «أَتَقُونَ». والكلام في الفاء كالكلام في قوله: «وَأَيُّيَا فَارِهِونَ»^(٤). والثاني: أنها منسوبة على «بما تعملون» أي: إِنِّي عَلِيمٌ بِمَا تَعْمَلُونَ وبأن هذه. فهذه داخلة في حيز المعلوم. والثالث: أَنَّ في الكلام حذفاً تقديره: واعلموا أَنَّ هذه أُمْتُكُمْ.

آ. (٥٣) وقد تقدّم^(٥) «فَتَقَطُّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا» وما قيل فيهما، وما قرئ به فأغنى عن إعادته.

آ. (٥٤) قولهم: «فِي غَمَرَتِهِمْ» مفعول ثانٍ لـ «ذَرَهُمْ» أي: أتركهم مُسْتَقِرِّينَ فِي غَمَرَتِهِمْ. ويجوز أن يكون ظرفاً للتترك. والمفعول الثاني محذوف. والغمرة في الأصل: الماء الذي يَغْمُرُ القامة، والغمر: الماء الذي

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٤٦، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٩، والحجة ٤٨٨، والبحر ٤٠٨/٦.

(٢) عاصم وحمة والكسائي.

(٣) «وَأَنْ».

(٤) الآية ٤٠ من البقرة وانظر: الدر المصون ٣١٤/١.

(٥) لم يتقدم البحث في هذه الآية. بيد أن قوله: «زُبُرًا» ورد مثله في الكهف «زُبُرَ الحديد» انظر: الدر المصون ٥٤٨/٧.

يَغْمُرُ الْأَرْضَ، ثُمَّ اسْتَعْمِرَ ذَلِكَ لِلْجَهَالَةِ، فَقِيلَ: فَلَانٌ فِي غَمْرَةٍ، وَالْمَادَّةُ تَدُلُّ عَلَى الْغِطَاءِ وَالْإِسْتَارِ، وَمِنْهُ الْغُمْرُ^(١) بِالضَّمِّ لَمَنْ لَمْ يُجَرَّبِ الْأُمُورَ، وَغُمَارُ النَّاسِ وَخُمَارُهُمْ: زِحَامُهُمْ. وَالْغُمْرُ بِالْكَسْرِ الْحَقْدُ؛ لِأَنَّهُ يَغْطِي الْقَلْبَ. وَالْغَمَرَاتُ: الشَّدَائِدُ وَالْغَامِرُ^(٢): الَّذِي يُلْقِي نَفْسَهُ فِي الْمَهَالِكِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «وَالْغَمْرَةُ: الْمَاءُ الَّذِي يَغْمُرُ الْقَامَةَ، فَضَرَبَتْ لَهُمْ مَثَلًا لِمَا هُمْ [مَغْمُورُونَ]^(٤) فِيهِ مِنْ جَهْلِهِمْ وَعَمَائَتِهِمْ. أَوْ شَبَّهُوا بِاللَّاعِبِينَ فِي غَمْرَةِ الْمَاءِ؛ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ. كَقَوْلِهِ^(٥):

-٣٤١٩-

كَأَنَّنِي ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لَعِبٌ

وَقَرَأَ^(٦) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ^(٧) وَأَبُو حَيَوَةَ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ «غَمَرَاتِهِمْ» بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمْ غَمْرَةً تَخْصُهُ. وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ لَا تَأْتِي هَذَا الْمَعْنَى فَلِإِنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ مِثْلُهَا. مِثْلُهَا.

آ. (٥٥) قَوْلُهُ: ﴿أَنْ مَا نَعُدُّهُمْ﴾: فِي «مَا» هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي وَهِيَ اسْمُ «أَنْ»، وَ«نُعِدُّهُمْ بِهِ» صَلَّتْهَا وَعَائِدُهَا.

(١) قَالَ فِي اللِّسَانِ (غَمْرٌ): «وَرَجُلٌ غَمْرٌ وَغَمْرٌ لَا تَجْرِبَةُ لَهُ بِحَرْبٍ وَلَا أَمْرٍ، وَلَمْ تَحْكُمَ التَّجَارِبُ. وَصَبِي غَمْرٌ وَغَمْرٌ وَغَمْرٌ وَغَمْرٌ وَمُغَمَّرٌ: لَمْ يُجَرَّبِ الْأُمُورَ».

(٢) ش: وَالْمَغَامِرُ.

(٣) الْكَشَافُ ٣/٣٤٤.

(٤) زِيَادَةُ مِنَ الْكَشَافِ.

(٥) الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٣٨/١، وَاللِّسَانُ (غَمْرٌ) وَصَدْرُهُ:

لِيَالِي اللَّهِ يُطَيِّبُنِي فَاتَّبِعْهُ

ضَارِبٌ: سَابِحٌ. يَطَيِّبُنِي: يَدْعُونِي. لَعِبٌ: لَاعِبٌ.

(٦) الْبَحْرُ ٦/٤٠٩.

(٧) وَهُوَ عَلَى رَضِي اللَّهِ عَنْهُ.

«ومن مال» حال من الموصول، أو بيان له، فيتعلّق بمحذوف. و«نُسارعُ» خبرُ «أنَّ». والعائدُ من هذه الجملةِ إلى اسم «أنَّ» محذوفٌ تقديرُه: نُسارعُ لهم به، أو فيه، إلّا أنَّ حَذَفَ مثله قليلٌ. وقيل: الرابطُ بين هذه الجملةِ باسم^(١) «أنَّ» هو الظاهرُ الذي قامَ مقامَ الضميرِ من قوله «في الخيرات»، إذ الأصل: نُسارعُ لهم فيه، فأوقع «الخيرات» موقعه تعظيماً وتنبهاً على كونه من الخيرات. وهذا يَتِمُّشِي على مذهبِ الأخفش^(٢)؛ إذ يَرَى الرُّبْطَ بالأسماءِ الظاهرة، وإن لم يكن بلفظِ الأول، فيُجيزُ زيد الذي قام أبو عبد الله «إذا كان «أبو عبد الله» كنيةً «زيد». وتقدّمت منه أمثلةٌ. قال أبو البقاء^(٣): «ولا يجوزُ أن يكونَ الخبرُ «من مالٍ» لأنه كان «من مالٍ»، فلا يُعابُ عليهم [ذلك، وإنما يعابُ عليهم]^(٤) اعتقادهم أنَّ تلك الأموالَ خيرٌ لهم».

الثاني: أن تكونَ «ما» مصدريةً فينسبُك منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ هو اسم «أنَّ» و«نُسارعُ» هو الخبرُ. وعلى هذا فلا بُدَّ من حَذَفِ «أنَّ» المصدرية قبل «نُسارعُ» ليصحَّ الإخبارُ، تقديرُه: أنَّ نُسارعُ. فلما حُذِفَتْ «أنَّ» ارتفع المضارعُ بعدها. والتقديرُ: أَيَحْسَبُونَ أنَّ إمدادنا لهم من كذا مسارعةً منا لهم في الخيرات. والثالث: أنها مُهَيَّئَةٌ كافَّةٌ. وبه قال الكسائي في هذه/ الآية وحينئذٍ [٦٥٧/ب] يُوقَفُ على «وَيَبِينُ» لأنه قد حَصَلَ بعد فِعْلِ الحُسْبَانِ نسبةٌ مِنْ مسندٍ ومسندٍ إليه نحو: حَسِبْتُ أَنما ينطلق عمرو، وأنما تقومُ أنت.

وقرأ^(٥) يحيى بن وثَّاب «إنما» بكسرِ الهمزة على الاستثناف، ويكونُ

(١) الأنسب أن يقول «واسم».

(٢) انظر: الارتشاف ٥١/٢.

(٣) الإملاء ١٥٠/٢.

(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الإملاء».

(٥) البحر ٤٠٩/٦.

حَذَفَ مَفْعُولِي الْحُسْبَانِ اقْتِصَاراً أَوْ اخْتِصَاراً. وابنُ كثيرٍ^(١) في روايةٍ «يُمِدُّهُمْ»
بالياء، وهو اللّهُ تعالى. وقياسه أن يَقْرَأَ «يُسَارِعُ» بالياء أيضاً. وقرأ^(٢) السلمي
وابن أبي بكرة «يُسَارِعُ» بالياء وكسر الراء. وفي فاعله وجهان، أحدهما:
الباري تعالى. الثاني: ضميرُ «ما» الموصولة إن جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى الَّذِي، أو على
المصدر إن جَعَلْنَاهَا مُصَدْرِيَّةً. وحينئذ يكون «يسارعُ لهم» الخبر. فعلى الأول
يُحْتَاجُ إلى تقديرٍ عائِدٍ أي: يُسَارِعُ اللّهُ لَهُمْ بِهِ أَوْ فِيهِ. وعلى الثاني لا يُحْتَاجُ
إذ الفاعلُ ضميرُ «ما» الموصولة.

وعن أبي بكرة المتقدم أيضاً «يُسَارِعُ» بالياء مبنياً للمفعول و«في
الخيرات» هو القائم مقامُ الفاعل. والجملةُ خبرُ «أن» والعائدُ محذوفٌ على
ما تقدّم. وقرأ الحسن «نُسْرِعُ» بالنون مِنْ «أَسْرِعَ» وهي كـ نُسَارِعُ فيما تقدّم.

و«بل لا يَشْعُرُونَ» إضرابٌ عن الحُسْبَانِ المُسْتَفْهِمِ عنه استفهامٌ تَفْرِيعٌ،
وهو إضرابٌ انتقالٍ.

آ. (٥٧) قوله: ﴿مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما:
أنها لبيان الجنس. قال ابن عطية^(٣): «هي لبيان جنس الإشفاق». قلت: وهي
عبارةٌ قلقة. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «مُسْتَفْهِقُونَ» قاله الحوفي، وهو واضح.

آ. (٦٠) قوله: ﴿يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾: العامةُ على أنه من الإيتاء
أي: يُعْطُونَ مَا أُعْطُوا. وقرأت^(٤) عائشة وابن عباس والحسن والأعمش «يَأْتُونَ

(١) البحر ٤٠٩/٦.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٩٤/٢، والبحر ٤١٠/٦، والقرطبي ١٣١/١٢.

(٣) المحرر ٢٣٨/١١.

(٤) المحتسب ٩٥/٢، والبحر ٤١٠/٦، والقرطبي ١٣٢/١٢.

ما أَتَوْا» من الإتيان أي: يفعلون ما فَعَلُوا من الطاعات. واقتصر أبو البقاء^(١) في ذكر الخلاف على «أَتَوْا» بالقصر فقط. وليس بجيد لأنه يُوهم أن مَنْ قرأ «أَتَوْا» بالقصر قرأ «يُؤْتُونَ» من الرباعي. وليس كذلك.

قوله: «وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ» هذه الجملة حالٌ مِنْ فاعل «يُؤْتُونَ»، فالواو للحال.

قوله: «أَنَّهُمْ» يجوز أن يكون التقدير: وَجِلَةٌ مِنْ أَنَّهُمْ، أي: خائفةٌ مِنْ رجوعهم إلى ربهم. ويجوز أن يكون «لأنَّهُمْ» أي: سَبَبُ الوجَلِ الرجوعُ إلى ربهم.

آ. (٦١) قوله: ﴿أَوَّلَئِكَ يُسَارِعُونَ﴾: هذه الجملة خبرٌ «إِنَّ الَّذِينَ»^(٢). وقرأ^(٣) الأعمش «إنهم» بالكسر على الاستثنافِ فالوقفُ على «وَجِلَةٌ» تامٌّ أو كافٍ. وقرأ^(٤) الحرُّ^(٥) «يُسْرِعُونَ» مِنْ أَسْرَعَ. قال الزجاج^(٦): «يُسَارِعُونَ أَبْلَغُ» يعني من حيث إنَّ المفاعلة تَدُلُّ على قوَّةِ الفعلِ لأجلِ المغالبةِ.

قوله: «وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ» في الضمير في «لها» أوجهٌ، أظهرها: أَنَّهُ يعودُ على «الخيرات» لتقدُّمها في اللفظ. وقيل: يعودُ على الجنة. وقيل: على

(١) الإملاء ١٥١/٢.

(٢) في الآية ٥٧.

(٣) البحر ٤١١/٦.

(٤) المحتسب ٩٦/٢، والبحر ٤١١/٦، والقرطبي ١٣٣/١٢.

(٥) هو حُرِّ بن عبد الرحمن النحوي القاري، سمع أبا الأسود الدؤلي وعنه طلب إعراب

القرآن. انظر: بغية الوعاة ٤٩٣/١. وهناك الحر بن الصياح النخعي الكوفي ثقة من

الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ١٥٥.

(٦) معاني القرآن ١٧/٤.

السعادة. وقيل: على الأمم. والظاهر أن «سابقون» هو الخبر. و«لها» متعلق به قَدْماً للفاصلة وللإختصاص. واللام قيل: بمعنى إلى. يقال: سَبَقْتُ له وإليه بمعنى. ومفعول «سابقون» محذوف تقديره: سابقون الناس إليها. وقيل: اللام للتعليل أي: سابقون الناس لأجلها. وتكون هذه الجملة مؤكدة للجملة قبلها، وهي «يسارعون في الخيرات» لأنها تقيّد معنى آخر وهو الثبوت والاستقرار بعدما دلّت الأولى على التجدد.

وقال الزمخشري^(١): «أي فاعلون السَّبَق لأجلها أو سابقون الناس لأجلها». قال الشيخ^(٢): «وهذان القولان عندي واحد». قلت: ليسا بواحد إذ مراده بالتقدير الأول أن لا يُقدَّر للسَّبَق مفعول البتة، وإنما الغرض الإعلام بوقوع السَّبَق منهم من غير نظرٍ إلى مَنْ سَبَقوه كقوله: «يُحيي ويُميت»^(٣) «وكلوا واشربوا»^(٤) «يعطي ويمنع» وغرضه في الثاني تقدير مفعول حُذِف للدلالة، واللام للعلة في التقديرين.

وقال الزمخشري^(٥) أيضاً: «أو إياها سابقون أي: ينالونها قبل الآخرة، حيث عُجِّلَت لهم في الدنيا». قلت: يعني أن «لها» هو المفعول بـ «سابقون» وتكون اللام قد زيدت في المفعول. وحسن زيادتها شيثان، / كلٌّ منهما لو انفرد لاقتضى الجواز: كون العامل فرعاً، وكونه مقدماً عليه معموله. قال الشيخ^(٦): «ولا يدل لفظ «لها سابقون» على هذا التفسير لأن سَبَق الشيء

(١) الكشف ٣٥/٣.

(٢) البحر ٤١١/٦.

(٣) الآية ٢٥٨ من البقرة.

(٤) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٥) الكشف ٣٥/٣.

(٦) البحر ٤١١/٦.

— المؤمنين —

الشيء يدلُّ على تقدُّم السابق على المسبوق فكيف يقول: وهم يسبقون الخيرات؟ وهذا لا يصحُّ. قلت: ولا أدري: عدم الصحة من أي جهة؟ وكأنه تخيل أن السابق يتقدَّم على المسبوق فكيف يتلاقيان؟ لكنه كان ينبغي أن يقول: فكيف يقول: وهم ينالون الخيرات وهم لا يُجامعونها لتقدُّمهم عليها؟ إلا أن يكون قد سبقه القلم فكتَبَ بدل «وهم ينالون»: «وهم يسبقون»، وعلى كل تقدير فإين عدم الصحة؟.

وقال الزمخشري^(١) أيضاً: «ويجوز أن يكون «وهم لها سابقون» خبراً بعد خبر، ومعنى «وهم لها» كمعنى قوله^(٢):

٣٤٢٠ — أنت لها أحمدٌ من بين البشر

يعني أن هذا الوصف الذي وصَفَ به الصالحين غير خارجٍ من حدِّ الوُسْعِ والطاقة^(٣). فتحصَّل في اللام ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها بمعنى «إلى». الثاني: أنها للتعليل على بابها. الثالث: أنها مزيدة. وفي خبر المبتدأ قولان، أحدهما: أنه «سابقون» وهو الظاهر. والثاني: أنه الجارُ كقوله:

— أنت لها أحمدٌ من بين البشر

(١) الكشف ٣/٣٥.

(٢) لم أقف عليه عند غير الزمخشري.

(٣) وقال بعد ذلك: «وكذلك كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمال فغير ضائع عنده بل هو مثبت لديه في كتاب».

وهذا قد رجّحه الطبري^(١)، وهو مروى عن ابن عباس.

آ. (٦٢) قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾: صفة لـ «كتاب». و«بالحق» يجوز أن يتعلّق بـ «يَنْطِقُ»، وأن يتعلّق بمحذوف، حالاً من فاعله أي: يَنْطِقُ مُلتبساً بالحق.

آ. (٦٣) قوله: ﴿هَمَّ لَهَا عَامِلُونَ﴾: كقوله: «هم لها سابقون».

آ. (٦٤) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: «حتى» هذه: إمّا حرف ابتداء والجملة الشرطية بعدها غاية لما قبلها، و«إذا» الثانية فجائية هي جواب الشرطية، وإمّا حرف جرّ عند بعضهم. وقد تقدّم تحقيقه^(٢) غير مرة. وقال الحوفي^(٣): «حتى غاية، وهي عاطفة، «إذا» ظرف مضاف لما بعده، فيه معنى الشرط، «إذا» الثانية في موضع جواب الأولى، ومعنى الكلام عامل في «إذا» والمعنى جأروا^(٤). والعامل في الثانية «أخذنا». وهو كلام لا يظهر^(٥).

وقال ابن عطية^(٦): «و«حتى» حرف ابتداء لا غير. و«إذا» والثانية التي هي جواب تمنعان من أن تكون «حتى» غاية لـ «عاملون». قلت: يعني أن الجملة الشرطية وجوابها لا يظهر أن تكون غاية لـ «عاملون». وظاهر كلام

(١) عبارة الطبري في تفسيره ٣٤/١٨: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب القول الذي قاله ابن عباس من أنه سبقت لهم من الله السعادة قبل مسارعهم في الخيرات ولما سبق لهم من ذلك سارعوا فيها».

(٢) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٣) انظر: البحر ٤١٢/٦.

(٤) قال بعدها: «فيكون جأروا العامل في إذا الأولى».

(٥) قال أبو حيان في البحر ٤١٢/٦: «وهو كلام مخبط ليس أهلاً أن يرد».

(٦) المحرر ٢٤١/١١.

مكي^(١) أنها غاية لـ «عاملون» فإنه قال: «أي لكفار قريش أعمال من الشر دون أعمال أهل البر هم لها عاملون، إلى أن يأخذ الله أهل النعمة والبطر منهم إذا هم يَصْجُونَ». انتهى.

والجوار: الصراخ مطلقاً. وأنشد الجوهري^(٢):

٣٤٢١- يُرَاوِجُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيٍّ
لِكَ طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُؤَارًا
وقد تقدّم هذا مستوفى في النحل^(٣).

آ. (٦٦) قوله: ﴿عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «تَنكِصُونَ». كقوله: «نَكَصَ عَلَىٰ عَقَبَيْهِ»^(٤). والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه حال من فاعل «تَنكِصُونَ» قاله أبو البقاء^(٥) ولا حاجة إليه. وقرأ^(٦) أمير المؤمنين «تَنكِصُونَ» بضم العين. وهي لغة.

آ. (٦٧) قوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾: حال من فاعل «تَنكِصُونَ». قوله «به» فيه قولان، أحدهما: أنه يتعلق بـ «مُسْتَكْبِرِينَ». والثاني أنه متعلق بـ «سَامِرًا». وعلى الأول فالضمير للقرآن أو للبيت شرفه الله تعالى، أو للرسول صلى الله عليه وسلم أو للنكوص المدلول عليه بـ «تَنكِصُونَ»،

(١) لم يرد في «مشكله»، وورد في البحر ٤١٢/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٩٨٦. ولم يرد في الصحاح للجوهري.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٣٩/٧.

(٤) الآية ٤٨ من الأنفال.

(٥) الإملاء ١٥١/٢.

(٦) القرطبي ١٣٦/١٢، والبحر ٤١٢/٦، والشواذ ٩٩ ونسبها لابن مسعود. وأمير

المؤمنين هنا هو علي رضي الله عنه.

— المؤمنون —

كقوله: «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ»^(١). والباء في هذا كله للسببية؛ لأنه استكبروا بسبب القرآن لَمَّا تَلَّى عليهم، وبسبب البيت لأنهم يقولون: نحن ولأته وبالرسول لأنهم يقولون: هو مِنَّا دون غيره، أو بالنكوص لأنه سبب الاستكبار. وقيل: ضَمَّن الاستكبار معنى التكذيب؛ فلذلك عُدِّي بالباء، وهذا يَتَأْتَى على أن يكون الضمير للقرآن أو للرسول.

وأما على الثاني وهو تَعَلُّقُه بـ «سَامِرًا» فيجوز أن يكون الضمير عائداً على ما عَادَ عليه فيما تقدَّم، إلا النكوص لأنهم كانوا يَسْمُرُونَ بالقرآن وبالرسول أي: يجعلونهما حديثاً لهم يَخُوضُونَ في ذلك كما يُسَمِّرُ بالأحاديث، وكانوا يَسْمُرُونَ في البيت، فالباء ظرفية على هذا، و«سَامِرًا»/ نصب على الحال: إمَّا مِنْ فاعل «تَنكِصُونَ»، وإمَّا مِنْ الضمير في «مُسْتَكْبِرِينَ».

وقرأ^(٢) ابن مسعود وابن عباس وأبو حيوة — وتروى عن أبي عمرو — «سُمَرًا» بضم الفاء وفتح العين مشددة. وزيد بن علي وأبورجاء وابن عباس أيضاً «سُمَارًا» كذلك، إلا أنه بزيادة ألف بين الميم والراء، وكلاهما جمع لـ «سَامِر». وهما جمعان مقيسان لـ «فَاعِل» الصفة نحو: ضُرِبَ وضَرَّاب في ضارب. والأفصح الأفراد؛ لأنه يقع على ما فوق الواحد بلفظ الأفراد تقول: قوم سَامِر. والسَامِر مأخوذ من السَمِر وهو سَهَرُ الليل، مأخوذ من السَمِر وهو ما يقع على الشجر من ضوء القمر، فيجلسون إليه يتحدثون مُسْتَأْنِسِينَ به. قال الشاعر^(٣):

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٨٦، والمحتسب ٢/٩٦، والبحر ٦/٤١٣.

(٣) البيت للمحرث الجرهني أو لعمر بن الحرث، وهو في اللسان (حجن). والحجون: جبل بمكة.

٣٤٢٢— كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجَوْنَ إِلَى الصَّفَا
أَنيسَ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ
وقال الراغب^(١): «السَّامِرُ: الليلُ المظلم، ولا آتِيكَ ما سَمَرَ ابنا سَمِيرٍ،
يَعْنُونَ الليل والنهار»^(٢). والسُّمْرَةُ: أَحَدُ الْأَلْوَانِ، وَالسُّمْرَاءُ: كُنِيَ بِهَا عَنْ
الْحِنْطَةِ.

قوله: «تَهْجُرُونَ» قرأ العامةُ بفتح التاءِ وضَمَّ الجيمِ، وهي تحتمل
وجهين، أحدهما: أَنَّهَا مِنَ الْهَجَرِ بِسُكُونِ الْجِيمِ، وهو القطع والصدُّ، أي:
تهْجُرُونَ آيَاتِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَتَزْهَدُونَ فِيهِمَا، فلا تَصِلُونَهُمَا. الثاني: أَنَّهَا مِنَ
الْهَجَرِ بفتحها وهو الْهَذْيَانُ. يقال: هَجَرَ الْمَرِيضُ هَجْرًا أَي هَذَى فَلَا مَفْعُولَ
لَهُ. ونافع^(٣) وابن محيصن بضم التاءِ وكسر الجيمِ مِنْ أَهْجَرَ إهْجَارًا أَي:
أَفْحَشَ فِي مَنْطِقِهِ. قال ابن عباس: «يَعْنِي سَبَّ الصَّحَابَةِ». وزيد بن علي
وابن محيصن وأبو نهيك بضم التاءِ وفتح الهاءِ وكسر الجيمِ مُشَدَّدَةً مُضَارِعَ
هَجَرَ بِالْتَشْدِيدِ. وهو مُحْتَمِلٌ لِأَن يَكُونَ تَضَعِيفًا لِلْهَجَرِ أَوِ الْهَجَرِ أَوِ الْهَجْرِ. وقرأ
ابن أبي عاصم^(٤) كَالْعَامَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ وَهُوَ التَّفَاتُ.

أ. (٧١) قوله: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ﴾: الجمهورُ على كسر الواوِ لِالتَّقاءِ
السَّاكِنِينَ. وابن وثاب^(٥) بضمُّها تشبيهاً بِواوِ الضَّمِيرِ كَمَا كُسِرَتْ واوُ الضَّمِيرِ
تشبيهاً بِهَا.

(١) المفردات ٢٤٢.

(٢) لم يرد قوله: «يعنون الليل والنهار» في المفردات.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٦، والنشر ٣٢٩/٢، والحجة ٤٨٩، والتيسير ١٥٩،
والبحر ٤١٣/٦.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) المحتسب ٩٧/٢، والبحر ٤١٤/٦.

قوله: «بل أَتَيْنَاهُمْ» العامة على إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه. والمراد: أَتَيْتُهُمْ رُسُلُنَا. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية «أَتَيْنَاهُمْ» بالمد بمعنى أعطَيْنَاهُمْ، فيحتمل أَنْ يكون المفعول الثاني غير مذكور. ويحتمل أَنْ يكون «بَذَرْنَاهُمْ» والباء مزيدة فيه. وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمرو أيضاً «أَتَيْتُهُمْ» بناء المتكلم وحده. وأبو البرهسم وأبو حيوة والجحدري وأبو رجاء «أَتَيْتُهُمْ» بناء الخطاب، وهو للرسول عليه السلام. وعيسى^(٢) «بَذَرْنَاهُمْ» بألف التانيث. وقتادة «نَذَرْنَاهُمْ» بنون المتكلم المعظم نفسه مكان باء الجر مضارع «ذَكَرَ» المشدّد، ويكون «نَذَرْنَاهُمْ» جملة حالية. وقد تقدّم الكلام في «خَرَجَا» و«خَرَجَ» في الكهف^(٣).

آ. (٧٤) قوله: ﴿عَنِ الصَّٰرِطِ﴾: متعلّق بـ «نَاكِبُونَ»، ولا تمنع لأم الابتداء مِنْ ذلك على رأي قد تقدّم تحقيقه. والنُّكُوب والنُّكْبُ: العدول والميل. ومنه النُّكْبَاءُ للريح بين ريحين، سُمِّيَتْ بذلك لعدولها عن المَهَابِ وَنَكَبَتْ حوادث الدهر أي: هَبَّتْ هبوب النُّكْبَاءِ، والنُّكْبُ: مُجْتَمَعُ مَا بَيْنَ الْعَصْدِ وَالْكَيْفِ. وَالْأُنْكَبُ المائل المُنْكِبُ. ولفلانٍ نِكَابَةٌ في قومه أي: نقابة^(٤) فيشبه أن تكون الكاف بدلاً من القاف. ويقال: نَكَبَ وَنَكَّبَ مُخَفِّفًا وَمُثَقِّلًا.

آ. (٧٥) قوله: ﴿لَلْجَوَّالِ﴾: جواب «لو». وقد توالى فيه لامان وفيه تَضَعِيفٌ لقول مَنْ قال: إِنَّ جَوَابَهَا إِذَا نَفَى بِـ «لَمْ» وَنَحْوَهَا مِمَّا صُدِّرَ فِيهِ حَرْفُ النَفْيِ بِلَامٍ، إنه لا يجوز دخول اللام لو قلت: «لوقام زيدٌ لَلَمْ يَقم»

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤١٤/٦.

(٢) انظر في قراءتها: الشواذ ٩٨، والبحر ٤١٤/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٦/٧.

(٤) النقابة: المنزل. يقال: نَقَبَ الرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ يَنْقُبُ نِقَابَةً. ومنه النقيب: عريف القوم وشاهدهم وضمينهم. انظر: اللسان (نقب).

عمرؤ» لم يَجْزُ قال: لئلا يتوالى لآمان. وهذا موجود في الإيجاب كهذه الآية ولم يَمْنَع، وإلا فما الفرق بين النفي والإثبات في ذلك^(١)؟

واللجاج: التماذي في العناد في تعاطي الفعل المزجور عنه. ومنه اللجة بالفتح لتردد الصوت كقوله^(٢):

٣٤٢٣- في لجة أمسك فلاناً عن فل

ولجة البحر لتردد أمواجه. ولجة الليل لتردد ظلامه. واللجلة^(٣) تردّد الكلام، وهو تكرير لَج. ويقال: لَج وألَج.

آ. (٧٦) قوله: ﴿فما استكانوا﴾: قد تقدم قبله استكان^(٤) في آل عمران. وجاء الأول ماضياً، والثاني مضارعاً^(٥)، ولم يَجِثْ ماضيين ولا مضارعين، ولا جاء الأول مضارعاً والثاني ماضياً؛ لإفادة الماضي وجود الفعل وتحققه وهو بالاستكانة أليق بخلاف التضرع، فإنه أخبر عنهم بنفي ذلك في الاستقبال. وأما الاستكانة فقد توجّد منهم. وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: هلاً قيل: وما تضرعوا فما^(٧) يستكثنون. قلت: لأن المعنى مَحَنَاهُمْ فما وُجِدَتْ

(١) الفرق في ذلك أن السماع لم يرد في النفي بل ورد في الإيجاب، وليست العلة توالي لآمين وإنما هو السماع.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ٢٣٣/١، والمقتضب ٢٣٨/٤، والخزانة ٤٠١/١، والهمع ١٧٧/١، والدرر ١٥٤/١، واللسان (لجج).

(٣) في الأصل: «والجلة»: وانظر: المفردات ٤٤٨.

(٤) «فما وَفَنُوا إما أصابهم في سبيل الله وما ضَعُفُوا وما استكانوا» الآية ١٤٦ من آل عمران.

(٥) الأول: «فما استكانوا»، والثاني: «وما يتضرعون».

(٦) الكشف ٣٩/٣.

(٧) مطبوعة الكشف «أو فما».

[١/٦٥٩] منهم عَقِيبَ الْمِحْنَةِ اسْتِكَانَةً، وما من عادة هؤلاء أَنْ يَسْتَكِينُوا وَيَتَضَرَّعُوا حَتَّى / يُفْتَحَ عَلَيْهِمْ بَابُ الْعَذَابِ الشَّدِيدِ. قلت: فظاهرُ هذا أَنْ «حَتَّى» غَايَةُ لِنْفِيِ الاستِكَانَةِ والتَضَرُّعِ.

آ. (٧٧) وقرئ^(١) «فَتَحْنَا» بالتشديد. والكلام في «إِذَا» و«إِذَا» قد تقدم^(٢) قريباً. وقرأ^(٣) السُّلَمِيُّ «مُبْلَسُونَ» بفتح اللام مِنْ أَبْلَسَهُ أَي: أَدْخَلَهُ فِي الْإِبْلَاسِ.

آ. (٨٠) قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: قرأ^(٤) أبو عمرو - في رواية - «يَعْقِلُونَ» بياء الغيبة على الالتفات.

آ. (٨٥) قوله: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾: قرأ^(٥) أبو عمرو «سَيَقُولُونَ اللَّهُ» في الأخيرتين^(٦) من غير لام جرٍّ، رَفَعَ الْجَلَالََةَ، جواباً على اللفظ لقوله «مَنْ» [مِنْ] قوله: «سَيَقُولُونَ اللَّهُ، قل: أَفَلَا تَتَّقُونَ» «سَيَقُولُونَ اللَّهُ، قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ» لِأَنَّ الْمَسْئُولَ بِهِ مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ وَهُوَ «مَنْ» فجاء جوابه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً، وكذلك رُسِمَ الْمَوْضِعَانِ فِي مَصَاحِفِ الْبَصْرَةِ. والباقيون «لله» في الموضعين باللام، وهو جوابٌ على المعنى؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ «مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ «لِمَنْ السَّمَوَاتِ». وَلَا بَيْنَ قَوْلِهِ «مَنْ بِيَدِهِ» وَلَا «لِمَنْ لَهُ» إِلَّا جَارُهُ. وَهَذَا كَقَوْلِكَ: مَنْ رَبُّ هَذِهِ الدَّارِ؟ فيقال: زَيْدٌ. وَإِنْ شِئْتَ: لَزِيدٍ؛ لِأَنَّ

(١) لم أجد مَنْ نسب هذه القراءة.

(٢) انظر إعرابه للآية ٦٥.

(٣) البحر ٤١٦/٦، والشواذ ٩٨.

(٤) البحر ٤١٨/٦، والكشاف ٤٠/٣.

(٥) السبعة ٤٤٧، والنشر ٣٢٩/٢، والتيسير ١٦٠، البحر ٤١٨/٦، والحجة ٤٩٠.

(٦) الأيتان ٨٧، ٨٩.

السؤال لا فرق فيه بين أن يقال: لِمَنْ هذه الدارُ، وَمَنْ رَبُّهَا؟ واللامُ مرسومةٌ في مصاحفهم فوافقَ كُلُّ مُصَحِّفٍ، ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه «الله» لأنه مرسومٌ باللام. وجاء الجوابُ باللام كما في السؤال. ولو حُذِفَتْ من الجواب لجاز؛ لأنه لا فرق بين «لِمَنْ الأرضُ» و«مَنْ رَبُّ الأرضِ» إلا أنه لم يَقْرَأْ به أحدٌ.

آ. (٩٠) قوله: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُمْ﴾: قد قرئ هنا ببعض ما قرئ به في نظيره: فقراً^(١) ابنُ أبي إسحاق «أَتَيْتَهُمْ» بناءً الخطاب، وغيره^(٢) بناءً المتكلم.

آ. (٩١) قوله: ﴿إِذْ لَذَهَبَ﴾: «إِذْ» جوابٌ وجزاء. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: «إِذْ» لا تَدْخُلُ إلا على كلام هو جوابٌ وجزاء، فكيف وقع قوله: «لَذَهَبَ» جواباً وجزاء، ولم يتقدّمه شرط ولا سؤال سائل؟ قلت: الشرطُ محذوفٌ تقديره: «لو كان معه آلهة» حُذِفَ لدلالة «وما كان معه مِنْ آلِهَةٍ». قلت: هذا رأي الفراء^(٤)، وقد تقدّم ذلك في الإسراء في قوله: «وَإِذْ لَاتَخَذُوا»^(٥).

قوله: «عَمَّا يَصِفُونَ». وقرئ^(٦) تَصِفُونَ، بناءً الخطاب. وهو التفتُّ.

آ. (٩٢) قوله: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾: قرأ^(٧) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ بالجَرِّ على البدل من الجلالة. وقال

(١) انظر في قراءتها: البحر ٤١٨/٦، والشواذ ٩٨.

(٢) نسبت في الشواذ ٩٨ إلى يونس عن أبي عمرو.

(٣) الكشف ٤٠/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٤١/٣.

(٥) الآية ٧٣.

(٦) البحر ٤١٩/٦.

(٧) الإنحاف ٢٨٧/٢، والتيسير ١٦٠، والبحر ٤١٩/٦.

الزمخشري^(١): «صفة لله»^(٢). كأنه تَمَحَّضٌ لِلإِضَافَةِ فتعرَّفَ المضافُ. والباقون بالرفع على القطع خبر مبتدأ محذوف.

قوله: «فتعالَى» عطْفٌ على معنى ما تَقَدَّمَ كأنه قال: عَلِمَ الغيب فتعالَى كقولك: زيدٌ شجاعٌ فَعَظُمَتْ منزلته أي: شَجُعَ فَعَظُمَتْ. أو يكونُ على إضمارِ القولِ أي: أقول: فتعالَى اللهُ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿إِمَّا تُرِيتُنِي﴾: قرأ العامة «تُرِيتُنِي» بصريح الياء. والضحاك^(٣) «تُرِيتُنِي» بالهمز عوض الياء وهذا كقراءته: «فإِمَّا تُرِيتُنِي»^(٤) «لَتَرَوْنَ»^(٥) بالهمز وهو بدلٌ شاذٌ.

آ. (٩٤) قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلْنِي﴾: جوابُ الشرط. و«رَبِّ» نداءٌ معترضٌ بين الشرطِ وجزائه.

آ. (٩٥) قوله: ﴿عَلَى أَنْ تُرِيكَ﴾: متعلقٌ بـلِقَادِرُونَ أو بمحذوفٍ على خلافِ سَبَقٍ: في أَنْ هذه اللامُ تمنعُ ما بعدها أَنْ تعملَ فيما قبلها.

آ. (٩٧) قوله: ﴿مِنْ هَمَزَاتٍ﴾: جمعُ هَمْزَةٍ وهي النُّخْصَةُ والدَّفْعَةُ بيديٍّ وغيرِها. والهمَّاز: مِفْعَالٌ من ذلك كالمِخْرَاطِ من الحِرْثِ. والهمَّاز: الذي يعيبُ الناسَ كأنه يَدْفَعُ بلسانه وَيُنْخُسُ به.

(١) الكشف ٤١/٣.

(٢) انتهى هنا كلام الزمخشري.

(٣) البحر ٤٢٠/٦.

(٤) الآية ٢٦ من مريم.

(٥) الآية ٦ من التكاثر. ونُسبت قراءتا مريم والتكاثر إلى رواية عن أبي عمرو انظر:

المحتسب ٤٢/٢، والبحر ٢٨٥/٦، والشواذ ٨٤.

آ. (٩٩) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: في «حتى» هذه أوجه، أحدها: أنها غاية لقوله: «بِمَا يَصِفُونَ»^(١). والثاني: أنها غاية لـ «كاذبون»^(٢). ويُنَّ هذين الوجهين قولُ الزمخشري^(٣): «حتى تتعلق بـ «يَصِفُونَ» أي: لا يزالون على سوء الذكر إلى هذا الوقت، والآية فاصلة بينهما على وجه الاعتراض والتأكيد». ثم قال: «أو على قوله: «وإنهم لكاذبون». قلت: قوله: «أو على قوله كذا» كلام محمولٌ على المعنى إذ التقدير «حتى» مُعلَّقةٌ على «يَصِفُونَ» أو على قوله: «لَكَاذِبُونَ». وفي الجملة فعبارةٌ مُشكلة.

الثالث: قال ابنُ عطية^(٤): «حتى» في هذه^(٥) المواضع حرفٌ ابتداءً. ويُحتمل أن تكونَ غايةً مجردةً بتقديرِ كلامٍ محذوفٍ. والأولُ أَبَيْنُ؛ لأنَّ ما بعدها هو المعنى به المقصودُ ذِكرُهُ. قال الشيخ^(٦): «فَتَوَهُمَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنَّ «حتى» إذا كانت حرفَ ابتداءٍ لا تكونُ غايةً، وهي وإنْ كانتْ/ حرفَ ابتداءٍ، [٦٥٩/ب] فالغايةُ معنى لا يفارقها، ولم يُبينْ الكلامَ المحذوفَ المقدَّرَ». وقال أبو البقاء^(٧): «حتى» غايةٌ في معنى العطفِ. وقال الشيخ^(٨): «والذي يظهر لي أن قبلها جملةٌ محذوفةٌ تكون «حتى» غايةً لها يدلُّ عليها ما قبلها. التقدير: فلا أكونُ كالكفار الذين تهْمَزُهم الشياطينُ ويَحْضُرُونَهُمْ، حتى إذا جاء. ونظيرُ

(١) في الآية ٩٦.

(٢) في الآية ٩٠.

(٣) الكشاف ٤٢/٣.

(٤) المحرر ٢٥٢/١١.

(٥) المحرر: «في هذا الموضع».

(٦) البحر ٤٢٠/٦.

(٧) لم يرد في مطبوعة الإملاء.

(٨) البحر ٤٢٠/٦ — ٤٢١.

حَذَفَهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

٣٤٢٤- فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُتِبْتُ تَسْبِيحِي

أي: يَسْبِيحِي النَّاسُ كُلُّهُمْ حَتَّى كُتِبْتُ. إِلَّا أَنْ^(٢) فِي الْبَيْتِ دَلٌّ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

قوله: «رَبِّ ارْجِعُون» في قوله: «ارْجِعُون» بِخِطَابِ الْجَمْعِ ثَلَاثَةً أَوْجِهَ، أَجْوَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

٣٤٢٥- فَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ
وَلِنْ شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاخًا وَلَا بَرْدًا

وَقَالَ آخِرُ^(٤):

٣٤٢٦- أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ

قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ مَا يُرَدُّ عَلَى الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدًا أَجَازَ لِلدَّاعِي يَقُولُ: يَا رَحِيمُونَ». قَالَ: «لِثَلَاثَةِ يَوْمِهِمْ خِلَافَ التَّوْحِيدِ». وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الصِّغَةِ وَشَبَّهَهَا لِلتَّعْظِيمِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ نَادَى رَبَّهُ، ثُمَّ خَاطَبَ مَلَائِكَةَ رَبِّهِ بِقَوْلِهِ: «ارْجِعُون» وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ: يَا مَلَائِكَةَ رَبِّي، فَحَذَفَ

(١) تقدم برقم ٧٣٣.

(٢) اسم «أن» هنا ضمير الشأن.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) لم أهتم إلى قائله وعجزه. وهو في الكشف ٤٢/٣، والبحر ٤٢١/٦.

— المؤمنون —

المضاف ثم التفت إليه في عَوْدِ الضمير كقوله: «وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا» ثم قال: «أَوْهَمَ قَاتِلُونَ»^(١) التفاتاً لـ «أهل» المحذوف.

الثالث: أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى تَكْرِيرِ الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: ارْجِعُونَ ارْجِعُونَ ارْجِعُونَ. نقله أبو البقاء^(٢). وهو يُشَبِّهُ ما قالوه في قوله: «أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ»^(٣) أَنَّهُ بِمَعْنَى: أَلْقِيَ أَلْقِيَ ثُنْيِي الْفِعْلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَهُ^(٤):

٣٤٢٧- قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

.....

أي: قِفْ قِفْ.

آ. (١٠٠) قوله: «إِنَّمَا كَلِمَةٌ»: من بابِ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةِ الْكُلِّ. كقوله: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةٌ لَبِيدٌ»^(٥) يعني قوله^(٦):

٣٤٢٨- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

.....

وقد تقدّم طَرَفٌ مِنْ هَذَا بِأَوْسَعِ عِبَارَةٍ فِي آلِ عِمْرَانَ. و«هُوَ قَاتِلُهَا» صِفَةٌ لـ «كَلِمَةٍ».

قوله: «بَرَزَخُ» الْبَرَزَخُ: الْحَاجِزُ بَيْنَ الْمُتَنَافِيَيْنِ. وقيل: الْحِجَابُ بَيْنَ

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الإملاء ١٥٢/٢ وعبارته: ارجعني.

(٣) الآية ٢٤ من ق.

(٤) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب مناقب الأنصار ٢٦: ١٤٩/٧، وابن ماجه ١٢٣٦/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٨٤.

الشَّيْثِينَ أَنْ يَصِلَ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ، وهو بمعنى الأول. وقال الراغب^(١): «أصله بَرَزَهُ بِالْهَاءِ فَعَرَّبَ. وهو في القيامة الحائل بين الإنسان وبين المنازل الرفيعة. والْبَرَزُخُ قَبْلَ الْبَعْثِ: الْمَنْعُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ الرَّجْعَةِ الَّتِي يَتِمُّنَاهَا».

آ. (١٠١) قوله: ﴿فِي الصُّورِ﴾: قرأ العامة بضم الصاد وسكون الواو. وابن عباس^(٢) والحسن بفتح الواو جمع صورة. وأبورزين بكسر الصاد وفتح الواو وهو شاذ، وهذا عكس «لَحَى» بضم اللام جمع «لَحْيَةٍ» بكسرها.

قوله: «فلا أنساب» الأنساب: جمع نسب وهو القرابة من جهة الولادة، ويُعبر به عن التواصل، وهو في الأصل مصدر. قال الشاعر^(٣):

٣٤٢٩- لا نَسَبَ الْيَوْمِ وَلَا خُلَّةَ

اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

قوله: «بينهم» يجوزُ تعلقه بنفس «أنساب»، وكذلك «يومئذ» أي: فلا قرابة بينهم في ذلك اليوم. ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفة لـ «أنساب». والتنوين في «يومئذ» عوض من جملة، تقديره: يوم إذ يُنفخ في الصور.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾: يجوزُ أن يكون «خالدون» خبراً ثانياً لـ «أولئك»، وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر أي: هم خالدون، وقال الزمخشري^(٤): «في جهنم خالدون» بدلٌ من «خسروا أنفسهم»، ولا محلّ

(١) المفردات ٤٣.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤٢١/٦، والكشاف ٤٣/٣.

(٣) البيت لأنس بن العباس أو أبي عامر جد العباس. وهو في الكتاب ٣٤٩/١.

وابن يعيش ١٠١/٢، والعيني ٣٥١/٢.

(٤) الكشاف ٤٣/٣.

للبدل والمبدل منه ؛ لأن الصلة لا محل لها . قال الشيخ^(١) : «جَعَلَ» في جهنم «بدلاً مِنْ «خَسِرُوا» وهذا بدلٌ غريبٌ . وحقيقته أَنَّ يكونَ البدلُ الفعلُ الذي تَعَلَّقَ به «في جهنم» أي : استقرُّوا في جهنم ، وهو بدلٌ شيءٍ مِنْ شيءٍ^(٢) ؛ لأنَّ مَنْ خَسِرَ نفسه استقرَّ في جهنم .

قلت^(٣) : فجعل الشيخ الجارَّ والمجرورَ البدلَ دون «خالدون» والزمخشريُّ جعل جميع ذلك بدلاً ، بدليل قوله^(٤) بعد ذلك : «أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ «أولئك» أو خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ» . وهذان إنما يليقان بـ «خالدون» ، وأما «في جهنم» فمتعلِّقٌ به ، فيحتاج كلامُ الزمخشريِّ إلى جوابٍ . وأيضاً فيصير «خالدون» مُفْلَئاً . وجَوَزَ أبو البقاء^(٥) أن يكونَ الموصولُ نعتاً لاسم الإشارة^(٦) وفيه نظرٌ ؛ إذ الظاهرُ كونه خبراً له .

آ . (١٠٤) قوله : ﴿تَلْفَحُ﴾ : يجوزُ استئنافه ، ويجوزُ حالُّيته . ويجوزُ كونه خبراً آخرَ لـ «أولئك» ، واللَّفَحُ : إصابةُ النارِ الشيءَ / وكلُّها [٦٦٠/أ] وإحراقُها له ، وهو أشدُّ من النَّفَخِ . وقد تقدَّم النَّفَخُ في الأنبياء^(٧) .

قوله : «كالحون» الكلُّوحُ : تَشْمِيرُ الشِّفَةِ العليا ، واسترخاءُ السفلى . وفي الترمذي^(٨) : «تَتَقَلَّصُ شَفَتُهُ العليا ، حتى تبلغَ وسطَ رأسه ، وتَسْتَرخِي السفلى

(١) البحر ٤٢١/٦ .

(٢) وقال : «وهما لمسمى واحد على سبيل المجاز» .

(٣) تكرر «قوله» في الأصل .

(٤) الكشف ٤٣/٣ .

(٥) لم يرد في الإملاء .

(٦) الموصول «الذين» واسم الإشارة «أولئك» .

(٧) انظر : الورقة ٦٣٥ ب .

(٨) باب ما جاء في صفة النار ١٠٩/٤ .

حتى تَبْلُغَ سُرَّتَهُ» ومنه «كُلُّوْحُ الْأَسَدِ» أي : تكشيره عن أنيابه. ودهر كَالِحٌ ، وبرد كَالِحٌ أي : شديد. وقيل : الكُلُّوْحُ هو : تَقْطِيبُ الوجهِ وَبُسُورُهُ. وَكَلَحَ الرجلُ يَكْلَحُ كُلُّوْحًا وَكِلَاحًا.

آ. (١٠٦) قوله : ﴿شِقْوَتُنَا﴾ : قرأ^(١) الأخوان : «شَقَاوَتُنَا» بفتح الشين وألفٍ بعد القاف. والباقون بكسرِ الشين وسكونِ القافِ وهما مصدران بمعنى واحدٍ، فالشَقَاوَةُ كَالْقَسَاوَةِ وهي لغةٌ فاشِيَةٌ، والشَّقْوَةُ كَالْفِطْنَةِ وَالنَّعْمَةِ. وأنشد الفراء^(٢) :

٣٤٣٠- كُلفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ
بنتَ ثُمَائِي عَشْرَةَ مِنْ حَجَّتِهِ
وهي لغةُ الحجاز. وقرأ قتادة والحسن في روايةٍ كالأخوين إلا أنهما كسرا الشينَ، وشبَّل في اختياره كالباقيين، إلا أنه فَتَحَ الشينَ.

آ. (١٠٩) قوله : ﴿إِنَّهُ كَانَ﴾ : العَامَّةُ على كسرِ الهمزة استئنافاً. وَأَبَيَّ^(٣) والعَتَكِيُّ بفتحها أي : لأنه. والهاءُ ضميرُ الشأنِ.

آ. (١١٠) قوله : ﴿سَخِرِيًّا﴾ : مفعولٌ ثانٍ للاتخاذ. وقرأ^(٤)

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٨، والنشر ٣٢٩/٢، والحجة ٤٩١، والبحر ٤٢٢/٦، والقرطبي ١٥٣/١٢، والتيسير ١٦٠.

(٢) معاني القرآن ٢٤٢/٢. البيت لنفيع بن طارق وهو في المخصص ٩٢/١٤، والخزانة ١٠٥/٣، والمعني ٤٨٨/٤، والهمع ١٤٩/٢، والدرر ٢٠٥/٢، والمراد أنه علقها حين كان في الحج.

(٣) المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤٢٣/٦، والعتكى هارون وتقدمت ترجمته.

(٤) السبعة ٤٤٨، والبحر ٤٢٣/٦، والحجة ٤٩١، والنشر ١٢٩/٢، والتيسير ١٦٠، والقرطبي ١٥٤/١٢.

الأخوان ونافعٌ هنا وفي ص^(١) بكسر السين. والباقون بضمِّها في المؤمنين. واختلف الناس في معناهما. فقليل: هما بمعنى واحدٍ، وهو قولُ الخليل وسيبويه^(٢) والكسائي وأبي زيد. وقال يونس^(٣): «إن أريدَ الخِدْمَةُ والسُّخْرَةُ فالضمُّ لا غيرُ. وإن أريدَ الهُزْءُ فالضمُّ والكسر. ورجَّح أبو علي^(٤) — وتبعه مكي — قراءةَ الكسرِ قالاً: لأنَّ ما بعدها أليقُّ لها لقوله: «وكنتم منهم تضحكون». قلت: ولا حجةَ فيه لأنَّهم جمعوا بين الأمرين: سَخَرُوهم في العمل، وسَخَرُوا منهم استهزاءً. والسُّخْرَةُ بالتاء: الاستخدام، و«سُخْرِيًّا» — بالضمِّ — منها، والسُّخْرُ بدونها: الهُزءُ، والمكسورُ منه. قال الأعشى^(٥):

٣٤٣١- إني أتاني حديثٌ لا أُسرُّ به

مَنْ عَلُوْا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سُخْرُ

ولم يَختلف السبعةُ في ضَمِّ ما في الزخرف^(٦)؛ لأنَّ المرادَ الاستخدامَ وهو يُقَوِّي قولَ مَنْ فَرَّقَ بينهما. إلَّا أنَّ ابنَ محيصن^(٨) وابنَ مسلم^(٩) وأصحابَ

(١) الآية ٦٣.

(٢) قال النحاس في إعرابه ٤٢٩/٢: «ولا يُعرف هذا التفريق الخليل وسيبويه ولا الكسائي ولا الفراء» ولم أقف على نص لسيبويه في كتابه. أما الفراء فقد قال في معانيه ٢٤٣/٢: وقد قرىء بهما جميعاً والضمُّ أجود.

(٣) انظر: البحر ٤٢٣/٦.

(٤) الحجة (خ) ٣٤/٤.

(٥) الكشف ١٣١/٢ قال: «لصحة معناه، ولشبهه بما بعده، ولأن الأكثر عليه».

(٦) وهو أعشى باهلة. والبيت في اللسان (سخر)، والبحر ٤٢٣/٦.

(٧) الآية ٣٢.

(٨) البحر ١٣/٨، والقرطبي ٨٣/١٦.

(٩) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي روى عن يحيى الذماري. توفي سنة ١٩٥.

انظر: طبقات الفراء ٣٦٠/٢.

عبد الله كسروه أيضاً^(١)، وهي مُقَوِّية لقول مَنْ جعلهما بمعنى .

والباء في «سُخْرِيًّا» و«سُخْرِيًّا» للنسب زِيدَتْ للدلالة على قوة الفعل، فالسُّخْرِيُّ أقوى من السُّخْر، كما قيل في الخصوص: خصوصية، دلالة على قوة ذلك، قال معناه الزمخشري^(٢).

آ. (١١١) قوله: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾: قرأ الأخوان^(٣) بكسر الهمزة استئنافاً. والباقون بالفتح، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تعليلٌ وهي موافقةٌ للأولى فإن الاستئناف يُعْلَلُ به أيضاً. والثاني - ولم يذكر الزمخشري^(٤) غيره - أنه مفعول ثانٍ لَجَزَيْتَهُمْ. أي: بأنهم أي: فَوَزَهُمْ^(٥). وعلى الأول يكون المفعول الثاني محذوفاً.

آ. (١١٢) قوله: ﴿قَالَ: كَمْ لَبِثْتُمْ﴾: قرأ^(٦) الأخوان «قل: كَمْ لَبِثْتُمْ». «قُلْ إِنَّ لَبِثْتُمْ»^(٧) بالأمر في الموضعين، وابن كثير كالأخوين في الأول فقط، والباقون «قال» في الموضعين، على الإخبار عن الله أو المَلَك. والفعْلان مرسومَان^(٨) بغير ألفٍ في مصاحف الكوفة، وبألفٍ في مصاحف مكة

(١) أي في الزخرف.

(٢) الكشف ٤٤/٣.

(٣) السبعة ٤٤٩، والنشر ٣٢٩/٢ - ٣٣٠، والبحر ٤٢٣/٦، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٢.

(٤) الكشف ٤٤/٣.

(٥) عبارة الزمخشري: «كقولك: جزيتهم فوزهم» وعلى هذا لا حاجة لتفسير عبارته بما فسرهما المؤلف.

(٦) السبعة ٤٤٩، الحجة ٤٩٣، والنشر ٣٣٠/٢، والقرطبي ١٥٦/١٢، والبحر ٤٢٤/٦، والتيسير ١٦٠.

(٧) في الآية التالية.

(٨) انظر: المحرر ٢٥٧/١١.

- المؤمنون -

والمدينة والشام والبصرة، فحمزة والكسائي وافقوا مصاحف الكوفة وخالفوها عاصم، أو وافقها على تقدير حذف الألف من الرسم وإرادتها. وابن كثير وافق في الثاني مصاحف مكة، وفي الأول غيرها، أو أتاها على تقدير حذف الألف وإرادتها. وأما الباقر فوافقوا مصاحفهم في الأول والثاني.

و«كم» في موضع نصب على ظرف الزمان أي: كم سنة. و«عدد» بدل من «كم». قاله أبو البقاء^(١) وقال غيره: إن «عدد سنين» تمييز لـ «كم» وهذا هو الصحيح.

وقرأ^(٢) الأعمش والمفضل عن عاصم «عدداً» منوناً. وفيه أوجه، أحدها: أن يكون «عدداً» مصدراً أقيم مقام الاسم، فهو نعت تقدم على المنعوت. قاله صاحب «اللوامح»^(٣). يعني أن الأصل: «سنين عدداً» أي: معدودة، لكنه يلتزم تقديم النعت على المنعوت، فصوابه أن يقول: فانتصب حالاً. هذا مذهب البصريين. والثاني: أن «لَبِثُمْ» بمعنى عَدَدْتُمْ. فيكون نصب «عدداً» على المصدر و«سنين» بدل منه. وقال صاحب «اللوامح» أيضاً: «وفيه بُعد؛ لعدم دلالة اللبث على العدد». والثالث: أن «عدداً» تمييز لـ «كم» و«سنين» بدل منه.

آ. (١١٣) قوله: ﴿الْعَادِيْنَ﴾: جمع «عادٍ» من العَدَد. وقرأ^(٤) الحسن والكسائي في رواية بتخفيف الدال جمع «عادٍ» اسم فاعل من عدا

(١) الإملاء ١٥٢/٢.

(٢) البحر ٤٢٤/٦.

(٣) وهو أبو الفضل الرازي.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٤٢٤/٦، والكشاف ٤٤/٣.

[٦٦٠/ب] أي / (١): الظَّلَمَة. وقال أبو البقاء (٢): «وَقُرِءَ بِالتَّخْفِيفِ عَلَى مَعْنَى الْعَادِيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ كَقَوْلِكَ: «وَهَذِهِ بِئْرٌ عَادِيَّةٌ»، أَي: سَلَّ (٣) مِنْ تَقَدُّمِنَا. وَحَذَفَ إِحْدَى يَأْيِ النَّسَبِ كَمَا قَالُوا الْأَشْعَرُونَ وَحَذَفَ الْأُخْرَى لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ». قلت: الْمَحْذُوفُ أَوَّلًا مِنَ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهَا الْمُتَحَرِّكَةُ، وَبِحَذْفِهَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ. وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ (٤): «وَقُرِءَ «الْعَادِيْنَ» أَي: الْقَدَمَاءُ الْمُعَمَّرِينَ فَإِنَّهُمْ يَسْتَقْصِرُونَهَا فَكَيْفَ بَيْنَ دُونِهِمْ؟». وقال ابن خالويه (٥): «وَلَعَنَ أُخْرَى «الْعَادِيْنَ» - يَعْنِي بِيَاءَ مُشَدَّدَةِ جَمْعِ عَادِيَّةٍ - بِمَعْنَى الْقَدَمَاءِ».

آ. (١١٤) قوله: ﴿لَوْ أَنَّكُمْ﴾: جوابُها محذوف، تقديره: لو كنتم تعلمون مقدارَ ليئكم من الطول لَمَا أَجَبْتُمْ بهذه المدة. وانتصب «قليلاً» على التبعِ لزمانٍ محذوفٍ أو لمصدرٍ محذوفٍ أي: إِلَّا زَمَنًا قَلِيلًا أَوْ إِلَّا لَبْنًا قَلِيلًا.

آ. (١١٥) قوله: ﴿عَبَثًا﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: عابثين. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أَجَلِهِ أَي: لِأَجْلِ الْعَبَثِ. وَالْعَبَثُ: اللَّعِبُ وَمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ. يُقَالُ: عَبَثَ يَعْبَثُ عَبَثًا إِذَا خَلَطَ عَمَلَهُ بِلَعِبٍ. وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَبَثْتُ الْإِقْطَ أَي: خَلَطْتُهُ. وَالْعَبِيثُ طَعَامٌ مَخْلُوطٌ بِشَيْءٍ، وَمِنْهُ الْعَوْبَثَانِيُّ لَتَمَرٍ وَسَوِيقٍ وَسَمْنٍ مَخْتَلَطٍ.

قوله: «وَأَنْكُمْ» يجوز أن يكونَ معطوفاً على «أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ» فيكونُ

(١) سقطت الورقة ٦٦٠ ب من مصورة الأصل وأثبتناها من (ش).

(٢) الإملاء ١٥٢/٢.

(٣) ش: مثل. والتصحيح من الإملاء.

(٤) الكشف ٤٤/٣ - ٤٥.

(٥) الشواذ ٩٩.

الحُسْبَانُ منسحباً عليه، وأن يكون معطوفاً على «عِثّاً» إذا كان مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ . قال الزمخشري^(١): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ معطوفاً على «عِثّاً» أي: للعبث ولتَرْكِكُمْ غيرَ مرجوعين». وقَدَّم «إِلَيْنَا» على «تَرْجِعُونَ» لأجل الفواصل.

قوله: «لَا تَرْجِعُونَ» هو خبر «أنكم». وقرأ^(٢) الأخوان «تَرْجِعُونَ» مبنياً للفاعل. والباقون مبنياً للمفعول. وقد تقدَّم أَنَّ «رَجَعَ» يكون لازماً ومتعدياً. وقيل: لا يكون إلا متعدياً والمفعول محذوف.

آ. (١١٦) قوله: ﴿الْكَرِيمِ﴾: قرأه العامة مجروراً نعتاً للعرش وَصِفَ بذلك لِتَنْزُلِ الْخَيْرَاتِ مِنْهُ أَوْ لِنَسَبِهِ إِلَى أَكْرَمِ الْأَكْرَمِينَ. وقرأ^(٣) أبو جعفر وابن محيصة وإسماعيل عن ابن كثير وأبان بن تغلب مرفوعاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه نعت للعرش أيضاً، ولكنه قُطِعَ عن إعرابه لأجل المدح على خبر مبتدأ مضمّر. وهذا جيدٌ لِتَوَافُقِ الْقَرَاءَتَيْنِ فِي الْمَعْنَى. الثاني: أنه نعت لـ «رب». لـ

آ. (١١٧) قوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ﴾: شرط. وفي جوابه وجهان أصحُّهما: أنه قوله «فَإِنَّمَا حِسَابُهُ» وعلى هذا ففي الجملة المتقدمة وهي قوله: «لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ» وجهان، أحدهما: أنها صفة لـ «إِلَهًا» وهي صفة لازمة. أي: لا يكون الإله المَدْعُو من دون الله إلا كذا، فليس لها مفهوم لفساد المعنى. ومثله «وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ»^(٤) لَا يُفْهَمُ أَنَّ ثَمَّ إِلَهًا آخَرَ مَدْعُوًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَهُ بُرْهَانٌ، وَأَنَّ ثَمَّ طَائِرًا يَطِيرُ بِغَيْرِ جَنَاحَيْهِ. الثاني: أنها جملة اعتراض بين الشرط وجوابه. وإلى الوجهين أشار الزمخشري^(٥) بقوله: «وهي صفة لازمة كقوله:

(١) الكشف ٤٥/٣.

(٢) السبعة ٤٥٠، والنشر ٢٠٨/٢، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٤، والبحر ٦/٢٤٤.

(٣) الإتحاف ٢٨٩/٢، والقرطبي ١٥٧/١٢، والبحر ٦/٢٤٤.

(٤) الآية ٣٨ من الأنعام. (٥) الكشف ٤٥/٢.

- المؤمنون -

«يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ»، جيء بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه بُرْهَانٌ. ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء كقولك: «مَنْ أَحْسَنَ إِلَى زَيْدٍ - لَا أَحَقَّ بِالْإِحْسَانِ مِنْهُ - فَاللَّهُ مُثِيبُهُ».

الثاني من الوجهين الأولين: أن جواب الشرط «قوله لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ» كأنه فَرَمَ مِنْ مَفْهُومِ الصِّفَةِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ فَسَادِهِ فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرٍ، وَهُوَ حَذْفُ فَاءِ الْجَزَاءِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ (١):
٣٤٣٢ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

البيت. وقد تقدّم تخريج كون «لا برهان له» على الصفة. ولا إشكال؛ لأنها صفة لازمة، أو على أنها جملة اعتراض.

قوله: «إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ» الجمهور على كسر الهمزة على الاستئناف المُفِيدِ لِلْعِلْمِ. وقرأ (٢) الحسن وقتادة «أَنَّهُ» بالفتح. وَخَرَّجَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ (٣) عَلَى أَنَّ يَكُونُ خَبَرٌ «حِسَابُهُ» قَالَ: وَمَعْنَاهُ: حِسَابُهُ عَدَمُ الْفَلَاحِ. وَالْأَصْلُ: حِسَابُهُ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ هُوَ، فَوَضَعَ «الْكَافِرُونَ» فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ، لِأَنَّ مَنْ يَذْعُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ وَكَذَلِكَ «حِسَابُهُ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ» فِي مَعْنَى: حِسَابُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُفْلِحُونَ انتَهَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَةِ أَيِ [لِ] أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ. وقرأ (٤) الحسن «لَا يُفْلِحُ» بفتح الياء واللام، مُضَارَعٌ فَلَحَ بِمَعْنَى أَفْلَحَ، فَعَلَ وَأَفْعَلَ فِيهِ بِمَعْنَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ يَقُولُ الْحَقَّ وَيَهْدِي السَّبِيلَ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ]

(١) تقدم برقم ١٤٠.

(٢) المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤٢٥/٦.

(٣) الكشف ٤٥/٢.

(٤) القرطبي ١٥٧/١٢، والإنحاف ٢٨٩/٢، والبحر ٤٢٥/٦.

[٦٦١/أوب]

سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

١. (١) قوله: ﴿سورة أنزلناها﴾: يجوز في رفعها وجهان. أحدهما: أن يكون مبتدأ. والجملة بعدها صفة لها، وذلك هو المَسْوُوعُ للابتداء بالنكرة. وفي الخبر وجهان، أحدهما: أنه الجملة من قوله: «الزانية والزاني» وإلى هذا نحا ابن عطية^(١)، فإنه قال: «يجوز أن يكون مبتدأ، والخبر «الزانية والزاني» وما بعد ذلك. والمعنى: السورة المُنزَّلَةُ المَقْرُوءَةُ كذا وكذا؛ إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها بدءٌ وختمٌ». والثاني: أن الخبر محذوف أي: فيما يتلى عليكم سورة، أو فيما أنزلنا سورة.

والوجه الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون خبر المبتدأ مضمراً^(٢) أي: هذه سورة. وقال أبو البقاء^(٣): «سورة بالرفع على تقدير: هذه سورة، أو مما يتلى عليك سورة فلا تكون «سورة» مبتدأة لأنها نكرة». وهذه عبارة مُشْكَلة على ظاهرها. كيف يقول: لا تكون مبتدأ مع تقديره: فيما يتلى عليك سورة؟ وكيف يُعَلَّلُ المنع بأنها نكرة مع تقديره لخبرها جاراً مقدماً عليها، وهو مَسْوُوعُ للابتداء بالنكرة.

(١) المحرر ١١/٢٦١.

(٢) الأصل: مضمّر.

(٣) الإملاء ٢/١٥٣.

وقراه^(١) العامة بالرفع على ما تقدّم. وقرأ الحسن^(٢) بن عبد العزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهد وأبو حيوه في آخرين «سورة» بالنصب. وفيها أوجه، أحدها: أنها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ غير مفسّرٍ بما بعده. تقديره: أنزل سورة أو اقرأ سورة. والثاني: أنها منصوبة بفعلٍ مضمّرٍ يُفسّره ما بعده. والمسألة من الاشتغال. تقديره: أنزلنا سورة أنزلناها. والفرق بين الوجهين: أن الجملة بعد «سورة» في محلّ نصبٍ على الأول، ولا محلّ لها على الثاني. الثالث: أنها منصوبة على الإغراء، أي: دونك سورة. قاله الزمخشري^(٣)، وردّه الشيخ^(٤): بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء، واستشكل الشيخ أيضاً على وجه الاشتغال جواز الابتداء بالنكرة من غير مُسوِّغ. ومعنى ذلك: أنه ما من موضع يجوز [فيه]^(٥) النصب على الاشتغال إلا ويجوز أن يرفع على الابتداء، وهنا لو رُفِعَت «سورة» بالابتداء لم يَجْز؛ إذ لا مُسوِّغ فلا يُقال: رجلاً ضربته لامتناع: رجلٌ ضربته. ثم أجاب: بأنه إن اعتقد حذف وصفٍ جاز، أي: سورة معظّمة - أو مَوْضُحة - أنزلناها، فيجوز ذلك.

الرابع: أنها منصوبة على الحال من «ها» في «أنزلناها». والحال من المُكْنَى يجوز أن تتقدّم عليه. قاله الفراء^(٦). وعلى هذا فالضمير في «أنزلناها» ليس عائداً على سورة بل على الأحكام. كأنه قيل: أنزلنا الأحكام سورة من سور القرآن، فهذه الأحكام ثابتة بالقرآن، بخلاف غيرها فإنه قد ثبتت بالسنة.

(١) المحتسب ٩٢/٢، والإتحاف ٢٩١/٢، والبحر ٤٢٧/٦، والقرطبي ١٥٨/١٢.

(٢) كذا في الأصل، ولعله تحريف لأنني لم أجد ذلك عند غير المؤلف. وفي المظان: «عمر بن عبد العزيز» ولعله المقصود.

(٣) الكشف ٤٦/٣.

(٤) البحر ٤٢٧/٦.

(٥) زيادة من ش.

(٦) معاني القرآن ٢٤٤/٢.

قوله: «وَفَرَضْنَاهَا» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو بالتشديد. والباقون بالتخفيف. فالتشديد: إمّا للمبالغة في الإيجاب وتوكيداً، وإمّا لتكثير المفروض عليهم، وإمّا لتكثير الشيء المفروض. والتخفيف بمعنى: أَوْجَبْنَاهَا وجعلناها مقطوعاً بها.

٢. (٢) قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾: في رفعهما وجهان: مذهب سيبويه^(٢) أنه مبتدأ، وخبره محذوف أي: فيما يَتَلَى عليكم حكمُ الزانية. ثم يَبَيِّن ذلك بقوله: «فاجْلِدُوا» إلى آخره. والثاني وهو مذهب الأخفش^(٣) وغيره: أنه مبتدأ. والخبر جملة الأمر. ودخلت الفاء ليشبه المبتدأ بالشرط. وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة مستوفى عند قوله^(٤) «واللذان يأتيانها منكم فأذوهما» وعند قوله «والسارق والسارقة»^(٥) فأغنى عن إعادته^(٦).

وقرأ^(٧) عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة^(٨) ورؤيس^(٩) بالنصب على الاشتغال. قال الزمخشري^(١٠): «وهو أحسن»

(١) السبعة ٤٥٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٤٢٧/٦، والنشر ٣٣٠/٢.

(٢) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ قال في قوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فأذوهما» فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن الذي إذا كانت صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء.

(٤) الآية ١٦ من النساء.

(٥) الآية ٣٨ من المائدة.

(٦) انظر: الدر المصون.

(٧) البحر ٤٢٧/٦.

(٨) الأصل: «أبو شيبة» وهو سهو.

(٩) محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري مقرأ ضابط. أخذ عن يعقوب

الحضرمي. توفي بالبصرة سنة ٢٣٨. طبقات القراء ٢٣٤/٢.

(١٠) الكشف ٤٧/٣.

مِنْ «سُورَةِ أَنْزَلْنَاهَا» لِأَجْلِ الْأَمْرِ. وَقُرِئَ^(١) «وَاللَّذَانِ» بِلَا يَاءٍ.

قوله: «رَأْفَةٌ» قَرَأَ الْعَامَّةُ هُنَا، وَفِي الْحَدِيدِ^(٢)، بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ، وَابْنُ كَثِيرٍ^(٣) بَفَتْحِهَا. وَقَرَأَ ابْنُ جُرَيْجٍ - وَتُرْوَى أَيْضاً عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَعَاصِمٍ - «رَأْفَةً» بِالْفِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بَزْنَةِ سَحَابَةٍ، وَكُلُّهَا مَصَادِرُ لِرَأْفَ بِهِ يَرْوُفُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ^(٤). وَأَشْهُرُ الْمَصَادِرِ الْأَوَّلُ. وَنَقَلَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) فِيهَا لُغَةً رَابِعَةً: وَهِيَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلْفاً. وَمِثْلُ هَذَا ظَاهِرٌ غَيْرُ مُحْتَاجٍ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا لُغَةٌ مُسْتَقْلَةٌ وَقِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ^(٦).

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «تَأْخُذْكُمْ» بِالتَّانِيثِ مِرَاعَاةً لِللَّفْظِ. وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٧) وَالسُّلَمِيُّ وَمُجَاهِدٌ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتٍ؛ لِأَنَّ التَّانِيثَ مُجَازِيٌّ وَلِلْفَعْلِ بِالْمَفْعُولِ وَالْجَارِ. وَ«بِهِمَا» مُتَعَلِّقٌ بِ«تَأْخُذْكُمْ» أَوْ بِمُحَذَّوْفٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ. وَلَا يَتَعَلَّقُ بِ«رَأْفَةٍ» لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، وَفِي «دِينِ اللَّهِ» مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ أَيْضاً. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ دَالَّةٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ بَعْدَهَا، أَوْ هِيَ الْجَوَابُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ. / [١/٦٦٢]

آ. (٣) قوله: «وَحُرِّمَ ذَلِكَ»: قَرَأَ^(٨) أَبُو الْبَرَهْمِ «وَحَرَّمَ» مُبْنِياً لِلْفَاعِلِ مُشَدِّداً. وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «وَحَرَّمَ» بَزْنَةِ كَرَمٍ.

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انْظُرْ: الْبَحْرُ ٤٢٧/٦، وَالْكَشَافُ ٤٧/٣.

(٢) الْآيَةُ ٢٧ مِنَ الْحَدِيدِ.

(٣) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: السَّبْعَةُ ٤٥٢، وَالنَّشْرُ ٣٣٠/٢، وَالْبَحْرُ ٤٢٩/٦، وَالتَّيْسِيرُ ١٦١.

(٤) انْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ١٥٩/٢.

(٥) الْإِمْلَاءُ ١٥٣/٢.

(٦) قَالَ فِي السَّبْعَةِ ٤٥٢: «غَيْرَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ إِذَا أَدْرَجَ الْقِرَاءَةَ أَوْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ غَيْرَ هَمْزَتِهَا إِلَى الْأَلْفِ».

(٨) الْبَحْرُ ٤٣١/٦.

(٧) الْبَحْرُ ٤٢٩/٦.

أ. (٤) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾: كقوله: «الزانية والزاني فاجلدوا»^(١)، فيعود فيه ما تقدم بحاله. وقوله: «المُحْصَنَات» فيه وجهان أحدهما: أن المراد به النساء فقط، وإنما خصهن بالذكر؛ لأن قَدْفَهُنَّ أشنع. والثاني: أن المراد بهن النساء والرجال، وعلى هذا فيقال: كيف غَلَبَ المؤنث على المذكر؟ والجواب: أنه صفةٌ لشيء محذوفٍ يعم الرجال والنساء، أي: الأنفس المحصنات وهو بعيدٌ. أو تقول: ثم معطوفٌ محذوفٌ لفهم المعنى، والإجماع على أن حكمهم حكمهن أي: والمُحْصَنِينَ.

قوله: «بأربعة شهداء» العامة على إضافة اسم العدد للمعدود. وقرأ^(٢) أبو زرعة وعبد الله بن مسلم بالتنوين في العدد، واستفصح الناس هذه القراءة حتى جاوز بعضهم الحد، كابن جني^(٣)، ففضلها على قراءة العامة قال: «لأن المعدود متى كان صفةً فالأجود الإتيان دون الإضافة. تقول: عندي ثلاثة ضاربون، ويضعف ثلاثة ضاربين» وهذا غلط؛ لأن الصفة التي جرت مجرى الأسماء تغطي حكمها فيضاف إليها العدد، و«شهداء» من ذلك؛ فإنه كثر حذف موصوفه. قال تعالى: «مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدٌ»^(٤) و«وَأَشْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ»^(٥). وتقول: عندي ثلاثة أعبد، وكل ذلك صفة في الأصل.

ونقل ابن عطية^(٦) عن سيبويه أنه لا يُجيز تنوين العدد إلا في شعر، وليس

(١) الآية ٢.

(٢) المحتب ١٠١/٢، والبحر ٤٣١/٦.

(٣) المحتب ١٠١/٢.

(٤) الآية ٤١ من النساء.

(٥) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٦) المحرر ٢٧١/١١.

كما نقله عنه ، إنما قال سيبويه^(١) ذلك في الأسماء نحو: ثلاثة رجالٍ ، وأما الصفات ففيها التفصيل المتقدم .

وفي «شهداء» على هذه القراءة ثلاثة أوجه . أحدها : أنه تمييز . وهذا فاسد ؛ لأن من ثلاثة إلى عشرة يُضاف لتمييزه ليس إلا ، وغير ذلك ضرورة . الثاني : أنه حال وهو ضعيف أيضاً لمجيئها من النكرة من غير مخصص . الثالث : أنها مجرورة نعتاً لأربعة ، ولم ينصرف لالف التأنيث .

قوله : «وأولئك هم الفاسقون» يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفة . وهو الأظهر ، وجوز أبو البقاء^(٢) فيها أن تكون حالاً .

آ . (٥) قوله : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ : في هذا الاستثناء خلاف :

هل يعود لما تقدمه من الجمل أم إلى الجملة الأخيرة فقط؟ وتكلم عليها من النحاة ابن مالك والمهلبادي^(٣) . فاختار ابن مالك عوده إلى الجملة المتقدمة ، والمهلبادي إلى الأخيرة . وقال الزمخشري^(٤) : «رد شهادة القاذب مُعلّق عند أبي حنيفة رحمه الله باستيفاء الحد . فإذا شهد [به]^(٥) قبل الحد أو قبل تمام استيفائه قُبِلَت شهادته . فإذا استوفي لم تُقبَل شهادته أبداً ، وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء . وعند الشافعي رحمه الله يتعلّق ردّ شهادته بنفس القذف . فإذا تاب عن القذف بأن يرجع عنه عاد مقبول الشهادة . وكلاهما متمسك بالآية : فأبو حنيفة - رحمه الله - جعل جزاء الشرط - الذي هو الرمي - الجلد وردّ

(١) الكتاب ١/١٠٥ .

(٢) الإملاء ٢/١٥٣ .

(٣) أحمد بن عبد الله المهلبادي الضرير النحوي من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني له شرح اللمع . انظر : معجم الأدباء ٣/٢١٩ ، والبغية ١/٣٢٠ .

(٤) الكشف ٣/٥٠ .

(٥) من الكشف .

الشهادة عقيب الجَلْدِ على التأييد، وكانوا مردودي الشهادة عنده في أبيدهم وهومدة حياتهم، وجعل قوله «وأولئك هم الفاسقون» كلاماً مستأنفاً غير داخل في حيز جزاء الشرط، كأنه حكاية حال الرامين عند الله بعد انقضاء الجملة الشرطية، و«إلا الذين تابوا» استثناء من «الفاسقين». ويدل عليه قوله «فإن الله غفورٌ رحيم». والشافعي - رحمه الله - جعل جزاء الشرط الجملتين أيضاً، غير أنه صرف الأبد إلى مدة كونه قاذفاً وهي تنتهي بالتوبة [والرجوع]^(١) عن القذف، وجعل الاستثناء^(٢) بالجملة الثانية متعلقاً. انتهى، وإنما ذكرت الحكم؛ لأن الإعراب متوقف عليه.

ومحلّ المستثنى فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على أصل الاستثناء. والثاني: أنه مجرور بدلاً من الضمير في «لهم» وقد أوضح الزمخشري^(٣) ذلك بقوله: «وَحَقُّ الْمُسْتَثْنَى عنده - أي الشافعي - أن يكون مجروراً بدلاً مِنْ «هم» في «لهم»، وحقه عند أبي حنيفة أن يكون منصوباً؛ لأنه عن مُوجب. والذي يقتضيه ظاهر الآية ونظمها أن تكون الجملة الثلاث بمجموعهن جزاء الشرط كأنه قيل: وَمَنْ قَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ فَاجْلِدُوهُنَّ، وَرُدُّوا شَهَادَتَهُنَّ وَفَسَّقُوهُنَّ أَي: فَاجْمَعُوا لَهُنَّ الْجَلْدَ وَالرَّدَّ وَالتَّسْقِيطَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا عَنِ الْقَذْفِ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُمْ فَيَنْقَلِبُونَ غَيْرَ مُجْلُودِينَ وَلَا مَرْدُودِينَ وَلَا مُفْسِقِينَ». قال الشيخ^(٤): «وليس ظاهر الآية يقتضي عود الاستثناء إلى الجمل الثلاث، بل الظاهر/ هو ما يعضده كلام العرب وهو الرجوع إلى الجملة التي تليها».

(١) من الكشف.

(٢) الكشف: الاستئناف.

(٣) الكشف ٥١/٣.

(٤) البحر ٤٣٣/٦.

والوجه الثالث: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُهُ الجملةُ من قوله «فإن الله غفورٌ رحيم». واعتُرضَ بخلوها من رابط. وأجيب بأنه محذوفٌ أي: غفورٌ لهم، واختلفوا أيضاً في هذا الاستثناء: هل هو متصلٌ أو منقطع؟ والثاني ضعيفٌ جداً.

آ. (٦) قوله: «ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم»: في رفع «أنفسهم» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «شهداء»، ولم يذكر الزمخشري^(١) في غضون كلامه غيره. والثاني: أنه نعتٌ له، على أن «إلا» بمعنى «غير». قال أبو البقاء^(٢): «ولو قرئ بالنصب لجاز على أن يكون خبر كان، أو منصوباً على الاستثناء. وإنما كان الرفع هنا أقوى؛ لأن «إلا» هنا صفةٌ للنكرة كما ذكرنا في سورة الأنبياء^(٣). قلت: وعلى قراءة الرفع يُحتمل أن تكون «كان» ناقصة، وخبرها الجار، وأن تكون تامة أي: ولم يوجد لهم شهداء.

وقرأ العامة «يكن» بالياء من تحت، وهو الفصيح؛ لأنه إذا أُسند الفعل لما بعد «إلا» على سبيل التفرغ وجبَ عند بعضهم التذكير في الفعل نحو: «ما قام إلا هند» ولا يجوز: ما قامت، إلا في ضرورة كقوله^(٤):

(١) الكشف ٥٢/٢ قال: «وقرئ ولم تكن بالياء لأن الشهداء جماعة، أولأنهم في معنى الأنفس التي هي بدل».

(٢) الإملاء ١٥٤/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٢ من الأنبياء.

(٤) البيت لذى الرمة، وصدرة:

طوى النحر والأجرا ما في غروضها

وهو في ديوانه ١٢٩٦/٢، وابن يعيش ٨٧/٢، والعيني ٤٧٧/٢. والنحر: الركبل بالعقب. والأجرا: ج جرز، وهي الأرض التي لا تثبت. والغروض: ج غرض، وهو حزام الرجل. والجزاشع: ج جرشع، وهو الغليظ، المتفخ الجنبين.

..... ٣٤٣٣ -

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

أو في شذوذ كقراءة الحسن: «لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ»^(١) وقسرى^(٢)
«وَلَمْ تَكُنْ» بالتاء من فوق وقد عَرَفْتُ ما فيه.

قوله: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ» في رفعها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ،
وخبره مقدرُ التقديم أي: فعليهم شهادة^(٣)، أو مؤخره أي: ف شهادة أحدهم
كافية أو واجبة. الثاني: أن يكون خبر مبتدأ مضمّر أي: فالواجب شهادة
أحدهم. الثالث: أن يكون فاعلاً بفعلٍ مقدرٍ أي: فيكفي. والمصدر هنا
مضافٌ للفاعل.

وقرأ العامة «أربع شهادات» بالنصب على المصدر. والعامل فيه
«شهادة» فالنائب للمصدر مصدرٌ مثله، كما تقدّم في قوله «فإن جهنّم
جزاؤكم جزاءً موفوراً»^(٤). وقرأ^(٥) الأخوان وحفص برفع «أربع» على أنها خبر
المبتدأ، وهو قوله: «فشهادة».

ويتخرّج على القراءتين تعلّق الجار في قوله: «بالله»، فعلى قراءة
النصب يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يتعلّق بشهادات؛ لأنه أقرب إليه.
والثاني: أنه متعلّق بقوله: «فشهادة» أي: ف شهادة أحدهم بالله. ولا يضّر
الفصل بـ «أربع» لأنها معمولةٌ للمصدر فليست أجنبية. والثالث: أن المسألة

(١) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: المحتسب ٢/٢٠٧.

(٢) البحر ٦/٤٣٣.

(٣) هذا على قراءة نصب «أربع» كما سيأتي.

(٤) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٥) السبعة ٤٥٢، والنشر ٢/٢٣٠، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٣٤، والقرطبي

١٨٢/١٢.

من باب التنازع ؛ فإنَّ كلاً مِنْ شهادة وشهادات تَطْلُبُهُ من حيث المَعْنَى ، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول ، وهو مختار البصريين . وعلى قراءة الرفع يتعيَّن تَعَلُّقُهُ بشهادات ؛ إذ لو عُلِّقَتْه بشهادة لَزِمَ الفصل بين المصدر ومعموله بالجرِّ ، ولا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ . ولم يُخْتَلَفْ في «أربع» الثانية ^(١) وهي قوله «أَنْ تُشْهَدَ أربعَ شهاداتٍ أنها منصوبةٌ للتصريح بالعمل فيها . وهو الفعلُ .

آ . (٧) قوله : ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾ : اتفق السبعة على رفع الخامسة الأولى ، واختلفوا في الثانية ^(٢) : فنصبها ^(٣) حفصٌ ، ونصبهما معاً الحسنُ والسلمي وطلحة والأعمش . فالرفع على الابتداء ، وما بعده مِنْ «أَنْ» وما في حَيْزِها الخبرُ . وأمَّا نصبُ الأولى فعلى قراءة مَنْ نصب «أربعَ شهادات» يكون النصبُ للعطفِ على المنصوبِ قبلها . وعلى قراءة مَنْ رَفَعَ يكونُ النصبُ بفعلٍ مقدرٍ أي : وَيَشْهَدُ الخامسة . وأمَّا نصبُ الثانية فعطفٌ على ما قبلها من المنصوبِ وهو «أربعَ شهادات» . والنصبُ هنا أقوى منه في الأولى لقوة النصبِ فيما قبلها كما تقدَّم تقريره ، ولذلك لم يُخْتَلَفْ فيه . وأمَّا «أَنْ» وما في حَيْزِها : فعلى قراءة الرفع تكونُ في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ كما تقدَّم ، وعلى قراءة النصب تكونُ على إسقاطِ الخافضِ ، ويتعلَّقُ الخافضُ بذلك الناصبِ للخامسة أي : ويشهد الخامسة بأنَّ لعنةَ الله وبأنَّ غضبَ الله . وجَوَّزَ أبو البقاء ^(٤) أن يكونَ بدلاً من الخامسة .

قوله : «أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ» قرأ العامة بتشديد «أَنْ» في الموضعين . وقرأ

(١) الآية ٨ .

(٢) الآية ٩ .

(٣) انظر في قراءات الآية : السبعة ٤٥٣ ، والنشر ٣٣١/٢ ، والتيسير ١٦١ ، والبحر ٤٣٤/٦ .

(٤) الإملاء ١٥٤/٢ .

نافع بتخفيفها في الموضوعين، إلا أنه يقرأ «غَضِبَ اللَّهُ» بجَعَلٍ «غَضِبَ» فعلاً ماضياً، والجلالة فاعله. كذا نقل الشيخ عنه التخفيف في الأولى أيضاً، ولم ينقله غيره. فعلى قراءته يكون اسم «أَنْ» ضمير الشأن في الموضوعين، و«لعنة الله» مبتدأ و«عليه» خبرها. والجملة خبر «أَنْ». وفي الثانية يكون «غَضِبَ الله» جملة فعلية في محل خبر «أَنْ» أيضاً، ولكنه يقال: يلزمكم أحد أمرين، وهو: إما عدم الفصل بين المخففة والفعل الواقع خبراً، وإما وقوع الطلب خبراً في هذا الباب وهو ممتنع. تقرير ذلك: أَنْ خبر المخففة متى كان فعلاً متصرفاً / غير مقرون بـ «قد» وَجَبَ الفصل بينهما. بما تقدّم في سورة [٦٦٣/أ] المائدة^(١). فإن أُجيب بأنه دعاء اعترض بأن الدعاء طلب، وقد نصوا على أن الجمل الطلية لا تقع خبراً لـ «إِنْ». حتى تأولوا قوله^(٢):

..... ٣٤٣٤ -

إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

وقوله^(٣):

٣٤٣٥ - إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ

لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لِيَلِكُمْ نَامَا

على إضمار القول. ومثله «أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ»^(٤). وقرأ الحسن^(٥) وأبوجاء وقتادة والسلمي وعيسى بتخفيف «أَنْ» و«غَضِبَ الله» بالرفع على الابتداء، والجار بعده خبره. والجملة خبر «أَنْ».

(١) انظر: الدر المصون ٣٦٧/٤.

(٢) تقدم برقم ٢٥٦٠.

(٣) تقدم برقم ١٠٢١.

(٤) الآية ٨ من النمل.

(٥) الإتحاف ٢٩٣/٢، والمحتسب ١٠٢/٢، والبحر ٤٣٤/٦.

وقال ابن عطية^(١): «وَأَنَّ الْخَفِيفَةَ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ^(٢) فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ غَضِبَ» قَدْ وَلِيَهَا الْفَعْلُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣): «وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ يَسْتَقْبِحُونَ أَنْ يَلِيَهَا الْفَعْلُ إِلَّا بَأَنَّ يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِشَيْءٍ نَحْوُ قَوْلِهِ «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ»^(٤) «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ»^(٥). فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ»^(٦) فَذَلِكَ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِ «لَيْسَ» فِي الْأَفْعَالِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ «أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ» فَ«بُورِكَ» فِي مَعْنَى الدَّعَاءِ فَلَمْ يَجِئْ^(٧) دُخُولُ الْفَاصلِ لِثَلَاثِ يَفْسُدُ الْمَعْنَى. قُلْتُ: فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ «غَضِبَ» لَيْسَ دَعَاءً، بَلْ هُوَ خَبَرٌ عَنْ «غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ دَعَاءٌ، كَمَا أَنَّ «بُورِكَ» كَذَلِكَ. وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ فِيهِمَا فَاعْتَرَضَ أَبِي عَلِيٍّ وَمَتَابَعَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ لَهُ لَيْسَا بِمَرْضِيَيْنِ.

٢. (١٠) قَوْلُهُ: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ»: جَوَابُ «لَوْلَا» مَحذُوفٌ
أَي: لَهْلَكْتُمْ.

٢. (١١) قَوْلُهُ: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ»: فِي خَبَرٍ «إِنَّ» وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ «عُصْبَةٌ» وَ«مَنْكُم» صَفَتُهُ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٨): «وَبِهِ أَفَادَ الْخَبَرِ». وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «لَا تَحْسَبُوهُ» وَيَكُونُ «عُصْبَةٌ» بَدَلًا مِنْ فَاعِلٍ «جَاءُوا». قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٩): «التَّقْدِيرُ: إِنَّ فَعَلَ الَّذِينَ. وَهَذَا أَتَسَقُّ

(١) المحرر ٢٧٥/١١.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالصَّوَابُ «عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ» كَمَا فِي الْمَحْرَرِ. وَقِرَاءَةُ نَافِعٍ «أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ».

(٣) الْحِجَّةُ (خ) ٤٢/٤.

(٤) الْآيَةُ ٢٠ مِنَ الْمَزْمَلِ. (٥) الْآيَةُ ٨٩ مِنْ طه. (٦) الْآيَةُ ٣٩ مِنَ النِّجْمِ.

(٧) الْمَحْرَرُ وَالْحِجَّةُ: «يَجِئُ».

(٨) الْإِمْلَاءُ ١٥٥/٢.

(٩) الْمَحْرَرُ ٢٧٨/١١.

في المعنى وأكثر فائدة من أن يكون «عُصْبَةً» خبر إن. كذا أورده عنه الشيخ^(١) غير معترض عليه. والاعتراض عليه واضح: من حيث إنه أوقع خبر «إن» جملة طلبية، وقد تقدم^(٢) أنه لا يجوز. وإن ورد منه شيء في الشعر أول كالبيتين المتقدمين، وتقدير ابن عطية ذلك المضاف قبل الموصول ليصبح به التركيب الكلامي؛ إذ لو لم يُقدَّر لكان التركيب: لا تحسبوه. ولا يعود الضمير في «لا تحسبوه» على قول ابن عطية على الإفك لثلاث تَخْلُو الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ. وفي قول غيره يجوز أن يعود على الإفك أو على القذف، أو على المصدر المفهوم من «جاؤا» أو على ما نال المسلمين من الغم.

قوله «كَبْرَهُ» العامة على كسر الكاف، وضمها في قراءته^(٣) الحسن والزهرري وأبورجاء وأبو البرهسم وابن أبي عبله ومجاهد وعمرة بنت عبد الرحمن^(٤)، ورويت أيضاً عن أبي عمرو والكسائي فليل: هما لغتان في مصدر كَبُرَ الشيء أي: عَظُمَ، لكن غَلَبَ في الاستعمال أن المضموم في السِّنِّ والمكانة يُقال: هو كَبُرَ القوم بالضم أي: أكبرهم سناً أو مكانة. وفي الحديث — في قصة مُحَيِّصَة وَحَوَّيْصَة — «الْكُبَرُ الْكُبَرُ»^(٥) — وقيل: بالضم معظم الإفك، وبالكسر البداة به. وقيل: بالكسر الإثم.

(١) البحر ٤٣٦/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤٥/٦.

(٣) الإنحاف ٢٩٣/٢، والنشر ٣٣١/٢، والمحتسب ١٠٣/٢ — ١٠٤.

(٤) عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية النجارية المدنية تلميذة عائشة. وجدّها سعد من قدماء الصحابة وهو أخو أسعد بن زُرارة. كانت فقيهة عالمة. توفيت سنة ٩٨، أو ١٠٦. انظر: سير الأعلام ٥٠٧/٤، وطبقات ابن سعد ٤٨٠/٨.

(٥) رواه البخاري في كتاب الديات، ٢٢ باب القسامة، والفتح ٢٣٩/١٢. والنصب على الإغراء كما قال ابن حجر.

أ. (١٢) قوله: ﴿لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ﴾: هذه تحضيضية، و«إذ» منصوبٌ بـ «ظَنَّ». والتقدير: لولا ظَنَّ المؤمنين بأنفسهم إِذْ سَمِعْتُمُوهُ. وفي هذا الكلام التفاتٌ. قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: لَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَنْتُمْ بِأَنْفُسِكُمْ خَيْرًا وَقُلْتُمْ. وَلَمْ عَدَلَ عَنِ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ، وَعَنِ الضَّمِيرِ إِلَى الظَّاهِرِ؟ قُلْتَ: لِيُبَالِغَ فِي التَّوْبِيخِ بِطَرِيقَةِ الِاتِّفَاتِ، وَلِيُصْرَحَ بِلَفْظِ الْإِيمَانِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْإِشْرَاقَ فِيهِ مُقْتَضٍ أَنْ لَا يُصَدَّقَ أَحَدٌ قَالَهُ فِي أَخِيهِ». وقوله «لَمْ عَدَلَ عَنِ الْخَطَابِ؟» يعني في قوله: «وقالوا» فَإِنَّهُ كَانَ الْأَصْلُ: وَقُلْتُمْ فَعَدَلَ عَنِ هَذَا الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ فِي: «وقالوا». وقوله: «وعن الضمير» يعني أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ: ظَنَنْتُمْ فَعَدَلَ عَنِ ضَمِيرِ الْخَطَابِ إِلَى لَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ.

أ. (١٣) قوله: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا﴾: «إِذَا» منصوبٌ بـ «الكاذِبُونَ» في قوله: «فأولئك عند الله هم الكاذبون». وهذا الكلام في قوة شرطٍ وجزاء.

أ. (١٥) قوله: ﴿إِذَا تَلَقَّوْنَهُ﴾: «إِذَا» منصوبٌ بـ «مَسْكُومٌ» أَوْ بـ «أَفْضُتُمْ». وقرأ العامة «تَلَقَّوْنَهُ». والأصل: تَتَلَقَّوْنَهُ فَحُذِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ كـ «تَنَزَّلُ»^(٢) ونحوه. ومعناه: يَتَلَقَّاهُ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ. والبيزِّي^(٣) على أصله: فِي أَنَّهُ يُشَدُّ التَّاءَ وَصَلًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْبَقْرَةِ نَحْوِ «وَلَا تَيَمَّمُوا»^(٤) وَهُوَ هُنَاكَ سَهْلٌ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ لَيْنٌ بِخِلَافِهِ هُنَا. وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ وَحُمَزَةُ عَلَى

(١) الكشاف ٥٣/٣.

(٢) الآية ٤ من سورة القدر.

(٣) انظر في أوجه القراءة: السبعة ٤٥٣، والبحر ٤٣٨/٦، والقرطبي ٢٠٤/١٢، والمحتسب ١٠٤/٢، والنشر ٣/٢.

(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

أصولهم في إدغامِ الذالِ في التاء. وقرأ أُبَيّ «تَلْقُونَهُ» بتاءين، وتقدّم أنها الأصلُ. وقرأ ابن السميع في رواية عنه «تَلْقُونَهُ» بضمّ التاء وسكونِ اللام وضمّ القافِ مضارعَ «أَلْقَى» إلقاءً. وقرأ هو في رواية أخرى «تَلْقُونَهُ» بفتح التاء وسكونِ / اللامِ وفتحِ القافِ مضارعَ لَقِيَ.

[٦٦٣/ب]

وقرأ ابنُ عباس وعائشة وعيسى وابنُ يعمر وزيد بن علي بفتحِ التاء وكسرِ اللامِ وضمّ القافِ مِنْ وَلَقِيَ الرجلُ إذا كَذَبَ^(١). قال ابن سيده: «جاؤوا بالمتعدي شاهداً على غير المتعدي». وعندني أنه أراد تَلْقُونُ فيه فحذف الحرف ووصل الفعل للضمير». يعني أنهم جاؤوا بـ «تَلْقُونَهُ» وهو متعدٍ مُفسراً بـ «تُكذِّبُونَ» وهو غيرُ متعدٍّ ثم حمّله ما ذكر. وقال الطبري^(٢) وغيره: «إن هذه اللفظة مأخوذة من الولقي وهو الإسراعُ بالشيء بعد الشيء كَعَذْوٍ في إثرِ عَذْوٍ وكلامٍ في إثرِ كلامٍ يُقال: وَلَقِيَ في سَيْرِهِ أي: أسرع وأنشد^(٣):

٣٤٣٦- جاءت به عَنَسٌ من الشَّامِ تَلِقُ

وقال أبو البقاء^(٤): أي: تُسرعون فيه. وأصله من الولقي وهو الجنون.

وقرأ زيد بن أسلم وأبو جعفر «تَأْلِقُونَهُ» بفتح التاء وهمزة ساكنة ولامٍ مكسورة وقافٍ مضمومة من الأَلَقِ وهو الكذبُ. وقرأ يعقوب «تَيْلِقُونَهُ» بكسر التاء من فوق، بعدها ياء ساكنة ولامٌ مفتوحة وقافٌ مضمومة، وهو مضارع ولِقَ بكسر اللام كما قالوا يَتَجَلَّ مضارعٌ وجَلَّ.

(١) انظر: اللسان ولق.

(٢) الطبري ٩٧/١٨ - ٩٨.

(٣) البيت للشماخ، وهو يهجو جُلَيْدًا الكلابي وقيله:

كَذَنبِ العَقْرَبِ شَوْالِ عِلْقِ

وهو في ديوانه واللسان (ولق). والطبري ٩٨/١٨.

(٤) الإملاء ١٥٥/٢.

وقوله: «بأفواهكم» كقوله: «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ»^(١) وقد تقدّم.

آ. (١٦) قوله: «وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ»: كقوله:

«لَوْلَا»^(٢) إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ^(٣) وَلَكِنْ لَا التَّفَاتَ فِيهِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَ «لَوْلَا» وَ«قُلْتُمْ». قُلْتَ: لِلظُّرُوفِ شَأْنٌ لَيْسَ لغيرِهَا»^(٥) لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهَا مَا يَقَعُ فِيهَا فَلِذَلِكَ أُتِّسِعَ فِيهَا. قَالَ الشَّيْخُ^(٦): «وَهَذَا»^(٧) يُؤْهِمُ اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِالظُّرُوفِ، وَهُوَ^(٨) جَارٍ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ تَقُولُ: لَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتُ، وَلَوْلَا^(٩) عَمْرًا قَتَلْتُ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١٠) أَيْضًا: «فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَقْدِيمِ الظَّرْفِ حَتَّى أَوْقَعَ فَاصِلًا؟ قُلْتَ: الْفَائِدَةُ فِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَفَادَوْا أَوَّلَ مَا سَمِعُوا بِالْإِفْكَ عَنِ التَّكْلُمِ بِهِ، فَلَمَّا كَانَ ذِكْرُ الْوَقْتِ أَهَمَّ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى «يَكُونُ» وَالْكَلَامُ بِدُونِهِ مُتْلِبٌ لَوْ قِيلَ: مَا لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا؟ قُلْتَ: مَعْنَاهُ يَنْبَغِي وَيَصِحُّ، أَيُّ: مَا يَنْبَغِي وَمَا يَصِحُّ كَقَوْلِهِ: «مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ»^(١١).

(١) الآية ١٦٧ من آل عمران.

(٢) الأصل «ولولا» وهو سهو.

(٣) الآية ١٢.

(٤) الكشف ٥٤/٣.

(٥) قال: «وهو تنزّلها من الأشياء منزلة أنفسيها».

(٦) البحر ٤٣٨/٦.

(٧) عبارة البحر: «وما ذكره من أدوات التحضيض».

(٨) أي تقديم المفعول به على الفعل.

(٩) البحر: وهلا.

(١٠) الكشف ٥٥/٣.

(١١) الآية ١١٦ من المائدة.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ تَعُودُوا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ من أجله أي: يَعْظُكُمْ كراهةً أَنْ تَعُودُوا. الثاني: أنه على حَذَفٍ «في» أي: في أَنْ تَعُودُوا نحو: وَعَظْتُ فلاناً في كذا فتركه. الثالث: أنه ضَمَّنَ معنى فَعَلَ يتعدى بـ عَنْ، ثم حُذِفَتْ أي: يَزُجُّكُمْ بِالْوَعْظِ عَنِ الْعُودِ. وعلى هذين القولين يجيء القولان في محلِّ «أَنْ» بعد نَزْعِ الخافضِ.

آ. (٢١) قوله: ﴿فَإِنَّه يَأْمُرُ﴾: في هذه الهاء ثلاثة أوجه أحدها: أنها ضميرُ الشَّانِ. وبه بدأ أبو البقاء^(١). والثاني: أنها ضميرُ الشيطان. وهذان الوجهان إنما يجوزان على رَأْيٍ مَنْ لا يَشْتَرطُ عَوْدَ ضميرٍ على اسمِ الشرطِ مِنْ جملة الجزاء. والثالث: أنه عائِدٌ على «مَنْ» الشرطيَّة.

قوله: «مَا زَكَ» العائِدةُ على تخفيفِ الكافِ يقال: زكا يَزْكُو. وفي ألفه الإمامةُ وعدمُها^(٢). وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدِها. وكُتِبَتْ أَلْفُه ياءً وهو شاذٌّ لأنه من ذواتِ الواو كقِزا. وإنما حُمِلَ على لغةٍ مِنْ أَمالٍ أو على كتابَةِ المُشَدِّدِ. فعلى قراءةِ التخفيفِ يكون «مِنْ أَحَدٍ» فاعلاً. وعلى قراءةِ التشديدِ يكونُ مفعولاً. و«مِنْ» مزيِّدةٌ على كلا التقديرَيْن. والفاعلُ هو الله تعالى.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ يَفْتَعِلُ مِنَ الْإِلِيَّةِ وهي الحَلْفُ كقوله^(٣):

-
- (١) الإملاء ١٥٥/٢، ولكن عبارته: «ضمير الشيطان أو ضمير مَنْ».
- (٢) قرأ بالتشديد والإمالة الأعمش والحسن. انظر: الشواذ ١٠١، والبحر ٤٣٩/٦. وقرأ بالتخفيف والإمالة أبو جعفر مع آخرين. انظر: المحتسب ١٠٥/٢.
- (٣) البيت لامرئ القيس من معلقته. وهو في ديوانه ١٢. وتمامه:
ويوماً على ظهر الكَثيبِ تَعَذَّرَتْ
عليّ
والكثيب: رمل مرتفع. تَعَذَّرَتْ: تَصَعَّبَتْ.

٣٤٣٧-

..... وَأَلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلْ

ونَصَرَ الزمخشري ^(١) هذا بقراءة الحسن ^(٢) «وَلَا يَتَأَلَّ» من الأليَّة كقوله ^(٣): «مَنْ تَأَلَّ عَلَى اللَّهِ يُكَذِّبُهُ». ويجوز أَنْ يَكُونَ يَفْتَعِلُ مِنْ أَلَوْتُ أَي قَصُرْتُ كقوله تعالى: «لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا» ^(٤) قال ^(٥):

٣٤٣٨- وما المرأة ما دامت حُشاشةً نَفْسِهِ

بِمُذْرِكٍ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلِ

وقال أبو البقاء ^(٦): «وَقُرِءَ «وَلَا يَتَأَلَّ» عَلَى يَفْعَلٍ وَهُوَ مِنَ الْأَيَّةِ أَيْضًا». قلت: ومنه ^(٧):

٣٤٣٩- تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي

إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

قوله: «أَنْ يُوتُوا» هو على إسقاط الجارِّ، وتقديره على القول الأول، وَلَا يَتَأَلَّ أُولُو الْفَضْلِ عَلَى أَنْ لَا يُحْسِنُوا. وعلى الثاني: وَلَا يَقْصُرُ أُولُو

(١) الكشف ٥٦/٣.

(٢) النشر ٣٣١/٢، والإتحاف ٢٩٥/٢، والبحر ٤٤٠/٦، والمحتسب ١٠٦/٢.

(٣) انظر: النهاية ٦٢/١، قال: أي: من حكم عليه وحلف كقولك: والله لِيُدْخِلَنَّ اللهَ فَلَانَا النَّارَ.

(٤) الآية ١١٨ من آل عمران.

(٥) تقدم برقم ١٣٩٨.

(٦) الإملاء ١٥٥/٢.

(٧) البيت لزيد الفوارس بن الحصين، وهو في الحماسة ٢٨٨/١، والمقرب ٢٠٦/١، والخزانة ٢١٨/٤، وروي «لِيَرُدَّنِي». والمفائد ج المِفَاد وهي المسعر. أي حلف لِيَأْسِرَنِي ثم يمتن علي فيردني إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجداً بي.

الْفَضْلُ فِي أَنْ يُحْسِنُوا. وقرأ^(١) أبو حيوه وأبو البرهسم وابن قطيب^(٢) «تَوْتُوا» بناء الخطاب. وهو التفاتٌ موافقٌ لقوله: «أَلَا تُجِبُونَ». وقرأ^(٣) الحسن وسفيان بن الحسين^(٤): «وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا» بالخطاب، وهو موافقٌ لما بعده.

آ. (٢٤) قوله: «يَوْمَ تَشْهَدُ»: ناصبه الاستقرار الذي تعلق به «لهم». وقيل: بل ناصبه «عذاب». ورد بأنه مصدرٌ موصوفٌ. وأجيب: بأن الظرفَ يُتَّسَعُ فيه/ ما لا يُتَّسَعُ في غيره. وقرأ^(٥) الأخوان «يَشْهَدُ» بالياء من تحت؛ لأنَّ التانيث مجازيٌّ، وقد وقع الفصل. والباقون بالتاء مراعاةً لللفظ.

آ. (٢٥) والتنوين في «إذ» عوضٌ من الجملة، تقديره: يوم إذ تشهد. وقد تقدّم خلافُ الأخفش فيه، وقرأ^(٦) زيد بن علي «يُؤْفِيهِمْ» مخففاً مِنْ أَوْفَى. وقرأ العامةُ بنصب «الحق» نعتاً لـ «دينهم»، وأبو حيوه^(٧) وأبورؤق^(٨) ومجاهدٌ - وهي قراءة ابن مسعود - برفعه نعتاً لله تعالى.

آ. (٢٦) قوله: «لهم مغفرةٌ»: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةٌ مستأنفةٌ، وأن تكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً، ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» خبرٌ «أولئك» و«مغفرةٌ» فاعله.

(١) البحر ٤٤٠/٦.

(٢) وهو يزيد بن قطيب وتقدمت ترجمته.

(٣) المحتسب ١٠٦/٢، والبحر ٤٤٠/٦.

(٤) سفيان بن حسين. حافظ صدوق، حدث عن الزهري. توفي سنة ثيف وخمسين.

انظر: سير الأعلام ٣٠٢/٧.

(٥) السبعة ٤٥٤، والتيسير ١٦١، والنشر ٣٣١/٢، والبحر ٤٤٠/٦.

(٦) البحر ٤٤١/٦.

(٧) انظر: المحتسب ١٠٧/٢، والبحر ٤٤١/٦، والقرطبي ٢١٠/١٢.

(٨) عطية بن الحارث الهمداني الكوفي، صالح صدوق روى عن السلمي، وعنه

الثوري. انظر: تهذيب التهذيب ٢٢٤/٧.

آ. (٢٧) قوله: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾: يجوزُ أن يكونَ من الاستئناس؛ لأنَّ الطَّارِقَ يَسْتَوْحِشُ من أَنه: هل يُؤْذَنُ له أو لا؟ فيزالُ استيحاشُه، وهو رَدِيفُ الاستئذانِ فَوُضِعَ موضَعَه. وقيل: من الإيناس وهو الإبصار أي: حتى تَسْتَكْشِفُوا الحالَ. وفسَّره ابن عباس^(١) «حتى تَسْتَأْذِنُوا» وليست قراءة. وما يُنْقَل عنه أَنه قال: «تستانسوا خطأ من الكاتب، إنما هو تستأذنوا»...^(٢) منحولٌ عليه. وهو نظيرُ ما تقدَّم في الرد «أفلم يَتَّئِسْ الذين آمنوا»^(٣) وقد تقدَّم القول فيه.

والاستئناسُ: الاستعلام، قال^(٤):

٣٤٤٠- كَانَ رَحِلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا

يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَجَدِ

وقيل: هو من الإنس بكسر الهمزة أي: يتعرَّف: هل فيها إنسيٌّ أم لا؟ وحكى الطبري^(٥) أَنه بمعنى: وتَوَسَّسُوا أَنْفُسَكُمْ.

قال ابن عطية^(٦): «وتصريفُ الفعل يَأْبَى أن يكونَ مِنْ آنَسَ».

آ. (٢٩) قوله: ﴿أَنْ تَدْخُلُوا﴾: أي: في أن تدخلوا. والجاء متعلقٌ بِجَنَاحٍ.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢٩٠/١١.

(٢) كلمة لم أتبينها يقرب رسمها من: فني، والرواية في الطبري ١٠٩/١٨.

(٣) الآية ٣١ من الرد. وانظر: الدر ٥١/٧.

(٤) البيت للنابعة، وهو في ديوانه ٦.

الجليل: موضع. زال النهار: انتصف، والوحد: الفرد.

(٥) الطبري ١١١/١٨.

(٦) المحرر ٢٩٠/١١.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾: في «مِنْ» أوجه، أحدها: أنها للتبعية لأنَّه يُعْفَى عن الناظرِ أولَ نظرةٍ تقع مِنْ غيرِ قَصْدٍ. والثاني: لبيان الجنس. قاله أبو البقاء^(١)، وفيه نظر؛ من حيث إنَّه لم يتقدَّم مَبْهَمٌ يكونُ مفسراً بـ «مِنْ». والثالث: أنها لابتداء الغاية. قاله ابنُ عطية^(٢). والرابع: أنها مزيدة. وهو قولُ الأخفش^(٣).

آ. (٣١) قوله: ﴿وَلِيَضْرِبْنَ﴾: ضَمَّنَ «يَضْرِبْنَ» معنى يُلْقَيْنِ، فلذلك عدَّاه بـ «على». وقرأ^(٤) أبو عمرو في روايةٍ بكسرٍ لامِ الأمرِ. وقرأ^(٥) طلحة «بُخْمِرَهُنَّ» بسكونِ الميمِ، وتسكينِ فُعْلٍ في الجمعِ أولَى مِنْ تسكينِ المفردِ. وكَسَرَ^(٦) الجيمَ مِنْ «جُيُوبِهِنَّ» ابنُ كثيرٍ والأخوان وابنُ ذَكْوَانَ.

والغَضُّ: إطباقُ الجَفَنِ بحيثِ يمنعُ الرؤيةَ. قال^(٧):

٣٤٤١- فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ

فلا كعباً بَلَّغْتَ ولا كلاباً

والخُمْرُ: جمع خِمَارٍ. وفي القلَّةِ يُجْمَعُ على «أَخْمِرَةٍ»، قال امرؤُ

القيس^(٨):

(١) الإملاء ١٥٥/٢.

(٢) المحرر ٢٩٤/١١.

(٣) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر: أمثلة على مذهب الأخفش في كتابه «معاني القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

(٤) السبعة ٢٥٤، القرطبي ٢٣١/١٢، والبحر ٤٤٨/٦.

(٥) البحر ٤٤٨/٦.

(٦) التيسير ١٦١، والنشر ٢٢٦/٢، والبحر ٤٤٨/٦.

(٧) تقدم برقم ١٤١٦.

(٨) ديوانه ١٤٥، الشجراء: الأرض ذات الشجر. رُبَّه. أول المطر.

٣٤٤٢- وَتَرَى الشَّجَرَاءَ فِي رَيْقِهِ
كَرُؤُسٍ قُطِعَتْ فِيهَا الْخُمُرُ

وَالْجَيْبُ: مَا فِي طَوَقِ الْقَمِيصِ، يَدُومَنهُ بَعْضُ الْجَسَدِ.

قوله «غير أولي» قرأ^(١) ابن عامر وأبو بكر «غير» نصباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء، والثاني: أنه حال، والباقون «غير» بالجر نعتاً، أو بدلاً، أو بياناً، والإزبة: الحاجة. وتقدم اشتقاقها في طه^(٢).

قوله: «من الرجال» حال من «أولي». وأما قوله: «أو الطفل الذين» فقد تقدم في الحج^(٣) أن «الطفل» يُطْلَقُ عَلَى الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ فَلِذَلِكَ وَصِفَ بِالْجَمْعِ. وقيل: لَمَّا قُصِدَ بِهِ الْجِنْسُ رُوِيَ فِيهِ الْجَمْعُ فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ وَالذَّرْهَمُ الْبَيْضُ».

و«عورات» جمع عورة وهو: ما يريد الإنسان ستره من بدنه، وغلب في السوءتين. والعامّة على «عورات» بسكون الواو، وهي لغة عامّة العرب، سكّنها تخفيفاً، لحرف العلة. وقرأ^(٤) ابن عامر في رواية «عورات» بفتح العين. ونقل ابن خالويه^(٥) أنها قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش. وهي لغة هذيل بن مذكّة. قال الفراء: «وأنشدني بعضهم^(٦)»:

(١) السبعة ٤٥٥، التيسير ١٦١، والنشر ١٤٢/٢، والبحر ٤٤٩/٦.

(٢) انظر: الورقة ٦١٣ ب.

(٣) انظر: الورقة ٦٤٠ ب.

(٤) البحر ٤٤٩/٦، والقرطبي ٢٣٧/١٢ منسوبة إلى ابن عباس. وفي بعض نسخ القرطبي كما ذكر السمين. ولم يشر إليها صاحب السبعة ابن مجاهد.

(٥) الشواذ ١٠٣.

(٦) نسب إلى أحد الهذليين وليس في ديوانهم، وهو في المحتسب ٥٨/١، وابن يعيش ٣٠/٥، والخزانة ٤٢٩/٣، والعيني ٥١٧/٤. والبيت في وصف الظليم وهو ذكر =

٣٤٤٣- أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَاوُبٌ
رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ
وجعلها ابن مجاهد لاحقاً وخطأ، يعني من طريق الرواية، وإلا فهي لغة
ثابتة.

قوله: «أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ» العامة على فتح الهاء وإثبات ألفٍ بعد الهاء، وهي
«ها» التي للتنبيه. وقرأ^(١) ابن عامر هنا وفي الزخرف «يَا أَيُّهَا السَّاجِرُ»^(٢)، وفي
الرحمن «أَيُّهَا الثَّقَلَانِ»^(٣) بضم الهاء وصلأ، فإذا وَقَفَ سَكَنَ. ووجهها: أَنَّهُ لَمَّا
حُذِفَتِ الْأَلْفُ لالتقاء الساكنين اسْتُخِفَّتِ الْفَتْحَةُ عَلَى حَرْفِ خَفِيٍّ فَضُمَّتِ الْهَاءُ
إِتْبَاعاً. وقد رُسِمَتِ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ دُونَ أَلْفٍ. فَوْقَ أَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ
بِأَلْفٍ، وَالباقون بدونها، إِتْبَاعاً لِلرَّسْمِ وَلِمُوَافَقَةِ الْخَطِّ لِلْفِطْرِ، وَتَبَيَّنَتْ فِي غَيْرِ هَذِهِ
الْمَوَاضِعِ حَمْلُهَا عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»^(٤)، «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا»^(٥) وبالجمله فالرسم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ. /

[٦٦٤/ب]

آ. (٣٢) قوله: ﴿الْأَيَّامِ﴾: هُوَ جَمْعُ «أَيِّمٍ» بَزَنَةٌ فَيُعْمَلُ. يُقَالُ
مَنْهُ: آمٌ يَتَّيْمُ كِبَاعٌ يَبِيعُ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

= النعام، وأخو بيضات كناية عن سرعته لأنه إذا قصد بيضاته يكون أسرع. والرائح:
الذي يسير ليلاً، والمتأوب: يسير نهاراً. والسبوح: من السبح وهو شدة الجري.

(١) انظر: السبعة ٤٥٥، والنشر ١٤٢/٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٤٥٠/٦.

(٢) الآية ٤٩.

(٣) الآية ٣١.

(٤) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٥٣ من سورة البقرة.

(٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو في اللسان (أيم) وآمت المرأة: أقامت بلا
زوج، أوفقدت زوجها.

٣٤٤٤- كُلُّ امْرِي سَتَيْتُمْ مِنْهُ الْعِرْسُ أَوْ مِنْهَا يَتَيْتُمْ

وقياسُ جمعه «أياثم» كسَيِّد وسَيَّائِد. و«أياثمي» فيه وجهان، أظهرهما:
- من كلام سيويه^(١) - أنه جمعٌ على فعاليٍّ غير مقلوبٍ وكذلك «يتامي»،
وقيل: إن الأصل أيايِم^(٢) ويتايِم في: أَيْمٍ ويتيم^(٣) فقلبا. والأَيْم: مَنْ لَا زَوْجَ لَهُ
ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى. وَخَصَّهُ أَبُو بَكْرٍ الْخَفَافُ بِمَنْ فَقَدَتْ زَوْجَهَا فإِطْلَاقُهُ عَلَى الْيَكْر
مَجَازٌ. و«منكم» حالٌ، وكذا «مِنْ عِبَادِكُمْ».

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ﴾: يجوز فيه الرفعُ
على الابتداء. والخبرُ الجملةُ المقترنةُ بالفاءِ، لِما تَضَمَّنَتْهُ المبتدأُ من معنى
الشرط. ويجوز نصبه بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. وهذا أرجحُ لمكان الأمر^(٤).
وقال الزمخشري^(٥): «وقد آم وآمت وتأيما: إذا لم يتزوجا، يكرين كانا

(١) الكتاب ٢١٤/٢ وهذا الجمع شاذ حيث إن فِعْيَلًا لَا يُجْمَعُ عَلَى فَعَالِيٍّ، قال: «وقد جاء منه شيء كثير على فعاليٍّ شبهوه بـ وَجَاعِيٍّ لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشَبَّهَتْ بالأوجاع حين جاءت على فَعْلَى. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٢.

(٢) هذا مذهب أبي عمرو وابن السكيت وأبي حيان فأصله أيايِم قُلِبَت اللَّامُ موضِعَ العين فجاء على أياثمي، فأبدل من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار وزنه فَيَالِيع. انظر: المعجم ٤٢.

(٣) مذهب سيويه في يتامي فعاليٍّ وهو جمع شاذ لأنَّ فِعْيَلًا الوصف لَا يُجْمَعُ عَلَى فَعَالِيٍّ وإنما على فَعَالٍ نحو كريم وكرام. ومذهب القلب: أصله يتايِم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فصار يتامي فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. انظر: المعجم ٢٩٣.

(٤) لأنه يقل الإخبار عن المبتدأ بجملة أمرية.

(٥) الكشف ٦٣/٢.

أَوْثَبَيْنِ. قَالَ (١):

٣٤٤٥- فَإِنْ تَنْكِحِي أَنْكِحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي
- وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ - أَتَأَيَّمُ

وعن رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم (٢): «اللهم إنا نعوذ بك من العَيْمَةِ والغِيمةِ والأَيْمَةِ والكَرْمِ والقَرَمِ». قلت: أما العَيْمَةُ بالمهملة فشدة شهوة اللبن، وبالمعجمة شدة العطش. والأَيْمَةُ: طول العُزْبَةِ، والكَرْمِ: شدة شهوة الأكل. والقَرَمُ: شدة شهوة اللحم.

قوله: «على البِغَاءِ» «البِغَاءُ» مصدرُ بَغَتِ المرأةُ تَبْغِي بِغَاءً، أي: زَنَتْ. وهو مختصٌّ بزنى النساء. ولا مفهوم لهذا الشرط؛ لأن الإكراه لا يكون مع الإرداء.

قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ» جملةٌ وَقَعَتْ جواباً للشرط. والعائدُ على اسم الشرط محذوفٌ تقديرُهُ: غفورٌ لهم. وقُدِّرَ الزمخشري (٣) في أحدٍ تقديرَيهِ، وابن عطية (٤)، وأبو البقاء (٥): «فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لَهُنَّ أَي: لِلْمُكْرَهَاتِ، فَعَرِيتُ جملةُ الجزاءِ عن رابطٍ يَرْبُطُهَا بِاسْمِ الشرط. لا يُقال: إن الرابطَ هو الضميرُ المقدَّرُ الذي هو فاعلُ المصدرِ؛ إذ التقديرُ: مِنْ بَعْدِ إكْرَاهِهِمْ لَهُنَّ فَلْيُكْتَفَ بهذا الرابطِ المقدَّرِ؛ لأنهم لم يَعُدُوا ذلك من الروابطِ، تقول: «هَندٌ عَجِبْتُ مِنْ

(١) لم أتمد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ٦٥/٢، والقرطبي ٢٤٠/١٢، واللسان (أيم).

(٢) انظر: النهاية ١٧٠/٤، وفيه «القَرَمُ» وشرحه في ٥٩/٤، بالزوم والشح. وانظر: ٣٣١/٢ في شرح العيمة، ٤٠٣/٣ في الغيمة.

(٣) الكشف ٦٧/٣.

(٤) المحرر ٣٠٣/١١ وعبارته «غفور رحيم بهن».

(٥) الإملاء ١٥٦/٢.

ضَرَبَهَا زَيْدًا» فهذا جائزٌ، ولو قلت: هُنْدُ عَجَبَتْ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَي: مِنْ ضَرْبِهَا^(١)، لخلوُّها مِنَ الرَّابِطِ وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا.

وقد ضَعَّفَ الإمامُ الرَّازِي^(٢) تَقْدِيرَ «بِهِمْ» وَرَجَّحَ تَقْدِيرَ «بِهِنَّ» فَقَالَ: «فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: غُفُورٌ لَهُنَّ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاءَ يُزِيلُ الْإِثْمَ وَالْعُقُوبَةَ عَنِ الْمُكْرِهِ فِيمَا فَعَلَ. وَالثَّانِي: فَإِنَّ اللَّهَ غُفُورٌ لِلْمَكْرِهِ بِشَرِطِ التَّوْبَةِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْإِضْمَارِ». وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْبَقَرَةِ. وَلَمَّا قَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) «لَهُنَّ» أورد سؤالاً فقال: «فَإِنْ قُلْتَ: لَا حَاجَةَ إِلَى تَعْلِيلِ الْمَغْفَرَةِ بِهِنَّ، لِأَنَّ الْمُكْرَهَةَ عَلَى الزَّنْيِ — بِخِلَافِ الْمَكْرِهِ [عَلَيْهِ فِي أَنِهَا]^(٤) غَيْرُ آثِمَةٍ — . قُلْتَ: لَعَلَّ الْإِكْرَاءَ غَيْرُ مَا اعتَبَرْتَهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِكْرَاهٍ يَقْتُلُ أَوْ مِمَّا يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُّ أَوْ فَوَاتُ عَضْوٍ حَتَّى تَسْلَمَ مِنَ الْإِثْمِ. وَرَبِمَا قَصَّرْتَ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي تُعَذِّرُ فِيهِ فَتَكُونُ آثِمَةً».

آ. (٣٤) وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ^(٥) فِي «مُبَيِّنَاتٍ» كَسَرًا وَفَتْحًا.

قوله: «وَمَثَلًا» عَطَفُ عَلَى «آيَاتٍ» أَي: وَأَنْزَلْنَا مَثَلًا مِنْ أَمْثَالِ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ﴾: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ: إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: ذُو نُورِ السَّمَوَاتِ. وَالْمُرَادُ بِالنُّورِ عَدْلُهُ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ

(١) أَي لَمْ يَجْزِ، وَانْظُرْ: الْبَحْرَ ٤٥٣/٦.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِي ٢٢١/٢٣.

(٣) الْكَشَافُ ٦٧/٣.

(٤) سَقَطَ سَهْوًا مِنَ الْأَصْلِ وَأَثْبَتَهُ مِنَ الْكَشَافِ.

(٥) قَرَأَ بِفَتْحِ الْيَاءِ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابِقُونَ بِالْكَسْرِ. انْظُرْ: النُّشْرَ ٢٤٨/٢،

وَالْتِيسِيرَ ١٦٢، وَالْبَحْرَ ٤٥٣/٦.

«مَثَلُ نوره». وأضاف النورَ لهذين الظرفين: إِمَّا دَلَالَةً عَلَى سَعَةِ إِشْرَاقِهِ وَفُشُوِّ إِضْءَاتِهِ، حَتَّى تَضِيءَ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَإِمَّا لِإِرَادَةِ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَأَنَّهُمْ يَسْتَضِيئونَ بِهِ. وَيجوزُ أَنْ يَبَالِغَ فِي الْعِبَارَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ كَقَوْلِهِمْ: فَلَنْ شَمْسُ الْبِلَادِ وَقَمَرُهَا، قَالَ النَابِغَةُ^(١):

٣٤٤٦- فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبُ
إِذَا ظَهَرَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَكَبُ

وقال^(٢):

٣٤٤٧- قَمَرُ الْقَبَائِلِ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ

.....

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ وَإِقْعًا مَوْقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ أَي: مُنَوَّرُ السَّمَاوَاتِ. وَيؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ قِرَاءَةُ^(٣) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيِّ^(٤) «نُورٌ» فَعْلًا مَاضِيًا. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى، وَ«السَّمَاوَاتِ» مَفْعُولُهُ فَكَسَرُهُ نَصَبٌ. وَ«الْأَرْضُ» بِالنَّصْبِ نَسَقٌ عَلَيْهِ. وَفَسَّرَهُ الْحَسَنُ فَقَالَ: اللَّهُ مُنَوَّرُ السَّمَاوَاتِ.

قوله: «وَمَثَلُ نوره كِمَشْكَاةٍ» مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَيْضًا. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ إِضْخَاحٌ لِمَا قَبْلَهَا وَتَفْسِيرٌ فَلَا مَحَلَّ لَهَا. وَثُمَّ مَضَافٌ مَحذُوفٌ أَي: كَمَثَلِ نُورِ مَشْكَاةٍ. قَالَ

(١) ديوانه ٧٨ وفيه «إِذَا طَلَعَتْ».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البحر ٤٥٥/٦، والشواذ ١٠١.

(٤) لعله عبد العزيز بن أبي رَوَادٍ، شَيْخُ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ حَدَّثَ عَنِ الضَّحَّاكِ وَعُكْرَمَةَ، تَوَفَّى سَنَةَ ١٥٩. انظر: سير أعلام ١٨٤/٧.

الزمخشري^(١) : «أي : صفة نوره العجيب الشأن في الإضاءة كمشكاة أي : كصفة مشكاة» .

واختلفوا في الضمير في «نوره» فقيل : هو لله تعالى ، وهو الأولي ، والمراد بالنور على هذا : الآيات المبينات المتقدمة ، أو الإيمان ، وقيل : إنه عائد على المؤمنين أو المؤمنين أو من آمن به . وقد قرأ أبي^(٢) بهذه الألفاظ كلها . وأعاد الضمير على ما قرأ به . وقيل : يعود على محمد صلى الله عليه وسلم ولم يتقدم لهذه الأشياء ذكر . وأما عوده على المؤمنين في قراءة أبي ، ففيه إشكال من حيث الأفراد . / قال مكي^(٣) : «يُوقَف على «الأرض» في هذه الأقوال الثلاثة» .

واختلفوا أيضاً في هذا التشبيه : أهو تشبيه مركب أي : قصيد فيه تشبيه جملة بجملة ، من غير نظر إلى مقابلة جزء بجزء ، بل قصيد تشبيه هُداة وإتقان صنعته في كل مخلوق على الجملة بهذه الجملة من النور الذي يتخذونه . وهو أبلغ صفات النور عندهم ؟ أو تشبيه غير مركب أي : قصيد مقابلة جزء بجزء ؟ ورتب الكلام فيه بحسب الأقوال في الضمير في «نوره» .

والمشكاة : الكوة غير النافذة . وهل هي عربية أم حبشية معربة ؟ خلاف . وقيل^(٤) : هي الحديد أو الرصاص^(٥) التي يوضع فيها الذبال وهو الفيتل ، وتكون في جوف الزجاج ، وقيل : هي العمود الذي يوضع على رأسه

(١) الكشف ٦٧/٣ .

(٢) القرطبي ٢٦٠/١٢ ، والبحر ٤٥٥/٦ .

(٣) لم يرد في «المشكل» ونقله السمين عن البحر ٤٥٥/٦ .

(٤) انظر : تفسير الماوردي ١٢٩/٣ .

(٥) كذا في الأصل ورسمت في (ش) : الزجاج .

المصباح، وقيل: ما يُعلّق فيه القنديل من الحديد، وأمال «المشكاة» الدّوري^(١) عن الكسائي لتقدّم الكسر، وإن وُجدَ فاصلٌ. ورُسِمَت بالواو كالزكاة والصلاة. والمصباح: السراج الضخم. والزجاجة: واحدة الزجاج، وهو جوهرٌ معروفٌ. وفيه ثلاث لغات: فالضم لغة الحجاز، وهو قراءة العامة، والكسر والفتح لغة قيس. وبالفتح قرأ^(٢) ابن أبي عبله ونصر بن عاصم في رواية ابن مجاهد. وبالكسر قرأ نصر بن عاصم في رواية عنه، وأبورجاء. وكذلك الخلاف في قوله «الزجاجة».

والجملة من قوله: «فيها مصباح» صفة لـ «مشكاة». ويجوز أن يكون الجار وحده هو الوصف، و «مصباح» مرتفع به فاعلاً.

قوله: «دري»، قرأ^(٣) أبو عمرو والكسائي بكسر الدال وياؤه بعدها همزة. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال وياؤه بعدها همزة. والباقون بضم الدال وتشديد الياء من غير همزة، وهذه الثلاثة في السبع، وقرأ زيد بن علي والضحاك وقتادة بفتح الدال وتشديد الياء. وقرأ الزهري بكسرها وتشديد الياء. وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيّب وأبورجاء وقتادة أيضاً «دري» بفتح الدال وتشديد الراء وياؤه بعدها همزة.

فأما الأولى^(٤) فقراءة واضحة لأنه بناء كثير يوجد في الأسماء نحو «سكين» وفي الصفات نحو «سكير».

(١) السبعة ٤٥٥، والنشر ٣٨/٢، والقرطبي ٢٦١/١٢.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٦١/١٢، والبحر ٤٥٦/٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٤٥٦/٦،

والقرطبي ٢٦٢/١٢، والمحتسب ١١٠/٢.

(٤) «دري».

وأما القراءة الثانية^(١) فهي من الدَّرء بمعنى الدَّفْع أي : يدفع بعضها بعضاً أو يَدْفَعُ ضَوْءُهَا خَفَاءَهَا، قيل^(٢) : ولم يوجد شيء وزنه فُعِيل إلا مُرْتَبِقاً لِلْعَصْفَرِ وَسُرِّيَّةً^(٣) على قولنا : إنها من السرور، وإنه أبدل من إحدى المضعفات ياءً، وأدغمت فيها ياءً فُعِيل، ومُرْبِخاً^(٤) للذي في داخل القرن اليابس، ويقال بكسر الميم أيضاً، وعُلِّيَّةٌ ودُرِّيٌّ في هذه القراءة، ودُرِّيَّةٌ^(٥) أيضاً في قول . وقال بعضهم^(٦) : « وزن دُرِّيٌّ في هذه القراءة فُعُول كسُبُوح قُدُوس، فاستثقل توالي الضم فنقل إلى الكسر، وهذا منقول أيضاً في سُرِّيَّة ودُرِّيَّة .

وأما القراءة الثالثة^(٧) فتحتمل وجهين، أحدهما : أن يكون أصلها الهمز كقراءة حمزة، إلا أنه أبدل من الهمزة ياءً، وأدغم، فيتحد معنى القراءتين، ويحتمل أن يكون نسبة إلى الدر لصفائها وظهور إشراقها .

وأما قراءة^(٨) تشديد الياء مع فتح الدال وكسرها، فالذي يظهر أنه منسوب إلى الدر . والفتح والكسر في الدال من باب تغييرات النسب .

(١) دُرِّيٌّ .

(٢) قال ابن عصفور : « ولم يجيء إلا صفة » انظر : الممتع ٩٩ .

(٣) انظر في تفصيل اشتقاقها : الممتع ٣٧٠ . حيث احتمل كونها من السرور أو السرّ فهي فُعْلِيَّةٌ، أو من سراة الشيء وهو أعلاه فهي فُعْلِيلَةٌ واللام من تَسْرِيَتْ واو . أبدلت ياءً لوقوعها خامسة لأن السراة من الواو بدليل سروات .

(٤) ذكر لها في اللسان (مرخ) أكثر من معنى، من ذلك : العود الطويل اللين، ومنها رجل مَرْبِخ : كثير الأدمان .

(٥) انظر : في أقوال ذرية الدر المصون ١٠١/٢ .

(٦) انظر : اللسان (درا) .

(٧) دُرِّيٌّ .

(٨) «دُرِّيٌّ» .

وأما فَتَحُ الدالِ مع المَدِّ والهمز^(١) ففيها إشكالٌ. قال أبو الفتح^(٢):
«وهو بناءٌ عزيزٌ لم يُحَفَظْ منه إلَّا السُّكِينَةُ بفتح الفاء وتشديد العين». قلت:
وقد حكى الأخفش: «فَعَلَيْهِ السُّكِينَةُ»^(٣) والوقار^(٤) و«كوكَبُ دَرِّيٍّ»^(٥) مِنْ دَرَّأْتَهُ.
قوله: «يُوقَدُ» قرأ^(٥) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو «تَوَقَّدَ» بزنة تَفَعَّلَ فعلاً ماضياً
فيه ضميرٌ فاعله يعودُ على المصباح، ولا يعودُ على «كوكب» لفسادِ المعنى.
والأخوان وأبو بكر «تَوَقَّدَ» بضم التاء مِنْ فوقُ وفتح القاف، مضارعٌ أَوْقَدَ. وهو
مبنيٌّ للمفعول. والقائمُ مقامُ الفاعلِ ضميرٌ يعودُ على «زجاجة» فاستترَ في
الفعل. وباقي السبعة كذلك إلَّا أَنَّهُ بالياءِ من تحت. والضميرُ المستترُ يعودُ
على المصباح.

وقرأ الحسن والسلمي وابن محيصة، ورُوِيَ عن عاصم من طريقِ
المفضَّلِ كذلك، إلَّا أَنَّهُ ضَمَّ الدال^(٦)، جعله مضارع «تَوَقَّدَ»، والأصلُ:
تَوَقَّدَ بتاءَيْنِ، فحذِفَ إحداهما كـ «تَذَكَّرُ». والضميرُ أيضاً للزجاجة.

وقرأ عبد الله «وَقَدَّ» فعلاً ماضياً بزنة قَتَلَ مشدداً، أي: المصباح. وقرأ
الحسنُ وسَلَامٌ أيضاً «يَوَقَّدُ» بالياءِ مِنْ تحت، وضَمَّ الدال، مضارعٌ تَوَقَّدَ.
والأصلُ يَتَوَقَّدُ بياءٍ من تحت، وتاءٍ مِنْ فوق، فحذِفَتِ التاءُ مِنْ فوق. هذا شاذٌّ

(١) دَرِّيٌّ.

(٢) المحتسب ١١٠/٢.

(٣) هذه حكاية أبي زيد وهي لغة في السُّكِينَةِ. اللسان (سكن).

(٤) ضَبِطَ في كتابه «معاني القرآن» بكسر الدال. انظر: معاني القرآن ٤٢٠/٢ وضبط
في الأصل بفتحها.

(٥) السبعة ٤٥٥، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والقرطبي ٢٦٢/١٢، والبحر
٤٥٦/٦.

(٦) «تَوَقَّدَ».

[٦٦٥/ب] و«تَذَكَّرُ» وبإيه؛ فَإِنَّ فِيهِ تَاءَيْنِ، والباقي يَذُلُّ عَلَى مَا قُفِدَ. / وقد يَتَمَحَّلُ لصَحَّتِهِ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ وَهُوَ: أَنَّهُمْ قَدْ حَمَلُوا أَعَدُّ وَتَعَدُّ وَنَعَدُّ عَلَى يَعَدُّ فِي حَذْفِ الْوَاوِ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكسرةٍ فَكَذَلِكَ حَمَلُوا يَتَوَقَّدُ^(١) بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ عَلَى تَتَوَقَّدُ بِتَاءَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِسْتِفَالُ مُوجُوداً فِي الْيَاءِ وَالتَّاءِ.

قوله: «مِنْ شَجَرَةٍ» «مِنْ» لابتداء الغاية، وَثُمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: مِنْ زَيْتِ شَجَرَةٍ. وَزَيْتُونَةٌ فِيهَا قَوْلَانِ أَشْهُرُهُمَا: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «شَجَرَةٍ». الثاني: أَنَّهَا عَطْفٌ بَيَانٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ^(٢) وَتَبِعَهُمْ أَبُو عَلِيٍّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي قَوْلِهِ «مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ»^(٣).

قوله: «لَا شَرْقِيَّةٍ» صِفَةٌ لـ «شَجَرَةٍ» وَدَخَلَتْ لَتَفِيدَ النَّفْيِ. وَقُرَأَ^(٤) الضَّحَّاكُ بِالرَّفْعِ عَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ أَيْ: لَا هِيَ شَرْقِيَّةٌ. وَالْجُمْلَةُ أَيْضاً فِي مَحَلِّ جَرٍّ نَعْتاً لـ «شَجَرَةٍ».

قوله: «يَكَادُ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ أَيْضاً نَعْتٌ لـ «شَجَرَةٍ».

قوله: «وَلَوْ لَمْ تَمَسَّهُ نَارٌ» جَوَابُهَا مُحذُوفٌ أَيْ: لِأَضَاءَتِ لِدَلَالَةٍ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا فِي قَوْلِهِ «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»^(٥) وَأَنَّهَا لَاسْتِقْصَاءُ الْأَحْوَالِ: حَتَّى فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَقُرَأَ^(٦)

(١) وَهُوَ أَصْلُ قِرَاءَةِ الْحَسَنِ «يَتَوَقَّدُ».

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٠٥.

(٣) الآية ١٦ مِنْ إِبْرَاهِيمَ. وَانْظُرْ: الدَّرَ الْمَصْرُونُ ٧/٨٠. وَلَيْسَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ جَرِيَانَهُ فِي النُّكْرَاتِ.

(٤) الْبَحْرُ ٦/٤٥٧.

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الزَّكَاةِ ٢/٣٠٦، وَالْمُسْنَدُ ١/٢٠١.

(٦) الْمُحْتَسِبُ ٢/١١١، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٢/٢٦٢، وَالْبَحْرُ ٦/٤٥٧.

ابن عباس والحسن «يَمَسُّهُ» بالياءِ لأنَّ المؤنَّثَ مجازيٌّ، ولأنه قد فُصِّلَ بالمفعولِ أيضاً.

قوله: «نورٌ على نورٍ» خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي: ذلك نورٌ. و«على نورٍ» صفةٌ لـ «نورٍ».

آ. (٣٦) قوله: ﴿فِي بَيْوتٍ﴾: فيها ستة أوجهٍ. أحدها: أنها صفةٌ لـ «مَشْكَاةٍ» أي: كَمَشْكَاةٍ في بيوتٍ أي: في بيتٍ من بيوتِ الله. الثاني: أنه صفةٌ لمصباح. الثالث: أنه صفةٌ لـ «زجاجةٍ». الرابع: أنه متعلِّقٌ بـ «تُوَقَّدُ». وعلى هذه الأقوالِ لا يُوقَفُ على «عليمٍ». الخامس: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ كقوله «فِي تِسْعِ آيَاتٍ»^(١) أي: يُسَبِّحُونَهُ فِي بَيْوتٍ. السادس: أنَّ يَتَعَلَّقُ بِـ «يُسَبِّحُ» أي: يُسَبِّحُ رِجَالُ فِي بَيْوتٍ. وفيها تَكْرِيرٌ لِلتَّوَكِيدِ كقوله: «فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا»^(٢). وعلى هذين القولين فيُوقَفُ على «عليمٍ». وقال الشيخ^(٣): «وعلى هذه الأقوالِ الثلاثةِ» ولم يُذكر سوى قولين^(٤).

قوله: «أَذِنَ اللَّهُ» في محلٍّ جَرَّ صفةً لـ «بيوتٍ»، و«أن تُرْفَعَ» على حَذْفِ الجارِّ أي: فِي أَنْ تُرْفَعَ. ولا يجوزُ تَعَلُّقُ «فِي بَيْوتٍ» بقوله: «وَيُذَكَّرُ» لأنه عطفٌ على ما في حَيْزِ «أَنْ»، وما بعد «أَنْ» لا يتقدَّمُ عليها.

قوله: «يُسَبِّحُ» قرأ^(٥) ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بفتح الباء مبنياً للمفعولِ.

(١) الآية ١٢ من النمل.

(٢) الآية ١٠٨ من هود.

(٣) البحر ٤٥٨/٦.

(٤) بل ذكر ثلاثة أقوال: تعلقها بـ «يُوقَدُ»، وكونها صفة لمشكاة، والاستئناف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٤٥٨/٦،

والقرطبي ٢٧٥/١٢.

والقائم مقامَ الفاعلِ: أحدُ المجروراتِ الثلاثة^(١). والأوّلَى منها بذلك الأولُ لاحتياجِ العاملِ إلى مرفوعه، والذي يليه أوّلَى. و«رجال» على هذه القراءة مرفوعٌ على أحدِ وجهين: إمّا بفعلٍ مقدرٍ لَتَعَدُّ إسنَادُ الفعلِ إليه، وكأنه جوابُ سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحه؟ فقيل: يُسَبِّحه رجالٌ. وعليه في أحدِ الوجهين قولُ الشاعر^(٢):

٣٤٤٨- لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

كانه قيل: مَنْ يَبْكِيه؟ فقيل: يَبْكِيه ضَارِعٌ. إلّا أن في اقتباس هذا خلافاً، منهم مَنْ جَوَّزَه، ومنهم مَنْ مَنَعَه. والوجهُ الثاني في البيت: أن «يَزِيدُ» منادى حَذَفَ منه حرفُ النداءِ أي: يا يزيد، وهو ضعيفٌ جداً.

والثاني: أن رجلاً خبيرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: المُسَبِّحه رجالٌ. وعلى هذه القراءة يُوقَفُ على الأصل.

وباقِي السبعة بكسرِ الباءِ مبنياً للفاعل. والفاعل «رجال» فلا يُوقَفُ على الأصل.

وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة «تُسَبِّح» بالثاءِ مِنْ فوقٍ وكسرِ الباءِ؛ لأنَّ جَمَعَ التَّكْسِيرِ يُعَامَلُ مُعَامَلَةً الْمُؤَنَّثِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وهذا منها. وقرأ أبو جعفر كذلك إلّا أَنَّهُ فَتَحَ الْبَاءَ. وَخَرَّجَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) عَلَى إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ عَلَى زِيَادَةِ الْبَاءِ^(٤)، كَقَوْلِهِمْ: «صَيَّدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ» أَي: وَخَشَّهَا.

(١) الأصل: «الثلاث» وهو سهو.

(٢) تقدم برقم ١٢٠١.

(٣) الكشف ٦٨/٣.

(٤) قال: «وَتَجْعَلُ الْأَوْقَاتُ مُسَبِّحَةً، والمراد ربها».

وخرُجها غيره على أن القائم مقام الفاعل ضميرُ التسيحة أي: تُسَبِّحُ التسيحة، على المجازِ المُسَوَّغِ لإسناده إلى الوقتين، كما خرُجوا قراءة أبي جعفر أيضاً «لِيُجْزَى قوماً [بما كانوا يكسبون]»^(١) أي: لِيُجْزَى الجزاء قوماً، بل هذا أولى من آية الجاثية؛ إذ ليس هنا مفعولٌ صريح.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لَا تُلْهِيمُهُمْ﴾: في محل رفعٍ صفةٌ لـ «رجال». قوله: «يخافون» يجوزُ أن تكونَ نعتاً ثانياً لرجال، وأن تكونَ حالاً من مفعول «تُلْهِيمُهُمْ»، و«يوماً» مفعولٌ به لا ظرفٌ على الأظهر. و«يتقلبُ» صفةٌ لـ يوماً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لِيُجْزِيَهُمْ﴾: يجوزُ تعلُّقه بـ «يُسَبِّحُ» أي: يُسَبِّحُونَ لأجل الجزاء. ويجوزُ تعلُّقه بمحذوفٍ أي: فعلوا ذلك لِيُجْزِيَهُمْ. وظاهرُ كلامِ الزمخشري^(٢) أنه من بابِ الإعمال فإنه قال: «والمعنى: يُسَبِّحُونَ، ويخافون لِيُجْزِيَهُمْ، ويكونُ على إعمالِ الثاني للمحذف من الأول. قوله: «أحسنَ ما عملوا» أي ثوابَ أحسن، أو أحسنَ جزاءٍ ما عملوا. و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي أو نكرة.

آ. (٣٩) قوله: ﴿بِقِيَعَةٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لسراب. والثاني: أنه ظرفٌ. والعاملُ فيه الاستقرارُ العاملُ في كاف التشبيه. والسرابُ: ما يترأى للإنسان في القفر في شدة الحرِّ ممَّا يُشْبِهُ الماءَ. وقيل: ما يتكاثفُ في قُغُورٍ^(٣) القيعان. قال الشاعر^(٤):

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٦٢/١٦.

(٢) الكشف ٦٩/٣.

(٣) قعر كل شيء: أقصاه، وجمعه قُغُور.

(٤) تقدم برقم ٢٦٢.

٣٤٤٩- فَلَمَّا كَفَفَتْ الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْدُكُمْ

كَلَمَعَ سَرَابٍ فِي الْفَلَا مُتَسَالِقٍ

[١/٦٦٦] يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ لِمَنْ يَظُنُّ بِشَيْءٍ خَيْرًا فَيُخْلَفُ. / وقيل: هو الشعاع الذي يَرْمِي بِهِ نَصْفُ النَّهَارِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، يُخَيَّلُ لِلنَّاضِرِ أَنَّهُ الْمَاءُ السَّارِبُ أَيْ الْجَارِي. وَالْقِيَعَةُ: بِمَعْنَى الْقَاعِ، وَهُوَ الْمُنْبَسِطُ مِنَ الْأَرْضِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي طه^(١). وقيل: بل هي جَمْعُهُ كَجَارٍ وَجِيرَةٍ.

وَقَرَأَ^(٢) مُسْلِمَةُ بْنُ مُحَارِبٍ بَنَاءً مَمْطُوطَةً^(٣). وَرَوَى عَنْهُ بَنَاءُ شَكْلِ الْهَاءِ، وَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ. وَفِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى قِيَعَةٍ كَالْعَامِيَّةِ، وَإِنَّمَا أَشْبَعَ الْفَتْحَةَ فَتَوَلَّدَ مِنْهَا أَلْفٌ كَقَوْلِهِ: «مُخْرَبِقٌ لَيْبَاعٌ»^(٤) قَالَهُ صَاحِبُ «الَلَّوَامِحِ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ قِيَعَةٍ، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ ذَهَاباً بِهِ مَذْهَبٌ لُغَةٌ طَبِئِيَّةٌ فِي قَوْلِهِمْ: «الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ»، وَدَفَعْنَا الْبِنَاءَ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ^(٥) أَيْ: وَالْأَخَوَاتُ، وَالْبَنَاتُ، وَالْمَكْرُمَاتُ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُؤَيِّدُ أَنَّ قِيَعَةَ جَمْعُ قَاعٍ. الثَّالِثُ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: بَقِيَعَةُ بَنَاءٍ مُدَوَّرَةٌ كَرَجُلٍ عِزْهَاءُ»^(٧) فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا بَنَاءً مُسْتَقِلاً لَيْسَ جَمْعاً وَلَا اتِّسَاعاً^(٨).

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٦ من طه.

(٢) المحتسب ١١٣/٢، والقرطبي ٢٨٣/١٢، والبحر ٤٦٠/٦، والكشاف ٦٩/٣. وثمة روايتان عنه: بقيعات، بقيعة.

(٣) الأصل: «مموطة» والتصحيح من البحر والكشاف.

(٤) قال في اللسان (نبح) أي: ساكت لينبث ومُطَرَّقٌ لَيْبَالٌ. وهو مثل عربي وانظر: البحر ٤٦٠/٦، ومجمع الأمثال ٣٠٩/٢.

(٥) انظر: الممتع ٤٠٢/١، وشرح التصريح ٣٤٣/٢.

(٦) الكشاف ٦٩/٣.

(٧) رجل عِزَّةٌ وَعِزْهَاءُ: رجل لا يقرب النساء واللَّهُو.

(٨) قال ابن جني في المحتسب ١١٣/٢: «وذلك أن نظير قولهم قِيَعَةُ وَبَقِيَعَةُ فِي أَنَّهُ فِعْلَةٌ =

وقوله: «يَحْسَبُهُ الظَّامَانُ» جملةٌ في محل الجرِّ صفةٌ لسراب أيضاً. وحَسُنَ ذلك لتقدُّمِ الجارِّ على الجملة. هذا إنَّ جَعَلْنَا الجارَّ صفةً. والضمائرُ المرفوعةُ في «جاءه» وفي «لم يَجِدْه» وفي «وَجَدَ»، والضمائرُ في «عنده» وفي «وَفَّاه» وفي «حسابه» كلها ترجع إلى الظَّامَانِ؛ لأنَّ المرادَ به الكافرُ المذكورُ أولاً. وهذا قول الزمخشري^(١) وهو حَسَنٌ. وقيل: بل الضميران في «جاءه» و«وجد» عائدان على الظَّامَانِ، والباقيَّةُ عائدةٌ على الكافر، وإنما أُفِرِدَ الضميرُ على هذا - وإنَّ تقدُّمه جمعٌ وهو قوله: «والذين كفروا» - حملاً على المعنى، إذ المعنى: كلُّ واحدٍ من الكفار. والأولُ أولى لاتساقِ الضمائرِ.

وقرأ^(٢) أبو جعفر - ورُوِيَ عن نافع - «الظَّمان» بإلقاء حركة الهمزة على الميم.

آ. (٤٠) قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه نسقُ على «كسراب»، على حَذْفِ مضافٍ واحدٍ تقديره: أو كذِي ظُلُمَاتٍ. ودَلَّ على هذا المضافُ قوله: «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأْيَهَا» فالكنايةُ تعودُ إلى المضافِ المحذوفِ وهو قولُ أبي عليٍّ. الثاني: أنه على حَذْفِ مضافين تقديرهما: أو كأعمالِ ذِي ظُلُمَاتٍ^(٣)، فتَقَدَّرَ «ذِي» ليَصِحَّ عَوْدُ الضميرِ إليه في قوله: «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ»، وتَقَدَّرَ «أَعْمَالٌ» ليَصِحَّ تشبيهُ أعمالِ الكفارِ بأعمالِ صاحبِ الظُّلُمَةِ، إذ لا معنى لتشبيهِ العملِ بصاحبِ الظُّلُمَةِ. الثالث^(٤): أنه لا حاجةُ

= وفِعْلَةٌ لمعنى واحد قولهم رجل عَزَّ وعِزَّاهة فهذا فَعَلٌ وفِعْلَةٌ وذلك فِعْلَةٌ وفِعْلَةٌ. ولا فرق بينهما غير الهاء، وذلك ما لا بال به.

- (١) الكشاف ٦٩/٣.
- (٢) القرطبي ٢٨٣/١٢، والبحر ٤٦٠/٦.
- (٣) وهو قول العكبري في الإملاء ١٥٧/٢.
- (٤) وهو أيضاً رأي العكبري في الإملاء ١٥٧/٢.

إلى حَذْفِ البتة. والمعنى: أنه شَبَّه أعمالَ الكفارِ في حَيَلُولِهَا بين القلبِ وما يَهْتَدِي به بِالظُّلْمَةِ. وأما الضميران في «أَخْرَجَ يَدَهُ» فيعودان على محذوفٍ دَلَّ عليه المعنى أي: إذا أَخْرَجَ يَدَهُ مَنْ فِيهَا.

و «أو» هنا للتنوين لا للشك. وقيل: بل هي للتخيير أي: شَبَّهُوا أَعْمَالَهُمْ بهذا أو بهذا.

وقرأ^(١) سفيان بن حسين «أَوْ كُظِّلِمَات» بفتح الواو، جَعَلَهَا عاطِفَةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمزةُ الاستفهام الذي^(٢) معناه التقرير. وقد تَقَدَّمَ ذلك في قوله: «أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى»^(٣).

قوله: «فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ»: «فِي بَحْرِ» صفةٌ لظلمات فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. واللُّجِّيُّ منسوبٌ إلى اللُّجِّ وهو معظمُ البحر. كذا قال الزمخشري^(٤). وقال غيره: منسوبٌ إلى اللُّجَّةِ بالياء وهي أيضاً مُعْظَمُهُ، فاللُّجِّيُّ هو العميقُ الكثيرُ الماءِ.

قوله: «يَغْشَاهُ مَوْجٌ» صفةٌ أخرى لـ «بَحْرِ» هذا إذا أَعَدْنَا الضميرَ في «يَغْشَاهُ» على «بحرٍ» وهو الظاهر. وإن قَدَرْنَا مضافاً محذوفاً أي: أو كذبي ظُّلِمَات - كما فَعَلَ بَعْضُهُمْ - كان الضميرُ في «يَغْشَاهُ» عائداً عليه، وكانت الجملةُ حالاً منه لتخصُّصِهِ بالإضافة، أو صفةٌ له.

قوله: «مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ» يجوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، صفةٌ لـ «مَوْجٌ» الأول. ويجوزُ أَنْ يُجْعَلَ الوصفُ الجارُّ والمجرورَ فقط و«مَوْجٌ» فاعِلٌ به لاعتماده على الموصوفِ.

(١) البحر ٤٦١/٦.

(٢) الأصل «التي» وهو سهو.

(٣) الآية ٩٨ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٣٩٢/٥.

(٤) الكشف ٦٩/٣.

قوله: «مِنْ فَوْقَ سَحَابٍ» فيه الوجهان المذكوران قبله: من كون الجملة صفة لـ «موج» الثاني، أو الجار فقط.

قوله: «ظُلُمَاتٍ» قرأ العامة بالرفع وفيه وجهان، أجودهما: أن يكون خبر مبتدأ مضمّر تقديره: هذه، أو تلك ظلمات. الثاني: أن يكون «ظُلُمَاتٍ» مبتدأ. والجملة من قوله: «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» خبره. ذكره الحوفي. وفيه نظر لأنه لا مُسَوِّغٌ للابتداء بهذه النكرة، اللهم إلا أن يُقال: إنها موصوفة تقديرًا، أي: ظلمات كثيرة متكاثفة، كقولهم: «السُّمُنُ مَنَوَانٍ بَدْرَهُم»^(١).

وقرأ^(٢) ابن كثير «ظلماتٍ» بالجرّ إلا أن البزّي روى عنه حيثنّذ حذَف التنوين من «سحابٍ»، فقرأ البزّي عنه «سحابٌ ظلماتٍ» بإضافة «سحابٍ» لـ «ظلماتٍ». وروى قبل عنه التنوين في «سحابٍ» كالجماعة مع جرّه لـ «ظلماتٍ». فأما رواية البزّي فقال أبو البقاء^(٣): «جَعَلَ المَوْجَ المتراكَمَ بمنزلة السحابِ»، وأما رواية قبل فإنه جَعَلَ «ظلماتٍ» بدلاً مِنْ «ظلماتٍ» الأولى.

قوله: «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» جملة مِنْ مبتدأ وخبر في موضع رفع أو خبر على حَسَبِ القراءتين في «ظلماتٍ» قبلها لأنها صفة لها. وجوّز الحوفي على قراءة رفع «ظلماتٍ» في «بَعْضُهَا» أن يكون بدلاً من «ظلماتٍ». وردّ عليه من حيث المعنى؛ إذ المعنى على الإخبار بأنها ظلمات، وأن بعض تلك الظلمات

(١) التقدير: مَنَوَانٍ منه، غير أن هذا شاهد على أن جملة الخبر قد تُربط بالمبتدأ برابط مقدر. والتمثيل المناسب على الابتداء بالنكرة الموصوفة تقديرًا قولهم: شرّ أمرّ ذا ناب، التقدير: شرّ عظيم.

(٢) السبعة ٤٥٧، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والقرطبي ٢٨٤/١٢، والبحر ٤٦٢/٦.

(٣) الإملاء ١٥٧/٢.

فوق بعضٍ وصفاً لها بالتراكم، لا أن المعنى: أن بعض تلك الظلمات فوق بعض، من غير إخبار بأن تلك الظلمات السابقة ظلمات متراكمة. وفيه نظر؛ إذ لا فرق بين قولك «بعض الظلمات فوق بعض»، وبين قولك «الظلمات بعضها فوق بعض» وإن تُخيل ذلك في بادئ الرأي.

وقد تقدّم الكلام^(١) في «كاد»، وأن بعضهم زعم أن نفيها إثبات وإثباتها نفي. وتقدّمت أدلة ذلك في البقرة فأغنى عن إعادته. وقال الزمخشري^(٢) هنا: «لم يكذ يراها مبالغة في لم يراها أي: لم يقرب أن يراها فضلاً أن يراها. ومنه قول ذي الرمة^(٣):

٣٤٥٠- إذا غير النأي المحبين لم يكذ

رئيس الهوى من حب مئة يبرح

أي: لم يقرب من البراح فما باله يبرح». وقال أبو البقاء^(٤): «اختلف الناس في تأويل هذا الكلام. ومنشأ الاختلاف فيه: أن موضوع «كاد» إذا نفي: وقوع الفعل. وأكثر المفسرين على أن المعنى: أنه لا يرى يده، فعلى هذا: في التقدير ثلاثة أوجه، أحدها: أن التقدير: لم يرها ولم يكذ، ذكره جماعة من النحويين. وهذا خطأ؛ لأن قوله «لم يرها» جزم بنفي الرؤية وقوله: «لم يكذ» إذا أخرجها على^(٥) مقتضى الباب كان التقدير: ولم يكذ يراها كما هو مصرّح به في الآية. فإن أراد هذا القائل أنه لم يكذ يراها، وأنه رآها بعد جهد، تناقض؛ لأنه نفى الرؤية ثم أثبتها، وإن كان معنى «لم يكذ يراها»: لم يرها البتة

(١) انظر: الدر المصون ١٧٦/١، وابن يعيش ١٢٤/٧، وشرح الكافية ٢٨٤/٢.

(٢) الكشف ٦٩/٣.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤.

(٤) الإملاء ١٥٧/٢.

(٥) الإملاء: عن.

على خلاف الأكثر في هذا الباب، فينبغي أن يُحْمَلَ عليه من غير أن يُقَدَّر لم يَرَهَا. والوجه الثاني^(١): أن «كاد» زائدة وهو بعيد. والثالث: أن «كاد» أُخْرِجَتْ ههنا على معنى «قارب» والمعنى: لم يقارب رؤيتها، وإذا لم يقاربها باعدها. وعليه جاء قول ذي الرمة:

— إذا غيَّر النَّأْيُ

البيت. أي: لم يقارب البراح. ومن هنا حُكي عن ذي الرمة أنه لما رُوجِع في هذا البيت قال: لم أجد بدل «لم يَكْدُ»^(٢). والمعنى الثاني: أنه رآها بعد جُهدٍ. والتشبيه على هذا صحيح لأنه مع شدة الظلمة إذا أخذ نظره إلى يده وقربها من عينه رآها انتهى.

أما الوجه الأول وهو ما ذكره أنه قول الأكثر: من أنه يكون إثباتاً، فقد تقدّم أنه غير صحيح وليس هو قول الأكثر، وإنما غرّهم في ذلك آية البقرة^(٣)، وما أنشدناه عن بعضهم لغزاً وهو^(٤):

٣٤٥١— أَنَحْوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ

البيتين. وأما [ما] ذكره من زيادة «كاد» فهو قول أبي بكر وغيره، ولكنه مردودٌ عندهم. وأما ما ذكره من المعنى الثاني: وهو أنه رآها بعد جُهدٍ فهو

(١) يتابع المؤلف نقله عن أبي البقاء.

(٢) الأصل: لم أكّد.

(٣) «فذبّحوا وما كادوا يفعلون» الآية ٧١.

(٤) تقدم البيتان برقم ٢٤٣.

مذهبُ الفراء^(١) والمبرد^(٢). والعجبُ كيف يَعدِلُ عن المعنى الذي أشار إليه الزمخشري^(٣) وهو المبالغة في نفي الرؤية؟

وقال ابنُ عطية^(٤) ما معناه: «إذا كان الفعلُ بعد «كاد» منقياً دَلَّ على ثبوته نحو: كاد زيدٌ لا يقوم، أو مُثَبِّتاً دَلَّ على نفيه نحو: «كاد زيدٌ يقوم» وإذا تقدَّم النفيُّ على «كاد» احتمل أن يكونَ مُوجِباً، وأن يكونَ منقياً. تقول: «المفلوج لا يكاد يسكن» فهذا يتضمَّن نفي السكون. وتقول: رجلٌ منصرف^(٥) لا يكاد يسكن، فهذا تضمَّن إيجاب السكون بعد جُهدٍ..

آ. (٤١) قوله: ﴿وَالطَّيْرُ﴾: قرأ العامةُ «والطيرُ» رفعاً. «صافات» نصباً: فالرفعُ عطْفٌ على «مَنْ»، والنصبُ على الحال. وقرأ^(٦) الأعرج «والطيرُ» نصباً على المفعولِ معه و«صافات» حالٌ أيضاً. وقرأ الحسن وخارجة عن نافع «والطيرُ صافاتٌ» برفعهما على الابتداء والخبر. ومفعولُ «صافاتٌ» محذوفٌ أي: أجنحتَها.

قوله: «كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ» في هذه الضمائر أقوال^(٧)، أحدها: أنها كلها

(١) معاني القرآن له ٢٥٥/٢ قال: «وقال بعضهم: إنما هو مَثَلٌ ضربه اللهُ فهو يراها، ولكنه لا يراها إلا بطيشاً، كما تقول: ما كِدْتُ أبلغُ إليك وأنت قد بلغت وهو وجه العربية».

(٢) مذهبه في المقتضب ٧٥/٣ غير ذلك حيث قال: «فمعناه والله أعلم: لم يَرها ولم يكِد، أي لم يَدُنْ من رؤيتها».

(٣) الكشف ٦٩/٣.

(٤) المحرر ٣١٣/١١.

(٥) المحرر: رجلٌ متكلم.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٧، والتيسير ١٦٢، والنشر ٣٣٢/٢، والقسوطي ٢٨٤/١٢، والبحر ٤٦٢/٦.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢.

عائدة على «كل» أي: كلٌ قد عَلِمَ هو صلاةٌ نفسيه وتسييحها. وهذا/ أُولَى [١/٦٦٧]
لتوافق الضمائر. والثاني: أَنَّ الضميرَ في «عَلِمَ» عائِدٌ على اللّهِ تعالى، وفي
«صلاته وتسييحَه» عائِدٌ على «كل». الثالث: بالعكس أي: عَلِمَ كلُّ صلاةٍ الله
وتسييحَه أي: اللّذين أَمَرَ بهما، وبأن يُفَعَّلَا لإضافة الخَلْقِ إلى الخالق.

وَرَجَّحَ أبو البقاء^(١) أن يكونَ الفاعلُ ضميرُ «كل» قال: «لأنَّ القراءةَ برفع
«كل» على الابتداء، فَيَرْجِعُ ضميرُ الفاعلِ إليه، ولو كان فيه ضميرُ اسمِ اللّهِ
لكانَ الأُولَى نَصَبٌ «كل» لأنَّ الفعلَ الذي بعدها قد نَصَبَ ما هو مِن سببها،
فَيَصِيرُ كقولك: «زيداً ضَرَبَ عمرو غلامه» فتَنَصَّبُ «زيداً» بفعلٍ دَلَّ عليه
ما بعده، وهو أقوى من الرفع، والآخر جائز». قلت: وليس كما ذكر من ترجيحِ
النصب على الرفع في هذه الصورة، ولا في هذه السورة، بل نصُّ
النحويون^(٢) على أن مثلَ هذه الصورة يُرْجَعُ رفعُها بالابتداء على نصبها على
الاشتغال؛ لأنه لم يَكُنْ ثَمَّ قَرينةٌ من القرائن التي جعلوها مُرْجحةً للنصب،
والنصب يُخْرِجُ إلى إضمارٍ، والرفع لا يُخْرِجُ إليه، فكانَ أرجَحَ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿يَبْيِّنُهُ﴾: إنما دَخَلَتْ «بَيْنَ» على مفردٍ وهي إنما
تَدْخُلُ على المثني فما فوقه لأنه^(٣): إمَّا أَنْ يُرَادَ بالسحابِ الجنسُ فعادَ الضميرُ
عليه على حكمه، وإمَّا أَنْ يُرَادَ حَذْفُ مضافٍ أي: بينَ قِطْعِهِ، فإنَّ كلَّ قِطْعَةٍ
سَحَابَةٌ.

قوله: «يَخْرِجُ مِنْ خِلَالِهِ» تقدَّم الخلاف^(٤) في «خِلَالٍ» هل هو مفرد

(١) الإملاء ١٥٨/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٢٢/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٩/٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٣١٥/٧.

كحجاب أم جمعُ كجبال جمعُ جَبَل؟ ويؤيد الأولُ قراءةُ^(١) ابن مسعودٍ والضحاك، ويروى عن أبي عمرو أيضاً «مِنْ خَلَلِهِ» بالإفراد. والوَدَقُ قيل: هو المطرُ ضعيفاً كان أو شديداً. قال^(٢):

٣٤٥٢- فلا مُزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
ولا أرضٌ أَبْقَلُ إِنْقَالَهَا
وقيل: هو البرقُ. وأنشد^(٣):

٣٤٥٣- أَتَرَنَ عَاجِجَةً وَخَرَجْنَ مِنْهَا
خُرُوجَ الْوَدَقِ مِنْ خَلَلِ السُّحَابِ
والوَدَقُ في الأصل: مصدرٌ يقال: وَدَقَ السحابُ يَدُقُّ وَدَقًا و«يَخْرُجُ» حالٌ لأنها بَصْرِيَّة.

قوله: «مِنْ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ» «مِنْ» الأولى لا ابتداءً الغاية اتفاقاً. وأمَّا الثانيةُ ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لا ابتداءً الغاية أيضاً فهي ومجرورها بدلٌ من الأولى بإعادة العامل. والتقدير: وَيُنْزَلُ مِنْ جِبَالِ السَّمَاءِ أَي: مِنْ جِبَالٍ فِيهَا، فهو بدل اشتمالٍ. الثاني: أنها للتبعيض، قاله النزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥). فعلى هذا هي ومجرورها في موضع مفعولٍ

(١) انظر: الإنحاف ٢/٣٠٠، والقرطبي ١٢/٢٨٩، والبحر ٦/٤٦٤.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) البيت لزيد الخيل. وهو في مجاز القرآن ٢/٦٨ برواية:

ضُرَيْنٌ بَغْمَرَةٌ

وهو في تفسير القرطبي ١٢/٢٨٨، واللسان (ودق).

(٤) الكشف ٣/٧١.

(٥) المحرر ١١/٣١٧.

الإنزال كأنه قال: وَيُنْزَلُ بعضُ جبالٍ. الثالث: أنها زائدة^(١) أي: يُنْزَلُ من السماء جبالاً. وقال الحوفي: «مِنْ جبال بدلٌ مِنَ الأولى». ثم قال: «وهي للتبعيض».

ورَّده الشيخ^(٢): بأنه لا تَسْتَقِيمُ البدليَّةُ إلا بترافقهما معنى^(٣). لو قلت: «خَرَجْتُ من بغداد من الكَرْخِ» لم تكن الأولى والثانية إلا لا ابتداء الغاية.

وأما الثالثة^(٤) ففيها أربعة أوجه: الثلاثة المتقدمة. والرابع: أنها لبيان الجنس. قاله الحوفي والزمخشري^(٥)، فيكون التقديرُ على قولهما: وَيُنْزَلُ من السماء بعضُ جبالٍ التي هي البرْدُ، فالمُنْزَلُ بَرْدٌ لأنَّ بعضَ البرْدِ بَرْدٌ. ومفعولُ «يُنْزَلُ» هو «مِنْ جبالٍ» كما تقدَّم تقريرُهُ. وقال الزمخشري^(٦): «أو الأولىان للابتداء، والثالثة للتبعيض» قلت: يعني أن الثانية بدلٌ مِنَ الأولى كما تقدَّم تقريرُهُ، وحينئذ يكون مفعول «يُنْزَلُ» هو الثالثة مع مجرورها تقديرُهُ: وَيُنْزَلُ بعضُ برْدٍ من السماء مِنْ جبالِها. وإذا قيل: بأنَّ الثانية والثالثة زائدتان فهل مجرورُهما في محلِّ نصبٍ، والثاني بدلٌ مِنَ الأول، والتقدير: وَيُنْزَلُ من السماء جبالاً بَرْداً، وهو بدلٌ كُلِّ مِنْ كُلِّ، أو بعضٌ مِنْ كُلِّ، أو الثاني في محلِّ نصبٍ مفعولاً لـ «يُنْزَلُ»، والثالث في محلِّ رفعٍ على الابتداء، وخبرُهُ

(١) هذا على تقدير مَنْ لا يشترط سَبْقُها بنفي أو استفهام.

(٢) البحر ٦/٤٦٤.

(٣) فالأولى لا ابتداء الغاية والثانية للتبعيض عنده، فلم يحصل الترافق.

(٤) وهي في قوله «مِنْ برْدٍ».

(٥) الكشف ٣/٧١.

(٦) الكشف ٣/٧١.

الجاء قبله؟ خلاف. الأول قول الأخفش^(١)، والثاني قول الفراء^(٢). وتكون الجملة على قول الفراء صفة لـ «جبال»، فيحكم على موضعها بالجر اعتباراً باللفظ، أو بالنصب اعتباراً بالمحل. ويجوز أن يكون «فيها» وحده هو الوصف، ويكون «من برد» فاعلاً به؛ لاعتماده أي: استقر فيها.

وقال الزجاج^(٣): «معناه: ويُنزل من السماء من جبال برد فيها كما تقول: هذا خاتم في يدي من حديد» أي: خاتم حديد في يدي. وإنما^(٤) جئت في هذا وفي الآية بـ «من» لَمَّا فُرِّقَتْ، ولأنك إذا قلت: هذا خاتم من حديد وخاتم حديد كان المعنى واحداً انتهى. فيكون «من برد» في موضع جر صفة/ لـ «جبال»، كما كان «من حديد» صفة لـ «خاتم»، ويكون مفعول «يُنزل» «من جبال». ويلزم من كون الجبال برداً أن يكون المنزل برداً.

وقال أبو البقاء^(٥): «والوجه الثاني: أن التقدير: شيئاً من جبال، فحذف الموصوف واكتفي بالصفة. وهذا الوجه هو الصحيح؛ لأن قوله «فيها من برد» يُخرجك إلى مفعول يعود الضمير إليه، فيكون تقديره: ويُنزل من جبال السماء جبلاً فيها برد. وفي ذلك زيادة حذف، وتقدير مُستغنى عنه». وفي كلامه نظراً؛ لأن الضمير له شيء يعود عليه وهو السماء، فلا حاجة إلى تقدير شيء آخر؛ لأنه مُستغنى عنه، وليس ثم مانع يمنع من عوده على السماء. وقوله آخراً:

(١) وهو الذي لا يشترط أن تُسبق بنفي أو استفهام، ولكنه في هذا الموضع لم يشر إلى زيادتها في إعرابه في «معاني القرآن».

(٢) لم ينص على ذلك في «معاني القرآن» (٢/٢٥٦) وإنما قلدر زيادة من قال: «فـ «من» في هذا الموضع إذا أسقطت نصبت ما بعدها».

(٣) معاني القرآن له ٤٩/٤.

(٤) لم يرد هذا التعليل في «معاني القرآن» للزجاج.

(٥) الإملاء ١٥٨/٢.

«وَتَقْدِيرُ مُسْتَغْنَى عَنْهُ»، ينافي قوله: «وهذا الوجه هو الصحيح». والضميرُ في «به» يجوزُ أن يعودَ على البَرْد وهو الظاهرُ، ويجوزُ أن يعودَ على الودَق والبرَد معاً، جرياً بالضمير مجرى اسم الإشارة. كأنه قيل: فيصيب بذلك، وقد تقدّم نظيره في مواضع.

قوله: «سَنَا بَرْقَه» العامّةُ على قَصْر «سَنَا» وهو الضَّوْءُ، وهو من ذوات الواو، يُقال: سَنَا يَسْنُو سَنَا. أي: أضاءَ يضيءُ. قال امرؤ القيس^(١):
٣٤٥٤- يضيءُ سَنَاه، أو مصابيحُ راهِبٍ

.....

والسَّنا بالمدِّ: الرِّفْعَةُ. قال^(٢):

٣٤٥٥- وَسِنَّ كُسْنِيْقِي سَنَاءٌ وَسُنْمًا

.....

وقرأ^(٣) ابنُ وثَّاب «سَنَاءُ بَرْقَه» بالمدِّ، وبضَمِّ الباءِ مِنْ «بَرْقَه» وفتح الراءِ. وروى عنه ضَمُّ الراءِ أيضاً. فأما قراءةُ المدِّ فإنه شَبَّهَ المحسوسَ من البرقِ

(١) عجزه:

أهان السُّلَيْطَ في الذُّبَالِ الْمُقْتَلِ

وهو في ديوانه ٢٤. والسُّلَيْط: الزيت. والذُّبَال: الفتائل. وأهان السُّلَيْط: أي كثر منه.

(٢) البيت لامرئ القيس. وعجزه:

دَعَرْتُ بِمَدْلَاجِ الْهَجِيرِ نَهْوَصِ

وهو في ديوانه ٧٦، واللسان (ستق)، والسن: الثور الوحشي، والسنيق: الصخرة الصلبة أو هو جبل. والسُّنَم: الارتفاع. مدلاج الهجير: فرس يسير في الهجير.

(٣) البحر ٤٦٥/٦، والقرطبي ٢٩٠/١٢، والمحتسب ١١٤/٢. والمشهور أنها قراءة طلحة بن مصرف.

لارتفاعه في الهواء بغير المحسوس من الإنسان. وأما «بُرْقَه» فجمع بُرْقَة، وهي المقدار من البرق كَقُرْب. وأما ضَمُّ الرَاءِ فإِتْبَاعُ كَطْلُمَاتِ بَضْمِ اللام إِتْبَاعاً لضم الظاء. وإن كان أصلها السكون.

وقرأ العامة أيضاً «يَذْهَبُ» بفتح الياء والهاء. وأبو جعفر^(١) بضم الياء وكسر الهاء مِنْ أَذْهَبَ. وقد خطأ هذه القراءة الأخفش وأبو حاتم قالا: «لأن الباء تُعاقِبُ الهمزة».

وليس رَدُّهُما بصواب؛ لأنها تَتَخَرَّجُ على ما خُرِجَ ما قُرِئ به في المتواتر «تَنَبَّأَ بِالذُّهْنِ»^(٢) مِنْ أَنَّ الباء مزيدة، أو أَنَّ المفعول محذوف، والباء بمعنى «مِنْ» تقديره: يَذْهَبُ النُّورُ مِنَ الْأَبْصَارِ كَقَوْلِهِ^(٣):

— ٣٤٥٦ —

شَرَبَ النَّزِيفُ بَرْدَ مَاءِ الْحَشْرِجِ

آ. (٤٥) قوله: ﴿مِنْ مَاءٍ﴾: فيها وجهان. أحدهما: أنها متعلقة بـ «خَلَقَ» أي: خَلَقَ مِنْ مَاءٍ كُلِّ دَابَّةٍ. و«مِنْ» لابتداء الغاية. وعلى هذا فيقال: وَجَدَ مِنَ الدَّوَابِّ مَا لَمْ يُخْلَقْ مِنْ مَاءٍ كَأَدَمَ فَإِنَّهُ مِنْ تَرَابٍ، وَعِيسَى فَإِنَّهُ مِنْ رُوحٍ، وَالْمَلَائِكَةُ فَإِنَّهُمْ مِنْ نُورٍ، وَالْجِنُّ فَإِنَّهُمْ مِنْ نَارٍ. وَأُجِيبَ بَأَنَّ الْأَمْرَ الْغَالِبَ ذَلِكَ. وفيه نظرُ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ أضعافُ الحيوان، وَالْجِنُّ أيضاً أضعافهم. وقيل:

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والبحر ٦/٤٦٥، والمحتسب ٢/١١٤، والنشر ٢/٣٣٢.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لجميل. وصدره:

فَلَنَنْصُتُ فَاها آخِذاً بِقُرُونِها

وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٣/٢٧٩، والهمع ٢/٢١. ونسبه في اللسان (حشرج) إلى عمر بن أبي ربيعة. والتزيف: المحموم الذي مُنِعَ من الماء. الحشرج: الماء العذب، أو الكوز الرقيق.

لأن الحيوان لا يعيش [إلا]^(١) به، فجعل منه لذلك، وإن كان لنا من الحيوان ما لا يحتاج إلى الماء البتة، ومنه الضب.

وقيل: جاء في التفسير^(٢): أنه كان خلق في الأول جوهرة فنظر إليها فذابت ماء، فمنها خلق ذلك. والثاني: أن «مِنْ» متعلقة بمحذوف على أنها صفة لـ «دابة» والمعنى: الإخبار بأنه خلق كل دابة كائنة من الماء، أي: كل دابة من ماء هي مخلوقة لله تعالى. قاله القفال.

ونكر «ماء» وعرفه في قوله: «من الماء كل شيء حي»^(٣) لأن المقصود هنا التنوع^(٤).

قوله: «فمنهم من يمشي» إلى آخره. إنما أطلق «مَنْ» على غير العاقل لاختلاطه بالعاقل في المفصل بـ «مَنْ» وهو «كل دابة»، وكان التعبير بـ «مَنْ» أولى لتوافق اللفظ. وقيل: لما وصفهم بما يوصف به العقلاء وهو المشي أطلق عليها «مَنْ». وفيه نظر؛ لأن هذه الصفة ليست خاصة بالعقلاء، بخلاف قوله تعالى: «أفمن يخلق كمن لا يخلق»^(٥). [وقوله: ^(٦)]

٣٤٥٧ - هل مَنْ يُعِيرُ جناحه

لَعَلِّي

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٢) انظر: البحر ٤٦٥/٦.

(٣) الآية ٣٠ من الأنبياء.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٤٦٥/٦: «لأن المعنى هنا خلق كل دابة من نوع من الماء مختص بهذه الدابة أو من ماء مخصوص».

(٥) الآية ١٧ من النحل.

(٦) تقدم البيت برقم ٢٩٦٩.

البيت. وقد تقدّم خلاف القراء في «خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ» في سورة إبراهيم^(١). واستعير المَشْيُ للزَّحْفِ على البطن، كما استعير المِشْفَرُ للشِّفَةِ وبالعكس.

آ. (٤٨) قوله: ﴿لِيَحْكُمَ﴾: أفرد الضمير وقد تقدّمه اسمان وهما: الله ورسوله، فهو كقوله تعالى: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٢) [لأنَّ] حكَمَ رسوله هو حكمه. قال الزمخشري^(٣): «كقولك: «أعجبني زيدٌ وكرمُهُ» [١/٦٦٨] أي: كرمُ زيدٍ ومنه»^(٤).

٣٤٥٨- وَمَنْهَلٍ مِنَ الْفَلَا فِي أَوْسَطِهِ
عَلَسَتْهُ قَبْلَ الْقَطَا وَفُرْطُهُ

أي: قبل فُرْطِ القَطَا، يعني قبل تقدّم القطا.

وقرأ^(٥) أبو جعفر «لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ» هنا والتي بعدها مبنياً للمفعول، والظرف قائم مقام الفاعل.

قوله: «إِذَا فَرِيقٌ» «إِذَا» هي الفجائية. وقد تقدّم تحقيق القول فيها^(٦). وهي جواب «إِذَا» الشرطية أولاً. وهذا أحد الأدلة على مَنْعِ أَنْ يَعْمَلَ فِي «إِذَا»

(١) ذكر الخلاف في إعزابه لقوله تعالى: «خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» في إبراهيم ١٩٢، الدر المصون ٨٥/٧. وقرأ هنا حمزة الكسائي «خالق كل»، انظر: السبعة ٤٥٧، والتيسير ١٣٤، والنشر ٢٩٨/٢، والبحر ٦٦٥/٦.

(٢) الآية ٦٢ من التوبة.

(٣) الكشف ٧٢/٣.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكشف ٧٢/٣، والبحر ٦٦٧/٦. وفُرْطُ القَطَا: متقدماتها إلى الوادي والماء.

(٥) الإنحاف ٣٠١/٢، والنشر ٢٢٧/٢، والبحر ٦٦٧/٦.

(٦) انظر: الدر المصون ٤٠/٤.

الشرطية جوابها؛ فإن ما بعد الفجائية لا يَعْمَلُ فيما قبلها، كذا ذكره الشيخ^(١)، وقد تقدّم تحرير هذا، وجواب الجمهور عنه.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾: يجوزُ تعلُّقه بـ «يَأْتُوا» لأنَّ أنى وجاء قد جاءا مُعَدَّيْنِ بـ «إلى». ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «مُذْعِنِينَ»؛ لأنه بمعنى مُسْرِعِينَ في الطاعة. وصَحَّحَه الزمخشري^(٢) قال: «لِتَقْدُمَ صِلَتُهُ وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ». و «مُذْعِنِينَ» حال. والإذعان: الانقياد يُقال: أَدْعَنَ فلانٌ لِفِلانٍ أي: انقاد له. وقال الزجاج^(٣): «الإذعانُ الإِشْرَاعُ مع الطاعة».

آ. (٥٠) قوله: ﴿أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ﴾: «أَمْ» فيهما منقطعة، تتقدَّرُ عند الجمهور بحرف الإضراب وهمزة الاستفهام. تقديره: بل ارتابوا، بل أيخافون. ومعنى الاستفهام هنا التقرير والتوقيف، ويُبالغُ به تارةً في الذمِّ كقوله^(٤):

٣٤٥٩— أَلَسْتُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَعَاهَدُوا
عَلَى اللَّؤْمِ وَالْفَحْشَاءِ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ

وتارةً في المدح كقول جرير^(٥):

٣٤٦٠— أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا
وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ

(١) البحر ٤٦٧/٦.

(٢) الكشاف ٧٢/٣.

(٣) معاني القرآن ٥٠/٤.

(٤) لم أعتد إلى قائله وهو في البحر ٤٦٧/٦.

(٥) تقدم برقم ٣٣٤.

[قوله]: «أَنْ يَحْيِفَ» مفعول الخوف. والْحَيْفُ: الْمَيْلُ وَالْجَوْرُ فِي الْقَضَاءِ.

يقال: حاف في قضائه أي: مال.

آ. (٥١) قوله: «إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ»: العائمة على نصبه خيراً له كان، والاسم «أَنْ» المصدرية وما بعدها. وقرأ^(١) أمير المؤمنين والحسن وابن أبي إسحاق برفعه على أنه الاسم و«أَنْ» وما في حيزها الخبر. وهي عندهم مَرْجُوحَةٌ؛ لأنه متى اجتمع معرفتان فالأولى جَعْلُ الأعراف الاسم، وإن كان سيويه^(٢) خيّر في ذلك بين كل معرفتين، ولم يُفَرِّقْ هذه التفرقة. وقد تقدّم تحقيق هذا في آل عمران^(٣).

آ. (٥٢) قوله: «وَيَتَّقِهِ»: القراء فيه بالنسبة إلى القاف على مرتبتين^(٤): الأولى تسكين القاف، ولم يقرأ بها إلا حفص، والباقون بكسرها وأما بالنسبة إلى هاء الكناية فهي على خمس مراتب: الأولى تحريكها مفعولة قولاً واحداً، وبها قرأ ورش وابن ذكوان وخلف وابن كثير والكسائي. الثانية: تسكينها قولاً واحداً. وبها قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم. الثالثة: إسكان الهاء أو وصلها بياء وبها قرأ خلاد. الرابعة: تحريكها من غير صلة. وبها قرأ قالون وحفص. الخامسة: تحريكها موصولة أو مقصورة. وبها قرأ هشام. فأما إسكان الهاء وقصرها وإشباعها فقد مرّ تحقيقها مستوفى في مواضع

(١) الإتحاف ٣٠٠/٢، والمحاسب ١١٥/٢، والبحر ٤٦٨/٦، والقرطبي ٢٩٥/١٢.

(٢) الكتاب ٢٤/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٣٣/٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٧، والنشر ٣٠٦/١، والتيسير ١٦٢، والقرطبي

٢٩٥/١٢، والبحر ٤٦٨/٦، والإتحاف ٣٠١/٢.

من هذا التصنيف^(١). وأما تسكينُ القافِ فإنهم حَمَلُوا المنفصلَ على المتصلِ : وذلك أنهم يُسَكِّنُونَ عَيْنَ فِعْلٍ فيقولون : كَبَدَ وَكَتَفَ وَصَبَرَ^(٢) في : كَبَدَ وَكَتَفَ وَصَبَرَ ، لأنها كلمةٌ واحدة ، ثم أَجَرِي ما أَشَبَهَ ذلك من المنفصل مُجَرِي المتصل ؛ فَإِنَّ «يَتَّقَهُ» صار منه «تَقَّهِ» بمنزلة «كَتِفَ» فَسَكَّنَ كما تُسَكِّن . ومنه^(٣) :

٣٤٦١- قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَلْنَا سَوِيْقَا

بِسُكُونِ الرَّاءِ ، كَمَا سَكَّنَ الْآخِرُ^(٤) :

٣٤٦٢- فَبَاتَ مُنْتَضِباً وَمَا تَكَرَّدَا

وَالْآخِرُ^(٥) :

٣٤٦٣- عَجِبْتَ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

يريد : مُتَضَبِّباً ، وَلَمْ يَلِدْهُ . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ تَحْرِيرُ هَذَا الضَّابِطِ

فِي قَوْلِهِ : «فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ»^(٦) ، وَهِيَ وَهِيَ وَنَحْوُهَا .

(١) انظر : الدر المصون ٤٠٩/٥ .

(٢) الصَّبْرُ : عصارة شجر بعينه ومنه الدواء المر ، وَلَا يُسَكَّنُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ .
اللسان (ص) .

(٣) تقدم برقم ٤٧٣ .

(٤) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١٩٧ برواية «مُتَضَبِّباً» والخصائص ٢٥٢/٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٩ ، وشرح شواهد الشافعية ٢١/٤ . وتكرس : انقبض واجتمع بعضه إلى بعض . يريد ما سقط أعلاه إلى أسفله لأنه متوجَّس خائف لا ينام . والبيت في وصف نور وحشي وبعده :

إِذَا أَحْسَنَ نُبَاءً تَرَوَّجَسَا

(٥) تقدم برقم ٥٦٩ .

(٦) الآية ٧٤ من البقرة .

وقال مكي^(١): «كان يجب على مَنْ أسكن القاف أن يَضُمَّ الهاء؛ لأنَّ هاء الكناية إذا سَكُنَ ما قبلها، ولم يكن الساكنُ ياءً ضُمَّتْ نحو: مِنْهُ وَعَنَّهُ. ولكن لما كان سكونُ القاف عارضاً لم يُعْتَدَ به، وأبقى الهاء على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف، ولم يَصِلْها بياءٌ، لأنَّ الياءَ المحذوفة قبل الهاء مقدرةٌ مَنْوِيَّةٌ، فبقي الحذف الذي في الياءِ^(٢) قبل الهاء على أصله». وقال [٦٦٨/ب] الفارسي^(٣): «الكسرةُ في الهاءِ لالتقاء الساكنين، وليستْ/ الكسرةُ التي قبل الصلة؛ وذلك أنَّ هاء الكناية ساكنةٌ في قراءته، ولما أُجْرِيَ «تَقْهِ» مجرى «كَتَف» وسَكُنَ القاف التقى ساكنان، ولما التَقيا اضْطُرَّ إلى تحريك أحدهما: فإمَّا أن يُحَرِّكَ الأول أو الثاني. لا سبيلَ إلى تحريك الأولِ لأنه يعودُ إلى ما قرأ منه وهو ثَقُلَ فَعِلَ فحرَّك ثانيهما. وأصلُ التقاء الساكنين [الكسر]^(٤) فلذلك كسر الهاء^(٥) ويؤيده قوله:

..... لم يَلِدْه أبوانِ

وذلك أنَّ أصله «لَمْ يَلِدْه» بكسر اللام وسكون الدال للجزم، ثم لما سَكُنَ اللام التقى ساكنان، فلو حَرَّكَ الأولَ لَعَادَ إلى ما قرأ منه، فحرَّك ثانيهما وهو الدالَّ وحَرَّكها بالفتح، وإن كان على خلاف أصلِ التقاء الساكنين مراعاةً لفتحة الياءِ.

وقد ردَّ القاسم بن فيره^(٦) قولَ الفارسي ويقول: «لا يَصِحُّ قوله: إنه

(١) الكشف له ١٤٢/٢

(٢) الكشف: «فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله».

(٣) الحجة (خ) ٥٤/٤

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر: شرح الشافية ٢٣٨/٢ - ٢٣٩.

(٦) وهو الإمام الشاطبي، وتقدمت ترجمته وفي الأصل «أبو القاسم».

كسر الهاء لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ حفصاً لم يُسكِّن الهاء في قراءته قط. وقد ردَّ أبو عبد الله ^(١) شارح قصيدته هذا الرد وقال: «وعجبت من نفيه الإسكان عنه مع ثبوته عنه في «أَرْجِه» ^(٢) و «فَالْقَه» ^(٣) وإذا قرأه في «أَرْجِه» و «فَالْقَه» احتمل أن يكون «يَتَّقَه» عنده قبل سكون القاف كذلك، وربما ترجَّح ذلك بما ثبت عن عاصم من قراءته إياه بسكون الهاء مع كسر القاف».

قلت: لم يعن الشاطبي بأنه لم يُسكِّن الهاء قط، الهاء من حيث هي هي، وإنما عني هاء «يَتَّقَه» بخصوصها. وكان الشاطبي أيضاً يعترض التوجيه الذي قدَّمته عن مكِّي ويقول: «تعليله حذف الصلة: بأنَّ الياء المحذوفة قبل الهاء مقدرة منوِّية فبقي في حذف الصلة بعد الهاء على أصله، غير مستقيم من قبل. أنه قرأ «يُؤدِّي» ^(٤) وشبهه بالصلة، ولو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها. قال أبو عبد الله: «وهو وإن قرأ «يُؤدِّي» وشبهه بالصلة فإنه قرأ «يَرْضَه» ^(٥) بغير صلة فالحق مكِّي «يَتَّقَه» بـ «يَرْضَه» وجعله ممَّا خرج فيه عن نظائره لأتباع الأثر والجمع بين اللغتين. وترجَّح ذلك عنده لأنَّ اللفظ عليه. ولما كانت القاف في حكم المكسورة بدليل كسر القاف بعدها صار كأنه «يَتَّقَه» بكسر القاف والهاء من غير صلة كقراءة قالون وهشام في أحد وجهيه، فعَلَّله بما يُعَلِّل به قراءتهما. والشاطبي ترجَّح عنده حمُّله على الأكثر ممَّا قرأ به، لا على ما قلَّ ونَدَرَ، فاقتضى تعليله بما ذكر.

(١) الألياء الفريدة السنية في شرح القصيدة الشاطبية لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، المتوفى سنة ٦٥٦. الورقة ٦٢ من مخطوطة الأحمدية.

(٢) الآية ١١١ من الأعراف.

(٣) الآية ٢٨ من النمل.

(٤) الآية ٧٥ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٢٦١/٣.

(٥) «ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يَرْضَهُ لَكُمْ» الآية ٧ من الزمر.

آ. (٥٣) قوله: ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بدلاً من اللفظِ بفعله إذ أَصْلُ «أَقْسِمُ بِاللَّهِ جَهْدَ الْيَمِينِ»: أَقْسِمُ بِجَهْدِ الْيَمِينِ جَهْدًا، فَحُذِفَ الْفِعْلُ وَقُدِّمَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعاً مَوْضِعَهُ مضافاً إلى المفعولِ كـ «ضَرَبَ الرَّقَابَ»^(١)، قاله الزمخشري^(٢). والثاني: أنه حالٌ تقديرُهُ: مجتهدين في أَيْمَانِهِمْ كقولهم: افْعَلْ ذَلِكَ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ. وقد خلطَ الزمخشري^(٣) الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً فقال بعدَ ما قَدَّمْتُهُ عنه: «وحكمُ هذا المنصوبِ حكمُ الحالِ كأنه قيل: جَاهِدِينَ أَيْمَانَهُمْ». وقد تقدَّم الكلامُ على «جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ»^(٤) في المائدة.

قوله: «طاعةٌ معروفةٌ» في رفعها ثلاثة أوجه. أحدها: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ تقديرُهُ: أمرنا طاعةً أو المطلوبُ طاعةً. الثاني: أنها مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أي: أمثلُ، أو أُولَى. وقد تقدَّم أَنَّ الْخَبَرَ متى كان في الأصلِ مصدراً بدلاً من اللفظِ بفعله وَجَبَ حَذْفُ مَبْدِئِهِ كقوله: «صَبْرٌ جَمِيلٌ»^(٥) ولا يَبْرُزُ إِلَّا اضطراراً كقوله^(٦):

٣٤٦٤- فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ
وَأِنْ كُنْتُ قَدْ كُلفْتُ مَا لَمْ أَغُوِّدْ

على خلافٍ في ذلك. والثالث: أَنَّ تَكُونَ فاعلةً بفعلٍ محذوفٍ أي: وَلَتَكُنْ طَاعَةً وَلَتَوْجَدْ طَاعَةً. واستُضِيعَ ذلك: بَأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُحَذَفُ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الكشف ٧٣/٣.

(٣) الكشف ٧٣/٣.

(٤) الآية ٥٣ من المائدة وانظر: الدر المصون ٣٠٥/٤.

(٥) الآية ١٨ من يوسف.

(٦) تقدم برقم ٢٧٥٧.

مُشْعِرُ به كقوله: «يُسَبِّحُ له فيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(١). / في قراءة مَنْ بناه [أ/٦٦٩] للمفعول أي: يُسَبِّحُه رِجَالٌ، أو يُجَاب به نَفْيٌ كقولك: «بلى زيدٌ» لَمَنْ قال: لم يَقم أحدٌ، أو استفهامٌ كقوله^(٢):

٣٤٦٥- أَلَا هَلْ أَتَى أُمُّ الْخُوَيْرِثِ مُرْسَلٌ
بلى خالد إن لم تُعِفَّه العَوَاتِقُ

والعامة على رفع «طاعة» على ما تقدّم. وزيد بن علي^(٣) واليزيدي على نصبها بفعلٍ مضمر، وهو الأصل. قال أبو البقاء^(٤): «ولو قرئ بالنصب لكان جائزاً في العربية، وذلك على المصدر أي: أُطِيعُوا طاعةً وقولوا قولاً. وقد دلّ عليه قوله تعالى بعدها «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ». قلت: ما ودّ أن يُقرأ به قد قرئ به كما تقدّم نقله. وأمّا قوله: و«قولوا قولاً» فكأنه سبق لسانه إلى آية القتال وهي: «فَأُولَىٰ لَهُمْ. طاعةٌ وقولٌ معروف»^(٥) ولكن النصب هناك ممتنع أو بعيد.

أ. (٥٤) قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: يجوز أن يكون ماضياً، وتكون الواو ضمير الغائبين. ويكون في الكلام التفات من الخطاب إلى الغيبة. وحسن الالتفات هنا كونه لم يواجههم بالتولي والإعراض، وأن يكون مضارعاً حذفت إحدى تاءيه. والأصل: تَوَلَّوْا. وَيُرْجَحُ هذا قراءة البري بتشديد التاء^(٦): «فَإِنْ تَوَلَّوْا» وإن كان بعضهم يَسْتَضِعُّهَا للجمع بين ساكنين على غير حَدِّهِمَا.

(١) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٢.

(٣) البحر ٤٦٨/٦، والكشاف ٧٣/٣.

(٤) الإملاء ١٥٩/٢.

(٥) الآية ٢٠، وهي سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٦) الإنحاف ٣٠١/٢.

وَرَجَّحَهُ أَيْضاً الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: «وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ، وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا». وَدَعَوَى الْإِتِّفَاتِ مِنَ الْغِيَةِ إِلَى الْخَطَابِ ثَانِياً بَعِيداً.

آ. (٥٥) قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَتْ خَلِفَتْهُمْ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هُوَ جَوَابُ قِسْمٍ مُضْمَرٍ أَيْ: أَقْسِمَ لَيْسَتْ خَلِفَتْهُمْ وَيَكُونُ مَفْعُولُ الْوَعْدِ مُحذَوْفاً تَقْدِيرُهُ: وَعَدَهُمُ الْاسْتِخْلَافَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: «لَيْسَتْ خَلِفَتْهُمْ» عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: أَنَّ يَجْرِي «وَعْد» مَجْرَى الْقِسْمِ لِتَحْقِيقِهِ، فَلِذَلِكَ أُجِيبَ بِمَا يُجَابُ بِهِ الْقِسْمُ^(١).

قَوْلُهُ: «كَمَا اسْتَخْلَفَ» أَيْ: اسْتَخْلَافاً كَاسْتَخْلَافِهِمْ. وَالْعَامَّةُ عَلَى بِنَاءِ «اسْتَخْلَفَ» لِلْفَاعِلِ. وَأَبُو بَكْرٍ^(٢) بَنَاهُ لِلْمَفْعُولِ. فَالْمَوْصُولُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَرْفُوعٌ عَلَى الثَّانِي.

قَوْلُهُ: «وَلَيَّيْدَنَّ لَهُمْ» قَرَأَ^(٣) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ «وَلَيَّيْدَنَّ لَهُمْ» بِسُكُونِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ الدَّالِّ مِنْ «أَبْدَلْ». وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُمَا فِي الْكَهْفِ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يُيَدِّيَهُمَا رَبُّهُمَا»^(٤).

قَوْلُهُ: «يَعْبُدُونِي» فِيهِ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ أَيْ: جَوَابُ لِسْوَالٍ مُقَدَّرٌ كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا بِاللَّهُمْ يُسْتَخْلَفُونَ وَيُؤْمِنُونَ؟ فَقِيلَ: يَعْبُدُونِي. الثَّانِي: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٍ أَيْ: هُمْ يَعْبُدُونِي. وَالْجُمْلَةُ أَيْضاً اسْتِنَافِيَّةٌ تَقْتَضِي الْمَدْحَ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ خَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ «وَعَدَ اللَّهُ». الرَّابِعُ: أَنَّهُ خَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ

(١) انظر أمثلة من هذا الباب في المغني ٥٢٨.

(٢) النشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٣، والسبعة ٤٥٨، والبحر ٤٦٩/٦، والقرطبي ٢٩٩/١٢.

(٣) السبعة ٤٥٩، والنشر ٣٣٣/٢، والتيسير ١٦٣، والبحر ٤٦٩/٦، والقرطبي ٣٠٠/١٢.

(٤) الآية ٨١ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٥٣٨/٧.

«لَيْسَتْخِلْفَتُهُمْ». الخامس: أن يكون حالاً من فاعله. السادس: أن يكون حالاً من مفعول «لَيَبْدُونَنِي». السابع: أن يكون حالاً من فاعله.

قوله: «لَا يُشْرِكُونَ» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً من فاعل «يَعْبُدُونَنِي» أي: يَعْبُدُونَنِي مُوَحِّدِينَ، وأن يكون بدلاً من الجملة التي قبله الواقعة حالاً وقد تقدّم ما فيها.

آ. (٥٦) قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾: فيه وجهان. أحدهما: أنه معطوف على «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»^(١). وليس ببعيد أن يقع بين المعطوف والمعطوف عليه فاصل وإن طال؛ لأنَّ حَقَّ المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه. قاله الزمخشري^(٢). قلت: وقوله: «لأنَّ حَقَّ المعطوف» إلى آخره لا يَظْهَرُ علة للحكم الذي ادّعاه. والثاني: أن قوله «وأقيموا» من باب الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. وحسنه الخطاب في قوله قبل ذلك «منكم».

آ. (٥٧) قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾: قرأ العامة «لا تَحْسَبَنَّ» بقاء الخطاب. والفاعل ضمير المخاطب أي: لا تَحْسَبَنَّ أيها المخاطب. ويمتنع أو يبعد جعله للرسول عليه السلام؛ لأنَّ/ مِثْلَ هذا الحُسبان لا يتصور منه حتى [٦٦٩/ب] ينهى عنه. وقرأ^(٣) حمزة وابن عامر «لا يَحْسَبَنَّ» بقاء الغيبة وهي قراءة حسنة واضحة. فإنَّ الفاعل فيها مضمّر يعود على ما دلَّ السياق عليه أي: لا يَحْسَبَنَّ حاسبٌ — أو أحدٌ — وإما على الرسول لتقدّم ذكره. ولكنه ضعيف للمعنى المتقدّم خلافاً لمن لحن قارئ هذه القراءة كأبي حاتم^(٤) وأبي جعفر^(٥).

(١) في الآية ٥٤.

(٢) الكشف ٧٤/٣.

(٣) النشر ٢٧٧/٢، والتيسير ١٦٣، والبحر ٤٧٠/٦، والقرطبي ٣٠١/١٢.

(٤) نقل هذا عنه النحاس في إعرابه ٤٥٢/٢.

(٥) وهو النحاس في إعرابه ٤٥٢/٢.

والفراء^(١). قال النحاس: «ما عَلِمْتُ أحداً مِنْ أهلِ العربية بَصْرياً ولا كوفيّاً إلاّ وهو يُلْحَنُ»^(٢) قراءة حمزة، فمنهم مَنْ يقول: هي لحنٌ لأنه لم يأتِ إلاّ بمفعولٍ واحدٍ لـ «يَحْسَبُنَّ».

وقال الفراء^(٣): «هو ضعيفٌ» وأجازه على حَذْفِ المفعولِ الثاني. التقدير: «لا يَحْسَبُنَّ الذين كفروا أنفسهم مُعْجِزِينَ» قلت: وسببُ تلحينهم هذه القراءة أنهم اعتقدوا أنّ «الذين» فاعِلٌ، ولم يَكُنْ في اللفظِ إلاّ مفعولٌ واحدٌ وهو «معجزين»، فلذلك قالوا ما قالوا. والجوابُ عن ذلك مِنْ وجوهٍ أحدها: أنّ الفاعلَ مضمراً يعودُ على ما تقدّم، أو على ما يُفهمُ من السياق، كما سبقَ تحريره. الثاني: أنّ المفعولَ الأولَ محذوفٌ تقديره: لا يَحْسَبُنَّ الذين كفروا أنفسهم مُعْجِزِينَ. إلاّ أنّ حَذْفَ أحدِ المفعولينِ ضعيفٌ عند البصريين^(٤). ومنه قولُ عنترة^(٥):

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي^(٦): لا تظني غيره واقعاً. ولما نحا الزمخشريُّ إلى هذا الوجه قال^(٧): «وأن يكونَ الأصلُ: لا يَحْسَبُنَّهُم الذين كفروا مُعْجِزِينَ، ثم حُذِفَ الضميرُ الذي هو المفعولُ الأول. وكانَ الذي سَوَّغَ ذلك أنّ الفاعلَ والمفعولينِ

(١) معاني القرآن ٢٥٩/٢.

(٢) المطبوعة: يحظر.

(٣) معاني القرآن له ٢٥٩/٢.

(٤) انظر مذاهب النحاة في المسألة: الارتشاف ٥٦/٣.

(٥) تقدم برقم ٧٩٩.

(٦) تكرر في الأصل «أي».

(٧) الكشف ٧٤/٣.

لَمَّا كَانَتْ لشيءٍ واحدٍ اقْتَنَعَ بذكرِ اثنين عن ذِكْرِ الثالثِ فَقَدَّرَ المفعولَ الأولَ ضميراً متصلاً. قال الشيخ^(١): «وقد رَدَدْنَا هذا التخريجَ في أواخرِ آلِ عمران في قوله: «لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا»^(٢) في قراءةٍ مَنْ قرأه بالغَيْبَةِ، وجَعَلَ الفاعِلَ «الَّذِينَ يَفْرَحُونَ». وملَخَصُه: أن هذا ليس من الضمائر التي يُفسَّرُها ما بعدها فلا يتقدَّرُ «لَا يَحْسَبَنَّاهُمْ» إذ لا يجوزُ: «ظَنَّهُ زيدٌ قائماً» على رَفْعِ «زيدٌ» بـ «ظَنَّهُ» قلت: وقد تقدَّم في الموضعِ المذكورِ رَدُّ هذا الردِّ فعليك بالالتفاتِ إليه.

الثالث: أن المفعولينِ هما قوله: «مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ» قاله الكوفيون. ولَمَّا نَحَا إِلَيْهِ الزمخشريُّ قال^(٣): «والمعنى: لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَحَدًا يُعْجِزُ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ حَتَّى يَطْمَعُوا هُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ. وهذا معنى قويٌّ جيدٌ». قلت: قيل: هو خطأ؛ لأنَّ الظاهرَ تعلقُ في «الْأَرْضِ» بـ «مُعْجِزِينَ» فجعله مفعولاً ثانياً كالتهيئةِ للعملِ والقطعِ عنه، وهو نظيرُ: «ظَنَنْتُ قائماً فِي الدَّارِ».

قوله: «وَمَا وَاهِمُ النَّارُ» فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ. أَحَدُهَا: أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ النِّهْيِ قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا إِضْمَارٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَعْنِي عَطْفَ الْجُمْلِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا خَبَرًا وَطَلَبًا وَإِنْشَاءً. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ. الثَّانِي: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ بِتَأْوِيلٍ جُمْلَةِ النِّهْيِ بِجُمْلَةِ خَبَرِيَّةٍ. وَالتَّقْدِيرُ: الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَقُوتُونَ اللَّهَ وَمَا وَاهِمُ النَّارُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤). كَأَنَّهُ يَرَى تَنَاسُبَ الْجُمْلِ شَرْطًا فِي الْعَطْفِ. هَذَا ظَاهِرٌ حَالِهِ. الثَّالِثُ: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مُقَدَّرَةٍ.

(١) البحر ٤٧٠/٦.

(٢) الآية ١٨٨ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٥٢٥/٣.

(٣) الكشف ٧٤/٣.

(٤) الكشف ٧٤/٣.

قال الجرجاني^(١): «لا يُحتمل أن يكون «ومأواهم» متصلاً بقوله: «لا تحسبن ذلك» أي: وهذا إيجابٌ فهو إذن معطوفٌ بالواو على مضمير قبله تقديره: لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض بل هم مقهورون، ومأواهم النار».

آ. (٥٨) قوله: «ثلاث مرات»^(٢): فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرف الزماني أي: ثلاثة أوقات، ثم فُسِّرَ تلك الأوقات بقوله: «من قبل صلاة الفجر وحين تضعون» «ومن بعد صلاة العشاء». والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية أي ثلاثة استذانات. ورجَّح الشيخ^(٣) هذا فقال/ [٦٧٠/أ] «والظاهر من قوله «ثلاث مرات». ثلاثة استذانات لأنك إذا قلت: ضربت ثلاث مرات لا تفهم منه إلا ثلاث ضربات، ويؤيده قوله عليه السلام^(٤): «الاستذان ثلاث» قلت: مُسَلِّمٌ أن الظاهر كذا، ولكن الظاهر هذا متروكٌ للقرينة المذكورة وهي التفسير بثلاثة الأوقات المذكورة. وقرأ^(٥) الحسن وأبو عمرو في رواية «الحلم» بسكون العين وهي تيمية.

قوله: «من قبل صلاة» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه بدلٌ من قوله «ثلاث» فتكون في محلِّ نصب. الثاني: أنه بدلٌ من «عورات» فيكون في محلِّ جر. الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير أي: هي من قبل أي: تلك المرات فيكون في محلِّ رفع.

قوله: «من الظهيرة» فيه ثلاثة أوجه أحدهما: أن «من» لبيان الجنس أي:

(١) وهو عبد القاهر. انظر: البحر ٦/٤٧٠.

(٢) البحر ٦/٤٧٢.

(٣) هذا عنوان في البخاري (١٣ باب التسليم والاستذان ثلاثاً). انظر: كتاب الاستذان. وفي الباب حديث أبي سعيد الخدري «استأذنت على عمر ثلاثاً» الفتح ٧٩/١١.

(٤) الإنحاف ٢/٣٠٢، والقرطبي ١٢/٣٠٥، والبحر ٦/٤٧٢.

حين ذلك الذي هو الظهيرة. الثاني: أنها بمعنى «في» أي تَصْعُونَهَا فِي الظهيرة. الثالث: أنها بمعنى اللام أي مِنْ أَجْلِ حَرِّ الظهيرة. وأما قوله: «وَحِينَ تَصْعُونَ» فعطفٌ على محلٍّ «مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ»، وقوله: «وَمِنْ بَعْدِ^(١) صَلَاةِ الْعِشَاءِ» عطفٌ على ما قبله. وَالظَّهِيرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ، وهو انتصافُ النهار.

قوله: «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» قرأ^(٢) الْأَخَوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ «ثَلَاثَ» نَصْبًا. وَالْباقُونَ رَفْعًا. فَالْأَوَّلَى تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: وهو الظاهر أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «ثَلَاثَ مَرَاتٍ». قال ابن عطية^(٣): «إِنَّمَا يَصِحُّ الْبَدَلُ بِتَقْدِيرِ: أَوْقَاتِ ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ»، وكذا قَدَّرَهُ الْحَوْفِيُّ وَالزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٥). وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَ ثَلَاثِ الْمَرَاتِ نَفْسَ ثَلَاثِ الْعَوْرَاتِ مِبَالِغَةً، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ مُضَافٍ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ — أَعْنِي وَجْهَ الْبَدَلِ — لَا يَجُوزُ الْوُقُوفُ عَلَى مَا قَبْلَ «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ وَتَابِعٌ لَهُ. وَلَا يُوقَفُ عَلَى الْمَتْبُوعِ دُونَ تَابِعِهِ.

الثاني: أَنَّ «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» بَدَلٌ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ قَالَه أَبُو الْبَقَاءِ^(٦). يَعْنِي قَوْلَهُ: «مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ بَدَلًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ فَلِذَلِكَ نُصِبَ.

(١) الأصل «قبل» وهو سهو.

(٢) السبعة ٤٥٩، والنشر ٣٣٣/٢، والتيسير ١٦٣، والبحر ٤٧٢/٦، والقرطبي ٣٠٥/١٢.

(٣) المحرر ٣٢٤/١١.

(٤) الكشف ٧٥/٣.

(٥) الإملاء ١٥٩/٢.

(٦) الإملاء ١٥٩/٢.

الثالث: أَنْ يَنْتَضِبَ بِإِضْمَارٍ فِعْلٌ . فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ^(١) أَعْنِي . وَأَحْسَنَ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ «اتَّقُوا» أَوْ «احْذَرُوا» ^(٢) ثَلَاثٌ .

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ ^(٣) فَـ «ثَلَاثٌ» خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هُنَّ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ . وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤) مَعَ حَذْفِ مُضَافٍ فَقَالَ: «أَيُّ: هِيَ أَوْقَاتُ ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ، فَحُذِفَ الْمَبْتَدَأُ وَالْمُضَافُ» . قُلْتُ: وَقَدْ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى جَعْلِ الْعَوْرَاتِ نَفْسَ الْأَوْقَاتِ مَبَالِغَةً وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَدَّرَهُ مُضَافاً كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنْهُ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ ^(٥): «وَسَمِي كُلُّ وَاحِدٍ ^(٦) مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ عَوْرَةً؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلُّ تَسْتَرْهُمْ وَتَحْفُظُهُمْ فِيهَا . وَالْعَوْرَةُ: الْخَلْلُ وَمِنْهُ أَعْوَرُ الْفَارِسُ، وَأَعْوَرُ الْمَكَانُ . وَالْأَعْوَرُ: الْمُخْتَلُّ الْعَيْنِ» فَهَذَا مِنْهُ يُؤْذَنُ بَعْدَ تَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ، مُضَافَةً لـ «عَوْرَاتٍ» بِخِلَافِ كَلَامِهِ أَوَّلًا . فَيُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِهِ وَجِهَانٍ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الرِّفْعِ وَعَلَى الْوَجْهِينِ قَبْلُهَا فِي تَخْرِيجِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ يُوقِفُ عَلَى مَا قَبْلَ «ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ» لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَابِعَةً لِمَا قَبْلُهَا .

وَقَرَأَ ^(٧) الْأَعْمَشُ «عَوْرَاتٍ» وَهِيَ لُغَةٌ هُذَيْلٍ وَبَنِي تَمِيمٍ: يَفْتَحُونَ عَيْنَ فَعَلَاتٍ وَأَوَّاءٍ . وَأَنْشَدَ ^(٨):

٣٤٦٧- أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ

رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ

(١) الإملاء ١٥٩/٢ .

(٢) سقطت الألف سهواً من «احذروا» في الأصل .

(٣) أي قراءة الجمهور بالرفع .

(٤) الإملاء ١٥٩/٢ .

(٥) الكشف ٧٤/٣ .

(٦) الكشف: واحدة .

(٧) البحر ٤٧٢/٦ .

(٨) تقدم برقم ٣٤٤٣ .

قوله: «ليس عليكم» هذه الجملة يجوز أن يكون لها محل من الإعراب وهو الرفع نعتاً لثلاث عورات في قراءة مَنْ رفعها كأنه قيل: هُنَّ ثلاث عورات مخصوصة بعدم الاستئذان، وأن لا يكون لها محل، بل هي كلام مقرر للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة، وذلك في قراءة مَنْ نصب «ثلاث عورات».

قوله: «بَعْدَهُنَّ» قال أبو البقاء^(١): «التقدير: بعد استئذانهم^(٢) فيهنَّ، ثم حَذَفَ حرف الجر والفاعل، فبقي: بعد استئذانهم، ثم حَذَفَ المصدر» يعني بالفاعل الضمير المضاف إليه الاستئذان فإنه فاعل معنوي بالمصدر. وهذا غير ظاهر، بل الذي يَظْهَرُ أن المعنى: ليس عليكم جناح. ولا عليهم أي: العبيد والإماء والصبيان، في عَدَمِ الاستئذان بعد هذه الأوقات المذكورة، ولا حاجة إلى التقدير الذي ذكره.

قوله: «طَوَّافُونَ» خبر مبتدأ مضمير تقديره: هم طَوَّافُونَ، و«عليكم» متعلق به.

قوله: «بَعْضُكُمْ على بعض» في «بَعْضُكُمْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و«على بعض» الخبر، فقدَّره أبو البقاء «يَطُوفُ على بعض». وتكون هذه الجملة بدلاً مما قبلها. ويجوز أن تكون مؤكدةً مُبَيِّنَةً. يعني: أنها أفادت إفادة الجملة التي قبلها فكانت بدلاً، أو مؤكدةً. وردَّ الشيخ^(٣) هذا: بأنه كون مخصوص فلا يجوز حَذْفُه. والجواب عنه: أن الممتنع الحذف إذا لم يدل عليه دليل وقصد إقامة الجار والمجرور مقامه، وهنا عليه دليل ولم يقصد إقامة

(١) الإملاء ١٥٩/٢.

(٢) الإملاء: استئذانهم.

(٣) البحر ٤٧٢/٦.

الجارُّ مقامه، ولذلك قال الزمخشري^(١): «خبره «على بعض»، على معنى: طائف على بعض، وحُذِفَ لدلالة «طوافون» عليه».

الثاني: أن يَرْتَفِعَ بدلاً من «طوافون» قاله ابن عطية^(٢). قال الشيخ^(٣): «ولا يصحُّ إنْ قُدِّرَ الضميرُ ضميرَ غيبةٍ لتقدير المبتدأ «هم» لأنه يصيرُ التقديرُ: هم يطوف بعضكم على بعض، وهو لا يصحُّ. فإنْ جَعَلْتَ التقديرَ: أنتم يطوف بعضكم على بعض، فيدفعه أنْ قوله «عليكم» يدلُّ على أنهم هم المطوفُ عليهم، و«أنتم طوافون» يدلُّ على أنهم طائفون فتعارضاً. قلت: نختار أن التقديرَ: أنتم، ولا يلزمُ محذور. قوله: «يدفعه إلى آخره» لا تعارض فيه لأنَّ المعنى: كلُّ منكم ومن عبيدكم طائفٌ على صاحبه، وإن كان طوافُ أحدِ النوعين غيرَ طوافِ الآخر؛ لأنَّ المرادَ الظهورُ على أحوال الشخص، ويكون «بعضكم» بدلاً من «طوافون». وقيل: «بعض» بدلٌ^(٤) من «عليكم»^(٥) بإعادة العامل فابْدَلْتُ مرفوعاً من مرفوعٍ^(٦)، ومجروراً من مجرور. ونظيره قولُ الشاعر^(٧):

٣٤٦٨ - فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه

ببعضٍ أبَت عيْدانه أن تكسرا

(١) الكشف ٧٥/٣.

(٢) المحرر ٣٢٤/١١.

(٣) البحر ٤٧٢/٦ - ٤٧٣. وقال قبل ذلك: «ولا يصحُّ لأنه إنْ أراد بدلاً من «طوافون» نفسه فلا يجوز لأنه يصير التقدير: هم بعضكم على بعض، وهذا معنى لا يصح. وإن جعلته بدلاً من الضمير في «طوافون» فلا يصح أيضاً».

(٤) الأصل «بدلاً» ولعله سهو.

(٥) يعني أن «بعضكم على بعض» بدل من «طوافون عليكم».

(٦) تكرر قوله «مرفوع» في الأصل.

(٧) البيت للناطقة الجعدي، وهو في ديوانه ٧١، والدرر ١٩٣/١، والخزانة ٥١٤/١، والهمع ٢٢٦/١.

فـ «بعضه» بدل من «النبع» المنسوب، و «بعض» بدل من المجرور بالباء.

الثالث: أنه مرفوع بفعلٍ مقدّر أي: يطوف بعضكم على بعض، حُذِفَ لدلالة «طوافون» عليه. قاله الزمخشري^(١).

وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة «طوافين» بالنصب على الحال من ضمير «عليهم».

أ. (٦٠) قوله: ﴿وَالْقَوَاعِدُ﴾: جمع «قاعِد» من غير تاءٍ تأنيث. ومعناه: القواعدُ عن النكاح، أو عن الحيض، أو عن الاستمتاع، أو عن الحَبَل، أو عن الجميع. ولولا تَخَصُّصُهُنَّ بذلك لَوَجَبَتِ التَّاءُ نحو: ضاربة وقاعدة من القعود المعروف. وقوله: «من النساء» وما بعده بيانٌ لهن و «القواعد» مبتدأ. و «من النساء» حالٌ و «اللاتي» صفةٌ للقواعد لا للنساء. وقوله: «فليس عليهن» الجملةُ خبرُ المبتدأ، وإنما دَخَلَتْ^(٣) لأنَّ المبتدأ موصوفٌ بموصول، لو كان ذلك الموصولُ مبتدأً لجاز دخولُها في خبره، ولذلك مَنَعَتْ أَنْ تَكُونَ «اللاتي» صفةً للنساء؛ إذ لا يبقى مسوغٌ لدخولِ الفاءِ في خبر المبتدأ. وقال أبو البقاء^(٤): «ودَخَلَتْ الفاءُ لما في المبتدأ من معنى الشرط؛ لأنَّ الألف واللام بمعنى الذي». وهذا مذهب الأخفش، وتقدم تحقيقه في المائدة. ولكن هنا ما يُغني عن ذلك: وهو ما ذَكَرْتُهُ من وصفِ المبتدأ بالموصولِ المذكورِ.

و«غير مُتَبَرِّجَاتٍ» حالٌ من «عليهن». والتبرُّجُ: الظهورُ، من التبرُّج: وهو البناءُ الظاهرُ. و «بزينة» متعلقٌ به.

(١) الكشف ٧٥/٣.

(٢) البحر ٤٧٣/٦.

(٣) أي: الفاء.

(٤) الإملاء ١٥٩/٢.

قوله: «وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ» مبتدأ بتأويل: استغافه، و«خير» خبره.

[٦٧١/أ]

٢. (٦١) قوله: «أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ»: العائمة على فتح / الميم، واللام مخففة. وابن جبير^(١) «مَلَكَتُمْ» بضم الميم وكسر اللام مشددة أي: مَلَكَكُمْ غيرُكم. والعائمة على «مَفَاتِحَهُ» دون ياء جمع مَفْتَح. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون جمع «مَفْتَح» بالكسر وهو الآلة، وأن يكون جمع «مَفْتَح» بالفتح وهو المصدر بمعنى الفتح. وابن جبير^(٣) «مَفَاتِحَهُ» بالياء بعد التاء جمع مَفْتَح. والأول أقيس. وقرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه «مَفَاتِحَهُ» بالإفراد وهي قراءة قتادة.

قوله: «أَوْ صَدِيقِكُمْ» العائمة على فتح الصاد. وحמיד^(٤) الخزاز^(٥) روى كسرها إتباعاً لكسرة الدال. والصديق يقع للواحد والجمع كالخَلِيط والخَطِيط^(٦) وشبههما.

قوله: «جميعاً» حال من «تَأْكُلُوا»، و«أَشْتَاتاً» عطف عليه وهو جمع شَت. قوله: «تَحِيَّةٌ» منصوب على المصدر من معنى «فَسَلِّمُوا» فهو من باب قَعَدْتُ جُلُوساً. وقد تقدّم وزن التحية^(٧). و«مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» يجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لـ «تَحِيَّةٌ»، وأن يتعلق بنفس «تَحِيَّةٌ» أي: التحية صادرة من

(١) القرطبي ٣١٥/١٢، والبحر ٤٧٤/٦.

(٢) الإملاء ١٦٠/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٢٦/٢، والبحر ٤٧٤/٦، والقرطبي ٣١٥/١٢.

(٤) الشواذ ١٠٣، والبحر ٤٧٤/٦.

(٥) حميد بن الربيع أبو القاسم الخزاز. روى القراءة عن الكسائي وروى عنه السراج ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢٦٥/١.

(٦) القطين: أهل الدار.

(٧) انظر: الدر المصون ٥٧/٤.

جهة الله . و « مِنْ » لابتداء الغاية مجازاً ، إلا أنه يُعَكَّر على الوصف تأخر الصفة الصريحة عن المُولِية . وقد تقدّم ما فيه .

آ . (٦٢) قوله : ﴿ على أمرٍ جامع ﴾ : « جامع » من الإسناد المجازي ؛ لأنه لما كان سبباً في جمعهم نُسِبَ الفعل إليه مجازاً . وقرأ^(١) اليماني « على أمرٍ جميع » فيُحتمل أن تكون صيغةً مبالغيةً بمعنى مُجَمِّع ، وأن لا تكون . والجملة الشرطية مِنْ قوله : « وإذا كانوا » وجوابها عطفٌ على الصلة مِنْ قوله : « آمَنُوا » .

قوله : « لبعضِ شأنهم » تعليلٌ أي : لأجلِ بعضِ حاجتهم . وأظهر العامة الضادَ عند الشين ، وأدغمها^(٢) أبو عمرو فيها لما بينهما من التقارب ؛ لأن الضادَ من أقصى حافة اللسان ، والشينَ مِنْ وَسْطِهِ . وقد استضعف جماعة من النحويين هذه الرواية واستبعدوها عن أبي عمرو رأس الصناعة من حيث إن الضاد أقوى من الشين ، ولا يُدغم الأقوى في الأضعف . وأساء^(٣) الزمخشري على راويها السوسي .

وقد أجاب الناس^(٤) فقال : « وجهُ الإدغامِ أن الشينَ أشدُّ استطالةً من الضادِ ، وفيها نفَسٌ ليس في الضادِ ، فقد صارتِ الضادُ أنقصَ منها ، وإدغامُ الأنقصِ في الأزيد جائزٌ » . قال : « ويؤيد هذا أن سيبويه^(٥) حكى عن بعضِ

(١) البحر ٤٧٦/٦ .

(٢) قال صاحب النشر ٢٩٣/١ : « والضاد تدغم في الشين في موضع واحد » لبعض شأنهم » في النور حسب لا غير . وقد اختلف فيه فروى إدغامه منصوباً أبو شعيب السوسي عن اليزيدي . وانظر : الإقناع ٢١٦/١ .

(٣) لم يرد في « الكشف » ما يفيد ذلك .

(٤) كذا في الأصل و (ش) على تقدير الناس ببعضهم .

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ .

العرب «أَطَجَعَ» في «اضطجع»، وإذا جاز إدغامها في الطاء فإدغامها في الشين أولى». والخضم لا يسلم جميع ما ذكر، وسند المنع واضح.

آ. (٦٣) قوله: ﴿دَعَاءَ الرَّسُولِ﴾: يجوز أن يكون هذا المصدر مضافاً لمفعوله أي: دعاءكم الرسول بمعنى: أنكم لا تناذوه باسمه فتقولون: يا محمد، ولا بكنيته فتقولون: يا أبا القاسم، بل ناذوه وخاطبوه بالتوقير: يا رسول الله يا نبي الله. وعلى هذا جماعة كثيرة، وأن يكون مضافاً للفاعل. واختلفت عبارات الناس في هذا المعنى ف قيل: لا تجعلوا دعاءه إياكم كدعاء بعض لبعض فتباطرون عنه، كما يتباطأ بعضكم عن بعض إذا دعاه لأمر، بل يجب عليكم المبادرة لأمره. واختاره أبو العباس^(١)، ويؤيده قوله: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ». وقيل^(٢): معناه لا تجعلوا دعاء الرسول ربّه مثل ما يدعوا صغيركم كبيركم، وفقيركم غنيكم يسأله حاجة، فرُبّما تُجاب دعوته، ورُبّما لا تُجاب. وإن دَعَوَاتِ الرَّسُولِ عليه السلام مسموعة مستجابة...^(٣) في التخریجة الأخرى.

وقرأ^(٤) الحسن «نبيكم» بتقديم النون على الباء المكسورة [بعدها]^(٥) ياء مشددة مخفوضة مكان «بينكم» الظرف في قراءة العامة. وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من الرسول. الثاني: أنه عطف بيان له لأن النبي [رسول]^(٦)، بإضافته إلى المخاطبين صار أشهر من الرسول. الثالث: أنه نعت. لا يقال: إنه

(١) وهو المبرد. انظر: البحر ٤٧٦/٦.

(٢) تكرر قوله: «وقيل» في الأصل.

(٣) كلمة لم أتبينها وسقطت من (ش).

(٤) الإنحاف ٣٠٢/٢، والبحر ٤٧٦/٦.

(٥) قوله: «بعدها» لم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) قوله: «رسول» لم يظهر في مصورة الأصل.

لا يجوزُ لأن هذا كما قرَّرتُم أعرفُ، والنعتُ لا يكونُ أعرفَ مِنَ المنعوتِ. بل
إمَّا أقلُّ أو مساوٍ^(١)؛ لأنَّ الرسولَ صارَ علماً بالغلبةِ على محمدٍ صلى الله عليه
وسلمَ فقد تساوىا تعريفاً.

قوله: «قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ» قد تَدُلُّ على التقليلِ مع المضارعِ إلَّا في أفعالِ
اللَّهِ تعالى، فتَدُلُّ على التحقيقِ كهذه الآية. وقد رَدَّها بعضهم إلى التقليلِ لكنَّ
إلى متعلِّقِ العلمِ، يعني أنَّ الفاعِلينَ لذلك قليلٌ، فالتقليلُ ليس في العِلْمِ بل
في متعلِّقه.

قوله: «لِوَاذًا» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ من معنى
الفعلِ الأولِ؛ إذ التقديرُ: يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ تَسَلُّلاً، أَوْ يَلَاوِذُونَ لِوَاذًا. والثاني:
أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي مُلَاوِذِينَ. واللَّوَاذُ: مصدرُ لَاوَذَ. وإِنَّمَا
صَحَّتِ^(٢) الواوُ وَإِنْ انكَسَرَ ما قبلها، ولم تُقْلَبْ ياءٌ كما قُلِبَتْ في قِيَامٍ وَصِيَامٍ؛
لأنَّهَا صَحَّتْ في الفعلِ نحو: لَاوَذَ فَلَوْ أَعْلَتْ في الفعلِ أُعْلَتْ في المصدرِ
نحو: القِيَامِ وَالصِّيَامِ لِقُلْبِهَا الْفَاءُ في قامٍ وصام. فأما مصدرُ لَاذَ بِكَذَا يَلُوذُ بِهِ/^[٦٧١/ب]
فمعتلٌ نحو: لَاذَ لِإِيذًا، مثل: صَامَ صِيَامًا وَقَامَ قِيَامًا. واللَّوَاذُ وَالْمُلَاوِذَةُ: التَّسَتُّرُ
يُقَالُ: لَاوَذَ فُلَانٌ بِكَذَا أَي: اسْتَتَرَهُ. وَاللُّوْذُ: مَا يَطِيفُ بِالْجِبَلِ^(٣). وقيل:
اللَّوَاذُ: الرُّوْعَانُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ فِي خُفْيَةٍ. وفي التفسير: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا
يَخْرُجُونَ مُتَسَتِّرِينَ بِالنَّاسِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَانٍ حَتَّى لَا يُرَوَّا. والمفاعلةُ: لَأَنَّ كَلَامًا
مِنْهُمْ يَلُوذُ بِصَاحِبِهِ فَالْمُشَارَكَةُ مَوْجُودَةٌ.

وقرأ^(٤) يزيد بن قطيب «لَوَاذًا» بفتح اللام، وهي محتملةٌ لوجهين

(١) الأصل «مساوي» وهو سهو.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥٦/٤، والممتع ٤٩٥، الإملاء ٤٨/١.

(٣) قال في اللسان (لوذ): «واللَّوْذُ: حصن الجبل وجانبه وما يطيف به، والجمع ألواذ».

(٤) انظر: البحر ٤٧٧/٦.

أحدهما: أَنْ تكونَ مصدرَ «لاذ» ثلاثياً فتكون مثل: طاف طوافاً. وصلحت أَنْ تكونَ مصدرَ لاوَدَ، إلاَّ أَنَّهُ فُتِحَتْ الفاءُ إتباعاً لفتحة العينِ وهو تعليلٌ ضعيفٌ يَصْلُحُ لمثلِ هذه القراءة.

قوله: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ» فيه وجهان، أشهرهما: - وهو الذي لا يَعْرِفُ النحاةَ غيرَه - أَنَّ الموصولَ هو الفاعلُ و«أَنْ تَصِيَهُم» مفعولُه أي: فَلْيَحْذَرِ المخالفون عن أمرِهِ إصابَتَهُم فتنة. والثاني: أَنَّ فاعلَ «فَلْيَحْذَرِ» ضميرٌ مستترٌ، والموصولُ مفعولٌ به. وقد رُدَّ على هذا بوجوهٍ منها: أَنَّ الإضمارَ على خلافِ الأصلِ. وفيه نظرٌ؛ لأن هذا الإضمارَ في قوة المنطوقِ به، فلا يُقال: هو خلافُ الأصلِ. ألا ترى أَنَّ نحو: قُمْ وَلْتَقِمْ فاعله مضمَرٌ، ولا يُقال في شيءٍ منه: هو خلافُ الأصلِ، وإنما الإضمارُ خلافُ الأصلِ فيما كان حَذْفاً نحو: «واسألِ القريةَ»^(١).

ومنها: أَنَّ هذا الضميرَ لا مَرَجَعَ له أي: ليس له شيءٌ يعودُ عليه فَبَطَلَ أَنْ يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً، وأجيب: بأنَّ الذي يعودُ عليه الضميرُ هو الموصولُ الأولُ أي: فَلْيَحْذَرِ الْمُتَسَلِّلُونَ المخالفينَ عن أمرِهِ، فيكونون قد أَمَرُوا بالحَذَرِ منهم أي: أَمَرُوا بِاجْتِنَابِهِمْ كما يُؤْمَرُ بِاجْتِنَابِ الْفُسَّاقِ. وقد رُدُّوا هذا بوجهين، أحدهما: أَنَّ الضميرَ مفردٌ، والذي يعودُ عليه جمعٌ، ففَاتَتْ المِطَابَقَةُ التي هي شرطٌ في تفسيرِ الضمائرِ. الثاني: أَنَّ الْمُتَسَلِّلِينَ هم المخالفون، فلو أَمَرُوا بِالْحَذَرِ عن الذين يُخَالِفُونَ لكانوا قد أَمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وهو لا يجوز؛ لأنَّهُ لا يَمَكِنُ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.

ويمكنُ أَنْ يُجَابَ عن الأولِ: بأنَّ الضميرَ وإن كان مفرداً فإنما عاد على

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

جمع باعتبار أن المعنى: فليحذر هو. أي: مِنْ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ. وحكى سيويه^(١) «ضربني وضربت قومك» أي: ضربني مَنْ نَمَّ وَمَنْ ذَكَرَ، وهي مسألة معروفة في النحو، أو يكون التقدير: فليحذر كل واحدٍ من المتسللين. وعن الثاني: بأنه يجوز أن يؤمر الإنسان بالحدّ عن نفسه مجازاً. يعني أنه لا يطاوعها على شهواتها وما تسوّله له من السوء. كأنه قيل: فليحذر المخالفون أنفسهم، فلا يطيعوها في ما تأمرهم به، ولهذا يُقال: أمر نفسه ونهاها، وأمرته نفسه باعتبار المجاز.

ومنها: أنه يصير قوله: «أَنْ تُصِيبَهُمْ فَتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» مُفْلَتاً ضائعاً؛ لأنَّ «يَحْذَرُ» يتعدى لواحد، وقد أخذَه على زعيمكم وهو «الذين يخالفون»، ولا يتعدى إلى اثنين حتى يقولوا: إِنَّ «أَنْ تُصِيبَهُمْ فَتْنَةٌ» في محلٍّ مفعوله الثاني فبقي ضائعاً. وفيه نظر؛ لأنه لا يُسَلَّمُ ضياعه؛ لأنه مفعولٌ من أجله. واعتُرض على هذا: بأنه لم يستكمل شروط النصب لاختلاف الفاعل؛ لأنَّ فاعلَ الحدّ غيرُ فاعلِ الإصابة وهو ضعيف؛ لأنَّ حَذَفَ حرفِ الجرِّ يَطْرُدُ مع أن وأن. فنقول: مُسَلَّمٌ شروطُ النصب غيرُ موجودة، وهو مجرورٌ باللام تقديرًا، وإنما حُذِفَتْ مع «أَنْ» لطولها بالصلة.

و «يُخَالِفُونَ» يتعدى بنفسه نحو: خالفتُ أمرَ زيدٍ، و «إلى» نحو: خالفتُ إلى كذا، فكيف تعدى هذا بحرفِ المجاوزة؟ وفيه أوجه، أحدها: أنه ضَمَّنَ معنى صَدَّ وأَعْرَضَ أي: صَدَّ عن أمره وأَعْرَضَ عنه مخالفاً له. والثاني: قال ابن عطية^(٢): «معناه يَقَعُ خلافتهم بعد/ أمره، كما تقول: كان المطر عن ريح [١/٦٧٢]

(١) الكتاب ٤١/١ قال: «فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبئه».

(٢) المحرر ٣٣١/١١.

كذا، وَعَنْ لَمَّا عدا الشيء». الثالث: أنها مزيدة أي: يخالفون أمره، وإليه نحـ
الأخفش^(١) وأبو عبيدة^(٢)، والزيادة خلاف الأصل.

وقرئ^(٣) «يُخَلِّفُونَ» بالتشديد، ومفعوله محذوف أي: يُخَلِّفُونَ أَنْفُسَهُمْ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾: قال
الزمخشري^(٤): «أَدْخَلَ «قد» لِيُؤَكِّدَ عِلْمَهُ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ عَنِ الدِّينِ
وَالنِّفَاقِ، وَيَرْجِعُ تَوْكِيدَ الْعِلْمِ إِلَى تَوْكِيدِ الْوَعِيدِ: وَذَلِكَ أَنَّ «قد» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى
الْمُضَارِعِ كَانَتْ بِمَعْنَى «رُبَّمَا» فَوَافَقَتْ «رُبَّمَا» فِي خُرُوجِهَا إِلَى مَعْنَى التَّكْثِيرِ
فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(٥):

٣٤٦٩- فَإِنْ تُمَسِّ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا

أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ

ونحو من ذلك قول زهير^(٦):

٣٤٧٠- أَخِي ثِقَةٍ لَا تُهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ

وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ الْمَالُ نَائِلُهُ

قال الشيخ^(٧): «وَكُونُ «قد» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ أَفَادَتْ التَّكْثِيرَ قَوْلُ

(١) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن».

(٢) مجاز القرآن ٦٩/٢.

(٣) البحر ٤٧٧/٦.

(٤) الكشف ٧٩/٣.

(٥) البيت لأبي العطاء السُّنْدِي، وهو في الحماسة ٣٩١/١، والخزانة ١٦٧/٤،
واللسان (عهد).

(٦) تقدم برقم ١٩٠٢.

(٧) البحر ٤٧٧/٦.

لبعض النحاة^(١). وليس بصحيح، وإنما الكثير مفهوم من السياق. والصحيح: أن «رُب» للتقليل للشيء^(٢)، أو لتقليل نظيره. وإن فهم تكثير فين السياق لا منها.

«ويوم يُرجعون» في «يوم» وجهان أحدهما: أنه مفعول به لا ظرف لعطفه على قوله: «ما أنتم عليه» أي: يعلم الذي أنتم عليه من جميع أحوالكم، ويعلم يوم يُرجعون كقوله: «إن الله عنده علم الساعة لا يُجلّيها لوقتها إلا هو». والثاني: أنه ظرف لشيء محذوف. قال ابن عطية^(٣): «ويجوز أن يكون التقدير: والعلم الظاهر لكم - أو نحو هذا - يوم، فيكون نصب على الظرف» انتهى.

وقرأ العامة «يُرجعون» مبنياً للمفعول. وأبو عمرو^(٤) في آخرين مبنياً للفاعل. وعلى كلتا القراءتين فيجوز وجهان، أحدهما: أن يكون في الكلام التفات من الخطاب في قوله: «ما أنتم عليه» إلى الغيبة في قوله: «يُرجعون». والثاني: أن «ما أنتم عليه» خطاب عام لكل أحد. والضمير في «يُرجعون» للمنافقين خاصة، فلا التفات حينئذ.

[تمت بعونه تعالى سورة النور]

(١) انظر: المغني ٢٣١.

(٢) البحر: «لتقليل الشيء».

(٣) المحرر ٣٣١/١١.

(٤) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢٠٨/٢، والبحر ٤٧٧/٦.

سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾: اللام متعلقة بـ «نَزَّل». وفي اسم «يكون» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ضمير يعود على الذي نَزَّل. أي: ليكون الذي نَزَّل الفرقان نذيراً. الثاني: أنه يعود على الفرقان وهو القرآن. أي: ليكون الفرقان نذيراً. الثالث: أنه يعود على «عبيده» أي: ليكون عبده محمد صلى الله عليه وسلم نذيراً. وهذا أحسن الوجوه معنى وصناعة لقربه مما يعود عليه، والضمير يعود على أقرب مذكور. و«للعالمين» متعلق بـ «نذيراً» وإنما قُدِّم لأجل الفواصل. ودَعَوَى إفادة الاختصاص بعيدة لعدم تأنيها هنا. وَرَجَّح الشيخ^(١) عَوْدَهُ على «الذي» قال: «لأنه العُمْدَةُ المسندُ إليه الفعل، وهو مِنْ وصفه تعالى كقوله: «إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ»^(٢). و«نذيراً» الظاهر فيه أنه بمعنى مُنْذِر. وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مصدرًا بمعنى الإنذار كالنكير بمعنى الإنكار ومنه «فكيف كان عذابي ونذري»^(٣).

آ. (٢) قوله: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ﴾: يجوز في «الذي» الرفع نعتاً للذي الأول، أو بياناً، أو بدلاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف، أو النصب على

(١) البحر ٦/٤٨٠.

(٢) الآية ٣ من الدخان.

(٣) الآية ١٦ من القمر.

- الفرقان -

المدح . وما بعد «نَزَلَ» من تمام الصلة فليس أجنبياً، فلا يضرُّ الفصلُ به بين الموصولِ الأول والثاني إذا جعلنا الثاني تابعاً له .

قوله : «وَخَلَقَ» الخَلْقُ هنا عبارةٌ عن الإحداثِ والتهيئةِ لما يَصْلُحُ له حتى يجيء قوله : «فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا» مفيداً ؛ إذ لو حَمَلْنَا «خَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ» على معناه الأصلي من التقدير لصار الكلام : وَقَدَّرَ كُلُّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ .

آ . (٣) قوله : ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ : يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على الكفار الذين يَضُمُّهم لَفْظُ «العالمين»^(١) ، وأن يعودَ على مَنْ ادَّعى لِلَّهِ شريكاً وولداً لدلالةِ قوله : «ولم يَتَّخِذْ ولداً» ، ولم يكن له شريكٌ في المُلْكِ ، وأن يعودَ على المُنذرين لدلالة «نذيراً» عليهم .

قوله : «لَا يَخْلُقُونَ» صفةٌ لـ «آلهة» ، وغَلَبَ العقلاء على غيرهم ؛ لأنَّ الكفارَ/ كانوا يَعْبُدُونَ العقلاء كعزير والمسيح والملائكة وغيرهم كالكواكب والأصنام . ومعنى «لَا يَخْلُقُونَ» لَا يَقْدِرُونَ على التقدير ، والخَلْقُ يُوصَفُ به العبادُ . قال زهير^(٢) :

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدُ

ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

ويقال : خَلَقْتَ الأديمَ^(٣) أي : قَدَّرْتَهُ . هذا إذا أُريدَ بالخَلْقِ التقديرُ . فإن أُريدَ به الإيجادُ فلا يُوصَفُ به غير الباري تعالى وقد تقدَّم . وقيل : بمعنى يَخْتَلِقُونَ ، كقوله : «وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا»^(٤) .

(١) الوارد في الآية ١ «ليكون للعالمين نذيراً» .

(٢) تقدم برقم ٢٦١ .

(٣) الأديم : الجلد .

(٤) الآية ١٧ من العنكبوت .

آ. (٤) قوله: ﴿اَفْتَرَاهُ﴾: الهاء تعود على إفك. وقال أبو البقاء^(١): «الهاء تعود على «عَبْدِهِ» في أول السورة» ولا أظنه إلا غلطاً، وكأنه أراد أن يقول: الضمير المرفوع في افتراه فَعَلِطَ.

قوله: «ظُلماً» فيه أوجه، أحدها: أنه مفعول به؛ لأن «جاء» يتعدى بنفسه وكذلك «أتى». والثاني: أنه على إسقاط الخافض أي: جاؤا بظلم. الثالث: أنه في موضع الحال، فيجيء فيه ما في قولك «جاء زيد عدلاً» من الأوجه.

آ. (٥) قوله: ﴿اَكْتَبَهَا﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون حالاً من أساطير، والعامل فيها معنى التنبيه، أو الإشارة المقدرة؛ فإن «أساطير» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذه أساطير الأولين مَكْتَبَةٌ. والثاني: أن يكون في موضع خبر ثانٍ لـ «هذه». والثالث: أن يكون «أساطير» مبتدأ و«اَكْتَبَهَا» خبره، واكْتَبَهَا: الافتعال هنا يجوز أن يكون بمعنى أمر بكتابتها كاقْتَصَدَ واحتجم، إذا أمر بذلك، ويجوز أن يكون بمعنى كَتَبَهَا، وهو من جملة افتراءهم عليه لأنه [عليه السلام]^(٢) كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ويكون كقولهم: اسْتَكْبَهَ واضطبه أي: سكه وصبه. والافتعال مُشْعِرٌ بالتكلف. ويجوز أن يكون مِنْ كَتَبَ بمعنى جَمَعَ، من الكَتَبِ وهو الجَمْعُ، لا من الكتابة بالقلم.

وقرأ^(٣) طلحة «اَكْتَبَهَا» مبنياً للمفعول. قال الزمخشري^(٤): «والمعنى: اكتبها له كاتب لأنه كان أمياً لا يكتب بيده، ثم حُذِفَتِ اللام فأقْضِيَ الفعل إلى الضمير فصار: اكتبها إياه كاتب». كقولهم: «واختار موسى قومَه»^(٥) ثم بُني

(١) الإملاء ١٦٠/٢.

(٢) زيادة من ش.

(٣) المحاسب ١١٧/٢، البحر ٤٨٢/٦.

(٤) الكشف ٨٢/٣.

(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف.

- الفرقان -

الفعل للضمير الذي هو «إياه» فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بارزاً، وبقي ضمير الأساطير على حاله فصار «اكتَبَها» كما ترى.

قال الشيخ^(١): «ولا يصح ذلك على مذهب جمهور البصريين؛ لأن «اكتَبَها» له كاتب» وصل الفعل فيه لمفعولين أحدهما مُسْرَحٌ، وهو ضمير الأساطير، والآخر مقيّدٌ، وهو ضميره عليه السلام، ثم اتسع في الفعل فحذف حرف الجر، فصار: اكتَبَها إياه كاتبٌ. فإذا بُني هذا للمفعول: إنما ينبؤ عن الفاعل المفعول المُسْرَحُ لفظاً وتقديراً لا المُسْرَحُ لفظاً، المقيّدُ تقديراً. فعلى هذا يكون التركيب: اُكْتُبَ لا اكتَبَها، وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع. قال الفرزدق^(٢):

٣٤٧٢- ومنا الذي اختير الرجال ساحة

وجوداً إذا هبّ الرياح الزعانفُ

ولو جاء على ما قرره الزمخشري لجاء التركيب: «ومنا الذي اختيره الرجال» لأن «اختير» تعدى إلى الرجال بإسقاط حرف الجر؛ إذ تقديره: اختير من الرجال. قلت: وهو اعتراض حسن بالنسبة إلى مذهب الجمهور، ولكن الزمخشري قد لا يلتزمه، ويوافق الأخفش والكوفيين، وإذا كان الأخفش وهم، يتركون المُسْرَحَ لفظاً وتقديراً، ويُقيمون المجرور بالحرف مع وجوده فهذا أولى وأحرى.

والظاهر أن الجملة من قوله «اُكْتُبَها فهي تُملَى» من تيمّة قول الكفار. وعن الحسن أنها من كلام الباري تعالى، وكان حق الكلام على هذا أن يقرأ

(١) البحر ٤٨٢/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٣٠٨، وقال أبو حيان قبل إنشاده البيت: «في هذا النوع الذي أحد المفعولين فيه مُسْرَحٌ لفظاً وتقديراً، والآخر مسرح لفظاً لا تقديراً».

«اُكْتُبَهَا» بهمزة مقطوعة مفتوحة للاستفهام كقوله: «اُفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ»^(١). ويمكن أن يُعْتَدَرَ عنه: أنه حَذَفَ الهمزة للعلم بها كقوله تعالى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ»^(٢). وقول الآخر^(٣):

٣٤٧٣- أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ
أُورَثَ دَوْدَاً شَصَائِصاً نَبِلاً

يريد: أو تلك، وأفرح، فحذف لدلالة الحال، وحقه أن يقف على «الأولين». قال الزمخشري^(٤): «كيف قيل: اُكْتُبَهَا فهي تُمْلَى عليه، وإنما يُقال: أَمْلَيْتُ عليه فهو يكتبها؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أراد اُكْتُبَهَا وطلبه^(٥) فهي تُمْلَى عليه أو كُتِبَتْ له وهو أُمِّي فهي تُمْلَى عليه أي: تُلْقَى عليه من كتاب يتحفظها؛ لأن صورة الإلقاء على الحافظ كصورة الإلقاء على الكاتب».

وقرأ^(٦) عيسى وطلحة «تُتْلَى» بناءً من فوق، من التلاوة. و«بُكَرَةٌ وأصيلًا» ظرفاً زماناً للإملاء. والياء في «تُملَى» بدل من اللام كقوله: «فَلْيُمْلِلْ»^(٧) وقد تقدّم^(٨).

(١) الآية ٨ من سبأ.

(٢) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٣) تقدم برقم ٣٤٠.

(٤) الكشف ٨٢/٣.

(٥) الكشف: أو طلبه.

(٦) البحر ٤٨٢/٦.

(٧) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٨) قال المؤلف في الدر ٦٥٣/٢: «ويقال أَمْلَيْتُ وَأَمْلَيْتُ. فقيل: هما لغتان. وقيل:

الياء بدل من أحد المثليين. وأصل المادتين: الإعادة مرة بعد أخرى.

آ. (٧) قوله: ﴿مَا هَذَا﴾: «ما» استفهامية مبتدأة. والجار بعدها خبر. «ويأكل» جملة حالية، وبها تيم فائدة الإخبار كقوله: «فما لهم عن التذكرة معرضين»^(١). وقد تقدم في النساء^(٢) أن لَامَ الجر كُتِبَتْ مَفْصُولَةٌ مِنْ مَجْرُورِهَا وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ الْخَطِّ.

[١/٦٧٣] / والعامل في الحال الاستقرار العامل في الجار، أو نفس الجار، ذكره أبو البقاء^(٣).

قوله: «فيكون» العامة على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما: نصب على جواب التحضيض. والثاني قال أبو البقاء^(٤): «فيكون منصوب على جواب الاستفهام» وفيه نظر؛ لأن ما بعد الفاء لا يترتب على هذا الاستفهام. وشرط النصب: أن يتعقد منهما شرط وجزاء. وقريء^(٥) «فيكون» بالرفع، وهو معطوف على «أنزل». وجزاء عطفه على الماضي؛ لأن المراد بالماضي المستقبل، إذ التقدير: لولا نزل.

آ. (٨) قوله: ﴿أَوْ يُلْقَى﴾: «أو تكون» معطوفان على «أنزل» لما تقدم من كونه بمعنى نزل. ولا يجوز أن يعطفا على «فيكون» المنصوب في الجواب، لأنهما مندرجان في التحضيض في حكم الواقع بعد «لولا». وليس المعنى على أنهما جواب للتحضيض فيعطفا على جوابه. وقرأ^(٦) الأعمش وقتادة «أو يكون له» بالياء من تحت؛ لأن تانيث الجنة مجازي.

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الآية ٧٨ «فما لهم هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً».

(٣) الإملاء ١٦٠/٢.

(٤) الإملاء ١٦٠/٢.

(٥) حكاه أبو معاذ. انظر: الشواذ ١٠٤، والبحر ٤٨٣/٦.

(٦) البحر ٤٨٣/٦.

– الفرقان –

قوله: «يَأْكُلُ مِنْهَا» الجملة في موضعِ الرفعِ صفةٌ لـ «جنةً». وقرأ^(١) الأخوان «نَأْكُلُ» بنون الجمعِ. والباقون بالياء من تحت أي: الرسول.

قوله: «وقال الظالمون» وَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمر، إذ الأصل: وقالوا. قال الزمخشري^(٢): «وأرادَ بالظالمين إياهم بأعيانهم». قال الشيخ^(٣): «وقوله ليس تركيباً سائغاً، بل التركيبُ العربيُّ أنْ يقولَ: أرادَهم بأعيانهم».

آ. (١٠) قوله: ﴿جَنَّاتٍ﴾: يجوز أن يكونَ بدلاً مِنْ «خيراً»، وأنْ يكونَ عطفَ بيانٍ عند مَنْ يُجَوِّزُه في النكراتِ، وأنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ أعني. و«تَجْرِي من تحتها الأنهارُ صفةٌ».

قوله: «وَيَجْعَلُ لَكَ» قرأ^(٤) ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع «ويَجْعَلُ» والباقون بإدغامِ لامِ «يَجْعَلُ» في لامِ «لك». وأمَّا الرفعُ ففيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ. والثاني: أنه معطوفٌ على جوابِ الشرط. قال الزمخشري^(٥): «لأنَّ الشرطَ إذا وقعَ ماضياً جاز في جوابه الجزمُ، والرفعُ كقوله^(٦):

٣٤٧٤- وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ
يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمْ

(١) السبعة ٤٦٢، والتيسير ١٦٣، والنشر ٣٣٣/٢، والبحر ٤٨٣/٦، والقرطبي ٥/١٣، والحجة ٥٠٧.

(٢) الكشف ٨٢/٣.

(٣) البحر ٤٨٣/٦.

(٤) السبعة ٤٦٢، والحجة ٥٠٨، والبحر ٤٨٤/٦، والنشر ٣٣٣/٢، والقرطبي ٦/١٣، والتيسير ١٦٣.

(٥) الكشف ٨٣/٣.

(٦) تقدم برقم ١٢٣١.

قال الشيخ^(١): «وليس هذا مذهب سينويه، بل مذهبه^(٢): أن الجواب محذوف، وأن هذا المضارع مَنُويٌّ به التقديم، ومذهب المبرد^(٣) والكوفيين^(٤) أنه جوابٌ على حَذَفِ الفاء. ومذهبٌ آخَرين: أنه جوابٌ لا على حَذَفِها، بل لما كان الشرطُ ماضياً ضَعُفَ تأثيرُ «إِنْ» فارتفع». قلت: فالزمخشريُّ بنى قوله على هذين المذهبين. ثم قال الشيخ^(٥): «وهذا التركيب جائزٌ فصيحٌ. وزعم بعضُ أصحابنا أنه لا يجيء إلا في ضرورة».

وأما القراءةُ الثانيةُ فتحتمل وجهين، أحدهما: أن سكونَ اللامِ للجزمِ عطفاً على محلِّ «جَعَلَ»؛ لأنَّه جوابُ الشرط. والثاني: أنه مرفوعٌ، وإنما سَكُنَ لأجل الإدغام. قاله الزمخشري^(٦) وغيره وفيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ^(٧) مِنْ جملة مَنْ قرأ بذلك — وهو نافعٌ والأخوان وحفصٌ — ليس مِنْ أصولهم الإدغامُ، حتى يُدْعَى لهم في هذا المكانِ. نعم أبو عمرو أصله الإدغامُ وهو يقرأ هنا بسكونِ اللامِ، فيُحتمل ذلك على قراءته، وهذا من محاسنِ علمِ النحو والقراءاتِ معاً.

وقرأ^(٨) طلحةُ بن سليمان «وَيَجْعَلُ» بالنصب؛ وذلك بإضمارِ «أَنْ» على

(١) البحر ٤٨٤/٦.

(٢) الكتاب ٤٣٦/١.

(٣) المقتضب ٦٩/٢.

(٤) نسب صاحب الإنصاف إلى الكوفيين أن التقدير في البيت: يقول إن أتاه خليل، ولولا أنه في تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعاً. الإنصاف ٦٢٦/٢.

(٥) البحر ٤٨٤/٦.

(٦) الكشف ٨٣/٣. وهو رأي الفراء. انظر: معاني القرآن ٢٦٣/٢.

(٧) في هذا التركيب نظر.

(٨) المحتسب ١١٨/٢، والبحر ٤٨٤/٦.

جواب الشرط، واستضعفها ابنُ جني^(١). ومثلُ هذه القراءة^(٢) :

٣٤٧٥- فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ

رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ

أَجَبُ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

بالتثنية في «نأخذ».

آ. (١٢) قوله : ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ﴾ : هذه الجملة الشرطية في موضع

نصبٍ صفةٍ لـ «سعيراً» لأنه مؤنثٌ.

قوله : «سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا» إن قيل : التغيْظ لا يُسمع . فالجواب من

ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه على حذفٍ مضافٍ أي : صوتَ تغيْظها . والثاني : أنه

على حذفٍ تقديره : سَمِعُوا وَرَأَوْا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا ، فيرتفع كلُّ واحدٍ إلى ما يليقُ به

أي : رَأَوْا تَغِيْظًا وَسَمِعُوا زَفِيرًا . والثالث : أن يُضْمَنَ «سمعوا» معنىً يَشْمَلُ

الشيئين أي : أدركوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا . وهذان الوجهان الأخيران منقولان من

قوله^(٣) :

٣٤٧٦- يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا

مَتَقَلِّدًا سِيفًا وَرُمْحًا

ومن قوله^(٤) :

٣٤٧٧- فَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

.....

(١) المحتسب ١١٨/٢ .

(٢) تقدم برقم ٧٢٨ .

(٣) تقدم برقم ١٤٩ .

(٤) تقدم برقم ١٥٠ .

أي : ومُعْتَقِلًا رَمَحًا، وَسَقَيْتُهَا مَاءً، أَوْ تَضَمَّنُ «مُتَقَلِّدًا» معنى مُتَسَلِّحًا، و«عَلَفْتُهَا» معنى : أَطْعَمْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا.

آ. (١٣) قوله : ﴿مَكَانًا﴾ : منصوب على الظرف و«منها» في محل نصب على الحال مِنْ «مكان» لأنه في الأصل صفة له. و«مُقرَّنين» حال مِنْ مفعول «أَلْقُوا». و«ثُورًا» مفعول به. فيقولون : يا ثُوراه. ويجوز أن يكون مصدرًا من معنى «دُعُوا» وقيل : منصوب بفعلٍ من لفظه مقدر تقديره : ثَبَرْنَا ثُورًا. [٦٧٣/ب] وقرأ^(١) معاذ بن جبل «مُقرَّنون» بالواو. وجهها أن تكون بدلًا من مفعول^(٢) «أَلْقُوا».

وقرأ عمر بن محمد^(٣) «ثُورًا» بفتح الثاء. والمصادر التي على فَعُول بالفتح قليلة جدًا. وينبغي أن يُضَمَّ هذا إليها، وقد ذكرتها في البقرة عند قوله «وَقَوَّدهَا النَّاسُ»^(٤).

آ. (١٦) قوله : ﴿خَالِدِينَ﴾ : منصوب على الحال : إِمَّا مِنْ فاعل «يَشَاوُونَ» وإِمَّا مِنْ فاعل «لَهُمْ» لوقوعه خبرًا. والعائد على «ما» محذوف أي : لهم فيها الذي يَشَاوُونَهُ حال كونهم خالدين.

قوله : «كَانَ عَلَى رَبِّكَ» في اسم كان وجهان، أحدهما : أنه ضميرُ

(١) البحر ٤٨٥/٦ منسوبة إلى أبي شيبة صاحب معاذ بن جبل، ونسبها ابن خالويه في الشواذ ١٠٤ إلى معاذ.

(٢) يعني من نائب الفاعل : الواو.

(٣) في الأصل عمرو بن محمد نقلًا عن البحر ٤٨٥/٦، وليس ثمة قارىء عند ابن الجزري بهذا الاسم، وعنده ثمانية قراء باسم عمر بن محمد، وفي الشواذ ١٠٤ عمر بن محمد. ولعله عمر بن محمد أبو حفص القاضي من أصحاب الدوري توفي سنة ٣٠٥. انظر : طبقات القراء ٥٩٨/١.

(٤) الآية ٢٤ من البقرة.

«ما يَشَاوُونَ»، ذكره أبو البقاء^(١). والثاني: أَنْ يعودَ على الوَعْدِ المفهومِ مِنْ قوله «وَعِدَ الْمُتَّقُونَ». و«مَسْئُولًا» على المجازِ أي: يُسْأَلُ: هل وُفِّي بك أم لا؟ أو يَسْأَلُهُ مَنْ وَعَدَ به؟

آ. (١٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ يُخْشِرُهُم﴾: قرأ^(٢) ابنُ عامر «نَحْشِرُهُم» «فَنَقُولُ» بالنون فيهما. وابنُ كثير وحفصُ بالياءِ مِنْ تحت فيهما. والباقون بالنون في الأولِ، وبالياءِ في الثاني. وهنَّ واضحات. وقرأ^(٣) الأعرج «نَحْشِرُهُم» بكسر الشين في جميع القرآن. قال ابن عطية^(٤): «هي قليلة في الاستعمالِ قوِيَّةٌ في القياس؛ لأنَّ يَفْعُلَ بكسر العين في المتعديِّ أَقْسُ مِنْ يَفْعُلُ بضمِّ العين». وقال أبو الفضل الرازي: «وهو القياس في الأفعالِ الثلاثية المتعدية؛ لأنَّ يَفْعُلُ بضم العين قد يكونُ من اللازمِ الذي هو فَعُلَ بضمِّها في الماضي». قال الشيخ^(٥): «وليس كما ذكرنا، بل فَعُلَ المتعديُّ الصحيح^(٦) جميعُ حروفه، إذا لم يكن للمغالبة^(٧) ولا حلقِي عَيْن^(٨) ولا لامٍ فإنه جاء على يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ

(١) الإملاء ١٦١/٢.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٤٦٣، والنشر ٣٣٣/٢، والحجة ٥٠٨، والبحر ٤٨٧/٦،

والنيسير ١٥٣، والقرطبي ١٠/١٣.

(٣) المحتسب ١١٩/٢، والبحر ٤٨٨/٦.

(٤) المحرر ١٣/١٢.

(٥) البحر ٤٨٨/٦.

(٦) معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو يكون مضارعه على يفعل نحو: راماني فرميتُهُ أرميه، وسايرني فسيرته أسيره، أي غلبته في السير، وواعدني فوعدته أعهده. انظر: الممتع ١٧٣.

(٧) البحر: للمبالغة. وفي الممتع ١٧٣/١ «للمغالبة» ومضارع المغالبة دائماً على يَفْعُلُ نحو: ضاريني فضربته أضربه.

(٨) قال في الممتع: «وزعم الكسائي أنه يجيء على أَفْعُلَ بفتح العين إذا كان عينه حرف حلق نحو: فاخرني ففخرته أفخره».

كثيراً. فإنَّ شهرَ أحدِ الاستعمالين أتبع، وإلاً فالخيارُ. حتى إنَّ بعضَ أصحابنا خيَّرَ فيهما: سَمِعَا للكلمة أو لم يُسمعا. قلت: الذي خيَّرَ في ذلك هو ابنُ عصفور^(١) فيجيزُ أنْ تقولَ: «زيدُ يَفْعَلُ» بكسرِ العين، و«يَضْرِبُ» [بضمٍّ]^(٢) الراءِ مع سماعِ^(٣) الضمِّ في الأول والكسرِ في الثاني. وسبقَه إلى ذلك ابنُ درستويه، إلا أنَّ النحاةَ على خلافه.

قوله: «وما يَعْبُدُونَ» عطفٌ على مفعولِ «نَحْشُرُهُمْ» وَيَضْعُفُ نَصْبُهُ على المعية. وغَلَبَ غيرُ العاقلِ فاتى بـ «ما» دونَ «من».

قوله: «هؤلاء» يجوزُ أن يكونَ نعتاً لعبادي، أو بدلاً، أو بياناً.

قوله: «ضَلُّوا السَّبِيلَ» على حَذْفِ الجرِّ وهو «عن»، كما صرَّح به في قوله «يَضِلُّ عن سَبِيلِهِ»^(٤) ثم اتَّسع فيه فَحَذَفَ نحو: «هَدَى»، فإنه يتعدَّى بـ «إلى»، وقد يُحذفُ اتِّساعاً. و«ضَلَّ» مطاوعٌ أَضَلَّ.

آ. (١٨) قوله: ﴿يَنْبَغِي﴾: العَامَّةُ على بنائه للفاعل. وأبو عيسى الأسودُ القاريُّ^(٥) «يُنْبَغِي» مبنياً للمفعول. قال ابنُ خالويه^(٦):

(١) قال في الممتع: «فإن مضارعه أبداً يجيء على يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ وَقَتْلُ يَقْتُلُ وَجَلْسٌ يَجْلِسُ وَقَعَدٌ يَقْعُدُ. وقد يجتمعان في الفعل الواحد نحو عكف يعكف ويعكف، وهما جائزان سماعاً للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما». الممتع ١٧٣/١.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) سقطت العين من «سماع» في الأصل. والتصحيح من (ش).

(٤) الآية ١١٧ من الأنعام.

(٥) البحر ٤٨٨/٦، والشواذ ١٠٤. ولم أقف على أبي عيسى الأسود وإنما وجدت أبا عيسى الأسواري البصري روى عن أبي سعيد الخدري وعنه قتادة وروى له مسلم. انظر تهذيب التهذيب ١٢/١٩٥.

(٦) الشواذ ١٠٤.

«زعم سيبويه^(١) أن يُنبغي لغة».

قوله: «أن تتخذ» فاعل «ينبغي» أو مفعول قائم مقام الفاعل في قراءة الأسود. وقرأ العامة «تتخذ» مبنياً للفاعل. و«من أولياء» مفعوله، وزيدت فيه «من». ويجوز أن يكون مفعولاً أول على أن «اتخذ» متعدية لاثنيين، ويجوز أن لا تكون المتعدية لاثنيين بل لواحد، فعلى هذا «من دونك» متعلق بالاتخاذ، أو بمحذوف على أنه حال من «أولياء».

وقرأ^(٢) أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبورجاء والحسن وأبو جعفر في آخرين «تتخذ»^(٣) مبنياً للمفعول. وفيه أوجه، أحدها: أنها المتعدية لاثنيين، والأول همز^(٤) ضمير المتكلمين. والثاني: قوله: «من أولياء» و«من» للتبعية أي: ما كان ينبغي أن تتخذ بعض أولياء، قاله الزمخشري^(٥). الثاني: أن «من أولياء» هو المفعول الثاني أيضاً، إلا أن «من» مزيّدة في المفعول الثاني. وهذا مردود: بأن «من» لا تُزاد في المفعول الثاني، إنما تُزاد في الأول. قال ابن عطية^(٦): «ويُضعف هذه القراءة دخول «من» في قوله: «من أولياء». اعترض بذلك سعيّد بن جبير وغيره». الثالث: أن يكون «من أولياء» في موضع الحال. قاله ابن جني^(٧) إلا أنه قال: «ودخلت «من» زيادة لمكان النفي المتقدم، كقولك: ما اتخذت زيدا من وكيل». قلت: فظاهر هذا أنه جعل

(١) لم أقف على هذا النقل عن سيبويه.

(٢) النشر ٣٣٣/٢، الإتحاف ٣٠٦/٢، والبحر ٤٨٩/٦، والقرطبي ١٠/١٣، والمحتسب ١١٩/٢.

(٣) رُسمت في البحر مصحفة بالياء.

(٤) كذا في الأصل، ولا ضرورة لها.

(٥) الكشف ٨٦/٣.

(٦) المحرر ١٣/١٢.

(٧) المحتسب ١٢٠/٢.

الجار والمجرور في موضع الحال ، وحينئذٍ يستحيل أن تكون «مِنْ» مزيّدة، ولكنه يريد أن هذا المجرور هو الحال نفسه و «مِنْ» مزيّدة فيه، إلا أنه لا تحفظ زيادة «مِنْ» في الحال وإن كانت منفية، وإنما حُفِظَ زيادة الباء فيها على خلاف في ذلك^(١).

وقوله^(٢) : «أَنْتُمْ أَصْلَلْتُمْ» «أَمْ هُمْ ضَلُّوا» إنما قَدَّمَ الاسم على الفعل لمعنى ذكرته في قوله تعالى : «أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ»^(٣).

وقرأ الحجاج^(٤) «نَتَّخِذُ مِنْ دُونِكَ [أَوْلِيَاءَ]»^(٥) فبلغ عاصماً فقال : «مُقَتَّ الْمُخْدِجِ»^(٦). أو ما عِلِمَ أن فيها «مِنْ»؟

قوله : «وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ» لَمَّا تَضَمَّنْ كَلَامُهُمْ أَنَّا لَمْ نُضِلَّهُمْ، ولم نُحْمِلْهُمْ على الضلال، حَسُنَ هذا الاستدراك وهو أن ذَكَرُوا سَبَبَهُ أَي : أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وَتَفَضَّلْتَ فَجَعَلُوا ذَلِكَ ذَرْيَةً إِلَى ضَلَالِهِمْ عَكْسَ الْقَضِيَّةِ.

قوله : «بُورًا» يجوز فيه وجهان أحدهما : أنه جمع بائر كعائذ وعوذ. والثاني : أنه مصدر في الأصل ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَفْرَدُ وَالْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعُ وَالْمَذْكُورُ وَالْمُؤنَّثُ. وهو من البوار وهو الهلاك. وقيل : من الفساد. وهي لغة للأزد^(٧) يقولون : / بَارَتْ بَضَاعَتُهُ أَي : فَسَدَتْ. وأمرُ بائر أي : فاسدٌ. وهذا [١/٦٧٤]

(١) انظر: المغني ١٤٩.

(٢) عاد إلى الآية ١٧.

(٣) الآية ١١٦ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٥١١/٤.

(٤) الحجاج بن يوسف الثقفي والي بني أمية الظالم الفصيح. قال الذهبي : «وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه». توفي سنة ٩٥. انظر: سير الأعلام ٣٤٣/٤.

(٥) من البحر ٤٨٨/٦.

(٦) المخدج : الناقص.

(٧) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٠، وفسرها بمعنى هلكى.

معنى قولهم: «كَسَدَتِ البُضَاعَةُ». وقال الحسن: «هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَرْضٌ بُوْرُ أَي: لَا نَبَاتَ بِهَا. وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْهَلَاكِ وَالْفَسَادِ».

آ. (١٩) قوله: ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾: هذه الجملة من كلام الله تعالى اتفاقاً، فهي على إضمار القول والالتفات. قال الزمخشري^(١): «هذه المفاجأة بالاحتجاج والإلزام حسنة رائعة، وخاصة إذا انضم إليها الالتفات وحذف القول. ونحوها قوله عز وجل: «يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا: ما جاءنا من بشير ولا نذير» فقد جاءكم بشير ونذير^(٢)» وقول القائل^(٣):

٣٤٧٨- قالوا خراسان أقصى ما يُراد بنا
ثم القُفُولُ فقد جئنا خراسانا

انتهى. يريد: أن الأصل في الآية الكريمة: فقلنا: قد كَذَّبُوكُمْ، وفي البيت فقلنا: قد جئنا. والخطابُ في «كَذَّبُوكُمْ» للكفار، فالمعنى: فقد كَذَّبُوكُم المعبودون بما تقولون مِنْ أَنَّهُمْ أَضَلُّوكُمْ. وقيل: المعنى: فقد كَذَّبُوكُمْ فيما تقولون من الافتراء عليهم أَنَّهُمْ أَضَلُّوكُمْ. وقيل: هو خطابٌ للمؤمنين في الدنيا أي: فقد كَذَّبُوكُم أيها المؤمنون الكفار بما تقولون من التوحيد في الدنيا.

وقرأ^(٤) أبو حيوة وقنبل في رواية ابن أبي الصلت^(٥) عنه بالياء مِنْ تحت

(١) الكشاف ٨٦/٣. (٢) الآية ١٩ من المائدة.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في الكشاف ٨٦/٣، والبحر ٤٨٩/٦.

(٤) نسبها في السبعة ٤٦٣ إلى ابن أبي بزة عن قنبل، وانظر: الإتحاف ٣٠٧/٢، والبحر ٤٨٩/٦، والقرطبي ١٢/١٣، والحجة ٥٠٩.

(٥) وهو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ أبو الحسن، شيخ الإقراء بالعراق. توفي سنة ٣٢٨. انظر: طبقات القراء ٥٢/٢. ولفظه «أبي» من قول المصنف «ابن أبي الصلت» مقحمة.

أي: فقد كَذَّبكم الآلهة بما يقولون «سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ» إِلَى آخِرِهِ. وقيل: المعنى: فقد كَذَّبكم أيها المؤمنون الكفار بما يقولون من الافتراء عليكم.

قوله: «فَمَا تَسْتَطِيعُونَ» قرأ^(١) حفص بتاء الخطاب والمراد عبادهما. والباقون بياء الغيبة. والمراد الآلهة التي كانوا يعبدونها من عاقل وغيره؛ ولذلك غلب العاقل فجاء بواو الضمير.

قوله: «نُذِقْهُ» العامة بنون العظمة، وقرئ^(٢) بالياء. وفي الفاعل وجهان، أظهرهما: أنه الله تعالى لدلالة قراءة العامة على ذلك. والثاني: أنه ضمير الظلم المفهوم من الفعل. وفيه تجوز بإسناد إذاقية العذاب إلى سببها وهو الظلم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لْيَأْكُلُونَ﴾: في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل نصب صفة لمفعول محذوف، فقدّره الزمخشري^(٣) تابعا للزجاج^(٤): «وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ أَحَدًا مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا آكِلِينَ وَمَاشِينَ» وإنما حذف لمكان الجار بعده. وقدّره ابن عطية^(٥): «رجالاً أَوْرُسلاً». والضمير في «إنهم» وما بعده عائد على هذا الموصوف المحذوف. والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وإنما هي صلة لموصول محذوف هو المفعول لأرسلنا، تقديره: إِلَّا مَنْ إِنَّهُمْ، فالضمير في «إنهم» وما بعده عائد

(١) السبعة ٤٦٣، والتيسير ١٦٣، والنشر ٣٣٤/٢، والقرطبي ١٢/١٣، والبحر ٤٩٠/٦، والحجة ٥٠٩.

(٢) حكاه أبو معاذ كما في الشواذ ١٠٤. وانظر: البحر ٤٩٠/٦.

(٣) الكشف ٨٧/٣.

(٤) قدّر في معاني القرآن ٦٢/٤: «مَا أَرْسَلْنَا رَسَلًا إِلَّا هُمْ يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ».

(٥) المحرر ١٥/١٢.

على معنى «مَنْ» المقدرة، وإليه ذهب الفراء^(١). وهو مردود: بأن حَذَفَ الموصول لا يجوز إلا في مواضع تَقَدَّمُ التنبؤُ عليها في البقرة. الثالث: أن الجملة محلُّها النصبُ على الحال. وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. قال: التقدير: إلا وإنهم، يعني أنها حالية، فقُدِّرَ معها الواوُ بياناً للحالية. ورُدُّ: بكون ما بعد «إلا» صفةً لما قبلها. وقُدِّرَ أبو البقاء^(٢) أيضاً.

والعامةُ على كسر «إن» لوجود اللام في خبرها، ولكون الجملة حالاً على الراجح. قال أبو البقاء^(٣): «وقيل: لو لم تكن اللام لكُسِرَتْ أيضاً؛ لأنَّ الجملة حالية، إذ المعنى: إلا وهم [يأكلون]». وقُرِئ^(٤) «أنهم» بالفتح على زيادة اللام، و«أن» مصدرية. التقدير: إلا لأنهم. أي: ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم.

وقرأ العامة «يُمَشُّون» خفيفة. وأمير^(٥) المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يُمَشُّون» مشدداً مبنياً للمفعول. أي: تُمَشِّهِم حوائجهم أو الناس. وقرأ [أبو]^(٦) عبد الرحمن «يُمَشُّون» بالتشديد مبنياً للفاعل، وهي بمعنى «يُمَشُّون». قال الشاعر^(٧):

٣٤٧٩ — وَمَشَى بِأَعْطَانِ الْمَبَاءَةِ وَابْتَغَى
قَلَائِصَ مِنْهَا صَعْبَةً وَرَكُوبَ

(١) معاني القرآن له ٢٦٤/٢. وانظر: ردّ الزجاج في معانيه ٦٢/٤.

(٢) الإملاء ١٦١/٢.

(٣) الإملاء ١٦١/٢.

(٤) وهي قراءة سعيد بن جبیر. انظر: المغني ٣٠٧، والبحر ٤٩٠/٦.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٢٠/٢، والبحر ٤٩٠/٦، والقرطبي ١٣/١٣.

(٦) وهو السلمي وتقدمت ترجمته.

(٧) لم أهتم إلى قائله وهو في المحرر ١٥/١٢، والبحر ٤٩٠/٦، والقرطبي ١٣/١٣.

- الفرقان -

قال الزمخشري^(١): «ولو قرئ «يُمَشُّون» لكان أوجه، لولا الرواية» يعني بالتشديد. قلت: قد قرأ بها السلمي والله الحمد.

قوله: «أَتَصْبِرُونَ» المعادلُ محذوفُ أي: أم لا تصبرون. وهذه الجملة الاستفهامية قال الزمخشري^(٢): «موقعها بعد الفتنة موقع «أيكم» بعد الابتلاء» في قوله «لِيَتْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ»^(٣) يعني أنها معلقة لما فيها من معنى فعل القلب، فتكون منصوبة المحل على إسقاط الخافض.

أ. (٢١) وقوله: ﴿عُتُوًّا﴾: مصدر. وقد صح هنا، وهو الأكثر، وأعل في سورة مريم في «عِتْيَا»^(٤) لمناسبة ذكرت هناك وهي تواخي رؤوس الفواصل.

أ. (٢٢) قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل يدل عليه قوله: «لا بُشْرَى» أي: يُمنعون البشري يوم يَرَوْنَ. الثاني: أنه منصوب ياذكر، فيكون مفعولاً به. الثالث: أنه منصوب بـ «يُعَذِّبُونَ» مقدراً. ولا يجوز أن يعمل فيه نفس البشري/ لوجهين، أحدهما: أنها مصدر، والمصدر لا يعمل فيما قبله. والثاني: أنها منفية بـ «لا»، وما بعدها لا يعمل فيما قبلها. [٦٧٤/ب]

قوله: «لا بُشْرَى» هذه الجملة معمولة لقول مضمر أي: يَرَوْنَ الملائكة يقولون: لا بُشْرَى، فالقول حال من الملائكة. وهو نظير التقدير في قوله

(١) الكشف ٨٧/٣.

(٢) الكشف ٨٧/٣.

(٣) الآية ٢ من الملوك.

(٤) الآية ٨ من مريم. وانظر: الدر المصون ٥٧٠/٧ حيث صرّفها، ولم يشر إلى تواخي الفواصل.

– الفرقان –

تعالى: «والملائكة يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(١). قال الشيخ^(٢): «وَاحْتَمَلَ «بُشْرَى» أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا مَعَ «لَا»، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي نِيَةِ التَّنْوِينِ مَنْصُوبٌ اللَّفْظُ، وَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّانِيَةِ اللَّازِمِ. فَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا مَعَ «لَا» احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ «يَوْمُئِذٍ» خَبَرًا، وَ«لِلْمَجْرُمِينَ» خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، أَوْ نَعْتًا لـ «بُشْرَى»، أَوْ مُتَعَلِّقًا بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبَرُ، وَأَنْ يَكُونَ «يَوْمُئِذٍ» صِفَةً لـ «بُشْرَى»، وَالْخَبَرُ «لِلْمَجْرُمِينَ» وَيَجِيءُ خِلَافَ سَيُوبِيهِ وَالْأَخْفَشِ: هَلِ الْخَبَرُ لِنَفْسٍ لَا، أَوِ الْخَبَرُ لِلْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ مُجْمُوعٌ «لَا» وَمَا بُنِيَ مَعَهَا^(٣)؟ وَإِنْ كَانَ فِي نِيَةِ التَّنْوِينِ وَهُوَ مُعَرَّبٌ جَازٍ أَنْ يَكُونَ «يَوْمُئِذٍ»^(٤) وَ«لِلْمَجْرُمِينَ» خَبَرِينَ، وَجَازٍ أَنْ يَكُونَ «يَوْمُئِذٍ» خَبَرًا وَ«لِلْمَجْرُمِينَ» صِفَةً. وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ الْاسْمُ لَيْسَ مَبْنِيًّا لِنَفْسٍ «لَا» بِإِجْمَاعٍ».

قلت: قوله: «وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي نِيَةِ التَّنْوِينِ» إِلَى آخِرِهِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ. وَهُوَ أَنَّهُ يَرَى أَنْ اسْمَ «لَا» النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ مُعَرَّبٌ، وَيَعْتَذِرُ عَنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ بِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَيُسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِالرَّجُوعِ إِلَيْهِ فِي الضَّرُورَةِ. وَيُسْتَد^(٥):

٣٤٨٠- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

.....

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) البحر ٤٩٢/٦.

(٣) ذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بـ لا، وذهب سيوبيه إلى أن لا وما رُكِبَ معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه. انظر: الكتاب ٣٤٥/١، ٣٥٣، والارتشاف ١٦٥/٢.

(٤) بعده في مطبوعة البحر: «معمولاً لبشرى وأن يكون صفة».

(٥) تقدم برقم ٩٥.

ويتأوله البصريون على إضمار: أَلَا تَرَوْنِي رجلاً. وكان يمكنُ الشيخ أن يجعله معرباً - كما ادّعى - بطريق أخرى: وهي أن يجعل «بُشْرَى» عاملةً في «يومئذٍ» أو في «للمجرمين» فيصيرُ من قبيلِ الْمُطَوَّلِ^(١)، والمُطَوَّلُ معربٌ، لكنه لم يُلَمْ بذلك^(٢). وسيأتي شيءٌ من هذا في كلام أبي البقاء^(٣) رحمه الله. ويجوز أن يكون «بُشْرَى» معرباً منصوباً بطريقٍ أخرى. وهي أن تكون منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ أي: لَا يُبْشِرُونَ بُشْرَى كقوله تعالى: «لَا مَرْحَبًا بِهِمْ»^(٤)، «لَا أَهْلًا وَلَا سَهْلًا». إلا أن كلام الشيخ لا يمكنُ تنزيهه على هذا لقوله: «جاز أن يكون «يومئذٍ» و«للمجرمين» خبرين» فقد حكم أن لها خبراً. وإذا جعلت منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ لا يكون لـ «لَا» حيثُ خبر^(٥)؛ لأنها داخلةٌ على ذلك الفعل المقدر. وهذا موضعٌ حسنٌ فتأمل.

قوله: «يومئذٍ للمجرمين» قد تقدّم في «يومئذٍ» أوجهٌ. وجوّز أبو البقاء^(٦) أن يكون منصوباً بـ «بُشْرَى» قال: «إذا قدّرت أنها منونةٌ غيرُ مبنيةٍ مع «لَا» ويكون الخبرُ للمجرمين».

وجوّز أيضاً هو والزمخشري^(٧) أن يكون «يومئذٍ» تكريراً لـ «يَوْمَ يَرَوْنَ». وردّه الشيخ^(٨) سواء أريد بالتكرير التوكيد اللفظي أم أريد به البدلُ قال: «لأنَّ

(١) أي الشبيه بالمضاف.

(٢) بل ألم ويبدو أن سقطاً قد لحق نسخة البحر التي ينقل عنها السمين، فقد عدّ أبو حيان «يومئذٍ» معمولاً لبشري.

(٣) الإملاء ١٦٢/٢.

(٤) الآية ٥٩ من ص.

(٥) الأصل خبراً.

(٦) الإملاء ١٦٢/٢.

(٧) الكشف ٨٨/٣.

(٨) البحر ٤٩٢/٦.

يَوْمَ منصوبٌ بما تقدّم ذكره من «أذكر»، أو من يَعمِدون البشري. وما بعد «لا» العاملة في الاسم لا يَعمل فيه ما قبلها. وعلى تقدير ما ذكرناه يكون العامل فيه ما قبل «لا». قلت: وما ردّه به ليس بظاهر؛ وذلك لأنّ الجملة المنفية معمولّة للقول المضمر الواقع حالاً من «الملائكة»، والملائكة معمولّة لـ «يرَوْن»، و«يرَوْن» معمول لـ «يوم» خفصاً بالإضافة، فـ «لا» وما في حيزها من تَمَةِ الظرف الأول من حيث إنّها معمولّة لبعض ما في حيزه فليست بأجنبية ولا مانعة من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها. والعجب له كيف تخيل هذا، وغفل عما قلته فإنه واضح مع التأمل؟

و «للمُجرمين» من وُضع الظاهر مَوْضِعَ المضمر شهادة عليهم بذلك. والضمير في «يقولون» يجوزُ عَوْدُهُ للكفار و «للملائكة».

و «ججراً» من المصادر المُتَّزِم إضمارُ ناصبها، ولا يُتَصَرَّف فيه. قال سيبويه^(١): «ويقول الرجل للرجل: أتفعل كذا؟ فيقول: ججراً». وهي من حَجَرَه إذا مَنَعَه؛ لأن المستعيدّ طالب من الله أن يمنع المكروه لا يُلْحَقَه. وكان المعنى: أسأل الله أن يمنعه منعاً ويَحْجُرَه حَجْراً.

والعامة على كسر الحاء. والضحاك^(٢) والحسن وأبورجاء على ضمّها وهو لغة فيه. قال الزمخشري^(٣): «ومجيئه على فِعْل أو فُعْل في قراءة الحسن تُصَرَّف فيه لاختصاصه بموضع واحد، كما كان قَعْدَكَ وَعَمْرَكَ^(٤) كذلك.

(١) الكتاب ١/١٦٤.

(٢) الإنحاف ٢/٣٠٧، والقرطبي ٢١/١٣، والبحر ٦/٤٩٢. وقرأ المطوعي «حجراً».

(٣) الكشف ٨٨/٣.

(٤) قَعْدَكَ الله بفتح القاف وكسرها كأنه قاعد معك يحفظ عليك قولك. انظر: اللسان (قعد) وعمرَكَ: قال في اللسان (عمر): «يقال: قد طال عُمُرُه وعُمُرُه لغتان فصيحتان فإذا أقسموا فتحوا لا غير».

وَأَنشَدْتُ لِبَعْضِ الرُّجَازِ (١) :

٣٤٨١- قَالَتْ وَفِيهَا حَيْدَةٌ وَذُعْرُ
عَوْدُ بَرِّي مِنْكُمْ وَحَجْرُ

وهذا الذي أنشده الزمخشري يقتضي تَصَرُّفَ «حَجْرًا» وقد تقدّم نصُّ سييويه على أنه يلزمُ النصب. وحكى أبو البقاء (٢) فيه لغةً ثالثةً وهي الفتح. قال: «وقد قُرِئَ بها». فعلى هذا كَمَلَ فيه ثلاثُ لغاتٍ مقروءةً بهنَّ. وَمَحْجُورًا صفةً مؤكّدةً للمعنى كقولهم: ذَيْلُ ذَائِلٍ (٣)، وَمَوْتُ مَائِتٍ. والحَجْرُ: العقلُ لأنه يمنعُ صاحبه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿هَبَاءٌ﴾: الهَبَاءُ والهَبْؤَةُ: الترابُ الدقيقُ قاله ابنُ عرفة. قال الجوهري (٤): «يُقالُ منه: هَبَا يَهْبُو (٥) إذا ارتفع وأهْبَيْتُهُ أنا إهْبَاءً». وقال الخليل والزجاج (٦): «هو مثلُ الغبارِ الداخلِ في الكُوَّةِ يترأى مع ضوءِ الشمس». وقيل: الهَبَاءُ ما تطايرَ مِنْ شَرَرِ النارِ إذا أَضْرِمْتَ. والواحدةُ هَبَاءَةٌ على حَدِّ تَمَرٍ وَتَمْرَةٍ. وَمَثُورًا أي مُفَرَّقًا، نَثَرْتُ الشَّيْءَ: فَرَّقْتُهُ. والنَّثْرَةُ (٧):

(١) لم أهتمد إلى قائله وهو في اللسان (حجر) وشواهد الكشف ١٣/٤. والحيدة الصدود. والذعر: الخوف. وفي اللسان «حَجَرٌ عليه يَحْجَرُ حَجْرًا وَحَجْرًا وَحَجْرًا» منع منه. وضبط البيت بالضم.

(٢) الإملاء ١٦٢/٢.

(٣) ذيل ذائل: الهوان والخزي.

(٤) الصحاح (هبا).

(٥) والمصدر هَبُوا.

(٦) معاني القرآن ٦٤/٤.

(٧) قال الجوهري: «النَّثْرَةُ: كوكبان بينهما مقدار شبر، وفيهما لَطُخٌ بياض كأنه قطعة سحاب» الصحاح (نش).

لنجومٍ متفرقة. والنَّشْرُ: الكلامُ غيرُ المنظوم على المقابلة بالشعر. وفائدة الوصفِ به أنَّ الهباءَ تراه منتظماً مع الضوء/ فإذا حَرَّكْتَهُ تَفَرَّقَ فِجْئاً بهذه الصفة [١/٦٧٥] لتفيد ذلك. وقال الزمخشري^(١): «أو مفعولٌ ثالثٌ لجَعَلْنَاهُ أَي: فَجَعَلْنَاهُ جَامِعاً لحقارةِ الهباءِ والتناثرِ كقوله تعالى: «كونوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ»^(٢) أَي: جَامِعِينَ لِلْمَسْخِ وَالْخَسْءِ». قال الشيخ^(٣): «وخالفَ ابنُ درستويه، فخالفَ النحويين في مَنْعِهِ أَنْ يَكُونَ لَكَانِ خَبْرَانِ وَأَزِيدُ، وقياسُ قوله في «جَعَلَ» أَنْ يَمْنَعَ أَنْ يَكُونَ لَهَا خَبْرٌ ثالثٌ». قلت: مقصوده أنَّ كلامَ الزمخشريِّ مردودٌ قياساً على ما مَنْعَهُ ابنُ درستويه مِنْ تعديدِ خبر «كَانَ».

آ. (٢٤) قوله: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ﴾: في أَفْضَلِ هَذَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرٌ فِي الْآخِرَةِ مُسْتَقَرًّا مِنْ مُسْتَقَرِّ الْكَفَّارِ، وَأَحْسَنُ مَقِيلًا مِنْ مَقِيلِهِمْ، لَوْ فُرِضَ أَنَّ يَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى أَنَّهُمْ خَيْرٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا. وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ لِمَجْرَدِ الْوَصْفِ مِنْ غَيْرِ مَفَاضِلَةٍ.

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ﴾: الْعَامِلُ فِي «يَوْمَ»: إِمَّا أَذْكَرُ، وَإِمَّا: يَنْفَرِدُ اللَّهُ بِالْمُلْكِ يَوْمَ تَشْقُقُ، لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ «الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ»^(٤) عَلَيْهِ.

وَقَرَأَ^(٥) الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو عَمْرٍو هَذَا فِي ق^(٦) «تَشْقُقُ» بِالتَّخْفِيفِ. وَالْبَاقُونَ

(١) الكشاف ٨٩/٣.

(٢) الآية ٦٥ من البقرة.

(٣) البحر ٤٩٣/٦.

(٤) الآية ٢٦ من الفرقان، التالية.

(٥) السبعة ٤٦٤، والنشر ٣٣٤/٢، والبحر ٤٩٤/٦، والتيسير ١٦٣، والحجة ٥١٠.

(٦) الآية ٤٤.

بالتشديد^(١). وهما واضحتان. حَذَفَ الأولون تاء المضارعة، أو تاء التَّفَعُّلِ، على خلاف في ذلك. والباقون أَدْغَمُوا تاء التَّفَعُّلِ في الشين^(٢) لما بينهما من المقاربة، وهما «كَتَطَّاهِرُونَ»^(٣) وَتَطَّاهِرُونَ حَذَفَا وإدغاماً. وقد مَضَى في البقرة. قوله: «بِالْغَمَامِ» في هذه الباء ثلاثة أوجه، أحدها: على السببية أي: بسبب الغمام، يعني بسبب طلوعه منها. ونحوه «السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ»^(٤) كأنه الذي تَشَقُّقٌ بِهِ السَّمَاءُ. الثاني: أنها للحال أي: ملتبسةً بِالْغَمَامِ. الثالث: أنها بمعنى عَنْ أَي: عن الغمام كقوله: «يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ»^(٥).

قوله: «وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ» فيها اثنتا عشرة قراءة^(٦): ثُتَانٌ فِي الْمُتَوَاتِرِ، وَعَشْرٌ فِي الشَّاذِ. فقرأ ابن كثير من السبعة «وَنُزِّلَ» بنونٍ مضمومةٍ ثم أُخْرِجَ ساكنةً وزايٍ خفيفةً مكسورةً مضارعاً «أُنْزِلَ»، و«الملائكة بالنصب مفعولٌ به. وكان من حَقِّ المصدرِ أَنْ يَجِيءَ بعد هذه القراءة على إنزال. قال أبو علي^(٧): «لَمَّا كَانَ أَنْزَلَ وَنُزِّلَ يَجْرِيَانِ مَجْرًى وَاحِداً، أَجْرَى مَصْدَرٍ أَحَدُهُمَا عَلَى مَصْدَرِ الْآخَرِ» وأنشد^(٨):

٣٤٨٢- وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الْجُضْبِ

(١) تَشَقَّقُ.

(٢) فالأصل تَشَقَّقُ أبدلت التاء الثانية شيئاً وأدغمت الشين في الشين.

(٣) الآية ٨٥. وانظر: الدر ١/٤٧٨.

(٤) الآية ١٨ من المزمّل.

(٥) الآية ٤٤ من سورة ق.

(٦) انظر: السبعة ٢٦٤، والتيسير ١٦٤، والحجة ٥١١، والنشر ٣٣٤/٢، والبحر

٤٩٤/٦، والمحاسب ١٢٠/٢، والقرطبي ٢٤/١٣، والشواذ ١٠٤.

(٧) الحجة (خ) ٦٦/٤.

(٨) تقدم برقم ١٢٢٧.

لأنَّ تَطَوُّيْتُ وَاَنْطَوَيْتُ بِمَعْنَى. قلت: ومثله «وَتَبَّيَلَّ إِلَيْهِ تَبَّيَلًا»^(١) أي: تَبَّيَلًا. وقرأ الباقون من السبعة «وُنَزِّلَ» بضمَّ النون وكسر الزاي المشددة وفتح اللام، ماضياً مبنياً للمفعول. «الملائكة» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل. وهي موافقة لمصدرها.

وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء «وَنَزَّلَ» بالتشديد ماضياً مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى، «الملائكة» مفعولٌ به. وعنه أيضاً «وَأَنْزَلَ» مبنياً للفاعل عذاه بالتضعيف مرةً، وبالهزمة أخرى. والاعتذار عن مجيء مصدره على التفعيل كالاعتذار عن ابن كثير. وعنه أيضاً «وَأَنْزَلَ» مبنياً للمفعول.

وقرأ هارون عن أبي عمرو «وَتُنَزَّلُ الملائكة» بالتاء من فوق وتشديد الزاي ورفع اللام مضارعاً مبنياً للفاعل، «الملائكة» بالرفع، مضارعٌ نَزَلَ بالتشديد، وعلى هذه القراءة فالمفعول محذوفٌ أي: وَتُنَزَّلُ الملائكة ما أُمِرَتْ أَنْ تُنَزَّلَهُ.

وقرأ الخفاف عنه، وجناح بن حبيش «وَنَزَلَ» مخففاً مبنياً للفاعل «الملائكة» بالرفع. وخارجة عن أبي عمرو أيضاً وأبو معاذ «وُنَزَّلَ» بضمَّ النون وتشديد الزاي ونصب «الملائكة». والأصل: وَنَزَّلُ بنونين حُذِفَتْ إحداهما^(٢).

وقرأ أبو عمرو وابن كثير في روايةٍ عنهما بهذا الأصل «وَنَزَّلَ» بنونين وتشديد الزاي. وقرأ أبيُّ و«نُزِّلَتْ» بالتشديد مبنياً للمفعول. «وَتَنَزَّلَتْ» بزيادة تاءٍ في أوله، وتاء التانيث فيهما.

(١) الآية ٨ من المزمّل.

(٢) انظر: شرح التصريح ٤٠١/٢.

وقرأ أبو عمرو في طريقة الخفاف عنه «ونُزِلَ» بضمّ النون وكسر الزاي خفيفةً مبنياً للمفعول، قال صاحب اللوامح^(١): «فإنَّ صَحَّتِ القراءةُ فإنَّه حُذِفَ منها المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مقامه، تقديره: ونُزِلَ نزولُ الملائكةِ، فحُذِفَ النزولُ، ونُقِلَ إعرابه إلى الملائكةِ. بمعنى: نُزِلَ نازلُ الملائكةِ؛ لأنَّ المصدرَ يجيءُ بمعنى الاسمِ. وهذا ممَّا يجيءُ على مذهب سيبويه/ في ترتيب بناءِ اللازم للمفعول به؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على مصدره»، قلت: وهذا تَمَحُّلٌ كثيرٌ دَعَتْ إليه ضرورةُ الصناعة، وقال ابن جني^(٢): «وهذا غيرُ معروفٍ؛ لأنَّ نَزَلَ لا يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ فينبئُ هنا للملائكةِ. ووجهه: أن يكونَ مثل: زَكِمَ الرجلُ وجُنَّ، فإنه لا يُقالُ إلَّا: أَرْكَمَهُ وَأَجَنَّهُ اللهُ، وهذا بابٌ سماعٍ لا قياسٍ». قلت: ونظيرُ هذه القراءة ما تقدَّم في سورة الكهف في قراءة مَنْ قرأ «فلا يقوم له يومُ القيامةِ وزناً»^(٣) بنصب «وزناً» من حيث تعدية القاصر وتقدُّم ما فيها.

آ. (٢٦) قوله: ﴿الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «الْمُلْكُ» مبتدأً، والخبر «الحق»، ويومئذٍ متعلِّقٌ بِالْمُلْكِ. و«للرحمن» متعلِّقٌ بالحق، أو بمحذوفٍ على التبيين، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للحق. الثاني: أن الخبرَ «يومئذٍ»، و«الحقُّ» نعتٌ لِلْمُلْكِ. و«للرحمن» على ما تقدَّم. الثالث: أن الخبرَ «للرحمن» و«يومئذٍ» متعلِّقٌ بِالْمُلْكِ، و«الحقُّ» نعتٌ لِلْمُلْكِ.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ﴾: معمولٌ لمحذوفٍ، أو معطوفٌ على «يَوْمَ تَشَقُّقٌ». و«يَعَضُّ» مضارعٌ عَضَّ، ووزنه فَعِلَ بكسرِ العين، بدليل

(١) انظر: البحر ٦/٤٩٤.

(٢) المحتسب ٢/١٢١.

(٣) الآية ١٠٥ من الكهف «فلا تُقيم»، وما ذكره قراءة عبيد بن عمير. وانظر: الدر

المصون ٧/٥٥٤.

قولهم: عَضُضْتُ أَعَضُّ، وحكى الكسائي فتحها في الماضي، فعلى هذا يُقال: أَعَضُّ بالكسر في المضارع. والعَضُّ هنا كناية عن شدة اللزوم. ومثله: حَرَقَ نَابَهُ، قال^(١):

٣٤٨٣- أْبَى الضَّيْمَ وَالنُّعْمَانَ يَحْرِقُ نَابَهُ
عليه فَأَفْضَى السَّيْفُ مَعَايِلَهُ

وهذه الكناية أبلغ من تصريح المُكْنَى عنه. وأل في «الظالم» تحتل العهد، والجنس، على حسب الخلاف في ذلك.

قوله: «يقول» هذه الجملة حال من فاعل «يَعَضُّ». وجملة التمني بعد القول مُحْكِيَةٌ به. وتقدم الكلام في مباشرة «يا» لـ «ليت» في النساء^(٢).

وفلان^(٣) كناية عن عِلْمٍ مَنْ يَعْقِل وهو منصرف، وفُلْ كناية عن نكرة مَنْ يَعْقِل من الذكور، وفُلَّةٌ عَمَّنْ يَعْقِل من الإناث، والفلان والفلانة بالالف واللام عن غير العاقل. ويختصُّ فُلْ وفُلَّةٌ بالنداء إلا في ضرورة كقوله^(٤):

٣٤٨٤- فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَاناً عَنْ فُلٍ
وليس «فُلٍ» مُرَحِّماً من فلان خلافاً للفرء^(٥)، وزعم الشيخ^(٦) أن

(١) تقدم برقم ١٠٧٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٤/٤.

(٣) الواردة في الآية ٢٨ من قوله تعالى: «لم آتخذ فلاناً خليلاً».

(٤) تقدم برقم ٣٤٢٣.

(٥) قال ابن مالك: «لو كان ترخيماً لوجب أن يقال فيه: يافلاً» شرح الكافية الشافية

١٣٢٩.

(٦) البحر ٤٩٦/٦.

ابن عصفور^(١) وابن مالك^(٢) وابن العلي^(٣) وهموا في جعلهم «فُل» كناية عن عَلم مَنْ يَعْقِلُ كَفُلان. ولَمْ فُل وفلان فيها وجهان، أحدهما: أنها واو. والثاني: أنها ياء، وقرأ^(٤) الحسن «يا ويلتي» بكسر التاء وياء صريحة بعدها، وهي الأصل، وقرأ الدورى بالإمالة، قال أبو علي^(٥): «وترك الإمالة أحسن؛ لأن أصل هذه اللفظة الياء، فبدلت الكسرة فتحة، والياء ألفاً؛ فراراً من الياء. فَمَنْ أَمالَ رَجَعَ إلى الذي منه قرأ أولاً» قلت: وهذا منقوض بنحو «باع» فإن أصله الياء ومع ذلك أمالوا، وقد أمالوا «يا حسرتى على ما فرطت»^(٦) و «يا أسفى»^(٧) وهما كـ «يا ويلتى» في كون ألفيهما عن ياء المتكلم.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وكان الشيطان﴾: يُحتمل أن تكون هذه الجملة من مَقول الظالم، فتكون منصوبة المحل بالقول، وأن تكون من مَقول البارئ تعالى، فلا محل لها لاستثناها.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مَهْجُوراً﴾: مفعول ثانٍ لـ «اتَّخَذُوا» أو حال. وهو مفعولٌ مِنَ الهَجْرِ بفتح الهاء وهو التَّركُ والبُعدُ. أي: جعلوه متروكاً بعيداً.

-
- (١) شرح الجمل له ١٠٦/٢.
 (٢) شرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣.
 (٣) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشيلي من نحاة الأندلس، قرأ على الشلوين، له البسيط، عاش في القرن السابع. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨.
 (٤) انظر في قراءاتها: النشر ٥٣/٢، السبعة ٤٦٤، البحر ٤٩٥/٦، والقرطبي ٢٦٦/١٣.
 (٥) الحجة (خ) ٦٦/٤.
 (٦) الآية ٥٦ من الزمر. وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين، الإتحاف ٤٣١/٢.
 (٧) الآية ٨٤ من يوسف، وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين. الإتحاف ١٥٢/٢.

وقيل: هو من الهُجْر بالضم أي: مهجوراً فيه، حيث يقولون فيه: إنه شِعْرٌ وأساطير، وجَعَلَ الزمخشري^(١) مفعولاً^(٢) هنا مصدراً بمعنى الهَجْر قال: «كالمَجْلود والمَعْقُول». قلت: وهو غير مَقْسٍ، ضَبَطَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي أَلْفَاظٍ فَلَا تُتَعَدَّى إِلَّا بِنَقْلِ^(٣).

آ. (٣١) قوله: ﴿هَادِيًا﴾: حالٌ أو تمييزٌ. وقد تقدّم إعرابٌ مثل هذه الجملة^(٤).

آ. (٣٢) قوله: ﴿جُمْلَةً﴾: حالٌ من القرآن، إذ هي في معنى مُجْتَمَعاً.

قوله «كذلك» الكاف: إمّا مرفوعة المَحَلِّ أي: الأمرُ كذلك. و«لُتُبَّتْ» علةٌ لمحذوفٍ أي: لُتُبَّتْ فَعَلْنَا ذلك. وإمّا منصوبته على الحالِ أي: أنزل مثل ذلك، أو على النعت لمصدر محذوف، و«لُتُبَّتْ» متعلقٌ بذلك الفعل المحذوف. وقال أبو حاتم: «هي جوابُ قسمٍ» وهذا قولٌ مرجوحٌ نحا إليه الأخفش^(٥) وجَعَلَ منه «وَلِتَصْعَى»، وقد تقدّم في الأنعام^(٦).

وقرأ^(٧) عبد الله «لُتُبَّتْ» بالياء أي: اللَّهُ تعالى.

والتَّرْتِيلُ: التفریق. ومجيءُ الكلمة بعد الأخرى بسكونٍ يسيرٍ دونَ قَطْعِ النَّفْسِ. ومنه تُغَرَّرُ تَلٌّ ومُرْتَلٌ أي: مُفْلَجُ الأَسنان، بين أسنانه فُرَجٌ يسيرةٌ.

(١) الكشاف ٩٠/٣.

(٢) المفعول هنا «مَهْجُوراً».

(٣) انظر: شرح الشافية ١٧٤/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٣٤/١.

(٦) الآية ١١٣. وانظر: الدر المصون ١١٨/٥.

(٧) البحر ٤٩٧/٦.

قال الزمخشري^(١): «وَنُزِّلَ هُنَا بِمَعْنَى: أُنْزِلَ لَا غَيْرُ كَخَبَّرَ بِمَعْنَى أَخْبِرَ، وَإِلَّا تَدَافَعَا» يعني أن «نُزِّلَ» بالتشديد يقتضي بالأصالة التنجيم والتفريق، فلَوْلَمْ يُجْعَلْ بِمَعْنَى أُنْزِلَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ لَتَدَافَعَ مَعَ قَوْلِهِ «جُمْلَةً» لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تُتَافَى التَّفْرِيقَ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى مَعْتَقِدِهِ وَهُوَ أَنَّ التَّضْعِيفَ يَدُلُّ عَلَى التَّفْرِيقِ. وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ «الْكَشَافُ». وَتَقَدَّمَ^(٢) ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ وَأَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ وَآخِرِ الْإِسْرَاءِ، وَحَكَى هُنَاكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا يُقَوِّي ظَاهِرَهُ صَحَّتَهُ. / [١/٦٧٦]

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾: هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرُغٌ. وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ أَي: لَا يَأْتُونُكَ بِمَثَلٍ إِلَّا فِي حَالِ إِيْتَانِنَا إِيَّاكَ كَذَا. وَالْمَعْنَى: وَلَا يَأْتُونُكَ بِسُؤَالٍ عَجِيبٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْأَمْرِ الْحَقِّ. وَ«تَفْسِيرًا» تَمِيزٌ، وَالْمَفْضُلُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ أَي: تَفْسِيرًا مِنْ مِثْلِهِمْ.

آ. (٣٤) قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يُخْشَرُونَ﴾: يَجُوزُ رَفْعُهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَي: هُمُ الَّذِينَ. وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الذَّمِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أُولَئِكَ» بَدَلًا، أَوْ بَيَانًا لِلْمَوْصُولِ، وَ«شَرٌّ مَكَانًا» خَبَرُ الْمَوْصُولِ.

آ. (٣٥) قَوْلُهُ: ﴿هَارُونَ﴾: بَدَلٌ أَوْ بَيَانٌ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ. وَ«وَزِيرًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَقِيلَ: حَالٌ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي قَوْلُهُ: «مَعَهُ».

آ. (٣٦) قَوْلُهُ: ﴿فَدَمَّرْنَا هُمْ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى «فَدَمَّرْنَا» فِعْلًا مَاضِيًّا مَعْطُوفًا عَلَى مَحْذُوفٍ أَي: فَذَهَبَا فَكَذَّبُوهُمَا فَدَمَّرْنَا هُمْ. وَقُرَأَ^(٣) عَلَيَّ كَرَّمَ اللَّهُ

(١) الْكَشَافُ ٩٠/٣.

(٢) انْظُرْ مَثَلًا: الدَّرَجَاتُ ٢١/٣، وَالْكَشَافُ ٤١١/١.

(٣) انْظُرْ فِي قَرَاءَتِهَا: الْمُحْتَسِبُ ١٢٢/٢، وَالْبَحْرُ ٤٩٨/٦، الشَّوَاذُ ١٠٥.

وجَهَهُ «فَدَمَّرَاهُمْ» أمراً لموسى وهارون. وعنه أيضاً «فَدَمَّرَانَهُمْ» كذلك أيضاً، ولكنه مؤكَّد بالنون الشديدة. وعنه أيضاً: «فَدَمَّرَا بِهِمْ» بزيادة باء الجر بعد فعل الأمر، وهي تُشَبِّه القراءة قبلها في الخط. ونَقَلَ عنه الزمخشري^(١) «فَدَمَّرْتَهُمْ» بناءً المتكلم.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً، عطفاً على مَفْعُولِ «دَمَّرْنَاهُمْ». ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ يُفَسِّرُهُ قوله «أَغْرَقْنَاهُمْ». وَيُرْجَّحُ هذا بتقدُّم جملةٍ فعليةٍ قبله. هذا إذا قلنا: إِنَّ «لَمَّا» ظرفٌ زمانٍ، وأمَّا إذا قلنا إنها حرفٌ وجوبٍ لوجوب^(٢) فلا يَتَأْتِي ذلك؛ لأنَّ «أَغْرَقْنَاهُمْ» حينئذٍ جوابٌ «لَمَّا»، وجوابُها لا يُفَسِّرُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ لا على سبيلِ الاشتغال، أي: اذْكُرْ قَوْمَ نُوحٍ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿وَعَادًا﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ، أَنْ يكونَ معطوفاً على قومِ نوحٍ، وَأَنْ يكونَ معطوفاً على مفعولِ «جَعَلْنَاهُمْ»، وَأَنْ يكونَ معطوفاً على محلِّ «لِلظَّالِمِينَ» لأنَّه في قوة: وَعَذَّبْنَا الظَّالِمِينَ بعذابٍ.

قوله: «وَأَصْحَابَ الرُّسِّ» فيه وجهان، أحدهما: من عَطْفِ المغايرِ. وهو الظاهرُ. والثاني: أَنَّهُ من عَطْفِ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ. والمرادُ بأصحابِ الرُّسِّ ثمودُ؛ لأنَّ الرُّسَّ البِئْرَ التي لم تُطَوَّ، عن أبي عبيد، وثمودُ أصحابُ آبار. وقيل: الرُّسُّ نهرٌ بالمشرق، ويقال: إنهم أناسٌ عبدةُ أصنامٍ قَتَلُوا نَبِيَّهُمْ، ورسَّوه في بئرٍ أي: دَسَّوه فيها.

(١) لم يرد هذا النقل في «الكشاف».

(٢) ذهب سيويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب، وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر:

الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

قوله: «بَيْنَ ذَلِكَ» «ذَلِكَ» إشارة إلى مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وهم جماعات، فلذلك حَسَنَ دخول «بَيْنَ» عليه.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾: يجوزُ نصبُهُ بفعلٍ يفسِّره ما بعده أي: وَحَذَرْنَا أَوْ ذَكَّرْنَا، لأنهما في معنى: ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ معطوفاً على ما تَقَدَّمَ، و«ضَرَبْنَا» بيانٌ لسببِ إهلاكهم. وأما «كَلَّا» الثانيةُ فمفعولٌ مقدَّم.

آ. (٤٠) قوله: ﴿مَطَرِ السُّوءِ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد أي: إمطار السُّوء. الثاني: أنه مفعول ثانٍ؛ إذ المعنى: أعطيتها وأوليتها مطر السُّوء. الثالث: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: إمطاراً مثلَ مطرِ السُّوء.

وقرأ: زيد بن علي «مُطِرَت» ثلاثياً مبنياً للمفعول و«مَطَر» متعدٍ قال^(٢):

— ٣٤٨٥ —

كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ

وقرأ^(٣) أبو السَّمَّال «مَطَرِ السُّوء». بضم السين. وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على السُّوءِ والسُّوءِ في براءة^(٤).

(١) البحر ٥٠٠/٦.

(٢) البيت للفرزدق وصدره:

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بَارِحُنَا

وهو في ديوانه ٢٦٣، والكتاب ٢٦٩/١.

(٣) البحر ٥٠٠/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٥/٦.

وقوله: «أَتُوا عَلَى الْقَرْيَةِ» إِنَّمَا عَدَّى «أَتَى» بـ «على» لَأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى «مَرَّ».

آ. (٤١) قوله: ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ﴾: «إِنْ» نافية و«هُزُوا» مفعول ثانٍ، ويحتمل أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَوْضِعَ هُزءٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَهْزُؤًا بـك. وهذه الجملة المنفية تحتل وجهين، أحدهما: أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِيَّةِ. وَاخْتَصَّتْ «إِذَا» بِأَنَّ جَوَابَهَا مَتَى كَانَ مَنفِيًّا بـ «مَا» أَوْ «إِنْ» أَوْ «لَا»، لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاءِ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ أَدْوَابِ الشَّرْطِ. فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «أَهَذَا الَّذِي» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ الْمَضْمَرِ. وَذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَضْمَرُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ أَيْ: إِنْ يَتَّخِذُونَكَ قَائِلِينَ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ «إِذَا» وَجَوَابِهَا، وَجَوَابُهَا: هُوَ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَضْمَرُ الْمَحْكِيُّ بِهِ «أَهَذَا الَّذِي» وَالتَّقْدِيرُ: وَإِذَا رَأَوْكَ قَالُوا: أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ، فَاعْتَرَضَ بِجُمْلَةِ النَفْيِ. وَمَفْعُولُ «بَعَثَ» مَحْذُوفٌ هُوَ عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصُولِ أَيْ: بَعَثَهُ. وَ«رَسُولًا» عَلَى بَابِهِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً فَيَتَنَصَّبُ عَلَى الْحَالِ. وَقِيلَ هُوَ مُصَدِّرٌ/ بِمَعْنَى رِسَالَةً فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ: ذَا [٦٧٦/ب] رَسُولٍ، بِمَعْنَى: ذَا رِسَالَةٍ، أَوْ يُجْعَلُ نَفْسَ الْمَصْدَرِ مَبَالِغَةً، أَوْ بِمَعْنَى مُرْسَلٍ. وَهُوَ تَكْلُفٌ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾: قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي «سَبْحَانَ»^(١).

قوله: «لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا» جَوَابُهَا مَحْذُوفٌ أَيْ: لَضَلَّلْنَا عَنْ آلِهَتِنَا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «وَلَوْلَا فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ جَارٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الصَّنْعَةُ مَجْرَى التَّقْيِيدِ لِلْحَكْمِ الْمَطْلُوقِ».

(١) انظر: الدر المنثور ٣٩٢/٧.

(٢) الكشف ٩٣/٣.

- الفرقان -

قوله: «مَنْ أَضَلُّ» جملة الاستفهام معلقة لـ «يَعْلَمُونَ»، فهي ساذة مَسْدُ مفعولها إن كانت على بابها، وَمَسْدٌ واحدٍ إن كانت بمعنى عَرَفَ. ويجوزُ في «مَنْ» أَنْ تكونَ موصولةً. و «أَضَلُّ» خبرٌ مبتدأ مضمَر، هو العائدُ على «مَنْ» تقديرُه: مَنْ هو أَضَلُّ. وإنما حُذِفَ للاستطالة بالتمييز كقولهم: «ما أنا بالذي قاتلُ لك سوءاً»^(١)، وهذا ظاهرٌ إن كانت متعديّة لواحد، وإن كانت متعديّة لاثنتين فتحتاجُ إلى تقديرٍ ثانٍ ولا حاجةَ إليه.

آ. (٤٣) قوله: «مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ»: مفعولا الاتخاذِ مِنْ غيرِ تقديم ولا تأخيرٍ لاستوائيهما في التعريف، وقال الزمخشري^(٢): «فلان قلت: لِمَ أخَّرَ «هواه» والأصلُ قولك: اتَّخَذَ الهوى إلهاً؟ قلت: ما هو إلاّ تقديمُ المفعولِ الثاني على الأولِ للعناية به، كما تقولُ «عَلِمْتُ منطلقاً زيدا» لفضلِ عنايتك بالمنطوقِ». قال الشيخ^(٣): «وَادْعَاءُ القلبِ - يعني التقديمَ - ليس بجيدٍ لأنَّهُ من ضرائرِ الأشعارِ». قلت: قد تقدّم فيه ثلاثةٌ مذاهبَ. على أن هذا ليس من القلبِ المذكورِ في شيء، إنما هو تقديمٌ وتأخيرٌ فقط.

وقرأ^(٤) ابنُ هرمز «إِلَٰهَةً هَوَاهُ» على وزنِ فعالة. وإِلَٰهَةٌ بمعنى: المألوه، والهَاءُ للمبالغة كعلامةٍ ونسابة. وإِلَٰهَةٌ مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ لكونه نكرةً، ولذلك صُرِفَ. وقيل: إِلَٰهَةٌ هي الشمسُ. ورُدَّ هذا: بأنّه كان ينبغي أن يمتنعَ من الصرفِ للعلمية والتأنيث. وأجيب بأنها تدخلُ عليها أَلٌ كثيراً فلَمَّا نَزَعَتْ منها صارتَ نكرةً جاريةً مجرى الأوصاف. ويُقال: أِلَٰهَةٌ بضمِّ الهمزة أيضاً اسماً للشمس.

(١) انظر: الكتاب ١/٢٧٠، ٣٩٩.

(٢) الكشف ٩٣/٣.

(٣) البحر ٥٠١/٦.

(٤) انظر في قراءاتها: المحاسب ١٢٣/٢، والبحر ٥٠١/٦.

– الفرقان –

وقرأ بعض المدنيين «آلهة هواه» جمع إله، وهو أيضاً مفعولٌ مقدَّم، وجُمع باعتبار الأنواع، فقد كان الرجلُ يعبُدُ آلهةً شتى. ومفعولُ «أرأيت» الأول «مَنْ»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿كَيْفَ﴾: منصوبةٌ بـ «مَدَّ» وهي مُعلَّقةٌ لـ «تَر» فهي في موضعٍ نصبٍ وقد تقدَّم القولُ في «ألم تَر».

قوله: «ثُمَّ جَعَلْنَا» قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: «ثم» في هذين الموضعين كيف موقعها؟ قلت: موقعها لبيان تَفَاضُلِ الأمور الثلاثة، كأن الثاني أعظم من الأول، والثالث أعظمُ منهما تشبيهاً؛ لتباعد ما بينها في الفضل. بتباعد ما بينها في الوقت».

آ. (٤٩) قوله: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ﴾: فيه وجهان أظهرهما: أنه متعلقٌ بالإنزال. والثاني: – وهو ضعيفٌ – أنه متعلقٌ بـ «طَهُور». وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: إنزال الماء موصوفاً بالطهارة، وتعليقه بالإحياء والسقي يُؤذِنُ بأن الطهارة شرطٌ في صحة ذلك كما تقول: «حَمَلَنِي الأميرُ على فَرَسٍ جَوَادٍ لِأَصِيْدَ عَلَيْهِ الْوَحْشُ»، قلت: لَمَّا كَانَ سَقْيُ الْإِنْسَانِي مِنْ جَمَلَةٍ مَا أَنْزَلَ لَهُ الْمَاءَ وَصِفَ بِالطَّهَارَةِ إِكْرَاماً لَهُمْ وَتَتِمِماً لِلْمِنَةِ عَلَيْهِمْ»^(٣).

و«طَهُور» يجوز أن يكونَ صفةً مبالغَةً منقولاً من طاهر. كقوله تعالى: «شَرَاباً طَهُوراً»^(٤)، وقال:

(١) الكشف ٩٤/٣.

(٢) الكشف ٩٥/٣.

(٣) قال بعد ذلك: «وبياناً أن من حقهم حين أراد الله لهم الطهارة وأرادهم عليها أن يؤثروها في بواطنهم ثم في ظواهرهم».

(٤) الآية ٢١ من الإنسان.

- الفرقان -

٣٤٨٦- إلى رُجَحِ الْأَكْفَالِ غَيْدٍ مِنَ الصَّبَا

(١) عَذَابِ الثَّنَايَا رِيْقُهُنَّ ظُهُورُ

وَأَنْ يَكُونَ اسْمٌ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ كَالسُّحُورِ، وَأَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَالْقَبُولِ وَالْوَلُوعِ. وَوَصَفُ «بَلْدَةٍ» بِـ «مَيَّتٍ» وَهِيَ صِفَةٌ لِلْمَذْكُورِ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْبَلَدِ.

قوله «وَنُسْقِيهِ» الْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ النُّونِ. وَقَرَأَ (٢) أَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُمَا وَأَبُو حَيَّوَةَ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ بِفَتْحِهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ قُرِئَ بِذَلِكَ فِي النَّحْلِ (٣) وَالْمُؤْمِنِينَ (٤). وَتَقَدَّمَ كَلَامُ النَّاسِ عَلَيْهِمَا.

قوله: «مِمَّا خَلَقْنَا» يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِـ «نُسْقِيهِ»، وَهِيَ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ «أَنْعَامًا». وَتَكَرَّرَتِ الْأَنْعَامُ وَالْأَنْسَاءُ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥): «لَأَنَّ عَلَيْهِ النَّاسَ وَجُلَّهُمْ مُنِيخُونَ بِالْأَوْدِيَةِ (٦) وَالْأَنْهَارِ، فَهُمْ غُنِيَّةٌ عَنْ سَقْيِ الْمَاءِ (٧)، وَأَعْقَابُهُمْ - وَهُمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ - لَا يُعْيِشُهُمْ إِلَّا مَا يُنْزِلُ اللَّهُ مِنْ رَحْمَتِهِ وَسُقْيَا سَمَائِهِ».

قوله: «وَأَنْسَاءُ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ (٨) أَنَّهُ جَمْعُ

(١) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (رَجَحَ) بِرِوَايَةِ «هَفِيفٍ خُصُورُهَا». وَامْرَأَةُ رَجَاحٍ وَرَاجِحٍ: ثَقِيلَةُ الْعَجِيزَةِ.

(٢) الْإِتْحَافُ ٣٠٩/٢، وَالْبَحْرُ ٥٠٥/٦، وَالْقُرْطُبِيُّ ٥٦/١٣.

(٣) انْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ٢٥١/٧.

(٤) انْظُرْ: إِعْرَابُهُ لَلآيَةِ ٢١ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ.

(٥) الْكَشَافُ ٩٥/٣.

(٦) الْكَشَافُ: «بِالْقُرْبِ مِنْ».

(٧) الْكَشَافُ: «السَّمَاءُ».

(٨) لَيْسَ فِي الْكِتَابِ إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هَذَا مَذْهَبُ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ

٢٦٩/٢. وَانْظُرْ: الْمُتَمَتُّعُ ٣٧٢.

إنسان. والأصل: إنسان وأناسين، فأُبدِلَت النون ياءً وأدغم فيها الياء قبلها، ونحو ظُربانٍ وظُرَابِيٍّ. والثاني: وهو قولُ الفراء^(١) والمبرد والزجاج^(٢) أنه جمع إنسيٍّ. وفيه نظرٌ لأنَّ فعاليَّ إنما يكونُ جمعاً لما فيه ياءٌ مشددةٌ لا تدلُّ على نَسَبٍ نحو: كُرْسِيٍّ وكِرَاسِيٍّ. / فلو أُريدَ بـ كُرْسِيٍّ النسبُ لم يَجُزْ جمعه [أ/٦٧٧] على كِرَاسِيٍّ. وَيَتَعَدُّ أَنْ يُقَالَ: إن الياءَ في إنسيٍّ ليست للنسبِ وكان حقُّه أَنْ يُجْمَعَ على أناسيةٍ نحو: مهالبةٍ في المُهَلَّبِيٍّ وأزارقةٍ في الأزرقي.

وقرأ^(٣) يحيى بن الحارث الذُمَارِيّ والكسائي — في رواية — «وأناسيٍّ» بتخفيف الياء. قال الزمخشري^(٤): «بحذف ياءِ أفاعيل كقولك: أناعِم في أناعيم». وقال^(٥): «فإن قلت لِمَ قَدَّمَ إحياء الأرضِ وسَقَى الأنعامِ على سَقَى الأناسي؟ قلت: لأنَّ حياةَ الأناسيِّ بحياةِ أرضِهِم وحياةِ أنعامِهِم، فقَدَّمَ ما هو سببُ حياتِهِم، ولأنَّهُم إذا ظَفِرُوا بسُقيا أرضِهِم وسَقَى أنعامِهِم لم يَعْدِمُوا سُقياهم».

آ. (٥٠) قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ﴾: يجوزُ أَنْ تعودَ الهاءُ على القرآن، وأن تعودَ على الماءِ أي: صَرَّفْنَا نَزْوَلَهُ مِنْ وَابِلٍ وَطَلٍّ وَجَوْدٍ وَرَذَاذٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وقرأ^(٦) عكرمة «صَرَّفْنَاهُ» بتخفيف الراء.

(١) وهذا ما أجازَه الفراء إضافةً إلى المذهب الأول. انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٩، وهو أيضاً مذهب الأخفش في معانيه ٤٢٢.

(٢) معاني القرآن ٤/٧١. وانظر: معجم مفردات الإعرال والإبدال ٣٤.

(٣) البحر ٥٠٥/٦.

(٤) الكشف ٩٥/٣.

(٥) الكشف ٩٥/٣.

(٦) البحر ٥٠٦/٦.

آ. (٥٢) قوله: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾: أي بالقرآن، أو بترك الطاعة المدلول عليها بقوله «فلا تُطع»، أو بما دل عليه «ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيراً» من كونه نذير كافة القرى أو بالسيف.

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾: في مَرَج قولان، أحدهما: بمعنى: خلطَ ومَرَج، ومنه مَرَج الأمر أي: اختلط قاله ابن عرفة. وقيل: مَرَج: أجرى. وأمَرَج لغة فيه. قيل: مَرَج لغة الحجاز، وأمَرَج لغة نجد. وفي كلام بعض الفصحاء: «بخران أحدهما بالآخر ممروج، وماء العذب منهما بالأجاج ممروج».

قوله: «هذا عَذْبُ فُرَاتٍ وهذا مِلْحٌ أجاج» هذه الجملة لا محل لها لأنها مستأنفة، جواب لسؤال مقدر. كأن قائلًا قال: كيف مرّجها؟ ف قيل: هذا عَذْبٌ وهذا مِلْحٌ. ويجوز على ضَعْفٍ أن تكونَ حاليةً. والفُرَاتُ المبالغُ في الحلاوة. والتاء فيه أصليةٌ لأم الكلمة. ووزنه فُعَال، وبعضُ العرب يقفُ عليها هاءً. وهذا كما تقدّم لنا في التابوت^(١). ويُقال: سُمِّيَ الماءُ الحُلُو فُرَاتًا؛ لأنه يَفَرَّتُ العطشُ أي: يَشْقَهُ وَيَقْطَعُهُ. والأجاج: المبالغُ في الملوحة. وقيل: في الحرارة. وقيل: في المرارة، وهذا من أحسنِ المقابلة، حيث قال تعالى عَذْبُ فُرَاتٍ وَمِلْحٌ أجاج. وأنشدت لبعضهم^(٢):

٣٤٨٧- فلا والله لا أنفك أبكي
إلى أن نلتقي شغشاً غراتا
أألحى إن نرخت أجاج عيني
على جدب حوى العذب الفراتا

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٣/٢.

(٢) لم أقف على هذين البيتين. وعراتاً هنا ترسم كتابة: عرأة.

ما أحسنَ ما كنَى عن دَمْعِهِ بالأجاج، وعن المبكى عليه بالعذب الفُراتِ .
وكان سببَ إنشادي هذين البيتين أن بعضَهم لَحَنَ قائلَهما في قوله «عُرَاتَا» :
كيف يَقِفُ على تاءِ التانيث المنونة بالألف؟ فقلت : إنها لغةٌ مستفيضةٌ يَجْعَلُونَ
التاءَ كغيرها فيُبدِلُونَ تنوينَها بعد الفتحِ ألفاً . حَكَّوْا عنهم . أَكَلْتُ تَمْرَتَا، نحو :
أَكَلْتُ زَيْتَا .

وقرأ^(١) طلحة وقتيبة عن الكسائي «مَلِجٌ» بفتح الميم وكسر اللام، وكذا
في سورة فاطر^(٢)، وهو مقصورٌ مِنْ مَالِح، كقولهم : بَرِدٌ في بارد قال^(٣) :
٣٤٨٨ - وَصِلْيَانَا بَرِدَا

وماء مالح لغةٌ شاذةٌ . وقال أبو حاتم : «وهذه قراءةٌ مُنْكَرَةٌ» .
قوله : «وَجَجْرًا مَحْجُورًا» الظاهرُ عطفُه على «بَرَزَخًا» . وقال
الزمخشري^(٤) : «فإن قلت : جَجْرًا مَحْجُورًا ما معناه؟ قلت : هي الكلمة التي
يَقُولُهَا المتعوِّذُ، وقد فُسِّرناها، وهي هنا واقعةٌ على سبيلِ المجازِ . كأنَّ كُلَّ
واحدٍ من البحرَيْنِ يقول لصاحبه : جَجْرًا مَحْجُورًا، وهي من أحسنِ
الاستعاراتِ»، فعلى ما قاله يكونُ منصوباً بقولٍ مضمِرٍ .

قوله : «بَيْنَهُمَا بَرَزَخًا» يجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ متعلّقاً بِالْجَعْلِ، وَأَنْ يتعلّقَ
بمَحذوفٍ على أَنَّهُ حالٌ مِنْ «بَرَزَخًا»، والأولُ أظهرُ .

(١) البحر ٥٠٧/٦ .

(٢) الآية ١٢ .

(٣) تقدم برقم ١٥٣٤ .

(٤) الكشف ٩٦/٣ .

آ. (٥٤) قوله: ﴿مِنَ الْمَاءِ﴾: يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِخَلَقَ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «ماء» و«مِنْ» للابتداء أو للتبويض. والصَّهْرُ: قال الخليل: «لا يُقال لأهل بيت المرأة إلا «أصهار»، ولا لأهل بيت الرجل إلا «أختان». قال: «ومن العرب مَنْ يُطلق الأصهارَ على الجميع». وهذا هو الغالب.

آ. (٥٥) قوله: ﴿عَلَى رَبِّهِ﴾: يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«ظَهيراً» وهو الظاهر، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ على أنه خبرُ «كان» و«ظهيراً» حال. والظهير: المُعاوَن.

آ. (٥٧) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو منقطع أي: لكن مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا فَلْيَفْعَلْ. والثاني: أنه متصلٌ على حذفٍ مضافٍ يعني: إِلَّا أَجَرَ مَنْ، أي: الأجر الحاصل على دعائه إلى الإيمان وقبوله؛ لأنه تعالى يَأْجُرُنِي على ذلك. كذا حكاه الشيخ^(١). وفيه نظير؛ لأنه لم يُسْنِدِ السُّؤَالَ المنقِيَّ في الظاهر إلى اللَّهِ تعالى، إنما أسنده إلى المخاطبين. فكيف يصحُّ هذا التقدير؟

آ. (٥٩) قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ﴾: يجوزُ فيه على قراءةِ العَامَّةِ في «الرحمن» بالرفع أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ و«الرحمن» خبره، وَأَنْ يَكُونَ خبرَ مبتدأٍ مقدرٍ أي: هو الذي خَلَقَ، وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ، وَأَنْ يَكُونَ صفةً للحيِّ الذي لا يموت أو بدلاً / أو بياناً. وأمَّا على قراءةِ زيد بن علي^(٢) «الرحمن» بالجرِّ فيتعينُ أَنْ يَكُونَ «الذي خلق» صفةً للحيِّ فقط؛ لثلاثِ يَفْصَلُ بين النعتِ ومنعوتِهِ بأجنبيٍّ.

(١) البحر ٥٠٨/٦.

(٢) البحر ٥٠٨/٦.

قوله: «الرحمن» مَنْ قرأ بالرفع ففيه أوجه، أحدها: أنه خبر «الذي خلق» وقد تقدّم. أو يكون خبر مبتدأ مضمّر أي: هو الرحمن، أو يكون بدلاً من الضمير في «استوى» أو يكون مبتدأ، وخبره الجملة مِنْ قوله «فاسأل به» على رأي الأخفش. كقوله^(١):

٣٤٨٩- وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهن

.....

أو يكون صفةً للذي خلق، إذا قلنا: إنه مرفوع. وأما على قراءة زيد فيتعيّن أنّ يكون نعتاً.

قوله: «به» في الباء قولان، أحدهما: هي على بابها، وهي متعلقة بالسؤال. والمراد بالخبر الله تعالى، ويكون من التجريد، كقولك: لقيت به أسداً. والمعنى: فاسأل الله الخير بالأشياء. قال الزمخشري^(٢): «أو فاسأل بسؤاله خبيراً، كقولك: رأيت به أسداً أي: برؤيته» انتهى. ويجوز أن تكون الباء صلة «خبيراً» و«خبيراً» مفعول «اسأل» على هذا، أو منصوب على الحال المؤكدة. واستضعفه أبو البقاء^(٣). قال: «ويضعف أن يكون خبيراً حالاً من فاعل «اسأل» لأن الخبير لا يسأل إلا على جهة التوكيد كقوله: «وهو الحق مُصدّقاً»^(٤) ثم قال: «ويجوز أن يكون حالاً من «الرحمن» إذا رَفَعْتَهُ به استوى».

(١) تقدم برقم ١٧٢٥. والأخفش في «معاني القرآن» لم يشر إلى إعراب هذه الآية، غير أنه في هذا البيت قدّر: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلال فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال. وقد يكون المؤلف قد اعتمد في نسبة ما ذكره، إلى الأخفش، على أنه يجيز زيادة الفاء في قولهم: «أخوك فوجد». انظر: «معاني القرآن» ١٢٤. وانظر: ص ٨٠.

(٢) الكشف ٩٨/٣.

(٣) الإملاء ١٦٤/٢.

(٤) الآية ٩١ من البقرة.

والثاني : أن تكون الباء بمعنى «عن» : إمّا مطلقاً، وإمّا مع السؤال خاصة كهذه الآية الكريمة وكقول الشاعر^(١) :

٣٤٩٠- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ

البيت . والضمير في «عنه» لله تعالى و«خيراً» من صفات الملك وهو جبريل عليه السلام . ويجوز على هذا - أعني كون «خيراً» من صفات جبريل - أن تكون الباء على بابها، وهي متعلقة بـ «خيراً» كما تقدّم أي : فاسأل الخبراء به .

أ. (٦٠) قوله : ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ : قرأ الأخوان^(٢) «يَأْمُرُنَا» ببناء الغنية يعني محمد^(٣) صلى الله عليه وسلم . والباقون بالخطاب يعني : لما تأمرنا أنت يا محمد . و«ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي . والعائد محذوف ؛ لأنه متصل ؛ لأن «أمر» يتعدى إلى الثاني بإسقاط الحرف . ولا حاجة إلى التدرج الذي ذكره أبو البقاء^(٤) : وهو أن الأصل : لما تأمرنا بالسجود له ، ثم بسجوده ، ثم تأمرناه ، ثم تأمرنا . كذا قدره ، ثم قال : «هذا على مذهب أبي الحسن ، وأمّا على مذهب سيويه فمحذوف ذلك من غير تدرج» . قلت : وهذا ليس مذهب سيويه . ويجوز أن تكون موصوفة ، والكلام في عائدها موصوفة كهي موصولة . ويجوز أن تكون مصدرية ، وتكون اللام للعلّة أي : أنسجد من أجل أمرك ، وعلى هذا يكون المسجود له محذوفاً . أي : أنسجد للرحمن لما تأمرنا . وعلى

(١) تقدم برقم ١٠ .

(٢) السبعة ٤٦٦ ، والحجة ٥١١ ، والنشر ٣٣٤/٢ ، والبحر ٥٠٩/٦ ، والتيسير ١٦٤ ، والقرطبي ٦٤/١٣ .

(٣) أي إن فاعل «يأمرنا» هو محمد صلى الله عليه وسلم .

(٤) الإملاء ١٦٤/٢ .

هذا لا تكون «ما» واقعة على العالم. وفي الوجهين الأولين يُحتمل ذلك، وهو المتبادر لفهم.

آ. (٦١) قوله: ﴿سِرَاجًا﴾: قرأ الجمهور بالإفراد، والمراد به الشمس، ويؤيده ذِكْرُ القمر بعده. والأخوان^(١) «سُرْجًا» بضمين جمعاً، نحو حُمُر في حِمَار. وجميع باعتبار الكواكب النيرات. وإنما ذَكَرَ القمرَ تَشْرِيفاً له كقوله: «وجبريل وميكال»^(٢) بعد انتظاميهما في الملائكة. وقرأ الأعمش والنخعي وابن وثاب كذلك، إلا أنه بسكونِ الراء تخفيفاً. والحسن^(٣) والأعمش والنخعي وعاصم - في رواية عصمة - و«قُمْراً» بضمه وسكون، وهو جمع قُمْرَاء كَحُمُر في حَمْرَاء. والمعنى: وذا ليالٍ قُمْرٍ منيراً، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم التفت إلى المضاف بعد حذفه فوصفه بـ «منيراً». ولو لم يَعتَبرْه لقال: منيرة، ونظير مراعاته بعد حذفه قول حسان^(٤):

٣٤٩١- يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصُ عَلَيْهِمْ
بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٦٦، والبحر ٥١١/٦، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ٦٥/١٣، والحجة ٥١٢، والنشر ٣٣٤/٢.

(٢) «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ». الآية ٩٨ من البقرة.

(٣) الإتحاف ٣١٠/٢، والبحر ٥١١/٦، والقرطبي ٦٥/١٣.

(٤) ديوانه ٧٤/١، ابن يعيش ١٣٣/٦، الخزانة ٢٣٦/٢، الهمع ٥١/٢، الدرر ٦٤/٢، والبريص موضع بأرض دمشق، أو نهر يتشعب من بردى. وفاعل يسقون وهو الواو عائد على أولاد جفنة. قال في الخزانة: «وتعدية الورود بـ على لتضمنه معنى النزول. والتصفيق: التحويل من إناء إلى إناء ليتصفى. والسلسل: السائغ الشرب، والرحيق: الخمر. يصفهم بالجود فيسقون الوارد عليهم ماء مصفى ممزوجاً بالخمر.

- الفرقان -

الأصل: ماء بَرَدَى، فَحَذَفَهُ ثُمَّ رَاعَاهُ فِي قَوْلِهِ: «يُصَفَّقُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَلَوْلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِقَالَ: «تُصَفَّقُ» بِالنَّاءِ مِنْ فَوْقُ^(١). عَلَى أَنَّ بَيْتَ حَسَّانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِ^(٢):

- ٣٤٩٢ -

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
مَعَ أَنَّ ابْنَ كَيْسَانَ يُجِيزُهُ سَعَةً.

آ. (٦٢) قَوْلُهُ: «خَلْفَةً»: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ بِحَسَبِ الْقَوْلَيْنِ فِي «جَعَلَ». وَخَلْفَةٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا مِنْ خَلْفَهُ يَخْلُفُهُ، إِذَا جَاءَ مَكَانَهُ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ هَيْئَةٍ كَالرُّكْبَةِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ كَقَوْلِهِ^(٣):

- ٣٤٩٣ - وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا

أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا
خَلْفَةً حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ
سَكَنْتُ مِنْ جَلْقٍ بَيْعَا
فِي بَيْوتٍ وَسَطَ دَسْكَرَةٍ
حَوْلَهَا الزَيْتُونُ قَدْ يَنْعَا

وَمِثْلُهُ قَوْلُ زَهِيرٍ^(٤):

(١) لِأَنَّ أَلْفَ بَرَدَى لِلتَّانِيثِ.

(٢) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٢٨٣.

(٣) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٧٨٨ وَالدَّسْكَرَةُ: بِنَاءٌ كَالْقَصْرِ حَوْلَهُ بَيْوتٌ لِلْأَعَاجِمِ يَكُونُ فِيهَا الشَّرَابُ وَالْمَلَاهِي.

(٤) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٧٨٧.

٣٤٩٤ - بها العَيْنُ والآرامَ يَمْشِيْنِ خِلْفَةً

.....

وأَفَرَدَ «خِلْفَةً». قال أبو البقاء^(١): «لأنَّ المعنى: يَخْلُفُ/ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، [١/٦٧٨]
فلا يَتَحَقَّقُ هذا إلَّا مِنْهُمَا» انتهى.

والشُّكُورُ: بالضم مصدرٌ بمعنى الشُّكْرِ، وبالفتح صِفَةُ مبالغَةٍ.

آ. (٦٣) قوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾: رفعٌ بالابتداء. وفي خبره
وجهان، أحدهما: الجملةُ الأخيرةُ في آخرِ السورة: «أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ»^(٢) وبه بدأ
الزمخشري^(٣). «والَّذِينَ يَمْشُونَ» وما بعده صفاتٌ للمبتدأ. والثاني: أنَّ الخبرَ
«يَمْشُونَ». والعامةُ على «عباد». واليماني^(٤) «عِبَادٌ» بضمِّ العين، وشدُّ الباءِ
جمع عابد. والحسن «عُبدٌ» بضمَّتَيْن.

والعامةُ «يَمْشُونَ» بالتخفيفِ مبنياً للفاعل. واليماني^(٥) والسُّلَمِيُّ بالتشديدِ
مبنياً للمفعول.

قوله: «هَوْنًا»: إمَّا نعتٌ مصدرٍ أي: مَشِيًّا هَوْنًا، وإمَّا حالٌ أي: هَيِّنِينَ.
والهَوْنُ: اللَّيْنُ والرَّفْقُ.

قوله: «سَلَامًا» يجوز أن ينتصبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: نُسَلِّمُ
سَلَامًا، أو نُسَلِّمُ تَسْلِيمًا^(٦) منكم لا نُجَاهِلُكُمْ، فأقيم السُّلَامُ مُقَامَ التَّسْلِيمِ.

(١) الإملاء ١٦٥/٢.

(٢) الآية ٧٥.

(٣) الكشف ٩٩/٣.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٥١٢/٦، الشواذ ١٠٥.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٥١٢/٦، والشواذ ١٠٥.

(٦) تحتمل في الأصل: تَسْلَمًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَي : قَالُوا هَذَا اللَّفْظُ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) :
أَي قَالُوا سَدَاداً مِنَ الْقَوْلِ يَسْلُمُونَ فِيهِ مِنَ الْأَذَى . وَالْمَرَادُ سَلَامُهُمْ مِنَ السُّفْهِ
كَقَوْلِهِ^(٢) :

٣٤٩٥- أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا

فَنَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

وَرَجَّحَ سَيُوبُهُ^(٣) أَنَّ الْمَرَادَ بِالسَّلَامِ السَّلَامَةُ لَا التَّسْلِيمُ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ
لَمْ يُؤْمَرُوا قَطُّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالمُسَالَمَةِ ، ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ ،
وَلَمْ يَذْكُرْ سَيُوبُهُ فِي كِتَابِهِ نَسْخاً إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ .

آ . (٦٤) قَوْلُهُ : ﴿سُجِّدًا﴾ : خَبَرُ «يَبْتَثُونَ» وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ
تَامَةً . أَي : دَخَلُوا فِي الْبَيَاتِ . وَ «سُجِّدًا» حَالٌ . وَ «لِرَبِّهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِسُجِّدًا وَقَدْ
السُّجُودَ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي الْفِعْلِ لَاتِفَاقُ الْفَوَاصِلِ . وَسُجِّدًا جَمْعُ
سَاجِدٍ كَضْرَبٍ^(٤) فِي ضَارِبٍ . وَقَرَأَ^(٥) أَبُو الْبَرْهَسَمِ «سُجُودًا» بِزَنْةٍ قُعُودَ .
وَ «يَبْتَثُ» هِيَ اللَّغَةُ الْفَاشِيَةُ ، وَأَزْدُ السَّرَاةِ وَبُجَيْلَةُ^(٦) يَقُولُونَ : يَبَاتُ وَهِيَ لُغَةُ
الْعَوَامِّ الْيَوْمَ .

(١) الْكَشَافُ ٩٩/٣ .

(٢) تَقْدِمُ بَرَقْم ٢٠١ .

(٣) الْكِتَابُ ١٦٣/١ - ١٦٤ وَعِبَارَتُهُ «وَلَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِكَ : بَرَاءَةٌ مِنْكُمْ وَتَسْلُماً» .

(٤) الْأَصْلُ : كَضْرَابٍ .

(٥) الْبَحْرُ ٥١٣/٦ .

(٦) بَنُو بَجَلَةَ : حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ ، وَبُجَيْلَةُ بِالتَّصْغِيرِ . قِيلَ : إِنَّهُمْ بَطْنٌ مِنْ ضَبَّةٍ أَوْ مِنْ قَيْسِ
عِيلَانَ أَوْ مِنْ سُلَيْمٍ . وَبِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ بَجَلِي . انْظُرْ : اللِّسَانُ (بَجَل) .

– الفرقان –

آ. (٦٥) قوله: ﴿غَرَامًا﴾: أي: لازماً دائماً. وعن الحسن: كلُّ غريمٍ يفارقُ غريمه إلا غريمَ جهنم. وأنشدوا قولَ بشر بن أبي خازم^(١):

٣٤٩٦- وَيَوْمَ النَّسَارِ وَيَوْمَ الْجِفَا
رِ كَانَا عَذَاباً وَكَانَا غَرَامَا

وقال الأعشى^(٢):

٣٤٩٧- إِنْ يُعَاقِبْ يَكُنْ غَرَاماً وَإِنْ يُعَفِّ
طَ جَزِيلاً فَلِئِنَّهُ لَا يُبَالِي

فـ «غراماً» بمعنى لازم.

آ. (٦٦) قوله: ﴿سَاءَتْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى أحرزَتْ فتكونَ متصرفةً، ناصبةً المفعولَ به، وهو هنا محذوفٌ أي: إنها أي: جهنم أحرزَتْ أصحابها وداخلها. ومُستقراً: يجوزُ أَنْ يكونَ تمييزاً، وَأَنْ يكونَ حالاً. ويجوزُ أَنْ تكونَ «سَاءَتْ» بمعنى بُشَّتْ فتُعطى حكمها. ويكونُ المخصوصُ محذوفاً. وفي سَاءَتْ ضميرٌ مبهمٌ. و«مُستقراً» يتعينُ أَنْ يكونَ تمييزاً أي: سَاءَتْ هي. فـ «هي» مخصصٌ. وهو الرابطُ بين هذه الجملة وبين ما وَقَعَتْ خبراً عنه، وهو «إنها»، كذا قَدَّرَه الشيخ^(٣). وقال أبو البقاء^(٤): «ومُستقراً تمييزٌ. وسَاءَتْ بمعنى بُشَّتْ». فلِإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ من هذا إشكالٌ، وذلك أنه يَلْزَمُ تأنيثُ فعلِ الفاعلِ المذكِرِ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ لذلك، لِإِنْ الفاعلُ في «سَاءَتْ»

(١) نُسبَ في اللسان (غرم) إلى الطرماح. وهو في مجاز القرآن ٨٠/٢ منسوباً إلى بشر، ومعجم البلدان ٨٩/٢.

(٢) ديوانه ٩.

(٣) البحر ٥١٣/٦.

(٤) الإملاء ١٦٥/٢.

-الفرقان-

على هذا يكون ضميراً عائداً على ما بعده، وهو «مُسْتَقْرَأٌ ومُقَامَأٌ»، وهما مذكران فَمِنْ أَيْنَ جاء التَّائِيثُ؟ والجوابُ: أن المُسْتَقْرَأَ عبارةٌ عن جَهَنَّمَ فإِذْلك جاز تائِيثُ فَعِلِهِ. ومثله قولُه^(١):

٣٤٩٨- أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ نَبْجَاءٌ مُجْفَرَةٌ

دَعَائِمُ الزُّورِ نِعَمَتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ

وَمُسْتَقْرَأٌ ومُقَامَأٌ: قيل: مُتْرَادِفَانِ، وَعُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لِاخْتِلَافِ لَفْظِيهِمَا. وقيل: بل هُمَا مُخْتَلِفَا الْمَعْنَى، فَالْمُسْتَقْرَأُ: لِلْعَصَاةِ فَإِنَّهُمْ يَخْرُجُونَ. وَالْمُقَامَأُ: لِلْكَفَّارِ فَإِنَّهُمْ يَخْلُدُونَ.

وَقَرَأْتُ^(٢) فَرْقَةً «مُقَامَأً» بِفَتْحِ الْمِيمِ أَيْ: مَكَانَ قِيَامٍ. وَقِرَاءَةُ الْغَامَةِ هِيَ الْمَطَابِقَةُ لِلْمَعْنَى أَيْ: مَكَانَ إِقَامَةٍ وَثَوِيٍّ^(٣) وَقَوْلُهُ: «إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقْرَأً» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلُّ بِالْقَوْلِ، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى.

آ. (٦٧) قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَقْتَرُوا»: قَرَأْتُ^(٤) الْكُوفِيُّونَ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمُّ النَّاءِ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ. وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ مِنْ

(١) البيت الذي الرمة وهو في ديوانه ١٧٤/١ وابن يعيش ١٣٦/٧، والخزانة ١١٩/٤. والحرّة: الكريمة. والعَيْطَلُ: الطويلة العنق. وَثَبْجَاءُ: عظيمة السنام. والمجفرة: العظيمة الجنب. ودعائم الزور: قوائمها أي عظيمة القوائم والزور: أعلى الصدر. قال ابن يعيش: «وانتصب على التشبيه بالمفعول به» ورواية الديوان بالضم.

(٢) البحر ٥١٣/٦.

(٣) قال في اللسان ثَوَاءٌ: «ثَوِيٌّ يَثْوِي ثَوَاءً وَثَوِيًّا».

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٦٦، والنشر ٣٣٤/٢، الحجة ٥١٣، والتيسير ١٦٤، والبحر ٥١٤/٦، والقرطبي ٧٤/١٣.

أَقْتَر. وعليه «وعلى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ»^(١). وأنكر^(٢) أبو حاتم / «أقتر» وقال: [٦٧٨/ب] «لا يُناسب هنا فإنَّ أَقْتَرَ بمعنى افتقر، ومنه «وعلى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ». ورُدَّ عليه: بأن الأصمعي وغيره حَكُّوا أَقْتَرَ بمعنى ضَيَّقَ.

وقرأ العلاء بن سبابة واليزيدي بضم الياء وفتح القاف وكسر التاء المشددة في قَتَر بمعنى ضَيَّقَ.

قوله: «وكان يَبَيِّنُ ذلك قَوَاماً» في اسم كان وجهان، أشهرهما: أنه ضمير يعودُ على الإنفاقِ المفهومِ مِنْ قوله: «أَنْفَقُوا» أي: وكان إنفاقُهم مُستَوياً قَصْداً لا إسرافاً ولا تَقْتيراً. وفي خبرها وجهان. أحدهما: هو قَوَاماً و«يَبَيِّنُ ذلك»: إمَّا معمولٌ له، وإمَّا لـ «كان» عند مَنْ يَرَى إعمالها في الظرف، وإمَّا لمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «قواماً». ويجوزُ أَنْ يكونَ «بين ذلك قواماً» خبرين لـ «كان» عند مَنْ يَرَى ذلك، وهم الجمهور خلافاً لابن دُرُسْتَوَيْه. الثاني: أن الخبرَ «بين ذلك» و«قواماً» حالٌ مؤكدةٌ.

والثاني من الوجهين الأولين: أَنْ يكونَ اسمُها «بين ذلك» وبُني لإضافته إلى غير متمكِّن، و«قواماً» خبرُها. قاله الفراء^(٣). قال الزمخشري^(٤): «وهو من جهة الإعراب لا بأسَ به، ولكنه من جهة المعنى ليس بقوي، لأنَّ ما بين الإسرافِ والتَّقْتيرِ قَوَامٌ لا مَحَالَةٌ، فليس في الخبر الذي هو معتمدُ الفائدةِ فائدةٌ». قلت: هو يُشْبِهُ قولَكَ «كان سيدُ الجارية مَالِكُهَا».

وقرأ^(٥) حسان بن عبد الرحمن «قواماً» بالكسرِ فقليل: هما بمعنى. وقيل:

(١) الآية ٢٣٦ من البقرة.

(٢) انظر: البحر ٥١٤/٦.

(٣) معاني القرآن ٢٧٣/٢.

(٤) الكشف ١٠٠/٣ واستشهد على ذلك بقوله: لم يمنع الشُّرْبُ منها غيرَ أَنْ نطقَتْ.

(٥) المحتسب ١٢٥/٢، والقرطبي ٧٤/١٣، والبحر ٥١٤/٦.

بالكسر اسم ما يُقام به الشيء. وقيل: بمعنى سداداً وملاكاً.

آ. (٦٨) قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْبَاءُ بِنَفْسِ «يَقْتُلُونَ» أي: لَا يَقْتُلُونَهَا بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا بِسَبَبِ الْحَقِّ، وَأَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ أَيْ: قَتَلًا مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ أَيْ: إِلَّا مُلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ.

قوله: «ذلك» إشارة إلى جميع ما تقدّم لأنه بمعنى: ما ذكر، فلذلك وَحَدَّ. وَالْعَامَّةُ عَلَى «يَلْقَ» مجزوماً على جزاء الشرط بحذف الألف. وعبد الله^(١) وأبورجاء «يَلْقَى» بإثباتها كقوله: «فَلَا تَنْسَى»^(٢) على أحد القولين، وكقراءة: «لَا تَخَفْ ذَرْكاً وَلَا تَخْشَى»^(٣) في أحد القولين أيضاً، وذلك بَأَنْ نُقَدِّرَ علامة الجزم حَذَفَ الضمة المقدرة.

وقرأ بعضهم^(٤) «يَلْقَ» بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف مِنْ لِقَاءِ كَذَا. وَالْأَثَامُ مَفْعُولٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، وَمَفْعُولٌ ثَانٍ عَلَى قِرَاءَةِ هَؤُلَاءِ. وَالْأَثَامُ: الْعُقُوبَةُ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

٣٤٩٩- جَزَى اللَّهُ ابْنَ عُرْوَةَ حَيْثُ أَمْسَى

عُقُوقاً وَالْعُقُوقُ لَهُ أَثَامٌ

أي: عقوبة. وقيل: هو الإثم نفسه. والمعنى: يَلْقَ جزاء إثم، فأطلق

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٥١٥/٦، والشواذ ١٠٥.

(٢) الآية ٦ من الأعلى.

(٣) الآية ٧٧ من طه وهي قراءة حمزة كما في السبعة ٤٢١.

(٤) نسخها في الشواذ ١٠٥ إلى ابن مسعود وأبي رجاء.

(٥) البيت لشافع الليثي أو بلعاء بن قيس الكناني، وهو في اللسان (أثم)، ومجاز القرآن

٨١/٢، وتفسير الماوردي ١٦٥/٣.

اسم الشيء على جزائه. وقال الحسن: «الْأَثَامُ اسمٌ مِنْ أَسْمَاءِ جَهَنَّمَ. وقيل: بئرٌ فيها. وقيل: وادٍ. وعبد الله «أَيَّاماً» جمعُ «يوم» يعني شدائد، والعرب تُعَبِّرُ عن ذلك بالأيام.

آ. (٦٩) قوله: ﴿يُضَاعَفُ﴾: قرأ^(١) ابن عامر وأبو بكر برفع «يُضَاعَفُ» و«يُخْلَدُ» على أحد وجهين: إمَّا الحال، وإمَّا على الاستئناف. والباقون بالجزمِ فيهما، بدلاً من الجزاء بدلَ اشتمال. ومثله قوله^(٢):

٣٥٠٠- متى تَأْتِنَا تُلِمِّمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجَا

فأبدل من الشرط كما أبدل هنا من الجزاء. وابن كثير وابن عامر على ما تقدّم لهما في البقرة^(٣) من القَصْر والتضعيف في العين، ولم يذكر الشيخ^(٤) ابن عامر مع ابن كثير، وذكره مع الجماعة في قراءتهم.

وقرأ أبو جعفر وشيبة «نُضَعَّفُ» بالنون مضمومة وتشديد العين، «العذاب» نصباً على المفعول به. وطلحة «يُضَاعَفُ» مبنياً للفاعل أي اللّه، «العذاب» نصباً. وطلحة بن سليمان «وَيُخْلَدُ» بتاء الخطاب على الالتفات. وأبو حيوة «وَيُخْلَدُ» مشدداً مبنياً للمفعول. ورؤي عن أبي عمرو كذلك، إلا أنه بالتخفيف.

(١) السبعة ٤٦٧، والبحر ٥١٥/٦، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ٧٦/١٣، والحجة ٥١٤، والنشر ٣٣٤/٢.

(٢) تقدم برقم ١٧٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٠٩/٢.

(٤) البحر ٥١٥/٦.

قوله: «مُهَانًا» حال. وهو اسمُ مفعولٍ. مِنْ أَهَانِهِ يُهِنُّهُ^(١) أي: أذله وأذاقه الهوان.

آ. (٧٠) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَاب﴾: فيه وجهان، أحدهما: – وهو الذي لم يَعْرِفِ النَّاسُ غَيْرَهُ – أنه استثناء متصلٌ لأنه من الجنس. الثاني: أنه منقطع. قال الشيخ^(٢): «وَلَا يَظْهَرُ – يعني الاتصال – لَأَنَّ الْمُسْتَنَى مِنْهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا يُضَاعَفُ لَهُ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ التَّضْعِيفِ انْتِفَاءُ الْعَذَابِ غَيْرِ الْمَضْعُفِ، فَالْأَوَّلَى عِنْدِي أَنَّ يَكُونُ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا أَي: لَكِنْ مَنْ / تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَلْقَى عَذَابًا بَلَّتَةً». قلت: والظاهر قول الجمهور. وأما ما قاله فلا يَلْزَمُ؛ إذ المقصود الإخبار بأن مَنْ فعل كذا فإنه يَحُلُّ بِهِ مَا ذَكَرَ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. وأما إصابة أصل العذاب وعدمها فلا تَعْرُضُ فِي الْآيَةِ لَهُ.

قوله: «سَيِّئَاتِهِمْ» هو المفعول الثاني للتبديل، وهو المقيّد بحرف الجر، وإنما حُذِفَ لفهم المعنى وحَسَنَاتِ هُوَ الْأَوَّلُ الْمُسْرَحُ وَهُوَ الْمَأْخُودُ، وَالْمَجْزُورُ بِالْبَاءِ هُوَ الْمَتْرُوكُ. وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «بَدَلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ»^(٣). وقال الراجز^(٤):

(١) وتصريفه: أن أصله مُوَهَّنٌ حذفت الهمزة قياساً على حذفها من المضارع المتكلم، فصار مُهَوَّنٌ. نقلت فتحة الواو إلى الهاء فصار مُهَوَّنٌ. تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت ألفاً. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٢٧٠.

(٢) البحر ٥١٥/٦.

(٣) الآية ١٦ من سبأ.

(٤) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٥١٦/٦.

٣٥٠١- تَضَحَّكَ مِنِّي أَخْتُ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ
أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِلَوْنٍ لَوْنَيْنِ
سَوَادَ وَجْهِ وَبَيَاضَ عَيْنَيْنِ

وقد تقدم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: «وَمَنْ يُدْلُ نِعْمَةَ اللَّهِ»^(١).

آ. (٧٢) قوله: ﴿الزُّورَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به أي: لا يَحْضُرُونَ الزُّورَ. وفُسِّرَ بالصنمِ واللَّهْوِ. الثاني: أنه مصدرٌ، والمرادُ شهادةُ الزُّورِ.

قوله: «بِاللُّغُو» أي بأهله.

آ. (٧٣) قوله: ﴿لَمْ يَخْرُوا عَلَيْهَا صُمًّا﴾: النفي مُتَسَلِّطٌ على القيدِ، وهو الصُّمُّ والعَمَى أي: إنهم يَخْرُونَ عليها، لكن لا على هاتين الصفتين. وفيه تعريضٌ بالمنافقين.

آ. (٧٤) قوله: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وَأَنْ تكونَ للبيانِ. قاله الزمخشري^(٢)، وجعله من التجريدِ، أي: هَبْ لَنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ مِنْ أَزْوَاجِنَا كقولك: «رَأَيْتَ مِنْكَ أَسَدًا» وقرأ^(٣) أبو عمرو والأخوان وأبو بكر «ذُرِّيَّتِنَا» بالتوحيدِ، والباقون بالجمعِ سلامةً. وقرأ^(٤) أبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود «قُرَاتٍ» بالجمعِ. وقال الزمخشري^(٥): «أَتَى هُنَا بِـ «أَعْيُنٍ» صِيغَةَ الْقَلَةِ، دُونَ «عَيُونَ» صِيغَةِ الْكَثَرَةِ، إِذْ نَافَا بِأَنَّ عَيُونَ الْمُتَقِينَ

(١) الآية ٢١١ من البقرة. وانظر: الدر ٣٧٠/٢.

(٢) الكشف ١٠٢/٣.

(٣) السبعة ٤٦٧، والتيسير ١٦٤، والبحر ٥١٧/٦، والحجة ٥١٥، والنشر ٣٣٥/٢.

(٤) البحر ٥١٧/٦، والشواذ ١٠٥.

(٥) الكشف ١٠٢/٣.

- الفرقان -

قليلة بالنسبة إلى عيون غيرهم». وَرَدَّه الشَّيْخُ^(١) بِأَن أَعْيُنًا يُطَلَّقُ عَلَى الْعَشْرَةِ قَمَا دُونَهَا، وَعْيُونُ الْمُتَقِينَ كَثِيرَةٌ فَوْقَ الْعَشْرَةِ، وَهَذَا تَحْمُلٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْقَلَّةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثَرَةِ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يُرِدْ قَدْرًا مَخْصُوصًا.

قوله: «إِمَامًا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُفْرَدٌ، وَجَاءَ بِهِ مُفْرَدًا إِرَادَةً لِلْجِنْسِ، وَحَسَنَهُ كَوْنُهُ رَأْسَ فَاصِلَةٍ. أَوِ الْمُرَادُ: اجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَّا إِمَامًا، وَإِنَّمَا لِاتِّحَادِهِمْ وَاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ، وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ فِي الْأَصْلِ كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعٌ آمٌ كَحَالٍ وَحِلَالٍ، أَوْ جَمْعٌ إِمَامَةٍ كَقِلَادَةٍ وَقِلَادٍ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿الْعُرْفَةَ﴾: مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «يُجَزَّوْنَ». وَالْعُرْفَةُ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْبِنَاءِ، وَالْجَمْعُ عُرْفٌ.

قوله: «بِمَا صَبَرُوا» أَي: بِصَبْرِهِمْ أَي: بِسَبِيهِ أَوْ بِسَبَبِ الَّذِي صَبَرَهُ. وَالْأَصْلُ: صَبَرُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ حُذِفَ بِالتَّوْدِيرِجِ. وَالْبَاءُ لِلْسِّيَةِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: لِلْبَدَلِ كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٥٠٢- فليت لي بهم قوماً

.....

البيت. ولا حاجة إلى ذلك.

قوله: «وَيُلَقَّوْنَ» قَرَأَ^(٣) الْأَخَوَانِ وَأَبُو بَكْرٍ بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَسَكُونِ اللَّامِ، مِنْ لَقِي يَلْقَى. وَالْبَاقُونَ بِضَمِّهَا^(٤) وَفَتْحِهَا وَتَشْدِيدِ الْقَافِ عَلَى بَنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ.

(١) البحر ٥١٧/٦.

(٢) تقدم برقم ٨.

(٣) السبعة ٤٦٨، والنشر ٣٣٥/٢، والقرطبي ٨٤/١٣، والحجة ٥١٥، والبحر

٥١٧/٦، والتيسير ١٦٥.

(٤) أي بضم الباء وفتح اللام.

آ. (٧٧) قوله: ﴿لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾: جوابها محذوفٌ لدلالة ما تقدّم. أي: لولا دعاؤكم ما عني بكم ولا اكرّث. و«ما» يجوز أن تكون نافيةً. وهو الظاهر. وقيل: استفهاميةٌ بمعنى النفي، ولا حاجةً إلى التجويز في شيءٍ يصح أن يكون حقيقةً بنفسه. و«دعاؤكم»: يجوز أن يكون مضافاً للفاعل أي: لولا تضرّعكم إليه. ويجوز أن يكون مضافاً للمفعول أي: لولا دعاؤه إياكم إلى الهدى. ويقال: ما عبأت بك أي: ما اهتممت ولا اكرّثت. ويقال: عبأت الجيش وعبأته أي: هيأته وأعدّذته، والعِباء: الثقل.

قوله: «لزاماً» خبرٌ «يكون» واسمها مضمّرٌ أي: يكون العذاب ذا لزام. واللزام: بالكسر مصدرٌ كقوله^(١):

٣٥٠٣ — فإِذَا يَنْجُجُوا مِنْ حَتَفِ أَرْضٍ
فَقَدْ لَقِيَا حُتُوفَهُمَا لِزَامَا

وقرأ^(٢) المنهال وأبان بن تغلب وأبو السّمّال «لزاماً» بفتح اللام. وهو مصدرٌ أيضاً نحو: البيات. وقرأ أبو السّمّال أيضاً «لزام» بكسر الميم كأنه جعله مصدراً معدولاً نحو: «بداً» فبناءً على لغة الحجاز فهو معدولٌ عن اللزّمة كفجّارٍ عن الفجّرة قال^(٣):

٣٥٠٤ — إِنَّا اقْتَسَمْنَاهُ خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْفَرْقَانِ]

(١) البيت لصخر الغي، وهو في ديوان الهذليين ١٠٢/١، ومجاز القرآن ٨٢/٢، والقرطبي ٨٦/١٣، ومعاني القرآن للزجاج ٧٩/٤، واللسان والتاج (لزم). والضمير في ينجوا لحمارين وحشيين.

(٢) انظر في قراءتها: الشواذ ١٠٥، والقرطبي ٨٦/١٣، والبحر ٥١٨/٦.

(٣) البيت للنايفة وهو في ديوانه (م الجزائر ١٠٥، واللسان فج).

سورة الشعراء

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿طسم﴾: أظهر^(١) حمزة نون «سين» قبل الميم. كأنه ناوي الوقف/ وإلاً فإدغام مثله واجب. والباقون يدغمون. وقد تقدّم [٦٧٩/ب] إعراب الحروف المقطعة^(٢). وفي مصحف عبد الله ط. س. م. مقطوعة من بعضها. قيل: وهي قراءة أبي جعفر، ينعنون أنه يقف على كل حرف وقفه يميز بها كل حرف، وإلاً لم يتصور أن يلفظ بها على صورتها في هذا الرسم. وقرأ عيسى - وثروى عن نافع - بكسر الميم هنا وفي القصص على البناء. وأمال الطاء الأخوان وأبو بكر. وقد تقدّم ذلك.

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ﴾: العامة على نون العظمة فيهما. ورؤي عن أبي عمرو^(٣) بالياء فيهما أي: إِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُنْزِلْ. و«إِنْ» أصلها أَنْ تدخل على المشكوك أو المحقق المبهم زمانه، والآية من هذا الثاني. قوله: «فَظَلَّتْ» عطف على «نُنْزِلْ» فهو في محل جزم. ويجوز أن يكون

(١) انظر في قراءات طسم: النشر ٢٤١/١، والإتحاف ٣١٣/٢، والبحر ٥/٧،

والقرطبي ٨٨/١٣، والسبعة ٤٧٠، والتيسير ١٦٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٧٩/١.

(٣) البحر ٥/٧، والإتحاف ٣١٣/٢.

- الشعراء -

مستأنفاً غير معطوفٍ على الجزاء. ويؤيد الأول قراءة طلحة^(١) «قَتَظْلِلَ» بالمضارع مفكوكاً.

قوله: «خاضعين» فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ عن «أغناقهم». واستشكّل جمعه جمع سلامة لأنه مختصّ بالعقلاء. وأجيب عنه بأوجه، أحدها: أن المراد بالأعناق الرؤساء، كما قيل: لهم وجوهٌ وصدورٌ قال^(٢):

..... ٣٥٥

في مَجْمَعٍ مِنْ نَوَاصِي الْخَيْلِ مَشْهُودٍ

الثاني: أنه على حذفٍ مضافٍ أي: فظلّ أصحابُ الأعناق، ثم حُذِفَ وبقي الخبرُ على ما كان عليه قبل حَذْفِ الْمُخْبِرِ عنه مراعاةً للمحذوف. وقد تقدّم ذلك قريباً عند قراءة «وَقُمْراً منيراً»^(٣). الثالث: أنه لما أُضِيفَتْ إلى العقلاء اكتسبَ منهم هذا الحكم، كما يُكتسبُ التأنيثُ بالإضافة لمؤنث في قوله^(٤):

..... ٣٥٦

كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

(١) الشواذ ١٠٦ وأثبتها بالياء.

(٢) البيت لأم قيس الضبية أولكبشة أخت عمرو بن معديكرب، وصدّره: ومشهد قد كَفَيْتِ الغائبين به

وهو في الحماسة ٥٢٢/١ برواية «الناس» بدل الخيل والبحر ٦/٧، والكشاف

١٠٤/٣.

(٣) الآية ٦١ من الفرقان وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الدر المصون: الورقة ٦٧٧ ب.

(٤) تقدّم برقم ٥٤٢.

الرابع : أن الأعناق جمعُ عُنُق من الناس ، وهم الجماعة ، فليس المراد الجارحة البتة . ومنه قوله ^(١) :

٣٥٠٧- أن العراق وأهله
عُنُقُ إليك فَهَيْتَ هَيْتَا

قلت : وهذا قريبٌ مِنْ معنى الأول . إلا أن هذا القائل يُطْلِقُ الأعناق على جماعةِ الناسِ مطلقاً ، رؤساء كانوا أو غيرهم . الخامس : قال الزمخشري ^(٢) : « أصلُ الكلامِ : فظَلُّوا لها خاضعين ، فَأَقْحَمَتِ الأعناقُ لبيان موضع الخضوع ، وَتَرِكَ الكلامُ على أصله ، كقولهم : ذهبَتْ أهلُ اليمامة ، فكان الأهلُ غيرُ مذكور . قلت : وفي التنظير بقوله : « ذهبَتْ أهلُ اليمامة » نظراً ؛ لأن « أهل » ليس مقحماً البتة ؛ لأنه المقصودُ بالحكم . وأمَّا التأنيثُ فلاكتسابه التأنيث ^(٣) . السادس : أنها عُوْمِلَتْ معاملةً العقلاءِ لَمَّا أُسْنِدَ إليهم ما يكونُ فِعْلَ العقلاءِ كقوله « ساجِدِينَ » ^(٤) و « طَائِعِينَ » ^(٥) في يوسف والسجدة .

والثاني ^(٦) : أنه منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ في « أعناقهم » ، قاله

(١) قبله :

أُبْلِغَ

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

مَنْ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا

ونسبه صاحب اللسان (عنق) لشاعر يخاطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وهو في الصحاح (عنق) والمحرر ٥٠/١٢ .

(٢) الكشف ١٠٤/٣ .

(٣) أي : من المضاف إليه .

(٤) الآية ٤ من يوسف .

(٥) الآية ١١ من السجدة .

(٦) في إعراب خاضعين .

الكسائي، وضَعَفَهُ أبو البقاء^(١) قال: «لأنَّ «خاضعين» يكون جارياً على غير فاعل «ظَلَّتْ» فَيَقْتَرِ إلى إبراز ضمير الفاعل، فكان يجب أن يكون «خاضعين» هم». قلت: ولم يَجْرِ «خاضعين» في اللفظ والمعنى إلا على مَنْ هوله، وهو الضمير في «أعناقهم»، والمسألة التي قالها: هي أن يجري الوصف على غير مَنْ هوله في اللفظ دون المعنى، فكيف يلزم ما ألزمه به؟ على أنه لو كان كذلك لم يَلْزَمْ ما قاله؛ لأنَّ الكسائي والكوفيين^(٢) لا يُوجِبُونَ إبراز الضمير في هذه المسألة إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فهو يَلْزَمُ ما ألزمه به، ولو ضَعَفَهُ بمجيء الحال من المضاف إليه لكان أقرب. على أنه لا يَضَعُفُ لأنَّ المضاف جزء من المضاف إليه كقوله: «ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً»^(٣).

آ. (٥) قوله: «إِلَّا كَانُوا»: جملةٌ حالية، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا وما قبله في أول الأنبياء^(٤).

آ. (٧) قوله: «كَمْ أَنْبَتْنَا»: «كَمْ» للتكثير فهي خبرية، وهي منصوبة بما بعدها على المفعول به أي: كثيراً من الأزواج أنبتنا. و«من كل زوج» تمييزٌ. وجَوَّزَ أبو البقاء^(٥) أن يكون حالاً ولا معنى له.

قال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: ما معنى الجمع بين كم وكل؟ ولو قيل: أنبتنا فيها من كل زوج^(٧)؟ قلت: قد دَلَّ «كل» على الإحاطة بأزواج النبات

(١) الإملاء ١٦٦/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.

(٣) الآية ٤٧ من الحجر.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢.

(٥) الإملاء ١٦٦/٢.

(٦) الكشف ١٠٥/٣.

(٧) الكشف: «ما معنى الجمع بين كم وكل قيل: كم أنبتنا فيها من زوج كريم؟».

على سبيل التفصيل، و«كم» على أن هذا المحيط متكاثراً مُفْرِطاً.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَإِذْ نَادَى﴾: العامل فيه مضمراً. فقدّره الزجّاج^(١): اتل، وغيره: اذكر.

قوله: «أن اثبت» يجوز أن تكون مفسّرة، وأن تكون مصدرية أي بأن.

آ. (١١) قوله: ﴿قَوْمَ فرعون﴾: بدل أو عطف بيان للقوم الظالمين. وقال أبو البقاء^(٢): «إنه مفعولٌ «تَتَّقُونَ» على قراءة مَنْ قرأ «تَتَّقُونَ» بالخطاب وفتح النون كما سيأتي. ويجوز على هذه القراءة أن يكون نادى».

قوله: «أَلَا يَتَّقُونَ» العامة على الياء في «يَتَّقُونَ» وفتح النون، والمراد قوم فرعون. والمفعول محذوف أي: يتقون عقاب. وقرأ^(٣) عبد الله بن مسلم ابن يسار وحماد وشقيق بن سلمة بالياء من فوق على الالتفات، خاطبهم بذلك توبيخاً، والتقدير: يا قوم فرعون/. وقرأ^(٤) بعضهم «يَتَّقُونَ» بالياء مِنْ تحت [١/٦٨٠] وكسر النون. وفيها تخريجان، أحدهما: أَنَّ «يَتَّقُونَ» مضارعٌ، ومفعوله ياء المتكلم، اجتزى عنها بالكسرة. الثاني: — جَوَزَهُ الزمخشري^(٥) — أن تكون «يا» للدعاء. و«اتقون» فعلٌ أمرٌ كقوله: «أَلَا يَا اسْجُدُوا»^(٦) أي يا قوم اتقون. أو يا ناس اتقون. وسيأتي تحقيقٌ مثل هذا في النمل. وهذا تخريجٌ بعيد.

(١) معاني القرآن ٨٤/٤.

(٢) الإملاء ١٦٦/٢.

(٣) المحتسب ١٢٧/٢، والبحر ٧/٧، وفي الشواذ ١٠٦ ضُبِطَتْ: تَتَّقُونَ.

(٤) الشواذ ١٠٦، والبحر ٧/٧.

(٥) الكشف ١٠٦/٣.

(٦) وهي قراءة الكسائي في الآية ٢٥ من النمل. وقرأ الباقون أَلَا يَسْجُدُوا. السبعة ٤٨٠.

وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وجوز الزمخشري^(١) أن تكون حالاً من الضمير في الظالمين أي: يظلمون غير متقين الله وعقابه. فأدخلت همزة الإنكار على الحال. وخطأه الشيخ^(٢) من وجهين، أحدهما: أنه يلزم منه الفصل بين الحال وعاملها بأجنبي منهم، فإنه أعرب «قوم فرعون» عطف بيان للقوم الظالمين^(٣). والثاني: أنه على تقدير تسليم ذلك لا يجوز أيضاً؛ لأن ما بعد الهمزة لا يعمل فيه ما قبلها. قال: «وقولك: جئت أسرع» إن جعلت «أسرعاً» معمولاً له جئت لم يجز فإن أضمرت عاملاً جاز.

والظاهر أن «ألا» للعرض. وقال الزمخشري^(٤): «إنها لا النافية دخلت عليها همزة الإنكار». وقيل: هي للتنبيه.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾: مفعول «أخاف» أي: أخاف تكذيبهم إياي.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي، وَلَا يَنْطَلِقُ﴾: الجمهور على الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف، أخبر بذلك. والثاني: أنه معطوف على خبر «إن». وقرأ^(٥) زيد بن علي وطلحة وعيسى والأعمش بالنصب فيهما. والأعرج بنصب الأول ورفع الثاني. فالنصب عطف على صلة «أن»، فتكون الأفعال الثلاثة: يُكَذِّبُونَ، وَيَضِيقُ،

(١) الكشاف ١٠٦/٣.

(٢) البحر ٧/٧.

(٣) قال: لأن قوم فرعون معمول لقوله: ائت.

(٤) الكشاف ١٠٦/٣.

(٥) الإتحاف ٣١٤/٢، والقرطبي ٩٢/١٣، والنشر ٣٣٥/٢، والبحر ٧/٧.

ولا يَنْطَلِقُ، داخلَةٌ في حَيْزِ الخوفِ. قال الزمخشري^(١): «والفرقُ بينهما — أي الرفع والنصب — أن الرفع فيه يُقيد أن فيه ثلاثٌ عللٌ: خوفُ التكذيبِ، وضيقُ الصدرِ، وامتناعُ انطلاقِ اللسانِ. والنصبُ: على أنْ خَوْفُهُ متعلِّقٌ بهذه الثلاثة. فإن قلتَ: في النصبِ تعليقُ الخوفِ بالأمور الثلاثة. وفي جُمْلَتِها نفْيُ انطلاقِ اللسانِ، وحقيقةُ الخوفِ إنما هي غَمٌّ يَلْحَقُ الإنسانَ لأمرٍ سيقَعُ، وذلك كان واقعاً، فكيف جازَ تعليقُ الخوفِ به؟ قلتَ: قد علّقَ الخوفَ بتكذيبهم، وبما يَحْصُلُ له [بسببه]^(٢) من ضيقِ الصدرِ، والحَبْسَةِ في اللسانِ زائدةٌ على ما كان به. على أن تلك الحَبْسَةُ التي كانتْ به زالتْ بدعوته. وقيل: بَقِيَتْ منها بقيةٌ يسيرةٌ. فإن قلتَ: اعتذارُك هذا يَرُدُّه الرفعُ؛ لأن المعنى: إني خائفٌ الصدرِ غيرُ منطلقِ اللسانِ. قلتَ: يجوز أن يكونَ هذا قبلَ الدعوةِ واستجابتها. ويجوز أن يريدَ القَدَرُ اليسيرَ الذي بقي».

قوله: «فَأَرْسِلْ» أي: فَأَرْسِلْ جبريلَ أو المَلَكَ، فحذف المفعولَ به.

آ. (١٥) قوله: ﴿فَاذْهَبَا﴾: عطَفَ على ما دَلَّ عليه حرفُ الرُّدْعِ من الفعل. كأنه قيل: ارتدِعْ عما تظُنُّ فاذْهَبِ أنت وأخوك.

آ. (١٦) قوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ﴾: إنما أفرد رسولاً: إمَّا لأنه مصدرٌ بمعنى رسالة، والمصدرُ يُوحَد. ومن مجيء «رسول» بمعنى رسالة قوله^(٣):

٣٥٠٨ — لَقَدْ كَذَبَ الْوَاسُونَ مَا فُهِتْ عَنْدهُمْ
بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

(١) الكشف ١٠٦/٣.

(٢) بياض في الأصل، وما أثبتناه من الكشف.

(٣) تقدم برقم ٦٠٥.

- الشعراء -

أي : برسالة، وإمّا لأنهما ذوا شريعة واحدة فترُلا منزلة رسول، وإمّا لأنّ المعنى : أن كلّ واحدٍ منا رسول، وإمّا لأنه من وَضَعَ الواحد موضعَ الشبهة لتلازمهما، فصارا كالشيئين المتلازمين كالعينين واليدين، وحيث لم يقصد هذه المعاني طابق في قوله : «إنا رسولا ربك»^(١).

آ. (١٧) قوله : ﴿أَنْ أَرْسِلَ﴾ : يجوز أن تكون مفسّرة لـ «رسول» إذا قيل : بأنّه بمعنى الرسالة، شرحا الرسالة بهذا، ويُنابها به. ويجوز أن تكون المصدرية أي : رسول بكذا.

آ. (١٨) قوله : ﴿وَلِيداً﴾ : حال من مفعول «نُرَبِّك» وهو فَعِيل بمعنى مفعول. والوليد : الغلام تسمية له بما كان عليه.

قوله : «من عُمرِك» حال من «سنين». وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية بسكون الميم تخفيفاً لـ فُعِلَ.

آ. (١٩) وقرأ^(٣) «فَعَلْتَك» بالكسر على الهيئة : الشعبي لأنها نوع من القتل وهي الوَكْرَةُ. و«أنت من الكافرين» يجوز أن تكون حالاً، وأن تكون مستأنفة.

آ. (٢٠) قوله : ﴿إِذَنْ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ : إذن هنا حرف جواب فقط. وقال الزمخشري^(٤) : «إنها جوابٌ وجزاءٌ معاً» قال : «فإن قلت :

(١) الآية ٤٧ من طه.

(٢) قال في السبعة ٤٧١ «وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيد عنه : من عُمرِك خفيفاً. وقال هارون : كان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً يعني التثنية. وروى عبيد بن عَقل عنه مثقلاً». وانظر : البحر ١٠/٧.

(٣) المحاسب ١٢٧/٢، والقرطبي ٩٤/١٣، والبحر ١٠/٧.

(٤) الكشف ١٠٩/٣.

إِذْنُ حَرْفٍ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ مَعًا، والكلامُ وقع جواباً لفرعون فكيف وقع جزاء؟ قلت: قولُ فرعون «وَفَعَلْتُ فَعَلَتَكَ» فيه معنى: أنك جازيتَ نعمتي بما فعلتَ. فقال له موسى: نعم: فعلتها مُجَازِيَاً لك تسليماً لقوله، كأنَّ نعمته كانت عنده جديرةً بأن تُجَازَى/ بنحو ذلك الجزاء».

[٦٨٠/ب]

قال الشيخ^(١): «وهذا مذهبُ سيويهِ^(٢) يعني أنها للجزاء والجواب معاً. قال: ولكنَّ شُراح الكتابِ فهموا أنَّه قد تتخلَّفُ عن الجزاء، والجوابُ معنى لازمٌ لها».

آ. (٢١) قوله: ﴿لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾: العائمةُ على تشديدِ الميم وهي «لَمَّا» التي هي حرف وجوبٍ عند سيويهِ أو بمعنى حين عند الفارسي^(٣). وروي^(٤) عن حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم أي: لتخوُّفي منكم. و«ما» مصدريةٌ. وهذه القراءة تُشبهُ قراءته في آل عمران^(٥): «لَمَّا آتَيْتُكُمْ» وقد تقدَّمتُ مستوفاةً. وقرأ^(٦) عيسى «حُكْمًا» بضمِّ الكاف إتباعاً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه خبرٌ على سبيلِ التهكمِ أي: إن كانَ ثَمَّ نعمةٌ فليستْ إلا أنك جَعَلْتَ قومي عبيداً لك. وقيل: حرفُ الاستفهامِ محذوفٌ لفهمِ المعنى أي: أو تلك. وهذا مذهب الأَخفش^(٧)، وجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قولَ الشاعر^(٨):

(١) البحر ١١/٦.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

(٤) البحر ١١/٧، ونسبها في الإتحاف ٣١٤/٢ للمطوعي.

(٥) قرأ «لَمَّا» وهي الآية ٨١. والسبعة ٢١٣.

(٦) البحر ١١/٧.

(٧) معاني القرآن له ٤٢٦/٢. غير أنه لم يستشهد بالبيت.

(٨) تقدم يرقم ٣٤٠.

٣٥٠٩- أفرحُ أن أُرزأَ الكرامَ

وقد تقدّم هذا مشبعاً في سورة النساء عند قوله تعالى: «وما أصابك مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ»^(١) وفي غيره.

قوله: «أَنْ عَبَّدْتُ» فيه أوجه، أحدها: أنها في محل رفع عطف بيان لـ «تلك»، كقوله: «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَايِرَ هَوْلًا مَقْطُوعٌ»^(٢). الثاني: أنها في محل نصب مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ. والثالث: أنها بدلٌ مِنْ «نعمّة». الرابع: أنها بدلٌ مِنْ «ها» في «تَمَنُّهَا». الخامس: أنها مجرورة بياء مقدرة أي: بأنْ عَبَّدْتُ. السادس: أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هي. السابع: أنها منصوبة بإضمار أعني. والجملة مِنْ «تَمَنُّهَا» صفةٌ لنعمّة. و«تَمَنُّ» يتعدى بالياء فقول: هي محذوفة أي: تَمَنُّ بها، وقيل: ضَمَنَ «تَمَنُّ» معنى تَذَكَّرُ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾: إنما أتى بـ «ما» دون «مَنْ»؛ لأنها يُسأل بها عن طلب الماهية كقولك: ما العنقاء؟ ولَمَّا كَانَ جوابُ هذا السؤال لا يمكنُ عَدْلُ موسى عليه الصلاة والسلام إلى جوابٍ ممكن، فأجاب بصفاتهِ تعالى، وخصّ تلك الصفاتِ لأنه لا يشارِكُهُ تعالى فيها أحدٌ. وفيه إبطالٌ لدعواه أنه إله. وقيل: جَهَلَ السؤال، فأتى بـ «ما» دون «مَنْ» وليس بشيء. وقيل: إنما سأل عن الصفات. ذكره أبو البقاء^(٣). وليس بشيء؛ لأنَّ أهلَ البيانِ نَصَّوا على أنها يُطلَبُ بها الماهيات وقد جاء بـ «مَنْ» في قوله: «فَمَنْ رَيْبُكُمْ يَا موسى»^(٤).

(١) الآية ٧٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤٨/٤.

(٢) الآية ٦٦ من الحجر.

(٣) الإملاء ١٦٧/٢.

(٤) الآية ٤٩ من طه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾: عَادَ ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ عَلَى جَمْعَيْنِ: اعتباراً بالجنسَيْنِ كما فَعَلَ ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

..... —٣٥١٠—

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

آ. (٢٩) قوله: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾: إِنَّمَا عَدَلَ عَنْ لَأَسْجُنَنَّكَ وَهُوَ أَخْصَرُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مِبَالِغَةٌ لَيْسَتْ فِي ذَاكَ، أَوْ مَعْنَاهُ: لَأَجْعَلَنَّكَ مِمَّنْ عَرَفَتْ حَالَهُ فِي سُجُونِي.

آ. (٣٠) قوله: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ﴾: هَذِهِ وَأَوُ الْحَالِ. وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: «لِلْعُطْفِ». وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ»^(٢) فِي الْبَقْرَةِ. وَغَالِبُ الْجَمَلِ هُنَا تَقَدَّمَ إِعْرَابُهَا.

آ. (٣٤) قوله: ﴿حَوْلَهُ﴾: حَالٌ مِنَ «الْمَلَأَ». وَمَفْعُولُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ: «إِنَّ هَذَا لَسَاجِرٌ عَلِيمٌ»، وَقِيلَ: صَلَّةٌ لِلْمَلَأِ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الَّذِي. وَقِيلَ: الْمَوْصُولُ مُحذُوفٌ، وَهُمَا قَوْلَانِ لِلْكُوفِيِّينَ^(٣).

آ. (٤٤) قوله: ﴿بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا، وَجَوَابُهُ: «إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ». وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمُحذُوفٍ أَيْ: نَغْلِبُ بِسَبَبِ عِزَّتِهِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «الغالبون»، لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِ «إِنَّ» لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا.

(١) تقدم برقم ٢٣١٥.

(٢) الآية ١٧٠ من البقرة. انظر: الدر المصون ٢/٢٢٧.

(٣) قال أبو حيان: «والكوفيون يجعلون «الملا» موصولاً فكأنه قيل: قال للذي حوله، فلا موضع للعامل في الظرف لأنه وقع صلة»، البحر ١٥/٧.

آ. (٤٦) قوله: ﴿فَأَلْقِي﴾: قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: فاعل الإلقاء ما هو لو صرح به؟ قلت: هو الله عز وجل»، ثم قال: «ولك أن لا تقدّر فاعلاً؛ لأنّ «ألقوا» بمعنى خروا وسقطوا». قال الشيخ^(٢): «وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يبنى الفعل للمفعول إلاّ وله فاعل ينوب المفعول به عنه. أما أنه لا يُقدّر له فاعل فقول ذاهب عن الصواب».

قوله: «إذا هي تَلَقَّفُ»^(٣) قد تقدّم خلافهم فيها. وقال ابن عطية^(٤) هنا: «وقرأ البري وابن فليح عن ابن كثير يشدّ التاء وفتح اللام وشدّ القاف. ويلزم على هذه القراءة إذا ابتداءً أن يحذف^(٥) همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين»، قال الشيخ^(٦): «كأنه يُحِيلُ إليه أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلاّ باجتلاب همزة الوصل، وهذا ليس بلازم، كثيراً ما يكون الوصل مخالفاً للوقف، والوقف مخالفاً للوصل، ومن له تمرّن في القراءات/ عَرَفَ ذلك». قلت: يريد قوله: «إذا هي تَلَقَّفُ» [١/٦٨١] فإن البري يشدّ التاء، إذ الأصل: تَتَلَقَّفُ بتاءين فأذغم، فإذا وَقَفَ على «هي» وابتداءً تَتَلَقَّفَ فتحه أن يَقُكَّ ولا يُدْغِمُ؛ لثلاث ابتداءً بساكن وهو غير مُمَكِّنٍ، وقول ابن عطية: «ويلزم على هذه القراءة» إلى آخره تضعيف للقراءة لما ذكره هو: من أن همزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع، ولا يمكن الابتداء

(١) الكشف ١١٣/٣.

(٢) البحر ١٦/٧.

(٣) عاد إلى الآية ٤٥. وانظر في قراءاتها: السبعة ٤٧١، والنشر ٢٧١/٢، والبحر

١٦/٦، والتيسير ١١٢. وانظر في «إذا» الفجائية: الدر المصون ٤٠/٤.

(٤) المحرر ٦٠/١٢.

(٥) المحرر: «يجلب» وهو ما عناه ابن عطية وفي البحر «يحذف».

(٦) البحر ١٦/٧.

بساكن، فَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَتْ. وجوابُ الشيخ بمنع الملازمة حسن، إلا أنه كان ينبغي أن يُبدلَ لفظُ الوقف بالابتداء؛ لأنه هو الذي وقع الكلام فيه، أعني الابتداء بكلمة «تَلَقَّفْ».

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنْ كُنَّا﴾: قرأ العامة بفتح «أَنْ» أي: لَأَنْ كُنَّا مبدأ القول بالإيمان. وقرأ^(١) أبان بن تغلب وأبو معاذ بكسر الهمزة. وفيه وجهان، أحدهما: أنها شرطية، والجواب محذوف لفهم المعنى أو متقدّم عند مَنْ يُجيزه. والثاني: أنها المخففة من الثقلة واستغني عن اللام الفارقة لإرشاد المعنى إلى الثبوت دون النفي، كقوله^(٢):

..... ٣٥١١ -

وإن مالِكُ كانتَ كرامَ المعادين

وفي الحديث^(٣): «إن كانَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يُحِبُّ العَسَلَ» أي: لِيُحِبَّهُ.

آ. (٥٣) قوله: ﴿حَاشِرِينَ﴾: هو مفعول «أَرْسَلَ» و«حَاشِرِينَ» معناه: حاشرين السحرة.

(١) البحر ١٦/٧، المحرر ٦٠/١٢.

(٢) صدره:

ونحن أباة الضيم من آل مالك

وهو للطرماح في ديوانه ٥١٢، والعيني ٢٧٦/٢، والهمع ١٤١/١، والدرر ١١٨/١، والتصريح ٢٤١/١.

(٣) لفظه في البخاري «يُحِبُّه» في كتاب الأشربة، ١٥ باب شرب الحلواء والعسل. الفتح ٨١/١٠.

آ. (٥٤) قوله: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءَ لَشِرْذِمَةٌ﴾: معمول لقول مضمير أي: قال إن هؤلاء. وهذا القول يجوز أن يكون حالاً أي: أَرْسَلَهُمْ قَائِلًا ذَلِكَ، ويجوز أن يكون مفسراً لـ أَرْسَلَ، والشِرْذِمَةُ: الطائفة من الناس. وقيل: كل بقية من شيء خسيس يُقال لها: شِرْذِمَةٌ، ويقال: ثوب شرادم أي: أخلاق، قال^(١):

٣٥١٢- جاء الشتاء وقيميصي أخلاق
شرادم يضحك منه الخلاق

وأنشد أبو عبيدة^(٢):

٣٥١٣- [يُحَدِّثِينَ] فِي شَرَادِمِ النُّعَالِ

آ. (٥٦) قوله: ﴿حَاذِرُونَ﴾: قرأ^(٣) الكوفيون وابن ذكوان «حَاذِرُونَ» بالالف، والباقون «حَذِرُونَ» بدونها، فقال أبو عبيدة^(٤): «هما بمعنى واحد يُقال: رجلٌ حَذِرٌ وحَذَرٌ وحَاذِرٌ بمعنى» وقيل: بل بينهما فرق. فَالْحَذِرُ: الْمُتَقِظُ. وَالْحَاذِرُ: الْخَائِفُ. وَقِيلَ: الْحَذِرُ: الْمَخْلُوقُ مَجْبُولاً عَلَى الْحَذَرِ. وَالْحَاذِرُ: مَا عَرِضَ فِي ذَلِكَ، وَقِيلَ: الْحَذِرُ: الْمُتَسَلِّحُ أَي: لَهُ شَوْكَةٌ سِلَاحٍ. وَأَنْشَدَ سَيِّبُوهُ فِي إِعْمَالِ حَذِرٍ عَلَى أَنَّهُ مِثَالُ مِبَالِغَةٍ مُحَوَّلٌ مِنْ حَاذِرٍ قَوْلُهُ^(٥):

(١) رجز لا يُعرف قائله. وهو في تفسير الماوردي ١٧٤/٣، واللسان (خلق - شردم) والخزانة ١١٤/١. والرواية «يضحك مني التَّوَّاق»، وهو ابنه.

(٢) مجاز القرآن ٨٦/٢، والمحزر ٦١/١٢.

(٣) السبعة ٤٧١، والنشر ٢٣٥/٢، والبحر ١٨/٧، والتيسير ١٦٥، والقسطلبي ١٠١/١٣، والحجة ٥١٧.

(٤) المجاز ٨٦/٢.

(٥) تقدم برقم ٢٥١١. وانظر: الكتاب ٥٨/١.

٣٥١٤- حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وقد زعم بعضهم أن سيوييه لما سأل: هل تحفظ شيئاً في إعمال فعل؟ صنع له هذا البيت. فعيب على سيوييه: كيف يأخذ الشواهد الموضوعة؟ وهذا غلط؛ فإن هذا الشخص قد أقر على نفسه بالكذب فلا يُقدح قوله في سيوييه. والذي ادّعى أنه صنع البيت هو اللاحقي^(١). وحذر يتعدى بنفسه، قال تعالى: «يَحْذَرُ الْآخِرَةَ»^(٢)، وقال العباس بن مرادس^(٣):

٣٥١٥- وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنْيِي سِلَاحِي
إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالٍ مَنِيْعٍ

وقرأ^(٤) ابن السَّمِيفَع وابن أبي عمار^(٥) «حَاذِرُونَ» بالبدال المهملة من قولهم: «عَيْنٌ حَذَرَةٌ» أي: عظيمة، كقوله^(٦):

٣٥١٦- وَعَيْنٌ لَهَا حَذَرَةٌ بَذَرَةٌ

.....

(١) أبان بن عبد الحميد من شعراء هارون الرشيد، مطعون في دينه، بصري، توفي سنة ٢٠٠ هـ انظر: الخزائن ٤٥٨/٣، والأعلام ٢٧/١.

(٢) الآية ٩ من الزمر.

(٣) اللسان (ذيل)، البحر ١٨/٧، والمحرم ٦٣/١٢.

(٤) الشواذ ١٠٦، والمحاسب ١٢٨/٢، والبحر ١٨/٧، والقرطبي ١٠١/١٣.

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) عجزه:

سُقْتُ مَا فِيهِمَا مِنْ أُخْرٍ

والبيت لامرئ القيس، وفي ديوان ١٦٦، واللسان (حذر) وبَذَرَةٌ: أي تبذر بالنظر. ومن آخر: أي من مآخير العين.

والمعنى: عظيماً. وقيل: الحادِرُ: القويُّ الممتلئ. وحُكي: رجلٌ حادِرٌ أي: ممتلئ غيظاً، ورجلٌ حادِرٌ أي: أحمقٌ كأنه ممتلئ من الحمق، قال^(١):

٣٥١٧- أُحِبُّ الغلامَ السُّوءَ من أجلِ أُمِّه
وأُبغِضُهُ من بُغْضِها وهو حادِرٌ

ويقال أيضاً: رجلٌ حَذِرٌ، بزنة «يَقْظُ» مبالغة في حادِرٍ، من هذا المعنى قلت: فقد صار يُقال: حَذِرٌ وحَذَرٌ وحاذِرٌ بالبدال المعجمة والمهملة، والمعنى مختلف.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَمَقَامٌ﴾: قرأ العامة بفتح الميم، وهو مكان القيام، وقتادة^(٢) والأعرج بضمها. وهو مكان الإقامة.

آ. (٥٩) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، قال الزمخشري^(٣): «يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: النَّصَبَ عَلَى: أَخْرَجْنَاهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ الْإِخْرَاجِ الَّذِي وَصَفْنَا: وَالْجَرَّ عَلَى أَنَّهُ وَصَفَ لَمْقَامٍ أَيْ: وَمَقَامٍ كَرِيمٍ مِثْلَ ذَلِكَ الْمَقَامِ الَّذِي كَانَ لَهُمْ. وَالرَّفْعَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ أَيْ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ». قال الشيخ^(٤): «فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ لَا يَسُوغُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ الثَّانِي لِأَنَّ الْمَقَامَ الَّذِي كَانَ لَهُمْ هُوَ الْمَقَامُ الْكَرِيمُ فَلَا يُشَبَّهُ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ» قلت: وليس في ذلك تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنَّ المراد في الأول: أَخْرَجْنَاهُمْ إخراجاً مثل الإخراج المعروف المشهور، وكذلك الثاني.

(١) لم أعتد إلى قائله وهو في اللسان (حدر) والبحر ١٨/٧.

(٢) البحر ١٩/٧.

(٣) الكشف ١١٥/٣.

(٤) البحر ١٩/٧.

قوله: «وَأَوْرَثْنَاهَا» عطفٌ على «فَأَخْرَجْنَاهُمْ».

آ. (٦٠) قوله: ﴿فَأَتَّبَعُوهُمْ﴾: العَامَّةُ بقطع الهمزة مِنْ أَتَّبَعَهُ أي: ألحقه نفسه، فحذف الثاني، وقيل: يُقال: أَتَّبَعَهُ بمعنى أَتَّبَعَهُ بوصل الهمزة أي: لحقه، والحسن^(١) والحرث الذماري بوصليها وتشديد التاء وهي بمعنى اللحاق.

قوله: «مُشْرِقِينَ» منصوبٌ على الحال. والظاهر أنه من الفاعل. ومعنى مُشْرِقِينَ أي: داخلين في وقتِ الشروقِ كأصبح وأمسى أي: دخل في هذين الوقتين، وقيل: داخلين نحو: المَشْرِقُ كَأَنجَدَ وَأَتَهَمَ، وقيل: مُشْرِقِينَ بمعنى مُضِيِّين. وفي التفسير: أَنَّ بني إسرائيل كانوا في نُورٍ، والقَبْطُ في ظُلْمَةٍ، فعلى هذا يكون «مُشْرِقِينَ» حالاً من المفعول، وعندي أنه يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل والمفعول، إِذَا جَعَلْنَا «مُشْرِقِينَ» داخلين في وقتِ الشروق، أو في مكانِ المَشْرِقِ؛ لأنَّ كلاً من القبيلين كان داخلًا في ذلك الزمان، أو في ذلك المكان.

آ. (٦١) قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾: قرأ العَامَّةُ «ترأى» بتحقيق الهمزة، وابن وثاب^(٢) والأعمش من غير همز. وتفسيره أن تكون الهمزة مخففةً بينَ بَيْنَ، لا بالإبدال المحض؛ لثلاث تجتمع ثلاثُ أَلْفَاتٍ: الأولى الزائدة بعد الراء، والثانية المبدلة عن الهمزة، والثالثة لَامُ الكلمة، لكن الثالثة لا تثبت وَضْلاً، لحذفها لالتقاء الساكنين. ثم اختلف القراء في إمالة هذا الحرف فأقول: هذا الحرف إما أَنْ يُوقَفَ عليه أو لا. فَإِنْ وَقِفَ عليه: فحزمةٌ يُمِيلُ أَلْفُهُ الأخيرة لأنها طرفٌ منقلبةٌ عن ياء. ومن ضرورة إمالتها إمالةُ فتحةِ الهمزة

(١) الإتحاف ٣١٦/٢، والبحر ١٩/٧.

(٢) انظر في قراءتها: الإتحاف ١٠٧/٢، والسبعة ٤٧١، والنشر ٦٦/٢، والتيسير

١٦٥، والبحر ١٩/٧.

المُسَهَّلَة؛ لأنه إذا وَقَفَ على مثل هذه الهمزة سَهَّلَهَا على مقتضى مذهبه، وأمال الألف الأولى إِتِّبَاعاً لإِمَالَةِ فَتْحَةِ الهمزة. وَمِنْ ضرورة إِمَالَتِهَا إِمَالَةُ فَتْحَةِ الرَّاءِ قَبْلَهَا. وهذا هو الإِمَالَةُ لإِمَالَةٍ.

وغيره من القراء لا يُمِيلُ شيئاً من ذلك، وقياسُ مذهب الكسائي أَنْ يُمِيلَ الألفَ الأخيرةَ وَفَتْحَةَ الهمزة قَبْلَهَا. وكذا نقله ابنُ الباذش^(١) عنه وعن حمزة.

وإن وُصِلَ: فَإِنَّ أَلْفَهُ الأخيرةَ تَذَهَبُ لالتقاء الساكنين، ولذهابها تَذَهَبُ إِمَالَةُ فَتْحَةِ الهمزة وتبقى إِمَالَةُ الألف الزائدة. وإِمَالَةُ فَتْحَةِ الرَّاءِ قَبْلَهَا عنده اعتداداً بالألف المحذوفة. وعند ذلك يُقال: حُذِفَ السببُ وبقي المُسَبَّبُ؛ لأن إِمَالَةَ الألفِ الأولى إنما كان لإِمَالَةِ الألفِ الأخيرة كما تقدّم تقريره، وقد ذَهَبَتِ الأخيرةُ، فكان ينبغي أَنْ لَا تُمالِ الأولى لذهاب المُقتَضِي لذلك، ولكنه راعى المحذوف، وجعله في قوة المنطوق، ولذلك نحا عليه أبو حاتم فقال: «وقراءة هذا الحرف بالإمالة مُحالٌ» قلت: وقد تقدّم في الأنعام عند «رأى القمر»^(٢) و«رأى الشمس»^(٣) ما يشبه هذا العمل فعليك باعتباره ثمة.

قوله: «لَمَذْرُكُونَ» العامة على سكون الدال اسم مفعولٍ مِنْ أَدْرَكَ أَي: لَمُلْحَقُونَ. وقرأ^(٤) الأعرج وعبيد بن عمير بفتح الدال مشددةً وكسر الراء^(٥). قال الزمخشري^(٦): «والمعنى: متتابعون في الهلاك على أيديهم. ومنه بيت الحماسة^(٧):

(١) الإقناع له ٢٨٨/١.

(٢) الآية ٧٧.

(٣) الآية ٧٨، وانظر: الدر المصون ١٤/٥.

(٤) القرطبي ١٣/١٠٦، والبحر ٧/٢٠.

(٥) لَمَذْرُكُونَ.

(٦) الكشف ٣/١١٥.

(٧) البيت لأبي الحبال البراء بن ربيعي، وهو في الحماسة ٤٠٨، والبحر ٧/٢٠.

٣٥١٨- أَبْعَدَ بَنِي أُمِّي الَّذِينَ تَتَابَعُوا
أَرْجَى الْحَيَاةِ أَمْ مِنَ الْمَوْتِ أَجْزَعُ

يعني : أن أدرك على افتعل لازم بمعنى فني واضمحل . يقال : أدرك الشيء يدرك فهو مدرك أي : فني تابعا ، ولذلك كسرت الراء . وممن نص على كسرهما أبو الفضل الرازي قال ^(١) : «وقد يكون «أدرك» على افتعل بمعنى أفعل متعديا ، ولو كانت القراءة من هذا لوجب فتح الراء ، ولم يبلغني عنهما - يعني عن الأعرج - وعبيد إلا الكسر» .

آ . (٦٣) قوله : ﴿فَانْفَلَقَ﴾ : قبله جملة محذوفة أي : فضرب فانفلق . وزعم ابن عصفور أن المحذوف إنما هو ضَرَبَ وفاء انفلق ، وأن الفاء الموجودة هي فاء «فَضَرَبَ» ، فأبقى من كل ما يدل على المحذوف . أبقى الفاء من «فَضَرَبَ» ليدل على «ضَرَبَ» وأبقى «انفلق» ليدل على الفاء المتصلة به ، وهذا كلام متهاف .

واختلف القراء ^(٢) في ترقيق راء «فِرْق» عن ورش لأجل القاف . وقرئ ^(٣) «فَلَق» بلام بدل الراء لموافقة «فانفلق» . والطود : الجبل العظيم / [٦٨٢/أ] المتطاوُل في السماء .

آ . (٦٤) قوله : ﴿وَأَرْزَلْنَا﴾ : أي : قَرَبْنَا مِنَ النِّجَاةِ . و«نَمَّ» ظرف مكان بعيد . و«الآخرين» هم موسى وأصحابه ، وقرأ ^(٤) الحسن وأبو حيوة

(١) انظر : البحر ٢٠/٧ .

(٢) انظر : الإتحاف ٣١٧/٢ .

(٣) قال في الشواذ ١٠٧ : «حكاه يعقوب» . وانظر : البحر ٢٠/٧ .

(٤) انظر في قراءاتها : المحتسب ١٢٩/٢ ، والبحر ٢٠/٧ ، والقرطبي ١٠٧/١٣ .

«وَزَلَفْنَا» ثلاثياً، وقرأ أبيّ وابن عباس وعبد الله بن الحارث بالقاف أي :
أَزَلَفْنَا^(١). والمراد بالآخرين في هذه القراءة فرعون وقومه.

آ. (٧٠) قوله : ﴿إِذْ قَالَ﴾ : العامل في «إِذْ» «نَبَأٌ» أو أَتْلُ. قاله
الحوفي. وهذا لا يتأتى إلا على كون «إِذْ» مفعولاً به. وقيل : «إِذْ» بدلٌ مِنْ «نَبَأٌ»
بدلٌ اشتمالٍ، وهو يؤوّل إلى أَنَّ العاملَ فيه «أَتْلُ» بالتأويل المذكور.

قوله : «وقومه» الهاء تعودُ على «إبراهيم» لأنَّه المُحدَّث عنه. وقيل : تعودُ
على أبيه، لأنَّه أقربُ مذكورٍ، أي : قال لأبيه وقوم أبيه، ويؤيده «إِنِّي أراك
وقومك»^(٢)، حيث أضافَ القومَ إليه.

آ. (٧١) قوله : ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا﴾ : أتوا في الجوابِ بالتصريح
بالفعل ليعطفوا عليه قولهم «فَنَظَلُّ» افتخاراً بذلك وابتهاجاً به، وإلا فكان قولهم
«أصناماً» كافياً، كقوله تعالى : «قل العفو»^(٣) «قالوا خيراً»^(٤).

آ. (٧٢) قوله : ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾ : لا بُدَّ مِنْ محذوفٍ أي :
يسمعون دعاءكم، أو يسمعونكم تدعون. فعلى التقدير الأول : هي متعدية
لواحد اتفاقاً، وعلى الثاني : هي متعدية لاثنتين، قامت الجملةُ المقدَّرةُ مقامَ
الثاني. وهو قولُ الفارسي. وعند غيره الجملةُ المقدَّرةُ حالٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ

(١) أي : أهلكنا.

(٢) الآية ٧٤ من الأنعام.

(٣) «ويسألونك ماذا ينفقون، قل العفو».

الآية ٢١٩ من البقرة.

(٤) «ماذا أنزل ربكم، قالوا خيراً». الآية ٣٠ من النحل.

القولين. وقرأ^(١) قتادة ويحيى بن يعمر بضَمَّ الياءِ وكسرِ الميمِ ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ. أي: يُسَمِّعُونَكُمْ الجوابَ.

قوله: «إِذْ تَدْعُونَ» منصوبٌ بما قبله، فما قبله وما بعده ماضيان معنًى، وإنَّ كانا مستقبلين لفظاً، لعملِ الأولِ في «إِذْ»، ولعملِ «إِذْ» في الثاني. وقال بعضهم: «إِذْ» هنا بمعنى إذا. وقال الزمخشري^(٢): «إنه على حكاية الحالِ الماضية، ومعناه: اسْتَحْضِرُوا الأحوالَ [الماضية]^(٣) التي كنتم تَدْعُونَهَا فيها، [وقولوا]^(٤): هل سَمِعُوكُم أو أَسْمَعُوا، وهو أبلغ في التَّكْيِيتِ». وقد تقدَّم أنه قُرِئَ بِإِدْغَامِ ذَالِ «إِذْ» وإظهارِها في التاء^(٥). وقال ابنُ عطية^(٦): ويجوز فيه قياسُ «مُدْكِر» ونحوه. ولم يَقْرَأْ به أحدٌ. والقياسُ أن يكون اللفظُ به «إِدْذَعُونَ»^(٧) والذي مَنَعَ من هذا اللفظِ اتصالُ الدالِ الأصلية في الفعل، فَكَثُرَتْ التَّمَثَالَاتُ قلت: يَعْنِي فيكون اللفظُ بدالٍ مشددةٍ مهملةٍ ثم بدالٍ ساكنةٍ مهملةٍ أيضاً.

قال الشيخ^(٨): «وهذا لا يَجُوز؛ لأنَّ هذا الإبدالَ^(٩) إنما هو في تاءِ الافتعالِ بعد الدالِ والذالِ والزايِ نحو: اذْهَنَ واذْكَرَ واذْجَرَ، وبعد جيمٍ

(١) المحتسب ١٢٩/٢، والقرطبي ١٣/١٠٩، والبحر ٢٣/٧.

(٢) الكشف ١١٦/٣.

(٣) من الكشف.

(٤) من الكشف.

(٥) قال في الإتحاف ٣١٧/٢: «وَادْغَمَ ذَالِ إِذْ تَدْعُونَ أَبُو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف».

(٦) المحرر ٦٦/١٢.

(٧) رسمه في مطبوعة المحرر: إِذْ دَعُونَ.

(٨) البحر ٢٣/٧.

(٩) أي إبدال التاء دالاً.

شدوذاً نحو: «اجْتَمَعُوا» في «اجتمعوا»، أو في تاء الضمير بعد الدال والزاي نحو «فُزِدَ» في «فُزْتُ» و «جَلِدَ» في «جَلَدْتُ» أو تاء «تَوَلَّجَ» قالوا فيها: «دَوَلَجَ»، وتاء المضارعة ليس شيئاً مما ذكر^(١). وقوله^(٢): «والذي مَنَعَ إلى آخره» يقتضي جوازَه لو لم يُوجَدْ ما ذُكِرَ، فعلى مقتضى قوله يجوز أن تقول في إذ تخرج: ادْخُرْج، ولا يقول ذلك أحدٌ، بل يقولون: اتَّخَرَجْ، فيُدغمون الدال في التاء^(٣).

آ. (٧٤) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: منصوبٌ بـ «يَفْعَلُونَ» أي: يَفْعَلُونَ مثلَ فَعَلْنَا. وَيَفْعَلُونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً لـ «وَجَدْنَا».

آ. (٧٧) قوله: ﴿عَدُوٌّ﴾: اللغةُ العاليةُ إفرادُ «عَدُوٍّ» وتذكيره. قال تعالى: «هم العدو»^(٤). وإنما فعل به ذلك تشبيهاً بالمصادر نحو: الولوع والقبول. وقد يقال: أعداء وعدوة. وقوله: «عَدُوْلِي» على أصله من غير تقديرٍ مضافٍ ولا قلبٍ. وقيل: الأصنامُ لا تُعادي لأنها جمادٌ، فالتقدير: فإنَّ عِبَادَهُمْ عَدُوْلِي. وقيل: بل في الكلام قلبٌ، تقديره: فإني عَدُوْلُهُمْ. وهذان مرجوحان لاستقامة الكلام بدونهما.

قوله: «إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه منقطعٌ أي: لكن ربَّ العالمين ليس بعَدُوْلِي. وقال الجرجاني: «فيه تقديمٌ وتأخيرٌ أي: أفرأيتُم ما كنتم تَعْبُدُونَ أنتم وأباؤكم الأقدمون، إِلَّا رَبُّ الْعَالَمِينَ فإنهم عَدُوْلِي، و«إِلَّا» بمعنى / «دون» و«سوى». والثاني: أنه متصلٌ. وهو قول الزجاج^(٥)؛ لأنهم كانوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ تعالى والأصنامَ.

(١) قال أبو حيان: فلا تبدل تاؤه.

(٢) أي قول ابن عطية.

(٣) قال أبو حيان: «بل إذا ادغم مثل هذا أبدل من الدال تاء، وادغم في التاء».

(٤) الآية ٤ من المنافقون.

(٥) معاني القرآن ٩٣/٤.

آ. (٧٨) قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾: يجوز فيه أوجه: النصب على التعتل «رَبِّ الْعَالَمِينَ» أو البدل، أو عطف البيان، أو على إضمار أعني. والرفع على خبر ابتداء مضمّر أي: هو الذي خلقتني أو على الابتداء.

[قوله]: «فهو يَهْدِين» جملة اسمية في محل رفع خبراً له. قال الحوفي: «وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا تَضُمُّهُ الْمَبْتَدَأُ مِنْ معنى الشرط». وهذا مردود؛ لأن الموصول مُعَيَّنٌ ليس عاماً، ولأن الصلة لا يمكن فيها التجدد، فلم يُشَبَّه الشرط. وتابع أبو البقاء^(١) الحوفي ولكنه لم يتعرض للقاء. فإن عني ما عناه الحوفي فقد تقدّم ما فيه. وإن لم يَغْنِه فيكون تابِعاً للأخفش^(٢) في تجويزه زيادة الفاء في الخبر مطلقاً نحو: «زيدٌ فاضربه»، وقد تقدّم تحريره.

آ. (٧٩) قوله: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف. وكذلك ما بعده. ويجوز أن يكونوا أوصافاً للذي خلقتني. ودخول الواو جائز. وقد تقدّم تحقيقه في أول البقرة كقوله^(٣):

٣٥١٩- إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وابْنِ الْهُمامِ

وليثِ الْكَنْبِبةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

وأثبت^(٤) ابنُ أبي إسحاق - وتروى عن عاصم^(٥) أيضاً - ياء المتكلم في «يُسْقِينَ» و«يُسْقِينَ» و«يُحْيِينَ». والعامة «خَطِيتِي» بالإنفراد. والحسن^(٦)

(١) الإملاء ١٦٨/٢.

(٢) انظر أمثلة على زيادة الفاء عند الأخفش في «معاني القرآن»: ١٢٤ - ١٢٥ - ٢٢٢.

(٣) تقدم برقم ١٢١. وانظر: الدر المصون ٩٧/١.

(٤) الإتحاف ٣١٧/٢، والنشر ٣٣٦/٢، والبحر ٢٥/٧، والمحزر ٦٧/١٢.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «نافع» كما في المظان السابقة.

(٦) الإتحاف ٣١٧/٢، والقرطبي ١١١/١٣، والبحر ٢٥/٧.

«خطاباي» جمع تكسير.

آ. (٨٥) قوله: ﴿مِنْ وَرَثَةٍ﴾: إما أَنْ يكونَ مفعولاً ثانياً أي: مستقراً أو كائناً مِنْ وَرَثَةٍ، وإما أَنْ يكونَ صفةً لمحذوفٍ هو المفعول الثاني، أي: وارثاً مِنْ وَرَثَةٍ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾: بدلٌ مِنْ «يوم» قبله. وجعل ابن عطية^(١) هذا من كلام الله تعالى إلى آخر الآيات مع إعرابه «يوم لا ينفَعُ» بدلاً مِنْ «يوم ينعثون». ورده الشيخ^(٢): بأنَّ العاملَ في البدل هو العاملُ في المبدل منه، أو آخرُ مثله مقدَّر. وعلى كلا هذين القولين لا يصحُّ لاختلاف المتكلمين.

آ. (٨٩) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَقَى اللَّهَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منقطع أي: لكنَّ مَنْ أَقَى اللَّهَ بقلب سليم فإنه ينفَعُه ذلك. وقال الزمخشري^(٣): «ولا بُدُّ لك مع ذلك مِنْ تقديرٍ مضافٍ وهو الحال المرادُ بها السلامة، وليست من جنس المال والبنين، حتى يؤول المعنى إلى: أَنَّ البنين والمال لا ينفعان، وإنما ينفَعُ سلامة القلب، ولو لم يُقدَّر المضاف لم يتحصَّل للاستثناء معنى».

قال الشيخ^(٤): «ولا ضرورة تدعو إلى حذف المضاف كما ذكر». قلت: إنما قدَّر المضاف ليتوهم دخول المستثنى في المستثنى منه؛ لأنه متى لم يتوهم ذلك لم يقع الاستثناء، ولهذا منعوا: «صَهَلَتِ الخيلُ إِلَّا الإبلَ» إلّا بتأويل.

(١) المحرر ١٢/٧٠.

(٢) البحر ٧/٢٨.

(٣) الكشف ٣/١١٨.

(٤) البحر ٧/٢٦.

الثاني : أنه مفعولٌ به لقوله^(١) : « لا يَنْفَعُ » أي : لا يَنْفَعُ المالُ والبنونُ إلا هذا الشخصُ فإنه يَنْفَعُهُ مالهُ المصروفُ في وجوهِ البرِّ، وبنوه الصالحاءُ، لأنه عَلَّمَهُم وأَحَسَّنَ إليهم . الثالث : أنه بدلٌ مِنَ المفعولِ المحذوفِ، أو مستثنى منه، إذ التقديرُ : لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بنونٌ أحداً من الناس إلا مَنْ كانت هذه صفته . والمستثنى منه يُحذفُ كقوله^(٢) :

— ٣٥٢٠ —

ولم يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ ومُزْرا

أي : ولم يَنْجُ بشيءٍ . الرابع : أنه بدلٌ مِنَ فاعلِ « يَنْفَعُ » فيكون مرفوعاً . قال أبو البقاء^(٣) : « وَغَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ فيكون التقديرُ : إِلَّا مالٌ مَنْ ، أو بنو مَنْ فإنه يَنْفَعُ نفسه وغيره بالشفاعة » .

قلت : وأبو البقاء خَلَطَ وجهاً بوجهٍ : وذلك أنه إذا أَرَدْنَا أن نجعله بدلاً من فاعلِ « يَنْفَعُ » فلنا فيه طريقتان ، أحدهما : طريقةُ التغليبِ أي : غَلَبْنَا البنين على المالِ ، فاستثنى من البنين ، فكأنه قيل : لا يَنْفَعُ البنونُ إِلَّا مَنْ أتى مِنَ البنين بقلبِ سليم فإنه يَنْفَعُ نفسه بصلاحيه ، وغيره بالشفاعة .

والطريقة الثانية : أن تُقدَّرَ مضافاً محذوفاً قبل « مَنْ » أي : إِلَّا مالٌ مَنْ أو بنو مَنْ فصارتِ الأوجهُ خمسةً .

ووجهُ الزمخشري^(٤) اتصالُ الاستثناءِ ، بوجهين ، أحدهما : إِلَّا حالٌ مَنْ أتى اللَّهُ بقلبِ سليمٍ ، وهو مِنْ قوله^(٥) :

(١) رسمت في الأصل «لقوه» .

(٢) تقدم برقم ٣١٤ .

(٣) الإملاء ١٦٨/٢ .

(٤) الكشف ١١٨/٣ .

(٥) تقدم برقم ٦٦٥ .

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

«وما ثوابه إلا السيف» ومثاله^(١) أن يقال: هل لزيد مالٌ وينون؟ فيقال: ماله وينوه سلامة قلبه. تريد نفى المال والبنين عنه، وإثبات سلامة قلبه بدلاً عن ذلك. والثاني قال: «وإن شئت حملت الكلام على المعنى وجعلت المال والبنين في معنى الغنى، كأنه قيل: يوم لا ينفع غنى إلا غنى من أتى؛ لأن غنى الرجل في دينه بسلامة قلبه، كما أن غناه في دنياه بماله وبنيه». «

آ. (٩١) قوله: ﴿وَبُرِّرْتُ﴾: قرأ^(٢) مالك بن دينار «وَبُرِّرْتُ» بفتح الباء والراء خفيفة، مبنياً للفاعل، مسنداً للجحيم فلذلك رُفِعَ.

آ. (٩٤) قوله: ﴿فَكَبَّكُوبَا﴾: أي: ألقوا، وقُلبَ بعضهم / على بعض. قال الزمخشري^(٣): «الكَبْكَبَةُ تكريرُ الكَبِّ. جعلَ التكريرَ في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى». وقال ابن عطية^(٤) نحواً منه، قال: «وهو الصحيح لأن تكرير الفعل بينَ نحو: صَرَّوَصَرَّصَرَّ وهذا هو مذهب الزجاج^(٥). وفي مثل هذا البناء ثلاثة مذاهب، أحدها: هذا. والثاني^(٦): — وهو مذهب البصريين — أن الحروف كلها أصول. والثالث — وهو قول الكوفيين — أن الثالث مُبْدَلٌ من مثل الثاني، فأصل كَبَّكَب: كَبَّ بثلاث

(١) الكشف: وبيانه.

(٢) البحر ٢٧/٧.

(٣) الكشف ١١٩/٣.

(٤) المحرر ٦٩/١٢.

(٥) معاني القرآن ٩٤/٤. قال: «وحقيقة ذلك في اللغة تكرير الانكباب، كأنه إذا ألقى ينكب مرة بعد مرة حتى يستقر فيها».

(٦) انظر في المسألة: الارتشاف ٢٤/١.

باءات. ومثله: لَمَلَمَ وَكَفَكَفَ. هذا إذا صَحَّ المعنى بسقوط الثالث. فأما إذا لم يَصِحَّ المعنى بسقوطه كانت كلها أصولاً من غير خلافٍ نحو: سَمِيسَمٍ وَخَمِخَمٍ^(١).

وواو «كَبِكَبُوا» قيل: للأصنام؛ إجراء لها مُجَرى العقلاء. وقيل: لعابديها.

آ. (٩٦) قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾: جملةٌ حاليةٌ معترضةٌ بين القولِ ومعموله، ومعموله الجملةُ القسميةُ.

آ. (٩٧) قوله: ﴿إِنْ كُنَّا لَقِي﴾: مذهبُ البَصْرِيِّينَ: أن «إِنْ» مخففةٌ واللامُ فارقةٌ، ومذهبُ الكوفِيِّينَ: أن «إِنْ» نافيةٌ، واللامُ بمعنى «إِلَّا»^(٢).

آ. (٩٨) قوله: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُمْ﴾: «إِذْ» منصوبٌ: إمَّا بـ «مُبِينٍ»، وإمَّا بمحذوفٍ أي: ضَلَلْنَا في وَقْتِ تَسْوِيتِنَا لَكُمْ بِاللَّهِ في العبادَةِ. ويجوز على ضَعْفٍ أَنْ يَكُونَ معمولاً لـ «ضلال»، والمعنى عليه. إِلَّا أَنْ ضَعْفَهُ صِنَاعِيٌّ: وهو أَنَّ المصدرَ الموصوفَ لَا يَعْمَلُ بعدَ وصفِهِ.

آ. (١٠١) قوله: ﴿حَمِيمٌ﴾: الحمِيمُ: القَرِيبُ مِنْ قَوْلِهِمْ «حَامَةٌ فلانٍ» أي: خاصَّتُهُ. وقال الزمخشري^(٣): «الحمِيمُ مِنَ الاحْتِمَامِ، وهو من الاهتمام، أو من الحَامَةِ وهي الخاصَّةُ، وهو الصديقُ الخالصُ» والنفي هنا يَحْتَمِلُ نَفْيَ الصديقِ من أَصْلِهِ، أو نَفْيَ صِفَتِهِ فقط فهو من باب^(٤):

(١) الخمخم: نبات تُعْلَفُ حَبَّةُ الإِبِلِ.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٤٠.

(٣) الكشف ١١٩/٣.

(٤) تقدم برقم ١٠٨٨.

والصديق: يحتمل أن يكون مفرداً، وأن يكون مُستعملاً للجمع، كما يُستعمل العدو له يقال: هم صديق وهم عدو.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ﴾: يجوز أن تكون المُشْرَبَةُ معنى التمني، فلا جواب لها على المشهور. ويكون نصب «فكنون» جواباً للتمني الذي أَفْهَمْتَهُ «لو» ويجوز أن تكون على بابها، وجوابها محذوف أي: لَوَجَدْنَا شُفْعَاءً وَأَصْدِقَاءً أَوْ لَعَمِلْنَا صَالِحاً. وعلى هذا فنُصِبَ الفعل بـ «أن» مضمرة عطفاً على «كَرَّةً» أي: لو أن لنا كَرَّةً فكوناً، كقولها^(١):
٣٥٢٣ - لَلْبَيْسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي

آ. (١٠٥) قوله: ﴿كَذَّبْتَ قَوْمٌ﴾: إنما أنْتَ فعل القوم؛ لأنه مؤنثٌ بدليل تصغيره على قَوْمِيَّة. وقيل: لأنه بمعنى «أمة»^(٢) ولما كانت آحاده عقلاء ذكوراً وإنائاً عاد الضمير عليه باعتبار تغليب الذكور ف قيل: «لهم أخوهم». وحذَفَ مفعول «تَتَّقُونَ» أي: ألا تتَّقُونَ عقابَ الله.

آ. (١١١) قوله: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾: جملةٌ حاليةٌ من كاف «لك». وقرأ^(٣) عبد الله وابن عباس وأبو حيوه «وَاتَّبَاعُكَ» مرفوعاً، جمع

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) أليست العلة لمجيء الفعل مؤنثاً كون فاعله اسم جمع، حيث يجوز لذلك التذكير والتأنيث، فجاء هنا التأنيث، وجاء في موضع آخر التذكير كقوله: «إِذْ هُمْ قَوْمٌ».

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٣١/٢، والنشر ٣٣٥/٢، والإتحاف ٣١٨/٢، والبحر ٣١/٧، والقرطبي ١٢١/١٣.

تابع كصاحب وأصحاب، أو تَبِعَ كَشَرِيف وأشرف، أو تَبِعَ كَبَرَمَ^(١) وأبرام. وفي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، «والأَرْدَلُون» خبره. والجملة حالية أيضاً. والثاني: أنه عطف على الضمير المرفوع في «نُؤْمِنُ» وحسن ذلك الفصل بالجار. و«الأردلون» صفته.

وقرأ اليماني «وأتباعك» بالجر عطفاً على الكاف في «لك». وهو ضعيف أو ممنوع عند البصريين.^(٢) وعلى هذا فيرتفع «الأردلون» على خبر ابتداء مضمرة أي: هم الأردلون. وقد تقدّم مادة «الأردل» في هود^(٣).

آ. (١١٢) قوله: ﴿وَمَا عَلَّمِي﴾: يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: — وهو الظاهر — أنها استفهامية في محل رفع بالابتداء. و«علمي» خبرها. والباء متعلقة به. والثاني: أنها نافية. والباء متعلقة بـ «علمي» أيضاً. قاله الحوفي، ويحتاج إلى إضمار خبر ليصير الكلام به جملة.

آ. (١١٣) قوله: ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ﴾: جوابها محذوف، ومفعول «تَشْعُرُونَ» أيضاً.

وقرأ^(٤) الأعرج وأبوزرعة «لَوْ يَشْعُرُونَ» بياء الغيبة، وهو التثنية. ولا يحسن عوده على المؤمنين.

آ. (١١٨) قوله: ﴿فَتَحَا﴾: يجوز أن يكون مفعولاً به، بمعنى المفتوح /، وأن يكون مصدرًا مؤكّداً.

[ب/٦٨٣]

(١) البرم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٣١٠/٦.

(٤) البحر ٣١/٧.

- الشعراء -

قوله «وَنَجِّنِي» الْمُنَجَّى منه محذوف لفهم المعنى أي: مِمَّا يَحُلُّ بقومي .
و «من المؤمنين» بيان لقوله «مَنْ معي» .

آ . (١١٩) قوله : ﴿الْمَشْحُونُ﴾ : أي المملوء الموقر^(١) . يقال :
شَحَنَهَا عَلَيْهِمْ خَيْلاً وَرِجَالاً . والشُّحْنَاءُ : العداوة ؛ لأنها تملأ الصدور إحساناً .
والفُلُكُ هنا مفردة بدليل وَصَفِهِ بالمفرد . وقد تقدّم الكلام عليه في البقرة^(٢) .

آ . (١٢٨) قوله : ﴿تَعَبُّونَ﴾ : جملة حالية من فاعل «تَبْنُونَ» .
والرَّيْع بكسر الراء وفتحها : جمع رَيْعة . وهو في اللغة المكان المرتفع . قال ذو
الرمة^(٣) :

٣٥٢٤ - طِرَاقُ الْخَوَافِي مُشْرِفٌ فَوْقَ رَيْعَةٍ
نَدَى لَيْلِهِ فِي رَيْشِهِ يَتَرَقَّرُقُ
وقال أبو عبيدة^(٤) : «هو الطريق» وأنشد للمسيب بن علس يصف
ظُعناً^(٥) :

٣٥٢٥ - فِي الْآلِ يَخْفِضُهَا وَيَرْفَعُهَا
رَيْعٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ سَخْلُ

(١) الموقر: المحمول حملاً ثقیلاً .

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٠ .

(٣) ديوانه ٤٨٨/١ ، واللسان (ريح) ومجاز القرآن ٨٨/٢ ، والقرطبي ٨٨/١٣ .
وطراق : بعضه على بعض . و يترقرق : يذهب ويجيء . والخوافي : ما دون القراد
من الجناح .

(٤) مجاز القرآن ٨٨/٢ ولم يرد بيت المسيب في المجاز . وقال القرطبي ١٢٢/١٣ :
وهو قول الضحاك والكلبي ومقاتل والسدي وابن عباس .

(٥) اللسان (ريح) ، والقرطبي ١٢٢/١٣ .

واختلف المفسرون في العبارة عنه على أقوال كثيرة. والرُّيْع بالفتح: ما يَحْصُل مِنَ الْخَرَج.

آ. (١٢٩) قوله: ﴿تَخْلُدُونَ﴾: العائمة على تخفيفه مبنياً للفاعل. وقَتَادَةُ^(١) بالتشديد مبنياً للمفعول. ومنه قول امرئ القيس^(٢):

٣٥٢٦- وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ
قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا يَبِيتُ بِأَوْجَالِ

و«لَعَلَّ» هنا على بابها. وقيل: للتعليل. ويؤيده قراءة^(٣) عبد الله «كي تَخْلُدُونَ» فقيل: للاستفهام، قاله زيد بن علي. وبه قال الكوفيون. وقيل: معناها التشبيه أي: كأنكم تَخْلُدُونَ. ويؤيده ما في حرف أبي «كأنكم تَخْلُدُونَ». وقُرِئ «كأنكم خَالِدُونَ». وكم مَنْ نَصَّ عليها أنها تكون للتشبيه.

والمصانع: جمع مَصْنَعَة، وهي بَرَكُ الماء. وقيل: القصور. وقيل^(٤): بُرُوجُ الْحَمَام.

آ. (١٣٠) قوله: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ﴾: أي: وإذا أَرَدْتُمْ. وإنما اِخْتَجْنَا إلى تقدير الإرادة لثَلَا يَتَحَدَّ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ. و«جَبَّارِينَ» حال.

آ. (١٣٢) قوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بَيَانٌ لِلْأُولَى، وتفسير لها. والثاني: أَنَّ «بِأَنْعَامٍ» بدلٌ مِنْ قَوْلِهِ:

(١) الرواية عن قتادة «تُخْلَدُونَ» بفتح اللام كما في البحر ٣٢/٧، والمحتسب ١٣٠/٢.
والرواية عن علقمة «تُخْلَدُونَ» كما في البحر ٣٢/٧،

(٢) تقدم برقم ٣٠٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٢/٧، والشواذ ١٠٧، والقرطبي ١٣/١٢٤.

(٤) وهو قول السدي كما في الماوردي ١٨١/٣.

«بِمَا تَعْمَلُونَ» بإعادة العامل كقوله: «اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ»^(١). قال الشيخ^(٢): «وَالْأَكْثَرُونَ لَا يَجْعَلُونَ هَذَا بَدَلًا، وَإِنَّمَا يَجْعَلُونَهُ تَكْرِيرًا»^(٣) وَإِنَّمَا يَجْعَلُونَ بَدَلًا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ إِذَا كَانَ حَرْفَ جَزْمٍ غَيْرَ إِعَادَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِأَخِيكَ» وَلَا يَقُولُونَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَرَرْتُ بِأَخِيكَ» عَلَى الْبَدَلِ.

آ. (١٣٦) قوله: «أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ»: معادل لقوله: «أَوْعِظْتَ»، وإنما أتى بالمعادل كذا، دون قوله: «أَمْ لَمْ تَعْظُ» لتواخي القوافي، وأبْدَى لَهُ الرَّمْخَشْرِي^(٤) مَعْنَى فَقَالَ: «وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَفْعَلْتَ هَذَا الْفِعْلَ - الَّذِي هُوَ الْوَعْظُ - أَمْ لَمْ تَكُنْ أَصْلًا مِنْ أَهْلِهِ وَمُبَاشَرَتِهِ، فَهُوَ أَبْلَغُ فِي قِلَّةِ اعْتِدَادِهِمْ بِوَعْظِهِ. مِنْ قَوْلِكَ: «أَمْ لَمْ تَعْظُ».

وقرأ العامة «أَوْعِظْتَ» بإظهار الظاء قبل التاء، وزوي عن أبي عمرو والكسائي وعاصم، وبها^(٥) قرأ الأعمش وابن محيصن بالإدغام، وهي ضعيفة؛ لأن الظاء أقوى ولا يُدْغَمُ الْأَقْوَى فِي الْأَضْعَفِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ أَشْيَاءٌ مُتَوَاتِرَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا نَحْوُ: «رُحِّزْ عَنْ»^(٦) وَ«لَيْثُنْ بَسَطَتْ»^(٧).

(١) الآية ٢١ من يس.

(٢) البحر ٣٣/٧.

(٣) قال: «من تكرار الجمل وإن كان المعنى واحداً ويسمى التثبيع».

(٤) الكشف ١٢٢/٣.

(٥) القرطبي ١٣/١٢٥، والبحر ٣٣/٧.

(٦) الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٧) الآية ٢٨ من المائدة.

آ. (١٣٧) قوله: ﴿إِلَّا خُلِقَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح الخاء وسكون اللام. والباقون بضمتين. فقليل: معناهما الاختلاق وهو الكذب. وكذا قرأ ابن مسعود. وقيل: ما نحن فيه من البنية حياة وموت هو خلق الأولين وعادتهم. وروى الأصمعي عن نافع، وبها قرأ أبو قلابة^(٢)، بضم الخاء وسكون اللام وهي تخفيف المضمومة.

آ. (١٤٧) قوله: ﴿فِي جَنَّاتٍ﴾: بدل من «فيما ههنا» بإعادة العامل؛ فصل بعدما أجمل كما في الآية قبلها. و«ما»^(٣) موصولة، وظرف المكان صلتها^(٤).

آ. (١٤٨) قوله: ﴿وَنَخْلٍ﴾: يجوز أن يكون من باب ذكر الخاص بعد العام؛ لأن الجنات تشمل النخل، ويجوز أن يكون تكريراً للشيء الواحد بلفظ آخر، فإنهم يُطْلَقُونَ الجنة ولا يريدون إلا النخل. قال زهير^(٥):
٣٥٢٧ — كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ

من النواضح تَسْقِي جَنَّةً سُحْقًا

/ وَسُحْقًا: جمع «سُحُوق» ولا يُوصَفُ به إلا النخل والطلح الكُفْرِيُّ، [١/٦٨٤]

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٢، والنشر ٣٣٥/٢، والبحر ٣٣/٧، والحجة ٥١٨،

والتيسير ١٦٦، والقرطبي ١٢٥/١٣.

(٢) محمد بن أحمد مقرئ، روى عن النقاد، وروى عنه الخبازي والعراقي. ولم تذكر

وفاته: انظر: طبقات القراء ٦٢/٢.

(٣) في قوله: «ما ههنا».

(٤) يعني متعلق الظرف: استقر.

(٥) ديوانه ٣٧، والبحر ٣٤/٧، واللسان (سحق). والغريبان: الدلوان الضخمان.

والمقتلة: الناقة المذلة. ونضح الرجل: إذا استقى على الناضح وهو البعير.

وهو عُنُقُودُ التَّمْرِ قبل خروجه من الكُمِّ. قال الزمخشري^(١): «الطَّلْعَةُ: هي التي تَطْلُعُ من النخلة كَنَضْلِ السِّيفِ، في جَوْفِهِ شَمَارِيخُ الْقِنُوءِ. والقِنُوءُ هو اسمٌ للمُخَارِجِ من الجِدْعِ كما هو بَعْرُجُونُهُ». والهَضِيمُ: اللطيف، مِنْ قولهم: «كَشَحْ هَضِيمٌ». وقيل: المتراكِبُ.

آ. (١٤٩) قوله: «وَتَنَحُّتُونَ»: العائِمَةُ على الخطاب وكسر الحاء. والحسنُ وعيسى^(٢) وأبو حيوَةَ بفتحها، وعن الحسن أيضاً «تَنَحُّتُونَ» بِالْفِ لِلإِشْبَاعِ، وعنه وعن أبي حيوَةَ «يَنَحُّتُونَ» بالياء مِنْ تَحْتُ. وقد تَقَدَّمَ ذلك كُلُّهُ في الأعراف^(٣).

قوله: «فارَهِينَ» قرأ الكوفيون^(٤) وابنُ عامر «فارِهِينَ» بالألف كما قرؤوا «حاذِرُونَ» بها والباقون «فَرِهِينَ» بدون ألف، كما قرؤوا «حَذِرُونَ» بدونها^(٥). والفَرَاهَةُ: النشاط والقُوَّة. وقيل: الحَذَقُ. يقال: دَابَّةٌ فَارِيَّةٌ، ولا يقال: فَارِيَّةٌ، وقد قَرِهَ يَقْرَهُ فَرَاهَةٌ.

آ. (١٥٥) قوله: «لَهَا شَرِبٌ»: صِفَةٌ لـ «نَاقَةٍ». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الوَصْفُ وَحْدَهُ الجَارُ والمَجْرُورُ «شَرِبٌ» فاعِلٌ به لاعتِمادِهِ. وقرأ ابنُ أبي عَبلَةَ «شُرْبٌ» بالضمِّ فيهما. والشَّرْبُ: - بالكسر - النَصِيبُ كَالسَّقْيِ، وبالضَمِّ المَصْدَرُ.

(١) الكشف ١٢٣/٣.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٣٥/٧، والكشاف ١٢٣/٣، والشواذ ١٠٧.

(٣) الدر المصون ٣٦٣/٥.

(٤) السبعة ٤٧٢، والتيسير ١٦٦، والقسرطي ١٢٩/١٣، والبحر ٣٥/٧، والحجة ٥١٩.

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بغير ألف، وقرأ الباقر بالف. انظر: السبعة ٤٧١.

آ. (١٦٨) قوله: ﴿لِعَمَلِكُمْ﴾: كقوله: «إني لكما ليمن الناصحين»^(١) وقد تقدّم. وقيل: «من القالين» صفة لخبر محذوف. هذا الجار متعلق به. أي: إني قالٍ لِعَمَلِكُمْ من القالين.

آ. (١٧٣) قوله: ﴿فساءَ مَطَرُ الْمُنْذَرَيْنِ﴾: المخصوص بالذم محذوف أي: مَطَرُهُمْ. والقالى^(٢): المُبْغَضُ. يقال: قَلَاه يَقْلِيهِ قَلًى وَيَقْلَاه، وهي شاذة. قال^(٣):

٣٥٢٨- وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَي: أَنْتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِينَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

وقال آخر^(٤):

٣٥٢٩- وَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ عَنْ قَلًى لَكُمْ
وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فُسُوفُ يَكُونُ
واسمُ المفعولِ منه: مَقْلِي. والأصلُ مَقْلُوي. فأذْغَمَ كَرَمِيَّ قال^(٥):

..... ٣٥٣٠

وَلَسْتُ بِمَقْلِي الْخِلَالِ وَلَا قَالَ
أي: لَا يَبْغُضُنِي غَيْرِي وَلَا أَبْغُضُهُ. وَغَلِطَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ
قَلَا اللَّحْمَ أَي: شَوَاهُ، فَكَانَهُ: قَلَا كَبَدَهُ بِالْبُغْضِ. وَوَجَّهَ الْغَلَطُ: أَنَّ هَذَا مِنْ

(١) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٢٧٩.

(٢) عاد إلى الآية ١٦٨.

(٣) تقدم برقم ٣١٦٤.

(٤) تقدم برقم ١٢١٠.

(٥) تقدم برقم ٢٨٩٤.

ذواتِ الياءِ، وذلك من ذواتِ الواو. ويُقال: قلا اللحم يَقلُّوه قَلَوْاً فهو قالٍ كغازٍ، ومَقْلُوٌّ.

أ. (١٧٦) قوله: «الْأَيْكَةُ»: قرأ^(١) نافع وابن كثير وابن عامر «لَيْكَةُ» بلامٍ واحدةٍ وفتح التاء. جعلوه اسماً غيرَ مُعرَّفٍ بال مضافاً إليه «أصحاب» هنا، وفي ص^(٢) خاصة. والباقون «الْأَيْكَةُ» مُعرِّفاً بال موافقةً لما أُجمِعَ عليه في الحجر^(٣) وفي ق^(٤).

وقد اضْطَرَبَتْ أقوالُ الناسِ في القراءةِ الأولى. وتجراً بعضهم على قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً. فَوَجَّهَهَا على ما قال أبو عبيد^(٥): «أَنَّ لَيْكَةَ اسمٌ للقرية التي كانوا فيها، والأَيْكَةُ اسمٌ للبلد كله. قال أبو عبيد: «لا أَحِبُّ مفارقةَ الخطِّ في شيءٍ من القرآنِ إلَّا ما يَخْرُجُ من كلامِ العرب، وهذا ليس بخارجٍ من كلامها مع صحةِ المعنى في هذه الحروف؛ وذلك أَنَا وَجَدْنَا في بعضِ التفسيرِ الفرقَ بين لَيْكَةَ والأَيْكَةِ فقيلاً: لَيْكَةُ هي اسمُ القرية التي كانوا فيها، والأَيْكَةُ: البلادُ كُلُّها فصار الفرقُ بينهما شبيهاً بما بين بَكَّةَ وَمَكَّةَ، ورَأَيْتُهُنَّ مع هذا في الذي يقال: إنه الإمامُ مصحفُ عثمانَ مَفْتَرِقَاتٍ، فَوَجَدْتُ التي في الحجر والتي في ق «الْأَيْكَةُ»، وَوَجَدْتُ التي في الشعراء والتي في ص «لَيْكَةُ»، ثم اجْتَمَعَتْ عليها مصاحفُ الأمصارِ بعدُ، فلا نَعْلَمُها اختلفَتْ فيها. وقرأ أهلُ المدينة على هذا اللفظِ الذي قَصَصْنَا يعني بغير ألفٍ ولا مٍ ولا إجراء». انتهى

(١) السبعة ٤٧٣، والنشر ٣٣٦/٢، والقرطبي ١٣/١٣٤، والتيسير ١٦٦، والبحر ٣٧/٧، والحجة ٥١٩.

(٢) الآية ١٣.

(٣) الآية ٧٨.

(٤) الآية ١٤.

(٥) ورد نص أبي عبيد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

ما قاله أبو عبيد. قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة^(١) بعدما نقلته عنه: «هذه عبارته وليست سديدة؛ فإن اللام موجودة في «ليكة» وصوابه بغير ألف وهمزة». قلت: بل هي سديدة. فإنه يعني بغير ألف ولام معرفة لا مطلق لام في الجملة.

وقد تُعَقَّبَ قولُ أبي عبيد، وأنكروا عليه، فقال أبو جعفر^(٢): «أجمع القراء على خفض التي في الحجر ووق فيجب أن يُردَّ ما اختلف فيه إلى [٦٨٤/ب] ما اتفق عليه إذا كان المعنى واحداً. فأما ما حكاه أبو عبيد^(٣) من أن «ليكة» اسم القرية، وأن الأيكة اسم البلد كله فشيء لا يثبت ولا يُعرف من قاله، ولو عُرف لكان فيه نظر؛ لأن أهل العلم جميعاً من المفسرين والعالمين بكلام العرب على خلافه. ولا نعلم خلافاً بين أهل اللغة أن الأيكة الشجر الملتف. فأما احتجاج بعض من احتج لقراءة من قرأ في هذين الموضعين بالفتح أنه في السواد «ليكة» فلا حجة فيه. والقول فيه: أن أصله: الأيكة، ثم خُفِّفَتِ الهمزة فأُلْقِيَتْ حركتها على اللام فسَقَطَتْ واستغْنَتْ عن ألف الوصل؛ لأن اللام قد تحرَّكت، فلا يجوز على هذا إلا خفض، كما نقول: مررت بالأحمر على تحقيق الهمزة، ثم تُخَفِّفُها فتقول: يَلْحَمِرُ فإن شئتَ كَتَبْتَهُ في الخط على ما كتَبْتَهُ أولاً، وإن شئتَ كَتَبْتَهُ بِالْحَذْفِ ولم يَجْزُ إلا خفض، فلذلك لا يجوز في «الأيكة» إلا خفض. قال سيبويه^(٤): «واعلم أن كل ما لم ينصرف إذا دخلته الألف واللام أو أَصْفَتَهُ انصَرَفَ»^(٥)، ولا نعلم أحداً خالف سيبويه في هذا»^(٦).

(١) إبراز المعاني ٦٢١.

(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٤٩٨/٢.

(٣) في المطبوع: «عبيدة» ولعله تحريف ولم يذكر أبو عبيدة في «المجاز» شيئاً من ذلك.

(٤) الكتاب ٧/١، ١٣/٢.

(٥) يعني جُرَّ بالكسرة. (٦) انتهى هذا الاقتباس المطول من النحاس.

— الشعراء —

وقال المبرد^(١) في كتاب «الخط»: «كُتِبُوا في بعض المواضع «كَذَّبَ أصحابُ لَيْكَةِ» بغير ألف؛ لأن الألف تذهب في الوصل، ولذلك غلِطَ القاريُّ بالفتح فَتَوَّهُمُ أَنَّ «لَيْكَةَ» اسمُ شيءٍ، وأنَّ اللامَ أصلٌ قَفَرًا: أصحابُ لَيْكَةِ». وقال الفراء^(٢): «نرى — والله أعلم — أنها كُتِبَتْ في هذين الموضعين بترك الهمز فسَقَطَتِ الألفُ لتحريكِ اللام». قال مكي^(٣): «تَعَقَّبَ ابنُ قتيبةٍ على أبي عبيد فاختر «الْأَيْكَةَ» بالألفِ والهمزة والخفض قال: «إنما كُتِبَتْ بغير ألفٍ على تخفيفِ الهمز». قال: «وقد أجمعَ الناسُ على ذلك، يعني في الحجر وق، فَوَجَبَ أَنْ يُلْحَقَ ما في الشعراء وص بما أجمعوا عليه، فما أجمعوا عليه شاهدٌ لما اختلفوا فيه»^(٤).

وقال أبو إسحاق^(٥): «القراءة بجرِّ قوله: «لَيْكَةِ» وأنت تريد «الأيكة» أجودُ مِنْ أَنْ تجعلَهَا «لَيْكَةَ»، وتفتحها؛ لأنها لا تنصرف؛ لأنَّ لَيْكَةَ لا تُعْرَفُ، وإنما هي أَيْكَةُ للواحد، وأَيْكٌ للجمع مثل: أَيْكَةُ^(٦) وأَجَمَ. والأَيْكُ: الشجرُ الملتفُّ فأجودُ القراءة فيها الكسرُ، وإسقاطُ الهمزة، لموافقة المصحف ولا أعلمه إلَّا قد قُرِئَ به».

وقال الفارسي^(٧): «قولُ مَنْ قال «لَيْكَةَ» ففتحَ التاء مُشْكِلٌ؛ لأنه فَتَحَ مع لَحاقِ اللامِ الكلمة. وهذا في الامتناعِ كقولِ مَنْ قال: «مَرَزْتُ بِلَحْمَرٍ» ففتحَ

(١) ورد قول المبرد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

(٢) لم يرد هذا القول في معاني القرآن للفراء، وورد عند أبي شامة ٦٢٢.

(٣) الكشف ٣٢/٢.

(٤) ثم قال: «وأيضاً فإن القرية داخلة في البلدة فأَيْكَةُ تشملها».

(٥) معاني القرآن ٩٨/٤.

(٦) الأجمة: الشجر الكثير الملتف.

(٧) الحجة (خ) ٨٤/٤.

الآخر مع لحاق لام المعرفة، وإنما كُتِبَتْ «لَيْكَةَ» على تخفيف الهمز، والفتح لا يَصِحُّ في العربية؛ لأنه فَتَحَ حرف الإعراب في موضع الجرِّ مع لام المعرفة، فهو على قياس قول مَنْ قال «مررتُ بِلَحْمَرٍ». وَيَبْعُدُ أَنْ يَفْتَحَ نافع ذلك مع ما قال عنه ورش.

قلت: يعني أَنْ وَرَشًا نَقَلَ عن نافع نَقَلَ حركة الهمزة إلى الساكنِ قبلها، حيث وُجِدَ بشروطٍ مذكورة، ومن جملة ذلك: ما في سورة الحجر وق مِنْ لفظ «الأيكة» فقرأ على قاعدته في السورتين بنقل الحركة وطرح الهمزة وخفض الياء، فكذاك ينبغي أَنْ يَكُونَ الحكمُ في هذين الموضعين أيضاً.

وقال الزمخشري^(١): «قُرِئَ» أصحابُ الأيكة» بالهمزة وتخفيفها وبالجرِّ على الإضافة، وهو الوجه. وَمَنْ قَرَأَ بالنصبِ وزعمَ أَنْ لَيْكَةَ بوزنِ لَيْلَةٍ اسمُ بلد، فَتَوَهُّمُ قَادَ إِلَيْهِ خَطُ المصحفِ، وإنما كُتِبَتْ على حكمِ لفظِ الالفاظ كما يكتب أصحابُ [النحو]^(٢)، لأن...^(٣) على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كُتِبَتْ في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة. على أَنْ لَيْكَةَ اسمٌ لا يُعْرَفُ. وَرُوي أَنَّ أصحابَ الأيكة كانوا أصحابَ شجرٍ مُلْتَفٍّ وكانَ شجرُهُم الدَّوْمُ، يعني أَنَّ مادةَ لامِ ي ك مفقودةٌ في لسانِ العرب كذا قال النُّقَابُ مِمَّنْ تَبَّعَ ذلك قال^(٤): «وهذا كما نَصُّوا على أَنَّ الخاء والذال المعجمتين لم يُجامعا الجيم في لغة العرب» ولذلك لم يَذْكُرْها صاحب

(١) الكشف ١٢٦/٣.

(٢) زيادة من الكشف.

(٣) لفظة لم أثبتتها رُسِمت في الأصل: ولاولى، وفي الكشف: ولولى.

(٤) هذا كلام أبي حيان في البحر ٣٧/٧ في معرض رده على الطاعنين.

«الصحاح»^(١) مع ذكره التفرقة المتقدمة عن أبي عبيد، ولو كانت موجودة في اللغة لذكرها مع ذكره التفرقة المتقدمة لشدة الاحتياج إليها.

وقال الزجاج^(٢) أيضاً: «أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير: أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب ليكة» قال أبو علي^(٣): «لو صحَّ هذا فلم / أجمع القراء على الهمز في قوله: «وإن كان أصحاب الأيكة»^(٤) في الحجر. والأيكة التي ذُكرت ههنا هي الأيكة التي ذُكرت هناك. وقد قال ابن عباس: «الأيكة: الغيضة» ولم يُفسرها بالمدينة ولا البلد.

قلت: وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يُظنُّ بمثل أسنَّ القراء^(٥) وأعلامهم إسناداً، الأخذ للقرآن عن جملة من جُلَّة الصحابة أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، ويمثل إمام مكة^(٦) شرفها الله تعالى ويمثل إمام المدينة^(٧)؟ وكيف يُنكرُ على أبي عبيد قوله، أو يُتهم في نقله؟ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والتواتر قطعي فلا يعارض بالظني.

وأما اختلاف القراءة مع اتحاد القصة فلا يضُرُّ ذلك، عبَّر عنها تارة

(١) الصحاح (أيك) قال: «ومن قرأ أَيْكة فهي الغيضة، ومن قرأ لَيْكة فهي اسم القرية. ويقال: هما مثل بكة ومكة».

(٢) معاني القرآن ٩٧/٤.

(٣) الحجة (خ) ٨٤/٤.

(٤) الآية ٧٨ من الحجر.

(٥) وهو ابن عامر عبد الله بن عامر الدمشقي وقال أبو حيان: «وهو عربي قح قد سبق

للحن». البحر ٣٧/٧.

(٦) وهو ابن كثير.

(٧) وهو نافع.

بالقرية خاصة، وتارةً بالمصرّ الجامع للقرى كلها، الشامل هولها^(١). وأمّا تفسيرُ ابنِ عباسٍ فلا ينافي ذلك، لأنّه عبّر عنها بما كثر فيها. ومن رأى ما ذكرته من مناقب هؤلاء الأئمة في شرح «حز الأمانى»^(٢) أطرح ما طعن به عليهم، وعرف قدرهم ومكانتهم. وقال أبو البقاء^(٣) في هذه القراءة: «وهذا لا يستقيم؛ إذ ليس في الكلام «ليكة» حتى يجعل علماً. فإن ادّعى قلب الهمزة لأمّ فهو في غاية البعد». قلت^(٤):

٣٥٣١- وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لَزَّ في قَرَنِ

لم يَسْتَطِيعَ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ

«أطرق كرا إنَّ النُّعامَ بالقرى»^(٥) «من أنت وزيداً».

آ. (١٨٤) قوله: ﴿الْجِبِلَّةُ﴾: العائمة على كسر الجيم والباء وشدّ اللام. وأبو حُصَيْنٍ^(٦) والأعمشُ والحسن^(٧) بضمّهما وشدّ اللام. والسُّلَمي بفتح الجيم أو كسرها مع سكون الباء. وهذه لغات في هذا الحرف ومعناه:

(١) ش: هولها كلها.

(٢) شرح حزر الأمانى لأبي شامة (إبراز المعاني) ص ٦، ٢٤. وحزر الأمانى هي المعروفة بالشاطبية.

(٣) الإملاء ١٦٩/٢.

(٤) تقدم برقم ٤٧٦. وقال أبو حيان في البحر ٣٨/٧: «وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة أعجمية، ومواد كلام المعجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث».

(٥) مجمع الأمثال ٤٣١/١.

(٦) عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي. روى عن جابر وابن عباس. وروى عنه شعبة والثوري. ثقة. توفي سنة ١٢٧. انظر: سير الأعلام ٤١٢/٥.

(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٢٠/٢، والبحر ٣٨/٧، والمحاسب ١٣٢/٢، والقرطبي ١٣٦/١٣.

الْخَلْقُ الْمُتَّحِدُ الْغَلِيظُ مَاخُودٌ مِنَ الْجَبَلِ . قال الشاعر^(١):

وَالْمَرُوتُ أعظم حادِثٍ

فِيَمَا يَمُرُّ عَلَى الْجِبِلَّةِ

وقال المهدوي: «الْجَبَلُ وَالْجَبَلُ وَالْجَبَلُ» لغات، وهو الجمع الكثير العدد من الناس . وقيل: الْجِبِلَّةُ مِنْ قَوْلِهِمْ: جُبِلَ عَلَى كَذَا أَي: خُلِقَ وَطُبِعَ عَلَيْهِ . وسيأتي في يس إن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك عند قوله: «جِبِلًّا كَثِيرًا»^(٢) واختلاف القراء فيه .

آ . (١٨٦) قوله: ﴿وَمَا أَنْتَ﴾ : جاء في قصة هود «مَا أَنْتَ»^(٣) بغير واو وهنا «وَمَا أَنْتَ» بالواو، فقال الزمخشري^(٤): «إِذَا دَخَلَتْ الْوَاوُ فَقَدْ قُصِدَ مَعْنِيَانِ كِلَاهُمَا مَخَالِفٌ لِلرَّسَالَةِ عِنْدَهُمْ: التَّسْخِيرُ وَالْبَشْرِيَّةُ، وَأَنَّ الرَّسُولَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسَخَّرًا وَلَا بَشَرًا . وَإِذَا تُرِكَتِ الْوَاوُ فَلَمْ يُقْصَدْ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ كَوْنُهُ مُسَخَّرًا، ثُمَّ قَرَّرَ بِكَوْنِهِ بَشَرًا» . وتقدم الخلاف في «كِسْفًا» واشتقاقه في الإسراء^(٥) .

آ . (١٩٢) قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَتَنْزِيلٌ﴾ : الهاء تعودُ على القرآن، وإن لم يَجْرَ له ذِكْرٌ لِلْعِلْمِ بِهِ . وتنزيل بمعنى مُنْزَل، أو على حَذَفِ مضافٍ أي: ذو تنزيل .

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٣٦، والبحر ٣٠/٧، والمحبر

٧٨/١٢، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٢٠.

(٢) زاد في اللسان: وَالْجَبِلُ وَالْجَبِلُ . انظر: اللسان (جبل).

(٣) الآية ٦١ من يس .

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء .

(٥) الكشف ٣/١٢٧ .

(٦) انظر: الدر المصون ٧/٤٠٩ .

آ. (١٩٣) قوله: ﴿نَزَلَ﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص «نَزَلَ» مخففاً. و«الروح الأمين» مرفوعان على إسناد الفعل للروح، والأمين نعتُهُ، والمرادُ به جبريل. وباقي السبعة بالتشديد مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى. «الروح الأمين» منصوبان على المفعول به. والأمين صفته أيضاً وقُريء «نَزَلَ» مشدداً مبنياً للمفعول. و«الروح الأمين» مرفوعان على ما لم يُسم فاعله. و«به» إما متعلق بـ «نَزَلَ» أو بمحذوف على أنه حال.

آ. (١٩٤) قوله: ﴿عَلَى قَلْبِكَ لَتَكُونَ﴾: قال الشيخ^(٢): الظاهرُ تعلقُ «على قلبك» و«لتكون» بـ «نَزَلَ» ولم يذكرْ ما يقابلُ هذا الظاهرَ. وأكثرُ ما يُتخيلُ أنه يجوزُ أن يتعلّقَا بـ «تنزيل» أي: وإنه لتنزيلُ ربِّ العالمين على قلبك لتكون. ولكن فيه ضَعْفٌ من حيث الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بجملة «نَزَلَ به الروح». وقد يُجاب عنه بوجهين، أحدهما: أن هذه الجملة اعتراضيةٌ وفيها تأكيدٌ وتسديدٌ، فليستْ بأجنبية. والثاني: الاغترارُ في الظرفِ وعديله. وعلى هذا فلا يتعدُّ أن يجيء في المسألة بابُ الإعمالِ؛ فإنَّ كلاً من [٦٨٥/ب] «تنزيل» و«نَزَلَ» يطلبُ هذين الجارَّين.

آ. (١٩٥) قوله: ﴿بِلِسَانٍ﴾: يجوزُ أن يتعلّقَ بـ المُنذِرِينَ أي: ليكونَ من الذين أنذروا بهذا اللسانِ العربيِّ وهم: هود^(٣) وصالحٌ وشعيبٌ وإسماعيلُ ومحمدٌ صلى الله عليه وسلّم. ويجوزُ أن يتعلّقَ بـ «نَزَلَ» أي: نَزَلَ باللسانِ العربيِّ لتندَر به؛ لأنه لو نَزَلَ بالأعجمي لقالوا: لِمَ نَزَلَ علينا

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٣، والنشر ٣٣٦/٢، والبحر ٤٠/٧، والحجة ٥٢١، والتيسير ١٦٦، والقرطبي ١٣/١٣٨.

(٢) البحر ٤٠/٧.

(٣) سقطت الدال من هود في الأصل.

ما لا نفهمه؟ وجَوَزَ أبو البقاء^(١) أن يكون بدلاً من «به» بإعادة العامل قال: «أي: نَزَلَ بلسانٍ عربيٍّ أي: برسالة أولغة».

آ. (١٩٦) قوله: ﴿وإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ﴾: أي: وإن القرآن. وقيل: وإن محمداً. وفيه التثنية؛ إذ لو جَرَى على ما تقدّم ل قيل: وإنك لفي زُبُر. وقرأ^(٢) الأعمش «زُبُر» يسكون الباء، وهي مخففة من المشهورة.

آ. (١٩٧) قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾: قرأ^(٣) ابن عامر «تكن» بالتاء مِنْ فوق «آيَةٌ» بالرفع. والباقون «يكن» بالياء مِنْ تحت «آيَةٌ» بالنصب. وابن عباس «تكن» بالتاء مِنْ فوق و«آيَةٌ» بالنصب. فأما قراءة ابن عامر فـ «تكون» تُحتمل أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة. فإن كانت تامة جاز أن يكون «لهم» متعلقاً بها، و«آيَةٌ» فاعلاً بها. و«أن يعلمه»: إما بدلٌ مِنْ آية، وإما خبرٌ مبتدأ مضمير أي: أو لم يحدث لهم علامة علم علماء بني إسرائيل.

وإن كانت ناقصة جاز فيها أربعة أوجه، أحدها: أن يكون اسمها مضمراً فيها بمعنى القصة، و«آيَةٌ أن يعلمه» جملةٌ قُدِّم فيها الخبرُ واقعةٌ موقع خبر «تكن». الثاني: أن يكون اسمها ضمير القصة أيضاً، و«لهم» خبرٌ مقدم، و«آيَةٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «تكن» و«أن يعلمه»: إما بدلٌ من «آيَةٌ»، وإما خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: هي أن يعلمه. الثالث: أن يكون «لهم» خبر «تكن» مقدماً على اسمها، و«آيَةٌ» اسمها و«أن يعلمه» على الوجهين المتقدمين:

(١) الإملاء ١٧٠/٢.

(٢) البحر ٤١/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٣، والنشر ٣٣٦/٢، والتيسير ١٦٦، والقسري ١٣٩/١٣، والحجة ٥٢١، والبحر ٤١/٧.

البديلية وخبر ابتداء مضمير. الرابع: أَنْ يَكُونَ «آيَةٌ» اسمها و«أَنْ يَعْلَمَهُ» خبرها. وقد اعترض هذا: بأنه يُلْزَمُ جَعْلُ الاسمِ نكرةً، والخبر معرفةً. وقد نصَّ بعضهم على أنه ضرورة كقوله^(١):

..... ٣٥٣٣ -

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وقوله^(٢):

..... ٣٥٣٤ -

يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقد اعتذر عن ذلك: بأنَّ «آيَةً» قد تَخَصَّصَتْ بقوله: «لَهُمْ» فإنه حالٌ منها، والحال صفة، وبأن تعريف الجنس ضعيفٌ لعمومه. وهو اعتذارٌ باطلٌ ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج، بل التخريجُ ما تقدم.

وأما قراءة الباقيين فواضحةٌ جداً فـ «آيَةٌ» خبرٌ مقدمٌ، و«أَنْ يَعْلَمَهُ» اسمها مؤخرٌ، و«لَهُمْ» متعلِّقٌ بآيةٍ حالاً مِنْ «آيَةٍ».

وأما قراءة ابن عباس^(٣) فكقراءة «ثم لم تكن فتتهم إلا أن قالوا»^(٤) وكقول لبيد^(٥):

٣٥٣٥ - فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً

مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا

(١) تقدم برقم ٢٥٧٠.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) تكن، آيَةٌ.

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ٢٥٥.

(٥) تقدم برقم ١٨٨١.

إِذَا لَتَانِيثِ الْإِسْمِ لَتَانِيثِ [الخبر]^(١)، وَإِذَا لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُؤَنَّثِ. أَلَا تَرَى
أَنَّ «أَنْ يَعْلَمَهُ» فِي قُوَّةِ «الْمَعْرِفَةِ» وَ «إِلَّا أَنْ قَالُوا» فِي قُوَّةِ «مَقَالَتِهِمْ» وَإِقْدَامُهَا
«بِإِقْدَامَتِهَا».

وَقَرَأَ^(٢) الْجَحْدَرِيُّ: «أَنْ تَعْلَمَهُ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ. شَبَّهَ الْبَنِينَ بِجَمْعِ
التَّكْسِيرِ^(٣) فِي تَغْيِيرِ وَاحِدِهِ صُورَةً، فَعَامَلَ فَعَلَهُ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ^(٤) مُعَامَلَةً فَعَلِهِ^(٥) فِي
لَحَاقِ عِلَامَةِ التَّانِيثِ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ^(٦):

٣٥٣٦- قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ
يَا بَوْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامِ.

وَكَتَبُوا فِي الرَّسْمِ الْكَرِيمِ «عُلُمُوا» بِوَاوِ بَيْنِ الْمِيمِ وَالْأَلْفِ. قِيلَ: هُوَ عَلَى
لُغَةٍ مَنْ يُمِيلُ الْأَلْفَ نَحْوَ الْوَاوِ، وَهَذَا كَمَا فُعِلَ فِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.

آ. (١٩٨) قَوْلُهُ: «الْأَعْجَمِينَ»: قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»^(٧):
«الْأَعْجَمِينَ جَمْعُ أَعْجَمِي بِالتَّخْفِيفِ. وَلَوْلَا هَذَا التَّقْدِيرُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعُ
سَلَامَةٍ» قُلْتُ: وَكَانَ سَبَبُ مَنَعِ جَمْعِهِ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ فَعْلَاءَ كَأَحْمَرَ حُمْرَاءَ.

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَثَبَتَ فِي ش.

(٢) الْقُرْطُبِيُّ ١٣/١٣٩، وَالْبَحْرُ ٧/٤١.

(٣) وَلَكِنْ الْفِعْلُ هُنَا مُسْنَدٌ إِلَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ عُلَمَاءَ وَلَيْسَ لِبَنِي. وَالْفِعْلُ الْمُسْنَدُ إِلَى
جَمْعِ التَّكْسِيرِ يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّانِيثُ.

(٤) الْمُسْنَدُ إِلَى الْبَنِينَ.

(٥) فَعَلَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ.

(٦) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٤٠٠.

(٧) لَعَلَّهُ التَّحْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ لِأَقْوَالِ أَثَمَةِ التَّفْسِيرِ فِي مَعَانِي كَلَامِ السَّمِيعِ الْبَصِيرِ لِابْنِ النُّقَيْبِ
الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٩٨هـ. انْظُرْ: كَشَفُ الظُّنُونِ ١/٣٥٨.

والبصريون لا يُجيزون جَمْعَه جمعَ سلامة إلا ضرورةً كقوله^(١):

— ٣٥٣٧ —

حلائلَ أَسْوَدَيْنِ وَأَحْمَرَيْنَا

فلذلك قَدَّرَه منسوباً فخففَ الياء. وقد جعله ابنُ عطية^(٢) جمعَ أَعْجَمَ فقال: «الْأَعْجَمُونَ جمعُ أَعْجَمٍ / وهو الذي لا يُفْصِحُ، وإن كان عربيَّ النسبِ يقال له «أعجمٌ» وذلك يقال للحيوانات. ومنه قوله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم^(٣): «جُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ». وأسند الطبريُّ عن عبدِ الله بن مطيع^(٤): أنه كان واقفاً بعرفةٍ وتحتَه جَمَلٌ فقال: جملي هذا أعجمٌ، ولو أنه أنزلَ عليه ما كانوا يُؤْمِنُونَ. والعَجَمِيُّ: هو الذي نَسَبَتْه في الْعَجَمِ، وإن كان أَفْصَحَ النَّاسِ».

وقال الزمخشري^(٥): «الْأَعْجَمُ: الذي لا يُفْصِحُ، وفي لسانه عُجْمَةٌ أو استعْجَامٌ. والأعْجَمِيُّ مثله، إلا أن فيه زيادةَ النَّسَبِ توكيداً» قلت: وقد تقدَّم نحوُ مَنْ هذا في سورة النحل^(٦). وقد صرَّحَ أبو البقاء^(٧) بمنع أن يكون

(١) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام، هجا به مضر وصدره:

فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ

وهو في ابن يعيش ٦٠/٥، وشرح شواهد الشافعية ١٤٣، والهمع ٤٥/١، والدرر ١٩/١، والخزانة ٨٦/١.

(٢) المحرر ٨٠/١٢.

(٣) رَوَاهُ البخاري بلفظ: «الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ» في كتاب الديات. ٢٨ باب المعدن جبار. الفتح ٢٦٥/١٢. وجبار أي: هدر. والعَجْمَاءُ: البهيمة.

(٤) عبد الله بن مطيع العدوي المدني. كان رأس قريش يوم الحرّة، وأمره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ٧٣. انظر: التقريب ٣٢٤. وانظر في الخبر: الطبري ١١٤/١٨.

(٥) الكشف ١٢٨/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٨٧/٧.

(٧) الإملاء ١٧٠/٢.

«الأعجمين» جمع «أعجم» وإنما هو جمع أعجمي مخففاً من أعجمي كـ «الأشعرين» في الأشعري قال: «الأعجمين [أي]»^(١): الأعجميين فحذف ياء النسب كما قالوا: الأشعرين أي: الأشعريون، وواحد أعجمي، ولا يجوز أن يكون جمع أعجم لأن مؤنثه عجماء. ومثل هذا لا يجمع جمع التصحيح. قلت: وقد تقدم ذلك. ففيما قال ابن عطية نظراً. وأما الزمخشري فليس في كلامه أنه جمع أعجم مخففاً أو غير مخفف، وإن كان ظاهره أنه جمع أعجم من غير تخفيف. ولكن الذي قاله ابن عطية تبع فيه الفراء^(٢) فإنه قال: «الأعجمين جمع أعجم أو أعجمي على حذف ياء النسب كما قالوا: الأشعرين وواحدهم أشعري. وأنشد للكمي^(٣):

٣٥٣٨- ولو جهزت قافية شرودا

لقد دخلت بيوت الأشعريينا

لكن الفراء لا يضره ذلك فإنه من الكوفيين. وقد قدمت عنهم أنهم يجيزون جمع أفعل فعلاء^(٤).

و[قرأ]^(٥) الحسن وابن مقسم «الأعجميين» بياءي النسب، وهي مؤيدة لتخفيفه منه في قراءة العامة.

آ. (٢٠٠) قوله: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ﴾: أي: مثل ذلك، أو الأمر كذلك. والضمير في «سَلَكْنَاهُ» عائد على القرآن وهو الظاهر أي: سلكناه في

(١) زيادة من الإملاء.

(٢) اقتصر في معاني القرآن ٢/٢٨٣ على قوله: «الأعجم في لسانه، والأعجمي المنسوب إلى أصله، إلى العجم، وإن كان فصيحاً».

(٣) البحر ٧/٤٢.

(٤) أي جمعاً سالماً.

(٥) الإتحاف ٢/٣٢١، والمحتسب ٢/١٣٢، والقرطبي ١٣/١٣٩، والبحر ٧/٤٢.

قلوب المجرمين، كما سَلَكْنَاهُ في قلوبِ المؤمنين. ومع ذلك لم يَنْجَعْ فيهم. وقيل: عائدٌ على التكذيبِ أو الكفر.

٢٠١) قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾: في الجملة وجهان، أحدهما: الاستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله. والثاني: أنها حالٌ من الضمير في «سَلَكْنَاهُ» أي: سَلَكْنَاهُ غَيْرَ مُؤْمِنٍ بِهِ. ويجوز أن يكون حالاً من «المجرمين» لأن المضاف جزءٌ من المضاف إليه.

٢٠٢) قوله: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ﴾: و«فيقولوا» عطفٌ على «يَرَوْا». وقرأ العامة بالياء مِنْ تحت. والحسن^(١) وعيسى بالناء مِنْ فوق. أنث ضمير العذابِ لأنه في معنى العقوبة. وقال الزمخشري^(٢): «أنث على أن الفاعل ضميرُ الساعة». وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى التعقيب في قوله: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ﴾؟ قلت: ليس المعنى التعقيب في الوجود^(٤)، بل المعنى تَرْتِبُهَا في الشدة. كأنه قيل: لا يُؤْمِنُونَ بالقرآنِ حتى تكونَ رُؤْيُهُم العذابَ [فما هو]^(٥) أشدَّ منها^(٦). ومثال ذلك أن تقول: «إنَّ أَسَاَتَ مَقَّتِكَ الصالحونَ فَمَقَّتَكَ اللَّهُ»، فإنك لا تَقْصِدُ [بهذا الترتيب]^(٧) أن مَقَّتَ اللَّهُ بعدَ مَقَّتِ الصالحين، وإنما

(١) الإتحاف ٣٢١/٢، والمحتسب ١٣٣/٢، والقرطبي ١٤٠/١٣، والبحر ٤٢/٧.

(٢) الكشف ١٢٩/٣.

(٣) الكشف ١٢٩/٣.

(٤) الكشف: «ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود».

(٥) من الكشف.

(٦) الكشف: «فما هو أشدُّ منها، وهو لحوقه بهم مفاجأة، فما هو أشدُّ منه، وهو سؤالهم النظرة».

(٧) من الكشف.

قَصْدُكَ إِلَى تَرْتِيبِ شِدَّةِ الْأَمْرِ عَلَى الْمَسِيءِ^(١).

وقرأ^(٢) الحسن «بَغْتَةً» بفتح الغين.

آ. (٢٠٥) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾: قد تقدّم تحقيقه^(٣). وقد تنازع «أفرأيت» و«جاءهم» في قوله: «ما كانوا يُمَتِّعون» فإن أَعْمَلْتَ الثاني وهو «جاءهم» رَفَعْتَ به «ما كانوا» فاعلاً به، ومفعول «أَرَأَيْتَ» الأول ضميرُهُ، ولكنه حُذِفَ، والمفعول الثاني هو الجملة الاستفهامية في قوله: «ما أَغْنَى عَنْهُمْ». ولا بُدَّ مِنْ رابطٍ بين هذه الجملة وبين المفعول الأول المحذوف، وهو مقدّر، تقديره: أفرأيت ما كانوا يُوعِدُونَ ما أَغْنَى عَنْهُمْ تَمَتُّعُهُمْ، حين حُلِّ أي: الموعودُ به. ودَلَّ على ذلك قوّة الكلام. وإنْ أَعْمَلْتَ الأول نصبتَ به «ما كانوا يُوعِدُونَ» وَأَضْمَرْتَ في «جاءهم» ضميره فاعلاً به. والجملة الاستفهامية مفعول ثانٍ أيضاً. والعائدُ مقدّرٌ على ما تقرّر في الوجه قبله، والشرطُ معترضٌ، وجوابه محذوف. وهذا كلّ مفهومٌ مما تقدّم في سورة الأنعام^(٤)، وإنما ذكرته هنا لأنه تقديرٌ عسيرٌ يحتاج إلى تأملٍ وحسنِ صناعةٍ، وهذا كلّ إنْما يتأتّى على قولنا: إنْ «ما» استفهامية، ولا يضرُّنا تفسيرُهم لها بالنفي، فإن الاستفهام قد يردُّ بمعنى النفي. وأمّا إذا جعلتها نافية حرفاً، كما قال أبو البقاء^(٥)، فلا يتأتّى ذلك؛ لأنّ مفعول «أَرَأَيْتَ» الثاني لا يكون إلا جملة استفهامية كما تقرّر غير مرة.

(١) وقال: «وأنه يَحْصُلُ له بسبب الإساءة مَقْتُ الصالحين، فما هو أشدُّ مِنْ مقتهم، وهو مَقْتُ الله».

(٢) الإتحاف ٣٢١/٢، والبحر ٤٣/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤، ٥٢١/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

(٥) الإملاء ١٧٠/٢.

آ. (٢٠٧) قوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ﴾: يجوز أن تكون «ما» استفهامية في محل نصب مفعولاً مقدماً، و«ما كانوا» هو الفاعل، و«ما» مصدرية بمعنى: أي شيء أغنى عنهم كونهم متمتعين. وأن تكون نافية والمفعول محذوف أي: لم يُغن عنهم تمتعهم شيئاً.

وقرىء^(١) «يُمتعون» بإسكان الميم وتخفيف التاء، مِنْ أَمْتَعَ اللَّهُ زَيْدًا بكذا.

آ. (٢٠٨) قوله: ﴿إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾: يجوز أن تكون الجملة صفة لـ «قريبة»، وأن تكون حالاً منها. وسَوْعَ ذلك سَبَقُ النفي. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف عَزَلْتُ السَّوَاءَ عن الجملة بعد «إلا» ولم تُعَزَلْ عنها في قوله: «وما أهلكنا مِنْ قَرِيبٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»^(٣)؟ قلت: الأصل عَزَلُ الواو؛ لأنَّ الجملة صفة لـ «قريبة». وإذا زِيدَتْ فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف كما في قوله: «سبعة وثامنهم كَلْبُهُم»^(٤). قال الشيخ^(٥): «ولو قدرنا «لها مُنْذِرُونَ» جملة لم يَجْزُ أن تجيء صفة بعد «إلا».

ومذهب الجمهور أنه لا تجيء الصفة بعد «إلا» معتمدة على أداة الاستثناء نحو: ما جاءني أحدٌ إِلَّا رَاكِبٌ. وإذا سُمِعَ مثلُ هذا خَرَجَوه على البدل، أي: إِلَّا رَجُلٌ رَاكِبٌ. وَيَدُلُّ على صحة هذا المذهب أن العرب تقول: «ما مررتُ بأحدٍ إِلَّا قائماً» ولا يُحْفَظُ عنهم «إلا قائمٌ» بالجر. فلو كانت الجملة صفة بعد «إلا» لَسَمِعَ الجرُّ في هذا. [وأيضاً فلو كانت الجملة صفة

(١) البحر ٤٤/٧.

(٢) الكشف ١٣٠/٣.

(٣) الآية ٤ من الحجر.

(٤) الآية ٢٢ من الكهف.

(٥) البحر ٤٤/٧.

للكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد «إلا» يعني نحو: «ما مررت بزيد إلا العاقل»^(١).

ثم قال: «فإن كانت الصفة غير معتمدة على الأداة جاءت الصفة بعد «إلا» نحو: «ما جاءني أحد إلا زيد خير من عمرو». التقدير: ما جاءني أحد خير من عمرو إلا زيد. وأما كون الواو تزداد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف فغير معهود في عبارة النحويين. لو قلت: «جاءني رجل وعاقل» أي: «رجل عاقل» لم يَجُز. وإنما تدخل الواو في الصفات جوازاً إذا عطف بعضها على بعض، وتغايّر مدلولها نحو: مررت بزيد الشجاع والشاعر. وأما «وثامنهم كلبهم»^(٢) فتقدم الكلام عليه».

قلت: أما كون الصفة لا تقع بعد «إلا» معتمدة، فالرمخشري يختار غير هذا، فإنها مسألة خلافية. وأما كونه لم يُقَلَّ «إلا قائماً» بالنصب دون «قائم» بالجر فذلك على أحد الجائزين وليس فيه دليل على المنع من قسميه. وأما قوله «فغير معهود في كلام النحويين» فمسنوع. هذا ابن جني نص عليه في بعض كتبه. وأما إلزامه أنها لو كانت الجملة صفة بعد «إلا» للكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد «إلا» فغير لازم؛ لأن ذلك مختص بكون الصفة جملة. وإذا كانت جملة تعذر كونها صفة للمعرفة. وإنما اختص ذلك بكون الصفة جملة؛ لأنها لتأكيد وصل الصفة، والتأكيد لا يثق بالجملة. وأما قوله: «لو قلت: جاءني رجل وعاقل لم يَجُز» فمسلّم، ولكن إنما امتنع ذلك في الصفة المفردة لثلاثي أن الجائي اثنان: رجل وآخر عاقل، بخلاف كونها جملة، فإن اللبس مُتَّحِب. وقد تقدم «سبعة وثامنهم» فليُتَقَّت إليه ثمة^(٣).

(١) ما بين معقوفين لم يرد في مطبوعة البحر.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٤٦٧/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٦٧/٧.

آ. (٢٠٩) قوله: ﴿ذَكَرَى﴾: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدها: أنها مفعولٌ مِنْ أَجله. وإذا كانت مفعولاً مِنْ أَجله ففي العاملِ فيه وجهان، أحدهما: «مُنْذِرُونَ»، على أَنَّ المعنى: مُنْذِرُونَ لِأَجْلِ الموعظةِ والتذكِرة. الثاني: «أَهْلَكْنَا». قال الزمخشري^(١): «والمعنى: وما أَهْلَكْنَا مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ ظَالِمِينَ إِلَّا بَعْدَ مَا أَلْزَمْنَاهُم الْحُجَّةَ بِإِرسَالِ الْمُنْذِرِينَ إِلَيْهِمْ لِيَكُونَ [إِهْلَاكُهُمْ]^(٢) تَذَكُّرَةً وَعِبْرَةً لغيرِهِمْ فَلَا يَعْصُوا مِثْلَ عَصْيَانِهِمْ» ثم قال: «وهذا الوجهُ عليه الْمُعْوَل».

قال الشيخ^(٣): «وهذا لا مُعْوَلَ عليه؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ أَنَّ مَا قَبْلَ «إِلَّا» لَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَنَى، أَوْ مُسْتَنَى مِنْهُ، أَوْ تَابِعاً لَهُ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ عَلَى الْأَدَاةِ نَحْوُ: «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍ»، وَالْمَفْعُولُ لَهُ لَيْسَ وَاحِداً مِنْ هَذِهِ^(٤). وَتَخْرُجُ مَذْهَبُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِي وَالْأَخْفَشِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَنْصَبْ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ بِخُصُوصِيَّتِهِ». قلت: والجواب ما تقدّم قبل ذلك مِنْ أَنَّهُ يَخْتَارُ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ.

الثاني من الأوجه الأول: أنها في محلِّ رفع خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: هذه ذَكَرَى. وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً. الثالث: أنها صفةٌ لـ مُنْذِرُونَ: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على الحذفِ أي: مُنْذِرُونَ ذَوُو ذَكَرَى، أَوْ عَلَى وَقْعِ الْمَصْدَرِ وَقَوْعِ اسْمِ الْفَاعِلِ أي: مُنْذِرُونَ مُذَكَّرُونَ. وقد تقدّم تقريرُ ذلك. الرابع: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: مُذَكَّرِينَ، أَوْ ذَوِي ذَكَرَى، أَوْ جُعِلُوا نَفْسَ الذَكَرَى مبالغةً. الخامس: أنها منصوبةٌ على المصْدَرِ المؤكَّدِ.

(١) الكشف ٣/١٣٠.

(٢) من الكشف.

(٣) البحر ٤٥/٧.

(٤) قال: «فلا يجوز أن يتعلق بأهلكنا».

وفي العامل فيها حينئذ وجهان، أحدهما: لفظ «مُنْذِرُونَ» لأنه مِنْ معناها فهما كـ «قَعَدْتُ جلوساً». والثاني: أنه محذوف مِنْ لفظها أي: تَذْكُرُونَ ذَكْرِي. وذلك المحذوف صفة لـ «مُنْذِرُونَ».

آ. (٢١٠) قوله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾: العامة على

[٦٨٧/أوب] الياء^(١) ورفع النون، وهو جمع تكسير. وقرأ^(٢) الحسن البصري وابن السَّمِيع والأعمش بالواو مكان الياء، والنون مفتوحة إجراءً له مُجْرَى جمع السلامة. وهذه القراءة قد رَدَّهَا جمع كثير من النحويين. قال الفراء^(٣): «غَلَطَ الشيخ ظنُّ أنها النون التي على هجاءَيْن»^(٤). وقال النضر بن شميل: «إن جاز أن يُحْتَجَّ بقول العجاج ورؤية فهلا جاز أن يُحْتَجَّ بقول الحسن وصاحبه يعني محمد بن السميع، مع أننا نعلم أنهما لم يُقْرَأ به إلا وقد سَمِعَا فيه». وقال النحاس^(٥): «هو غَلَطَ عند جميع النحويين». وقال المهدوي: «هو غيرُ جائز في العربية». وقال أبو حاتم: «هي غلطٌ منه أو عليه».

وقد أثبتت هذه القراءة جماعة من أهل العلم، ودفعوا عنها الغلط، فإنَّ القارئ بها من العلم بمكانٍ مَكِين، وأجابوا عنها بأجوبةٍ صالحةٍ. فقال^(٦) النضر بن شميل: «قال يونس بن حبيب: سمعتُ أعرابياً يقول: «دخلتُ بساتين من ورائها بساتون» فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن» وخرجها بعضهم على أنها جمعُ شَيَاطٍ بالتشديد مثالَ مبالغَةٍ، مثل «ضُرَاب» و«قَتَال»، على أن يكون مشتقاً من شاطٍ يَشِيطُ أي: أحرَق، ثم جُمِعَ جَمْعَ سلامةٍ مع تخفيفِ الياء فوزنه

(١) سقطت الورقة ٦٨٧ بوجهيها من الأصل وأثبتناها من ش.

(٢) الإنحاف ٣٢١/٢، والمحتسب ١٣٣/٢، والبحر ٤٦/٧، والقرطبي ١٣/٤٢٢.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٥.

(٤) عبارة الفراء: «ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».

(٦) البحر ٤٦/٧.

(٥) إعراب القرآن ٢/٥٠٣.

فَعَالُونَ مَخْفَفًا مِنْ فَعَالِينَ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ . وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمَا وَغَيْرُهُمَا قَرُؤُوا
بِذَلِكَ أَعْنِي بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ^(١) . وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ مُؤَرِّجِ السَّدُوسِيِّ وَوَجَّهَهَا آخَرُونَ :
بِأَنَّ آخِرَهُ لَمَّا كَانَ يُشَبِّهُ آخَرَ يَبْرِينَ وَفِلَسْطِينَ أُجْرِي إِعْرَابُهُ تَارَةً عَلَى النَّوْنِ ، وَتَارَةً
بِالْحَرْفِ كَمَا قَالُوا : هَذِهِ يَبْرِينُ وَفِلَسْطِينُ وَيَبْرُونَ وَفِلَسْطُونَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي
ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ^(٢) .

والهاء في «به» تعود على القرآن .

وجاءت هذه الجمل الثلاث^(٣) منفيةً على أحسن ترتيب^(٤) نفى أولاً تنزيلَ
الشياطين به ؛ لأنَّ النفي في الغالب يكون في الممكن ، وإنَّ كَانَ الْإِمْكَانُ هُنَا
مَنْتَفِيًا . ثُمَّ نَفَى ثَانِيًا أَنْبَاءَ ذَلِكَ أَي : وَلَوْ فُرِضَ الْإِمْكَانُ لَمْ يَكُونُوا أَهْلًا لَهُ ، ثُمَّ
نَفَى ثَالِثًا الْإِسْطَاعَةَ وَالْقُدْرَةَ ، ثُمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ ذَلِكَ ، وَهِيَ انْعِزَالُهُمْ عَنِ السَّمَاعِ مِنَ
الْمَلَأِ الْأَعْلَى ؛ لِأَنَّهُمْ يُرْجَمُونَ بِالشُّهْبِ لَوْ تَسَمَّعُوا .

آ . (٢١٣) قوله : ﴿فَتَكُونُ﴾ : منصوبٌ في جوابِ النهي .

آ . (٢١٦) قوله : ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ﴾ : في هذه الواو وجهان ،
أحدهما : أَنَّهَا ضَمِيرُ الْكُفَّارِ أَي : فَإِنْ عَصَاكَ الْكُفَّارُ فِي أَمْرِكَ لَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ .
الثاني : أَنَّهَا ضَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَي : فَإِنْ عَصَاكَ الْمُؤْمِنُونَ فِي فُرُوعِ الْإِسْلَامِ
وَبَعْضِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ تَصْدِيقِكَ وَالْإِيمَانِ بِرِسَالَتِكَ . وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَعْدِ .

(١) انظر: البحر ٤٦/٧ .

(٢) الدر المصون ٢٨/٢ .

(٣) الأصل «الثلاثة» وهو سهو .

(٤) انظر: البحر ٤٦/٧ .

آ. (٢١٧) قوله : ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ : قرأ^(١) نافع وابن عامر بالفاء .
والباقون بالواو . فأما قراءة الفاء فإنه جعل فيها ما بعد الفاء كالجزء لما قبلها
مترتباً عليه ، وقراءة الواو لمجرد عطف جملة على أخرى .

آ. (٢١٨) قوله : ﴿الَّذِي يَرَاكَ﴾ : يجوز أن يكون مرفوع
المحل خبراً لمبتدأ محذوف ، أو منصوبه على المدح ، أو مجرورة على النعت
أو البدل أو البيان .

آ. (٢١٩) قوله : ﴿وَتَقَلَّبَكَ﴾ : عطف على مفعول «يراك» أي :
ويرى تقلبك . وهذه قراءة العامة . وقرأ^(٢) جناح بن حبيش بالياء من تحت
مضمومة ، وكسر اللام ورفع الباء جعله فعلاً ، مضارع «قلب» بالتشديد ،
وعطفه على المضارع قبله ، وهو «يراك» أي : الذي يُقلبك .

آ. (٢٢١) قوله : ﴿عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ﴾ : متعلق بـ «تنزل» بعده .
ولأنما قدّم لأن له صدر الكلام ، وهو متعلق لما قبله من فعل التنبّه لأنها بمعنى
العلم . ويجوز أن تكون هنا متعدية لاثنتين فتسد الجملة المشتملة على
الاستفهام مسدّ الثاني ؛ لأن الأول ضمير المخاطبين ، وأن تكون متعدية لثلاثة
فتسد مسدّ اثنتين . وقرأ^(٣) البزي «على مَنْ تَنَزَّلُ» بتشديد التاء [مَنْ تَنَزَّلُ]^(٤) في
الموضعين ، والأصل تَنَزَّلُ بتاءين ، فادغم . والإدغام في الثاني سهل لتحرك

(١) السبعة ٤٧٣ ، والنشر ٣٣٦/٢ ، والحجة ٥٢٢ ، والبحر ٤٧/٧ ، والتيسير ١٦٧ ،
والقرطبي ١٤٤/١٣ .

(٢) الشواذ ١٠٨ ، والبحر ٤٧/٧ .

(٣) الإنحاف ٣٢٢/٢ ، والنشر ٢٣٢/٢ ، ٢٣٤/٢ .

(٤) زيادة من نسخة عارف حكمت .

ما قبل المُدْغَمِ، وفي الأول صعوبة لسكون ما قبله، وهو نون «مَنْ» وقد تقدّم تحقيق هذا في البقرة عند قوله: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ»^(١).

آ. (٢٢٣) قوله: ﴿يُلْقُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على «الشياطين»، فيجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مِنْ «يُلْقُونَ» حالاً، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً. ومعنى إلقاءهم السمعَ: إنصاتهم إلى الملائكة الأُعلى لِيَسْتَرْقُوا شيئاً، أَوْ يُلْقُونَ الشيءَ المسموعَ إلى الكهنة. ويجوزُ أَنْ يعودَ على «كُلُّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ» من حيثُ إِنَّهُ جَمَعَ في المعنى. فتكونُ الجملةُ: إمَّا مستأنفةً، وإمَّا صفةً لـ «كُلُّ أَفَّاكٍ» ومعنى الإلقاء ما تقدّم.

وقال الشيخ^(٢) — حالَ عَوْدِ الضميرِ على «الشياطين»، وبعدما ذكر المعنيين المتقدمين في إلقاء السمعِ — قال: «فعلى معنى الإنصات يكونُ «يُلْقُونَ» استئناف إخبار، وعلى إلقاء المسموع إلى الكهنة يُحْتَمَلُ الاستئنافُ، واحْتِمَلُ الحالُ من «الشياطين» أي: تَنَزَّلَ على كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ مُلْقِينَ ما سَمِعُوا». انتهى. وفي تخصيصه الاستئناف بالمعنى الأول، وتجويزه الوجهين في المعنى الثاني نظراً؛ لأن جوازَ الوجهين جارٍ في المعنيين فيحتاج في ذلك إلى دليل.

آ. (٢٢٤) قوله: ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾: قد تقدّم أن نافعاً^(٣) يقرأ بتخفيف التاء ساكنة وفتح الباء في سورة الأعراف عند قوله: «لَا يَتَّبِعُوكُمْ»^(٤) والفرق بين المخفّف والمثقل، فَلْيُنْظَرْ ثَمَّة. وسكّن^(٥) الحسنُ العين، وَرُوِيَ عَنْ

(١) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٦٠٠.

(٢) البحر ٤٨/٧.

(٣) السبعة ٤٧٤، والنشر ٢/٢٧٤، والبحر ٤٨/٧، والحجة ٥٢٢.

(٤) الآية ١٩٣. وانظر: الدر المصون ٥/٥٣٧.

(٥) البحر ٤٨/٧.

أبي عمرو، وليست بعيدة عنه كـ «يَنْصُرْكُمْ»^(١) وبابه. وروى^(٢) هارون عن بعضهم نصب العين وهي غلط. والقول بأن الفتحة للإتباع خطأ.

والعامة على رفع «الشعراء» بالابتداء. والجملة بعده الخبر. وقرأ^(٣) عيسى بالنصب على الاشتغال.

آ. (٢٢٥) قوله: ﴿يَهَيِّمُونَ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة خبر «أن». وهذا هو الظاهر؛ لأنه مَحْطُ الفائدة. و«في كل وإد» متعلق به. ويجوز أن يكون «في كل وإد» هو الخبر، و«يهيمون» حال من الضمير في الخبر. والعامل ما تعلق به هذا الخبر أو نفس الجار، كما تقدّم في نظيره غير مرة. ويجوز أن تكون الجملة خبراً بعد خبر عند من يرى تعدّد الخبر مطلقاً وهذا من باب الاستعارة البليغة والتمثيل الرائع، شبه جَولَانَهُمْ في أفانين القول وطرائق المدح والذم والتشبيه^(٤) وأنواع الشعر بهيم الهائم في كل وإد وطريق.

والهائم: الذي يَخِيطُ في سِيره ولا يَقْصِدُ موضعاً معيناً. هام على وجهه: أي ذَهَبَ. والهائم: العاشق من ذلك. والهيمان: العطشان. والهيام: داء يأخذ الإبل من العطش. وجمل أهيم، وناقَة هيماء. والجمع فيهما: هيم. قال تعالى: «فشاربون شَرِبَ الهيم»^(٥). والهيام من الرَّمَل: اليابس كأنهم تَخَيَّلُوا فيه معنى العطش.

(١) الآية ١٦٠ آل عمران. وانظر: الدر ٣٦١/١.

(٢) نسبت في الشواذ ١٠٨ إلى يعقوب في رواية هارون عنه. وانظر: البحر ٤٨/٧.

(٣) البحر ٤٨/٧، والقرطبي ١٥٢/١٣.

(٤) نسخة عارف: «التشبيب».

(٥) الآية ٥٥ من الواقعة.

آ. (٢٢٧) قوله: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ﴾: منصوبٌ على المصدر. والناصبُ له «يَنْقَلِبُونَ» وقُدِّمَ لتضمينه معنى الاستفهام. وهو مُعَلَّقٌ لـ «سَيَعْلَمُ» ساداً مسدداً مفعوليتها. وقال أبو البقاء^(١): «أَيُّ مُنْقَلَبٍ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أَيُّ: يَنْقَلِبُونَ انقلاباً أَيُّ مُنْقَلَبٍ. ولا يعملُ فيه «سَيَعْلَمُ» لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبله». وهذا الذي قاله مردودٌ: بأنَّ أياً الواقعةَ صفةً لا تكونُ استفهاميةً، وكذلك الاستفهاميةُ لا تكونُ صفةً لشيءٍ، بل هما قِسْمَانِ، كلُّ منهما قِسْمٌ برأيه. و«أَيُّ» تنقسمُ إلى أقسامٍ كثيرةٍ^(٢) وهي: الشرطيةُ، والاستفهاميةُ، والموصولةُ، والصفةُ والموصوفةُ^(٣) عند الأخفش خاصة، والمناداةُ نحو: يا أيُّهَذَا، والمُوصَلَةُ لنداءٍ ما فيه أل نحو: يا أيُّهَا الرجلُ، عند غير الأخفش^(٤). والأخفشُ يجعلُها في النداءِ موصولةً. وقد اتَّفَقَتْ ذلك في «شرح التسهيل». وقرأ^(٥) ابن عباس والحسن «أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ» بالفاء والتاء من فوق. من الانفلاتِ، ومعناها واضحٌ. والله أعلم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الشُّعَرَاءِ]

(١) الإملاء ١٧٠/٢.

(٢) انظر: المغني ١٠٩/١.

(٣) نحو: مررت بآيٍ معجب لك.

(٤) أما الأخفش فقد ذهب إلى أن أياً لا تكون كذلك، وهي في قولنا: «يا أيُّهَا الرجل» الموصولة، حذف العائد وهو صدر صلتها والمعنى: يا من هو الرجل. انظر: المغني ١٠٩/١.

(٥) القرطبي ١٥٣/١٣، والبحر ٤٩/٧.

سورة النمل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَكِتَابٌ﴾ : العامةُ على جَرِّه عطفاً على القرآن، وهل المرادُ نفسُ القرآنِ فيكونُ من عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ، والمدلولُ واحدٌ، أو اللوحُ المحفوظُ أو نفسُ السورةِ؟ وقيل: القرآنُ والكتابُ عَلَمَانِ للمنزَّلِ على نبيِّنا محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فهما كالعبَّاسِ وعَبَّاسٍ. يعني فتكون أَل فيهما لِلْمَحِ الصِّفَةِ. وهذا خطأ؛ إذ لو كانا عَلَمَيْنِ لَمَا^(١) وَصِفَا بالنكرة، وقد وَصِفَ «قرآن» بها في قوله: «تلك آياتُ الكتابِ وقرآنٌ مُبينٌ» في سورة الحجر^(٢). ووُصِفَ بها «كتاب» كما في هذه الآية الكريمة. والذي يُقال: إنه نكرةٌ هنا لإفادةِ التفعيم، كقوله تعالى: «في مَقْعَدِ صِدْقٍ»^(٣).

وقرأ ابن أبي عبلة «وكتابٌ مبينٌ» برفعِهما، عطفُ على «آياتُ» المُخْبِرُ بها عن «تلك». فإن قيل: كيف صَحَّ أَنْ يشارَ لاثنتين، أحدهما مؤنثٌ، والآخرُ مذكرٌ باسمِ إشارةِ المؤنثِ ولو قلتَ: «تلك هندٌ وزيدٌ» لم يَجُزْ؟ فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدهما: أن المرادَ بالكتابِ هو الآياتُ؛ لأنَّ الكتابَ عبارةٌ عن

(١) قوله: «لما» سقط من نسخة عارف.

(٢) الآية ١.

(٣) الآية ٥٥ من القمر.

[١/٦٨٨] آياتٍ مجموعةٍ فلما كانا شيئاً واحداً/ صَحَّتِ الإشارةُ إليهما بإشارةِ الواحدِ المؤنثِ. الثاني: أنه على حَذْفِ مضافٍ أي: وآياتُ كتابٍ مبين. الثالث: أنه لما وَلِيَ المؤنثُ ما يَصِحُّ الإشارةُ به إليه اكْتَفِيَ به وَحَسُنَ، ولو أُولِيَ المذكَرَ لم يَحْسُنْ. ألا تراك تقول: «جاءتني هندٌ وزيدٌ» ولو حَذَفْتَ «هند» أو أَخَرْتَهَا لم يَجْزُ تَأْنِيثُ الفعلِ.

آ. (٢) قوله: ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾: يجوزُ فيهما أوجهٌ، أحدها: أن يكونا منصوبين على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظِهما أي: يَهْدِي هُدىً وَيُبَشِّرُ بُشْرَى. الثاني: أن يكونا في موضعِ الحالِ من «آياتٍ». والعاملُ فيها ما في «تلك» مِنْ معنى الإشارةِ. الثالث: أن يكونا في موضعِ الحالِ من «القرآن». وفيه ضعفٌ من حيث كونه مضافاً إليه. الرابع: أن يكونَ حالاً من «كتاب» في قراءةٍ مَنْ رَفَعَهُ. وَيَضَعُفُ في قراءةٍ مَنْ جَرَّهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كونه في حكمِ المضافِ إليه لِعَطْفِهِ عليه. الخامس: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في «مبين» سواءَ رَفَعْتَهُ أم جَرَرْتَهُ. السادس: أن يكونا بَدَلَيْنِ مِنْ «آياتٍ». السابع: أن يكونا خبراً بعد خبر. الثامن: أن يكونا خبريَّ ابتداءٍ مضميرٍ أي: هي هُدىً وَبُشْرَى.

آ. (٣) قوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾: يجوزُ أن يكونَ مجروراً المحلُّ نعتاً للمؤمنين، أو بدلاً، أو بياناً، أو منصوبه على المدح أو مرفوعه على تقديرٍ مبتدأ أي: هم الذين.

قوله: «وهم بالآخرة هم يُوقِنُونَ» «هم» الثاني تكررُ للأول على سبيلِ التوكيدِ اللفظيِّ. وفهم الزمخشري^(١) منه الحَصْرُ أي: لا يُوقِنُ بالآخرةَ حقُّ الإيقانِ إلَّا هؤلاء المتصفون بهذه الصفاتِ. و«بالآخرة» متعلقٌ بـ «يُوقِنُونَ»

(١) الكشف ٣/١٣٥ - ١٣٦.

ولا يَضُرُّ الفصلُ بينهما بالتوكيد . وهذه الجملة يُحتملُ أَنْ تكونَ معطوفةً على الصلّةِ داخلّةً في حَيِّزِ الموصولِ ، وحينئذٍ يكونُ قد غايرَ بين الصلتين لمعنى : وهو أَنَّهُ لَمَّا كان إقامة الصلّةِ وإيتاء الزكاة ممّا يتكرّرُ ويتجدّدُ أتى بالصلتين جملةً فعليةً فقال : «يُقيمون» و«يُؤتون» . ولَمَّا كان الإيقانُ بالآخرةِ أمراً ثابتاً مطلوباً دوامه أتى بالصلّةِ جملةً اسميةً مكرّراً فيها المسندُ إليه مُقدّماً فيها المؤقّنُ به الدالُّ على الاختصاصِ ليدلَّ على الثباتِ والاستقرارِ . وجاء بخبرِ المبتدأ في هذه الجملةِ فعلاً مضارعاً ، دلالةً على أَنَّ ذلك مُتَجَدِّدٌ كُلَّ وَقْتٍ غيرِ منقطعٍ . ويُحتملُ أَنْ تكونَ مستأنفةً غيرَ داخلّةٍ في حَيِّزِ الموصولِ .

قال الزمخشري^(١) : «ويُحتملُ أَنْ تَتِمَّ الصلّةُ عنده» أي : عند قوله : «وهم» . قال : «وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً» يريدُ أَنَّ الصلّةَ تَمَّتْ عند «الزكاة» فيجوزُ في ذلك . وإلّا فكيف يَصِحُّ إذا أَخَذْنَا بظاهرِ كلامه أَنَّ الصلّةَ تَمَّتْ عند قوله «وهم» ؟ وتسميته هذا اعتراضاً يعني من حيث المعنى ، وسياقُ الكلام ، وإلّا فالاعتراضُ في الاصطلاحِ لِمَا يكونُ بين متلازمين من مبتدأ وخبرٍ ، وشرطٍ وجزاءٍ ، وقَسَمٍ وجوابه ، وتابعٍ ومتبوعٍ ، وصلّةٍ وموصولٍ ، وليس هنا شيءٌ من ذلك .

آ . (٥) قوله : ﴿الْأَخْسَرُونَ﴾ : في أَفْعَلِ قولان ، أحدهما : - وهو الظاهرُ - أَنَّها على بابها من التفضيل ، وذلك بالنسبةِ إلى الكفّار من حيث اختلافُ الزمانِ والمكانِ . يعني : أَنَّهُمْ أَكْثَرُ خُسْرَاناً في الآخرةِ منهم في الدنيا ، أي : إِنَّ خُسْرَانَهُمْ في الآخرةِ أَكْثَرُ من خُسْرَانِهِمْ في الدنيا . وقال جماعةٌ منهم الكرمانى : «هي هنا للمبالغةِ لا للشُّركةِ ؛ لأنَّ المؤمنَ لا خُسْرانَ له في الآخرةِ البتّة» . وقد تقدّمَ جوابُ ذلك : وهو أَنَّ الخسرانَ راجعٌ إلى شيءٍ واحدٍ . باعتبارِ اختلافِ زمانه ومكانه .

(١) الكشف ٣/١٣٥ .

وقال ابن عطية^(١): «الأخسرون جمع «أخسر» لأنَّ أَفْعَلَ صفةٌ لا يُجْمَعُ، إلا أن يُضَافَ فَتَقْوَى رُبُّهُ في الأسماء، وفي هذا نظر». قال الشيخ^(٢): «ولا نظر في أنه يُجْمَعُ جَمْعَ سلامةٍ أو جمعَ تكسيرٍ إذا كان بآل، بل لا يجوز فيه إلا ذلك، إذا كان قبله ما يُطَابِقُهُ في الجمعِية. فتقول: «الزیدون هم الأفضلون والأفاضل» و«الهندات من الفضليات، والفضل. وأما قوله: «لا يُجْمَعُ إلا أن يُضَافَ» فلا يَتَعَيَّنُ إذ ذاك جَمْعُهُ، بل إذا أُضِيفَ إلى نكرةٍ لا يجوزُ جَمْعُهُ، وإن أُضِيفَ إلى معرفةٍ جاز فيه الجمعُ والإفراد».

آ. (٦) قوله: ﴿لَتَلَقَّيْنِي﴾: «لَقِيَ» مخففاً يتعدى لسواحد، وبالتضعيف يتعدى لاثنتين فأقيم أولهما هنا مقامَ الفاعل، والثاني «القرآن». وقول من قال: إنَّ أصله تَلَقَّنَ بالنون / تفسيرٌ معنىٌ فلا يَتَعَلَّقُ به مُتَعَلِّقٌ، فإنَّ النونَ أُبْدِلَتْ حرفَ علةٍ. [٦٨٨/ب]

آ. (٧) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوزُ أن يكونَ منصوباً بإضمارِ اذْكُرْ أو تَعْلَمْ مقدراً مدلولاً عليه بـ عَلِيمٍ أو بـ حَلِيمٍ. وفيه ضعفٌ لتقييدِ الصفةِ بهذا الظرفِ.

قوله: «بشهاب قَبَسٍ» قرأ^(٣) الكوفيون بتنوين «شهاب» على أنَّ قَبَساً بدلٌ مِنْ «شهاب» أو صفةٌ له؛ لأنه بمعنى مَقْبُوسٍ كَالْقَبْضِ^(٤) والنَّقْضِ^(٥). والباقون

(١) المحرر ٩٠/١٢.

(٢) البحر ٥٤/٧.

(٣) السبعة ٤٧٨، والنشر ٣٣٧/٢، والقرطبي ١٥٦/١٣، والتيسير ١٦٧، والبحر ٥٥/٧، والحجة ٥٢٢.

(٤) قال في اللسان (قبض): «والقَبْضُ بالتحريك بمعنى المقبوض وهو ما جُمِعَ من الغنيمة قبل أن تُقَسِمَ».

(٥) النَّقْضُ: ما انتكث ثم أعيد غزله.

بالإضافة على البيان؛ لأن الشهاب يكون قَبَساً وغيره. والشَّهَابُ: الشُّعْلَةُ. والقَبَسُ: القطعة منها، تكونُ في عُوْدٍ وغيرِ عُوْدٍ. و«أَوْ» على بابها من التنوين. والطاء في «تَصْطَلُّونَ» بدلٌ مِنْ تاءِ الافتعال^(١) لأنه مِنْ صِلَيِ النار.

آ. (٨) قوله: ﴿نُودِي﴾: في القائم مقامِ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه ضميرُ موسى، وهو الظاهرُ. وفي «أَنْ» حينئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها المُفسَّرةُ لتقدُّمِ ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها الناصبةُ للمضارعِ، ولكنْ وُصِلَتْ هنا بالماضي. وتقدُّمُ تحقيقِ ذلك، وذلك على إسقاطِ الخافضِ أي: نُودِي موسى بأنْ بُورِكَ. الثالث: أنها المخففةُ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، و«بُورِكَ» خبرُها، ولم يَحْتَجْ هنا إلى فاصلٍ؛ لأنه دعاءٌ، وقد تقدَّم نحوه في النور في قوله: «أَنْ غَضِبَ»^(٢) في قراءته فعلاً ماضياً.

قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هل يجوزُ أن تكونَ المخففةُ من الثقلِ، والتقدير: بأنه بُورِكَ. والضميرُ ضميرُ الشأنِ والقصة؟ قلت: لا لأنه لا بُدَّ مِنْ «قد». فإن قلت: فعلى إضمارِها؟ قلت: لا يَصِحُّ لأنها علامةٌ ولا تُحذفُ». انتهى. فمِنَعُ أَنْ تكونَ مخففةً لما ذُكِرَ، وهذا بناءٌ منه على أَنَّ «بُورِكَ» خبرٌ لا دعاءٌ. أمَّا إذا قلنا: إنه دعاءٌ كما تقدَّم في النور فلا حاجةَ إلى الفاصلِ كما تقدَّم. وقد تقدَّم فيه استشكالٌ: وهو أنَّ الطلبَ لا يَقَعُ خبراً في هذا البابِ فكيف وَقَعَ هذا خبراً لـ «أَنْ» المخففةِ وهو دُعَاءٌ؟

(١) أصله تَصْطَلِيُونَ وزنه تَفْتَعِلُونَ وقعت تاء الافتعال بعد الصاد فقلبت طاء فصار تَصْطَلِيُونَ استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت اللام، ثم ضم ما قبل الواو لكيلا تنقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها فيلتبس الجمع بالمفرد.

(٢) الآية ٩ من النور وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣.

(٣) الكشف ١٣٧/٣.

- النمل -

الثاني من الأوجه الأول: أَنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ نفسُ «أَنْ بُورِكَ» على حَذْفِ حرفِ الجرِّ أي: بِأَنْ بُورِكَ. و«أَنْ» حيثُ: إمَّا ناصبةٌ في الأصلِ، وإمَّا مخففةٌ.

الثالث: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعلِ أي: نُودي النداء، ثم فُسِّرَ بما بعده. ومثله «ثم بدا لهم مِنْ بعدِ ما رَأَوْا الآياتِ لَيْسَ جُنَّةً»^(١).

قوله: «مَنْ فِي النَّارِ» «مَنْ» قائمٌ مقامَ الفاعلِ لـ «بُورِكَ». وبارَكَ يتعدى بنفسه، ولذلك بُني للمفعول. يقال: بَارَكَكَ اللَّهُ، وبارَكَ عليك، وبارَكَ فيك، وبارَكَ لَكَ، وقال الشاعر^(٢):

٣٥٣٩- فَبُورِكَتْ مَوْلُوداً وَبُورِكَتْ نَاشِئاً
وَبُورِكَتْ عِنْدَ الشَّيْبِ إِذْ أَنْتَ أَشْيَبُ

وقال عبدُ الله بن الزبير^(٣):

٣٥٤٠- فَبُورِكَ فِي بَنِيكَ وَفِي بَنِيهِمْ
إِذَا ذَكَّرُوا وَنَحْنُ لَكَ الْفِدَاءُ

وقال آخر^(٤):

٣٥٤١- بُورِكَ الْمَيِّتُ الْغَرِيبُ كَمَا بُورِكَ
رَكَ نَضْحُ الرُّمَّانِ وَالزَّيْتُونِ

والمرادُ بـ «مَنْ»: إمَّا الباري تعالى، وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: مَنْ

(١) الآية ٣٥ من يوسف.

(٢) لم أمتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٥٨/١٣، والبحر ٥٥/٧.

(٣) البحر ٥٥/٧، والماوردي ١٨٩/٣.

(٤) البيت لأبي طالب ابن عبد المطلب وهو في اللسان (برك) والبحر ٥٥/٧.

قُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي النَّارِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ مُوسَى وَالْمَلَائِكَةُ، وَكَذَلِكَ بَمَنْ حَوْلَهَا. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِـ «مَنْ» غَيْرُ الْعِقْلَاءِ وَهُوَ النُّورُ وَالْأَمَكْنَةُ الَّتِي حَوْلَهَا.

قوله: «وَسُبْحَانَ اللَّهِ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مِنْ تَتَمُّةِ النِّدَاءِ أَيْ: نُودِي بِالْبَرَكَةِ وَتَنْزِيهِ رَبِّ الْعِزَّةِ. أَيْ: نُودِي بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مُخَاطِبًا لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ عَلَى هَذَا اعْتِرَاضٌ بَيْنَ اثْنَاءِ الْقِصَّةِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ مَعْنَاهُ: وَبُورِكَ مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ. يَعْنِي أَنَّهُ حَذَفَ «مَنْ» وَصَلَتْهَا وَأَبْقَى مَعْمُولَ الصَّلَاةِ إِذِ التَّقْدِيرُ: بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا، وَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَ«سُبْحَانَ» فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مَعْمُولًا لـ «قَالَ» بَلْ لِفِعْلِ مَنْ لَفِظُهُ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْمَنْصُوبُ بِالْقَوْلِ.

آ. (٩) قَوْلُهُ: ﴿إِنِّهَ أَنَا اللَّهُ﴾: فِي اسْمِ «إِنِّ» وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ ضَمِيرُ الشَّانِ. وَ«أَنَا اللَّهُ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ، وَ«الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» صِفَتَانِ لِلَّهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، يَعْنِي: أَنَّ مُكَلِّمَكَ أَنَا، وَ«اللَّهُ» بَيَانٌ لـ «أَنَا». وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ صِفَتَانِ لِلْبَيَانِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١). قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وَإِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ وَبُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى ذَلِكَ / الْمَحْذُوفِ، إِذْ قَدْ غُيِّرَ الْفِعْلُ عَنْ بَنَائِهِ لَهُ. [١/٦٨٩] وَعُزِّمَ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ مُحَدَّثًا عَنْهُ، فَعُودَ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مِمَّا يُنَافِي ذَلِكَ؛ إِذْ يَصِيرُ مُعْتَنَى بِهِ».

قلت: وفيه نظر؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَقَرَةِ «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ»^(٣) ثُمَّ قَالَ: «وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ» قِيلَ: أَيْ الَّذِي عَفَا، وَهُوَ وَلِيُّ الدِّمِّ،

(١) الْكَشَافُ ١٣٨/٣.

(٢) الْبَحْرُ ٥٦/٧.

(٣) الْآيَةُ ١٧٨. وَانْظُرْ: الدَّرَجَةُ ٢٥٢/٢.

- النمل -

على ما تقدّم تحريره^(١). وَلَيْنَ سُلِّمَ ذلك فالزّمخشري لم يَقُلْ: إنه عائِدٌ على ذلك الفاعل، إنما قال: راجعٌ إلى ما دَلَّ عليه ما قبله، يعني من السّياق.

وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرُ «رَبِّ» أي: إِنَّ الرَّبَّ أَنَا اللهُ، فيكونُ «أنا» فصلاً، أو توكيداً، أو خبرَ إنَّ، واللّه بدلٌ منه».

أ. (١٠) قوله: ﴿وَأَلْقَى﴾: عطفٌ على ما قبله من الجملة الاسمية الخبرية. وقد تقدّم أَنَّ سيبويه لا يَشترطُ تناسُبَ الجملِ، وأنه يُجيزُ «جاء زيدٌ ومَنْ أبوك» وتقدّمت أدلّته في أول البقرة. وقال الزّمخشري^(٣): «فإن قلت: علامَ عطفَ قوله: «وَأَلْقَى عَصَاكَ؟» قلت: على قوله: «بُورِكَ» لأنّ المعنى: نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ. وقيل له: أَلْقَى عَصَاكَ^(٤). والدليلُ على ذلك قوله: «وَأَنَّ أَلْقَى عَصَاكَ» بعد قوله: «يا موسى^(٥) إِنَّهُ أَنَا اللهُ» على تكريرِ حرفِ التفسيرِ كما تقول: «كُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنَّ حُجَّ وَاعْتَمِرَ» وإن شئت: أَنَّ حُجَّ وَأَنَّ اعْتَمَرَ. قال الشيخ^(٦): «وقوله: «إِنَّهُ معطوفٌ على «بُورِكَ» منافٍ لتقديره» وقيل له: أَلْقَى عَصَاكَ» لأنّ هذه جملةٌ معطوفةٌ على «بُورِكَ» وليس جُزؤها الذي هو معمول «وقيل» معطوفاً على «بُورِكَ»، وإنما احتاج إلى تقديرٍ «وقيل له: أَلْقَى» لتكونَ جملةً خبريةً مناسبةً للجملةِ الخبريةِ التي عطفَتْ عليها. كأنه يَرى في العطفِ تناسُبَ الجملِ المتعاطفة. والصحيحُ أَنَّهُ لا يَشترطُ ذلك» ثم ذكرَ مذهبَ سيبويه.

(١) انظر: الدرر ٢/٢٥٦.

(٢) الإملاء ٢/١٧٢.

(٣) الكشف ٣/١٣٨.

(٤) الكشف: «لأن المعنى: نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ وَأَنَّ أَلْقَى عَصَاكَ كلاهما تفسير لـ نُودِيَ، والمعنى: قيل له بُورِكَ مَنْ في النار وقيل له أَلْقَى».

(٥) الأصل أَنَّ يا موسى.

(٦) البحر ٧/٥٦.

قوله: «تَهْتَزُّ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ هاءِ «تَرَاهَا» لَأَنَّ الرُّؤْيَةَ بَصَرِيَّةٌ.

قوله: «كَأَنَّهَا جَانٌّ» يجوزُ أَنْ تَكُونَ حالاً ثانيةً، وَأَنْ تَكُونَ حالاً مِنْ ضَمِيرِ «تَهْتَزُّ» فتَكُونَ حالاً متداخلةً. وقرأ^(١) الحسن والزهري وعمر بن عبید «جَانٌّ» بهمزةً مكانَ الألفِ، وتقدّم تقريرُ هذا في آخرِ الفاتحةِ عند «ولا الضَّالِّينَ»^(٢).

قوله: «وَلَمْ يُعَقِّبْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ عطفاً على «وَلَّى»، وَأَنْ يَكُونَ حالاً أخرى. والمعنى: لم يَرْجِعْ على عَقِبِهِ. كقوله^(٣):

٣٥٤٢- فما عَقَّبُوا إِذْ قِيلَ: هَلْ مَن مَّعَقَّبٍ

ولا نَزَلُوا يَوْمَ الْكَرْبَةِ مَنَزَلاً

أ. (١١) قوله: «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ»: فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ؛ لَأَنَّ المرسلين مَعْصُومُونَ مِنَ المعاصي. وهذا هو الظاهرُ الصحيح. والثاني: أنه متصلٌ. ولأهل التفسير فيه عباراتٌ ليس هذا موضعها. وعن الفراء^(٤): «أَنَّهُ متصلٌ لكن من جملةٍ محذوفةٍ، تقديره: وإنما يخاف غيرهم إِلَّا مَنْ ظَلَمَ. وردّه النحاس^(٥): بأنه لو جاز هذا لجاز «لا أضرب القوم إِلَّا زيداً» أي: وإنما أضرب غيرهم إِلَّا زيداً، وهذا ضدُّ البيانِ والمجيء بما لا يُعرَفُ معناه.

وقدّره الزمخشري^(٦) بـ «لكن». وهي علامةٌ على أنه منقطعٌ، وذكر كلاماً

(١) المحتسب ١٣٥/٢، والبحر ٥٦/٧.

(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر ٧٤/١.

(٣) لم أعتد إلى قائله وهو في البحر ٥٧/٧، والكشاف ١٣٨/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٨٧/٢.

(٥) إعراب القرآن ٥١٠/٢.

(٦) الكشاف ١٣٨/٣.

طويلاً. فعلى الانقطاع يكون منصوباً فقط على لغة الحجاز. وعلى لغة تميم يجوز فيه النصب والرفع على البدل من الفاعل قبله. وأما على الاتصال فيجوز فيه الوجهان على اللغتين، ويكون الاختيار البدل؛ لأن الكلام غير موجب.

وقرأ^(١) أبو جعفر وزيد بن أسلم «ألا» بفتح الهمزة وتخفيف اللام جعلها حرف تنبيه. و«مَنْ» شرطية، وجوابها «فإني غفور».

والعامة على تنوين «حَسَنًا». ومحمد^(٢) بن عيسى الأصبهاني غير منون، جعله فعلى مصدرأ كرجعى فمنعها الصرف لألف التانيث. وابن مقسم بضم الحاء والسين منوناً. ومجاهد وأبو حيوه ورؤيت عن أبي عمرو - بفتحهما. وقد تقدم تحقيق القراءتين في البقرة^(٣).

آ. (١٢) قوله: ﴿تَخْرُجُ﴾: الظاهر أنه جواب لقوله «أَدْخُلْ» أي: إن أَدْخَلْتَهَا تَخْرُجْ على هذه الصفة، وقيل: في الكلام حَذَفَ تقديره: وأَدْخُلْ يَدُكَ تَدْخُلْ، وأَخْرَجَهَا تَخْرُجْ. فَحَذَفَ من الثاني ما أثبت في الأول، ومن الأول ما أثبت في الثاني. وهذا تقدير ما لا حاجة إليه.

قوله: «بَيْضَاء» حال من فاعل «تَخْرُجُ». و«مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يجوز أن تكون حالاً أخرى، أو من الضمير في «بَيْضَاء» أو صفة لـ «بَيْضَاء».

قوله: «فِي تِسْعٍ» فيه أوجه، أحدها: أنه حال ثالثة. قاله أبو البقاء^(٤).

(١) المحتسب ١٣٦/٢، والبحر ٥٧/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٢٤/٢، والبحر ٥٧/٧.

(٣) انظر: الدر ٤٦٦/١.

(٤) الإملاء ١٧٢/٢.

يعني : مِنْ فاعل يَخْرُجُ / أي : آيةٌ في تسعِ آياتٍ . كذا قَدَره ، والثاني : أنها [٦٨٩/ب] متعلّقةٌ بمحذوفٍ أي : اذهب في تسع . وقد تَقَدَّمَ اختيارُ الزمخشري ^(١) لذلك في أولِ هذا الموضوعِ عند ذِكرِ البِسْمَلَةِ ، ونَظَره بقولِ الآخرِ ^(٢) :
 ٣٥٤٣ - وَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ

.....
 وقولهم : «بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ» ، وجَعَلَ هذا التقديرَ أعربَ وأحسنَ . الثالث :
 أَنْ يتعلّقَ بقوله : «وَأَلْتِي عَصَاكَ وَأَدْخِلُ» . قال الزمخشري ^(٣) : «ويجوزُ أَنْ يكونَ
 المعنى : وَأَلْتِي عَصَاكَ وَأَدْخِلُ يَدَكَ في تسعِ آياتٍ أي : في جملةِ تسعِ آياتٍ .
 ولقائلٍ أَنْ يقولَ : كَانَتْ الآياتُ إحدى عشرةً منها اثنتان : اليَدُ وَالْعَصَا .
 وَالتَّسْعُ : الْفَلَقُ وَالطُّوفَانُ وَالْجَرَادُ وَالْقُمَّلُ وَالضَّفَادِعُ وَالِدَّمَ وَالطُّمَسَةُ وَالْجَدْبُ فِي
 بَوَادِيهِمْ ، وَالنَّقْصَانُ فِي مَزَارِعِهِمْ» انتهى . وعلى هذا تكونُ «في» بمعنى «مع»
 لأنَّ اليَدَ وَالْعَصَا حينئذٍ خارجتانِ مِنَ التَّسْعِ ، وكذا فعلُ ابنِ عطية ^(٤) ، أعني أنه
 جَعَلَ «في تسع» متصلاً بـ «أَلْتِي» و «أَدْخِلُ» إلّا أَنَّهُ جَعَلَ اليَدَ وَالْعَصَا مِنْ جملةِ
 التسعِ . وقال : «تقديرُهُ نَمُهِدُ لَكَ ذَلِكَ ، ونُيسِّرُ في [جملة] تسع» .

وجَعَلَ الزجاجةُ ^(٥) أَنْ «في» بمعنى «مِنْ» قال : كما تقول : خُذْ لِي مِنَ
 الْإِبِلِ عَشْرًا فِيهَا فَحْلَانِ أي : منها فَحْلَانِ .

(١) الكشاف ١٣٨/٣ ، قال : «والمعنى اذهب في تسع آيات» .

(٢) عجزه :

زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْأَنْسَ الطَّعَامَا

وهو لسمير بن الحارث ، في الخزائن ٤/٣ ، والنوادر ١٢٤ .

(٣) الكشاف ١٣٨/٣ .

(٤) المحرر ٩٦/١١ .

(٥) من «المحرر» .

(٦) معاني القرآن ٤/١١٠ .

قوله: «إلى فرعون» هذا متعلق بما تعلق به «في تسع»، إذا لم تجعله حالاً، فإن جعلناه حالاً علّقناه بمحذوف، فقدّره أبو البقاء^(١) «مُرْسِلاً إلى فرعون». وفيه نظر؛ لأنه كونٌ مقيدٌ وسبقه إلى هذا التقدير الزجاج^(٢)، وكأنهما أرادا تفسير المعنى دون الإعراب. وجوّز أبو البقاء^(٣) أيضاً أن تكون صفةً لآيات، وقدّره: «واصلةً إلى فرعون». وفيه ما تقدّم.

آ. (١٣) قوله: «مُبْصِرَةٌ»: حال، ونسب الإصدار إليها مجازاً؛ لأنّ بها تُبْصِرُ، وقيل: بل هي من أَبْصَرَ المنقولة بالهمزة من بَصَرَ أي: إنها تُبْصِرُ غيرها لما فيها من الظهور. ولكنه مجازٌ آخرٌ غير الأول، وقيل: هو بمعنى مفعول نحو: ماءٌ دافقٌ أي: مدْفُوق. وقرأ^(٤) علي بن الحسين وقتادة بفتح الميم والصاد أي: على وزن «أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ» ذات سباع، ونصبها على الحال أيضاً، وجعلها أبو البقاء^(٥) في هذه القراءة [مفعولاً من أجله. وقد تقدّم ذلك]^(٦).

آ. (١٤) قوله: «وَاسْتَيْقَنْتَهَا»: يجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة قبلها. ويجوز أن تكون حالاً من فاعل «جَحَدُوا» وهو أبلغ في الذم. واستفعل هنا بمعنى تَفَعَّل نحو: اسْتَغْطَمَ واستَكْبَرَ، بمعنى: تَعَطَّم وتَكَبَّر.

(١) الإملاء ١٧٢/٢.

(٢) لم يرد هذا التقدير للزجاج في كتابه «معاني القرآن».

(٣) الإملاء ١٧٢/٢.

(٤) المحتسب ١٣٦/٢، البحر ٥٨/٧.

(٥) الإملاء ١٧٢/٢.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من ش.

قوله: «ظُلماً وَعُلُوًّا» يجوزُ أَنْ يكونا في موضعِ الحالِ أي: ظالمين عالين، وَأَنْ يكونا مفعولاً مِنْ أَجْلِهِمَا أي: الحاملُ على ذلك الظُّلْمُ والعُلُوُّ. وقرأ^(١) عبد الله وابن وثاب والأعمش وطلحة «وَعِلْيَا» بكسر العين واللام، وَقَلْبِ الواوِ ياءً. وقد تقدّم تحقيقه في «عَيْتًا» في مريم^(٢). ورُوي عن الأعمش وابن وثاب ضمُّ العين كما في «عَيْتًا». وقرأ^(٣) «وَعُلُوًّا» بالغين مُعْجَمَةً، وهو قريبٌ من هذا المعنى.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبرٌ مقدّم. و«عاقبة» اسمُها، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنها مُعلَّقةٌ لـ «انظُر» بمعنى تَفَكَّرْ.

آ. (١٥) قوله: ﴿وَقَالَا﴾: قال الزمخشري^(٤): فإن قلت: أليس هذا موضعُ الفاءِ دونَ الواوِ كقولك: «أَعْطَيْتُهُ فَشَكَرَ» و«مَنْعْتُهُ فَصَبَرَ»؟ قلت: بلى. ولكنَّ عَطْفَهُ بالواوِ إشعارٌ^(٥) بأنَّ ما قالاه بعضُ ما أَحْدَثَ فيهما إيتاءُ العِلْمِ وشيءٌ من مَواجِبِهِ، فأضمرَ ذلك ثُمَّ عَطَفَ عليه التَّحْمِيدَ، كأنه قال: ولقد آتَيْنَاهُمَا عِلْمًا فَعَمِلَا بِهِ، وَعَلِمَاهُ وَعَرَفَاهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ وَقَالَا: الحمد» انتهى. وإنما نَكَّرَ «عِلْمًا» تَعْظِيمًا له أي: علمًا سَنِيًّا، أو دلالةً على التَّبَعِيضِ لانه قليلٌ جدًا بالنسبةِ إلى عِلْمِهِ تعالى.

آ. (١٧) قوله: ﴿مَنْ الْجَنُّ﴾: وما بعده بيانٌ لجنوده، فيتعلّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ هذا الجارُّ حالًا، فيتعلّقُ بمحذوفٍ أيضًا.

(١) انظر في قراءات «وَعُلُوًّا»: البحر ٥٨/٧، والكشاف ١٣٩/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٦٩/٧.

(٣) ذكرها في الإملاء ١٧٢/٢ من غير نسبة.

(٤) الكشاف ١٣٩/٣.

(٥) الأصل إشعاراً وهو سهو.

قوله: «يُوزَعُونَ» أي: يُمنَعُونَ وَيُكْفُونَ. والوزْع: الكَفُّ والحَبْسُ، يقال: وزَّعه يَزَعُهُ فهو وازِعٌ وموزُوعٌ، وقال عثمان رضي الله عنه: «ما يَزَعُ السلطانُ أكثرُ مما يَزَعُ القرآنُ»^(١) وعنه^(٢): / «لا بُدَّ للقاضي من وزعة»^(٣). وقال الشاعر^(٤):

٣٥٤٤- وَمَنْ لَمْ يَزَعْهُ لُبُّهُ وَحَيَاؤُهُ
فليس له مِنْ شَيْبٍ فَزْدَيْتَهُ وازِعٌ
وقوله: «أوزعني أَنْ أَشْكِرَ» بمعنى: أَلْهِمْنِي، من هذا؛ لأن تحقيقه:
اجعلني بحيث أَرْزُعُ نفسي عن الكفر.

آ. (١٨) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: في الْمُغَيَّبِ «حتى» وجهان، أحدهما: هو يُوزَعُونَ؛ لأنه مُضْمَنٌ معنى: فهم يسرون ممنوعاً بعضهم من مفارقة بعض حتى إذا. والثاني: أنه محذوف أي: فساروا حتى. وتقدم الكلام^(٥) في «حتى» الداخلة على «إذا» هل هي حرف ابتداء أو حرف جر؟
قوله: «وادي» متعلق بـ «أتوا» وإنما عُدِّي بـ «على» لأن الواقع كذا؛ لأنهم كانوا محمولين على الريح فهم مُسْتَعْلُونَ. وقيل: هو من قولهم: أتيت عليه، إذا استقصيته إلى آخره والمعنى: أنهم قَطَعُوا الوادي كله وبلغوا آخره.

(١) قال ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥: «أي من يكف عن ارتكاب العظائم مخافة السلطان أكثر ممن يكفه مخافة القرآن والله تعالى».

(٢) الأصل «وعن» والتصحيح من ش.

(٣) نسبه ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥ للحسن وروايته فيه: «لا بد للناس من وزعة» وشرحه بقوله: أي من يكف بعضهم عن بعض، يعني السلطان وأصحابه.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٥١/٧.

والقود: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

- النمل -

ووقف القراء كلهم على «وَادٍ» دونَ ياءٍ أتباعاً للرَّسمِ ، ولأنها محذوفةٌ لفظاً
لالتقاء الساكنين في الوصلِ ، ولأنها قد حُذِفَتْ حيث لم تُحَذَفْ لالتقاء
الساكنين نحو: «جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ»^(١) فَحَذَفُهَا وَقَفاً - وقد عَهِدَ حَذْفُهَا دُونَ
التقاء ساكنين - أَوَّلَى . إِلَّا الْكَسَائِيَّ^(٢) فَإِنَّهُ وَقَفَ بِالْيَاءِ قَالَ : «لَأَنَّ الْمُوَجِبَ
لِلحَذَفِ إِنَّمَا هُوَ التَّقَاءُ سَاكِنِينَ بِالْوَصْلِ ، وَقَدْ زَالَ فَعَادَتِ اللَّامُ» ، واعتذر عن
مخالفة الرسم بقوة الأصل .

وَالنَّمْلُ اسْمُ جَنْسٍ مَعْرُوفٌ ، وَاحِدُهُ نَمْلَةٌ ، وَيُقَالُ : نَمْلَةٌ وَنَمْلٌ بضمَّ النونِ
وَسكونِ الميمِ ، وَنَمْلَةٌ وَنَمْلٌ بضمَّهما وَنَمْلَةٌ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ ، بِوزنِ سَمُورَةٍ ، وَنَمْلٌ
بِوزنِ رَجُلٍ . وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ التَّنَمُّلِ لِكَثْرَةِ حَرَكَتِهِ . وَمِنْهُ قِيلَ لِلوَاشِي : الْمُنْمِلُ ،
يُقَالُ : أَنْمَلَ بَيْنَ الْقَوْمِ يُنْمَلُ أَي : وَشَى ، وَنَمَّ لِكَثْرَةِ تَرُدِّهِ وَحَرَكَتِهِ فِي ذَلِكَ ،
قَالَ (٣) :

٣٥٤٥- وَلَسْتُ بِذِي نَيْرٍ فِيهِمْ
وَلَا مُنْشِرٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ

وَيُقَالُ أَيْضاً : نَمَلَ يَنْمَلُ فَهُوَ نَمِلٌ وَنَمَالٌ . وَتَنَمَّلَ الْقَوْمُ : تَفَرَّقُوا لِلْجَمْعِ
تَفَرَّقَ النَّمْلُ . وَفِي الْمَثَلِ : «أَجْمَعُ مِنْ نَمْلَةٍ»^(٤) . وَالنَّمْلَةُ أَيْضاً : فُرْجَةٌ تَخْرُجُ فِي
الْجَنْبِ تَشْبِيهاً بِهَا فِي الْهَيْئَةِ ، وَالنَّمْلَةُ أَيْضاً : شَقٌّ فِي الْحَافِرِ ، وَمِنْهُ : فَرَسٌ مَنْمُولٌ
الْقَوَائِمُ . وَالْأَنْمَلَةُ طَرَفُ الْإِصْبَعِ مِنْ ذَلِكَ لِذِقَّتِهَا وَسُرْعَةِ حَرَكَتِهَا . وَالْجَمْعُ :
أَنَامِلُ .

(١) الآية ٩ من الفجر .

(٢) السبعة ٤٧٨ ، والنشر ١٣٨/٢ - ١٣٩ ، والإتحاف ٣٢٤/٢ .

(٣) تقدم برقم ١٤١٢ .

(٤) مجمع الأمثال ١٨٨/١ .

- النمل -

قوله: «قَالَتْ نَمْلَةٌ» هذه النملة هنا مؤنثة حقيقةً بدليل لِحاقِ علامة التانيثِ فَعَلَهَا؛ لَأَنَّ نَمْلَةً يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَعَلَى الْأُنْثَى، فإذا أُريدَ تمييزُ ذلك قيل: نَمْلَةٌ ذَكَرٌ ونَمْلَةٌ أُنْثَى نحو: حَمَامَةٌ وَبِمَامَةٍ. وحكى الزمخشري^(١) عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه وقف على قتادة وهو يقول: سَلُونِي. فَأَمَرَ مَنْ سَأَلَهُ عَنْ نَمْلَةِ سُلَيْمَانَ: هل كانت ذكراً أو أنثى؟ فلم يُجب. فقيل لأبي حنيفة في ذلك؟ فقال: كَانَتْ أُنْثَى. واستدل بلِحاقِ العلامة. قال الزمخشري^(٢): «وذلك أَنَّ النَّمْلَةَ مِثْلُ الحَمَامَةِ وَالشَّاةِ فِي وَقْعِهِمَا عَلَى المَذْكَرِ والمُؤنثِ فَيُمَيِّزُ بينهما بعلامةٍ نحو قولهم: حَمَامَةٌ ذَكَرٌ وَحَمَامَةٌ أُنْثَى، وهو وهي» انتهى.

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ^(٣) قد رَدَّ هذا فقال: «وَلِحَاقُ التَّاءِ فِي «قَالَتْ» لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّمْلَةَ مُؤنثٌ، بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي المَذْكَرِ: «قَالَتْ نَمْلَةٌ»؛ لَأَنَّ «نَمْلَةً» وَإِنْ كَانَتْ بِالتَّاءِ هُوَ مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ فِيهِ المَذْكَرُ مِنَ المِؤنثِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ كَالنَّمْلَةِ وَالْقَمَلَةِ مِمَّا بَيَّنَّهُ فِي الجَمْعِ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ تَاءُ التَّانِيثِ مِنَ الحَيَوَانِ، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ عَنْهُ إِخْبَارُ المِؤنثِ، وَلَا يَدُلُّ كَوْنُهُ يُخْبِرُ عَنْهُ إِخْبَارُ المِؤنثِ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؛ لَأَنَّ التَّاءَ دَخَلَتْ فِيهِ لِلْفَرْقِ لَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّانِيثِ الحَقِيقِيِّ، بَلْ دَالَّةٌ عَلَى الوَاحِدِ مِنْ هَذَا الجِنْسِ»، قال: «وَكَانَ قَتَادَةُ بَصِيراً بالعَرَبِيَّةِ. وَكَوْنُهُ أَفْجَمَ يَدُلُّ عَلَى مَعْرِفَتِهِ بِالسَّانِ؛ إِذْ عَلِمَ أَنَّ النَّمْلَةَ يُخْبِرُ عَنْهَا إِخْبَارُ المِؤنثِ، وَإِنْ كَانَتْ تَنْطَلِقُ عَلَى الْأُنْثَى وَالذَّكَرِ إِذَا لَا يَتَمَيَّزُ فِيهِ أَحَدُ هَذَيْنِ. وَلِحَاقُ العَلَامَةِ لَا يَدُلُّ، فَلَا يُعْلَمُ التَّذْكِيرُ وَالتَّانِيثُ إِلَّا بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى» قال: «وَأَمَّا اسْتِنْبَاطُ تَأْنِيثِهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ بِـ «قَالَتْ» وَلَوْ كَانَ ذَكَراً لَقِيلَ: قال، فَكَلَامُ النِّحَاةِ عَلَى خِلَافِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُخْبِرُ [٦٩٠/ب] عَنْهُ إِلَّا إِخْبَارُ المِؤنثِ سِوَاءَ كَانَ ذَكَراً أَمْ أُنْثَى»، قال: «وَأَمَّا تَشْبِيهُ الزَّمْخَشَرِيِّ/

(١) الكشف ١٤١/٣

(٢) الكشف ١٤١/٣

(٣) البحر ٦١/٧

النملة بالحمامة والشاة ففيهما قَدْرٌ مشتركٌ يَتميّزُ فيهما المذكّرُ من المؤنثِ فيمكن أن يقول: حمامةٌ ذَكَرٌ وحمامةٌ أنثى فتمييزُهُ بالصفة، وأمّا تمييزُهُ بـ هو وهي فإنه لا يجوز. لا تقول: هو الحمامة ولا هو الشاة، وأمّا النملة والقملة فلا يَتميّزُ فيه المذكّرُ من المؤنثِ فلا يجوز في الإخبار إلاّ التانيث، وحكمُهُ حكمُ المؤنثِ بالتاء من الحيوان^(١) نحو: المرأة، أو غيرِ العاقل كالدابة، إلاّ إنْ وَقَعَ فَصْلٌ بين الفعلِ وبين ما أُسْبِدَ إليه من ذلك، فيجوزُ أنْ تَلْحَقَ العلامةُ وأنْ لا تَلْحَقَهَا على ما تَقَرَّرَ في علمِ العربية انتهى.

أمّا ما ذكره فيه نظرٌ: من حيث إنّ التانيثَ: إمّا لفظيٌّ أو معنويٌّ، واللفظيُّ لا يُعتبر في لحاقِ العلامةِ البتة، بدليلِ أنه لا يجوز: «قامتُ رُبعةً» وأنتَ تعني رجلاً؛ ولذلك لا يجوز: قامت طلحةٌ ولا حمزةٌ عَلِمَيَّ مذكرٍ، فتَعيّنُ أن يكونَ اللَّحاقُ إنما هو للتانيثِ المعنويِّ، وإنما تَعيّنُ لفظُ التانيثِ والتذكيرِ في بابِ العددِ على معنى خاصٍّ أيضاً: وهو أنّا ننظر إلى ما عامَلتِ العربُ ذلك اللفظَ به من تذكيرٍ أو تانيثٍ، من غيرِ نَظَرٍ إلى مدلوله فهناك له هذا الاعتبارُ، وتحقيقُهُ هنا يُخْرِجُنا عن المقصودِ، وإنما نَبّهْتُك على القَدْرِ المحتاجِ إليه.

وأمّا قولُه: «وأمّا النملة والقملة فلا يَتميّزُ» يعني: لا يُتَوَصَّلُ لمعرفةِ الذَكَرِ منهما ولا الأنثى بخلافِ الحمامةِ والشاة؛ فإنَّ الاطلاعَ على ذلك ممكنٌ فهو أيضاً ممنوعٌ. قد يمكن الاطلاعُ على ذلك، وإنَّ الاطلاعَ على ذكوريّةِ الحمامةِ والشاةِ أسهلُّ من الاطلاعِ على ذكوريّةِ النملةِ والقملة. ومنعُهُ أيضاً أن يقال: هو الشاة، وهو الحمامة، ممنوعٌ.

(١) أبو حيان: «العاقل».

- النمل -

وقرأ^(١) الحسن وطلحة ومعتز بن سليمان^(٢) النمل ونملة بضم الميم وفتح النون بزنة رجل وسَمرة. وسليمان التميمي^(٣) بضمتين فيهما. وقد تقدّم أن ذلك لغات في الواحد والجمع.

قوله: «لا يَحْطِمَنَّكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه نهى. والثاني: أنه جوابٌ للأمر، وإذا كان نهياً ففيه وجهان، أحدهما: أنه نهى مستأنف لا تعلّق له بما قبله من حيث الإعراب، وإنما هو نهى للجنود في اللفظ، وفي المعنى للنمل أي: لا تكونوا بحيث يَحْطِمُونَكُمْ كقولهم: «لا أَرَيْتَكَ ههنا». والثاني: أنه بدلٌ من جملة الأمر قبله، وهي أدخلوا. وقد تعرّض الزمخشري^(٤) لذلك فقال: «فإن قلت: لا يَحْطِمَنَّكُمْ ما هو؟ قلت: يُحتمل أن يكون جواباً للأمر، وأن يكون نهياً بدلاً من الأمر. والذي جَوَزَ أن يكون بدلاً أنه^(٥) في معنى: لا تكونوا حيث أنتم، فيَحْطِمَنَّكُمْ، على طريقة «لا أَرَيْتَكَ ههنا» أرادت: لا يَحْطِمَنَّكُمْ جنود سليمان، فجاءت بما هو أبلغ. ونحوه «عَجِبْتُ من نفسي ومن إشفاقها». قال الشيخ^(٦): «أما تخريجه على أنه جوابٌ للأمر فلا يكون ذلك إلا على قراءة الأعمش فإنه مجزوم، مع أنه يُحتمل أن يكون استئناف

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٣٧/٢، والبحر ٦١/٧، والقرطبي ١٦٩/١٣، والشواذ ١٠٨.

(٢) الأصل ومعتز والتصحيح من المظان. وهو معتز بن سليمان أبو محمد التميمي البصري. حدث عن منصور بن المعتمر، وحدث عنه ابن المبارك توفي سنة ١٨٧. انظر: سير الأعلام ٤٧٨/٨.

(٣) سليمان بن بنت شرحبيل محدث دمشق، حدث عن إسماعيل بن عياش وحدث عنه البخاري وأبو عبيد. توفي سنة ٢٣٣. انظر: سير الأعلام ١٣٦/١١.

(٤) الكشف ١٤٢/٣.

(٥) الأصل «لأنه» بإقحام اللام. والتصحيح من الكشف.

(٦) البحر ٦٢/٧.

- النمل -

نهى^(١). قلت: يعني أن الأعمش قرأ^(٢) «لا يَحْطُمُكُمْ» بجزم الميم، دون نونٍ توكيدٍ.

قال: «وأما مع وجود نون التوكيد فلا يجوز ذلك، إلا إن كان في شعرٍ، وإذا لم يَجُزْ ذلك في جواب الشرط إلا في الشعر فأحرى أن لا يجوز في جواب الأمر إلا في الشعر. وكونه جواب الأمر متنازع فيه على ما قرّر في علم النحو. ومثال مجيء النون في جواب الشرط قول الشاعر^(٣):

٣٥٤٦- نَبْتُمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانَةِ فِي الثَّرَى
حديثاً متى ما يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

وقول الآخر^(٤):

٣٥٤٧- فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ
ومَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

قال سيويه^(٥): «وهو قليل في الشعر شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب» قال: «وأما تخريجه على البدل فلا يجوز لأن مدلوله

(١) البحر: نفي.

(٢) البحر ٦١/٧.

(٣) البيت للنجاحشي الشاعر. وهو في الكتاب ١٥٢/٢، والخزانة ٥٦٣/٤، والعيني ٣٤٤/٤، والهمع ٧٨/٢، والدرر ٩٧/٢. والشاهد «ينفعا» جواب الشرط حيث أكد بالتون المتقلبة ألفاً. والشاعر يهجو قوماً، ويصفهم بحدثان النعمة. والرواية المشهورة: الخيزراني، وهو كل نبت ناعم وأراد بالخير المال. وفي البيت وصاحبه كلامٌ طويل في الخزانة.

(٤) البيت لعوف بن عطية بن الخرع، أوللكميت بن ثعلبة، وهو في الكتاب ١٥٢/٢، والخزانة ٥٥٩/٤، والعيني ٣٣٠/٤، والتصريح ٢٠٦/٢، والهمع ٧٩/٢، والدرر ٩٨/٢.

(٥) الكتاب ١٥٢/٢.

- النمل -

[١/٦٩١] «لَا يَخْطِمَنَّكُمْ» مخالِفٌ لمدلول «ادْخُلُوا». وأما قوله لأنه بمعنى: لا تكونوا حيث أنتم فَيَخْطِمَنَّكُمْ فتفسيرٌ معنى لا إعراب/ والبدل من صفة الألفاظ. نعم لو كان اللفظ القرآني: لا تكونوا بحيث لا يَخْطِمَنَّكُمْ^(١) لتُخِيلَ فيه البدل؛ لأن الأمر بدخول المساكن نهى عن كونهم بظاهر الأرض. وأما قوله: «إنه أراد لا يَخْطِمَنَّكُمْ جنود سليمان إلى آخره» فيسوّغ زيادة الأسماء وهي لا تجوز، بل الظاهر إسناد الحكم إلى سليمان وإلى جنوده. وهو على حذف مضاف أي: خيل سليمان وجنوده، أو نحو ذلك، مما يصح تقديره». انتهى.

أما منعه كونه جواب الأمر من أجل النون فقد سبقه إليه أبو البقاء^(٢) فقال: «وهو ضعيف؛ لأن جواب الشرط لا يؤكد بالنون في الاختيار». وأما منعه البدل بما ذكر فلا نسلم تغاير المدلول بالنسبة لما يؤول إليه المعنى. وأما قوله: «فيسوّغ زيادة الأسماء» لم يسوّغ ذلك، وإنما فسر المعنى. وعلى تقدير ذلك فقد قيل به. وجاء الخطاب في قولها «ادْخُلُوا» كخطاب العقلاء لما عوملوا معاملتهم.

وقرأ أبي «ادْخُلْنَ»^(٣)، «مَسَاكِنُكُمْ»^(٤)، «لَا يَخْطِمَنَّكُمْ»^(٥) بالنون الخفيفة جاء به على الأصل. وقرأ^(٦) شهر بن حوشب «مَسْكَنَكُمْ» بالافراد. وقرأ^(٧) الحسن وأبورجاء وقتادة وعيسى الهمداني بضم الياء، وفتح الحاء،

(١) البحر: لا تكونوا حيث أنتم لا يحطمنكم.

(٢) الإملاء ١٧٢/٢.

(٣) البحر ٦١/٧.

(٤) البحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٠/١٣.

(٥) نسبها القرطبي ١٧٠/١٣ إلى سليمان التيمي. وفي البحر ٦١/٧ أن قراءة أبي لا يَخْطِمَنَّكُمْ.

(٦) البحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٠/١٣.

(٧) الإتخاف ٣٢٤/٢، والبحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٣/١٣.

- النمل -

وتشديد الطاء والنون، مضارع حَطَّمه بالتشديد. وعن الحسن ^(١) أيضاً قراءتان: فتحُ الياء وتشديدُ الطاء مع سكونِ الحاء وكسرها. والأصل: لا يَحْطِطَنَّكُمْ فَأُدْغِمَ. وإسكانُ الحاء مُشْكِلٌ تقدِّمُ نظيره في «لا يَهْدِي» ^(٢) ونحوه. وقرأ ابن أبي إسحاق ويعقوبُ وأبو عمرو في روايةٍ بسكونِ نونِ التوكيد ^(٣).

قوله: «وهم لا يَشْعُرُونَ» جملةٌ حالية. والحَطْمُ: الكَسْر. يقال منه: حَطَّمْتُهُ فَحَطَّمْتُ ثم اسْتَعْمِلَ لِكُلِّ كَسْرٍ مُتَنَاهٍ ^(٤). والحُطَامُ: ما تَكْسَرُ يُسَاءُ، وَغَلَبَ على الأشياءِ التافهة. والحَطْمُ: السائقُ السريعُ كأنه يَحْطِمُ الإبلَ قال ^(٥):

٣٥٤٨- قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطْمٍ
ليس براعي إبلٍ ولا غَنَمٍ
ولا بجزائرٍ على ظهرٍ وَضَمٍ
والحُطْمَةُ: من دَرَكَاتِ النارِ. ورجلٌ حُطْمَةٌ: للأكولِ. تشبيهاً لبطنه
بالنارِ كقوله ^(٦):

-
- (١) البحر ٦١/٧.
(٢) الآية ٣٥ من يونس. وانظر: الدرر ١٩٨/٦.
(٣) لا يَحْطِطَنَّكُمْ وهي رواية عبيد عن أبي عمرو. ولم يرتض ابن مجاهد في السبعة ٤٧٩ هذه الرواية. وانظر: النشر ٢٤٦/٢، والبحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٠/١٣.
(٤) انظر: عمدة الحفاظ ١٣٠.
(٥) الأبيات لرشيد بن رميض أو الحطم القيسي أو أبي زغبة الخزرجي، وهي في الكتاب ١٤/٢، والمقتضب ٥٥/١، وابن يعيش ١١٣/٦، واللسان: حطم - زيم. والضمير في لَفَّهَا للإبل أي جمعها. والحطم: الشديد السوق للإبل كأنه يحطم ما مرَّ به لشدة سوقه.
(٦) لم أهتمد إلى قائله، وهو في عمدة الحفاظ ١٢٩.

٣٥٤٩- كَانْتُمَا فِي جَوْفِهِ تَنْوُرُ

آ. (١٩) قوله: ﴿ضَاحِكَا﴾: قيل: هي حال مؤكدة؛ لأنها مفهومة مِنْ تَبَسَّمَ. وقيل: بل هي حال مقدرة فإنَّ التَّبَسُّمَ ابتداء الضحك. وقيل: لَمَّا كَانَ التَّبَسُّمُ قَدْ يَكُونُ لِلغَضَبِ، وَمِنْهُ: تَبَسَّمَ التَّبَسُّمُ الغَضَبَانِ، أَتَى بِضَاحِكَا مَبْنًى لَهُ. قال عترة^(١):

٣٥٥٠- لَمَّا رَأَيْتَنِي قَدْ قَصَدْتَ أَرِيدُهُ
أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمٍ
وَتَبَسَّمَ تَفَعَّلَ، بِمَعْنَى تَبَسَّمَ الْمَجْرَدُ. قال^(٢):

٣٥٥١- وَتَبَسَّيْتُ عَنْ أَلْمَى كَانَ مُنَوَّرًا
تَخَلَّلَ حَرُّ الرَّمْلِ دَغَصٌ لَهُ نَدِي
وقال بعض المؤلِّدين^(٣):

٣٥٥٢- كَانْتُمَا تَبَسَّيْتُ عَنْ لَوْلُؤٍ
مُنْضِيٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاحٍ

وقرأ^(٤) ابن السميِّع «ضَحِكَا» مقصوراً. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لِمَعْنَى تَبَسَّمَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ. والثاني: أنه في موضع الحال فهو في

(١) ديوانه ٢١٢، الجمهرة ٤٩٧/٢.

(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٩، واللسان (لما) أَلْمَى: أسمر اللثاث. والمنور: الأقحوان ظهر نَوْرُهُ. تخَلَّلَ حَرُّ الرَّمْلِ: تَوَسَّطَهُ وَنَبَتَ بَيْنَهُ. والدغص: كثيب الرمل. الندي: في أسفل الماء.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) المحتسب ١٣٩/٢، والبحر ٦٢/٧.

- النمل -

المعنى كالذي قبله. الثالث: أنه اسمُ فاعل كَفَرِحَ؛ وذلك لأنَّ فَعَلَهُ على فَعِلَ بكسر العين وهو لازم فهو كَفَرِحَ وَيَطِرُ^(١).

قوله: «أَنْ اشْكُرْ» مفعولٌ ثانٍ لأَوْزَعَنِي لأنَّ معناه أَلْهِمَنِي. وقيل: معناه اجْعَلْنِي أَزْعُ شَكَرَ نَعْمَتَكَ أَي: أَكْفُهُ وَأَمْنَعُهُ حتى لا يَنْفَلَتَ مِنِّي، فلا أزال شاكراً. وتفسير الزَّجَاج^(٢) له بـ «أَمْنَعُنِي أَنْ أَكْفَرَ نَعْمَتَكَ» من بابِ تَفْسِيرِ المعنى باللازم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾: هذا استفهامٌ توقيفٌ، ولا حاجةً إلى ادِّعاء الْقَلْبِ، وأنَّ الأصل: ما للهدهد لا أراه؟ إذ المعنى قويٌّ دونه. والهُدْهُدُ معروفٌ. وتصغيره على هُدَيْهَدٍ وهو القياس. وزعم بعضُ النحويين أنه تُقْلَبُ ياءُ تصغيره ألفاً، فيقال: هُدَاهِد. وأنشد^(٣): / [٦٩١/ب]

٣٥٥٣- كَهْدَاهِدٍ كَسَرَ الرَّمَاةُ جَنَاحَهُ

يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيدًا

كما قالوا دَوَابَّةً وشَوَابَّةً، في: دَوِيَّةٌ وشَوِيَّةٌ. وَرَدَّهُ بعضهم: بأنَّ الهُدَاهِدَ الحَمَامُ، الكثيرُ ترجيعِ الصوتِ. تزعمُ العربُ أن جَارِحاً في زمانِ الطُّوفَانِ، اخْتَطَفَ فَرَخَ حَمَامَةٍ تَسْمَى الْهَدِيلَ. قالوا: فكلُّ حَمَامَةٍ تَبْكِي فَإِنَّمَا تَبْكِي على الْهَدِيلِ.

(١) انظر: الارتشاف ٢٣٣.

(٢) فسر الزجاج اللفظة في معاني القرآن ١١٢/٤، بقوله: «معنى أَوْزَعَنِي أَلْهِمَنِي وتأويله في اللغة كَفَّنِي عن الأشياءِ إلَّا عن شكرِ نِعْمَتِكَ أَي كَفَّنِي عما يباعِدُ مِنْكَ».

(٣) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٣٨، واللسان (هدد) والخصائص ٩٥/٢، وجمهرة أشعار العرب ٩٤٠/٣. والهديل: فرخ الحمام وفي اللسان أن الهُدَاهِد طائر يشبه الحمام ونسب اللحياني المذهب الذي ذكره السمين للكسائي، ثم قال: أنكر الأصمعي ذلك ولا أعرفه تصغيراً.

قوله: «أم كان» هذه «أم» المنقطعة وقد تقدّم الكلام فيها^(١). وقال ابن عطية^(٢): «قوله مالي لا أرى الهدهد» مَقْصَدُ الكلام: الِهْدَهُدُ غاب، ولكنه أَخَذَ اللازمَ عن مَعْنِيهِ: وهو أن لا يراه، فاستفهم على جهة التوقّف عن اللازم، وهذا ضَرْبٌ من الإيجاز. والاستفهام الذي في قوله: «مالي» نابٌ مناب الألف التي تحتاجها أم». قال الشيخ^(٣): «فظاهر كلامه أن «أم» متصلة، وأن الاستفهام الذي في قوله «مالي» نابٌ مناب الألف الاستفهام. فمعناه: أغاب عني الآن فلم أَرَهُ حال التفقّد أم كان مِمَّنْ غابَ قبلُ، ولم أشعُرْ بِغَيْبَتِهِ؟». قلت: لا يُطَنُّ بابي محمد ذلك، فإنه لا يَجْهَلُ أنْ شَرَطَ المتصلة تَقْدُمَ همزة الاستفهام أو التسوية لا مطلق الاستفهام.

آ. (٢١) قوله: ﴿عَذَاباً﴾: أي: تَعْذِيباً، فهو اسمٌ مصدرٍ أو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد كـ «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً»^(٤). وقد كتبوا «أو لَأَذْبَحَنَّهُ» بزيادة الألف بين لام الألف والذال. ولا يجوز أن يُقرأ بها. وهذا كما تقدم أنهم كتبوا «ولاً أَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ»^(٥) بزيادة ألف بين لام ألف والواو.

قوله: «أَوَّلِيَّتِي» قرأ^(٦) ابن كثير بنون التوكيد المشددة^(٧)، بعدها نون الوقاية. وهذا هو الأصل. وأتبع مع ذلك رَسَمَ مصحفه. والباقون بنون مشددة

(١) انظر: الدر المنصون ٤٥٥/١.

(٢) المحرر ١٠٢/١٢.

(٣) البحر ٦٤/٧.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

(٥) الآية ٤٧ من التوبة.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٩، والنشر ٣٤٠/٢، والحجة ٢٥٤، والبحر ٥٦/٧،

والتيسير ١٦٧، والقرطبي ١٨٠/١٣.

(٧) لَيَّائِيَّتِي.

فقط . والأظهر أنها نون التوكيد الشديدة، تُوصَل بكسرها لياء المتكلم . وقيل بل هي نون التوكيد الخفيفة أُذْغِمَتْ في نون الوقاية . وليس بشيءٍ لمخالفةِ الفعلين قبله . وعيسى بن عمر^(١) بنون مشددة مفتوحة لم يَصِلْها بالياء^(٢) .

آ . (٢٢) قوله : ﴿فَمَكَثَ﴾ : قرأ^(٣) عاصم بفتح الكاف . والباقون بضمها . وهما لغتان . إلا أن الفتح أشهر ، ولذلك جاءت الصفة على «ماكَثَ» دون مَكَثَ^(٤) . واعتُذِرَ عنه بأن فاعلاً قد جاء لفعل بالضم نحو : حَمَضَ فهو حامض ، وخَثِرَ فهو خائر ، وفَرَّهَ فهو فار .

قوله : «غير بعيد» يجوز أن يكون صفةً للمصدر أي : مُكْثاً غير بعيد ، وللزمان أي : زماناً غير بعيد ، وللمكان أي : مكاناً غير بعيد . والظاهر أن الضمير في «مَكَثَ» للهذهُ . وقيل : لسليمان عليه السلام .

تم الجزء الثالث ، بحمد الله وعونه وحُسن توفيقه على
يد مؤلفه العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن يوسف ابن
محمد بن مسعود بن إبراهيم الشافعي الحلبي . وذلك
في شهرٍ سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة . أحسن الله
تقضيها في خير وعافية . ويتلوه في الجزء الرابع إن
شاء الله تعالى قوله : من سبأ قرأ البزي

(١) لَيَاتَيْنٌ .

(٢) السبعة ٤٨٠ ، والحجة ٥٢٥ ، والبحر ٦٥/٧ ، والقرطبي ١٣/١٨٠ ، والنشر

٣٣٧/٢ ، والتيسير ١٦٧ .

(٣) لأن صفة فَعُلَ : فعيل نحو : شَرَفَ فهو شريف . انظر : الارتشاف ١/٢٣٣ .

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آ. (٢٢) قوله: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾: قرأ^(١) البَزِّي وأبو عمرو بفتح الهمزة، جعلاه اسماً للقبيلة، أو البُقعة، فَمَنَعاه من الصرفِ للعلمية والتأنيث. وعليه قوله^(٢):

٣٥٥٤- مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ
يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهَا الْعَرِمَا

وقرأ قبل بسكون الهمزة، كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه. والباقون بالجر والتنوين، جعلوه اسماً للحَيِّ أو المكان. وعليه قوله^(٣):

٣٥٥٥- الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَا سَبَأٍ
قَدْ عَضُّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ

وهذا الخلاف جارٍ بعينه في سورة سَبَأٍ^(٤). وفي قوله: «مِنْ سَبَأٍ بَنِيًّا» فيه من البديع: «التجانُس» وهو تَجْنِيسُ التصريف. وهو عبارة عن انفراد كل كلمة من الكلمتين عن الأخرى بحرف كهذه الآية. ومثله: «تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ

(١) السبعة ٤٨٠، والنشر ٣٣٧/٢، والحجة ٥٢٥، والتيسير ١٦٧، والبحر ٦٦/٧، والقرطبي ١٨١/١٣، والشواذ ١٠٩.

(٢) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ١٣٤، ويُنسب أيضاً لامية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٤٩٠، والكتاب ٢٨/٢، والقرطبي ١٨١/١٣، واللسان (سبأ)، والكشاف ١٤٤/٣. والحاضرون: المقيمون على الماء. والعزم: السدود.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في القرطبي ١٨١/١٣، والبحر ٦٦/٧، والكشاف ١٤٤/٣.

(٤) الآية ١٥ «لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ».

الحق، وبما كنتم تَمْرَحُونَ»^(١) وفي الحديث: «الخیلُ مَعْقُودٌ بنواصيها الخیر»^(٢).

وقال آخر^(٣):

لِلَّهِ مَا صَنَعْتَ بِنَا

تلك المعاجِرُ والمعاجِرُ

وقال الزمخشري^(٤): «وقوله: «مِنْ سَبَأٍ بَنِيًّا» مِنْ جنسِ الكلامِ الذي سَمَّاهُ الْمُحَدَّثُونَ بالبديع. وهو من محاسنِ الكلامِ الذي يتعلَّقُ باللفظ، بشرط أنَّ يَجِيءَ مطبوعاً، أو يصنَّعه عالمٌ بجَوْهَرِ الكلامِ، يَحْفَظُ معه صحَّةَ المعنى وسَدَّاده، ولقد جاء هنا زائداً على الصحَّةِ فَحُسِّنَ وَبُدِعَ لفظاً ومعنى. ألا ترى أنه لو وُضِعَ مكان «بَنِيًّا» «بَخْبَرٍ» لكان المعنى صحيحاً، وهو كما جاء أَصَحُّ؛ لما في النبأ من الزيادة التي يطابقُها وصفُ الحال». يريد بالزيادة: أنَّ النبأَ أَخَصُّ من الخبر؛ لأنه لا يُقال إلا فيما له شَأْنٌ من الأخبارِ بخلافِ الخبرِ فإنه يُطلَقُ على ماله شَأْنٌ، وعلى ما لا شأنَ له، فكلُّ نبأٍ خَبَرٌ مِنْ غيرِ عكسٍ. وبعضُهم يُعَبِّرُ عن نحو «مِنْ سَبَأٍ بَنِيًّا» في علمِ البديع بالتَّردُّيد. قاله صاحب «التحريض»^(٥). وقال

(١) الآية ٧٥ من غافر.

(٢) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٦/٦٤، ٥٦ كتاب الجهاد والسير، ٤٣ باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة. وأحمد في المسند ١٣/٢، ٢٨.

(٣) لم أهتم إلى قائله. وهو في البحر ٦٦/٧. والمعاجر: ضرب من ثياب اليمن. والمعاجر: ج مَحْجَر وهو ما أحاط بالعين.

(٤) الكشف ١٤٤/٣.

(٥) لعله التحرير والتحرير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب. انظر: كشف الظنون

- النمل -

غيره: إِنَّ التَّرْدِيدَ عِبَارَةٌ عَنْ رَدِّ أَعْجَازِ الْبُيُوتِ عَلَى صُدُورِهَا، أَوْ رَدِّ كَلِمَةٍ مِنَ النِّصْفِ الْأَوَّلِ إِلَى النِّصْفِ الثَّانِي. فَمِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ (١):

٣٥٥٧- سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ
وليس إلى داعي الخنا بسريع

ومثال الثاني قَوْلُهُ (٢):

٣٥٥٨- والليالي إِذَا نَأَيْتُمْ طَوَالَ
والليالي إِذَا دَنَوْتُمْ قِصَارَ

وقرأ ابن كثير في رواية «مِنْ سَبَأٍ» مقصوراً منوناً. وعنه أيضاً: «مِنْ سَبَأٍ» بسكون الباءِ وفتح الهمزة، جعله على فَعْلٍ وَمَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِمَا تَقَدَّمَ. وعن الأعمش «مِنْ سَبَأٍ» بهمزة مكسورة غير منونة. وفيها إشكال؛ إذ لا وجه للبناء. والذي يظهر لي أَنَّ تَوْنَهَا لَا بَدَّ أَنْ يُقْلَبَ مِمَّا وَصَلًا ضَرُورَةً مُلَاقَاتِهِ لِلْبَاءِ، فَسَمِعَهَا الرَّائِي، فَظَنَّ أَنَّهُ كَسَرَ مِنْ غَيْرِ تَوْنٍ. وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو «مِنْ سَبَأٍ» بِالْأَلِفِ صَرِيحَةً كَقَوْلِهِمْ: «تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَأٍ» (٣). وَكَذَلِكَ قُرِئَ «سَبَأٌ» بِالْفِ خَالِصَةً، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِقَارِيءٍ وَاحِدٍ.

و«سَبَأٌ» فِي الْأَصْلِ اسْمُ رَجُلٍ مِنْ قَحْطَانَ، وَاسْمُهُ عَبْدُ شَمْسٍ، وَسَبَأٌ

(١) الْبَيْتُ لِلْأَقْيَشِ فِي ابْنِ عَمْرِو لَهُ مُوسِرٌ. وَهُوَ فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ ١٥٠، وَالْخُرَازَنِيُّ ٢٨١/٢، وَقَوْلُهُ: «الْخَنَا» لَعَلَّه «النَّدَى» كَمَا فِي «دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ» لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَهْجُو ابْنَ عَمِّهِ الَّذِي لَطَمَهُ.

(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ. وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٦٦/٧.

(٣) فِي اللِّسَانِ (سَبَأٌ): «أَيُّ: مُتَفَرِّقِينَ شَبَّهُوا بِأَهْلِ سَبَأٍ لَمَّا مَرَّقَهُمُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ طَرِيقًا عَلَى حِذَى. وَالْيَدُ: الطَّرِيقُ. وَالْعَرَبُ لَا تَهْمُزُ «سَبَأًا» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ فَاسْتَقْبَلُوا فِيهِ الْهَمْزَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مَهْمُوزًا». وَانْظُرِ الْمَثْلَ فِي: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢٧٥/١، وَالْمُسْتَقْصَى لِلزَّمَخْشَرِيِّ ٨٨/٢.

لقب له . وإنما لُقِّبَ به لأنه أول من سبى، ووُلِدَ له عشرة أولاد، تيامن ستة وهم : جَمِيرٌ وَكِندَةُ والأَزْدُ وأشعرٌ وخثعمٌ وبجيلةٌ، وتشاءمٌ أربعةٌ وهم : لَحْمٌ وجُذَامٌ وعامِلَةٌ وعَسَانٌ .

آ . (٢٣) قوله : ﴿وَأُوتِيَتْ﴾ : يجوزُ أن تكونَ معطوفةٌ على «تَمْلِكُهُمْ» . وجازَ عطفُ الماضي على المضارع ؛ لأنَّ المضارعَ بمعناه أي : مَلَكَتُهُمْ . ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مرفوعِ «تَمْلِكُهُمْ» ، و«قد» معها مضمرةٌ عند مَنْ يَرَى ذلك .

وقوله : «مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» عامٌّ مخصوصٌ بالعقلِ لأنها لم تُؤْتِ ما أُوتِيَه سُلَيْمَانُ .

قوله : «ولها عَرْشٌ» يجوزُ أن تكونَ هذه جملةٌ مستقلةٌ بنفسها سَبَقَتْ للإخبارِ بها، وأن تكونَ معطوفةٌ على «أُوتِيَتْ» ، وأن تكونَ حالاً من مرفوعِ «أُوتِيَتْ» . والاحسنُ أن تُجْعَلَ الحالُ الجارُّ، و«عَرْشٌ» مرفوعٌ به، وبعضهم يَقِفُ على «عَرْشٌ» ، وَيَقْطَعُهُ عن نَعْتِهِ . قال الزمخشري^(١) : «وَمِنْ نَوَكِي^(٢) الْقِصَاصِ مَنْ يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ : «وَلَهَا عَرْشٌ» ثُمَّ يَتَنَبَّأُ «عَظِيمٌ وَجَدْتُهَا» يَرِيدُ أَمْرَ عَظِيمٍ أَنْ وَجَدْتُهَا، فَرَّ مِنْ اسْتِعْظَامِ الْهُدُودِ عَرْشَهَا فَوَقَعَ فِي عَظِيمَةٍ وَهِيَ مَسْحُ كِتَابِ اللَّهِ^(٣) . قلت : النَوَكِيُّ : الْحَمَقِيُّ جَمَعَ أَنْوَكٌ . وهذا الذي ذَكَرَهُ مِنْ أَمْرِ الْوَقْفِ^(٤) نقله الدانِيُّ عن نافعٍ ، وقرَّره ، وأبو بكر بن الأنباري ، ورفعهُ إلى

(١) الكشف ١٤٤/٣ .

(٢) الأنوك : الأحمق والجاهل والعيبي . جمعها نَوَكِي ونَوَكٌ ولعل مقصوده المعنى الثالث .

(٣) استكره كذلك النحاس في كتاب القطع والائتناف ٥٣٥ .

(٤) انظر : القرطبي ١٣/١٨٥ .

بعض أهل العلم ، فلا ينبغي أن يُقال : «نَوَكَي الْقُصَاصِ» . وخرجه الداني على أن يكون «عظيم» مبتدأ و«وَجَدْتُهَا» الخبر . وهذا خطأ كيف يُبتدأ بنكرة من غير مُسَوِّغٍ ، ويُخبر عنها بجملة لا رابط بينها وبينه ؟ والإعراب ما قاله الزمخشري^(١) : مِنْ أَنَّ عَظِيماً صِفَةً لِمَحذُوفٍ خَبِراً مُقَدِّماً [و«وَجَدْتُهَا» مبتدأ مؤخر مُقَدَّرٌ معه حرفٌ مصدرِي أي : أمرٌ عظيمٌ وَجَداني إياها وقومها غير عابدي الله تعالى .

آ . (٢٤) قوله : «وَجَدْتُهَا» : هي التي بمعنى لَقِيتُ^(٢) [٦٩٢/ب] وَأَصَبْتُ / فَتَتَعَدَّى لَوَاحِدٍ ، فيكون «يَسْجُدُونَ» حالاً مِنْ مفعولها وما عُطِفَ عليه .

قوله : «أَلَّا يَسْجُدُوا» قرأ^(٣) الكسائي بتخفيف «ألا» ، والباقون بتشديدها . فأما قراءة الكسائي فـ «ألا» فيها تنبيه واستفتاح ، و«يا» بعدها حرفٌ نداءٍ أو تنبيه أيضاً على ما سيأتي و«اسْجُدُوا» فعلٌ أمرٍ . وكان حَقُّ الحَطِّ على هذه القراءة أن يكون «يا اسْجُدُوا» ، لكنَّ الصحابة أسقطوا ألف «يا» وهمزة الوصل من «اسْجُدُوا» خَطَأً لَمَّا سَقَطَ لَفْظاً ، وَوَصَلُوا الياء بسين «اسْجُدُوا» ، فصارت صورته «يَسْجُدُوا» كما ترى ، فَاتَّحَدَتِ القراءتان لَفْظاً وَخَطَأً واختلفتا تقديراً .

واختلف النحويون في «يا» هذه : هل هي حرفٌ تنبيهٍ أو للنداء ، والمنادى محذوفٌ تقديره : يا هؤلاء اسْجُدُوا ؟ وقد تقدّم ذلك عند قوله : «يَا لَيْتَنِي» في سورة النساء^(٤) . والمرجح أن تكون للتنبيه ؛ لئلا يُؤدِّي إلى حَذْفٍ كثيرٍ مِنْ غير بقاء ما يدلُّ على المحذوف . ألا ترى أن جملة النداء حُذِفَتْ ، فلو ادَّعِيت

(١) لم يرد في الكشف .

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتاه من (ش) .

(٣) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ ، والبحر ٦٨/٧ ، والحجّة ٥٢٦ ، والقرطبي ١٨٥/١٣ ، والشواذ ١٠٩ .

(٤) الآية ٧٣ . وانظر : الدر المصون ٣٤/٤ .

حَذَفَ الْمَنَادِيُّ كَثْرَ الْحَذَفِ وَلَمْ يَتَّقَ مَعْمُولٌ يَدُلُّ عَلَى عَامِلِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَعَلْتَهَا لِلتَّنْبِيهِ. وَلَكِنْ عَارِضَنَا هُنَا أَنَّ قَبْلَهَا حَرْفَ تَنْبِيهِ آخَرَ وَهُوَ «أَلَا». وَقَدْ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدًا. وَإِذَا كَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ عَامِلَيْنِ لِلتَّأْكِيدِ كَقَوْلِهِ^(١):

٣٥٥٩- فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ

.....

فغِيرُ الْعَامِلَيْنِ أَوَّلَى. وَأَيْضًا فَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ عَامِلَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٥٦٠- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي
وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ
فَهَذَا أَوَّلَى. وَقَدْ كَثُرَ مَبَاشَرَةُ «يَا» لِفِعْلِ الْأَمْرِ وَقَبْلَهَا «أَلَا» الَّتِي لِلِاسْتِفْتَاكِ
كَقَوْلِهِ^(٣):

٣٥٦١- أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي
ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي
وَقَوْلِهِ^(٤):

٣٥٦٢- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَى
وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

(١) تقدم برقم ٩١٦.

(٢) تقدم برقم ١٣٨٣.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/٣٩.

(٤) البيت لذى الرمة، وهو في ديوانه ٥٥٩، وأمالى الشجري ١٥١/٢، والعيني ٦/٢،
والهمع ١١١/١، والدرر ٨١/١. منها: سائلًا. الجرعاء: المرتفع.

- النمل -

وقوله (١):

٣٥٦٣- ألا يا أسلمي ذات الدِّماليجِ والعقدِ
وَذَاتِ اللَّثَاثِ الْجُمِّ والفَاحِمِ الجَعْدِ

وقوله (٢):

٣٥٦٤- ألا يا أسلمي يا هندُ هندَ بني بدرٍ
وإن كان حَيَانَا عِدَاً آخرَ الدهرِ

وقوله (٣):

٣٥٦٥- ألا يا أسقياني قبلَ حَبْلِ أَبِي بكرٍ
لعل منايانا قَرُنْ ولا نَذري

وقوله (٤):

٣٥٦٦- ألا يا أسقياني قبلَ غارةِ سَنَجَالِ

-
- (١) البيت للمُعَذِّل بن الفرخ العَجَلِيّ، وهو في الحماسة ٣٧٧/١، وبرواية الشايبا الغُرّ، والدِّماليج: ج دُمْلَج ودُمْلُوج وهو ضرب من الحلبي. والجُم: ضرب من الصُّدف.
- (٢) البيت للأخطل، وهو في ديوانه (صالحاني) ١٢٨، وأمالي الشجري ١٥١/٢، والإِنْصاف ٩٩، وابن يعش ٢٤/٢.
- (٣) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٦٩/٧.
- (٤) البيت للشماخ. وعجزه:

وقبل منايا قد حَضَرْنَ وآجالِ

وهو في ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٣٠٧/٢، واللسان سنجل.

وقوله^(١):

٣٥٦٧- فَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْمَعَ أَعْظَمَكَ لُخْطَبَةً
فَقُلْتُ: سَمِعْنَا فَاَنْطَقِي وَأَصِيبِي

وقد جاء ذلك، وإن لم يكن قبلها «ألا» كقوله^(٢):

٣٥٦٨- يَا دَارَ هِنْدٍ يَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي
بِسْمِمْ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمِمْ

فقد عرفت أن قراءة الكسائي قوية لكثرة دَوْرِها في لغتهم.

وقد سُمع ذلك في الشر، سُمع بعضهم يقول: أَلَا يَا اِرْحَمُونِي، أَلَا
يَا تَصَدَّقُوا عَلَيْنَا. وأما قول الآخر^(٣):

٣٥٦٩- يَا لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ يَا لِلنِّدَاءِ، وَالْمِنَادَى مُحذُوفٌ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّنْبِيهِ وَهُوَ
الْأَرْجَحُ لِمَا مَرَّ.

واعلم أن الكسائي الوقف عنده على «يَهْتَدُونَ» تامٌّ.

وله أن يَقِفَ على «أَلَا يَا» معاً وَيَتَّيَدِيءُ «اسْجُدُوا» بهمزة مضمومة، وله أن
يَقِفَ على «أَلَا» وحدها، وعلى «يَا» وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان. وهذان
الوقفان وقفا اختيار لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا يَتِمُّ معنهما، إلا بما يتصلان به،

(١) لم أهد إلى قائله. وهو في الإنصاف ١٠٢/١، والبحر ٦٩/٧.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٤٤٢/١، وملحقات رؤية ١٨٣، والإنصاف
١٠٢/١، واللسان (سمم).

(٣) تقدم برقم ٢٥٧.

- النمل -

وإنما فعله القراء امتحاناً وبياناً. فهذا توجيه قراءة الكسائي، والخطب فيها سهل.

وأما قراءة الباقيين فنحتاج إلى إمعان نظر. وفيها أوجه كثيرة، أحدها: أن «الأ» أصلها: أن لا، فـ «أن» ناصبة للفعل بعدها؛ ولذلك سَقَطَتْ نونُ الرفع، و«لا» بعدها حرف نفْي. و«أن» وما بعدها في موضع مفعول «يَهْتَدُونَ» على إسقاط الخافض، أي: إلى أن/ لا يَسْجُدُوا. و«لا» مزيدة كزيادتها في «لثلا [١/٦٩٣] يعلم أهل الكتاب»^(١). الثاني: أنه بدلٌ من «أعمالهم» وما بينهما اعتراضٌ تقديره: وزَّينَ لهم الشيطانَ عدمَ السجودِ لله. الثالث: أنه بدلٌ من «السييل» على زيادة «لا» أيضاً. والتقدير: فصَدَّهم عن السجودِ لله تعالى. الرابع: أن «الأ يَسْجُدُوا» مفعول^(٢) له. وفي متعلِّقه وجهان، أحدهما: أنه زَيْنٌ أي: زَّيَّنَ لهم لأجل أن لا يَسْجُدُوا. والثاني: أنه متعلِّقٌ بـ «صَدَّهم» أي: صَدَّهم لأجل أن لا يَسْجُدُوا. وفي «لا» حيثُ وجهان، أحدهما: أنه ليستَ مزيدة، بل نافية على معناها من النفي. والثاني: أنها مزيدة والمعنى: وزَّينَ لهم لأجل توقُّعه سُجُودَهم، أو لأجل خَوْفه من سُجُودِهم. وعدمُ الزيادة أظهر.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمِر. وهذا المبتدأ: إما أن يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على «أعمالهم» التقدير: هي أن لا يَسْجُدُوا، فتكون «لا» على بابها من النفي، وإما أن يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على «السييل». التقدير: هو أن لا يَسْجُدُوا فتكون «لا» مزيدة على ما تقدَّم ليصبحَ المعنى.

وعلى الأوجه الأربعة المتقدمة لا يجوزُ الوقفُ على «يَهْتَدُونَ» لأنَّ ما بعده: إما معمولٌ له أو لما قبله من «زَّيَّنَ» و«صَدَّ»، أو بدلٌ مما قبله أيضاً من

(١) الآية ٢٩ من الحديد.

(٢) الأصل: مفعولاً.

«أعمالهم» أو من «السييل» على ما قرّر وحُرّر، بخلاف الوجه الخامس فإنه مبني على مبتدأ مضمّر، وإن كان ذلك الضمير مفسراً^(١) بما سبق قبله.

وقد كُتِبَتْ «ألا» موصولة غير مفصولة، فلم تُكْتَبْ «أن» منفصلة من «لا» فيمن ثم امتنع أن يُوقَفَ لهؤلاء^(٢) في الابتلاء والامتحان على «أن» وحدها لاتصالها بـ «لا» في الكتابة، بل يُوقَفُ لهم على «ألا» بجمليتها، كذا قال القراء. والنحويون متى سئلوا عن مثل ذلك وَقَفُوا لأجل البيان على كل كلمة على جذبتها لضرورة البيان، وكونها كُتِبَتْ متصلة بـ «لا» غير مانع من ذلك. ثم قول القراء كُتِبَتْ متصلة فيه تجوز وتسامح؛ لأن حقيقة هذا أن يُثَبِّتُوا صورة نون ويصلونها^(٣) بـ «لا»، فيكتبونها: أنلا، ولكن لما أذغمت فيما بعدها لفظاً وذهب لفظها إلى لفظ ما بعدها، قالوا ذلك تسامحاً.

وقد رتب أبو إسحاق^(٤) على القراءتين حكماً: وهو وجوب سجود التلاوة وعَدَمُهُ؛ فأوجبه مع قراءة الكسائي وكأنه لأجل الأمر به، ولم يُوجِّبه في قراءة الباقر لعدم وجود الأمر فيها. إلا أن الزمخشري^(٥) لم يَرْتَضِهِ منه فإنه قال: «فإن قلت: أسجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعاً أو في واحدة فيهما؟ قلت: هي واجبة فيهما، وإحدى القراءتين أمر بالسجود، والأخرى ذم للتارك». فما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد فغير مرجوع إليه.

(١) الأصل: «مفسر».

(٢) أي للقراء.

(٣) كذا في الأصل على الاستئناف.

(٤) معاني القرآن له - وهو الزجاج - ١١٥/٤.

(٥) الكشف ١٤٥/٣.

- النمل -

قلت: وكأنَّ الزجاج أخذ بظاهر الأمر، وظاهره الوجوب، وهذا لو خَلِّينا والآية لكان السجود واجباً، ولكنَّ دَلَّتِ السُّنَّةُ على استحبابه دون وجوبه، على أنَّا نقول: هذا مبنيٌّ على نظرٍ آخر: وهو أنَّ هذا الأمر من كلامِ الله تعالى، أو من كلامِ الهُدهدِ محكيّاً عنه. فإنَّ كان من كلامِ الله تعالى فيقال: يَقْتَضِي الوجوب، إلاَّ أنَّ يجيء دليلٌ يَصْرِفُهُ عن ظاهره، وإنَّ كان من كلامِ الهُدهد - وهو الظاهر - ففي انتهاضه دليلاً نظراً لا يخفى.

وقرأ الأعمش «هلاً»، و«هلاً» بقلب الهمزة هاءً مع تشديد «لا» وتخفيفها وكذا هي في مصحف عبد الله. وقرأ عبد الله «تَسْجُدُونَ» بقاء الخطاب ونون الرفع. وقرئ كذلك بالياء من تحت. فَمَنْ أَثَبَّتْ نونَ الرفع فألا بالتشديد أو التخفيف للتحضيض، وقد تكونُ المخففة للعرض أيضاً نحو: «ألا تنزل عندنا نتحدث» وفي حرف عبد الله أيضاً: «ألا هل تسجدون» بالخطاب.

قوله: «الذي يُخْرِجُ الْخَبَّ» يجوز أن يكون مجرورَ المحلِّ نعتاً لله [٦٩٣/ب] أو بدلاً منه أو بياناً، أو منصوبه/ على المدح، ومرفوعه على خبر ابتداءٍ مضمرة. والخبُّ مصدرٌ خَبَأْتُ الشَّيْءَ أَخْبَوهُ خَبْئاً أي: سَتَرْتُهُ، ثم أُطْلِقَ على الشَّيْءِ الْمَخْبُوءِ. ونحوه: «هذا خلقُ الله»^(١). وفي التفسير: الْخَبُّ في السموات: المطرُ، وفي الأرض: النباتُ. والخابِيَةُ مِنْ هذا، إلاَّ أنهم التزموا فيها تَرْكُ الهمزة كالْبَرِيَّةِ والدُّرِّيَّةِ عند بعضهم^(٢). وقرأ^(٣) أبي عيسى «الخبُّ» بنقل حركة الهمزة إلى الباء، وحذَفَ الهمزة، فيصيرُ نحو: رأيتُ الأب. وقرأ عبد الله وعكرمة ومالك بن دينار «الخابا» بألفٍ صريحة. ووجهها: أنه أبدل الهمزة ألفاً

(١) الآية ١١ من لقمان.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠١/٢.

(٣) انظر في قراءتها: النشر ٤٤٥/١، والقرطبي ١٨٧/١٣، والبحر ٦٩/٧.

فلزِمَ تحريكُ الباءِ، وذلك على لغةٍ مَنْ يَقِفُ من العرب^(١) بإبدالِ الهمزة حرفاً يجانِسُ حركتها فيقول: هذا الحَبُّ، ورأيتُ الحَبَّ ومررت بالحَبِّي، ثم أُجْرِي الوصلَ مُجْرَى الوقفِ. وعندي أنه لَمَّا نَقَلَ حركةَ الهمزة إلى الساكنِ قبلها لم يَحْذِفْها، بل تركها فسكَنَتْ بعد فتحةٍ فذَيَّرَتْ بحركةٍ ما قبلها، وهي لغةٌ ثابتةٌ يقولون: المَراة والكَماة بالِفِ مكانَ الهمزة بهذه الطريقة.

وقد طعن^(٢) أبو حاتم على هذه القراءة وقال: «لا يجوزُ في العربية؛ لأنه إن حَذَفَ الهمزة أُلْقِيَ حركتها على الباءِ، فقال: الحَبْ، وإن حَوَّلها قال: الحَبِّي بسكونِ الباءِ وياءٍ بعدها» قال المبرد: «كان أبو حاتم دونَ أصحابه في النحو، لم يَلْحَقْ بهم، إلا أنه إذا خَرَجَ مِنْ بِلَدِهِمْ لم يَلْقَ أَعْلَمَ منه».

قوله: «في السموات» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «الحَبِّ» أي: المخبوءِ في السموات. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «يُخْرِجُ» على أن معنى «في» معنى «مِنْ» أي: يُخْرِجُهُ من السموات. وهو قول الفراء^(٣).

قوله: «ما تُخْفُونَ» قرأ^(٤) الكسائي وحفص بالتاء مِنْ فوقَ فيهما^(٥)، والباقون بالياءِ مِنْ تحت. فالخطابُ ظاهرٌ على قراءةِ الكسائي؛ لأنَّ قبله أَمَرَهُم بالسجود وخطابهم به. والغَيْبَةُ على قراءةِ الباقيين - غيرَ حفص - ظاهرةٌ أيضاً؛ لتَقَدُّمِ الضمائرِ الغائبةِ في قوله: «لهم» و«أعمالهم» و«صَدُّهم» و«فهم». وأمَّا قراءةُ حفص فتأويلُها أنه خَرَجَ إلى خطابِ الحاضرين بعد أن

(١) انظر: شرح الشافية ٣١٠/٢.

(٢) انظر: البحر ٦٩/٧.

(٣) معاني القرآن له ٢٩١/٢.

(٤) السبعة ٤٨١، والتيسير ١٦٨، والبحر ٦٩/٧، والقرطبي ١٨٨/١٣، والحجة

٥٢٨، والنشر ٣٣٧/٢.

(٥) أي: وفي «تُعْلِنُونَ».

- النمل -

أَتَمَّ قَضِيَّةَ أَهْلِ سَبَأَ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّفَاتُ عَلَى أَنَّهُ نَزَلَ الْغَائِبَ مَنْزِلَةَ الْحَاضِرِ فَخَاطَبَهُ مُلْتَفِتًا إِلَيْهِ .

وقال ابن عطية^(١) : «الْقِرَاءَةُ بَيَاءُ الْغَيْبَةِ تَعْطِي أَنْ الْآيَةَ مِنْ كَلَامِ الْهَدَّهِدِ ، وَبَيَاءُ الْخَطَابِ تَعْطِي أَنَّهَا مِنْ خُطَابِ اللَّهِ لِأَمَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْهَدَّهِدِ مُطْلَقًا . وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي قَوْلِهِ «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» هَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ الْهَدَّهِدِ اسْتِدْرَاكًا مِنْهُ ، لَمَّا وَصَفَ عَرْشَ بَلْقَيْسَ الْعَظِيمِ ، أَوْ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى رَدًّا عَلَيْهِ فِي وَصْفِهِ عَرْشَهَا بِالْعَظِيمِ ؟

آ . (٢٦) وَالْعَامَّةُ عَلَى جَرِّ «الْعَظِيمِ» تَابِعًا لِلْجَلَالَةِ . وَابْنُ مَحِيصِنٍ^(٢) بِالرَّفْعِ . وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلرَّبِّ ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْطُوعًا عَنْ تَبَعِيَّةِ الْعَرْشِ إِلَى الرَّفْعِ بِإِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ .

آ . (٢٧) قَوْلُهُ : «أَصْدَقْتَ أَمْ كُنْتَ» : الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِ «تَنْظُرُ» لِأَنَّهَا مَعْلُوقَةٌ لَهَا . وَ «أَمْ» هُنَا مُتَّصِلَةٌ . وَقَوْلُهُ : «أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ» أُبْلَغَ مِنْ قَوْلِهِ : «أَمْ كَذَبْتَ» وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مِنَ الَّذِينَ اتَّصَفُوا وَأَنْخَرَطُوا فِي سَبِيلِ الْكَاذِبِينَ .

آ . (٢٨) قَوْلُهُ : «هَذَا» : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ «كِتَابِي» أَوْ بَدَلًا مِنْهُ أَوْ بَيَانًا لَهُ .

قَوْلُهُ : «فَالْقَيْسُ» قَرَأَ^(٣) أَبُو عَمْرٍو وَحُمَزَةُ وَأَبُو بَكْرِ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ ، وَقَالُوا

(١) المحرر ١٢/١٠٦ .

(٢) الإنحاف ٢/٣٢٦ ، والبحر ٧/٧٠ ، والشواذ ١٠٩ .

(٣) ثمة اختلاف في الرواية عن القراءة السبعة في هذا الحرف ففي السبعة : أن ابن كثير

والكسائي : الهاء متوصولة بياء ، وروايتان عن ابن عامر ونافع : فالقهي ، فالقه . =

بكسرها فقط من غير صلة بلا خلاف عنه . وهشام^(١) عنه وجهان بالقصر والصلة . والباقون بالصلة بلا خلاف . وقد تقدّم توجيه ذلك كله في آل عمران والنساء وغيرهما عند «يُؤدّه إليك»^(٢) و «تُولّه ما تُولّي»^(٣) . وقرأ مسلم بن جندب بضمّ الهاء موصولةً بواو : «فَالْقَهُو إِلَيْهِمْ» وقد تقدّم أن الضمّ الأصل .

[قوله] : «ثم تَوَلَّ عنهم» زعم أبو علي وغيره أن في الكلام تقديماً وأن الأصل : فانظر ماذا يَرْجِعُونَ ثم تَوَلَّ عنهم . ولا حاجة إلى هذا [لأن المعنى بدونه صحيح أي : قِف قريباً منهم لتنظر ماذا يكون]^(٤) .

قوله : «ماذا يَرْجِعُونَ» إن جعلنا «انظر» بمعنى تأمل وتفكّر كانت «ما» استفهامية . وفيها حيثث وجهان ، / أحدهما : أن تُجعل مع «ذا» بمنزلة اسم واحد ، وتكون مفعولةً بـ «يَرْجِعُونَ» تقديره : أي شيء يَرْجِعُونَ . والثاني : أن تُجعل «ما» مبتدأ ، و «ذا» بمعنى الذي و «يَرْجِعُونَ» صلتها ، وعائدها محذوف تقديره : أي شيء الذي يَرْجِعُونه . وهذا الموصول هو خبر «ما» الاستفهامية ، وعلى التقديرين فالجملة الاستفهامية مُعلّقةٌ لـ «انظر» فمحلها نصبٌ على إسقاط الخافض أي : انظر في كذا وفكر فيه ، وإن جعلناه^(٥) بمعنى انتظر من قوله : «انظرونا نَقْبِسَ مِنْ نُورِكُمْ»^(٦) كانت «ماذا» بمعنى الذي ، و «يَرْجِعُونَ»

= وروايتان عن أبي عمرو : فالقّة ، فالقهي . وقرأ عاصم في روايته وحمزة : فالقّة . وانظر : السبعة ٤٨١ ، والنشر ٣٠٥/١ ، والتيسير ١٦٨ ، والقرطبي ١٣/١٩٠ ، والحيمة ٥٢٨ ، والبحر ٧٠/٧ .

- (١) وهو راوي ابن عامر .
- (٢) الآية ٧٥ . وانظر : الدر المصون ٢٦١/٣ .
- (٣) الآية ١١٥ .
- (٤) ما بين معقوفين أثبتاه من (ش) ، ولم يظهر في مصورة الأصل .
- (٥) أي جعلنا الفعل من قوله : «فانظر ماذا» .
- (٦) الآية ١٣ من الحديد .

- النمل -

صلة، والعائدُ مقدرٌ كما مرَّ تقريرُهُ. وهذا الموصولُ مفعولٌ به أي: انتظر الذي يرجعونهُ.

وقال الشيخ ^(١): «وماذا: إن كان معنى «انظر» معنى التأمل بالفكر كان «انظر» مُعلّقاً. و«ماذا»: إمّا أن يكونَ كُلُّهُ استفهاماً في موضع نصب، وإمّا أن يكونَ «ما» استفهاماً، وإذا موصول بمعنى الذي. فعلى الأول يكون «يَرْجِعُونَ» خبراً عن «ماذا»، وعلى الثاني يكون «ذا» هو الخبر، وَيَرْجِعُونَ صلة» انتهى.

وهذا غلطٌ: إمّا من الكاتب، وإمّا مِنْ غَيْرِهِ؛ وذلك أن قوله «فعلى الأول» يعني به أن «ماذا» كُلُّهُ استفهامٌ في موضع نصبٍ يمنعُ قوله: «يَرْجِعُونَ» خبرٌ عن «ماذا». كيف يكون خبراً عنه وهو منصوبٌ به كما تقدّم تقريرُهُ؟ وقد صرح هو بأنه منصوبٌ يعني بما بعده، ولا يعملُ فيه ما قبله. وهذا نظيرُ ما تقدّم في آخر السورة قبلها في قوله: «وسيعلمُ الذين ظلمُوا أيّ منقلبٍ ينقلبون» ^(٢) في كون اسمِ الاستفهام معمولاً لما بعده، وهو مُعلّقٌ لما قبله، فكما حكمت على الجملة مِنْ «يَنْقَلِبُونَ» وما اشتملت عليه من اسمِ الاستفهام المعمول لها بالنصب على سبيل التعليق، كذلك تحكّم على «يَرْجِعُونَ» فكيف تقول: إنها خبرٌ عن «ماذا»؟

آ. (٣٠) قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ﴾: العامةُ على كسر الهمزتين على الاستئناف جواباً لسؤال قومها كأنهم قالوا: ممّن الكتاب؟ وما فيه؟ فأجابتهم بالجوابين.

وقرأ ^(٣) عبد الله «وإنّه من سليمان» بزيادة واو عاطفية «إنه من سليمان»

(١) البحر ٧٠/٧ - ٧١.

(٢) الآية ٢٢٧ من الشعراء.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧٢/٧، والقرطبي ١٣/١٩٢، والشواذ ١٠٩.

على قوله: «إني أُلْقِي إِلَيْ». وقرأ عكرمة وابن أبي عبلة بفتح الهمزتين. صرّح بذلك الزمخشري وغيره، ولم يذكر أبو البقاء^(١) إلا الكسر في «إنه من سليمان»، وكأنه سكت عن الثانية؛ لأنها معطوفة على الأولى. وفي تخريج الفتح فيهما أوجه، أحدهما: أنه بدل من «كتاب» بدل اشتمال، أو بدل كل من كل، كأنه قيل: أُلْقِي إِلَيْ أنه من سليمان، وأنه كذا وكذا. وهذا هو الأصح. والثاني: أنه مرفوع بـ «كريم» ذكره أبو البقاء^(٢)، وليس بالقوي. الثالث: أنه على إسقاط حرف العلة. قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن تريد: لأنه من سليمان، ولأنه، كأنها علّلت كرمه بكونه من سليمان وتصديره باسم الله».

قال مكي^(٤): «وأجاز الفراء^(٥) الفتح فيهما في الكلام» كأنه لم يطلع على أنها قراءة.

وقرأ أبي «أَنْ مِنْ سليمان، وَأَنْ بِسْمِ اللَّهِ» بسكون النون فيهما. وفيها وجهان، أظهرهما: أنها «أَنْ» المفسرة، لتقدم ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها المخففة، واسمها محذوف وهذا لا يَتَمَشَّى على أصول البصريين^(٦)؛ لأنَّ اسمها لا يكون إلا ضمير شأن، وضمير الشأن لا يُفسر إلا بجملة مُصرَّح بجزائها.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْلُوا﴾: فيه أوجه، أحدها: أن «أَنْ»

(١) الإملاء ١٧٣/٢.

(٢) الإملاء ١٧٣/٢.

(٣) الكشف ١٤٦/٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن له: ١٤٨/٢.

(٥) معاني القرآن ٢٩١/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٥١/٢.

مفسرة، كما تقدّم في أحد الأوجه في «أن» قبلها في قراءة عكرمة^(١)، ولم يذكر
الزمخشري^(٢) غيره. وهو وجه حسن لما في ذلك من المشاكلة: وهو عطف
الأمر عليه وهو قوله «وَأَتُونِي». والثاني: أنها مصدرية في محل رفع بدلاً من
«كتاب» كأنه قيل: أُلقي إليّ: أن لا تَعْلُوا عليّ. والثالث: أنها في موضع رفع
على خبر ابتداء مضمرة أي: هو أن لا تَعْلُوا. والرابع: أنها على إسقاط
الخافض أي: بأن لا تَعْلُوا، فيجيء في موضعها القولان المشهوران^(٣).
والظاهر أن «لا» في / هذه الأوجه الثلاثة للنهي. وقد تقدّم أن «أن» المصدرية
تُوصَلُ بالمتصرف مطلقاً. وقال الشيخ^(٤): «وأن في قوله: «أن لا تَعْلُوا عليّ»
في موضع رفع على البديل من «كتاب». وقيل: في موضع نصب على
[معنى]^(٥): بأن لا تَعْلُوا. وعلى هذين التقديرين تكون «أن» ناصبة للفعل.
قلت: وظاهر هذا أنها نافية؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أن تكون ناهية بعد «أن» الناصبة
للمضارع. ويؤيد هذا ما حكاه عن الزمخشري فإنه قال^(٦): «وقال
الزمخشري^(٧): وأن في «أن لا تَعْلُوا» مفسرة» قال: «فعلى هذا تكون «لا» في
«لا تَعْلُوا» للنهي، وهو حسن لمشاكلة عطف الأمر عليه». فقوله: «فعلى هذا»
إلى آخره صريح أنها على غير هذا - يعني الوجهين المتقدمين - ليست للنهي

(١) كذا في الأصل وقراءة عكرمة «أنه» وهذه لا تكون مفسرة. والصواب «أني» حيث قرأ
«أن من سليمان»

(٢) الكشف ١٤٦/٣.

(٣) يرى سيبويه أن المحل هو الجر، والخليل يرى النصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١،
والدر المصون ٢١١/١.

(٤) البحر ٧٢/٧، وبدأه بـ «قيل».

(٥) زيادة من البحر.

(٦) البحر ٧٢/٧.

(٧) الكشف ١٤٦/٣.

- النمل -

فيهما. ثم القول بأنها للنفي لا يَظْهَرُ؛ إذ يصيرُ المعنى على الإخبارِ منه عليه السلام بأنهم لا يَعلُون عليه، وليس هذا مقصوداً، وإنما المقصودُ أَنَّ يَنْهَاهُمْ عن ذلك.

وقرأ^(١) ابن عباس والعقيلي «تَغْلُوا» بالغين مُعْجَمَةً من الغُلُو وهو مجاوزة الحد.

آ. (٣٣) قوله: ﴿مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾: «ماذا» هو المفعول الثاني لـ «تَأْمُرِينَ»، والأول محذوف، تقديره: تَأْمُرِينَنا. والاستفهامُ مُعَلَّقٌ للنظر، ولا يَخْفَى حكمه ممَّا تقدَّم قبله^(٢).

آ. (٣٤) قوله: ﴿وكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾: أي: مثل ذلك الفعلِ يَفْعَلُونَ. وهل هذه الجملة من كلامها - وهو الظاهر - فتكون منصوبةً بالقول أو من كلام الله تعالى، فهي استثنائية لا محل لها من الإعراب، وهي معترضة بين قولتيها؟

آ. (٣٥) والهدية: ما بُعِثَ على جهة الإكرام، وهي اسمٌ للمُهدَى فيحتمل أن يكون اسماً صريحاً، ويُحتمل أن يكون في الأصل مصدراً أُطْلِقَ على اسم المفعول، وليست مصدراً قياسياً؛ لأنَّ الفعل منها «أهدى» رباعياً فقياسُ مصدره: إهداء.

قوله: «فَنَاطِرَةٌ» عطفٌ على «مُرْسَلَةٌ». و«بِمَ» متعلقٌ بـ «يَرْجِعُ». وقد وَهَمَ الحوفيُّ فجعلها متعلقةً بـ «نَاطِرَةٌ» وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ اسم الاستفهام له صدرُ الكلام. و«بِمَ يَرْجِعُ» مُعَلَّقٌ لـ «نَاطِرَةٌ».

(١) المحتسب ١٣٩/٢، والقرطبي ١٣/١٩٣، والبحر ٧٢/٧.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٨.

٢. (٣٦) قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ﴾: أي: فلَمَّا جاء الرسول، أضمره للدلالة قولها «مُرْسِلَةً» فإنه يَسْتَلْزِمُ رسولا. والمراد به الجنس لا حقيقة رسول واحد بدليل خطابه لهم بالجمع في قوله: «أَتِمِدُونَنِي» إلى آخره. ولذلك قرأ^(١) عبد الله «فَلَمَّا جَاؤُوا» وقرأ «فَارْجِعُوا» إليهم اعتباراً بالأصل المشار إليه.

قوله: «أَتِمِدُونَنِي»^(٢) استفهام إنكار. وقرأ^(٣) حمزة بإدغام نون الرفع في نون الوقاية^(٤). وأمّا الياء فإنه يَحْذِفُهَا وَقَفًا وَثُبَّتْهَا وَصَلًا^(٥) على قاعدته في الزوائد. والباقون بنو نين على الأصل. وأمّا الياء فإن نافعاً وأبا عمرو كحمزة يُثْبِتَانِهَا وَصَلًا وَيَحْذِفَانِهَا وَقَفًا، وابن كثير يُثْبِتُهَا فِي الْحَالَيْنِ، والباقون يَحْذِفُونَهَا فِي الْحَالَيْنِ. ورُوي عن نافع أنه يقرأ بنون واحدة، فتكملت ثلاث قراءات، كما في «تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(٦).

قال الزمخشري^(٧): «فإن قلت ما الفرق بين قولك: أَتِمِدُونَنِي بـمال وأنا أغنى منكم، وبين أن تقولَه بالفاء؟

قلت: إذا قلته بالواو فقد جَعَلْتُ مخاطبي عالماً بزيادتي عليه في الغنى، وهو مع ذلك يَمْدُنِي بالمال. وإذا قلته بالفاء فقد جَعَلْتُهُ مِمَّنْ خَفِيَ عَلَيْهِ حَالِي، وإنما أخبره الساعة بما لا أحتاج معه إلى إمداده كأنني أقول: أَنْكُرُ عَلَيْكَ

(١) البحر ٧/٧٤، معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٣.

(٢) الرسم المصحفي: «أَتِمِدُونَنِي».

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٢، والنشر ٢/٣٤٠، والتيسير ١٧٠، والبحر ٧/٧٤، والقرطبي ١٣/٢٠١، والشواذ ١٠٩.

(٤) ولفظها «أَتِمِدُونُ».

(٥) قال في السبعة: «وبياء في الوصل والوقف». وكذا في التيسير.

(٦) الآية ٦٤ من الزمر.

(٧) الكشف ٣/١٤٨.

- النمل -

ما فَعَلْتَ فَإِنِّي غَنِيٌّ عَنْهُ، وعليه وَرَدَ قَوْلُهُ: «فَمَا آتَانِي اللَّهُ» انتهى. وفي هذا الفرقِ نَظَرٌ؛ إذ لا يُفهم ذلك بمجرد الواوِ والفاءِ، ثم إنه لم يُجِبْ عن السؤال الأول: وهو أنه لِمَ عَدَلَ عن قوله: «وَأَنَا أَغْنِيْ مِنْكُمْ» إلى قوله: «فَمَا آتَانِي اللَّهُ»؟ وجوابه: أنه أُسِنِدَ إِيْتَاءُ الْغِنَى إِلَى اللَّهِ إظهاراً لنعمته عليه، ولو قال: وأنا أَغْنِيْ مِنْكُمْ، كان فيه افتخارٌ من غيرِ ذِكْرِ لِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

قوله: «بل أنتم» إضرابٌ انتقالٍ. قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: فما وجه الإضرابِ؟ قلت: لَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْإِمْدَادَ، وَعَلَّلَ إنْكَارَهُ، أَضْرَبَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى بَيَانِ السَّبَبِ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ سَبَبَ رِضَا إِلَّا مَا^(٢) يُهْدَى إِلَيْهِمْ/ من حُظُوظِ الدُّنْيَا الَّتِي لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَهَا. وَالْهَدْيَةُ يَجُوزُ [٦٩٥/أ] إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُهْدِي^(٣). وَإِلَى الْمُهْدَى إِلَيْهِ وَهِيَ هُنَا مُحْتَمَلَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ».

قال الشيخ^(٤): «وهي هنا مضافةٌ لِلْمُهْدَى إِلَيْهِ. وهذا هو الظاهرُ. ويجوز أن تكونَ مضافةً إِلَى الْمُهْدِي أَي: بل أنتم بهديتكم هذه التي أَهْدَيْتُمُوهَا تَفْرَحُونَ فَرَحَ افْتِخَارٍ». قلت كيف يَجْعَلُ هذا الأولَ هو الظاهرُ، ولم يُثَقَّلْ أَنَّ سُلَيْمَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ هَدِيَّةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يُضِيفَهَا إِلَيْهِمْ؟، بل الَّذِي يَتَعَيَّنُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْمُهْدِي.

آ. (٣٧) قوله: ﴿ارْجِعْ﴾: الظاهرُ أَنَّ الضميرَ يعودُ عَلَى الرَسُولِ. وَتَقَدَّمَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ «ارْجِعُوا». وَقِيلَ: يعودُ عَلَى الْمُهْدِي.

(١) الكشاف ١٤٨/٣.

(٢) الكشاف: إِلَّا أَنْ.

(٣) وقال: «ويكون المعنى: بل أنتم بهديتكم هذه التي أَهْدَيْتُمُوهَا تَفْرَحُونَ فَرَحَ افْتِخَارٍ».

(٤) البحر ٧٤/٧.

- النمل -

قوله: «لَا قَيْلَ» صفة لـ «جُنُودٍ» ومعنى لَا قَيْلَ: لَا طَاقَةَ. وَحَقِيقَتُهُ لَا مَقَابِلَةَ. وَالضَّمِيرُ فِي «بِهَا» عَائِدٌ عَلَى «جُنُودٍ» لِأَنَّهُ جُمُعٌ تَكْسِيرٌ فَيَجْرِي مَجْرَى الْمُؤَنَّثَةِ الْوَاحِدَةِ كَقَوْلِهِمْ: «الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا».

وَقَرَأَ (١) عَبْدُ اللَّهِ «بِهِمْ» عَلَى الْأَصْلِ.

قوله: «وَهُمْ صَاغِرُونَ» حَالٌ ثَانِيَةٌ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ «أَذَلَّةً» تُغْنِي عَنْهَا. إِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: «فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ» وَ«لَنُخْرِجَنَّهُمْ» قَسَمٌ فَلَا بَدَأَ أَنْ يَقَعَ. فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ حُذِفَ لَهُمُ الْمَعْنَى أَيْ: إِنْ لَمْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ.

آ. (٣٩) قَوْلُهُ: ﴿عَفْرِيتٌ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْيَاءِ بَعْدَهَا تَاءٌ مُجْبُورَةٌ. وَقَرَأَ (٢) أَبُو حَيَّةٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ. وَأَبُو رِجَاءٍ وَأَبُو السَّمَّالِ - وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - «عَفْرِيَّةً» بِيَاءٍ مُفْتُوحَةٍ بَعْدَهَا تَاءٌ التَّانِيثِ الْمُنْقَلِبَةُ هَاءً وَقَفَاءً. وَأَنْشَدُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ ذِي الرِّمَّةِ (٣):

٣٥٧٠ - كَأَنَّهُ كَوَكَبٌ فِي إِثْرِ عَفْرِيَّةٍ

مُصَوَّبٌ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ مُنْقَضِبٌ

وَقَرَأْتُ طَائِفَةً «عَفْرَ» بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالتَّاءِ. فَهَذِهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِنَّ. وَفِيهِ لُغَتَانِ أُخْرَيَانِ (٤) وَهُمَا: عَفَارِيَّةٌ، وَطَيْيَّةٌ وَتَمِيمٌ يَقُولُونَ: عَفْرَى بِالْفِ التَّانِيثِ كَذِكْرَى. وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْعَفْرِ وَهُوَ التَّرَابُ يُقَالُ: عَافَرَهُ فَعَفَرَهُ أَيْ صَارَعَهُ

(١) البحر ٧٤/٧، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٣/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٤١/٢، والقرطبي ٢٠٣/١٣، والبحر ٧٦/٧، والشواذ ١٠٩.

(٣) ديوانه ١١١، والبحر ٧٦/٧. والضمير في كأنه يعود إلى الثور. وفي الديوان «مُسَوِّمٌ» بدل «مُصَوَّبٌ». ومنقضب: منقض.

(٤) تكرر في الأصل قوله: «أخريان».

- النمل -

فَصَرَعه . وألقاه في العَفْرِ وهو التراب . وقيل : من العَفْرِ وهو القُوَّةُ ، والعَفْرِيتُ من الجنِّ الماردُ الخبيثُ . ويقال : عَفْرِيتُ نَفْرِيْت وهو إِبْتِاعُ كَشِيْطَانٍ لَيْطَانٍ ، وَحَسَنَ بَسَن . ويُستعار للعارِمِ من الإنس ، ولاشتهار هذه الاستعارة وُصِفَ في الآية بكونه من الجنِّ تمييزاً له . وقال ابن قتيبة^(١) : «العَفْرِية : المُوْتَقُ الخَلْقِ» وعَفْرِيةُ الدَّيْكِ والحُبَارَى : الشَّعْر الذي على رأسهما ، وعَفِرْنِي للقويِّ ، ورجلٌ عَفِرَ بتشديد الراء للمبالغة مثل : شَرُّ شِمِرٍ .

آ . (٤٠) قوله : ﴿أَنَا آتِيكَ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ فعلاً مضارعاً ، فوزنه أَفْعِلُ نحو : أَضْرِبُ ، والأصلُ أَأْتِيكَ بهمزتين ، فأبدلت الثانية ألفاً ، وأن يكونَ اسمَ فاعِلٍ ، وزنه فاعِلُ والألفُ زائدةٌ ، والمهمزةُ أصليةٌ عكسُ الأول . وأمالَ حمزة^(٢) «آتِيكَ» في الموضعين من هذه السورة بخلافٍ عن خَلَّاد .

قوله : «طَرَفُكَ» فيه وجهان ، أحدهما : أنه الجَفْنُ . عَبَّرَ به عن سُرْعَةِ الأمرِ . وقال الزمخشري^(٣) : «هو تحريكُ أَجْفَانِكَ إذا نظَرْتَ فَوْضِعَ مَوْضِعِ النظرِ» . والثاني : أنه بمعنى المَطْرُوفِ أي : الشيء الذي تَنْظُرُه . والأولُ هو الظاهرُ ؛ لأنَّ الطَّرْفَ قد وُصِفَ بالإرسال في قوله^(٤) :
٣٥٧١ - وَكُنْتُ مَتَى أَرْسَلْتُ طَرَفَكَ رَائِداً

لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبْتِكَ الْمُنَاطِرُ
رَأَيْتُ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرُ
عليه وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرُ

(١) لفظه في تفسير غريب القرآن ٣٢٤ : «أي شديد وثيق» .

(٢) التيسير ٥١ ، والسبعة ٤٨٢ ، والنشر ٦٤/٢ ، والحجة ٥٢٩ .

(٣) الكشف ١٤٩/٣ .

(٤) لم أهتم إلى قائله وهو في الحماسة ١٥/٢ ، والبحر ٧٧/٧ ، والكشاف ١٤٩/٣ ،

والحماسة البصرية ١٢١/٢ .

قوله: «مُسْتَقَرًّا» حَالٌ لَأَنَّ الرُّؤْيَا بَصَرِيَّةٌ. و«عنده» معمولٌ له. لا يُقال: إذا وقع الظرفُ حالاً وَجَبَ حَذْفُ متعلِّقه فكيف ذَكَرَ هنا؟ لَأَنَّ الاستقْرَارَ هنا ليس هو ذلك الحصولُ المطلق بل المرادُ به هنا الثابتُ الذي لا / يَتَقَلَّبُ، قاله أبو البقاء^(١). وقد جَعَلَهُ ابنُ عطية^(٢) هو العاملُ في الظرفِ الذي كان يجبُ حَذْفُهُ فقال: «وظهرَ العاملُ في الظرفِ مِنْ قوله «مُسْتَقَرًّا» وهذا هو المقْدَرُ أبدأً مع كُلِّ ظرفٍ جاء هنا مُظْهِراً، وليس في كتابِ اللَّهِ مثله». وما قاله أبو البقاء أحسن. على أَنَّهُ قد ظهرَ العاملُ المُطْلَقُ في قوله^(٣):

- ٣٥٧٢ -

فَأَنْتَ لَدَيَّ بُحْبُوحَةُ الْهُونِ كَائِنٌ

وقد تقدَّم ذلك مُحَقَّقاً في أولِ الفاتحة^(٤)، فعليك بالالتفاتِ إليه. قوله: «أَشْكُرُ» مُعْلَقٌ «لِيَبْلُغَنِي» و«أُم» متصلةٌ، وكذلك قوله «نَنْظُرُ: أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ»^(٥).

قوله: «وَمَنْ شَكَرَ» و«مَنْ كَفَرَ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولةً مُضْمَنَةً معنى الشرط، فلذلك دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر. والظاهر: أَنَّ جوابَ الشرطِ الثاني أو خبرَ الموصولِ قوله: «فَإِنْ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ» ولا بدَّ حيثُ ذُكِرَ مِنْ ضميرٍ يعودُ على «مَنْ» تقديرُهُ: غنيٌّ عن شكرِهِ. وقيل: الجوابُ محذوفٌ تقديرُهُ: فَإِنَّمَا كَفَرَهُ عَلَيْهِ؛ لدلالةِ مقابلهِ وهو قوله: «فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ» عليه.

(١) الإملاء ١٧٣/٢.

(٢) المحرر ١١٤/١٢.

(٣) تقدم برقم ٣٧.

(٤) انظر: الدرر المصون ٣٩/١.

(٥) في الآية التالية.

آ. (٤١) قوله: ﴿نَنْظُرُ﴾: العامة على جزئه جواباً للأمر قبله.
وأبو حيو^(١) بالرفع جعله استئنافاً.

آ. (٤٢) قوله: ﴿أَهْكَذَا﴾: فَصَلَ بحرف الجرَّ بين حرفِ التنبيهِ واسمِ الإشارةِ. والأصل: أكهَذَا أي: أمثلُ هذا عرشِك؟ ولا يجوزُ ذلك في غير الكاف، لو قلت: أبهذا مرَّرت، وألهذا فعلت، لم يَجُزْ أن يُفَصَلَ بحرفِ الجرِّ بين «ها» و«ذا» فتقول: أها بذا مرَّرت، وأها لذا فعلت.

قوله: «وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه من كلامِ بلقيسَ. والضميرُ في «قَبْلِهَا» راجعٌ للمعجزةِ والحالةِ الدالَّةُ عليهما السياقُ. والمعنى: وأوتينا العلمَ بنبوةِ سليمانَ من قبلِ ظهورِ هذه المعجزةِ، أو من هذه الحالة؛ وذلك لما رأت قبلَ ذلك من أمرِ الهدْهدِ ورَدَّ الهديةِ. والثاني: أنه من كلامِ سليمانَ وأتباعه، فالضميرُ في «قَبْلِهَا» عائِدٌ على بلقيسَ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ﴾: في فاعلِ «صَدَّ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: ضميرُ الباري. والثاني: ضميرُ سليمانَ. وعلى هذا فـ «ما كَانَتْ تَعْبُدُ» منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ أي: وَصَدَّهَا اللَّهُ، أو سليمانُ، عن ما كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، قاله الزمخشري^(٢) مُجَوِّزاً له. وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ حَذْفَ الجارِّ ضرورةٌ كقوله^(٣):

٣٥٧٣- تَمْرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

.....

(١) البحر ٧٨/٧.

(٢) الكشف ١٥٠/٣.

(٣) تقدم برقم ١٤٨.

- النمل -

كذا قاله الشيخ^(١). وقد تقدّم لك آيات كثيرة من هذا النوع فلهذه بهن أسوة. والثالث: أن الفاعل هو «ما كانت» أي: صدها ما كانت تعبد عن الإسلام وهذا واضح. والظاهر أن الجملة من قوله «وصدها» معطوفة على قوله: «وأوتينا». وقيل: هي حال من قوله: «أم تكون من الذين» و«قد» مضمرة وهذا بعيد جداً. وقيل: هو مستأنف إخبار من الله تعالى بذلك.

قوله: «إنها» العامة على كسرها استئنافاً وتعليلاً. وقرأ^(٢) سعيد بن جبير وأبو حيوة بالفتح، وفيها وجهان، أحدهما: أنها بدل من «ما كانت تعبد»، أي: وصدها أنها كانت. والثاني: أنها على إسقاط جرف العلة أي: لأنها، فهي قريبة من قراءة العامة.

آ. (٤٤) قوله: ﴿الصَّرْحُ﴾: قد تقدم^(٣) الخلاف في الظرف الواقع بعد «دخل»: هل هو منصوب على الظرف؟ وشد ذلك مع «دخل» خاصة كما قاله سيويه^(٤)، أو مفعول به كهدمت البيت كما قاله الأخفش. والصريح: القصر أو صحن الدار أو بلاط متخذ من زجاج. وأصله من التصريح، وهو الكشف. وكذب صراح أي: ظاهر مكشوف ولؤم صراح. والصريح: مقابل الكناية لظهوره واستتار ضده. وقيل: الصريح: الخالص، من قولهم: لبن صريح بين الصراحة والصروحة.

وقال الراغب^(٥): «الصَّرْحُ: بيت عال مزوّق، سمي بذلك اعتباراً بكونه صرحاً عن / الشوب^(٦) أي: خالصاً».

(١) البحر ٧/٧٩.

(٢) البحر ٧/٧٩، والكشاف ٣/١٥٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٤٤.

(٤) الكتاب ١/١٥ - ١٦.

(٥) المفردات ٢٧٩.

(٦) ش: البيوت، وفي الأصل محتملة.

قوله: «ساقِيها» العامة على ألفٍ صريحة. وقنبل^(١) روى همزها عن ابن كثير. وَضَعَهَا أَبُو عَلِيٍّ^(٢). وكذلك فعل قنبل في جمع «ساق» في ص^(٣)، وفي الفتح^(٤) هَمَزَ وَاوَهُ. فقرأ «بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ» «فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ» بهمزة مكان الواو. وعنه وجه آخر: «السُّووقُ» و«سُووقُهُ» بزيادة واو بعد الهمزة.

وروي عنه أنه كان يَهْمِزُهُ مفرداً في قوله: «يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ»^(٥).

فأما هَمَزُ الواو ففيها أوجه، أحدها: أن الواو الساكنة المضمومة ما قبلها يَلْبِثُهَا بعضُ العربِ همزة. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في أولِ البقرة عند «يُوقِنُونَ»^(٦) وَأَنْشَدْتُ عَلَيْهِ^(٧):

٣٥٧٤- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

.....

وكان أبو حَيَّةَ النَمِيرِي^(٨) يَهْمِزُ كُلَّ واوٍ في القرآن، هذا وَصَفُهَا. الثاني: أن ساقاً على فَعَلٍ كَأَسَدٍ، فَجُمِعَ على فُعْلٍ بضمِّ العين كَأَسَدٍ. والواو المضمومة تُقَلِّبُ همزة^(٩) نحو: وَجُوهُ، وَوَقَّتْ، ثم بعد الهمز سَكَتَتْ.

(١) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والحجة ٥٣٠، والنشر ٣٣٨/٢، والبحر ٧٩/٧.

(٢) الحجة (خ) ١٠٠/٤.

(٣) الآية ٣٣ «بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ»، وانظر: السبعة ٥٥٣.

(٤) الآية ٢٩ «فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ»، وانظر: السبعة ٦٠٥.

(٥) الآية ٤٢ من القلم.

(٦) الآية ٤، وانظر: الدر المصون ١٠١/١.

(٧) تقدم برقم ١٢٨.

(٨) الهيثم بن الربيع، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. فصيح راجز،

توفي سنة بضع وثمانين ومئة. انظر: الشعر والشعراء ٧٧٤/٢. والخزانة ٢٨٤/٤.

(٩) انظر: الممتع ٣٣٢.

الثالث: أن المفرد سُمِعَ هَمْزُهُ، كما سيأتي تقريرُهُ، فجاءَ جَمْعُهُ عليه.
وأما «سُوق» بالواو بعد الهمزة فإن ساقاً جُمِعَ على «سُوق» بواو،
فَهَمَزَتِ الأولى لانضمامها. وهذه الرواية غريبةٌ عن قنبلٍ، وقد قرأنا بها
ولله الحمد.

وأما «سَاقِيهَا» فوجهُ الهمزِ أحدُ أوجه: إمَّا لغةٌ مَنْ يَقْلِبُ الألفَ همزةً،
وعليه لغةُ العَجَّاجِ في العَالَمِ والخَاتَمِ. وأنشد^(١):
٣٥٧٥- وَخَسِنِدُفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

وسيأتي تقريرُهُ أيضاً في «مِنْسَاتِهِ»^(٢) في سبأ إن شاء الله تعالى، وتقدّم
طَرَفٌ منه في الفاتحة^(٣)، وإمَّا على التشبيهِ برأسٍ وكأسٍ، كما قالوا: «حَلَّاتِ
السُّوقِ» حَمَلًا على حَلَّاتِهِ عن الماءِ أي طَرَدَتْهُ، وإمَّا حَمَلًا للمفرد والمثنى على
جَمْعِهِمَا. وقد تَقَرَّرَ في جَمْعِهِمَا الهمزُ.

قوله: «مُرْدٌ» أي مُمْلَسٌ. ومنه الأَمْرَدُ لِمَلَاَسَةِ وجهه من الشعر. وبريئة
مَرْدَاءٍ: لَخَلُّهَا من النبات، ورَمْلَةٌ مَرْدَاءٍ: لَا تُنْبِتُ شَيْئًا. والمارِدُ من الشياطين:
مَنْ تَعَرَّى من الخيرِ وَتَجَرَّدَ منه. ومارِدٌ: جِصْنٌ معروفٌ. وفي أمثال الزبَاءِ:
«تَمَرَّدَ مَارِدٌ وَعَزَّ الْأَبْلَقُ» قَالَتْهَا فِي جِصْنَيْنِ امْتَنَعَ فَتَحْتُهُمَا عَلَيْهَا^(٤).

(١) تقدم برقم ٨٧.

(٢) الآية ١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٧٤/١ - ٧٥.

(٤) كانت الزبَاء سارت إلى مارِدٍ حصنِ دُوْمَةِ الجندل، وإلى الأبلق وهو حصن تيماء،
فامتنعا عليها، فقالت هذا المثل، وصار مثلاً لكل عزيز ممتنع. انظر: اللسان
(مرد)، وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/١٢٦، وجمهرة الأمثال ١/٢٥٥.

والقوارير: جمع قارورة، وهي الزجاج الشفاف. و«مِنْ قوارير» صفة ثانية لـ «صَرَحَ».

قوله: «مَعَ سَلِيمَانَ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ، ولا يتعلّق بـ «أَسْلَمْتُ»؛ لأنَّ إسلامه سابقٌ لإسلامها بزمانٍ. وهو وجهٌ لطيفٌ. وقال ابن عطية^(١): «ومع ظرف^(٢) بُنيَ على الفتح. وأمّا إذا أُسْكِنَتِ العينُ فلا بخلاف أنه حرفٌ» قلتُ: قد تقدّم القولُ في ذلك^(٣). وقد قال مكّي^(٤) هنا نحواً مِنْ قولِ ابنِ عطية.

آ. (٤٥) قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا﴾: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكونَ مُفسّرةً، وَأَنْ تكونَ مصدريةً أي: بَأَنْ اعْبُدُوا، فيجيء في محلّها القولان^(٥).

قوله: «فإذا هم فريقان» تقدّم الكلامُ في «إذا» الفجائية^(٦). والمراد بالفريقين: قومٌ صالحٌ، وأنهم انقسموا فريقين: مؤمن وكافر. وقد صرّح بذلك في الأعراف حيث قال تعالى: «الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعْفُوا لِمَنْ آمَنَ»^(٧). وجعلَ الزمخشري^(٨) الفريقَ الواحدَ صالحاً^(٩) وحده، والآخرَ جميعَ قومه. وحمله على ذلك العطفُ بالفاء؛ فإنّه يُؤدّنُ أنه بمجرد إرساله صاروا فريقين،

(١) المحرر ١٢/١١٦.

(٢) بعده في المحرر: «وقيل: حرف».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٤٦.

(٤) المشكل له ٢/١٤٩.

(٥) ذهب سيويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل إلى أن المحل هو نصب. انظر: الدر المصون ١/٢١١.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

(٧) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٨) الكشف ٣/١٥١.

(٩) الأصل: صالح.

ولا يصيرُ قومه فريقيْن إلا بعدَ زمانٍ ولو قليلاً، و«يَخْتَصِمُونَ» صفةٌ لـ«فريقان» كقوله: «هذان خَصَمَانِ اخْتَصَمُوا» وإنَّ طائفتانٍ من المؤمنين اِقْتَتَلُوا». واختير هنا مراعاةُ الجَمْعِ لكونها فاصلةً.

آ. (٤٧) وقُرِئَ^(١) «تَطَيَّرْنَا بِكَ» وهو الأصلُ وأدْغِمَ. وقد تقدَّم تقريرُهُ.

قوله: «تُفْتَنُونَ» جاء بالخطابِ مراعاةً لتقدُّمِ الضميرِ. ولورُوعِي ما بعده لقليل: «يُفْتَنُونَ» بياءِ الغيبةِ، وهو جائزٌ، ولكنه مرجوحٌ. وتقول: أنت رجلٌ تَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ، بالتاءِ والياءِ، ونحن قومٌ نقرأُ ويَقْرَؤونَ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿تِسْعَةَ رَهْطٍ﴾: الأكثرُ أن تمييزَ العددِ بهذا مجرورٌ بـ«مِنْ»^(٢) كقوله: «أربعةٌ من الطير»^(٣). وفي المسألةِ مذاهبٌ^(٤)، أحدها: أنه لا يجوزُ إلا في قليلٍ. الثاني: أنه يجوزُ، ولكن لا ينقاسُ. الثالث: التفصيلُ بين أن/ يكونُ للقلةِ كَرَهْطٍ ونَقَرٍ فيجوزُ أو للكثرةِ فقط، أو لها وللقلةِ فلا يجوزُ، نحو: تسعةُ قومٍ. ونَصَّ سيبويه^(٥) على امتناعِ «ثلاث غنم». قال الزمخشري^(٦): «وإنما جاز تمييزُ التسعةِ بالرهْطِ لأنه في معنى الجمعِ كأنه قيل: تسعةُ أنفسٍ» قال الشيخ^(٧): وتقديرُ غيره «تسعة رجالٍ» هو الأوَّلُ لأنه من حيث أضافَ إلى أنْفُسٍ كان ينبغي أن يقولَ «تِسْعَ أنْفُسٍ»، على تأنيث

(١) البحر ٨٢/٧.

(٢) لأنه اسم جمع.

(٣) الآية ٢٦٠ من البقرة.

(٤) انظر: الارتشاف ٣٥٨/١.

(٥) الكتاب ١٧٣/٢.

(٦) الكشف ١٥١/٣.

(٧) البحر ٨٣/٧.

النفس؛ إذ الفصحى فيها التانيث. ألا تراهـم عدّوا من الشذوذ قول الشاعر^(١):

٣٥٧٦- ثلاثة أنفـسٍ وثلاثُ دَوْدٍ

.....

قلت: وإنما أراد تفسير المعنى.

قوله: «يُفْسِدُونَ» يجوز أن يكون نعتاً للمعدود أو العدد، فيكون في موضع جرٍّ أو رفعٍ.

قوله: «ولا يَصْلِحُونَ» قيل: مؤكّد للأول. وقيل: ليس مؤكّداً؛ لأنّ بعض المفسدين قد يَصْلِحُ في وقتٍ ما، فأخبر عن هؤلاء بانتفاء توهم ذلك.

آ. (٤٩) قوله: ﴿تَقَاسَمُوا﴾: يجوز في «تقاسموا» أن يكون أمراً أي: قال بعضهم لبعض: اخلِفُوا على كذا. ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وحينئذٍ يجوز أن يكون مفسراً لـ «قالوا»، كأنه قيل: ما قالوا؟ فقيل: تقاسموا. ويجوز أن يكون حالاً على إضمار «قد» أي: قالوا ذلك متقاسمين، وإليه ذهب الزمخشري^(٢)، فإنه قال: «يُحْتَمَلُ أن يكون أمراً وخبراً في محلّ الحال بإضمار «قد». قال الشيخ^(٣): «أما قوله: «وخبراً» فلا يصحّ لأنّ الخبر أحدُ قسمي الكلام؛ لأنه ينقسم إلى الخبر والإنشاء، وجميع معانيه إذا حُقِّقَتْ راجعة إلى هذين القسمين». قلت: ولا أدري: عدم الصحة من ماذا؟ لأنه جعل الماضي خبراً لاحتماله الصدق والكذب مقابلاً للأمر الذي لا يَحْتَمِلُهُما. أما كون الكلام لا ينقسم إلّا إلى خبر وإنشاء، وأن معانيه إذا حُقِّقَتْ ترجع إليهما، فأيّ مدخلٍ لهذا في الردّ على أبي القاسم؟

(١) تقدم برقم ٤٤١.

(٢) الكشف ١٥٢/٣.

(٣) البحر ٨٣/٧.

ثم قال الشيخ ^(١): «والتقييد بالحال ليس إلّا من باب نسبة التقييد لا من نسبة الكلام التي هي الإسناد، فإذا أُطلق عليها الخبر كان ذلك على تقدير: أنها لو لم تكن حالاً لجاز أن تستعمل خبراً. وكذلك قولهم في الجملة الواقعة صلة: هي خبرية فهو مجاز والمعنى: أنها لو لم تكن صلة لجاز أن تستعمل خبراً وهذا فيه غموض». قلت: مُسَلَّم أن الجملة ما دامت حالاً أو صلة لا يقال لها: خبرية، يعني أنها تستعمل بإفادة الإسناد؛ لأنها سبقت مساق القيد في الحال ومساق جزء كلمة في الصلة، وكان ينبغي أن تذكر أيضاً الجملة الواقعة صفة فإن الحكم فيها كذلك.

ثم قال ^(٢): «وأما إضمار «قد» فلا يحتاج إليه لكثرة وقوع الماضي حالاً دون «قد»، كثرة ينبغي القياس عليها» قلت: الزمخشري مثنى مع الجمهور؛ فإن مذهبهم أنه لا بد من «قد» ظاهرة أو مضمرة لتقريبه من الحال.

وقرأ ^(٣) ابن أبي ليلي «تقسّموا» دون ألف مع تشديد السين. والتقسّم والتقسّم كالنظائر والتظهر.

قوله: «بالله» إن جعلت «تقاسموا» أمراً تعلق به الجار قولاً واحداً، وإن جعلته ماضياً احتمل أن يتعلق به، ولا يكون داخلاً تحت المَقُول، والمَقُول هو «لُنُبَيْتَه» إلى آخره. واحتمل أن يتعلق بمحذوف هو فعل القسم، وجوابه «لُنُبَيْتَه» فعلى هذا يكون مع ما بعده داخلاً تحت المَقُول.

قوله: «لُنُبَيْتَه» قرأ ^(٤) الأخوان بتاء الخطاب المضمومة وضمّ التاء،

(١) البحر ٨٣/٧.

(٢) البحر ٨٣/٧.

(٣) البحر ٨٣/٧.

(٤) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والنشر ٣٣٨/٢، والبحر ٨٤/٧، والحجة ٥٣٠، والقرطبي ٢١٦/١٣، والشواذ ١١١.

- النمل -

والباقون بنون المتكلمِ وفتحِ التاءِ . «ثم لَنَقُولُنَّ» قرأه الأخوان بتاءِ الخطابِ المفتوحةِ وضَمُّ اللامِ . والباقون بنونِ المتكلمِ وفتحِ اللامِ . ومجاهد وابن وثاب والأعمش كقراءة الأخوين، إلا أنه بياءِ الغيبةِ في الفعلين . وحמיד ابن قيس كهذه القراءة في الأولِ وكقراءة غير الأخوين من السبعةِ في الثاني .

فأما قراءة الأخوين : فَإِنْ جَعَلْنَا «تَقَاسَمُوا» فَعَلَ أمرٌ فالخطابُ واضحٌ رجوعاً بآخرِ الكلامِ إلى أولِهِ . وَإِنْ جَعَلْنَاهُ ماضياً فالخطابُ على حكايةِ خطابِ بعضهم لبعضٍ بذلك . وأما قراءةُ بقيةِ السبعةِ : فَإِنْ جَعَلْنَاهُ ماضياً أو أمراً، فالأمرُ فيها واضحٌ وهو حكايةُ / إخبارهم عن أنفسهم . وأما قراءةُ الغيبةِ فيهما فظاهرةٌ [١/٦٩٧] على أن يكونَ «تَقَاسَمُوا» ماضياً رُجوعاً بآخرِ الكلامِ على أولِهِ في الغيبةِ . وَإِنْ جَعَلْنَاهُ أمراً كانَ «لُنُبَيِّنَنَّ» جواباً لسؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل : كيف تقاسموا؟ فقيل : لُنُبَيِّنَنَّ . وأما غيبةُ الأولِ والتكلمُ في الثاني فتعليلهُ مأخوذاً مما تقدم في تعليلِ القراءتين .

قال الزمخشري^(١) : «وَقُرِئَ «لُنُبَيِّنَنَّ» بالياءِ والتاءِ والنونِ . فتقاسموا مع التاءِ والنونِ يَصِحُّ فيه الوجهانِ» - يعني يَصِحُّ في «تَقَاسَمُوا» أن يكونَ أمراً، وأن يكونَ خبراً - قال : «ومع الياء لا يَصِحُّ إلا أن يكونَ خبراً» . قلت : وليس كذلك لما تقدم : مِنْ أَنَّهُ يكونُ أمراً، وتكون الغيبةُ فيما بعده جواباً لسؤالٍ مقدرٍ . وقد تابع الزمخشريُّ أبو البقاء^(٢) على ذلك فقال : «تَقَاسَمُوا» فيه وجهان ، أحدهما : هو أمرٌ أي : أَمَرَ بعضهم بذلك بعضاً . فعلى هذا يجوزُ في «لُنُبَيِّنَنَّ» النونُ تقديرُهُ : قولوا : لُنُبَيِّنَنَّ ، والتاءُ على خطابِ الأمرِ المأمورِ . ولا يجوزُ الياءُ . والثاني : هو فعل ماضٍ . وعلى هذا يجوزُ الأوجهُ الثلاثةُ - يعني بالأوجه : النونُ

(١) الكشف ١٥٢/٢ .

(٢) الإملاء ١٧٣/٢ ، ١٧٤ .

— النمل —

والتاء والياء — . قال : «وهو على هذا تفسير»^(١) أي : تقاسموا على كونه ماضياً : مُفسَّرَ لنفسٍ «قالوا» . وقد سبقهما إلى ذلك مكي^(٢) . وقد تقدّم توجيه ما منعه والله الحمد والمنة . وتنزيل هذه الأوجه بعضها على بعض مما يَضَعُ استخراجه من كلام القوم ، وإنما رتبته من أقوال شتى . وتقدّم الكلام في «مهلك أهله» في : النمل^(٣) .

آ . (٥١) قوله : «أنا دَمَرْنَاهُمْ» : قرأ الكوفيون بالفتح . والباقون بالكسر . فالفتح من أوجه ، أحدها : أن يكون على حذف حرف الجرّ أي : لأنّا دَمَرْنَاهُمْ . و «كان» تامة و «عاقبة» فاعلٌ بها ، و «كيف» حال . الثاني : أن يكون بدلاً من «عاقبة» أي : كيف كان تدميرنا إياهم بمعنى : كيف حدث . الثالث : أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : هي أنا دَمَرْنَاهُمْ أي : العاقبة تدميرنا إياهم . ويجوز مع هذه الأوجه الثلاثة أن تكون «كان» ناقصة ، وتُجَعَلَ «كيف» خبرها ، فتصير الأوجه ستة : ثلاثة مع تمام «كان» وثلاثة مع نقصانها . ويُزَادُ^(٤) مع الناقصة وجه آخر : وهو أن تُجَعَلَ «عاقبة» اسمها و «أنا دَمَرْنَاهُمْ» خبرها و «كيف» حال . فهذه سبعة أوجه .

والثامن : أن تكون «كان» «زائدة» و «عاقبة» مبتدأ ، وخبره «كيف» و «أنا دَمَرْنَاهُمْ» بدلٌ من «عاقبة» أو خبرٌ مبتدأ مضمّر . وفيه تعسف . التاسع : أنها على حذف الجار أيضاً ، إلا أنه الباء أي : بأنّا دَمَرْنَاهُمْ ، ذكره أبو البقاء^(٥) . وليس بالقوي . العاشر : أنها بدلٌ من «كيف» وهذا وهمٌ من قائله لأنّ المبدل من اسم

(١) الإملاء : تفسير لـ «قالوا» .

(٢) مشكل الإعراب له ١٥١/٢ .

(٣) الآية ٤٩ من النمل . والأصل «الكهف» وهو سهو .

(٤) الأصل : ونزيد .

(٥) الإملاء ١٧٤/٢ .

الاستفهام يُلزَمُ معه إعادةُ حرفِ الاستفهامِ نحو: «كم مالكُ أعشرون أم ثلاثون؟» وقال مكي^(١): «ويجوز في الكلام نصبُ «عاقبة»^(٢)، ويُجَعَلُ «أنا دَمَرْنَاهُمْ» اسمَ كان» انتهى. بل كان هذا هو الأرجح، كما كان النصبُ في قوله «فما كان جوابُ قومه إلا أنْ قالوا» ونحوه أرجحُ لما تقدّم من شبههِ بالمضمر لتأويله بالمصدر، وقد تقدّم تحقيقُ هذا.

وقرأ^(٣) أبيُّ «أنْ دَمَرْنَاهُمْ» وهي أنْ المصدريةُ التي يجوزُ أنْ تنصبَ المضارعُ، والكلامُ فيها كالكلامِ على «أنا دَمَرْنَاهُمْ». وأمّا قراءةُ الباقيين فعلى الاستئناف، وهو تفسيرٌ للعاقبة. و«كان» يجوز فيها التمامُ والنقصانُ والزيادةُ. وكيف وما في حَيَرِها في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض، لأنه مُعلّقٌ للنظر.

و «أجمعين» تأكيدٌ^(٤) للمعطوفِ والمعطوفِ معاً.

آ. (٥٢) قوله: ﴿خَاوِيَةً﴾: العامةُ على نصبِها حالاً. والعاملُ فيها معنى اسمِ الإشارة. وقرأ^(٥) عيسى «خاوية» بالرفع: إمّا على خبر «تلك» و«بيوتهم» بدلٌ من «تلك»، وإمّا خبرَ ثانٍ و«بيوتهم» خبرٌ أولٌ، وإمّا على خبرٍ مبتدأ محذوف أي: هي خاوية، وهذا إضمارٌ مُستغنى عنه. و«بما ظلموا» متعلّقٌ بـ «خاوية»/ أي: بسببِ ظلمهم.

آ. (٥٤) قوله: ﴿وَلَوْ طَأَّ﴾: إمّا منصوبٌ عطفاً على «صالحاً»^(٦)

(١) المشكل ١٥٢/٢.

(٢) قال: على خير كان.

(٣) القرطبي ٢١٧/١٣، والبحر ٨٦/٧.

(٤) في هذا نظر.

(٥) القرطبي ٢١٨/١٣، والبحر ٨٦/٧.

(٦) في الآية ٤٥.

- النمل -

أي: وَأَرْسَلْنَا لُوطًا، وإِمَّا عطفًا على الذين آمنوا أي: وَأَنْجَيْنَا لُوطًا، وإِمَّا بـ «أذْكَرُ» مضمرة.

قوله: «إِذْ قَالَ» بدلُ اشتغالٍ مِنْ «لُوطًا». وتقدّم نظيره في مريم^(١) وغيرها.

قوله: «وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «تَأْتُونَ»، أو مِنْ «الفاحشة» والعائدُ محذوفٌ، أي: تُبْصِرُونَهَا لَسْتُمْ عُمِيًّا عَنْهَا، جاهلين بها، وهو أَشْنَعُ.

آ. (٥٥) قوله: ﴿شَهْوَةٌ﴾: مفعولٌ مِنْ أَجَلِهِ، أو في موضع الحال، وقد تقدّم^(٢).

آ. (٥٦) قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾: خبرٌ مقدّمٌ، و«إِلَّا أَنْ قَالُوا» في موضع الاسم. وقرأ^(٣) الحسنُ وابنُ أبي إسحاق برفعه اسمًا، و«إِلَّا أَنْ قَالُوا» خبرًا. وهو ضعيفٌ^(٤) لِمَا عَرَفْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ. وتقدّم قرآنًا «قَدَّرْنَا»^(٥) تشديدًا وتخفيفًا.

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٧٢/٥.

(٣) المحتسب ١٤١/٢، والإتحاف ٣٣١/٢، والبحر ٨٦/٧.

(٤) قال ابن جني في المحتسب ١١٥/٢ - في تعليل كون «أَنْ» وصلتها أعرف من الاسم المظهر -: «وذلك لشبه «أَنْ» وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصفُ المضمر، والمضمرُ أعرفُ من الظاهر». وانظر: الدر المصون ٣٧٣/٥.

(٥) الآية ٦٠ من الحجر. قرأ أبو بكر بتخفيف الدال والباقون بتشديدها. انظر: الدر المصون ١٧٠/٧، وفي النمل هنا قرأ أبو بكر كذلك بالتخفيف. انظر: البحر ٨٦/٧.

آ. (٥٨) والمخصوص بالذم محذوف. أي: فساء مَطَرُ المنذرين مَطَرُهُمْ.

آ. (٥٩) قوله: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾: العامة على كسر لام «قُلِ» لالتقاء الساكنين. وأبو السَّمَال^(١) بفتحها تخفيفاً، وكذا في قوله: «وقل: الحمد لِلَّهِ سَبْرُكُمْ آيَاتِهِ»^(٢). و«سلام» مبتدأ سَوَّغَ الابتداء به كونه دعاءً.

قوله: «أَمْ مَا» «أَمْ» هذه متصلة عاطفة لاستكمال شروطها. والتقدير: أيهما خير؟ و«خيرٌ»: إمَّا تفضيلٌ على رغم الكفار والزام الخصم، أو صفة لا تفضيل فيها. و«ما» في «أَمْ مَا» بمعنى الذي. وقيل: مصدر. وذلك على حذف مضاف من الأول أي: أتوحيد الله خيرٌ أم شركهم.

وقرأ^(٣) أبو عمرو وعاصم «أَمْ مَا يُشْرِكُونَ» بالغيبة حملاً على ما قبله من قوله... (٤).

آ. (٦٠) قوله: ﴿أَمْ مَنْ خَلَقَ﴾: أَمْ هذه منقطعة؛ لعدم تقدم همزة استفهام ولا تنوين. و«مَنْ خَلَقَ» مبتدأ. وخبره محذوف، فقدَّره الزمخشري^(٥): «خيرٌ أَمْ ما تُشْرِكُونَ» فقدَّر ما أثبتته في الاستفهام الأول، وهو حَسَنٌ، وقدَّره ابن عطية: «يُكْفَرُ بنعمته ويُشْرِكُ به، ونحو هذا من المعنى».

(١) البحر ٨٨/٧، والمحرر ١٢/١٢٢.

(٢) الآية ٩٣ من النمل.

(٣) التيسير ١٦٨، والقرطبي ١٣/٢٢١، والحجة ٥٣٣، والنشر ٢/٣٣٨، والبحر ٨٨/٧.

(٤) حرم في الأصل. وقال في الحجة في هذه القراءة: «جعلنا الكلام خبراً عن أهل الشرك وهم غيب، وقرأ الباقر بالتاء وحجتهم أن الكلام أتى عقيب المخاطبة».

(٥) تقدير الزمخشري وابن عطية هذا في قراءة الأعمش «أَمْنٌ» بفتح الميم مخففة. انظر: الكشف ٣/١٥٤، والمحرر ١٢/١٢٤.

- النمل -

وقال أبو الفضل الرازي^(١): «لا بُدَّ من إضمارِ جملةٍ معادلةٍ، وصار ذلك المضمَّرُ كالمنطوق [به] لدلالة الفحوى عليه. وتقديرُ تلك الجملة: «أَمَنْ^(٢) خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ، وكذلك أخواتها. وقد أظهرَ في غير هذا الموضع^(٣) ما أَضْمَرَ فيها، كقوله تعالى: «أَقَمَنْ يَخْلُقْ كَمَنْ لَا يَخْلُقْ»^(٤). قال الشيخ^(٥): «وَتَسْمِيَةُ هذا المقْدَّرِ جملةً: إنَّ أَرَادَ بِهَا جملةً من الألفاظِ فصحيحٌ، وإنَّ أَرَادَ الجملةَ المصطلحَ عليها في النحوِ فليس بصحيحٍ، بل هو مضمَّرٌ من قبيلِ المفردِ».

وقرأ الأعمش^(٦): «أَمَنْ» بتخفيف الميم جَعَلَهَا «مَنْ» الموصولة، داخلَةً عليها همزة الاستفهام. وفيها وجهان، أحدهما: أن تكون مبتدأةً، والخبرُ محذوفٌ. وتقديره ما تقدَّم من الأوجه. ولم يذكر الشيخ^(٧) غيرَ هذا. والثاني: أنها بدلٌ من «الله» كأنه قيل: أَمَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُونَ. ولم يذكر الزمخشري^(٨) غيره. ويكون قد فصل بين البديل والمبدل منه بالخبر وبالمعطوف على المبدل منه. وهو نظيرُ قولك: «أزِيدُ خَيْرٌ أَمْ عَمْرُو أَخْوَكُ» على أن يكون «أَخْوَكُ» بدلاً من «أزِيدُ»، وفي جوازِ مثلِ هذا نظرٌ. قوله: «فَأَنْبَتْنَا» هذا التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلُّمِ لتأكيدِ معنى اختصاصِ

(١) انظر: البحر ٨٩/٧، والنص كذلك في قراءة الأعمش.

(٢) الأصل: «أَم من» والتصويب من «البحر» لأنها للأعمش.

(٣) الأصل «المواضع».

(٤) الآية ١٧ من النحل.

(٥) البحر ٨٩/٧.

(٦) المحتسب ١٤٢/٢، والإتحاف ٣٣٢/٢ منسوبة للمطوَّعي، والبحر ٨٩/٧.

(٧) البحر ٨٩/٧.

(٨) الكشف ١٥٤/٣.

الفعل بذاته، والإنذار بأن إنبات الحداثي المختلفة الألوان والطُعموم مع سَفِيها بماء واحد لا يَقْدِرُ عليه إلا هو وحده؛ ولذلك رُشَّحه بقوله: «ما كان لكم أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا».

والْحَدَائِقُ: جمعُ حديقة، وهي البستان. وقيل: القطعة من الأرض ذاتِ الماء. قال الراغب^(١): «سُمِّيَتْ بذلك تشبيهاً بِحَدَقَةِ العين في الهيئة وحُصولِ الماءِ فيه»^(٢) وقال غيره: سُمِّيَتْ بذلك لِإِحداقِ الجُدرانِ بها. وليس بشيءٍ لأنها يُطلَقُ عليها ذلك مع عَدَمِ الجُدرانِ.

ووقف القراء^(٣) على «ذات» مِنْ «ذاتِ بَهْجَةٍ» بقاءٍ مجبورة. والكسائي بهاءٍ لأنها تاءٌ تأنِيثٌ.

قوله: «ما كان لكم أَنْ تُنْبِتُوا» «أَنْ تُنْبِتُوا» اسمٌ/ كان، و«لكم» خبرٌ [أ/٦٩٨] مقدمٌ. والجملة المنفية يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «حداثي»، وأن تكونَ حالاً لتخصُّصِها بالصفة. وقرأ^(٤) ابنُ أبي عبلة «ذواتِ بَهْجَةٍ» بالجمعِ وفتحِ هاءِ «بَهْجَةٍ».

آ. (٦١) قوله: ﴿خِلَالَهَا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لَجَعَلَ بمعنى خَلَقَ المتعدية لواحدٍ، وَأَنْ يكونَ في مَحَلِّ المفعولِ الثاني^(٥) على أنها بمعنى صَيَّرَ.

قوله: «بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ» يجوزُ فيه ما جازَ في «خِلَالَهَا». والحاجزُ: الفاصِلُ. حَجَزَ بَيْنَهُمْ يَحْجِزُ أَي: مَنَعَ وَفَصَلَ.

(١) المفردات ١١١.

(٢) الراغب: «فيها».

(٣) النشر ١٣٢/٢، والإتحاف ٣٣٢/٢.

(٤) البحر ٨٩/٧.

(٥) ليس الظرف نفسه مفعولاً ثانياً وإنما متعلِّقه.

وَقُرِئَ «إِلَهُ» بتحقيق الهمزتين . وتخفيف الثانية وإدخال ألفٍ بينهما تخفيفاً وتسهيلاً^(١) . وهذا كله معروفٌ من أولِ هذا الموضوع^(٢) . وَقُرِئَ^(٣) «إِلَهُ» بالنصبِ على إضمارٍ: أَتَدْعُونَ أو أَتُشْرِكُونَ إِلَهُاً .

٢. (٦٢) والمُضْطَرُّ: اسمٌ مفعولٍ . مأخوذٌ من اضْطَرَّ، ولا يُستعمل إلاً مبنياً للمفعول . وإنما كُرِّرَ الجَعْلُ هنا، ولم يُشْرَكْ بين المعمولاتِ في عاملٍ واحدٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ من هذه منه مستقلةٌ فَأَمْرَزَهَا^(٤) في جملةٍ مستقلةٍ بنفسها .

٢. (٦٣) قوله: ﴿بُشْرًا﴾: قد تقدَّم في الأعراف^(٥) .

وقرأ^(٦) أبو عمرو وهشام «قليلاً ما يَذْكُرُونَ» بالغية، والباقون بالخطاب . وهذا واضحٌ . وأبو حيوة «تَذْكُرُونَ» .

٢. (٦٥) قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه فاعلٌ «يَعْلَمُ» و«مَنْ» مفعوله . و«الغيبُ» بدلٌ من «مَنْ السَّمَوَاتِ» أي: لا يعلمُ غيبَ مَنْ في السَّمَوَاتِ والأَرْضِ إِلَّا اللَّهُ أي: الأشياءُ الغائبةُ التي تَحْدُثُ في العالمِ .

(١) قال في الحجة ٥٣٣: «قرأ نافع وأبو عمرو بهمزة واحدة مطولة . اسْتَنْقَلَ الجمع بين همزتين، أدخل بينهما ألفاً، ثم لُيِّنَ الثانية . وقرأ ورش وابن كثير بهمزة واحدة من غير مد وهو أن تحقق الأولى وتخفف الثانية ولم تدخل بينهما ألفاً . وقرأ هشام بهمزتين بينهما مدة» . وانظر: البحر ٨٩/٧ .

(٢) انظر: الدر المصون ١١٠/١ .

(٣) البحر ٨٩/٧، والكشاف ١٥٥/٣ .

(٤) أمره على الشيء: سلَّكه فيه، والإدغام هو الوجه .

(٥) انظر: الدر المصون ٣٤٦/٥ .

(٦) عاد إلى الآية ٦٢ . وانظر: السبعة ٤٨٤، والنشر ٣٣٨/٢، والتيسير ١٦٨، والقرطبي ٢٢٥/١٣، والحجة ٥٣٤، والبحر ٩٠/٧ .

وهو وجه غريب ذكره الشيخ^(١). الثاني: أنه مستثنى متصل من «مَنْ»، ولكن لا بُد من الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة على هذا الوجه بمعنى: أن علمه في السموات والأرض، فيندرج في «مَنْ في السموات والأرض» بهذا الاعتبار وهو مجاز، وغيره من مخلوقاته في السموات والأرض حقيقة، فبذلك الاندراج المؤول استثنى من «مَنْ» وكان الرفع على البدل أولى لأن الكلام غير موجب.

وقد ردّ الزمخشري^(٢) هذا: بأنه جمع بين الحقيقة والمجاز، وأوجب أن يكون منقطعاً فقال: «فإن قلت: لِمَ رُفِعَ اسمُ الله، واللهُ يتعالى أن يكون ممن في السموات والأرض؟ قلت: جاء على لغة بني تميم حيث يقولون: «ما في الدار أحد إلا حمار» يريدون: ما فيها إلا حمار، كأن «أحداً» لم يُذكر. ومنه قوله^(٣):

٣٥٧٧ - عَشِيَّةً مَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا
وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ

وقولهم: «ما أثناني زيد إلا عمرو، وما أعانني^(٤) إخوانكم إلا إخوانه». فإن قلت: ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي؟ قلت: دَعَتْ إِلَيْهِ نُكْتَةُ سِرِّيَّةٍ حَيْثُ أُخْرِجَ الْمُسْتَنَى مُخْرَجَ قَوْلِهِ^(٥):

٣٥٧٨ - إِلَّا الْيَعَافِيرُ

(١) البحر ٩١/٧.

(٢) الكشف ١٥٦/٣.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٢.

(٤) الكشف: وما أعانه.

(٥) تقدم برقم ١٧٧٣.

بعد قوله :

٣٥٧٩ - لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

لِيُوَوِّلَ المعنى إلى قولك : إِنْ كَانَ اللَّهُ مِمَّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَهُمْ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ . يعني : أَنْ عِلْمُهُمُ الْغَيْبَ فِي اسْتِحَالَتِهِ كَاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مِنْهُمْ . كما أَنَّ معنى مَا فِي الْبَيْتِ : إِنْ كَانَتِ الْيَعَافِيرُ أَنْيْسًا فَفِيهَا أَنْيْسٌ ، بَيِّنًا لِلْقَوْلِ بِخُلُوقِهَا مِنَ الْأَنْيَسِ . فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا زَعَمْتَ أَنَّ اللَّهَ مِمَّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، كما يقول المتكلمون : «إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ» عَلَى مَعْنَى : أَنْ عِلْمُهُ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا ، فَكَأَنَّ ذَاتَهُ فِيهَا حَتَّى لَا يُحْمَلُ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ ؟ قُلْتَ : يَأْتِي ذَلِكَ أَنَّ كَوْنَهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مُجَازٌ ، وَكَوْنُهُمْ فِيهِنَّ حَقِيقَةٌ ، وَإِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ بِعِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ حَقِيقَةً وَمُجَازًا غَيْرَ صَحِيحٍ . عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ «مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» وَجَمْعَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي إِطْلَاقِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، فِيهِ إِيهَامُ تَسْوِيَةٍ ، وَالْإِيهَامَاتُ مُزَالَةٌ عَنْهُ وَعَنْ صِفَاتِهِ . أَلَا تَرَى كَيْفَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ قَالَ : «وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فَقَدْ غَوَى»^(١) ، «بَشَرٌ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ» . قُلْتَ : فَقَدْ رَجَّحَ الْانْقِطَاعَ وَاعْتَذَرَ عَنْ ارْتِكَابِ مَذْهَبِ التَّمِيمِ بِمَا ذَكَرَ . وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمُجَازِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ . وَقَدْ قَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ .

قوله : «أَيَّانَ» هِيَ هُنَا ، بِمَعْنَى «مَتَى» / وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِـ «يَتَعَثُّونَ» فَتَعَلَّقَهُ بِـ «يَشْعُرُونَ» فَهِيَ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي مَحَلٍّ نَصْبٍ بِإِسْقَاطِ الْبَاءِ أَيْ : مَا يَشْعُرُونَ بِكَذَا . وَقَرَأُ^(٢) السُّلَمِيُّ «إَيَّانَ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ، وَهِيَ لُغَةٌ قَوْمِهِ بَنِي سُلَيْمٍ .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِرَقْمِ ٨٧٠ ، ٧ كِتَابُ الْجُمُعَةِ ، ٥٩٤/٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ كِتَابُ الصَّلَاةِ ٢٢٩ .

بَابُ الرَّجُلِ يَخْطُبُ عَلَى قَوْسٍ ٦٦٠/١ .

(٢) الْمُحْتَسَبُ ١٤٢/٢ ، وَالْبَحْرُ ٩٢/٧ .

آ. (٦٦) قوله: ﴿أَذَارَكَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو ونافع^(٢) «أَذَرَكَ» كأكرم. والباقون من السبعة «أَذَارَكَ» بهمزة وصل، وتشديد الدال المفتوحة، بعدها ألف. والأصل: تَذَارَكَ وبه قرأ أبي، فأريد إدغام التاء في الدال فأبْدَلَتْ دالاً، وسُكِّنَتْ فتعذر الابتداء بها لسكونها، فاجْتَلَيْتْ همزة الوصل فصار أذارك كما ترى، وتحقيق هذا قد تقدّم في رأس الحزب من البقرة: «فَأَذَارَأْتُمْ فِيهَا»^(٣). وقراءة ابن كثير قيل: تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ فِيهَا بِمَعْنَى تَفَاعَلَ فَتَحَدَّ الْقَرَاءَتَانِ. وقيل: أَذَرَكَ بِمَعْنَى بَلَغَ وَانْتَهَى. وقرأ سليمان^(٤) وعطاء ابنا يسار «بَلْ أَذَرَكَ» بفتح لام «بل» وتشديد الدال دون ألف بعدها. وتخريجها: أَنَّ الْأَصْلَ أَذَرَكَ عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَ^(٥) فَأَبْدَلَتْ تَاءَ الْافْتَعَالِ دالاً لَوْقُوعِهَا بَعْدَ الدال. قال الشيخ^(٦): «فصار فيه قلب الثاني للأول كقولهم: اثْرَدَ»^(٧)، وأصله اثْتَرَدَ مِنَ الثَّرْدِ^(٨). انتهى. قلت: ليس هذا مما قلب فيه الثاني للأول لأجل الإدغام كاثْرَدَ فِي اثْتَرَدَ؛ لَأَنَّ تَاءَ الْافْتَعَالِ تُبْدَلُ دالاً بَعْدَ أَحْرِفٍ مِنْهَا الدال نحو: أَذَانَ فِي افْتَعَلَ مِنَ الدَّيْنِ فَالْإِبْدَالُ لِأَجْلِ كَوْنِ الدالِ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٥، والتيسير ١٦٨، والبحر ٩٢/٧، والقرطبي

٢٢٦/١٣، والحجة ٥٣٥، والمحتسب ١٤٢/٢، والشواذ ١١٠.

(٢) المشهور عن نافع أن قراءته هنا كباقي السبعة.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٧٢ من البقرة في الدر المصون ٤٣٤/١.

(٤) سليمان بن يسار أبو أيوب الهلالي المدني تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. توفي سنة ١٠٧. طبقات القراء ٣١٨/١.

(٥) أي: أَذْتَكَ.

(٦) البحر ٩٢/٧.

(٧) اُثْرَدَ الثريد: اتخذه.

(٨) قال في اللسان (ثرد): «أصله اثْتَرَدْتُ عَلَى افْتَعَلْتُ فَلَمَّا اجْتَمَعَ حُرُوفَانِ مَخْرَجَاهُمَا مُتَقَارِبَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَجِبَ الْإِدْغَامُ فَأَبْدَلُوا مِنَ الْأَوَّلِ تَاءً فَادْغَمُوهُ فِي مِثْلِهِ، وَنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ يَبْدُلُونَ مِنَ التَّاءِ ثَاءً فَيَقُولُونَ: اُثْرَدْتُ فَيَكُونُ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ هُوَ الظَّاهِرُ».

فاء لا للإدغام، فليس مثل ائرد في شيء فتأمله فإنه حسن. فلما أذغمت الدال في الدال أذخلت همزة الاستفهام فسقطت همزة الوصل فصار اللفظ «أذرك» بهمزة قطع مفتوحة، ثم نُقلت حركة هذه الهمزة إلى لام «بل» فصار اللفظ: «بل درك».

وقرأ أبو رجاء وشيبة والأعمش والأعرج وابن عباس، وتروى عن عاصم كذلك، إلا أنه بكسر لام «بل» على أصل التقاء الساكنين، فإنهم لم يأتوا بهمزة استفهام.

وقرأ عبد الله وابن عباس والحسن وابن محيصن «أذرك» بهمزة ثم ألف بعدها^(١). وأصلها همزتان أبدلت ثانيتهما ألفاً تخفيفاً. وأنكرها أبو عمرو. قلت: وقد تقدم أول البقرة أنه قرئ^(٢) «أأذرتهم» بـالف صريحة فلهذه بها أسوة. وقال أبو حاتم: «لا يجوز الاستفهام بعد «بل» لأن «بل» إيجاب، والاستفهام في هذا الموضع إنكار بمعنى: لم يكن، كقوله تعالى: «أشهدوا خلقهم»^(٣) أي: لم يشهدوا، فلا يصح وقوعهما معاً للتنافي الذي بين الإيجاب والإنكار». قلت: وفي منع هذا نظر؛ لأن «بل» لإضراب الانتقال، فقد أضرب عن الكلام الأول، وأخذ في استفهام ثانٍ. وكيف يُنكر هذا والتحويون يُقدرون «أم» المنقطعة بـبل والهمزة؟ وعجبت من الشيخ كيف قال^(٤) هنا: «وقد أجاز بعض المتأخرين الاستفهام بعد «بل» وشبهه؟ يقول القائل: «أجزاً أكلت، بل أماء شربت» على ترك الكلام الأول والأخذ في الثاني». انتهى

(١) ورسمها الإملائي آذرك.

(٢) وهي رواية عن ورش، وانظر: الدر المصون ١/١١٠، والآية ٦ من البقرة.

(٣) الآية ١٩ من الزخرف.

(٤) البحر ٩٢/٧.

فتخصيصه ببعض المتأخرين يُؤذن أن المتقدمين وبعض المتأخرين يمنعون، وليس كذلك إما حكيّت عنهم في «أم» المنقطعة.

وقرأ ابن مسعود «بل أأدرك» بتحقيق الهمزتين. وقرأ ورش في رواية «بل أدرك» بالنقل. وقرأ ابن عباس أيضاً «بلى أدرك»^(١) بحرف الإيجاب أخت نعم. و«بلى أأدرك» بألف بين الهمزتين. وقرأ أبي ومجاهد «أم» بدل «بل» وهي مخالفة للسواد.

قوله: «في الآخرة» فيه وجهان، أحدهما: أن «في» على بابها و«أدرك»^(٢) وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنى؛ لأنه كائن قطعاً بقوله: «أتى أمر الله»^(٣) وعلى هذا ف«في» متعلق بـ «أدرك». والثاني: أن «في» بمعنى الباء أي بالآخرة. وعلى هذا فيتعلق بنفس علمهم كقولك: «علمي يزيد كذا». وأما قراءة من قرأ «بلى» فقال الزمخشري^(٤): «لما جاء بـ «بلى» بعد قوله: «وما يشعرون» كان معناه: «بلى يشعرون» ثم فسر/ الشعور بقوله «أدرك» [٦٩٩/أ] علمهم في الآخرة على سبيل التهكم الذي معناه المبالغة في نفي العلم. ثم قال: «وأما قراءة «بلى أأدرك» على الاستفهام فمعناه: بلى يشعرون متى يبعثون. ثم أنكر علمهم بكونها، وإذا أنكر علمهم بكونها لم يتحصّل لهم شعور بوقت كونها؛ لأن العلم بوقت الكائن تابع للعلم بكون الكائن»^(٥) ثم قال: «فإن قلت ما معنى هذه الإضرابات الثلاثة؟ قلت: ما هي إلا تنزيل

(١) كذا رسمت في البحر والأصل. ونص القرطبي على أن رسمها «بلى أدرك» بهمة قطع وتشديد الدال.

(٢) كذا على قراءة ابن كثير.

(٣) الآية ١ من النحل.

(٤) الكشف ١٥٧/٣.

(٥) تمام عبارته «بكون الكائن في الآخرة في شأن الآخرة ومعناها».

لأحوالهم، وَصَفَهُمْ أَوَّلًا بِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَقَتَ الْبُعْثِ ثُمَّ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْقِيَامَةَ كَائِنَةٌ ثُمَّ بِأَنَّهُمْ يَخِيطُونَ فِي شَكٍّ وَمِرْيَةٍ. انتهى.

فَإِنْ قِيلَ: «عَمِيَّ» يَتَعَدَّى بِـ «عَنِ» تقول: عَمِيَ فلانٌ عن كذا فلمْ عُدِّي بِـ «مِنْ» في قوله: «مِنْهَا عَمُونَ»؟ فالجواب: أَنَّهُ جَعَلَ الْآخِرَةَ مَبْدَأَ عَمَاهُمْ وَمَنْشَأَهُ.

أ. (٦٧) قوله: ﴿إِذَا﴾: قد تقدّم الكلام في الاستفهامين^(١) إذا اجتمعاً في سورة الرعد^(٢) وتحقيقه. والعامل في «إذا» محذوفٌ يدلُّ عليه «لَمُخْرَجُونَ» تقديره: تُبْعَثُ وَنُخْرَجُ. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيها «مُخْرَجُونَ» لثلاثة موانع: الاستفهام، و«إِنَّ»، ولامُ الابتداء. وفي لامِ الابتداء في خبر «إِنَّ» خلافٌ. وتكايَسَ الزمخشري^(٣) هنا فَعَبَّرَ بِعِبَارَةٍ حُلُوَّةٍ فَقَالَ: «لَأَنَّ بَيْنَ يَدَيَّ عَمَلٍ اسمِ الْفَاعِلِ فِيهِ عِقَابٌ، وَهِيَ: هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ وَإِنَّ وَلامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَوَاحِدَةٌ مِنْهَا كَافِيَةٌ فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعْنَ؟». وقال^(٤) أيضاً: «فَإِنْ قُلْتَ: قَدَّمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ «هَذَا» عَلَى «نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا» وَفِي آيَةٍ أُخْرَى^(٥) قَدَّمَ «نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا» عَلَى «هَذَا»! قُلْتَ: التَّقْدِيمُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُقَدَّمَ هُوَ الْمَعْنِيُّ^(٦) الْمَعْتَمِدُ بِالذِّكْرِ، وَأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا سَبَقَ لِأَجَلِهِ، فَفِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ إِيجَادَ^(٧) الْبُعْثِ هُوَ الَّذِي تُعْتَمَدُ بِالْكَلامِ، وَفِي الْأُخْرَى عَلَى إِيجَادِ الْمَبْعُوثِ بِذَلِكَ الصَّدَدِ».

(١) الأصل: «الاستفامين».

(٢) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

(٣) الكشف ١٥٧/٣.

(٤) الكشف ١٥٨/٣.

(٥) الآية ٨٣ من سورة المؤمنين: «لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا هَذَا».

(٦) الكشف: «الغرض».

(٧) الكشف: «اتخاذ».

و «آبَاؤُنَا» عطفٌ على اسمٍ كان. وقام الفصلُ بالجرِّ مقامَ الفصلِ بالتوكيد.

آ. (٧٢) قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾: فيه أوجه، أظهرها: أن «رَدِفَ» ضَمَّنَ معنى فِعْلٍ يتعدَّى باللام. أي: دنا وقَرَّبَ وَأَزَفَ. وبهذا فُسِّرَ ابنُ عباسٍ و «بعضُ النذِي» فاعِلٌ به وقد عُدِّيَ به «مِنْ» أيضاً على تَضَمُّينه معنى دَنَا، قال^(١):

٣٥٨٠- فَلَمَّا رَدَفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ
تَوَلَّوْا سِرَاعاً وَالْمَنِيَّةُ تُعِينُ

أي: دَنَوْنَا مِنْ عُمَيْرٍ. والثاني: أن مفعوله محذوف، واللام للعلَّةِ أي: رَدِفَ الخَلْقُ لأجلِكُم ولشؤمِكُم. والثالث: أن اللامَ مزيدةٌ في المفعولِ تأكيداً لزيادتها في قوله^(٢):

٣٥٨١-
أَنخْنَا لِلْكَلاِكِـلِ فَارْتَمَيْنَا

وكزيادةِ الباءِ في قوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(٣) وعلى هذه الأوجه الوقفُ على «تَسْتَعْجِلُونَ». والرابع: أن فاعل «رَدِفَ» ضميرُ الوعدِ أي: رَدِفَ الوعدُ أي: قَرَّبَ وَدَنَا مُقْتَضَاهُ. و «لَكُمْ» خبرٌ مقدَّمٌ و «بعضُ» مبتدأ مؤخرٌ. والوقفُ على هذا على «رَدِفَ» وهذا فيه تفكيكٌ للكلام. والخامس: أن

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في البحر ٩٥/٧، وشواهد الكشف ٤٦٩/٤، وتعتق: أي تسير سيراً سريعاً.

(٢) تقدم برقم ٤١.

(٣) الآية ١٩٥ من البقرة.

- النمل -

الفعل محمولٌ على مصدره أي: الرِّدَافَةُ لكم، و«بعضُ» على تقدير: رَدَافَةُ بعضٍ، يعني حتى يتطابق الخبرُ والمخبرُ عنه. وهذا أضعفُ ممَّا قبله.

وقرأ^(١) الأعرج «رَدَفَ» بفتح الدال وهي لغة، والكسر أشهر.

آ. (٧٣) قوله: ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾: يجوز أن يكون مفعولُه محذوفاً أي: لا يشكرون نِعْمَه. ويجوزُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ؛ بمعنى: لا يعترفون بنعمه، فعبرَ عن انتفاءِ معرفتهم بالنعمة بانتفاءِ ما يترتبُ على معرفتها وهو الشكرُ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿مَا تُكِنُّ﴾: العامةُ على ضمِّ تاءِ المضارعة، مِنْ أَكَنَّ. قال تعالى: «أَوْ أَكَنَّاكُمْ»^(٢). وابن محيصن^(٣) وابن السَّمَيْفَعِ وَحُمَيْدٍ بفتحها وضمِّ الكاف. يقال: كَنَّنْهُ وَأَكَنَّنْهُ، بمعنى: أَخْفَيْتُ وَسَتَرْتُ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ﴾: في هذه التاء قولان، أحدهما: أنها للمبالغة كراوية وعلامة. والثاني: أنها كالتاء الداخلة على المصادر نحو: العاقبة والعافية. قال الزمخشري^(٤): «ونظيرهما: الذبيحة والنطيحة والرؤية في أنها أسماء غير صفات».

آ. (٧٨) قوله: ﴿بِحُكْمِهِ﴾: العامةُ على ضمِّ الحاءِ وسكونِ الكاف. وجناح بن حبيش^(٥) بكسرها وفتح الكاف جمع «حكمة».

(١) المحاسب ١٤٣/٢، والبحر ٩٥/٧.

(٢) الآية ٢٣٥ من البقرة.

(٣) الإتخاف ٣٣٤/٢، والمحاسب ١٤٤/٢، والقرطبي ٢٣٠/١٣.

(٤) الكشف ١٥٨/٣.

(٥) البحر ٩٦/٧، والكشاف ١٥٩/٣.

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾: تقدّم تحريره في الأنبياء^(١) عليهم السلام.

آ. (٨١) قوله: ﴿بِهَادِي الْعُمِّي﴾: العائمة/ على «هادي» مضافاً [ب/٦٩٩] للعمي. وحمزة^(٢) «يَهْدِي» فعلاً مضارعاً، و«العمي» نصبٌ على المفعول به، وكذلك التي في الروم^(٣) ويحيى بن الحارث^(٤) وأبو حيوة «بهاد» منوئاً «العمي» منصوب به، وهو الأصل.

واتفق القراء على أن يقفوا على «هاد» في هذه السورة بالياء؛ لأنها رُسِمَتْ في المصحف ثابتة. واختلفوا في الروم. فوقف الأخوان عليها بالياء أيضاً كهذه. أمّا حمزة فلأنه يقرأها «يَهْدِي» فعلاً مضارعاً مرفوعاً فياؤه ثابتة. قال الكسائي: «مَنْ قرأ «يَهْدِي» لَزِمَهُ أَنْ يَقِفَ بالياء، وإنما لزمه ذلك؛ لأن الفعل لا يَدْخُلُهُ تنوينٌ في الوصل تُحذف له الياء فيكونُ في الوقفِ كذلك، كما يَدْخُلُ تنوينٌ على «هاد» ونحوه فتَذْهَبُ الياءُ في الوصل، فيجري الوقفُ على ذلك كَمَنْ وقف بغير ياء». انتهى. ويلزِمُ على ذلك أن يُوقِفَ على «يَقْضِي بالحق»^(٥) وَيَذْغُ الإنسان»^(٦) بإثباتِ الياءِ والواو. ولكن يَلْزِمُ حمزة مخالفةَ الرسمِ دونَ

(١) انظر: إعرابه للآية ٤٥ من الأنبياء.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٣٣٩/٢، والسبعة ٤٨٦، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ٢٣٣/١٣، والبحر ٩٦/٧، والإتحاف ٣٣٤/٢.

(٣) الآية ٥٣.

(٤) يحيى بن الحارث أبو عمرو الدماري الدمشقي إمام القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي أخذ عنه وعن نافع. توفي سنة ١٤٥.

انظر: طبقات القراء ٣٦٨/٢.

(٥) الآية ٢٠ من غافر.

(٦) الآية ١١ من الإسراء.

- النمل -

القياس . وأما الكسائي فإنه يقرأ «بهادي» اسم فاعل كالجماعة، فيثبته للياء بالحمل على «هادي» في هذه السورة، وفيه مخالفة الرسم السلفي .

قوله: «عن ضلالتهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يهدي» .
وعُدِّي بـ «عن» لتضمينه معنى يصرفهم . والثاني: أنه متعلق بالعمي لأنك تقول: عمي عن كذا، ذكره أبو البقاء^(١) .

آ . (٨٢) قوله: «وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ»: أي: مضمون القول، أو أطلق المصدر على المفعول أي: المَقُول .

قوله: «تَكَلَّمُهم» العامة على التشديد . وفيه وجهان، الأظهر: أنه من الكلام والحديث، ويؤيده قراءة أبي^(٢) «تَنْبُثُهم» وقراءة يحيى بن سلام^(٣) «تُحَدِّثُهم» وهما تفسيران لها . والثاني: «تَجْرَحُهم» ويدل عليه قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زُرْعَةَ والجحدري «تَكَلَّمُهم» بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام من الكلام وهو الجرح . وقد قرئ «تَجْرَحُهم» وفي التفسير أنها تسم الكافر .

قوله: «أَنَّ النَّاسَ» قرأ^(٤) الكوفيون بالفتح، والباقون بالكسر، فأما الفتح فعلى تقدير الباء أي: بأنَّ الناس . ويدل عليه التصريح بها في قراءة عبد الله

(١) الإملاء ١٧٥/٢ . وقال: «ويكون المعنى أن العمي صدر عن ضلالتهم» .

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٤٥/٢، والبحر ٩٧/٧، والقريطي ٢٣٧/١٣، الشواذ ١١٠ .

(٣) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، أبوزكريا البصري روى عن أصحاب الحسن البصري وله اختيار في القراءة، له تفسير الجامع . توفي سنة ٢٠٠ .
انظر: طبقات القراء ٣٧٣/٢ .

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٨، والتيسير ١٦٩، والنشر ٣٣٨/٢، والقريطي ٢٣٥/١٣، والحجة ٥٣٨، والبحر ٩٧/٧، والمحتسب ١٤٥/٢ .

«بأنَّ النَّاسَ». ثم هذه الباء تُحتملُ أَنْ تكونَ مُعَدِّيَّةً، وأن تكونَ سببِيَّةً، وعلى التقديرين: يجوزُ أَنْ يكونَ «تُكَلِّمُهُمْ» بمعنيَّيه من الحديثِ والجَرَحِ أي: تُحَدِّثُهُمْ بأنَّ النَّاسَ أو بسببِ أَنْ النَّاسَ، أو تجرَحُهُمْ بأنَّ النَّاسَ أي: تَسِمُهُمْ بهذا اللفظِ، أو تَسِمُهُمْ بسببِ انتفاءِ الإيمانِ.

وأما الكسرُ فعلى الاستئناف. ثم هو محتملٌ لأن يكونَ من كلامِ اللَّهِ تعالى وهو الظاهرُ، وأن يكونَ من كلامِ الدابةِ، فيُعكَّرُ عليه «بآياتنا». ويُجاب عنه: إمَّا باختصاصِها، صَحَّ^(١) إضافةُ الآياتِ إليها، كقولِ أتباعِ الملوكِ: دوائنا وخيلنا، وهي لِمَلِكِهِمْ، وإمَّا على حذفِ مضافٍ أي: بآياتِ ربِّنا. وتُكَلِّمُهُمْ إِنْ كان من الحديثِ فيجوزُ أَنْ يكونَ: إمَّا لإجراءِ «تُكَلِّمُهُمْ» مُجرى قولِ لهم، وإمَّا على إضمارِ القولِ أي: فتقول كذا. وهذا القولُ تفسيرُ لـ «تُكَلِّمُهُمْ».

آ. (٨٣) قوله: «مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ»: يجوزُ أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالحرر، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «فُوجاً»؛ لأنه يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً له في الأصل. والفُوجُ: الجماعةُ كالقوم، وقِيْدُهُم الراغب^(٢) فقال: «الجماعةُ المارةُ المُسرعةُ» وكأنَّ هذا هو الأصلُ ثم أُطلق، وإن لم يكن مَروراً ولا إِسراعاً. والجمعُ: أفواجٌ وفُؤُوج. و «مِمَّنْ يُكذِّبُ» صفةٌ له. و «مِنْ» في «مِنْ كُلِّ» تبعيضيةٌ، وفي «مِمَّنْ يُكذِّبُ» تبيينيةٌ.

آ. (٨٤) والواو في «ولم تُحيطُوا» يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفةُ، وأن تكونَ الحاليةَّةُ. و «عِلْماً» تمييزٌ.

(١) ش: «فيصح» وهي أنسب للسياق.

(٢) المفردات ٣٨٦.

قوله: «أَمْ مَاذَا» «أَمْ» هنا منقطعة. وتقدّم حكمها و«ماذا» يجوز أن يكون برؤيته استفهاماً منصوباً بـ «تَعْمَلُونَ» الواقع خبراً عن «كنتم»، وأن تكون «ما» استفهامية مبتدأ، و«ذا» موصول خبره، والصلة «كنتم تعملون»، وعائده محذوف أي: أي شيء الذي كنتم تعملونه.

وقرأ^(١) أبو حيوة «أما» بتخفيف الميم، جعلَ همزة الاستفهام داخلة على اسمه تأكيداً كقوله^(٢):

..... ٣٥٨٢ -

أَهْلُ رَأُونَا بِوَادِي الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ

آ. (٨٥) قوله: ﴿بِمَا ظَلَمُوا﴾: أي: بسبب ظلمهم، ويضعف جعل «ما» بمعنى الذي.

آ. (٨٦) قوله: ﴿لَيْسَكُنُوا فِيهِ﴾: قيل: قد حُذِفَ من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول؛ إذ التقدير: جَعَلْنَا اللَّيْلَ مُظْلَمًا / لَيْسَكُنُوا فِيهِ، والنهار مُبْصِرًا لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ. فحذف «مُظْلَمًا» لدلالة «مُبْصِرًا»، و«لِيَتَصَرَّفُوا» لدلالة «لَيْسَكُنُوا». وقوله «مُبْصِرًا» كقوله: «آيَةُ النَّهَارِ مُبْصِرَةٌ» وتقدّم تحقيقه في الإسرائ^(٣). قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: ما للتقابل لم يُراعَ في قوله: «لَيْسَكُنُوا» و«مُبْصِرًا» حيث كان أحدهما علّة والآخر حالاً؟ قلت: هو مُرَاعَى من حيث المعنى، وهكذا النظم المطبوع غير المتكلف»^(٥).

(١) البحر ٩٩/٧ «أماذا».

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.

(٣) الآية ١٢ من الإسرائ.

(٤) الكشاف ١٦١/٣.

(٥) قال: «لأن معنى مبصرًا: لِيُبْصِرُوا فِيهِ طرق التقلب في المكاسب».

آ. (٨٧) قوله: ﴿فَفَزَعَ﴾: دُونَ فَيَفْزَعُ؛ لِتَحَقُّقِهِ كَقَوْلِهِ: «رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ^(١)» و«أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(٢).

قوله: «أَتَوْهُ» قرأ^(٣) حمزة وحفص «أَتَوْهُ» فعلاً ماضياً. ومفعوله الهاء. والباقون «أَتَوْهُ» اسم فاعل مضافاً للهاء. وهذا حَمَلَ عَلَى معنى «كُلَّ» وهي مضافة تقديرية أي: وكلهم. وقرأ قتادة «أَتَاهُ» مُسْنِداً لضمير «كُلَّ» على اللفظ، ثم حَمَلَ عَلَى معناها فقرأ «داخرين». والحسن^(٤) والأعرج «داخرين» بغير ألف.

آ. (٨٨) قوله: ﴿تَحَسَّبُهَا جامِدةٌ﴾: هذه الجملة حالية مِنْ فاعل «تَرَى»، أو مِنْ مفعوله؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ بَصَرِيَّةٌ.

قوله: «وهي تَمُرُّ» الجملة حالية أيضاً. وهكذا الأجرأُ العظيمة تراها واقفة وهي مارة. قال النابغة الجعدي يصف جيشاً كثيفاً^(٥):

٣٥٨٣- بِأَرْعَنَ مِثْلِ الطُّودِ تَحَسَّبُ أَنَّهُمْ
وَقُوفٌ لِحَاجٍ وَالرُّكَّابُ تُهْمَلِجُ

و«مَرُّ السُّحَابِ» مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «صُنِعَ اللَّهُ» مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة السابقة. عامله مضمَرٌ.

(١) الآية ٢ من الحجر.

(٢) الآية ١ من النحل.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٧، والحجة ٥٣٩، والبحر ١٠٠/٧، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ٢٤١/١٣، والنشر ٣٣٩/٢، والمحتسب ١٤٥/٢.

(٤) الإتخاف ٣٣٥/٢، والبحر ١٠٠/٧.

(٥) ديوانه ١٨٧، والقرطبي ٢٤٣/١٣. وتهملج: من الهملاج وهو حُسْنُ سير الدابة في سُرعَةٍ. والأرعن: الجبل ويريد هنا الجيش. حاج: جمع حاجة. والرُّكَّاب: المطيُّ. أي: إنهم من كثرتهم تحسب أنهم وقوف وركابهم تسير.

أي: صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا، ثُمَّ أَضْيَفَ بَعْدَ حَذْفِ عَامِلِهِ. وجعله الزمخشري^(١) مؤكِّدًا للعامل في «يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ»^(٢) وَقَدَّرَهُ «وَيَوْمَ يُنْفَخُ» وكان كَيْتَ وَكَيْتَ أَثَابَ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ، وَعَاقَبَ الْمُسِيئِينَ، في كلامٍ طویلٍ حَوْماً على مذهبه. وقيل: منصوبٌ على الإغراء أي: انظروا صُنْعَ اللَّهِ وعليكم به.

والإِتِّقَانُ: الإِتِّيانُ بالشيء على أكملِ حالاتِهِ. وهو مِنْ قولِهِمْ: «تَقَنَّ أَرْضَهُ» إِذَا سَاقَ إِلَيْهَا الْمَاءَ الْخَائِرَ بِالطَّيْنِ لَتَصْلَحَ لِلزَّرْعَةِ. وَأَرْضُ تَقَنَّةٍ. وَالتَّقَنَّ: فَعْلٌ ذَلِكَ بِهَا، وَالتَّقَنَّ أَيْضًا: مَا رُمِيَ بِهِ فِي الْغَدِيرِ مِنْ ذَلِكَ أَوِ الْأَرْضِ.

قوله: «بِمَا تَفْعَلُونَ» قرأ^(٣) ابنُ كثير وأبو عمرو وهشام بالغَيْبَةِ جَرِيًّا على قوله: «وَكُلُّ أُنُوتِهِ». والباقون بالخطاب جَرِيًّا على قوله: «وَتَرَى» لَأَنَّ الْمَرَادَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمَّتُهُ.

آ. (٨٩) قوله: ﴿فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾: في «خيرٍ» وجهان، أحدهما: أنها للتفضيل باعتبار زعمهم، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: خَيْرٌ مِنْ قَدْرِهَا واستحقاقها فـ «مِنْهَا» في محلِّ نصبٍ، وَأَنْ لَا تَكُونَ لِلتَّفْضِيلِ. فيكون «مِنْهَا» في موضع رفعٍ صفةً لها.

قوله: «مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ» قد تقدَّم في هود^(٤) فَتَحَ «يَوْمَ» وَجَرَّهُ، و«إِذْ» مضافةٌ لجملةٍ حُذِفَتْ وَعُوضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ. والأحسنُ أَنْ تُقَدَّرَ: يَوْمَ إِذَا جَاءَ

(١) الكشف ١٦٢/٣.

(٢) أول الآية السابقة ٨٧.

(٣) السبعة ٤٨٧، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ٢٤٤/١٣، والحجة ٥٣٩، والنشر ٣٣٩/٢، والبحر ١٠١/٧.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر «فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ»، وقرأ الباقر «فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ». انظر: السبعة ٤٨٧، والنشر ٣٤٠/٢، والقرطبي ٢٤٥/١٣، والبحر ١٠٢/٧. وانظر: الدر المصون ٣٤٩/٦.

- النمل -

بالحسنة. وقيل: يومٌ إذ تَرى الجبال. وقيل: يومٌ إذ يُنفخُ في الصور. والأولُّ أولى لقُرْب ما قُدِّر منه.

آ. (٩٠) قوله: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ﴾: على إضمار قول، وهذا القولُ حالٌ ممَّا قبله أي: كُتِبَتْ وجوههم مقولاً لهم ذلك القول.

آ. (٩١) قوله: ﴿الَّذِي حَرَّمَهَا﴾: هذه قراءة الجمهورِ صفةٌ للرَّب. وابن مسعود^(١) وابن عباس «التي» صفةٌ للبلدة، والسياقُ إنما هو للرَّب لا للبلدة، فلذلك كانتِ العامةُ واضحةً.

آ. (٩٢) قوله: ﴿وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ﴾: العامةُ على إثباتِ الواوِ بعد اللام. وفيها تأويلان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه من التلاوة وهي القراءة، وما بعده يُلائمه. والثاني: من التَّلُو وهو الاتِّباعُ كقوله: «وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ»^(٢). وقرأ^(٣) عبد الله «أَنْ أَتْلُ» أمراً له عليه السلام، فـ «أَنْ» يجوز أن تكونَ المفسرة، وأن تكونَ المصدريةُ وُصِلَتْ بالأمر. وقد تقدَّم ما فيه.

قوله: «وَمَنْ ضَلَّ» يجوز أن يكونَ الجوابُ قوله: «فَقُلْ إِنَّمَا». ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ عائِدٍ على اسمِ الشرط. أي: مِنْ المنذرين له؛ لِمَا تَقَدَّمَ في البقرة. وأن يكونَ الجوابُ محذوفاً، أي: فوبالُ ضلاله عليه.

آ. (٩٣) قوله: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾: قد تقدَّمَ^(٤) أنه قُرِئَ بالياءِ والتاءِ في آخرِ هود.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ النَّمْلِ]

(١) القرطبي ٢٤٦/١٣، والبحر ١٠٢/٧. (٣) القرطبي ٢٤٦/١٣، والبحر ١٠٢/٧.

(٢) الآية ١٠٩ من يونس.

(٤) قرأ بالغيبة ابن كثير وأبو عمرو والأخوان، وقرأ الباقون بالتاء. انظر: السبعة ٤٨٨، والنشر ٢٦٣/٢، والبحر ١٠٣/٧، والتيسير ١٢٦. وانظر: الدر المصون ٤٢٨/٦.

سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله : ﴿تَتْلُو﴾ : يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً، دلت عليه صفته وهي «مِنْ نَبَأِ مُوسَى»، تقديره : تتلو عليك شيئاً مِنْ نَبَأِ مُوسَى . ويجوز أن تكون «مِنْ» مزيدة على رأي الأخفش^(١). أي : تتلو عليك نبأ موسى .

قوله : «بالحق» يجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعل «تتلو» أو من مفعوله أي : مُلتبسٍ أو مُلتبساً بالحق ، أو متعلق بنفس «تتلو» بمعنى : تتلوه بسبب الحق . و«لقوم» / متعلق بفعل التلاوة أي : لأجل هؤلاء .

[٧٠٠/ب]

آ. (٤) قوله : ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ﴾ : هذا هو المتلوفجيء به في جملة مستأنفة مؤكدة .

قوله : «يَسْتَضِعُّ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها : أنه مستأنف، بيان بحال الأهل الذين جعلهم فرقاً وأصنافاً . الثاني : أنه حالٌ مِنْ فاعل «جعل» أي : جعلهم كذا حال كونه مُستضعفاً طائفةً منهم . الثالث : أنه صفة لـ «شيعة» .

(١) الأخفش لم يقدر شيئاً في هذا الموضع من إعرابه . وانظر أمثلة على مذهبه في زيادة مِنْ : ٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ .

قوله: «يُذَبِّحُ» يجوزُ فيه ثلاثةُ الأوجه: الاستثناؤه تفسيراً لـ «يَسْتَضْعِفُ»، أو الحالُ مِنْ فاعله، أو صفةٌ ثانيةٌ لطائفة. والعمامةُ على التشديدِ في «يُذَبِّحُ» للتكثير. وأبو حيوة^(١) وابن محيصة «يُذَبِّحُ» مفتوح الياء والباء مضارع «ذَبَحَ» مخففاً.

آ. (٥) قوله: ﴿وَنُرِيدُ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطفٌ على قوله: «إِنَّ فِرْعَوْنَ»، عطفٌ فعليةٌ على اسمية، لأنَّ كليهما تفسيراً للنبا. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «يَسْتَضْعِفُ». وفيه ضعفٌ من حيث الصناعة، ومن حيث المعنى. أمَّا الصناعةُ فلكونه مضارعاً مثبتاً فحقه أن يتجرّد من الواو. وإضمارُ مبتدأ قبله أي: ونحن نريدُ كقوله^(٢):

- ٣٥٨٤ -

..... وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكًا

تكلّف لا حاجة إليه. وأمّا المعنى فكيف يجتمع استضعافُ فرعون وإرادةُ المِنَّةِ من اللّٰه؟ لأنه متى مَنْ الله عليهم تَعَذَّرَ استضعافُ فرعون إياهم. وقد أُجيب عن ذلك: بأنّه لما كانت المِنَّةُ بخلاصِهِمْ مِنْ فرعون سريعة الوقوع، قريته، جُعِلَتْ إرادةُ وقوعها كأنها مقارنةٌ لاستضعافِهِمْ.

آ. (٦) قوله: ﴿وَنُتِمُّوهُ﴾: العمامةُ على ذلك مِنْ غير لامِ علة. والأعمش^(٣) «وَلَنُتِمُّوهُ» بسلامِ العلة، ومتعلّقها محذوفٌ أي: ولنمكّن فعلنا ذلك.

(١) الإتحاف ٢/٣٤٠، والبحر ٧/١٠٤.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

(٣) البحر ٧/١٠٥.

قوله: «وَنَرِي فِرْعَوْنَ» قرأ^(١) الأخوان «يَرَى» بفتح الياء والراء مضارع «رَأَى» مسنداً إلى فرعون وما عُطِفَ عليه فلذلك رفعوا. والباقون بضمّ النون وكسر الراء مضارع «أَرَى»؛ ولذلك نُصِبَ فرعون وما عُطِفَ عليه مفعولاً أول. و«ما كانوا» هو الثاني و«منهم» متعلّق بفعل الرؤية أو الإراءة، لا بـ «يَحْذَرُونَ» لأنّ ما بعد الموصول لا يَعْمَلُ فيما قبله. ولا ضرورة بنا إلى أنّ نقول: اتّبع فيه.

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾: يجوز أن تكون المفسرة والمصدرية. وقرأ^(٢) عمر بن عبد العزيز وعمر بن عبد الواحد^(٣) بكسر النون على التقاء الساكنين كأنه حَذَفَ همزة القطع على غير قياس، فالتقى ساكنان، فكسراً أولهما.

آ. (٨) قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾: في اللام الوجهان المشهوران: العِلَّةُ المجازية بمعنى: أن ذلك لما كان نتيجة فعلهم وثمرته، شُبّه بالداعي الذي يفعلُ الفاعلُ الفعلَ لأجله، أو الصيرورة. وقرأ العامة بفتح الحاء والزاي وهي لغة قريش والأخوان^(٤) بضم وسكون. وهما لغتان بمعنى واحد كالْعَدَمِ والعَدَم.

(١) السبعة ٤٩٢، والتيسير ١٧٠، والبحر ١٠٥/٧، والنشر ٣٤١/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٣، والحجة ٥٤١.

(٢) المحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٠/١٣، والبحر ١٠٥/٧.

(٣) في الأصل عمرو وليس ثمة قارئ بهذا الاسم. وعمر بن عبد الواحد بن قيس أبو حفص الدمشقي عرض على يحيى بن الحارث الذماري، وروى عنه القراءة هشام بن عمار توفي سنة ٢٠٠. انظر: طبقات القراء ٥٩٤/١.

(٤) السبعة ٤٩٢، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٢٥٠/١٣، والنشر ٣٤١/٢، والبحر ١٠٥/٧، والحجة ٥٤٢.

قوله: «خاطئين» العامة على الهمز. مأخوذ من الخطأ ضد الصواب. وقرئ^(١) بياء دون همزة، فاحتمل أن يكون كالأول ولكن خُفّف، وأن يكون من خطأ يخطئ، أي: تجاوز الصواب.

آ. (٩) قوله: ﴿قُرَّةَ عَيْنٍ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبر مبتدأ مضمّر أي: هو قُرَّةُ عين. والثاني: - وهو بعيد جداً - أن يكون مبتدأ، والخبر «لا تقتلوه». وكان هذا القائل حقه أن يُذكر^(٢) فيقول: لا تقتلوه إلا أنه لما كان المراد مذكراً ساغ ذلك.

والعامة من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على «ولك». ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن عباس^(٣) عنه أنه وقف على «لا» أي: هو قُرَّةُ عين لي فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرّة عين، ثم يتبدى بقوله «تقتلوه»، وهذا لا ينبغي أن يصح عنه، وكيف يبقى «تقتلوه» من غير نون رفع ولا مقتضٍ لحذفها؟ ولذلك قال الفراء^(٤): «هولحن».

قوله: «وهم لا يشعرون» جملة حالية. وهل هي من كلام الباري تعالى وهو الظاهر، أو من كلام امرأة فرعون؟ كأنها لما رأت ملاء أشاروا بقتله قالت له كذا أي: افعَلْ أنت ما أقول لك، وقومك لا يشعرون. وجعل الزمخشري^(٥) الجملة من قوله: «وقالت امرأة فرعون» معطوفة على «فالتقطه»، والجملة من قوله: «إن فرعون وهامان» إلى «خاطئين» معترضة بين المتعاطفين، وجعل

(١) البحر ١٠٦/٧، والكشاف ١٦٦/٣.

(٢) كذا في الأصل، لعله «يؤنث».

(٣) في معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢: «سمعت الذي يقال له ابن مروان السدي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس...».

(٤) معاني القرآن ٣٠٢/٢.

(٥) الكشاف ١٦٧/٣.

متعلق الشعور من جنس الجملة المعترضة أي: لا يشعرون أنهم على خطأ في التقاطه. قال الشيخ^(١): «ومتي أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير فصل كان أحسن».

آ. (١٠) قوله: ﴿فَارِغًا﴾: خبر «أصبح» أي: فارغاً من العقل، أو من الصبر، أو من الحزن. وهو أبعدّها. ويردّه قراءات^(٢) تُخالفه: فقرأ فضالة والحسن «فَرِغًا» بالزاي، من الفزع. وابن عباس «قَرِغًا» بالقاف وكسر الراء وسكونها، من قَرَعَ رأسه: إذا انحسر شعره. والمعنى: خلا من كل شيء، وانحسر عنه كل شيء، إلا ذكر موسى. وقيل: الساكن الراء مصدر قَرَعَ يَقْرَعُ أي: أصيب. وقُرِئ «فَرِغًا» بكسر الفاء وسكون الراء، والغين معجمة، أي: هذراً. كقوله^(٣):

٣٥٨٥- فَإِنْ يَكُ قَتْلَى قَدْ أَصِيبَتْ نَفْسُهُمْ

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرِغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

«فَرِغًا» حال من «يَقْتُلِ». وقرأ الخليل «فُرِغًا» بضم الفاء والراء وإعجام

الغين، من هذا المعنى.

قوله: «إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي» «إِنْ»: إمّا مخففة، وإمّا نافية. واللام: إمّا

فارقة، وإمّا بمعنى إلا.

قوله: «لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا» جوابها محذوف أي: لأبَدَتْ، كقوله: «وَهُمْ بِهَا

(١) البحر ١٠٦/٧.

(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٠٧/٧، والمحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٥/١٣.

(٣) تقدم برقم ٤٠٦. وصدره هناك:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصِيبْنَ وَنِسْوَةٌ

ويقال: ذهب دمه فَرِغًا وفَرِغًا.

لولا أن رأى برهان ربه»^(١). و«لتكون من المؤمنين» متعلق بـ «رَبَّنَا». والباء في «به»^(٢) مزيدة في المفعول أي: لَتُظْهِرَهُ وقيل: لَيْسَتْ زائدة بل سببية. والمفعول محذوف أي: لَتُبْدِيَ الْقَوْلَ بسبب موسى أو بسبب الوحي. فالضمير يجوز عودُه على موسى أو على الوحي.

آ. (١١) قوله: ﴿قُصِّيه﴾: أي: قُصِّي أثره أي: تَبَّعِيه.

قوله: «فَبَصَّرَتْ بِهِ» أي: أَبْصَرَتْه، وقرأ^(٣) قتادة «بَصَّرَتْ» بفتح الصاد. وعيسى بكسرها. وتقدّم معناه في طه^(٤).

قوله: «عن جُنُبٍ» في موضع الحال: إِمَّا مِنْ الْفَاعِلِ أي: بَصَّرَتْ بِهِ مُسْتَخْفِيَةً كائناً عن جُنُبٍ، وإِمَّا مِنَ الْمَجْرُورِ، أي: بعيداً منها. وقرأ العامة «جُنُبٍ» بضمين وهو صفة لمحذوف. أي: مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ. وقال أبو عمرو ابن العلاء: «أي: عن شوق»، وهي لغة جذام يقولون: جَنَيْتُ إِلَيْكَ أي: اشتهت. وقرأ^(٥) قتادة والحسن والأعرج وزيد بن علي بفتح الجيم وسكون النون، وعن قتادة أيضاً بفتحهما. وعن الحسن «جُنُبٍ» بالضم والسكون. وعن سالم^(٦) «عن جانبٍ» وكلّها بمعنى واحد. ومثله: الْجَنَابُ وَالْجَنَابَةُ.

(١) الآية ٢٤ من يوسف

(٢) من قوله «لتبدي به».

(٣) انظر في قراءاته: البحر ١٠٧/٧، والكشاف ١٦٧/٣، والشواذ ١١٢.

(٤) انظر: الدر المصون: الورقة ٦٢٢ أ.

(٥) انظر في قراءاته: الشواذ ١١٢، والقرطبي ٢٥٧/١٣، والمحتسب ١٤٩/٢، والبحر ١٠٧/٧.

(٦) في المظان «النعمان بن سالم» وهو النعمان بن سالم الطائفي روى عن عبد الله ابن الزبير وعبد الله بن عمر روى له الجماعة سوى البخاري، ولم يذكر المزي وفاته. التهذيب ١٤١٨/٣.

قوله: «وهم لا يَشْعُرُونَ» جملةٌ حاليةٌ، ومتعلِّقُ الشعورِ محذوفٌ أي: أنها تَقْصُّه^(١)، أو أنه سيكونُ لهم عَدُوًّا وَحَزَنًا.

آ. (١٢) قوله: ﴿الْمَرَضِيعَ﴾: قيل: يجوزُ أن تكونَ جمعُ مَرَضِيعٍ، وهي المرأة.

وقيل: جمعُ «مَرَضِعٍ» بفتح الميم والضاد. ثم جَوَّزُوا فيه أن يكونَ مكاناً أي: مكان الإرضاع وهو الثَّدْيُ، وأن يكونَ مصدرًا أي: الإرضاعاتِ أي: أنواعها.

قوله: «مِنْ قَبْلُ» أي: مِنْ قَبْلِ قَصِّهَا أثره.

قوله: «وهم له ناصِحُونَ» الظاهرُ أنه ضميرُ موسى. وقيل: لفرعون. ومن طريف ما يُحكى^(٢): أنها لَمَّا قَالَتْ لهم ذلك استنكروا حالها وتفرَّسوا أنها قَرَابَتُهُ. فقَالَتْ: إنما أَرَدْتُ: وهم لِلْمَلِكِ ناصِحُونَ. فتخلَّصَتْ منهم. قاله ابن جريج. قلت: وهذا يُسمَّى عند أهلِ البيانِ «الكلامُ المَوْجَّه» ومثله لَمَّا سُئِلَ بعضهم وكان بين أقوامٍ، بعضهم يُحِبُّ عليًّا دونَ غيره، وبعضهم أبا بكر، وبعضهم عمرًا، وبعضهم عثمانًا، ف قيل له: أيُّهم أَحَبُّ إلى رسول الله؟ فقال: مَنْ كانت ابنته تحته.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ﴾: عطفٌ على «تَقَرَّ». ودَمْعَةُ الفرحِ قَارَةٌ، ودَمْعَةُ التُّرَحِ حَارَةٌ. قال أبو تمام^(٣):

فَأَمَّا عَيُونُ الْعَاشِقِينَ فَأَسْخِنَتْ

وَأَمَّا عَيُونُ الشَّامِتِينَ فَفَقَّرَتْ

(١) ش: تعرفه.

(٢) انظر: البحر ١٠٨/٧.

(٣) تقدم برقم ٣٢٣٠.

وقد تقدّم تحقيقُ هذا في مريم^(١).

آ. (١٥) قوله: ﴿عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ﴾: في موضع الحال [إِذَا] ^(٢) من الفاعل: كائناً على حين غَفَلَةٍ أي: مُسْتَحْفِيّاً، وإِذَا من المفعول. وقرأ ^(٣) أبو طالب القاريء «على حين» بفتح النون. وتكلّف الشيخ ^(٤) تخريجها على أنه حَمَلَ المصدرَ على الفعل في أنه إذا أضيف الظرفُ إليه جاز بناؤه على الفتح كقوله ^(٥):

٣٥٨٧- على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا

و «مِنْ أَهْلِهَا» صفةٌ لـ «غَفَلَةٍ» أي: صادرةٌ من أهلها.

قوله: «يَقْتَتِلَانِ» صفةٌ لـ «رجلين». وقال ابن عطية ^(٦): «حال منهما» [٧٠١/ب] وسيبويه ^(٧) وإن كان جَوَزَهَا مِنَ النكرة/ مُطْلَقاً. إِلَّا أَنَّ غَيْرَهُ - وهم الأكثرون - يَشْتَرِطُونَ فِيهَا مَا يُسَوِّغُ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا ^(٨). وقرأ ^(٩) نعيم بن مسرة «يَقْتَتِلَانِ» بِالْإِدْغَامِ نَقَلَ فَتْحَةَ التَّاءِ الْأُولَى إِلَى الْقَافِ وَأَدْغَمَ.

(١) انظر: الدر المصون ٥٩٠/٧.

(٢) سقطت «ما» من «إِذَا» من الأصل.

(٣) البحر ١٠٩/٧. وأبو طالب لعله زيد بن أحزم النبهاني البصري الحافظ، توفي سنة

٢٥٧. انظر: تهذيب الكمال ٤٤٧/١.

(٤) البحر ١٠٩/٧.

(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

(٦) المحرر ١٥١/١٢.

(٧) الكتاب ٢٤٣/١، ٢٧٢.

(٨) انظر: الارتشاف ٣٤٦/٢.

(٩) البحر ١٠٩/٧، والشواذ ١١٢.

- القصص -

قوله: «هذا مِنْ شَيْعَتِهِ» مبتدأ وخبرٌ في موضعِ الصفةِ لـ «رجلين» أو الحالِ من الضميرِ في «يَقْتَلَانِ» وهو بعيدٌ لعدمِ انتقالها^(١).

وقوله: «هذا، وهذا» على حكاية الحالِ الماضيةِ فكأنهما حاضران. وقال المبردُ: «العربُ تُشيرُ بهِ هذا إلى الغائبِ وأنشد لجريز^(٢):

٣٥٨٨- هذا ابنُ عَمِّي في دمشقَ خليفةُ
لو شئتُ ساقُكُم إليَّ قَطينا

قوله: «فاستغاثه» هذه قراءةُ العامةِ، من الغَوْثِ أي: طَلَبَ غَوْثَهُ ونَصْرَهُ. وقرأ^(٣) سيبويه وابن مقسم والزعفراني بالعين المهملة، والنون، من الإعانة. قال ابنُ عطية^(٤): «هي تصحيفٌ». وقال ابنُ جبار^(٥) صاحب «الكامل»: «الاختيارُ قراءةُ ابنِ مقسم؛ لأنَّ الإعانةَ أَوْلَى في هذا البابِ». قلت: نسبةُ التصحيفِ إلى هؤلاء غيرُ محمودةٍ، كما أن تعاليَ الهذلي^(٦) في اختيارِ الشاذِّ غيرُ محمودٍ.

قوله: «فَوَكَّزَهُ» أي: دَفَعَهُ بجميعِ كَفِّهِ. والفرقُ بين الوَكَّزِ واللُّكْزِ: أنَّ الأولَ بجميعِ الكَفِّ، والثاني بأطرافِ الأصابعِ وقيل: بالعكس. والنكُّزُ كاللُّكْزِ. قال^(٧):

-
- (١) لأن من شروط الحال كونها منتقلة غير ثابتة، إلا شواهد يسيرة.
 - (٢) ديوانه ٥٧٩، وأمالى الشجري ٢٧٦/٢. والقطين: الخدم والأتباع.
 - (٣) الإتحاف ٣٤١/٢، والبحر ١٠٩/٧، والشواذ ١١٢.
 - (٤) المحرر ١٥١/١٢.
 - (٥) الكامل له (خ) ٢٢٦.
 - (٦) وهو صاحب «الكامل».
 - (٧) البيت لرؤية، وهو في ديوانه ٦٣. واللسان (نكن). والتنزي: التوثب والتسرع.

٣٥٨٩- يا أيها الجاهل ذو التنزي
لا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالنُّكْرِ

وقرأ^(١) ابن مسعود «فَلَكْرَه» و «فَنَكْرَه» باللام والنون.

قوله: «فَقَضَى» أي: موسى، أو الله تعالى، أو ضميرُ الفعلِ أي: الوَكْرُ.
قوله: «مِنْ عَمَلٍ»: مِنْ وَسْوَئِهِ وَتَسْوِيلِهِ. والإشارةُ إلى القتلِ الصادرِ
منه.

٢. (١٧) قوله: ﴿بِمَا أَنْعَمْتَ﴾: يجوزُ في الباءِ أن تكونَ قَسَمًا،
والجوابُ: لِأَتُوْبَنَّ مقدراً. ويُفسَّره «فَلَنْ أَكُونَ»، وَأَنْ تكونَ متعلِّقةً بمحذوفٍ،
ومعناها السَّبِيَّةُ. أي: اعْصِمْنِي بسببِ ما أَنْعَمْتَ به عليَّ، وِترْتَبُ عليه قوله:
«فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيْرًا». و «ما» مصدريةٌ، أو بمعنى الذي. والعائدُ محذوفٌ.
وقوله: «فَلَنْ» نفيٌّ على حقيقته. وزعم^(٢) بعضهم أنه دعاءٌ، وأنَّ «لَنْ» واقعةٌ
موقع «لا». وأجاز قومٌ ذلك مُستدلِّين بهذه الآية، ويقول الشاعر^(٣):

٣٥٩٠- لَنْ تَزَالُوا كَذِلْكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ
سَتْ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودُ الْجِبَالِ
وليس فيهما دلالةٌ لظهورِ النفيِ فيهما مِنْ غيرِ تقديرِ دعاءٍ، وإن كان في
البيتِ أقوى.

٢. (١٨) قوله: ﴿خَائِفًا﴾: الظاهرُ أنه خبرُ «أَصْبَحَ» و«فِي

(١) القرطبي ١٣/٢٦٠، والبحر ٧/١٠٩.

(٢) انظر: البحر ٧/١١٠، والمغني ٣٧٤.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٣، والمغني ٣٧٤، والتصريح ٢/٢٣٠، والهمع
١١١/١، والدرر ٨٠/١.

المدينة» [متعلق^(١)] به . ويجوز أن يكون حالاً، والخبر «في المدينة» . ويضعف تمام «أصبح» أي : دخل في الصباح .

قوله : «يترقب» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً ثانية، وأن يكون بدلاً من الحال الأولى، أو الخبر الأول، أو حالاً من الضمير في «خائفاً» فتكون متداخلة . ومفعول «يترقب» محذوف، أي : يترقب المكروه، أو الفرج، أو الخبر : هل وصل لفرعون أم لا؟

قوله : «فإذا الذي» «إذا» فجائية . و «الذي» مبتدأ . وخبره : إما «إذا»، ف «يستنصره» حال، وإما «يستنصره» ف «إذا» فضلة على سابها^(٢) . و «بالأمس» معرب؛ لأنه متى دخلت عليه أل أو أضيف أعرب، ومتى عري منها فحاله معروف : الحجاز تبنيه، والتميميون يمنونه الصرف كقوله^(٣) :
٣٥٩١ - لقد رأيت عجبا مذ أمتا

على أنه قد يبنى مع أل ندوراً، كقوله^(٤) :

٣٥٩٢ - وإني حيست اليوم والامس قبله

إلى الشمس حتى كادت الشمس تغرب

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتته من ش .

(٢) انظر الخلاف في «إذا» الفجائية : الدر المصون ٤٠/٤ .

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٩٦/٢، والكتاب ٤٤/٢، وأما الشجري ٢٦٠/٢، وابن يعيش ١٠٦/٤، والخزانة ٢١٩/٣، والهمع ٢٠٩/١، والدر ١٧٥/١ وبعده :

عجائزاً مثل السعالى خمساً

والسعال : أنثى الغول .

(٤) البيت لنصيب . وهو في ديوانه ٦٢، والخصائص ٥٧/٣، والمحتسب ١٩٠/٢، والإنصاف ٣٢٠، وابن يعيش ٢٦٠/٢، والهمع ٢٠٩/١، والدر ١٧٥/١ .

يُرَوَّى بكسر السين .

قوله : « قال له موسى » الضمير : قيل : للإسرائيلي ؛ لأنه كان نبياً في الفتنة الأولى . وقيل : للقبطي .

آ . (١٩) قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْطِشَ ﴾ : الظاهر أن الضميرين لموسى . وقيل : للإسرائيلي والعدو هو القبطي . والضمير في « قال يا موسى » للإسرائيلي ، كأنه تَوَهَّم مِنْ مُوسَى مُخَاشَنَةً ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ كَذَلِكَ ، وبهذا فشا خبره ، وكان مُشْكُوكاً فِي قَاتِلِهِ .

و « أَنْ » تَطَرَّدُ زِيَادَتُهَا ^(١) فِي مَوْضِعَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : بَعْدَ « لَمَّا » كَهَذِهِ : وَالثَّانِي قَبْلَ « لَوْ » مَسْبُوقَةً بِقَسَمٍ كَقَوْلِهِ ^(٢) :

٣٥٩٣- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرّاً

.....

[وقوله] ^(٣) :

٣٥٩٤- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ

لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وَالْعَامَّةُ عَلَى « يَنْطِشُ » بِالْكَسْرِ . وَضَمُّهَا ^(٤) أَبُو جَعْفَرٍ .

آ . (٢٠) قوله : ﴿ يَسْعَى ﴾ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً ؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ قَدْ تَخَصَّصَتْ بِالْوَصْفِ بِقَوْلِهِ : « مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ » فَإِنْ

(١) انظر : المغني ٥٠ .

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٧ .

(٣) تقدم برقم ٢٨٥٨ .

(٤) النشر ٢٧٤/٢ ، والإتحاف ٣٤١/٢ ، والبحر ١١٠/٧ .

جَعَلْتُ «مِنْ أَقْصَى» متعلقاً بـ «جاء» فـ «يَسْعَى» صفةٌ ليس إلا. قاله الزمخشري^(١)، بناءً منه على مذهب الجمهور وقد تقدّم / أن سيبويه^(٢) يجيز [١/٧٠٢] ذلك مِنْ غير شرط. وفي آية^(٣) يس تقدّم «مِنْ أَقْصَى» على «رجل» لأنه لم يكن مِنْ أَقْصَاهَا، وإنما جاء منه، وهنا وَصَفَهُ بأنه مِنْ أَقْصَاهَا، وهما رجلان مختلفان وقِصَّتَانِ متباينتان.

قوله: «يَأْتِمِرُونَ» أي: يَتَأَمَّرُونَ بمعنى يَتَشَاوِرُونَ، كقول النّبر ابنِ تُولُب^(٤):

٣٥٩٥- أَرَى النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا شِيْمَةً

وَفِي كُلِّ حَادِثَةٍ يُؤْتَمَرُ

وعن ابن قتيبة^(٥): يَأْمُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَتِمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ»^(٦).

قوله: «لك» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا يَدُلُّ «الناصحين» عليه أي: ناصحُ لك من الناصحين، أو بنفسِ «الناصحين» لِلاتِّسَاعِ فِي الظَّرْفِ، أو على جهةِ البيانِ أي: أعني لك.

آ. (٢١) قوله: ﴿يَتَرَقَّبُ﴾: أي: يَتَرَقَّبُ هِدَايَتَهُ وَغَوْثَ اللَّهِ إِيَّاهُ.

(١) الكشف ١٦٩/٣.

(٢) أي إن رجلاً نكرة غير موصوفة فلا يأتي منها الحال، وسيبويه يجيز ذلك من غير وصف. انظر: الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.

(٣) «جاء مِنْ أَقْصَى المدينة رجلٌ يَسْعَى» الآية ٢٠ من يس.

(٤) ديوانه ٥٦، ومجاز القرآن ١٠٠/٢، والقرطبي ٢٦٦/١٣، والمحزر ١٥٥/١٢ والشيمة: الخلق.

(٥) عبارته في تفسير غريب القرآن ٣٣١: «أي يَهْمُونَ بك».

(٦) الآية ٦ من الطلاق.

آ. (٢٣) قوله : ﴿تَذُودَان﴾ : صفة لـ «امرأتين» لا مفعول ثان لأنَّ «وَجَدَ» بمعنى لَقِيَ . والدُّوْدُ : الطَّرْدُ والدَّفْعُ . قال (١) :
٣٥٩٦- فقام يذود الناس عنها بسيفه

وقيل : حَبَسَ (٢) ، ومفعوله محذوف أي : تَذُودَانِ النَّاسَ عَنْ غَنِمِهِمَا ، أو غَنِمَهُمَا عَنْ مَزَاحِمَةِ النَّاسِ . و «مِنْ دُونِهِمَا» أي من مكانٍ أسفل مِنْ مكانِهِمَا .

قوله : «ما خَطَبُكُما» قد تقدَّم في طه (٣) . وقال الزمخشري (٤) هنا : «وَحَقِيقَتُهُ مَا مَخْطُوبُكُما؟ أي : ما مَطْلُوبُكُما مِنَ الدِّيَادِ ، سُمِّيَ المَخْطُوبُ خَطْبًا ، كما سُمِّيَ المَشْوَونُ (٥) شَأْنًا فِي قَوْلِكَ : ما شَأْنُكَ؟ يُقَالُ : شَأْنْتُ شَأْنَهُ أَي : قَصَدْتُ قَصْدَهُ» . وقال ابن عطية (٦) : «السَّوَالُ بِالْخَطْبِ إِنَّمَا هُوَ فِي مُصَابٍ أَوْ مُضْطَهَدٍ أَوْ مَنْ يُشْفَقُ عَلَيْهِ ، أَوْ يَأْتِي بِمَنْكِرٍ مِنَ الْأَمْرِ» (٧) .

وقرأ (٨) شمر «خَطَبُكُما» بِالْكَسْرِ أَي : ما زَوْجُكُما؟ أَي : لِمَ تَسْقِيَانِ وَلَمْ يَسْقِي زَوْجُكُما؟ وهي شاذةٌ جداً .

(١) تقدم برقم ٩٤ .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٣٠٥/٢ : «تَجِسَّانُ غَنِمَهُمَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ذَدَّتِ الرَّجُلَ : حَبَسَتْهُ وَإِنَّمَا كَانَ الدِّيَادِ حَبَسًا لِلْغَنَمِ لِأَنَّ الْغَنَمَ وَالْإِبِلَ إِذَا أَرَادَ شَيْءٌ مِنْهَا أَنْ يَشُدَّ وَيَذْهَبَ فَرَدَدَتْهُ فَذَلِكَ ذُودٌ وَهُوَ الْحَبْسُ» .

(٣) الآية ٩٥ من طه .

(٤) الكشف ١٧٠/٣ .

(٥) الكشف : «الشَّوْنُ» وهو تحريف .

(٦) المحرر ١٥٨/١٢ .

(٧) وقال : «فَكَانَهُ بِالْجُمْلَةِ فِي شَرٍّ» .

(٨) البحر ١١٣/٧ .

قوله: «يُصْدِر» قرأ^(١) أبو عمرو وابن عامر بفتح الياء وضم الدال من صَدَرَ يُصْدِر وهو قاصر أي: يَصْدُرُونَ بمواشيهم. والباقون بضم الياء وكسر الدال مضارع أَصْدَرَ مُعْدَى بالهمزة، والمفعول محذوف أي: يُصْدِرُونَ مواشيهم. والعامَّة على كسر الراء من «الرَّعاء» وهو جمعُ تكسيرٍ غير مقيس؛ لأنَّ فاعلاً الوصف المعتل اللام كقاضٍ قياسه فَعَلَةٌ نحو: قُضَاةٌ ورُمَّاء. وقال الزمخشري^(٢): «وأما الرَّعاء بالكسر فقياسٌ كصِيَامٍ وقيامٍ» وليس كما ذكر لما دَكَرْتُهُ.

وقرأ^(٣) أبو عمرو في رواية بفتح الراء. قال أبو الفضل: «هو مصدرٌ أقيم مقامُ الصفة؛ فلذلك استوى فيه الواحد والجمع»، أو على حذفٍ مضاف. وقرئ بضمها وهو اسم جمعٍ كَرُخَال^(٤)، وثناء^(٥).

وقرأ^(٦) ابن مصرف «لا نُسْقِي» بضم النون من أَسْقَى، وقد تقدَّم الفرق بين سَقَى وأَسْقَى في النحل^(٧).

آ. (٢٤) قوله: ﴿فَسَقَى لَهُمَا﴾: مفعوله محذوف أي: غَنَمَهُمَا لأجلِهِمَا.

(١) السبعة ٤٩٢، والنشر ٣٤١/٢، والحجة ٥٤٣، والتيسير ١٧١، والبحر ١١٣/٧، والقرطبي ٢٦٩/١٣.

(٢) الكشف ١٧٠/٣.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ١١٣/٧، والشواذ ١١٢.

(٤) الرُّخُل: الأنثى من أولاد الضأن. والجمع أرْخُل ورُخَال.

(٥) ناقة بُنْي: إذا وَلَدَتْ اثنين. وجمعها ثناء.

(٦) البحر ١١٣/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٥١/٧.

- القصص -

قوله: «لِإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» متعلق بـ «فَقِيرٌ». قال الزمخشري^(١): «عَدَى» فقيرٌ باللام لأنه ضَمَّنَ معنى سائلٍ وطالبٍ. ويَحْتَمِلُ: إني فقيرٌ من الدنيا لأجل ما أَنْزَلْتَ إليَّ من خير الدين، وهو النجاة من الظالمين».

قلت: يعني أَنِ افْتَقَرَ يَعْدَى بـ «مِنْ»، فإِذَا أَن تَجْعَلُهُ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ، وَإِنَّمَا أَن تَعْلُقَهُ بِمَحذُوفٍ. و«أَنْزَلْتَ» قيل: ماضٍ على أصله. ويعني بالخير ما تَقَدَّمَ مِنْ خَيْرِ الدِّينِ. وقيل: بمعنى المستقبل.

آ. (٢٥) قوله: «فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا»: قرأ^(٢) ابن محيصن «فَجَاءَتْهُ خِدَاهُمَا» بحذف الهمزة تخفيفاً على غير قياسٍ كقولهم: يا با فلان، وقوله^(٣):

٣٥٩٧- يَا بَا الْمُغِيرَةَ رَبُّ أَمْرٍ مُغْضِلٍ
فَرَجَّتْهُ بِالْمَكْرِ مَنِي وَالذُّهَى
و«وَيَلْمُهُ» أي: ويلٌ لأُمَّه. قال^(٤):

٣٥٩٨- وَيَلْمُهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ

.....

و«تَمْشِي» حالٌ، و«على استحياء» حالٌ أخرى: إِمَّا مِنْ «جَاءَتْ»، وإِمَّا مِنْ «تَمْشِي».

(١) الكشف ١٧١/٣.

(٢) المحتسب ١٥٠/٢، والبحر ١١٤/٧.

(٣) تقدم برقم ١٩١٥.

(٤) البيت لكعب بن زهير من لاميته المشهورة وعجزه:

موعودها، أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ

وهو في ديوانه ٧، والجمهرة ٧٩٠. والخُلَّة: الصديق. ويولمها: تعجب منها ما أحسنها.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى﴾: رُوِيَ عن أبي عمرو^(١): «أَنْكِحَكَ حَذَى» بِحَذْفِ هَمْزَةِ «إِحْدَى»، وهذه تُشْبِهُ قِرَاءَةَ ابنِ محيِصن «فَجَاءَتْهُ خُذَاهُمَا»^(٢). وتَقَدَّمَ التَّشْدِيدُ فِي نَوْنِ «هَاتَيْنِ» فِي سُورَةِ النِّسَاءِ^(٣).

قوله: «عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ: إِمَّا مِنْ الْفَاعِلِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْ: مَشْرُوطاً عَلَى، أَوْ عَلَيْكَ ذَلِكَ. «وَتَأْجُرَنِي» مُضَارِعٌ أَجْرَتُهُ: كُنْتُ لَهُ أَجِيرًا. وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ أَيْ: تَأْجُرَنِي نَفْسَكَ. وَ«ثَمَانِي حِجَجٍ» ظَرْفٌ لَهُ. وَنَقَلَ الشَّيْخُ^(٤) عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّهَا هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي. قُلْتُ: الزَّمَخْشَرِيُّ لَمْ يَجْعَلْهَا مَفْعُولاً ثَانِياً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَإِنَّمَا جَعَلَهَا مَفْعُولاً ثَانِياً عَلَى وَجْهِ آخَرَ. وَأَمَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلَمْ يَجْعَلْهَا غَيْرَ ظَرْفٍ. وَهَذَا نَصُّهُ^(٥) لِيَتَبَيَّنَ لَكَ. قَالَ: «تَأْجُرَنِي مِنْ أَجْرَتِهِ إِذَا كُنْتُ لَهُ أَجِيرًا، كَقَوْلِكَ: أَبَوْتُهُ إِذَا كُنْتُ لَهُ أَبًا. وَثَمَانِي حِجَجٍ ظَرْفٌ، أَوْ مِنْ أَجْرَتِهِ [كَذَا]^(٦): إِذَا أَثْبَتَهُ [إِيَّاهُ]^(٧). وَمِنْهُ تَعْرِيزُهُ/ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْرَكُمْ اللَّهُ وَرَجَمَكُمْ» وَ«ثَمَانِي حِجَجٍ» مَفْعُولٌ بِهِ. وَمَعْنَاهُ رَغِيَّةُ ثَمَانِي حِجَجٍ. فَنَقَلَ الشَّيْخُ عَنْهُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنَ الْمَعْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لـ «تَأْجُرَنِي» فَقَطْ، وَحَكَى عَنْهُ أَنَّهُ أَعْرَبَ «ثَمَانِي حِجَجٍ» مَفْعُولاً بِهِ. وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ أَوْ يَتَّجِه؟ وَانْظُرْ إِلَى الزَّمَخْشَرِيِّ كَيْفَ

(١) البحر ١١٥/٧.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٢١/٣، والذي تقدم تشديد نون «الذان».

(٤) البحر ١١٥/٧.

(٥) الكشف ١٧٢/٣.

(٦) من الكشف.

(٧) من الكشف.

قَدَّر مضافاً لِيَصِحَّ المعنى به أي: رَغِي ثمانِي حِجَج؛ لأنَّ العملَ هو الذي تقع الإثابة عليه لا نفسُ الزمان فكيف تُوجَّه الإجازةُ على الزمان؟

قوله: «فَمِنْ عِنْدِكَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ في محلِّ رفع خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: فهي مِنْ عِنْدِكَ، أو نصبٍ أي: فَقَدْ زِدْتَهَا أو تَفَضَّلْتَ بها مِنْ عِنْدِكَ.

قوله: «أَنْ أَشُقُّ» مفعولٌ «أُرِيدُ». وحقيقة قولهم «شُقَّ عليه» أي: شُقَّ ظَنُّهُ نصفين، فتارةً يقول: أطيق، وتارة: لا أطيق. وهو مِنْ أَحْسَنِ مجازٍ.

آ. (٢٨) قوله: «ذَلِكَ»: مبتدأ. والإشارةُ به إلى ما تعاقدنا عليه، والظرفُ خبره. وَأُضِيفَتْ «بين» لمفردٍ لتكريرها عطفاً بالواو. ولو قلت: «المالُ بين زيدٍ وعمرو» لم يَجْزُ. فأما قوله^(١):

— ٣٥٩٩ —

..... بين الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ

فكان الأصمعيُّ يَأْبَاهَا وَيَرْوِي «وَحَوْمَلِ» بالواو. والصحيحُ بالفاء، وأوَّلَ البيتِ على: «الدُّخُولِ وَحَوْمَلِ» مكانان كلُّ منهما مشتملٌ على أماكن، نحو قولك: «داري بين مصر» لأنه به المكانُ الجامع. والأصل^(٢): ذلك بَيْنَنَا، ففَرَّقَ بالعطف.

قوله: «أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ» «أَيَّ» شرطية. وجوابها «فلا عُدْوَانَ» عليّ. وفي «ما» هذه قولان، أشهرهما: أنها زائدةٌ كزيادتها في أخواتها مِنْ أدواتِ الشرط. والثاني: أنها نكرة. وَالْأَجْلَيْنِ بدلٌ منها. وقرأ^(٣) الحسن وأبو عمرو في رواية

(١) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٢) أي في قوله: «ذلك بيني وبينك».

(٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٣٤٢/٢، والمحتسب، ١٥٠/٢، والقرطبي =

«أَيُّمَا» بتخفيف الياء، كقوله^(١):

٣٦٠٠ - تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكَيْنِ أَيُّهُمَا

عَلَيَّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلْتُ مَوَاطِرَهُ

وقرأ عبد الله «أَيُّ الْأَجْلَيْنِ مَا قَضَيْتُ» بإقحام «ما» بين «الأجلين» و«قَضَيْتُ». قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: ما الفرقُ بين موقعي زيادة «ما» في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة مؤكدة لإيهام «أَيُّ» زائدة في شياعها، وفي الشاذة تأكيداً للقضاء كأنه قال: أَيُّ الْأَجْلَيْنِ صَمَّمْتُ عَلَى قَضَائِهِ، وَجَرَدْتُ عَزِيمَتِي لَهُ».

وقرأ^(٣) أبو حيوة وابن قطيب «عِدْوَان». قال الزمخشري^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: تَصَوُّرُ الْعِدْوَانِ إِنَّمَا هُوَ فِي أَحَدِ الْأَجْلَيْنِ الَّذِي هُوَ أَقْصَرُهُمَا، وَهُوَ الْمَطَالِبَةُ بِتَمَّةِ الْعَشْرِ، فَمَا مَعْنَى تَعْلُقِ الْعِدْوَانِ بِهِمَا جَمِيعاً؟ قلت: معناه كما أَنِّي إِنْ طَوَّلْتُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْعَشْرِ [كَانَ عِدْوَاناً]^(٥) لَا شَكَّ فِيهِ، فَكَذَلِكَ إِنْ طَوَّلْتُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّمَانِ. أَرَادَ بِذَلِكَ تَقْرِيرَ أَمْرِ الْخِيَارِ، وَأَنَّهُ ثَابِتٌ مُسْتَقَرٌّ، وَأَنَّ الْأَجْلَيْنِ عَلَى السُّوَاءِ: إِمَّا هَذَا وَإِمَّا هَذَا»^(٦). ثم قال: «وَقِيلَ: معناه: فَلَا أَكُونُ مُتَعَدِّياً. وَهُوَ

= ٢٧٩/١٣، والبحر ١١٥/٧. وقال الصفراوي في التقريب ٥٣١/٢: «عباس عن أبي عمرو من طريق الأهوازي: أَيُّمَا».

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣٤٧، والمحتسب ٤١/١، ١٠٨. والسَّمَاكَانِ: نجمان نيران. والأصل «نسراً» بدل «نصراً» وهو تحريف؛ لأن الشاعر يذكر نصر ابن سيار.

(٢) الكشف ١٧٤/٣.

(٣) القرطبي ٢٧٩/١٣، والبحر ١١٥/٧.

(٤) الكشف ١٧٣/٣ - ١٧٤.

(٥) زيادة من «الكشاف».

(٦) وقال: «من غير تفاوت بينهما في القضاء، وأما التمة فموكولة إلى رأيي إِنْ شِئْتَ أَتَيْتُ بِهَا، وَإِلَّا لَمْ أُجْبَرْ عَلَيْهَا».

في نفى العدوان عن نفسه كقولك: لا إثم علي ولا تبعه^(١). قال الشيخ^(٢): «جوابه الأول فيه تكثير». قلت: كأنه أعجبه الثاني، والثاني لم يرتضه الزمخشري؛ لأنه ليس جواباً في الحقيقة؛ فإن السؤال باق أيضاً. وكذلك نقله عن غيره.

وقال المبرد: «وقد علم أنه لا عذوان عليه في أتمهما، ولكن جمعهما ليجعل الأول كالأتم في الوفاء».

آ. (٢٩) قوله: ﴿أَوْ جَذْوَةً﴾: قرأ^(٣) حمزة بضم الجيم. وعاصم بالفتح. والباقون بالكسر. وهي لغات في العود الذي في رأسه نار، هذا هو المشهور. قال السلمي^(٤):

٣٦٠١- حَمَى حُبِّ هَذَا النَّارِ حُبِّ خَلِيلَتِي
وَحُبِّ الْغَوَانِي فَهُدُونِ الْحُبَاخِ
وَبُدِّلْتُ بَعْدَ الْمِسْكِ وَالْبَانِ شِقْوَةً
دَخَانَ الْجُذَا فِي رَأْسِ أَشْمَطِ شَاخِ
وَقَيْدَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: فِي رَأْسِهِ نَارٌ مِنْ غَيْرِ لَهَبٍ. قال ابن مقبل^(٥):

(١) البحر ١١٦/٧.

(٢) السبعة ٤٩٣، والنشر ٣٤١/٢، والتيسير ١٧٢، والبحر ١١٦/٧، والحجة ٥٤٣، والقرطبي ٢٨١/١٣.

(٣) السلمي هو أشجع بن عمرو السلمي، أبو الوليد نشأ باليمامة ورُبِّي بالبصرة، من فحول الشعراء، مدح البرامكة ووصله الرشيد فأنشده. توفي سنة ١٩٥. انظر في ترجمته: الخزائن ١٤٣/١، وتاريخ بغداد ٤٥/٧، والأعلام ٣٣١/١. والبيتان في المحرر ١٦٤/١٢، وليس في ديوانه الذي جمعه د. خليل الحسون.

(٤) ديوانه ٩١، والمجاز ١٠٣/٢، والقرطبي ٢٨١/١٣، واللسان جذو. والجذا مثله الجيم جمع جذوة وجذاة. والحواطب: اللواتي يلتمسن لها الحطب. والجزل: الحطب اليابس وما عظم منه. والخوار: الضعيف. والدعر: الكثير الدخان.

٣٦٠٢- بَاتَتْ حَوَاطِبُ لَيْلَى يَلْتَمِسْنَ لَهَا
جَزَلَ الْجُذَا غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعِيرِ
الْخَوَارُ: الذي يتقصّف. والدّعير: الذي فيه لهب، وقد ورد ما يقتضي
وجود اللهب فيه. قال الشاعر^(١):

٣٦٠٣- وَأَلْقَى عَلَى قَبْسٍ مِنَ النَّارِ جَذْوَةً
شَدِيداً عَلَيْهَا حَمِيْهَا وَالتَّهَابُهَا
وقيل: الجَذْوَةُ: العُودُ الغليظُ سواء كان في رأسه نارٌ أم لم يكن، وليس
المراد هنا إلا ما في رأسه نارٌ.

قوله: «من النار» صفةٌ لجَذْوَةٍ، ولا يجوزُ تَعَلُّقُهَا بـ «آيَتِكُمْ» كما تَعَلَّقَ بِهِ
«منها»؛ لأنَّ هذه النارَ لَيْسَتْ النارُ المذكورة، والعربُ إذا تَقَدَّمَتْ نَكْرَةً وَأَرَادَتْ
إِعَادَتَهَا أَعَادَتَهَا مَضْمَرَةً، أو مَعْرِفَةً بـ آلِ الْعَهْدِيَّةِ، وقد جُمِعَ الْأَمْرَانِ هُنَا.

آ. (٣٠) قوله: «مِنْ شَاطِئِ» : «مِنْ» لابتداء الغاية. والأَيْمَنُ
صفةٌ لِلشَّاطِئِ أو للوادي. والأَيْمَنُ مِنَ الْيَمْنِ وهو البركة أو من اليمين المعادلِ
لليسار من الْعُضْوَيْنِ. ومعناه على هذا بالنسبة إلى موسى أي: الذي يلي يمينَكَ
دُونَ يَسَارِكَ. والشَّاطِئُ صَفَةُ الْوَادِي والنهر أي حَافَتُهُ وَطَرَفُهُ، وكذلك الشُّطُّ
وَالسَّيْفُ وَالسَّاحِلُ كُلُّهَا بِمَعْنَى. وَجَمَعَ الشَّاطِئِءَ / أَشْطَاءَ قَالَهُ الرَّاعِبُ^(٢). [١/٧٠٣]
وَشَاطِئَاتُ فُلَانًا: مَاشِيَتُهُ عَلَى الشَّاطِئِءِ.

قوله: «فِي الْبُقْعَةِ» متعلقٌ بـ «نُودِي» أو بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ

(١) لم أعتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٨١/١٣، والكشاف ١٧٥/٣.

(٢) المفردات ٢٦١. وأثبت في القاموس (شطأ) هذا الجمع للشَّطْءِ وهو من الشجر
ما خرج حول أصله. وقال في جمع شاطِئِءِ النهر: «شَوَاطِئُءُ وَشُطَّانٌ».

الشاطيء. وقرأ العامة بضم الباء وهي اللغة العالية. وقرأ^(١) مَسْلَمَةُ والأشهبُ العقيلي بفتحها. وهي لغة حكاها أبو زيد. قال: «سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ: هذه بَقْعَةٌ طَيِّبَةٌ».

قوله: «من الشجرة» هذا بدلٌ مِنْ «شاطيء» بإعادة العامل، وهو بدلٌ اشتمال.

قوله: «أَنْ يا موسى» «أَنْ» هي المفسرة. وجوّز فيها أَنْ تكونَ المخففة. واسمُها ضميرُ الشأن. وجملةُ النداء مفسرة له. وفيه بُعدٌ^(٢).

قوله: «إني أنا الله» العامة على الكسر على إضمار القول، أو على تضمين النداء معناه. وقرئ^(٣) بالفتح. وفيه إشكال؛ لأنه إِنْ جُعِلَتْ «أَنْ» تفسيريةً وَجَبَ كسرُ «إني» للاستئنافِ المفسر للنداء بماذا كان؟ وَإِنْ جُعِلَتْها مخففةً لَزِمَ تقديرُ «أني» بمصدرٍ، والمصدرُ مفردٌ، وضميرُ الشأن لا يُفسرُ بمفردٍ. والذي ينبغي أَنْ تُخْرَجَ عليه هذه القراءة أَنْ تكونَ «أَنْ» تفسيريةً و«أني» معمولَةٌ لفعلٍ مضمرٍ، تقديرُهُ: أَنْ يا موسى اعْلَمْ أَنِّي أنا الله.

آ. (٣٢) قوله: «من الرّهْب» : متعلّقٌ بأحدِ أربعةِ أشياء: إمّا بـ «وَلَيَّ»، وإمّا بـ «مُذْبِرًا»، وإمّا بـ «اضْمُمْ» ويظهر هذا الثالث إذا فسرنا الرّهْبَ بالكم، وإمّا بمحذوفٍ أي: [تَسْكُنُ]^(٤) من الرّهْب. وقرأ^(٥) حفصٌ يفتح الراء

(١) القرطبي ٢٨٢/١٣، والبحر ١١٦/٧.

(٢) أجاز ذلك أبو حيان في البحر ١١٦/٧.

(٣) البحر ١١٧/٧. وقال الصفراوي في التقريب: «ابن كثير من طريق الطرسوسي عن شبل عنه».

(٤) بياض في الأصل وما أثبتناه من (ش).

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٩٣، والنشر ٣٤١/٢، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٢٨٤/١٣، والبحر ١١٨/٧، والحجة ٥٤٤.

وإسكانِ الهاء. والأخوان وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالضمِّ والإسكان. والباقون بفتحيتين. والحسن وعيسى والجحدريُّ وقتادة بضميتين. وكلُّها لغاتٌ بمعنى الخَوْف. وقيل: هو بفتحيتين الكُمُّ بلغة جُمَيْرٍ وحنيفة^(١). قال الزمخشري^(٢): «هو مِنْ يَدَعِ التفاسير» قال: «وليت شعري كيف صَحَّته في اللغة، وهل سَمِعَ من الثقاتِ الأثباتِ الذين تُرْتَضَى عربيتهم؟ ثم ليت شعري كيف موقعه في الآية وكيف تطبيقه المفصَّلُ كسائرِ كلماتِ التنزيل. على أن موسى - صلوات الله عليه - ليلةَ المُناجاةِ ما كان عليه إلا رُزْمانَقَةً من صوفٍ لا كُمِي^(٣) لها» الرُّزْمانَقَةُ: المِدرَعَةُ.

قال الشيخ^(٤): «هذا مروِيٌّ عن الأصمعي، وهو ثقةٌ سمعهم يقولون: أَعْطِنِي ما في رَهِيكَ أي: كُفِّكَ. وأما قوله كيف موقعه؟ فقالوا: معناه أخرجَ يَدَكَ مِنْ كُفِّكَ»^(٥) قلت: كيف يَسْتَقِيمُ هذا التفسير؟ يَفْسُرُونَ اضْمُمَ بمعنى أخرجَ.

وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: قد جُعِلَ الجناحُ وهو اليَدُ في أحدِ الموضعين مضموماً، وفي الآخر مضموماً إليه، وذلك قوله: «واضمُّمُ إليك جناحَكَ» وقوله: «واضمُّمُ يَدَكَ إلى جناحِكَ» فما التوفيقُ بينهما؟ قلت: المرادُ بالجناحِ المضمومِ [هو]^(٧) اليَدُ اليمنى، وبالجناحِ المضمومِ إليه هو اليَدُ اليسرى، وكلُّ واحدٍ مِنْ يَمْنَى اليدينِ ويُسْرَاهما جناحٌ».

(١) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٨.

(٢) الكشف ١٧٥/٣.

(٣) كذا في الكشف والأصل. ولا مسوغ لحذف النون.

(٤) البحر ١١٨/٧.

(٥) وقال: «وكان قد أخذ العصا بالكم».

(٦) الكشف ١٧٥/٣.

(٧) من الكشف.

قوله: «فذايْكَ» قد تقدّم^(١) قراءة التخفيف والتثقيب في سورة النساء. وقرأ^(٢) ابن مسعود وعيسى وشبل^(٣) وأبو نوفل بياء بعد نون مكسورة، وهي لغة هذيل. وقيل: تميم. وروى شبل عن ابن كثير بياء بعد نون مفتوحة^(٤). وهذا على لغة من يفتح نون الثانية، كقوله^(٥):

٣٦٠٤- على أخوذيين استقلت عشيّة

فما هي إلا لمحّة وتغيّب

والياء بدل من إحدى النونين كـ «تظنّيت». وقرأ عبد الله بتشديد النون وياء بعدها^(٦). ونُسبت لهذيل. قال المهدوي: بل لغتهم تخفيفها. ولا أظنّ الكسرة هنا إلا إشباعاً^(٧) كقراءة هشام «أفئدة من الناس»^(٨).

و «ذايْكَ» إشارة إلى العصا واليد وهما مؤنثان، وإنما ذكر ما أشير به إليهما لتذكير خبرهما وهو برهانان، كما أنه قد يؤنث لتأنيث خبره كقراءة «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا»^(٩) فيمن أنث، ونصب «فتنتهم»، وكذا قول

(١) قرأ بتشديد النون المكسورة ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالتخفيف. انظر: السبعة

٤٩٣، والنشر ٣٤١/٢. وانظر: الدر المصون ٣/٢٦١.

(٢) «فذايْكَ» السبعة ٤٩٣، والبحر ١١٨/٧، والقرطبي ١٣/٢٨٥.

(٣) عن ابن كثير كما في السبعة.

(٤) «فذايْكَ» وانظر: البحر ١١٨/٧.

(٥) البيت لحميد بن ثور وهو في ديوانه ٥٥، والعيني ١٧٧/١، والهمع ٤٩/١، والدرر

٢١/١، واللسان خوذ. والبيت في وصف جناحي قطاة. والأحوازي: الخفيف

السريع. واستقلت: ارتفعت في الهواء.

(٦) «فذايْكَ» القرطبي ١٣/٢٨٥، والبحر ١١٨/٧.

(٧) الأصل: إشباع. وانظر: البحر ١١٨/٧.

(٨) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر المصون ٧/١١٢.

(٩) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: السبعة ٢٥٥.

الشاعر^(١) :

— ٣٦٠٥ —

فقد خاب مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتُهُ الْغَدْرُ

وتقدّم إيضاح هذا في الأنعام^(٢) . والبرهان تقدّم اشتقاقه^(٣) .

وقال الزمخشري^(٤) هنا : « فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ سُمِّيَتِ الْحُجَّةُ بُرْهَانًا ؟ قلت : لبياضها وإنارتها ، مِنْ قولهم للمرأة البيضاء « بَرَهْرَهَةٌ »^(٥) بتكرير العين واللام . والدليل على زيادة النون قولهم : أَبْرَةَ الرجلُ إذا جاء بالبرهان . ونظيره تسميتهم إياها سُلْطَانًا ، من السَّلِيط وهو الزيت لِإِنَارَتِهَا » .

قوله : « إِلَى فِرْعَوْنَ » متعلق بمحذوف فقدّره أبو البقاء^(٦) « مُرْسَلًا إِلَى فِرْعَوْنَ » وغيره : اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ . وهذا المقدّر ينبغي أن يكون حالاً مِنْ « برهانان » أي : مُرْسَلًا بهما إلى فِرْعَوْنَ . والعامل في هذه الحال ما في اسم الإشارة .

آ . (٣٤) قوله : « هُوَ أَفْصَحُ » : الْفَصَاحَةُ لُغَةٌ : الْخُلُوصُ . وَمِنْهُ

فَصَحَ اللَّبَنُ وَأَفْصَحَ فَهُوَ مُفْصِحٌ وَفَصِيحٌ أَي : خَلَصَ مِنَ الرُّغْوَةِ . وَرَوَى [٧٠٣/ب] قولهم^(٧) :

(١) تقدم برقم ١٨٨٠ .

(٢) انظر : الدر المصون ٥٧٢/٤ .

(٣) انظر : الدر ٧٢/٢ .

(٤) الكشف ١٧٥/٣ — ١٧٦ .

(٥) انظر : اللسان (بره) وفي معناها أقوال أخرى .

(٦) الإملاء ١٧٨/٢ .

(٧) في ش (قول الشاعر) . والبيت لنُضْلة السلمي وقبلة :

٣٦٠٦ -

وتحت الرغوة اللبن الفصيح

ومنه فصيح الرجل: جادت لغته. وأفصح: تكلم بالعربية. وقيل:
بالعكس. وقيل: الفصيح الذي ينطق. والأعجم: الذي لا ينطق. وعن هذا
استعير أفصح الصبح أي: بدا ضوءه. وأفصح النصراني: دنا فضحه بكسر الفاء
وهو عيد لهم. وأما في اصطلاح أهل البيان فهي خلوص الكلمة من تنافر
الحروف كقوله «ترعى الهعخع». ومن الغرابة. كقوله^(١):

٣٦٠٧ - ومرسناً مسرجاً

ومِنْ مخالفة القياس اللغوي كقوله^(٢):

= رَأَوْهُ فَارْتَدَّوْهُ وَهُوَ حَرَقَ القبيح
فلم يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عَلَيْهِم القبيح

وهو في اللسان (فصح). والرغوة: بتثنية الراء.

(١) البيت للمعاج وهو في ديوانه، واللسان سرج، والمخصص ١٥٥/٢ وتامه:

ومقلّة وحاجباً مُزَجَّجاً

وفاحماً

والمزجج: المرقق. والمرسن: الأنف. والشاهد مسرجاً، حيث اختلفوا في معناه

بين الأنف المضىء أو الدقيق كالسيف الريجي.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في النوادر ٤٤، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص

٤٠١/١، والعيني ٥٩٥/٤، واللسان جلل. وتامه:

الحمد لله العليّ الأجلل

والشاهد فيه ترك الإدغام الواجب.

٣٦٠٨ - العَلِيُّ الأَجَلُّ

وخلوص الكلام من ضعف التأليف كقوله^(١) :

٣٦٠٩ - جَزَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ

.....

ومن تنافر الكلمات كقوله^(٢) :

٣٦١٠ - وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ

وَلَيْسَ قَرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

ومن التعقيد وهو: إمَّا إخلالُ نظم الكلام فلا يُدْرَى كيف يُتوصَّلُ إلى

معناه؟ كقوله^(٣) :

٣٦١١ - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا

أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوه يُقَارِبُهُ

وإمَّا عَدَمُ انتقالِ الذهنِ من المعنى الأول إلى المعنى الثاني، الذي هو

لازمه والمرادُ به، ظاهراً كقوله^(٤) :

(١) عجزه:

جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلَ

وهو لأبي الأسود في ملحقات ديوانه ١٢٤، والخصائص ٢٩٤/١، وأمالِي الشجري

١٠٢/١، وابن يعيش ٧٦/١، والخزانة ١٣٤/١.

(٢) البيت من الرجز وفيه الإقواء، ويُنسب للجن وهو في شواهد الشافية ٤٨٧، والبيان

والتبیین ٦٥/١.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١٠٨، والخصائص ١٤٦/١.

(٤) البيت للعباس بن الأحنف وهو في ديوانه ١٠٦، ومعاهد التنقيص ١٩/١.

- القصص -

٣٦١٢- سَاطَلَبُ بُعْدَ الدَارِ عَنْكُمْ لَتَقْرَبُوا
وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَمْعُ لَتَجْمَدَا

وخلوص المتكلم من النطق بجميع ذلك فصارت الفصاحة يوصف بها ثلاثة أشياء: الكلمة والكلام والمتكلم بخلاف البلاغة فإنه لا يوصف بها إلا الأخيران. وهذا له موضوع يوضح فيه، وإنما ذكرت لك ما ينهك على أصله.

و[قوله]: «لساناً» تمييز.

قوله: «رذءاً» منصوب على الحال. والرذء: العون وهو فعل بمعنى مفعول كالدفع بمعنى المدفوع به. ورذأته على عدوه أعتته عليه. ورذأت الحائط: دعته بخشبة كيلا يسقط. وقال النحاس^(١): «يقال: رذأته وأرذأته».

وقال سلامة بن جندل^(٢):

٣٦١٣- وِرْدَنِي كُلُّ أبيضَ مَشْرِفِي
شَحِيدِ الحَدِّ أبيضَ ذِي فُلُولِ

وقال آخر^(٣):

٣٦١٤- أَلَمْ تَرَ أَنَّ أَصْرَمَ كَانَ رِذْنِي
وَحَيْرَ النَّاسِ فِي قُلِّ وَمَالِ

(١) إعراب القرآن ٥٥٣/٢.

(٢) ليس في ديوانه. وهو في البحر ١٠٣/٧، والكشاف ١٧٦/٣. شحذت السيف: حذذته. وكونه ذا فلول من قراع الأعداء.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٨٦/١٣. والقل: القلة.

وقرأ^(١) نافع «ردا» بالنقل^(٢)، وأبو جعفر كذلك إلا أنه لم يُنَوِّنه كأنه أَجَرَى الوصلَ مُجَرَى الوقفِ. ونافع ليس من قاعدته النقل في كلمة إلا هنا. وقيل: ليس فيه نَقْلٌ وإنما هو مِنْ أَرَدَى على كذا. أي: زاد. قال الشاعر^(٣):

٣٦١٥- وأَسْمَرَ خَطِيئاً كَانَ كُغُوبَهُ

نَوَى الْقَسْبَ قَدْ أَرَدَى ذِرَاعاً عَلَى الْعَشْرِ

أي: زاد [وأنشده الجوهري^(٤): قَدْ أَرَبَى، وهو بمعناه]^(٥).

قوله: «يُصَدِّقُنِي» قرأ^(٦) حمزة وعاصم بالرفع على الاستثناف أو الصفة لـ «رَدَّأ»، أو الحال من هاء «أَرَسِلَهُ»، أو من الضمير في «رَدَّأ». والباقون بالجزم جواباً للأمر. وزيد بن علي وأبي «يُصَدِّقُونِي» أي: فرعون ومَلَأُوهُ. قال ابن خالويه: «وهذا شاهدٌ لِمَنْ جَزَمَ؛ لأنه لو كان رفعاً لقال «يُصَدِّقُونِي» يعني بنونين».

وهذا سهوٌ من ابن خالويه؛ لأنه متى اجتمعت نونُ الرفع مع نون الوقاية جازت أوجه، أحدها: الحذف، فهذا يجوزُ أن يكون مرفوعاً، وحذف نونه لما ذكرتُ لك. وقد تقدم تحقيقُ هذا في الأنعام^(٧) وغيرها. وحكاها الشيخ^(٨) عن ابن خالويه ولم يُعَقِّبه بنكير.

(١) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والحجة ٥٤٥.

(٢) أي: نقل حركة الهمزة إلى الدال ثم حذفت الهمزة.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٤.

(٤) الصحاح (قَسْب) ٢٠١/١.

(٥) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٢٨٧/١٣، والحجة

٥٤٦، والنشر ٣٤١/٢.

(٧) انظر: الدر المصون ١٥/٥.

(٨) البحر ١١٨/٧.

آ. (٣٥) قوله: ﴿عَضُدْكَ﴾: العامة على فتح العين وضم الضاد. والحسن^(١) وزيد بن علي بضمهما. وعن الحسن بضمه وسكون عيسى بفتحهما، وبعضهم بفتح العين وكسر الضاد. وفيه لغة سادسة: فتح العين وسكون الضاد. ولا أعلمها قراءة. وهذا كناية عن التقوية له بأخيه.

قوله: «بآياتنا» يجوز فيه أوجه: أن يتعلق بـ «نَجْعَلُ» أو بـ «يَصْلُونُ»، أو بمحذوف أي: أذهبها، أو على البيان، فيتعلق بمحذوف أيضاً، أو بـ «الغالبون»، على أن آل ليست موصولة، أو موصولة وأتسع فيه ما لا يتسع في غيره، أو قسم وجوابه متقدم وهو «فلا يَصْلُونُ»، أو من لغو القسم: قالهما الزمخشري^(٢). وردّ عليه الشيخ^(٣) بأن جواب القسم لا تدخله الفاء عند الجمهور. ويريد بلغو القسم أن جوابه محذوف أي: وحق آياتنا لتغلبن.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾: هذه قراءة العامة بإثبات واو العطف. وابن كثير^(٤) حذفها، وكل وافق مصحفه؛ فإنها ثابتة في المصاحف غير مصحف مكة. وإثباتها وحذفها واضحان، وهو الذي يسميه أهل البيان الوصل والفصل.

قوله: «وَمَنْ تَكُونُ» قرأ العامة «تكون» بالتانيث و«له» خبرها و«عاقبة» اسمها. ويجوز أن يكون اسمها ضمير القصّة، والتانيث لأجل ذلك، و«له» عاقبة الدار» جملة في موضع الخبر. وقرئ^(٥) بالياء من تحت، على أن تكون

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٤٣/٢، والمحتسب ١٥٢/٢، والبحر ١١٨/٧.

(٢) الكشف ١٧٦/٣.

(٣) البحر ١١٨/٧.

(٤) السبعة ٤٩٤، والنشر ٣٤١/٢، والقرطبي ٢٨٨/١٣، والحجة ٥٤٦، والبحر

١١٩/٧، والتيسير ١٧١.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤٩٤، والنشر ٢٦٣/٢.

«عاقبة» اسمها والتذكير للفصل ؛ لأنه تانيث مجازي . ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن . والجملة خبرٌ كما تقدم . ويجوز أن تكون تامة ، وفيها ضمير يرجع إلى «مَنْ» ، والجملة في موضع الحال . ويجوز أن تكون ناقصة ، واسمها ضمير «مَنْ» / ، والجملة خبرها .

[أ/٧٠٤]

آ . (٣٩) قوله : ﴿بَغِيرِ الْحَقِّ﴾ : حال أي : استكبروا مُلتبسِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ .

قوله : «لَا يُرْجَعُونَ» قرأ^(١) نافع والأخوان مبنياً للفاعل ، والباقون للمفعول .

آ . (٤٢) قوله : ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾ : أي : صَيَّرْنَاهُمْ . وقال الزمخشري^(٢) : «دَعَوْنَاهُمْ» كأنه فرٌ من نسبة ذلك إلى الله تعالى ، أعني التصيير ؛ لأنه لا يوافق مذهبهُ . و«يَدْعُونَ» صفة لـ «أئمة» .

قوله : «ويوم القيامة» فيه أوجه ، أحدها : أن يتعلّق بـ «المقبوحين» على أن آل ليست موصولة ، أو موصولة وأُتسِعَ فيه ، وأن يتعلّق بمحذوف يُفسّره المقبوحين ، كأنه قيل : وقُبِّحُوا يوم القيامة نحو : «لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ»^(٣) أو يُعْطَفَ على موضع «في الدنيا» أي : وأَتْبَعْنَاهُمْ لعنة يوم القيامة ، أو معطوفة على «لعنة» على حذف مضاف أي : ولعنة يوم القيامة . والوجه الثاني أظهرها .

والمقبوحُ : المطرودُ . قُبِّحَهُ الله : طرده . قال^(٤) :

(١) السبعة ٤٩٤ ، والنشر ٢/٢٠٩ ، والبحر ٧/١٢٠ ، والتيسير ١٧١ ، والقرطبي ٢٨٩/١٣ ، والحجة ٥٤٦ .

(٢) الكشاف ٣/١٨٠ .

(٣) الآية ١٦٨ من الشعراء .

(٤) لم أهد إلى قائله ، وهو في البحر ٧/١٠٣ ، والقرطبي ١٣/٢٩٠ . والبراجم : أحياء من بني تميم . وانظر : اللسان (برجم) .

٣٦١٦- أَلَا قَبِّحَ اللَّهُ الْبَرَاجِمَ كُلَّهَا
وَجَدُّعَ يَرْبُوعاً وَعَقْرَ دَارِمَا

وُسُمِّيَ ضِدُّ الْحُسْنِ قَبِيحاً؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ تَتَّبِعُ عَنْهُ، فَكَانَهَا تَطْرُدُهُ يُقَالُ: قَبِّحَ قَبَاحَةً. وَقِيلَ: مِنَ الْمَقْبُوحِينَ: مِنَ الْمَوْسُومِينَ بِعَلَامَةٍ مُنْكَرَةٍ كَزُرْقَةِ الْعَيُونِ وَسَوَادِ الْوُجُوهِ. وَالْقَبِيحُ أَيْضاً: عَظُمَ السَّاعِدُ مِمَّا يَلِي النِّصْفَ مِنْهُ إِلَى الْمِرْقَى.

آ. (٤٣) قوله: ﴿بَصَائِرَ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً: إِثْمًا عَلَى حَذْفِ مضافٍ أَي: ذَا بَصَائِرَ أَوْ عَلَى الْمُبَالَغَةِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ صِفَتِهِ مُقَامَهُ أَي: بِجَانِبِ الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ لَصِفَتِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ^(١). وَمِثْلُهُ: «بَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ».

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا﴾: وَجْهُ الاسْتِدْرَاكِ: أَنَّ الْمَعْنَى وَمَا كُنْتَ شَاهِداً لِمُوسَى وَمَا جَرَى عَلَيْهِ، وَلَكِنَّا أَوْحَيْنَاهُ إِلَيْكَ. فَذَكَرَ سَبَبَ الْوَحْيِ الَّذِي هُوَ إِطَالَةُ الْفَتْرَةِ، وَدَلَّ بِهِ عَلَى الْمَسَبِّبِ، عَلَى عَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي اخْتِصَارَاتِهِ. فَلِإِذْنِ هَذَا الاسْتِدْرَاكِ هُوَ شَيْبَةٌ بِالِاسْتِدْرَاكِينَ بَعْدَهُ. قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ.

قوله: «ثَاوِيَا» أَي: مُقِيمَا يُقَالُ: ثَوَى يَثْوِي ثَوَاءً وَثَوِيّاً، فَهُوَ ثَاوٍ وَثَوِيٌّ. قَالَ ذُو الرِّمَةِ^(٣):

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

(٢) الكشف ٣/١٨٢.

(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

٣٦١٧- لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْنَتُهُ
نَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

وقال آخر (١) :

٣٦١٨- طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ الْمَنْزَلِ

.....

وقال العجاج (٢) :

٣٦١٩- فَبَاتَ حَيْثُ يَدْخُلُ الثُّوِي

يعني : الضيف المقيم .

قوله : «تتلو» يجوز أن يكون حالاً من الضمير في «ثاويًا»، وأن يكون خبراً
ثانياً، وأن يكون هو الخبر و«ثاويًا» حال . وجعله الفراء (٣) منقطعاً مما قبله أي :
مستأنفاً كأنه قيل : وما أنت تتلو على أمك . وفيه بُعد .

آ . (٤٦) قوله : «مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ» : في موضع الصفة
لـ «قوماً» .

[قوله :] «ولكن رحمة» أي : أَرْسَلْنَاكَ رَحْمَةً أَوْ أَعْلَمْنَاكَ بِذَلِكَ رَحْمَةً .
وقرأ (٤) عيسى وأبو حيوة بالرفع أي : أنت رحمة .

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٤٦ . وعجزه :

بَيْنَ اللَّكِيكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَرْمَلِ

وما ذكره أسماء أمكنة .

(٢) ديوانه ٥١١/١ ، والقرطبي ٢٩١/١٣ .

(٣) لم يرد في كتابه «معاني القرآن» . وانظر : البحر ١٢٢/٧ .

(٤) البحر ١٢٣/٧ .

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ﴾: هي الامتناعية. وأن
وما في حيزها في موضع رفع بالابتداء. أي: ولولا إصابتهم المصيبة. وجوابها
محذوف فقدّره الزجاج^(١): «ما أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا» يعني: أن الحامل على
إرسال الرسل إزاحة عِلَلِهِمْ بهذا القول فهو كقوله: «كَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى
اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ»^(٢). وقدّره ابن عطية^(٣): «لَعَاجِلُنَاهُمْ» ولا معنى لهذا.

و «فَيَقُولُوا» عطف [على] «تُصِيبَهُمْ»، و «لَوْلَا» الثانية تحضيض و «فَتَتَّبِعْ»
جوابه، فلذلك نُصِبَ بِإِضْمَارٍ «أَنْ». قال الزمخشري^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ
اسْتِقَامَ هَذَا الْمَعْنَى، وَقَدْ جُعِلَتِ الْعُقُوبَةُ هِيَ السَّبَبُ»^(٥) لا القول؛ لدخول
حرف الامتناع عليه دونه؟ قلت: القول هو المقصود بأن يكون سبباً للإرسال
ولكن العقوبة لما كانت هي السبب للقول، وكان وجوده بوجودها جُعِلَتِ
العقوبة كأنها سبب للإرسال بواسطة القول فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهَا «لَوْلَا». وجيء
بالقول معطوفاً عليها بالفاء الْمُعْطِيَّةُ معنى السببية، ويؤول معناه إلى قولك:
«وَلَوْلَا قَوْلُهُمْ هَذَا إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ لَمَّا أَرْسَلْنَا» ولكن اخْتِيزَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ
لنكتة: وهي أنهم لو لم يُعَاقَبُوا مِثْلًا عَلَى كُفْرِهِمْ وَقَدْ عَايَنُوا مَا أُلْجِسُوا بِهِ إِلَى
الْعِلْمِ الْيَقِينِ لَمْ يَقُولُوا: لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا، وإنما السبب في قولهم هذا
هو العقاب لا غير، لا التأسف على ما فاتهم من الإيمان بخالقهم.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾: إمّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِكُفْرِهِمْ، أَوْ بِ«أَوْتِي»
أي: مِنْ قَبْلِ ظَهْوَرِكَ.

(١) معاني القرآن ١٤٧/٤ وعبارته «لولا ذلك لم يحتج إلى إرسال الرسل».

(٢) الآية ١٦٥ من النساء.

(٣) المنحر ١٧١/١٢.

(٤) الكشاف ١٨٣/٣.

(٥) عبارة الكشاف: «هي السبب في الإرسال».

قوله: «سِحْران» قرأ الكوفيون^(١) «سِحْران» أي: هما. أي: القرآن / [٧٠٤/ب] والتوراة، أو موسى وهارون وذلك على المبالغة، جعلوهما نفس السحر، أو على حذف مضاف أي: ذوا سحرتين. ولو صحَّ هذا لكان ينبغي أن يُفرد «سِحْر» ولكنه تُني تنبيهاً على التنويع. وقيل: المراد موسى ومحمد عليهما السلام أو التوراة والإنجيل. والباقون «ساحران» أي: موسى وهارون أو موسى ومحمد كما تقدّم.

قوله: «تَظَاهَرَا» العامة على تخفيف الظاء فعلاً ماضياً صفةً لـ «سِحْران» أو «ساحران» أي: تعاونا. وقرأ^(٢) الحسن ويحيى بن الحارث الذمّاري وأبو حيوة واليزيدي بتشديدها. وقد لُحْنهم الناس. قال ابن خالويه^(٣): «تشديده لَحْنٌ؛ لأنه فعلٌ ماضٍ. وإنما يُشَدَّدُ في المضارع». وقال الهذلي^(٤): «لا معنى له». وقال أبو الفضل^(٥): «لا أعرف وجهه». وهذا عجيبٌ من هؤلاء وقد حُذِفَتْ نونُ الرفع في مواضع، حتى في الفصح، كقوله عليه السلام: «لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(٦) ولا فرق بين كونها بعد واوٍ أو ألفٍ أو ياءٍ، فهذا أصله «تَظَاهَرَان» فَأَذْغِمَ وحذفت نونه تخفيفاً.

وقرأ الأعمش وطلحة وكذا في مصحف عبد الله «أَظَاهَرَا» بهمزة وصلٍ وشدّ الظاء، وأصلها «تَظَاهَرَا» كقراءة العامة، فلمّا أريد الإدغام سَكُنَتْ الأولُ فَاجْتَلَبَتْ همزةُ الوصل.

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ١٢٤/٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٢٩٤/١٣، والنشر ٣٤١/٢، والحجة ٥٤٧.

(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٢٤/٧، الشواذ ١١٣.

(٣) الشواذ له ١١٣.

(٤) الكامل له ٢٢٦.

(٥) وهو صاحب اللوامع في شواذ القراءات. انظر: البحر ١٢٤/٧.

(٦) رواه أبو داود: الأدب ٣٧٨/٥، ابن ماجه: المقدمة ٢٦/١، أحمد ١٦٥/١.

أ. (٤٩) قوله: ﴿أَتَّبِعْهُ﴾: جواب الأمر وهو «فأتوا». «منهما» أي: من التوراة والقرآن، وهو مؤيد لقراءة «سحران»، أو من كتابيهما على حذف مضاف، وهو مؤيد لقراءة «ساجران». وزيد بن علي^(١) «أَتَّبِعْهُ» بالرفع استئنافاً أي: فانا أتبعه.

آ. (٥٠) [قوله]: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾: استجاب بمعنى أجاب. قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: ما الفرق بين فعل الاستجابة في الآية وبينه في قوله^(٣)»:

..... ٣٦٢٠ -

فلم يَسْتَجِبْهُ عند ذاك مُجِيبٌ
حيث عُذِّيَ بغير لام؟ قلت: هذا الفعل يتعدى إلى الدعاء بنفسه وإلى الداعي باللام، ويحذف الدعاء إذا عُذِّيَ إلى الداعي في الغالب، فيقال: «استجاب الله دعاءه» أو «استجاب له»، ولا يكاد يُقال: استجاب له دعاءه. وأما البيت فمعناه: فلم يَسْتَجِبْ دعاءه على حذف المضاف. قلت: قد تقدم تقرير هذا في البقرة^(٤)، وأن استجاب بمعنى أجاب. والبيت الذي أشار إليه هو:

- وداعٍ دَعَا يَ مَنْ يُجِيبُ إِلَى النُّدَى

فلم يَسْتَجِبْهُ عند ذاك مُجِيبٌ
والناس يُنْشِدُونَهُ عَلَى تَعْدِيهِ بِنَفْسِهِ.

(١) معاني القرآن ٣٠٧/٢، والبحر ١٢٤/٧.

(٢) الكشف ١٨٤/٣.

(٣) تقدم برقم ٢١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ١٥٩/١.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَصَلَّنَا﴾: العامة على التشديد: إما من الوصل ضد القطع أي: تابعنا بعضه ببعض. وأصله من وصل الحبل. قال الشاعر^(١):

٣٦٢١- فَقُلْ لبني مروان ما بال ذمّتي
بحبلٍ ضعيف لا يزال يُوصَل
وإما: جعلناه أوصالاً، أي: أنواعاً من المعاني. قاله مجاهد.
والحسن^(٢) قرأ بتخفيف الصاد. وهو قريب مما تقدّم.

آ. (٥٢) قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُم﴾: مبتدأ، و«هم» مبتدأ ثانٍ، و«يؤمنون» خبره. والجملة خبر الأول و«به» متعلّق بـ«يؤمنون». وقد يُعكّر على الزمخشري^(٣) وغيره من أهل البيان حيث قالوا: التقديم يفيد الاختصاص وهنا لا يتأتى ذلك، لأنهم لو خصّصوا إيمانهم بهذا الكتاب فقط لزم كفرهم بما عداه، وهو عكس المراد، وقد أبدى أهل البيان هذا في قوله: «آمنّا به، وعليه توكّلنا»^(٤) فقالوا: لو قدّم «به» لأوهم الاختصاص بالإيمان بالله وحده دون ملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، وهذا بعينه جارٍ هنا. والجواب: أن الإيمان بغيره معلوم فانصبّ الغرض إلى الإيمان بهذا.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مرّتين﴾: منصوب على المصدر. و«بما صبروا» «ما» مصدرية. والباء متعلّق بـ«يؤتون» أو بنفس الأجر.

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٣٢، ومجاز القرآن ١٠٨/٢، والبحر ١٢٥/٧، والقرطبي ٢٩٥/١٣.

(٢) الانتحاف ٣٤٤/٢، والجامع ٢٩٥/١٣، والبحر ١٢٥/٧.

(٣) لم يبحث الزمخشري في هذا الموضع مسألة «التقديم يفيد الاختصاص».

(٤) الآية ٢٩ من الملك. ولم يشر الزمخشري إلى هذا المعنى في كشفه.

آ. (٥٧) قوله: ﴿تُخَطِّفُ﴾: العامة على الجزم جواباً للشرط. والمنقري^(١) بالرفع على حذف الفاء كقوله^(٢):
 ٣٦٢٢- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وكقراءة «يُذَرِّكُكُمْ»^(٣) بالرفع أو على التقديم، وهو مذهب سيبويه^(٤).

قوله: «أو لم نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا» قال أبو البقاء^(٥): «عَدَّاهُ بِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى جَعَلَ. وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: «أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا»^(٦) وَمَكَّنَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى «جَعَلَ» كقوله: «مَكَّنَّاهُمْ»^(٧). وقد تقدّم تحقيقه في الأنعام^(٨).

[٧٠٥/أ] و«أَيْنَا» قيل: بمعنى مؤمن / أي: يُؤْمِنُ مَنْ دَخَلَهُ. وقيل: هو على حذف مضاف أي: آمناً أهله. وقيل: فاعل بمعنى النسب أي: ذا أمين.

قوله: «يُجَبِّي» قرأ^(٩) نافع بتاء التانيث مراعاةً للفظ «ثمرات». والباقون

(١) البحر ١٢٦/٧. والمنقري عبد الله بن عمرو أبو معمر البصري، ضابط لحرف أبي عمرو، روى عن عبد الوارث. توفي سنة ٢٢٤. انظر: طبقات القراء ٤٣٩/١.

(٢) تقدم برقم ١٤٠.

(٣) الآية ٧٨ من النساء «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ» وهي قراءة طلحة بن سليمان، وانظر: الدر المصون ٤٣/٤.

(٤) الكتاب ٤٣٦/١.

(٥) الإملاء ١٧٩/٢.

(٦) الآية ٦٧ من العنكبوت.

(٧) الآية ٦ من الأنعام.

(٨) انظر: الدر المصون ٥٣٦/٤.

(٩) السبعة ٤٩٥، والتيسير ١٧٢، والبحر ١٢٦/٧، والقرطبي ٣١٠/١٣، والحجة ٥٤٨، والنشر ٣٤٢/٢.

- القصص -

بالباء للفصل ، ولأنه تانيث مجازي . والجملة صفة لـ «حرماً» أيضاً . وقرأ العامة «ثمرات» بفتحين . وأبان^(١) بضمين جمع ثمر بضمين . وبعضهم بفتح وسكون .

قوله : «رِزْقاً» إن جعلته مصدراً جاز انتصابه على المصدر المؤكد ؛ لأن معنى «يُجْبَى إِلَيْهِ» : يَرْزُقُهُمْ ، وأن ينتصب على المفعول له . والعامل محذوف أي نَسُوْقُهُ إِلَيْهِ رِزْقاً ، وأن يكون في موضع الحال من «ثمرات» لتخصيصها بالإضافة ، وإن جعلته اسماً للمرزوق انتصب على الحال من «ثمرات» .

آ . (٥٨) قوله : ﴿مَعِيشَتَهَا﴾ : فيه أوجه : مفعول به على تضمين بَطَرْتُ خَسِرْتُ ، أو على الظرف أي : أيام معيشتها - قاله الزجاج^(٢) - أو على حذف «في» أي : في معيشتها ، أو على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به وهو قريب من «سَفِهَ نَفْسَهُ»^(٣) .

قوله : «لَمْ تُسْكَنْ» جملة حالية ، والعامل فيها معنى «تلك» . ويجوز أن يكون خبراً ثانياً .

قوله : «إِلَّا قَلِيلاً» أي : إِلَّا سَكَنَّا قَلِيلاً كسكون المسافر ونحوه ، أو إلّا زمناً قليلاً ، أو إلّا مكاناً قليلاً . يعني : أن القليل منها قد سكن .

آ . (٦٠) قوله : ﴿فَمَتَاعٌ﴾ : أي : فهو متاع . وقُرئ^(٤) «فمتاعاً

(١) البحر ١٢٦/٧ ، والكشاف ١٨٥/٣ .

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٥٠/٤ «بطرت في معيشتها ، بإسقاط في وعمل الفعل» .

(٣) الآية ١٣٠ من البقرة .

(٤) لم أقف على هذه القراءة وأرجح أنها ليست قراءة ، وإنما قراءة النصب «متاعاً الحياة» في الآية التالية : «كَمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ» فهم السمين فنقل ما هو في الآية التالية إلى السابقة ، وقد أثبت ذلك أبو حيان في البحر ١٢٧/٧ .

- القصص -

الحياة» بنصب «متاعاً» على المصدر أي: يتمتعون متاعاً، و«الحياة» نصب على الظرف.

قوله: «تَعْقِلُونَ» قرأ^(١) أبو عمرو بالياء مِنْ تحت التفتاء. والباقون بالخطاب جرياً على ما تقدّم.

آ. (٦١) وقرأ^(٢) طلحة «أَمِنْ وَعَدْنَاهُ» بغير فاء.

قوله: «ثُمَّ هُوَ» الكسائي^(٣) وقالون بسكون الهاء إجراء لثم مُجرى الواو والفاء. والباقون بالضم على الأصل.

آ. (٦٢) قوله: ﴿الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَابُ﴾: مفعول محذوفان أي: تزعمونهم شركاء.

آ. (٦٣) قوله: ﴿هُؤُلَاءِ الَّذِينَ أُغْوَيْنَا﴾: فيه وجهان، أحدهما، أنه مبتدأ، و«الذين أُغْوَيْنَا» صفة للمبتدأ. والعاثد محذوف أي: أُغْوَيْنَاهُمْ، والخبر «أُغْوَيْنَاهُمْ». و«كما غَوَيْنَا» نعت لمصدر محذوف. ذلك المصدر مطاوع لهذا الفعل أي: [أُغْوَيْنَاهُمْ] فغَوَوْا غِيّاً كما غَوَيْنَا. قاله الزمخشري^(٤). وهذا الوجه منعه أبو علي^(٥) قال: «لأنه ليس في الخبر زيادة فائدة على ما في صفة». قال: «فإن قلت: قد وُصِلَ بقوله «كما غَوَيْنَا» وفيه

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ١٢٧/٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٣٠٢/١٣، والحجة ٥٤٨، والنشر ٣٤٢/٢.

(٢) البحر ١٢٧/٧.

(٣) التيسير ٧٢، والحجة ٥٤٨، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٣٤٥/٢.

(٤) الكشف ١٨٧/٣.

(٥) انظر: البحر ١٢٨/٧.

زيادة. قلت: الزيادة في الظرف لا تُصَيِّرُه أصلاً في الجملة لأن الظروف صِلَاتٌ^(١) ثم أعرب هو «هؤلاء» مبتدأ و «الذين أغويناهم» خبره. و «أَغَوَيْنَاهُمْ» مستأنف^(٢). وأجاب أبو البقاء^(٣) وغيره عن الأول: بأن الظرف قد يَلْزَمُ كقولك: «زيد عمرو في داره».

قوله: «ما كانوا إيانا يَعْبُدُونَ» «إيانا» مفعولٌ «يَعْبُدُونَ» قُدِّمَ لأجل الفاصلة. وفي «ما» وجهان، أحدهما: هي نافية، والثانية مصدرية. ولا بُدُّ مِنْ تقدير حرف جرٍّ أي: تَبَرُّأنا مِنْ ما كانوا أي: مِنْ عبادتهم إيانا. وفيه بُعْدٌ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا﴾: جوابها محذوفٌ أي: لَمَّا رَأَوْا العذابَ أو لَدَفَعُوهُ.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فَعَمِيَتْ﴾: العائمة على تخفيفها. وقرأ^(٤) الأعمش وجناح بن حبيش بضَمِّ العينِ وتشديدِ الميم. وقد تقدَّمت القراءتان للسبعة في هود^(٥). وقرأ^(٦) طلحة «لَا يَسْأَلُونَ» بتشديدِ السينِ على إدغامِ التاءِ في السينِ كقراءة «تَسْأَلُونَ به والأرحام»^(٧).

(١) أي: فضلات.

(٢) وهو الوجه الثاني الذي أشار إليه في أول إعرابه للآية.

(٣) الإملاء ١٧٩/٢.

(٤) البحر ١٢٩/٧، الكشاف ١٨٨/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٣١٣/٦.

(٦) البحر ١٢٩/٧.

(٧) الآية ١ من النساء وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة

آ. (٦٨) قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن «ما» نافية فالوقف على «يختار». والثاني: «ما» مصدرية أي: يختار اختيارهم، والمصدر واقع موقع المفعول به أي: مختارهم.

الثالث: أن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: ما كان لهم الخيرة فيه كقوله: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»^(١) أي: منه.

وجوز ابن عطية^(٢) أن تكون «كان» تامة و«لهم الخيرة» جملة مستأنفة. قال: «ويُتَجّه عندي أن تكون «ما» مفعولة إذا قدرنا كان التامة أي: إن الله يختار كل كائن. و«لهم الخيرة» مستأنف. معناه تعديد النعم عليهم في اختيار الله لهم لو قبلوا». وجعل بعضهم في «كان» ضمير الشأن / وأنشد^(٣):

٣٦٢٣- أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمَعُ الْعَيْنِ تَذْرِيفُ

لو كان ذا منك قبل اليوم معروف

ولو كان «ذا» اسمها لقال: «معروفاً». وابن عطية^(٤) منع ذلك في الآية قال: «لأن تفسير الأمر والشأن لا يكون بجملة فيها محذوف»^(٥). قلت: كأنه يريد أن الجار متعلق بمحذوف، وضمير الشأن لا يُفسَّر إلا بجملة مصرح بجزائها. إلا أن في هذا نظراً إن أراد؛ لأن هذا الجار قائم مقام الخبر. ولا أظن أحداً يمنع «هو السلطان في البلد» و«هي هند في الدار».

(١) الآية ٤٣ من الشورى.

(٢) المحرر الوجيز ١٢/١٨٢.

(٣) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ٢٧٠، والمحرر ١٢/١٨٢، والبحر ٧/١٢٩.

والتذريف: سيلان الدمع.

(٤) المحرر ١٢/١٨٢.

(٥) عبارة المحرر «فيها مجرور».

والخَيْرَةُ مِنَ التَّخْيِيرِ، كَالطَّيْرَةِ مِنَ التَّطْيِيرِ فَيُسْتَعْمَلَانِ اسْتِعْمَالَ الْمَصْدَرِ.
وقال الزمخشري^(١): «ما كان لهم الخيرة بياناً لقوله «ويختار» لأن معناه: ويختار
ما يشاء، ولهذا لم يَدْخُلِ العاطفُ. والمعنى: أَنَّ الْخَيْرَةَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَفْعَالِهِ،
وهو أعلمُ بوجوه الحكمة فيها ليس لأحدٍ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَخْتَارَ عَلَيْهِ». قلت: لم يَزَلِ النَّاسُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى «يختار»، والابتداء بـ «ما» على أنها
نافيةٌ هو مذهبُ أهلِ السُّنَةِ. ونُقِلَ ذلك عن جماعةٍ كَأَبِي جَعْفَرٍ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ
كونَها مَوْصُولَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِـ «يختار» غَيْرَ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ. وهذا
الزمخشريُّ^(٣) قد قَرَّرَ كونَها نافيةً، وَحَصَّلَ غَرْضَهُ فِي كَلَامِهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكَلَامِ
أَهْلِ السُّنَةِ ظَاهِراً، وَإِنْ كَانَ لَا يَرِيدُهُ. وهذا الطبريُّ^(٤) مِنْ كِبَارِ أَهْلِ السُّنَةِ مَنَعَ
أَنْ تَكُونَ [ما] نافيةً قال: «لثلاثا يكونُ المعنى: أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ لَهُمُ الْخَيْرَةُ فِيمَا
مَضَى، وَهِيَ لَهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَيْضاً فَلَمْ يَتَقَدَّمْ نَفْيٌ». وهذا الذي قاله
ابنُ جَرِيرٍ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وقال بعضهم: ويختار لهم ما يشاء من
الرسْلِ، فـ «ما» على هذا واقعةٌ على العقلاء.

آ. (٧١) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: «أَرَأَيْتُمْ» وَ«جَعَلَ» تَنَازَعَا فِي
«الليل» وأعمل الثاني. ومفعولُ «أَرَأَيْتُمْ» هِيَ جُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِ بَعْدَهُ. وَالْعَائِدُ
مِنْهَا عَلَى «الليل» مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: بَضِيَاءٌ بَعْدَهُ. وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ.
وتحريرُ هذا قد مَضَى فِي الْأَنْعَامِ^(٥) فَهُوَ نَظِيرُهُ.

(١) الكشاف ١٨٨/٣.

(٢) القطع والانتفاف لأبي جعفر النحاس ٥٤٨.

(٣) الكشاف ١٨٨/٣.

(٤) تفسير الطبري ١٠١/٢٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٤.

- القصص -

و«سَرْمَدًا» مفعول ثانٍ، إن كان الجَعْلُ تصييرًا، أو حالٌ إن كان خَلْقًا وإنشاءً. والسَرْمَدُ: الدائم الذي لا ينقطع. قال طرفة^(١):

٣٦٢٤- لَعَمْرُكَ مَا أَفْرِي عَلِيَّ بِغُمَّةٍ
نهاري ولا لَيْلي عَلِيَّ بِسَرْمَدٍ

والظاهر أنَّ ميمَهُ أصليةٌ، ووزنه فَعْلَلْ كَجَعَفَرٍ. وقيل: هي زائدةٌ. واشتقاقه من السَّرْدِ، وهو تتابعُ الشيء على الشيء، إلَّا أنَّ زيادةَ الميمِ وَسَطًا وأخيرًا لا يَنْقَاسُ^(٢) نحو: دَلَامِصٌ^(٣)، وَزَرْقُمٌ^(٤)، من الدَّلَاصِ والزَّرْقَةِ.

قوله: «إلى يومٍ» متعلقٌ بـ«جَعَلَ»، أو بـ«سَرْمَدًا»، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ«سَرْمَدًا».

آ. (٧٣) قوله: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا﴾: من باب اللَّفِّ والنشر. ومنه^(٥):

٣٦٢٥- كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَسَابِسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُتَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

آ. (٧٦) قوله: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾: «ما» موصولةٌ بمعنى الذي،

(١) تقدم برقم ٢٦١٤.

(٢) قال ابن عصفور: «فإن وقعت الميم غير أول قضي عليها بالأصالة. ولم توجد زائدة إلَّا في أماكن محصورة تحفظ ولا يقاس عليها». الممتع ٢٣٩.

(٣) الدلامص: البراق اللّين.

(٤) الزرقم: الشديد الزرقة.

(٥) تقدم برقم ٢٦٥٢.

صلتها «إن» وما في حيزها، ولهذا كُسِرَتْ. ونَقَلَ الأخفش الصغير^(١) عن الكوفيين مَنَعَ الوَصْلَ بـ «إن»، وكان يَسْتَقْبِح ذلك عنهم. يعني لوجوده في القرآن.

قوله: «لَتَنُوَّءَ بِالْعُصْبَةِ» فيه وجهان، أحدهما: أن الباءَ للتعدية كالهزمة، ولا قَلْبَ في الكلام. والمعنى: لَتُنْيِيُ المَفَاتِيحُ العُصْبَةَ الأقوياء، كما تقول: أَجَاتَهُ وَجِئْتُ بِهِ، وَأَذْمَبْتُهُ وَذَهَبْتُ بِهِ. ومعنى ناء بكذا: نَهَضَ بِهِ بِثِقَلٍ. قال^(٢):

٣٦٢٦- تَنُوَّءُ بِأَخْرَاهَا فَلَايَا قِيَامُهَا
وَتَمْشِي الهَوَيْنَى عَنْ قَرِيبٍ فَتَبْهَرُ
وقال أبو زيد^(٣): «نُوْتُ بِالْعَمَلِ أَي: نَهَضْتُ». قال^(٤):

٣٦٢٧- إِذَا وَجَدْنَا خَلْفًا بِسَ الخَلْفُ
عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْجِمْلِ وَقَفَ
وَفَسَّرَهُ الزمخشري^(٥) بالإثقال. قال: «يُقَالُ: نَاءَ بِهِ الْجِمْلُ، حَتَّى أَثْقَلَهُ وَأَمَالَهُ» وعليه يَنْطَبِقُ المعنى أَي: لَتَثْقُلُ المَفَاتِيحُ العُصْبَةَ.
والثاني: أن في الكلام قَلْبًا، والأصل: لَتَنُوَّءَ العُصْبَةُ بِالمَفَاتِيحِ، أَي:

(١) علي بن سليمان أبو الحسن، قدم إلى مصر وحلب وتوفي ببغداد سنة ٣١٥. قرأ على ثعلب والمبرد. له: المهدب، شرح مسبو، الأنواء، الثنية والجمع. انظر: طبقات النحويين للزبيدي ١١٥، تاريخ بغداد ٤٣٣/١١، والبغية ١٦٧/٢. وفي خبر الأخفش الصغير. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٥٨/٢.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٢٤، والقرطبي ٣١٢/١٣، واللسان نوا. وتنوء: تنهض بعجزتها بثقل. اللأي: الجهد. وتبهر: تعيا.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٥٥/٤ وفيه نقلاً عن أبي زيد «نُوْتُ بِالْجِمْلِ».

(٤) تقدم برقم ٢٣٢٨ وقوله: «إِذَا» تقدم «إِنَّا».

(٥) الكشف ١٩٠/٣.

- القصص -

لَتَنْهَضُ بِهَا. قاله أبو عبيد^(١)، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ». وقد تقدم الكلامُ في القَلْبِ^(٢)، وأن فيه ثلاثة مذاهب.

وقرأ بُذِيل بن مَيْسرة^(٣) «لَيْنُوْءٌ» بالياء مِنْ تحتِ والتذكير؛ لأنه راعى المضافَ المحذوف. إذ التقديرُ: حَمَلُهَا أو ثَقَلُهَا. وقيل: الضمير في «مفاتيحه» لقارون، فاكْتَسَبَ المضافُ من المضاف إليه التذكيرَ كقولهم: «ذهبتُ أهلُ اليمامة» قاله الزمخشري^(٤). يعني كما اكتسبَ «أهلُ» التانيثَ اكتسبَ هذا التذكيرَ.

قوله: «إذ قال» فيه أوجهٌ: أَنْ يَكُونَ معمولاً لتنوء. قاله الزمخشري^(٥): أو [٧٠٦/١] لـ «بَغَى» قاله ابنُ عطية^(٦). ورَدَّهما الشيخُ^(٧): / بأنَّ المعنى ليس على التقيد بهذا الوقت. أو لـ «آتيانه» قاله أبو البقاء^(٨). ورَدَّه الشيخُ^(٩): بأنَّ الإتياءَ لم يكن ذلك الوقت، أو لمحذوفٍ فقدَّره أبو البقاء^(١٠): بَغَى عليهم. وهذا ينبغي أَنْ يُرَدَّ

-
- (١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١١٠/٢ أو يكون العَلَمَان قد ذهبا هذا المذهب.
 - (٢) انظر: الدرر المصون ٥٢٠/٣.
 - (٣) البحر ١٣٢/٧. وبذيل بن ميسرة البصرة روى عن أنس بن مالك. صدوق ثقة، توفي سنة ١٣٠. انظر: تهذيب الكمال ١٣٩/١.
 - (٤) الكشف ١٩٠/٣ وعبارته: «ووجهه أَنْ يُفَسَّرَ المفاتيح بالخزائن، ويعطىها حكم ما أضيفت إليه للملابسة والاتصال».
 - (٥) الكشف ١٩٠/٣.
 - (٦) المحرر ١٨٨/١٢.
 - (٧) البحر ١٣٢/٧.
 - (٨) الإملاء ١٨٠/٢.
 - (٩) البحر ١٣٢/٧.
 - (١٠) الإملاء ١٨٠/٢.

بما رُدُّ به قولُ ابنِ عطية . وقَدَّره الطبري^(١) : اذْكَرْ ، وقَدَّره الشيخُ^(٢) : أظهر الفرخ . وهو مناسبٌ .

وقُرِئ^(٣) «الفارحين» حكاهما عيسى الحجازي .

آ . (٧٧) قوله : ﴿فِيمَا آتَاكَ﴾ : يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «ابْتِغِ» ، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ أي : مُتَقَلِّبًا فِيمَا آتَاكَ . و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي .

قوله : «كما أَحْسَنَ» أي : إِحْسَانًا كإِحْسَانِهِ إِلَيْكَ .

قوله : «في الأرض» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَبَغِ» أو بالفساد ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ . وهو بعيدٌ .

آ . (٧٨) قوله : ﴿عَلَى عِلْمٍ﴾ : حالٌ مِنْ مرفوع «أُوتِيْتَهُ» .

قوله : «عندي» إمَّا ظرفٌ لـ «أُوتِيْتَهُ» ، وإمَّا صفةٌ للعلم .

قوله : «مَنْ هُوَ أَشَدُّ» «مَنْ» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ . وهو في موضع المفعولِ بـ «أَهْلَكَ» . و «مِنْ قَبْلِهِ» متعلِّقٌ به . و «مِنْ الْقُرُونِ» يجوزُ فِيهِ ذلك ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ «مَنْ هُوَ أَشَدُّ» .

قوله : «وَلَا يُسْأَلُ» هذه قراءةُ العامةِ على البناءِ للمفعول ، وبالياءِ مِنْ تَحْتِ وَرَفَعَ الفِعْلَ . وقرأ^(٤) أبو جعفر «وَلَا تُسْأَلُ» بالتاءِ مِنْ فَوْقِ والجزم . وابنُ سيرين وأبو العالية كذلك ، إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ الْمُخَاطَبُ . قال ابنُ أبي إسحاق :

(١) لم أجده في الطبري .

(٢) البحر ١٣٢/٧ .

(٣) البحر ١٣٢/٧ ، والشواذ ١١٤ .

(٤) انظر في قراءاتها : البحر ١٣٤/٧ .

«لا يجوز ذلك حتى تنصب المجرمين». قال صاحب اللوامح^(١): «هذا هو الظاهر؛ إلا أنه لم يبلغني فيه شيء^(٢). فإن تركاه مرفوعاً فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون «المجرمون» خبر مبتدأ محذوف، أي: هم المجرمون. والثاني: أن يكون بدلاً من أصل الهاء والميم في «ذنوبهم»، لأنهما مرفوعا المحلّ يعني أن ذنوباً مصدر مضاف لفاعله. قال: «فحمل المجرمون على الأصل، كما تقدّم لنا في قراءة «مثلاً ما بعوضة»^(٣) بجرّ بعوضة. وكان قد خرّجها على أن الأصل: بضرب مثل بعوضة وهذا تعسف كثير. ولا ينبغي أن يقرأ ابن سيرين وأبو العالية إلا «المجرمين» بالياء فقط، وإنما ترك نقلها لظهوره.

آ. (٧٩) قوله: ﴿فِي زِينَتِهِ﴾: إمّا متعلّق بـ «خَرَجَ»، وإمّا محذوف على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «خَرَجَ».

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَيَلْكُمْ﴾: منصوبٌ بمحذوفٍ أي: ألزَمَكُم اللهُ وَيَلْكُمْ.

قوله: «ولا يُلْقَاهَا» أي: هذه الخَصْلَةُ، وهي الزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله.

آ. (٨١) قوله: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ﴾: المشهور كسرُ هاء الكناية في «به» و«بداره» لأجل كسر ما قبلها. وقرأ^(٤) بضمّها. وقد تقدّم أنها الأصل، وهي لغة الحجاز.

(١) انظر: البحر ١٣٤/٧.

(٢) أي: في نصب المجرمين.

(٣) الآية ٢٦ من البقرة: ولم يسبق للمؤلف أن أشار إلى هذه القراءة.

(٤) لم أقف على صاحب هذه القراءة. وانظر: الإتحاف ١٥٠/١.

قوله : « مِنْ فِتْنَةٍ » يجوز أن تكون اسم كان ، إن كانت ناقصة ، و « له » الخبر ، أو « ينصرونه » ، وأن تكون فاعلة إن كانت تامة ، و « ينصرونه » صفة لـ « فِتْنَةٍ » فيحكم على موضعها بالجر لفظاً وبالرفع معنى ؛ لأن « مِنْ » مزيدة فيها .

آ . (٨٢) قوله : ﴿ وَيَكُنَّ اللَّهُ ﴾ و « وَيَكُنَّ » فيه مذاهب منها : أن « وَيَ » كلمة برأسها وهي اسم فعل معناها أعجب أي أنا . والكاف للتعليل ، وأن وما في حيزها مجرورة بها أي : أعجب لأنه لا يفلح الكافرون ، وسميع « كما أنه لا يعلم غفر الله له » . وقياس هذا القول أن يُوقَفَ على « وَيَ » وحدها ، وقد فعل ذلك الكسائي^(١) . إلا أنه يُنقل عنه أنه يُعتقد في الكلمة أن أصلها : وَيْلَكَ كما سيأتي ، وهذا يُنافي وقفه . وأنشد سيويه^(٢) :

وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ
بَبَ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشَ عِشَ ضُرُ
الثاني : قال بعضهم : قوله : « كَانَ » هنا للتشبيه ، إلا أنه ذهب منها معناه ، وصارت للخبر واليقين . وأنشد^(٣) :

٣٦٢٩ - كَانَنِي حِينَ أُمِّسِي لَا تُكَلِّمْنِي
مَتَيْمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودَا
وهذا أيضاً يناسبه الوقف على « وَيَ » .

(١) التيسير ٦١ ، والنشر ١٥١/٢ .
(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نُقَيْل وهو في الكتاب ٢٩٠/١ ، والخصائص ٤١/٣ ، والأصول ٣٠٥/١ ، واللسان (ويا) ، وابن يعيش ٧٦/٤ . والنشب : المال . وينسب البيت أيضاً لنبه بن الحجاج .
(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ٣١٢ ، واللسان عود ، والمحتسب ١٥٥/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٤ .

الثالث: أن «وَيْلَكَ» كلمة برأسها، والكاف حرف خطاب، و«أن» معموله محذوف أي: أعلم أنه لا يُفْلَحُ. قاله الأخفش^(١). وعليه قوله^(٢):

٣٦٣٠- أَلَا وَيْلَكَ الْمَسْرَةَ لَا تَدُوْمُ

وَلَا يَبْقَى عَلَى الْبُؤْسِ النَّعِيمُ

وقال عنترة^(٣):

[٧٠٦/ب] ٣٦٣١- وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا/

قِيلَ الْفَوَارِسِ وَيْلَكَ عَنَتْرَ أَقْدَمِ

وحقه أن يقف على «وَيْلَكَ» وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أن أصلها وَيْلَكَ فحذف. وإليه ذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم. وحقهم أن يقفوا على الكاف كما فعل أبو عمرو. ومن قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين؛ فإنه يُحتمل أن يكون الأصل فيهما: وَيْلَكَ، فحذف. ولم يُرسم في القرآن إلا: وَيْكَأَنَّ^(٤)، وَيْكَأَنَّهُ^(٥) متصلة في الموضعين، فعامة القراء اتبعوا الرسم، والكسائي وقف على «وَيْ»، وأبو عمرو على وَيْلَكَ. وهذا كله في وَقْفِ الاختبار دون الاختيار كنظائر تقدّمت.

الخامس: أن «وَيْكَأَنَّ» كلها كلمة متصلة بسيطة، ومعناها: ألم تر، وربما

(١) اكفى الأخفش في معاني القرآن ٤٣٤ بقوله: «والمفسرون يفسرونها: ألم تر أن الله».

(٢) لم أعتد إلى قائله، وهو في البحر ١٣٥/٧.

(٣) ديوانه ٢١٩، ومعاني القرآن للفرّاء ٣١٢/٢.

(٤) الآية ٨٢: «وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَنْسُطُ».

(٥) «وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلَحُ الْكَافِرُونَ».

نُقِلَ ذلك عن ابن عباس . وَنَقَلَ الكسائيُّ والفراءُ^(١) أنها بمعنى : أما ترى إلى صنْعِ الله . وحكى ابن قتيبة^(٢) أنها بمعنى : رَحْمَةً لَكَ ، في لغة جَمِير .

قوله : «لولا أنْ مَنْ» قرأ^(٣) الأعمشُ «لولا مَنْ» بحذف «أنْ» وهي مُرادَةٌ ؛ لأنَّ «لولا» هذه لا يَلِيها إلاَّ المبتدأ . وعنه «مَنْ» برفع النونِ وَجَرَّ الجلالةِ وهي واضحة .

قوله : «لَخَسَفَ» حفص^(٤) : «لَخَسَفَ» مبنياً للفاعل أي : الله تعالى . والباقون بينائه للمفعول . و «بنا» هو القائمُ مقامَ الفاعلِ . وعبد الله^(٥) وطلحةُ «لأنْخَسِفَ بنا» أي : المكان . وقيل : «بنا» هو القائمُ مقامَ الفاعلِ ، كقولك «انْقَطِع بنا» وهي عبارة . . .^(٦) وقيل : الفاعلُ ضميرُ المصدرِ أي : لانْخَسَفَ الانْخسافَ ، وهي عِيٌّ أيضاً . وعن عبدِ الله «لَتُخَسَفَ» بناءً من فوقٍ وتشديدِ السينِ مبنياً للمفعول ، و «بنا» قائمةٌ مقامه .

آ . (٨٣) قوله : ﴿تِلْكَ الدَّارُ﴾ : مبتدأ وصفته . و «نَجعلُها» هو الخبرُ . ويجوز أنْ تكونَ «الدَّارُ» خبراً^(٧) ، و «نَجعلُها» خبرٌ آخرٌ ، أو حالٌ . والأول أحسنُ .

قوله : «ولا فساداً» كَرَّرَ «لا» لِيُفِيدَ أنْ كِلَا منهما مستقلٌّ في الآية لا مجموعهما .

(١) معاني القرآن له ٣١٢/٢ .

(٢) تأويل المشكل ٥٢٦ .

(٣) البحر ١٣٥/٧ ، والقرطبي ٣١٩/١٣ .

(٤) السبعة ٤٩٥ ، والحجة ٥٤٩ ، والتيسير ١٧٢ ، والقرطبي ٣١٩/١٣ ، والبحر

١٣٥/٧ ، والنشر ٣٤٢/٢ .

(٥) المحتسب ١٥٧/٢ ، والقرطبي ٣١٩/١٣ ، والبحر ١٣٥/٧ .

(٦) لفظة لم أتيناها تقرب مِنْ : رديئة .

(٧) الأصل «خبر» وهو سهو .

آ. (٨٤) قوله: ﴿فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ﴾ : مِنْ إِقَامَةِ الظَّاهِرِ مُقَامَ
المُضْمَرِ تَشْنِيعاً عَلَيْهِمْ.

قوله: «إِلَّا مَا كَانُوا» أَي: إِلَّا مِثْلَ مَا كَانُوا.

آ. (٨٥) قوله: ﴿إِلَى مَعَادٍ﴾ : تَنْكِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ أَي: مَعَادٍ أَي مَعَادٍ
وَهُوَ مَكَّةُ أَوِ الْجَنَّةُ.

قوله: «مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى» مَنْصُوبٌ بِمُضْمَرٍ أَي: يَعْلَمُ أَوْ بِهِ أَعْلَمُ، إِنَّ
جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى عَالِمٍ وَأَعْمَلْنَاهَا إِعْمَالَهُ.

آ. (٨٦) قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾ : فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هُوَ مُنْقَطِعٌ
أَي لَكِنْ رَحِمَكَ رَحْمَةً. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «هَذَا كَلَامٌ
مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا أَلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا رَحْمَةً» فَيَكُونُ
اسْتِثْنَاءً مِنَ الْأَحْوَالِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ.

قوله: «وَلَا يَصُدُّنَّكَ» قَرَأَ الْعَامَّةُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الصَّادِ، مِنْ صَدَّه،
يَصُدُّهُ. وَقُرِئَ^(٢) بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ مِنْ أَصَدَّهُ بِمَعْنَى صَدَّه، حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ
عَنْ كَلْبٍ. قَالَ^(٣):

٣٦٣٢- أَنَسُ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمْ
صُدُّوا السُّوْفِيَّ عَنْ أَنْوْفِ الْمَخَارِمِ

(١) الكشاف ١٩٤/٣.

(٢) الشواذ ١١٤، والقرطبي ٣٢٢/١٣، والبحر ١٣٧/٧.

(٣) تقدم برقم ١٣٦٢ وورد في الأصل «الجرائم» بدلاً من «المخارم» وهو تحريف. وفي
البحر «الحوائم».

- القصص -

وأصل يَصُدُّونَكَ : يَصُدُّونُكَ ، فَفَعِلَ فِيهِ مَا فَعَلَ فِي «لَيَقُولَنَّ»^(١) .
ما يَحْسُهُ^(٢) .

آ . (٨٨) قوله : ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ : مَنْ جَعَلَ «شَيْئاً» يُطْلَقُ عَلَى
الباري تعالى - وهو الصحيح - قال : هذا استثناء متصل ، والمراد بالوجه
الذات ، وإنما جرى على عادة العرب في التعبير بالأشرف عن الجملة . وَمَنْ
لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ جَعَلَهُ متصلاً أيضاً ، وجعل الوجهَ ما عُمِلَ لأجله^(٣) أو الجاه الذي
بين الناس ، أو يجعله منقطعاً أي : لكن هو بحاله لم يَهْلِكْ .
قوله : «تُرْجَعُونَ» العامة على بنائه للمفعول . وعيسى^(٣) على بنائه
للفاعل ، وهي حسنة .

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الْقَصَصِ]

(١) الآية ٨ من هود . وانظر : الدر المصون ٢٩١/٦ .

(٢) وهو قول سفيان الثوري قال : «إِلَّا وَجْهَهُ : مَا عُمِلَ لَذَاتِهِ وَمِنْ طَاعَتِهِ وَتَوَجُّهُ بِهِ نَحْوَهُ» .
ومنه قول الشاعر :

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

انظر : البحر ١٣٧/٧ .

(٣) البحر ١٣٧/٧ .

فهرس

الآية	الصفحة
سورة طه	٥
سورة الأنبياء	١٢٩
سورة الحج	٢٢١
سورة المؤمنون	٣١٣
سورة النور	٣٧٧
سورة الفرقان	٤٥٣
سورة الشعراء	٥٠٩
سورة النمل	٥٦٩
سورة القصص	٦٤٩

• • •